





حدود و انحصار و تاج

عمره  
۲۹۹



شرح معاني  
موسم

اصطلاح كسب كسب كسب  
I

من آلاء الملك الصمد لدى  
عبد الله بن محمد بن أحمد  
عمره

من ذبايح الدهر وعوارى القصر  
لدى الفقير اليه سبي  
محمد المولى محمد بن محمد بن محمد

٤٤٤

١٨٢  
١٨٢

مكتبة العبد الفقير  
محمد بن سليمان بن محمد بن محمد  
عفي عنها

Süleymaniye Kütüphanesi
Kış   AMCA ZADE
Yeni   HÜSEİN PAŞA
Eski   344



لوامع الاسرار في مجالع الانوار



للشيخ الامام  
العالم العلامة قطب  
الرازي رحمه الله



**بسم الله الرحمن الرحيم** . وكل الله كل شيء فاعلموا الله وحججه وسلم تسليما كبيرا .  
 الحمد لله فياض دوارف العوارف . ومعلم حقائق المعارف . واهب جوده العالمين . ورافع  
 درجات العاملين . والصلاة على خير بريته . وخليفته في خليفته محمد واله خير آل .  
 ما ظهر لامع آل . او خطر معقباتك **وبعد** . فان العلوم على شجب فتوحها . وتكثر  
 تجوهرها . ارفع المطالب . وانفع الماربه . وعلم المنطق من بينها . ايها البيان . واصفها ثانيا .  
 ياله منقبه تجلت في الشرف والبهاء . ومرتبته جلته عن الفضل والثناء . فيه شفا عن  
 الاسقام . ونجاة من الالام . واساره الى كوز التحقيق . وتنبيهات الى رموز التدقيق .  
 وكشف الاسرار . وبيان لغويصات الانكار . بل انوار الهداية ومطالعها ورسائل  
 الدراية ووزايعها . ومباحث كاشفه عن الحقائق . ومفاتيح جامعته للذائق . من  
 ام اختيار العلوم هو عينها . اورغب في انتقاد نفوذ المعارف . ونو فضتها وعينها .  
 يوم من من لا غالب . وتوالت الاوهام الاله . ولا هتدي الى سوا السبل الا بذكر  
 مطالبه . ولولاه لما انفع الخطا من الصواب . ولم يميز الشراب عن لام السراب . وانه  
 ليعيار النظر والاعتبار . وميزان التامل والاشكار . فكل نظر لا يميز لهذا الميزان .  
 يبرز في معرض البطلان . وكل نكر لا يعبر لهذا العيار . فهو لا يكون الا فاسد العيار .  
**شعر** فيه معالم الهدى ومصالح تجلو الدجى وصيا قل الاذهان .  
 ولا سر ما اجمع العلم الراجحون تلا لا في ظلم الليالي انوار قراجم التوفاده . واحسان  
 على صفحات الايام اثار خواطرهم النفاذه . يحكون بوجوب معرفته . ويفرطون في  
 اطرايه ومدحت . حتى ان الشخ ابا علي بن سينا اذا حاول التنبه على جلاله تواعد  
 وفضله . **قال** المنطق نعم المعون على ادراك العلوم كلها . واما نصر الفلاس ذلك  
 الفيلسوف الذي لم يظفر بمشله في تحقيق المسائل وتشييد المباني . وترقى امره الى حيث  
 لعب بالمعلم الثاني . واه كالعلى النفس . واذا قاسه بالعلوم الاخر احله منها **قال** الراس  
**شعر** ازمان زهرت اعراقه ظهرت . انواره سمرت في ظلمه الليل .  
 واف قد كنت فيها مضى الزمان الى هذا الان مشغورا بتحصيله . ففشا على اجاله تفصيله .  
 شاطا على قطوف التامل والشرط فاصلا بينا اللمح عن قوس الضبط . وانقا في استنباطه  
 بصدق همة تلفظ مرامها الى المطالب . وجوده تركه توق صادها الى المادب لمراد  
 عالما من علما الزمان مشارا الله في البيان بالبيان . الا وقد استطلعت طبع بدائع اشكاله .  
 وساته الكشف عن مواقع اشكاله . ولا يبقى كتاب فيه بيان بشانه . او يرغب في انتاج سن مبد  
 انه



الا وقد تصفحت سنه وشينه . وتعرفت غشه وسينه . لاسيا كتاب الشفا الذي لا يطلع  
 على مقاصده الا واحد بعد واحد من لاد كاه . ولا هتدي الى دقايقه الا وارد بعد  
 وارد من الفضل . ملكم معد نظري فيه وصوب . وكمر نقر عن معضلاته ونقب .  
 حتى وجدت في اكثر ما نقل عنه المتأخرين خلايئنا . والغيب في كل ما اعترضوا عليه زلا  
 متبينه . ما قد روعا على اقتراح انكار معانيه لان بعد تحت حجب الالفاظ ولا تفوارق  
 مبانيه . وان امرها من ورا الاكام زاهره منظوره مستون . اذا لم يكن لمرعين محجبه  
 فلا عروان رتاب . والصبح مسفر . فخالج قلبي ان ارب في هذا الفن كما بانقده فيه الكاد  
 واوضح الاسراء . احقق ما نقل سوا الغم عن تحقيقه . وابين ما نظرت الشبهه في طريقه  
 كاشفا عن مواضع اللبس . مبرزين السوى والشر . لابل اشيد قواعد الكلام . يا سطر  
 صبح الحق من افق بيانه . واوضح معانيه الايام بما ينظم التقرير المحرر من لاني بيانه .  
**شعر** واجمع عقد الدر بعد شتاته . بقدر اجتهاد الوسع والوسع مبدول .  
 وكثير عزمت فانقضى العزم . فتقدمت فتاخر الغم . اذا اناني زمان صار الجهل  
 فيه مشهورا . والعلم كان لم يكن شيئا مذكورا . ورست المعالم . وعفت اثارها .  
 وارفعت الجاهل وانقدت ناره . العلم فيه مطروح على الطرق . والجاهل محمول  
 على الخدق . لو قلت ليت اعين الزمان لما لذت . او عبرت ادوار الفلك الدوار .  
 سم الصواب لما تجتبت . ولكني عدوت دهر . ونبتت فعلته ورا طهر . حين  
 ما بينت حسنة كبرى من حسناته . وشاهدت ايه عطى من اياته . حتى اني تغطي على جميع  
 السيات مكانتها . بل لا يكثر شأن الزمان وجوادته من يكون في دايره صياتها .  
**شعر** وما هي الا دوله صاحب الذي . بصاحبه الاقبال والمجد والكرم .  
 المجد ومرا الاعظم دستور اعظم الامرا في العالم مائد زمام احكام العرب والعجم  
 دافع مراتب العلم الى غايه القصوي . مظهر طمات الله العليا . المخصوص بالنفس  
 القدسيه . المحكرم بالرياسه الانسيه . ناطوره ديوان الوزارة . عين اعيان  
 الاماره . الغايز من قذاح الفضل بالفتح المحلي . المشهود له في المعارف باليد  
 الطولي . كاشف استار الحقائق بذكره الصاب . منور اسرار الدقايق برأيه الناب  
**شعر** لما بدت منه محامد حجه . في الناس سمي بالامير محمد .  
 الفضال منصور اللوى . المواجه القمر الكرم الاوحد . راي له كالبدر في ربي في الذي  
 ويريك احوال الخلايق في غدا . يامن ياليلان عن الغيايات ان فكرت فيه فهو غايه مقصدي



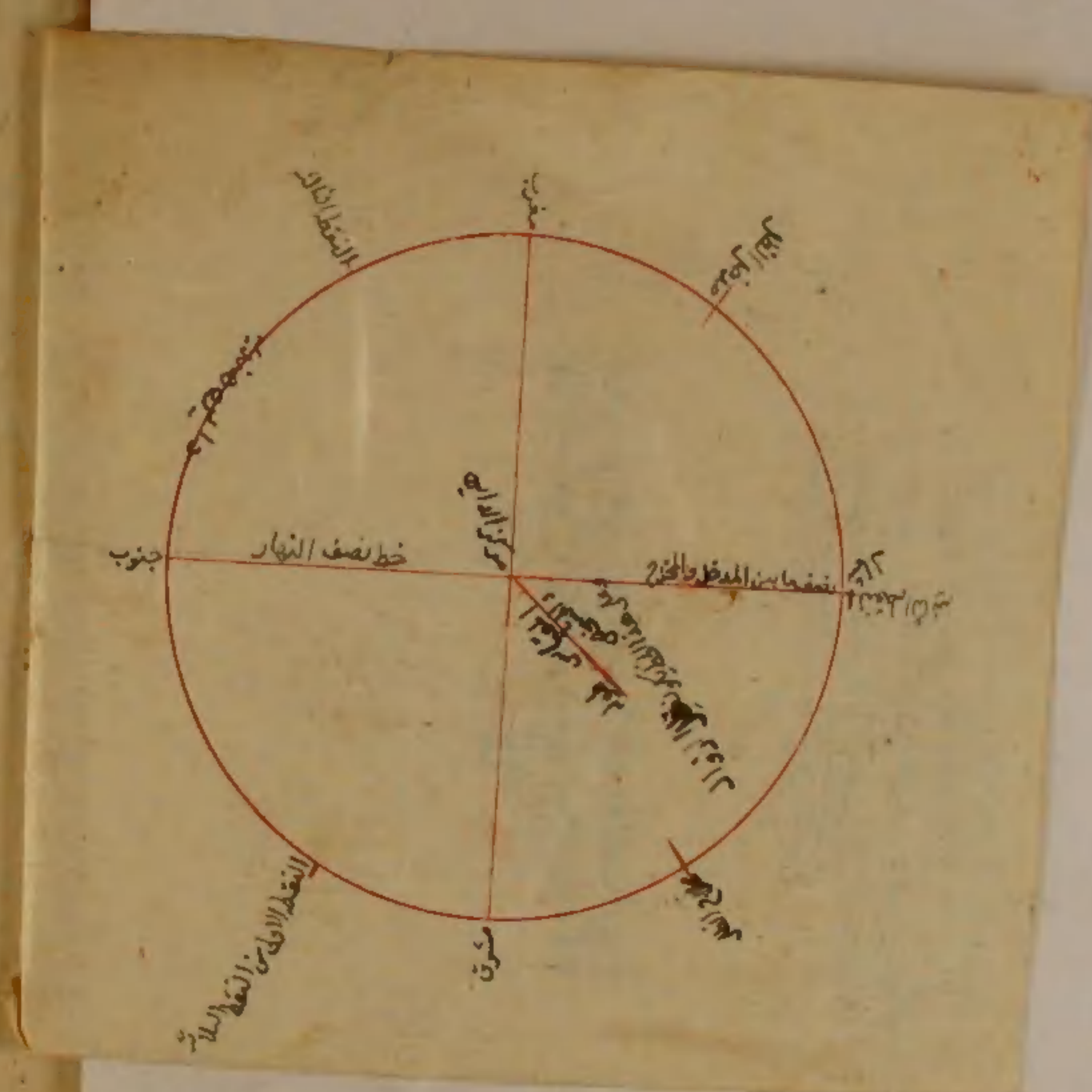
ما ان مدحت محمد اعقالي. ولكن مدحت مقالتي محمد. غياث الحق والدنيا والدين  
 وسيد الامم ومرشد المسلمين. ظل الله على الخلائق اجمعين. اجرى الله اثار مودته  
 على صفات الايام. وربط الطناب دولته باوتاد الخلود والادوام. ولا زال ركن  
 الدين ملطاييف اعتنايه وكنه. متين العلم بعواطف اشفاقه متينا. ورحم اسير اقال  
 امينه. هو الذي ارتفعت ايات اماله الملك والدين بارايه. وانتشبت ايات الحق  
 المبين باياه. فلا في سرادفات جلالة انوار السعادة الابدية. وازهر في حديق  
 كماله اشجار الكرامه السرمديه. حل ارباب الفضل افضاله. واستنزل الدم عن  
 طباعه الابيه اقباله. وصار عود الامل على محب ما دبه. تغدق اساقفه. وتورق  
 اعاليه. لو شبيهه بالشمس المنير كذبت. او مثله بالسمك المطير لما اصبحت. من ابن  
 الشمس قايق معان تهر الا لباب. وجليل عبارات تنشر الفضل اللباب. واني  
 للسياج من الانعام ماعم جمهور الانام. ودام مدى السالي والايام. ولما قصت  
 شكر بعض نعم التي تظا هراثارها علي. وهمت ذكر سي من فواضله التي تنطق انوارها  
 بين يدي. انتشرت وسام من عين الزمان. وساني دياجير الحدثان. وقصرت العزيمه  
 عن نقص العليق. والاشتغال بالتدبير اللابق. فلاحظت الكتب المصنفه في الفن  
 المشار اليه. واخترت كالمطالع منها مرجعا عليه لما رايت الاصحاب لهمون  
 بحجته ودرسه. وستكشفون من مظان لبسه. سالوني ان اشرح شرحا يرفع سائر  
 ويوضح سريره. لمحين في ذل غايه الاحاج. مقترح على بشوافع الافتراح. فاخذت  
 في شرح له كشف عن وجوه نوايه نقايها. وذل من مسالك شعابه صوابها. ولم اقتصر  
 على حل تركيباته. والافصاح عن نكت اساليه. بل حققت ايضا قواعد الفن. وبينت  
 مقاصد القوم وبالف في نقل السلام. وابراد ما سخر لي من الرد والقول والنقص  
 والابرار. نعم قد اخرجت من بحر الفكر نرايد الجواهر. ونظمتها في سطر العبارات  
 الزواهر. وسميتها لوامع الاسرار في شرح مطالع الانوار. وخدمت بها حضرة العليه  
 وسده السيه. زالت مد من الفضل والمناثر. ومحل رحال الافاضل والاكاثر.  
 ونيت بجره خدمته الاستسكان. وفي سلك دوى الاختصاص به الاسلاك. لعلي  
 اظفر من فاحته الطافه بفتح. ويترى لي اليهم عن صبح صارفا لحسنياته عاديه  
 الزمان الخوان مشطاطا بلفظ اغرازه عن عقال التوان. فاروج ذكك الزيف اقله  
 طبعه القوم. ولاحظني بعين انعامه العسيم فتشبه من دكا ليط ليل ادهم

قوله والاعمال الذي ايجز يعكف باضافه الاكثاف والافاق في قبل  
 انه في الطول ايام السنة لا ينبغي تحكي في ذكر الوقت ظل على الارض  
 وعمر جدهم الله تعالى بقوم مستقبل العيله فاما من النقص على عاجل  
 فالسليم لم يزل وان صارت على عاجل الاين فقد زالت كذا ذكره معنى  
 العقلي في شرحه لوافيه مولانا ابي ربه الله تعالى

قوله ويصير السنيه في كل ركنه صنف بالا فاق وانما الخلاف في وجوبه  
 ففتح لا يجب كوجوبه في الكفره الاولى وعدنا يجب كانه الاول كذا في  
 الكافيه بعقوبات



بل شئنا اعرفها من احدم. وها انا افيف من شرح الكتاب والله الموفق للصواب  
**بسم الله الرحمن الرحيم** اللهم اننا نحمدك والحمد من لا يكت ونشكر ونشكر  
من نجا بك. الحمد هو الوصف بالجمل على جهة التعظيم والتعجيل وهو باللسان وحس  
والشكر على النعمة خاصة. لكن موده نعم اللسان والحنان والاركان بينهما  
عموم وخصوص من وجه لان الحمد قد يترتب على الفضائل والشكر يخص بالافاضل  
والالا هي النعم الظاهرة والنعمة هي النعم الباطنة وملاياها وخص الحمد  
بالالا والشكر بالنعمة لاخصا صه بالظاهر وعدم اختصاص الشكر به وتحقيق  
ما هيتهما ان الحمد ليس عبارة عن قول القائل الحمد لله بل هو فعل يشعر بتعظيم  
المنعم سبب كونه متعيا وذلك الفعل اما فعل القلب اعني الاعتقاد بانصافه  
صفات الكمال والجلال او فعل اللسان اعني ذكر ما يدل عليه او فعل الجوارح  
وهو الاتيان بافعال داله على ذلك والشكر لانه ليس قول القائل الشكر  
به بل صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرها الى ما خلق ولطافه  
لاجله كصرفه النظر الى مطالعة مصنوعات الله والسع الى تلقي ما ينبت عن مرضاته  
والاجتناب عن منهياته وعلى هذا يكون الحمد اعم من الشكر مطلقا لعمومه النعم  
الواصل الى الخاتم وغيره واختصاص الشكر بما يصل الى الشاكر والمحمدية الدلالة  
على ما يوصل الى المخط. والعيا وه عدم الفطنة. والقواب ملوك طريق لا يوصل  
الى المخط والالحام القا معنى في القلب بطريق الفهم والحق حال القول او القصد  
المطابق للواقع بقياسه اليد اعني كونه مطابقا للامر الواقع واذا قصر الى الواقع  
فتم القصد اي كونه مطابقا له اذ الحمد هذا التصوير فنقول للنفس الناطقة  
قوتان نظرية وعملية. ويمكن جعل فرائض هذه الخطة على مراتبها في كل واحد منهما  
اما مراتب القوة النظرية فلان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم لكن مستعدة  
لها والا لا تمنع انصافها وحسب سمي عقلا هيولانيا تشبه لها بالهيول الخالية  
في نفسها عن جمع الصور القابلة اياها ثم اذا استجلت الاتها اعني الحواس الظاهرة  
والباطنة حصل لها علوم اولية واستعدت لاكتساب النظريات وحسب سمي عقلا  
باللغة لانها حصل لها سبب ذلك الاوليات ملكة الانتقال الى النظريات ثم اذا ارتت  
العلوم الاولية وادركت النظريات مشاهدة اياها سميت بالعقل لاستفادتها من العقل  
الفعال واذا صارت محزونة عندها وحصل لها ملكة الاستحضار مني









كتاب المنطق  
 في بيان ما يكون توطية له  
 ووضع الباب الاول لذكر المقدمات  
 وعنى المقدمة  
 هنا ما توقف عليه الشروع في العلم  
 وكان لابد من تقديرها على الفهم لعدم الختام  
 لهذا القسم وجعل مباحث الالفاظ منها وان عدها بعضهم من ابواب المنطق  
 ينبغي على انها ليست جزاء منه كما ينبغي بانه **فالفصل الاول** في بيان الحاجة  
 الى المنطق **اقول** العلوم اما نظرية غير آتية واما علمية آتية وغاية العلوم الغير  
 الآتية حصولها انفسها وغاية العلوم الآتية حصول غيرها ولما كان المنطق علما آتيا  
 يكون له غاية والغاية متقدمة في التصور على تحصيل ذي الغاية فلا بد من تقدم معرفة  
 غاية المنطق على تحصيله وكما ان غاية المنطق من مقدمات الشروع فيه كذلك معرفة  
 حقيقته ليكون الشارح فيه على بصيرة في طلبه لكن تصور حقيقته موقوف على معرفة  
 ثبوته لان هليته التي البسيطة متقدمة على ما يثبت بحسب الحقيقة **فيجب** بيان هليته المنطق  
 حتى يمكن بيان حقيقته فلذلك يتبرح حاجتنا الناس الى المنطق في اكتساب الكالات العلمية  
 لانه اذا ثبت ان الناس يحتاجون اليه في اكتسابها ولا شك ان الكالات ثابتة وما لا يتم  
 الشيء الثابت الا به فهو ثابت بلزم ان يكون المنطق ثابتا ولما اشتهر بيان الحاجة على هذه  
 الامور الثلاثة اما على غاية المنطق فلانه اذا علم ان الاحتياج اليه لا يبيح سبب كان ذلك  
 السبب غاية واما على حقيقته فلان الحكم بالاحتياج بناق اليه واما على الاحتياج فخط  
 بعنوان الفصل بالحاجة الى المنطق ايثارا للاختصار وايضا لما كان اخر ما يتناول اليه  
 المضامد قدومه ورسم الفصل به واذا قد توقف بيان الحاجة على معرفة التصور والنقد  
 صدر الفصل بها فقال العلم اما تصور ان كان ادراكا عما دجا واما تصديق ان  
 كان مع الحكم سفي او اثبات الى العلم اما ادراك يحصل مع الحكم او ادراك لا يحصل  
 معه فان كان ادراكا يحصل مع الحكم فهو التصديق والافهوا التصور وتوضيحه انا اذا  
 تصورنا راما المثل وتصورنا التساوي لقائتين والنسبة بينهما ولا حقا في اننا نشك  
 فيها قبل تمام الرهان الهندسي ثم اذا وقفنا عليه حرمانها فمحصل اننا حاله ادراكه  
 معايرة للحالات السابقة فهذه الكيفية لادراكه الحاصلة مع الحكم سميت تصديقا  
 وتقييم الحكم بالنفي والاثبات لاخراج التقييدى وهما اثبات كالات يستدعي المقام  
 ابرازها وحلها **احد** ها ان هذا التوجيه لا يكاد يتم لان التصديق ان كان نفس الحكم

لا تصدق عليه ادراكا يحصل مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من الصور اث  
 الثلاث والحكم ولذلك لان الحكم حسيده يكون ساقا عليه فلا يكون معه وجوبه ان  
 المصطلح اختار ان التصديق بمجموع الادراكات الاربعة ولما كان الحكم جزا اخر  
 للتصديق فحاله حصول الحكم يحصل التصديق فنكون ادراكا يحصل مع الحكم محبة  
 ومثابه وتقدم الحكم عليه بالذات لا ينافي ذلك وكان النزاع في انه الحكم فقط او المجمع  
 انما نشأ من هذا المقام وثابته ان التصديق اما نفس الحكم او مجموع الادراك والحكم  
 واما ما كان لا يسهل تحت العلم اما اذا كان نفس الحكم فلانه عبارة عن افعال السبب  
 فهو من مقوله العقل فلا يدخل تحت العلم الذي هو من مقوله النفس او الاشغال واما  
 اذا كان التصديق هو المجموع فلا يمكن ان يكون ليس بعلم والمجموع المركب من العلم ومما  
 ليس بعلم لا يكون علما وجوبه ان الحكم والافعال السببية والاسناد كلها عبارات الفاظ  
 والعقل ان ليس للنفس هنا تأثير وفعل بل اذعان وقبول للنسبة وهو ادراك ان  
 النسبة واقعة اوليبت بواقعة فهو من مقوله الكلف وكيف لا وقد ثبت في الحكمة  
 ان الافكار ليست موحدة للنتائج بل هي معداة للنفس لقبول صورها العقلية  
 عن راحة الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية لما صح ذلك وثالثها ان التقسيم  
 فاسد لان احد الامر من لازم وهو اما مقسم الشيء الى نفسه والى غيره واما امتناع اعتبار  
 التصور في التصديق وذلك لان المراد بالادراك الادراك اما مطلق الادراك  
 او الادراك الذي اعتبر فيه عدم الحكم فان كان المراد مطلق الادراك لم يلزم  
 الامر الاول ونظرا وان كان المراد الادراك مع عدم الحكم لم يلزم الامر الثاني  
 لانه لو كان التصور معتبرا في التصديق وعدم الحكم معتبرا في التصور فيكون  
 عدم الحكم معتبرا في التصديق فيلزم اما يقوم الشيء بالمقيض او اشتراطه بنفيه  
 وعلاهما محالان **وجواب** ان اردتم بقولكم التصور معتبرا في التصديق ان مفهوم  
 التصور معتبر فيه فلا سلم ومن البين انه ليس بمعرفة فكم من مصدق لم يعرف مفهوم  
 التصور وان اردتم ان ماصدق عليه التصور معتبرا في المطلق فسلم ولكن لانهم  
 ان يكون عدم الحكم معتبرا في التصديق وانما يلزم ان لو كان مفهوم التصور راسا  
 لما حجة **ورابعها** ان التصور والتصديق ينقسمان الى العلم والجهل فلو انقسم  
 العلم اليهما لم يلزم انقسم الشيء الى نفسه والى غيره وانصح وجوبه ان العلم هاهنا  
 عبارة عن الصور الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة وهو اعم من ان يكون مطابقا



اولا يكون وخامسها ان قوله العلم اما بصور ان كان ادراكا سادحا مجردا شرطية  
قدم الخبرانية على الشرط وذلك غير جائز وعلى تقدير جواز كنه يحصل الكلام  
ان كان العلم ان كان ادراكا سادحا فهو اما بصور وان كان ادراكا مع الحكم  
فهو اما مصدق ومن البين فساد هذه العينة اذ قد اورد فيها كلمة اما بدو اخرها  
وجوابه ان الشرط ها هنا وقع حالا ولا يحتاج الى الخبر واعلم ان مختار المصنف  
في التصديق منطوقه فيه من وجوه الاول ان يلزم ان التصديق ربما يكتب من القول  
الشراح والمصور من الحجج الاول فلان الحكم فيه اذا كان غنيا عن الاكتاب  
ويكون مصورا طرقيه كسبيا كان التصديق حسيبا على ما اختاره ومبانيك بيان  
وحسينه يكون كتابه بالقول الشراح واما الثاني فلان الحكم لا بد ان يكون مصورا  
عنده والتسا به من الحجج الثاني ان المصور مقابل للتصديق ولا شيء من احد المتقابلين  
بحر المتقابل الاخر فاما الواحد والكثير فلا مقابل بينهما على ما سمعنا من ابي الحكم  
الثالث ان الادراكات الاربعة علوم مستعدة فلا مدح تحت العلم الواحد  
فعلى هذا طريق القسمة ان يقال العلم اما حكم او عين والاول التصديق  
والثاني التصور وهو مطابق لما ذكره الشيخ وعين من محققى هذا الفرع كتبهم  
لا يقال الشيخ ما قسم العلم الى المصور والتصديق بل الى المصور الشراح والى المصور  
مع التصديق فانه قال في الاشارات التي قد يعلم بصور سادحا مثل علنا معنى  
اسم المثلث وقد يعلم بصور امعة تصديق مثل علنا بان كل شكل مثلث فان زوايا هـ  
مساوية لباقيين وذكر في الشفا ان الشيء يعلم على وجهي احدهما ان تصور فقط كما اذا  
كان له اسم فنطق به مثل معناه في الدهر وان لم يكن هناك صدق او كذب كما اذا قيل  
انسان او قيل انفل كذا فانك اذا وثقت على معنى ما خاطب به من ذلك كنت تصوره  
والثاني ان يكون مع التصور تصديق كما اذا قيل لك مثلا ان كل بياض عرض لم  
يصل لك من هذا تصور هذا القول فقط بل صدقته لذلك اما اذا شككت انه  
لذلك او ليس له لك فقد تصورت ما يقال فانك لا تشك فيها لا تصوره ولا تثق به لكن  
لم تصدق به بعد فكل تصديق يكون مع تصور ولا يعكس فالصور في هذا المعنى  
يفيدك ان حدث في الدهر صور هذا المايفت وما يولف منه كالبياض والعرض  
والتصديق هو ان يحصل في الدهر شبه هذه الصور الى الاشياء انفسها انما مطابقة لها  
والنكده يجب مخالف ذلك من عبارة الشيخ وهو مصرح بما ذكرنا لانا نقول ليس المراد

ان

ان العلم ينقسم الى المصورين واللام تكن القسمة حاصرة فان التصديق عنده علم  
على مقتضى تعريفه وهو ليس شيئا منها بل المراد ان العلم يحصل على الوجهين وحصوله  
على وجه اخر لا ياتي ذلك على ان سائر الكتب الشيخ مشغول بتقييم العلم الى التصور والتصديق  
فانه ذكر في مفتاح المقالة الاولى من الفن الخامس من منطق الشفا ان العلم المكتسب  
بالفكر والحاصل بعين الكتاب فكري فسمان احدها التصديق والاخر التصور  
وهـ في الموجز الكبير في الفصل الاول من المقالة الثالثة العلم على وجهي تصور  
والتصديق وفي اول فصول كتاب النجاة كل معرفة وعلم فاما تصور واما تصديق  
الى غير ذلك من مواضع كلامه هذا هو الكلام المختصر للاتق بشرح الكتاب ومن  
اراد الكلام المشبع الطويل الذي فعله بمطالعة رسالتنا المعمولة في التصور  
والتصديق قال وليس الكل من كل منهما ضروريا اقول وليس كل واحد  
من كل واحد من التصور والتصديق ضروريا وليس كل واحد من كل منهما كسبيا بل  
الحوض في البرهان لا بد من تحرير الدعوى فلهذا اشار اولا الى تعريف الضروري والنظري  
باستردافهما بمعرفتهما وصفا على سبيل الكشف وتعريف النظر لتوفيقهما عليه فالعلم  
اما ضروري او نظري والضروري ما لا يحتاج حصوله الى نظر كصور الوجود  
والنبي والتصديق بان الكل اعظم من الخبر والنظري ما يحتاج حصوله الى نظر  
كصور حقيقة المثلث والمزج والتصديق بحدوث العالم لا يقال التقسيم والتعريف  
فاسدان اما التقسيم فلان مورد القسمة علم وكل علم اما ضروري او نظري فان كان  
ضروريا لا يشترط وبالعكس فلا يكون مورد القسمة شاملا للقسامين وهكذا نقول في قسمة  
العلم الى المصور والتصديق بل في كل قسمة واما التعريف فلان الضروري يحتاج  
الى النظر لانه مفسر بما يكون تصور طرقيه وان كانا بالكتب كافي في جزم العقل بالنسبة  
بينهما وحيث لا يكون تعريف الضروري جامعا ولا تعريف النظري مانعا لانا نجيب  
عن الاول بعد المساءلة على القديسين باننا لا نعلم انهما تتجان شيئا فان الحكم والكلية  
على جزئات العلم ومورد القسمة مفهوم العلم ولا اندراج للاصغر تحت الاوسط  
سئلنا لكن لم قلتم انه لو كان مورد القسمة ضروريا لم يشترط النظري وانما يكون كذلك  
لوم يكن ضروريا في بعض الصور نظريا في بعض فان طبيعة الاعتراف يمكن بل يجب انصافها  
بالصور المتقابلة لتحقيق في الصور المتعددة وعن الثاني بان تعريف التصديق  
البدهي يختلف فيه كما اختلف في ماهية التصديق فان التصديق عند الامام لما كان



عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة فانما يكون بديهيا اذا كان ذلك المجموع  
 بديهيا وانما يكون ذلك المجموع بديهيا اذا كان كل واحد من اجزائه بديهيا ومن  
 هاهنا نراه ان كتبه الحكيم يستدل ببداية التصديقات على بداية النصوص  
 واستعانده الحكيم فنانا لبداية والكسب هو نفس الحكم فقط فان لم يحج في  
 حصوله الى نظريتين بديهيا وان كان طرفاه بالكسب لا يقال حصول الحكم  
 مفقود الى تصور الطرفين فلو كان احدهما يحتاج الى النظر يلزم احتياج الحكم  
 اليه فلا يكون بديهيا لانا نقول الاحتياج المنفي هو الاحتياج بالذات وثبوت  
 الاحتياج بواسطة لا ينافي ذلك على ان التفسير المذكور ليس للصدق الضروري  
 بل لا في تلك الجزئيات والحدسيات والتواترات ضرورية ليست تصورات اطرافها كائنة  
 في جزم العقل بالنسبة بينهما ولو اضطلعنا ههنا على ذلك لم يمتد البرهان على امتناع  
 كسبية التصديقات كلها ولم ينحصر الموصل الى التصدق في الجهة لجواز ان يكون الموصل  
 هو الحدس او التواتر او غير ذلك والنظر يترتب امور حاصلة يتوصل بها الى التحصيل  
 غير الحاصل فالترتيب في اللغة وضع كل شئ في مرتبته وهو مفهوم الاصطلاح اعني  
 جعل الاشياء العكس فيجيب بطلان عليها الواحد يكون بعضها نسبة الى بعض بالتقدم  
 والتاخر وهو اخف من التاثير اذ لا اعتبار لنسبة التقدم والتاخر فيه وانما قال  
 امور لان الترتيب لا يتصور في امر واحد والمراد بها ما فوق الواحد سوالات  
 متكررة اولاهي اعتم من الامور النورية والتقدم يقية وقيد هاهنا بالحاصلة  
 لامتناع الترتيب فيها بدون كونها حاصلة ويندرج فيه مواد جميع الاقضية وهو اولي  
 من المعلومة لان العلم وان جاز اخذه اعتم الا انه مشترك والاحتراز عن استعمال  
 الالفاظ المشتركة واجبه في صناعة التعريف واعتبر في المخط ان يكون غير حاصل  
 لامتناع تحصيل الحاصل وهذا تعريف بالعدل الرابع كما هو المشهور ورسم  
 لا اعتبار بالخارج فيه والاشكال الذي استعجبه قوم بانه لا يتناول التعريف  
 بالفصل وحده ولا بالخاصة وحدها مع انه يقع التعريف باحدهما على رأي  
 المتأخرين حتى غيروا التعريف الى تحصيل امر او ترتيب امور فليس من تلك  
 الصعوبة في شئ اما اول فلان التعريف بالفردات انما يكون بالمشقات  
 كالناطق والضاحك والمستق وان كان في اللفظ مفردا الا ان معناه شئ له المشتق  
 منه فيكون من حيث المعنى مركبا واما ثانيا فلان الفصل والخاصة لا يدلان على المخط

هذا هو التعريف  
 بالعدل الرابع  
 كما هو المشهور

لا يقتضيه عقلية موجبة لا يقال الذي اليه فالتركيب لا يزم واما ان  
 التعريف بالعدل تعريف بالمباين فاجابه ان معناه ليس ان العلة انفسه  
 معرفات للماهية بل للماهية يحصل لها باعتبار مقايستها الى العلة امور  
 لا تباينها فترتبا يحصل لها بالقياس الى كل علة محمول ورتبا يحصل لها بالقياس  
 الى علتين او اكثر فتعرفت للماهية بتلك الامور المحمولة عليها فتكون هي معرفة  
 لها من حيث القياس الى العلة وتكون ان يقال ايضا العلة المذكورة في تعريف  
 القياس ليست عللا بالحقيقة بل قيل انها علة على سبيل التشبيه والمجاز وهذا  
 التعريف انما هو على رأي من زعم ان الفكر امر مغاير لا يقال اما من جعله  
 نفسه مرتبة بانه حركة ذهنية لانسان نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب  
 فحاشه الحركة الاولى المخط المستوربة وما فيه الصور العقلية المحذورة  
 عند العقل والنفس وما اليه الحد الاوسط والذاتي والعرضي ومنه الحركة  
 الثانية وما هي في الحدود والذاتيات والعرضيات لترتيبها ترتيبا  
 خاصا وما اليه تصور المخط او الصدق بقوله فالحركة الاولى تحصل للمادة  
 والثانية تحصل للصوت وحديثه يتم الفكر وبازائه الحدس  
 اذ لا حركة فيه اصلا وهو مختلف في الكثرة كما ان الفكر يختلف في الكيف  
 وينتهي الى القوة القدسية الغنية عن الفكر اذا انتفى هذا التمايز لاذها  
 فلتشرع في تقرير البرهان فنقول اما الدعوى الاولى فلان كل واحد  
 من كل النصور والصدق لو كان ضروريا لم يحج في تحصيل شئ منها الى منظور  
**والثاني** في باطل ضرورة احتياجنا في بعض النصور والصدقيات اليه  
**وهذا** اولي مما قيل لو كان كذلك لما جهلنا شيئا لان الجهل لا ينافي  
 الضرورة فان كثيرا من الضروريات كالتجربات وما لم توجه اليه العقل  
 جهل ثم العقل **والثاني** الدعوى الثانية فلانه لو كان كل من كل منهما  
 نظريا لم يقدر على اكتساب شئ منهما فساد التالي يدل على فساد التقدم  
**بيان** الملازمة ان اكتساب النظري انما يكون بعلم اخر واكتسابه ايضا  
 يكون باخذ وعلم حرا فان عادت سلسلة الاكتساب لمزم الدور او ذهب الى  
 غير النهاية يلزم التسلسل وما استلزم ان امتناع القدرة على الاكتساب اما  
 الدور فلانه يفتي الى توقف المخط على نفسه وحصوله قبل حصوله واما التسلسل

هي  
 من وجه  
 المادة



موقوف حصوله حتمية على استحضار ما لا نهاية له وانه محال ورعاورد  
ها هنا اعتراضات **الاول** ان اردت بتم بالصور التصور بوجته  
فلم قلت انا **احتجاج** في حصول شي منها الى نظرونا الذين انهم ليس ذلك اذ كل  
شي سوجه اليه العقل فهو مقصور بوجه ما وان اودتم التصور بكم الحقيقة  
فلا **س** ان الكل لو كان نظريا دارا وهذا متسلسلا وانما يلزم ذلك لو لم  
تنتهي بسلك الاكتساب الى الصور بوجه ما والجواب **س** من وجهين **الاول**  
ان الاكتساب اما ان ينتهي الى الصور بوجه ما او لا ينتهي وايا ما كان يلزم الدور  
او التسلسل اما ان لم ينته قط واما ان انتهى فلان ذلك الوجهان كان  
مصورا بالكنة فذلك وان كان مصورا بوجه اخر فيقول الكلام حتى يلزم  
التسلسل في صورات الوجوه **الثاني** ان المراد بالصور مطلق القوى  
اعم من ان يكون بوجه او بكنة الحقيقة لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن  
الخاص وقد تبين بطلان ذلك لاننا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام  
وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في  
ضمنه **الثاني** ان قولكم لو كان الكل نظريا لزم الدور او التسلسل والقضايا  
التي ذكرتم في بيان نظرية على ذلك التقدير فلا يمكن لكم الاستدلال بها  
واللازم الدور او التسلسل وهذا الشك ان اوردت بطريق القضي بان يقال  
ما ذكرتم من الدليل لا يتم جميع مقدماته فانه لو اريد انما يلزم الدور او  
التسلسل لان القضايا المذكورة فيه كسبية على ذلك التقدير محتاج الى كاسب  
ويجوز الكلام فيه فيبدو ان التسلسل فالجواب **س** عنه انا لا نسلم ان تلك  
القضايا كسبية على ذلك التقدير بل بداهية غاية ما في الباب استجالة ذلك  
التقدير بلنا لكن لا نسلم انها لو كانت كسبية على ذلك التقدير لاحتاجت الى  
كاسب وانما يلزم لو كانت كسبية في نفس الامر وهو ممنوع وان اوردت على سبيل  
الناقض فان منع بداهة القضايا فلا يكاد سوجه لان المعلل ما ادعى بداهتها  
بل محتجها في نفس الامر وان منع صدقها فلا يخلو اما ان منع صدقها في نفس  
الامر او على ذلك التقدير وظاهر انه لا يمكن البعض عن المنع **الاول** بل الختام  
المعلل لازم واما المنع على التقدير بان يقال لا نسلم صدق تلك القضايا على ذلك  
التقدير وبما **بوجه** المنع بانها كسبية على ذلك التقدير والكسبي يمكن تطرق

المنع

المنع اليه او يقال هب ان تلك القضايا معلومة الصدق في نفس الامر لكن لا  
نسلم انها معلومة على ذلك التقدير بوجوه كيف يكون معلومة على ذلك التقدير بوجوه  
كسبية على ذلك التقدير فلو كانت معلومة بلزم الدور او التسلسل فهو منع  
من دفع بالترديد فان تلك القضايا لما كانت صادقة في نفس الامر فلا يخلو اما  
ان يكون صادقة على ذلك التقدير او لا يكون وايا ما كان يحصل المطلوب اما  
اذا كانت صادقة على التقدير فلتلزم الدليل سالما عن المنع المذكور واما اذا لم تكن  
صادقة فيكون التقدير منافيا للواقع حينئذ ومنا في الواقع مستف في الواقع الثالث  
ان لزوم التسلسل ينشئ على ان التصور لا يمكن اكتسابه من الصدق وبالعكس  
**فالاول** ان نقول ليس كل من كل منهما نظريا لاننا نحكم بعض التصورات والتقدير  
بالضرورة وصور الحرارة والبرودة والتصديق بان النفي والاثبات لا  
يحتاجان ولا يرتفعان او نقول لو كان العلوم التصورية والتصديقية نظرية  
لا يمنع حصول علم هو اول العلوم والثاني باطل اما الملازم فلا وكل  
علم فرض لا بد ان يتقدمه علم اخر على ذلك التقدير فلا يكون اول العلوم واما  
بطلان الثاني فلان الانسان في مبدأ الفطن خال عن سائر العلوم ثم حصل  
له الصور والتصديق وهو علم **اول** قول **س** بل البعض من كل منهما نظري  
**اقول** لما بطل ان كل واحد من التصورات والتصديقات ضروري او نظري  
لزم ان يكون البعض من كل منهما ضروريا والبعض الآخر نظريا فان قلت كذب  
الموجبتين الكليتين لا يستلزم الا صدق الساليتين الجزئيتين وهما اعم من  
الموجبتين الجزئيتين وصدق اعم لا يستلزم صدق الخاص قلت **س** ان تصورات  
وتصديقات فالموجبه والسالبة يتساويان واذا اتقرر هذا فنقول اما ان لا  
يمكن اقتضاء النظريات من الضروريات او يمكن **والاول** باطل لان من علم لزوم  
امر اخر ثم علم وجود الملزوم او عدم اللازم علم من ذلك بالضرورة وجود  
اللازم ومن عدم الملزوم وايضا من حصل عنده **ج** وكل **س** فلا بد ان  
حصل عنده ان كل معين ان الساب النظريات من الضروريات يمكن في الجملة  
سواء كان بالذات او بواسطة فلا يخلو اما ان يقال كل مطلوب من كل ضروري  
وهو اول البطلان او يكون لكل واحد من المطالب ضروريات مخصوصة وطرق  
معينه مثل الحد والرسم في التصورات والقياس والتمثيل في التصديقات حينئذ



اما ان يحصل المطلوب من تلك الضروريات والطرق كيف ما وقعت وهو ظاهر  
 الاستحالة او لا يحصل الا اذا كانت على شرايط و اوضاع مخصوصه كساواة العرف  
 وتقدمه في المعرفة وكونه اجلي في التصور واجباب مغربي **الشكل الاول**  
 و عليه كبراه في المصدق وحسب لما ان يعلم وجود تلك الطرق والشرايط  
 وحقها بالضرورة اولا والا **والاول** باطل والا لم يعرض الغلط في افكار العقل  
 ولم يعجز العقل لادراك العلم لكن بعض العقلاء ينقض بعضا من مقتضى الافكار  
 بل الامان الواحد ينقض نفسه بحسب اختلاف الانكار فثبت الحاجة الى علم  
 سقوف منه تلك الطرق والشرايط وهو المنطق لا يقال لا سلم انها لو كانت  
 ضرورية لم يقع غلط في الافكار وانما يلزم ذلك لو كان وقوع الغلط من جهة  
 الاختلال بها وهو ممنوع لجواز ان يكون وقوعه لاجل فساد المادة لا نقول  
 تلك الطرق والشرايط تراعي جاب المادة وعائنها جاب الصور فلو كانت  
 معلومه بالضرورة لم يقع الغلط في الصور ولا في المادة او نقول وقوع الغلط  
 اما من جهة الصورة او من جهة المادة واياها كان يتم اللام اما اذا كان من جهة  
 الصورة فظاهر واما اذا كان من جهة المادة فلان الغلط من جهة المادة  
 ينتهي بالاحضار الى الغلط من جهة الصورة لان المبادي الاولى بدعيه فلا  
 يقع الغلط فيها فلو كانت صحيحة الصور كانت المبادي المتوالي ايضا صحيحة  
 جبرا فلا يقع الغلط املا حسيده فقد بان ان وقوع الغلط في الفكر لا بد وان  
 يكون فساد صور في سلسلة الاكتساب المنتهية الى المبادي الضرورية **نعم**  
 يجبه ان يقال عدم وقوع الغلط انما يلزم ان لو كانت معلومه وضرورية  
 لا تلزم ذلك وعلى تقدير العلم بها انما لم يقع الغلط اذ اروي عيت والعلم  
 لا لا يوجب وعائتها والحق ان **هذه** المقدمة مستدركة في البيان فان اثبات  
 الاحتياج الى المنطق لا يوقف على ذلك **نعم** اثبات الاحتياج الى تعلمه موقوف  
 عليه لكن المدعى ليس ذلك وكذلك تقسيم العلم الى الصور والمصدق مقدر  
 اذ يكفي ان يقال العلوم ليست باسرها ضرورية ولا نظرية الى اخر البيان **قول**  
 فاحتيج الى قانون **اقول** هذه اشارة الى تعريف المنطق بالقانون لفظ  
 يوناني روي انه اسم للمطالعة وفي الاصطلاح مرادف للاصل والقاعدة وهو  
 امر كل مطلق على جزائه عند تعرف احكامها منه وبالتفصيل مقدمه عليه صلح ان

تكون

تكون كبرى لصحري سبله الحصول حتى يخرج الفرع عن القوة الى الفعل ولا حقا  
 في ان المنطق لذلك لا يطابقه على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع اليه والمعلوم  
 تتناول الضرورية والنظرية والمجولات الصورة والمصدق ببقية وانما لم يزل بعد  
 محرفة طرق من الضروريات الى النظريات كما ذكره صاحب الكشف ليلانوه **الاستفاد**  
 الذاتي على ما يتبادر اليه الفهم من تلك العبارة نصرح بالمقصود جريا على وتيرة **الاستفاد**  
 الصناعة **والمراد** بقوله بحيث لا يعرض الغلط في الفكر عدم عروضة عند  
 مراعات القوانين على ما لا يخفى فان المنطق وبما يخطا في الفكر بسبب الاما هنا  
 مفهوم التعريف **واما** احترازا فالتقانون كالجسر يشتمل على العلوم الكلية  
 واحترازا عن الجزئات وما في القنود كالقنود **وقول** بقية معرفة طرق  
 الاستفاد احترازا عن العلوم التي لا تفيد طرق الاستفاد كالنحو والمهندسة  
 وهذا التعريف مشتمل على العلة الاربع فالتقانون اشارة الى مادة المنطق فان  
 مادته هي القوانين الكلية **وقول** بقية معرفة طرق الاستفاد اشارة الى الصور  
 لانه المخصص للقانون بالمنطق والى **العمل** الفاعلية بالالزام وهو العارف  
 العالم بذلك القوانين **وقول** بحيث لا يعرض الغلط اشارة الى العلة الفاعلة  
 وانما عرفة بالحلل الاربع بيان حقيقة المنطق والتعريف لا يفيد حقيقة المعرفة فان  
 وجود المعلول من لوازمها فاذا وجدت في الدهن لمزم وجود حقيقة فيه لا يقال  
 التعريف فاسد من وجهين الاول انه تعريف بالمباين اما لا فلا في المنطق علم  
 والقانون من المعلومات وامانها فانه قوانين متداخلة فلا صدق عليه القانون  
 الثاني التعريف دوري لان معرفة طرف الاكتساب حيز من المنطق فيوقف بحقيقته  
 على معرفة طرق الاكتساب فلو كان معرفته مستفاده من المنطق توقفت عليه فيلزم  
 الدور لا يجيب عن الاول بان المنطق قد يطلق ويراد به معلوماته كما يقال فلان  
 يعلم المنطق وقد يطلق ويراد به نفس العلم والمراد هنا المعلوم فاندفع الاشكال  
 وعن الثاني بان المراد بالقانون القوانين المتداخلة لانها لما اشتركت في مفهوم  
 القانون وكان المقصود تعريف المنطق مرجح ان علم واحد عبر عنها به **ومن الثالث**  
 باننا لانسلم ان معرفة طرق الاكتساب حيز المنطق وانما يكون ان لو لم يكن المراد بها جزئيات  
 المتعلقة بالمعروف على ما هي مستعملة في سائر العلوم والمنه على ذلك استعمال المعرفة في ادراك  
 الجزئات **وقول** الانادرا لا دخل له في التعريف **وقيل** انه معقول بجملة لا يعرض



الغلط واعترض بان المفكر ان راعى القوانين المنطقية لم يقع الغلط اصلا والا  
فخلطه بغيره لاننا درنا وقيل انه متعلق بقوله فاحييج فان بعض الناس  
كالمرور بالقوة القدسية لا يحتاج اليه واو لا يانه لم يتوجه السؤال الثاني  
حينئذ ويمكن ان توجه القولان اما الاول فلان العلوم مراتب كما لا  
ونقصانا وكما انه ينتهي في الكمال الى حد لا يقع الخطا اصلا لذلك نجاب نقصان  
ينتهي الى حد يثبت جميع افكار الشخص عن مطالبه كما اذا كان مشاهبا في البلاء  
حتى لو قدر انه وقف على جميع القوانين المنطقية وعرض افكاره عليها اخطا بلادة  
وكان المصنف قد اوجى الى هذا المعنى في اخر قسم المنطق من هذا الكتاب فليطالع  
تم واما الثاني فلان العلوم النظرية على قسمين ما يتطرق فيها الغلط وما ليس  
من شأنه ذلك وهي العلوم المسقة المنتظمة التي تناسق الاذهان اليها من غير  
كلية ومشقة كالحسابات والحسابيات ولا احتياج لها الى المنطق اما الحاجة اليه  
للقسم الاول ولما كانت تلك العلوم قليلة بالقياس الى العلوم النظرية الي  
المنطق الانا درنا في بعض العلوم لا لبعض الناس حتى مرد ما ذكرناه هذا  
على قاعده القوم وقد اشار اليها صاحب الكتاب في تحرير السؤال الاول وهي  
منطوقها لان تلك العلوم ان كانت نظرية فهي محتاج الى نظر والنظر مجموع مرتين  
حركة لتحصيل العلوم وحركة لترتيبها ولا شك ان تحصيل المواد وترتيبها يحتاج  
الى القوانين المنطقية وعدم وقوع الخطا فيها الثاني ذلك وانما هي هذا الفن  
منطقا لان المنطق يطلق على المنطق الخارجي الذي هو اللفظ وعلى الداهل وهو  
ادراك الحليات وعلى مصدر ذلك الفعل ومظهر هذا الانفعال ولما كان هذا  
الفن بقوى الاول ويسلك بالسا في مسلك السداد وحصل سببه كالات الثالث  
لا حرم اشتق له اسم منه وهو المنطق قول فان قيل المنطق لكونه نظريا الي  
اخره قد عورض في ان المنطق محتاج اليه في اكتاب العلوم النظرية وتقرر بها  
ان يقال ما ذكرتم وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينفية وذلك من وجهين الاول  
لواقعة اكتاب العلوم النظرية الى المنطق لزم الدور والانسداد واللازم محال  
بيان الملازمة ان المنطق نظري يعرض فيه الغلط لانه لو كان ضروريا لا يعرض  
فيه الغلط لم يقع فيه خلاف بين ارباب الصناعة وحينئذ يفتقر اكتابها الى قانون اخر  
ونقل الحلام اليه من بعد اخرى فان تاهت القوانين دار والانسداد واللازم

الدور

الدور والانسداد اقتصر عليه هذا توجهه على محاذاه ما في الكتاب والاحسن ان يقال  
ان المنطق ليس ضروريا ولا امتنع عروضا الغلط والافكار لان المادى الاول ضرورية  
فلو كان العلم بجميع طرق الانتقال ضروريا لم يكن وقوع الغلط اصلا فهو نظري فيحتاج  
اكتسابه الى قانون اخر فان وجد في سلسلة الاكتساب ما يفتقر الى ما يفتقر اليه  
لزم الدور والانسداد لا يفتقر الى ما يفتقر اليه لزم الدور والانسداد لا يفتقر الى ما يفتقر اليه  
الى قانون ضروري لا نأقول المنطق هو العلم بجميع طرق الانتقال الى النظريات  
فانه ان كانت صورته وطريق الانتقال اليها القول السارح وان كانت تصديقه  
طريق الانتقال اليها المحجة فلا طريق انتقال الا وهو من المنطق فلو كان نظريا فاني  
طريق يفرضه الانتقال يكون نظريا واللازم خلا والمقدر الثاني لو كان المنطق  
محتاجا اليه في اكتساب العلوم النظرية لما حصل الاكتساب بدونها والثاني باطل  
لان كثير من العلماء والنظار مجردين عن هذه الآثار اى ان المنطق يكسبون  
المعارف والمعارف مصيدين في الافكار والمراد بالعلوم هاهنا التصديقات  
وبالمعارف التصورات بنا على ما سبق من ان المعرفة ادراك البسيط والعلم ادراك  
المركب وتقرير الجواب عن الاول انا لا نسلم ان المنطق لو كان نظريا يعرض  
فيه الغلط لزم التسلسل وانا لزم لو كان نظريا بجميع اجزائه وهو ممنوع  
بل بعضه ضروري وبعضه نظري يستفاد من الضروري بطريق ضروري كما يكتب  
غير البتين من الاشكال الاربعة من البتين منها وهو الشكل الاول بطريق  
بين كالحذف والافتراض والعكس فان الخلف يرجع الى القياس الاستثنائي والعكس  
والافتراض الى قياس منتظم من الشكل الاول فانه يقال في العكس مثلا  
من صدقت الفترية صدقت صغرها مع عكس الكبرى وكلما صدقت صادقة  
النتيجة تمنح انه من صدقت الفترية صدقت النتيجة ولذلك في الافتراض على  
ما ستطلع على تفاصيله واما تقرير الجواب بان المنطق قسما ضروريا ونظري  
وهو على بلانه انما مر اصطلاحات تنبه عليها سجيرو عبارات كالكلى والمجوزي  
والجنس والفصل وما يفتقر اليه الذين لكونه من قبيل العلوم المسقة المنتظمة  
وكلاهما لا يحتاج اكتسابهما الى المنطق وما من شأنه ان يتطرق اليه الغلط  
وهو قليل جدا فيستفاد من الضروري بطريق ضروري وهذا السبب الجواب  
السؤال على الوجه الذي قرر المصنف والتقدير الاول باذكرينا فان قيل



العلم الضروري مع الطريق الضروري ان كان كافيا في انساب القسم النظري  
كفي في سائر العلوم فلا حاجة الى المنطق والا فافتقر كتابه الى قانون اخر لا يقال  
لا علم انه لو كفي في الانساب في المنطق يلزم ان يكون كافيا في انساب جميع العلوم واما  
يلزم لو كانت الافكار باسرها واردة على القسم الضروري وليس كذلك لا نقول  
العلوم اما ان سعلق بالقسم الضروري كافيا في انسابها اما ان تعلق بالقسم الضروري  
فلا هو واما ان تعلق بالنظري فلا ان القسم النظري كاف في انساب تلك العلوم القدر  
ان الضروري كاف في انسابه والكافي في الكافي في ذلك الشيء فيكون كافيا  
في تلك العلوم لا يقال **هـ** ان القسم الضروري كاف في سائر العلوم الا ان الخطأ  
بجميع الطرف من ذلك من الخطأ للقدرة على التمييز بين الصحيح والفاصل منها على  
ترتيب وقع ولا معنى للافتقار الى المنطق الا هذا القدر **و** نقول **القسم الضروري**  
اما ان يستقل بانساب الجهولات بحيث لا يعرض للخطأ في الفكر البتة فاستغنى عن  
المنطق اولم يستقل محتاج الى قانون اخر قلنا **لا** ان القسم الضروري مع  
الطريق الضروري ان كفي في سائر العلوم لم يقتصر الى المنطق اذ معنى الكفاية ان الضرورة  
مع طريقة اذ حصل احد يمكن من انساب النظري من غير احتياج الى منجبه واذ حصل  
يمكن من انساب سائر العلوم بواسطتها وهذا الاشافي الاحتياج اليها بل يوجب  
على ان الكافي في الكافي في الشيء لا يجب ان يكون كافيا فيه لاحتياجه الى الوساطة ايضا  
وعلى اصل الشبه منع اخر هو ان لا نسلم ان المنطق لو كان ضروريا لم يعرض للخطأ  
وانما يكون لو كان معلوما مراما لكن لما لم يكن هذا الشق واقعا لم يتقرر له **وتقرر**  
الجواب عن الثاني ان المدعى كون المنطق محتاجا اليه في الجملة وتلك بعض الناموس الانساب  
بدونه لا يفي لاحتياجه اليه في الجملة ضروره ان استغنا البعض عنه لا يوجب استغنا  
الكامل كما ان استغنا الشاعر بالطبع عن علم العروض والبدوى عن علم النحو لا يقتضي استغنا  
غيرهما عنها والتقصي ان تحصيل العلوم بالنظر لا يتم بدون المنطق كما سبق في الاشافي اليه  
واما المويد من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم بالنظر بل بالحدس في القبال  
اليه ليت نظرية والكلام في احتياج المطالب النظري واعلم ان الجهولات تحصل  
معلومه اما بمجرد العقل اذ توجه اليها اومع الاستعانة بالحدس في ذهن عند حضورها  
او بقوة اخري ظاهرة كما في المحسوسات والتجربات والمتواترات او باطنه كالوجدانيات  
والوحيات او بالحدس وهو ان سخ المبادي المترتبة للذهن دفعه او بالنظر فيكون

هناك

هناك مطلوب تحرك النفس منه طلبا لمباديه ثم ترجع منها اليه او بالتعلم فلا يكون  
المبادي حاصله بنظر او سوح بل بساها من معلم فان قلت لا بد ان يكون هناك فكر  
ان النفس تفكر عند السماع فنقول المعلم اذا اورد قضية فتصور المعلم اطرافها فان لم  
يتك فيها يتج الصدق التصور وان تك فاما ان يفكر في نفسه فيعلم لا يطبق التعليم  
او يفيد العلم القياس فاعلم اننا هو مع القياس فلا فكر له فيه فان الفكر حركه  
النفس يتقبل من شئ الى شئ طالبا لا واجدا وليس في التعلم هذه الحركه فالمحتاج الى  
المنطق انما هو تحصيل العلوم بالنظر لا بطريق اخر ولما كان العلوم بالقياس الى  
الادمان متقاربه المصوب كان الاحتياج الى المنطق يتفاوت بحسب ذلك  
**الفصل الثاني في موضوع المنطق الى اخره من مقدمات**  
الشروع في العلم ان يعلم موضوعه لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فاذا علم  
ان اي شئ هو موضوعه بتقدير ذلك العلم عند الطالب فضل فيخرج كانه احاط  
بجميع ابوابه احاطة ولما كان الصدق بالموضوعيه مسبوقة بالتصور وجه تقدير  
الكلام بتعريف موضوع العلم موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن امراضه  
الذاتيه ليدرك الانسان لعلم الطب فانه باحث عن احواله من جهة ما يمرض ويؤثر  
عن الصحة وكان عال المكلفين لعلم الفقه فانه ناظر فيها من حيث محل وحكم  
ويجب ويضد وهذا التعريف لا يتحقق حق اقتضاه الابدان امور **الاول**  
العرض وهو المحلول عن الشيء الخارج عنه **الثاني** العرض الذاتي وهو الذي يلحق  
الشي لما هو هو اي لذاته كالحق اذ رآك الامور الغرضه للانسان بالقوه او  
بالحقه بواسطه جزيه سوا كان اسمر لخواقه التغيير لكونه جنسا او مساويا لخواقه  
الكلم لكونه ناطقا او بالحقه بواسطه امر خارج مساو لخواقه التعجب اذ رآك الامور  
المستغربه واما المحل الذي بواسطه امر اخضر كالحق للحيوان لكونه انسانا او بواسطه  
امر اخر خارج للملحق الحركه لا يفيض لانه جسم فلا يسمي عرضا ذاتيا بل عرضا غريبيا  
بعده اقسام خمسة للعرض حصه المتأخرون فيها وبينوا المصير بان العرض اما ان يعرض  
الشي اوليا بذات او بوسط والوسط اما داخل فيه او خارج والخارج اما اعم او اخض  
او مساو وزاد بعض الافاضل قسما سادسا الى عدده من الاعراض الغرضه اولى وهو  
ان يكون بواسطه امر مابين كالحراة الجسم المحن بالنار واشتعال الشمس والهوايا ما ذكره  
فان قيل فبعض العرض هكذا اما ان يلحق بالشي لا توسط لخواقه شي اخر او توسط والوسط



اما ان يكون د اخلافي التي او حارجا الى اصل القصة وحسب ما يمكن ان يكون الوسط  
مباينا لان المباين لا يلحق التي وانما الوسط على ما عرفت الشئ ما يقرن بقولنا انه حين  
يقال لانه كذا ولا بد من اعتبار الحد والمباين لا يكون محمولا فلنا السؤال بان  
العرض الذي يلحق التي بلا توسط لطوق في اخر او بلا توسط على ذلك التفسير لا يجازي كون  
عارضها هو هو لجواز ان يكون لامر مباين بل الذي كان لشي ولم يكن اخر ولا يكون  
بلاخر لا وقد كان له هو لشي اولاد بالذات وما لم يكن كذلك بل يكون له سبب انه كان  
لشي اخر فهو له ما يابا وبواسطة سواء لم يتاين او باينته كما تقول جسم ابيض وسط ابيض  
فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض لان السطح ابيض وكما ان الحركة زمانية وكذا الجسم  
بكن الزمان له ثانيا ولو كان المراد هناك ما ذكره لم يكن اثبات الاعراض الاوليه  
من المطالبات العلمية ضروره ان الذي بلا توسط بذلك المعنى بين الثبوت والشبهة انما اثبات  
من عدم الفرق بين الوسط في الصدق وبين الوسط في الثبوت والشئ صرح بذلك  
في كتاب البرهان من منطق الشفا امر او قال **فرق** بين المقدمة الاوليه وبين مقدمة  
محمولها اولي لان المقدمة الاوليه ما لا يحتاج الى ان يكون بين موضوعه ومحمولها واسطة  
في الصدق واما الذي نحن منه فكثيرا ما يحتاج الى واسطة وفي تعريف العرض الذاتي  
على ما ذكره نظرا لانهم عدوا ما يلحق التي لجزيء الاعراض منه وليس كذلك لان الاعراض  
التي تعم الموضوع وعين خارجة عن ان تغيبه اثر من الآثار المطلوبة له ان تلك الآثار  
انما توجد في الموضوع وفي بقية خارجة عنه او لا ترى ان علم الحساب انما يجعل على  
حده لان له موضوعا على حده وهو العدد ينظر ما به مما عرض له من جهة ما هو  
عدد فلو كان الحساب ينظر في العدد من جهة ما هو كذا كان موضوعه الكثرة لا العدد  
فالاولي ان يقال العرض الذاتي ان يلحق التي لما هو هو او بواسطة امر مباين كالفضل  
والعرض الاول او يقال ما يختص بذات التي ومثل افرادها اما على الاطلاق كالثالث  
من تساوي الزوايا الثالث لفايتان او على سبيل التقابل كما للخط من الاستقامة والاختنا  
منه ما يحل على طبيعة الموضوع لكن لا يكون ذلك الحد لامر اعم ومنه ما لا يكون كذلك  
لكنه لا يحتاج في عروضة الى ان يصير نوعا معينيا بهما لقوله كما لا يحتاج الجسم في ان  
يكون متحركا او ساكنا الى ان يصير حيوانا او انسانا بخلاف الضحك فانه يحتاج الى ان يصير  
انسانا وايضا منه ما هو لازم مثل قوة الضحك للانسان ومنه ما هو مفارق كالضحك  
بالفعل وجه السمة اختصاصه بذات التي وما لا يختص بالشي بل عرض له لامر اعم او يختص

ولا يشبه بل يكون عارضه لا مر اخر في عرضا غير مباين فيه من الغرابه بالقياس  
الى ذات التي السالفة البحث عن الاعراض الذاتية والمراد منها جعلها اما على موضع  
العلم او انواعه او اعراضه الذاتية او انواعها كالناقص في علم الحساب على العدد  
والسلامة والعزلة وزوج الزوج فهي من حيث يقع البحث فيها من حيث سبيل  
منها سبيل ومن حيث يطلب حصولها مطالب ومن حيث تستخرج من البراهين نتائج  
فالمسمى واحد وان اختلفت العبارات بحسب اختلاف الاعبارات واعلم ان ما عرفت  
به المصنف موضوع العلم ليس يتناول الا الاعراض الاوليه ويخرج عنه التي بواسطة  
امر مساو داخل او خارج والتعويل على ما شيدنا ان كان **قال** والنقود  
والصدقات **اقول** قد سبق الى بعض الاوهام ان موضوع المنطق الالفاظ  
من حيث تدل على المعاني وذلك لانهم لما راوا ان المنطق يقال فيه ان الحيوان الناطق  
مثل ثور **ثالث** شارح والمجلد الاول جنس والثاني فصل وان مثل قولنا كل **ب**  
وكل **ب** قياس والعقبة الاولى شعري والاخري كبري وهي مركبة من الموضوع  
والمحمول حسبوا ان هذه الاسماء كلها بان تلك الالفاظ قد هيوا الى انها هي موضوعه  
وليس كذلك لان نظير المنطق ليس الا في المعاني المعقولة ورعايته جانب الالفاظ  
انما هي بالعرض كما سيلوح به مقامه وذهب اهل التحقيق الى ان موضوع المعقولات  
الثانية لامر حيث انها ما هي في انفسها ولا من حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك  
وطيفة فلسفية بل من حيث انها توصل الى المجهول او يكون لها نفع في ذلك الاتصال  
اما بصور المعقولات الثانية فهو ان الوجود على نحوين في الخارج وفي الذهن وكما ان  
الاشياء اذا كانت موجودة في الخارج يعرض لها في الوجود الخارجي عوارض مثل السواد  
والابيض والحركة والسكون لذلك اذا ما تمت في العقل عرضت لها في العقل من حيث  
هي متمثلة في العقل عوارض لا يحاذيها امر في الخارج كالكلية والخبرية فهي  
المسماة بالمعقولات الثانية لانها في المرتبة الثانية من العقل واما التصديق فوطوبيتها  
فلان المنطق بحث عن احوال الذاتي والعرضي والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض  
الحام والحد والرسم والمعلمة والشرطية والقياس والاستقراء والمثل من الجسم  
المذكورة ولا شك انها معقولات ثانية فهي اذن موضوع المنطق وبحثه عن المعقولات الثالثة  
وما بعد ها واعترض عليه اكثر المتأخرين بان المنطق يبحث عن نفس المعقولات الثانية  
ايضا كالعلمية والخبرية والذاتية والعرضية ونظايرها فلا يكون هي موضوعه ولذلك عدل



صاحب الشئ والمصنف عن طريقه المحققين الى ما هو اعظم فقالوا موضوعه التصورات  
اي المعلومات التصويرية والتصدقات ان المعلومات التصديقية لا تحت المنطق  
عن اعراضها الذاتية فان بحث عن التصورات من حيث انها توصل الى تصور محمول ايضا  
٢ فربما اي بلا واسطه فمبهم كالحد والرسم او اتصالا بعدا ككونها كلية ودائمه  
وعرضيه وجنسا وتعللا فان مجرد امر من هذه الامور لا توصل الى التصور عالم ينضم  
اليه اخر يحصل منهما الحد او الرسم ويبحث عن التصديقات من جهة انها توصل الى مصدق  
محمول ايضا لا تقريبا كالقياس والاستقراء والتثليل او بجبهه ككونها قضيه وعكس قضيه  
وتقتصر قضيه فانها عالم ينضم اليها ميم فلا توصل الى المصدق ويبحث عن التصورات  
من حيث انها توصل الى المصدق ايضا لا بجبهه ككونها موضوعات ومحمولات فانها  
انما توصل اليها اذا انضم اليها امر اخر يحصل منها القضييه ثم ينضم اليها فمبهمه اخرى  
حتى يحصل القياس والاستقراء والتثليل ولا خفا في ان اتصال التصورات والتصدقات  
الى المطالب فريبا او بجبهه من اعراض الذات لها يكون هي موضوع المنطق لا  
يقال لاسله في المنطق بمحمولات الاتصال البعيدة او الابدع فلا يكون عرضا ذاتيا  
يبحث عنه فربما لا نقول المنطق يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصدقات  
لكن لما قدرنا قد ادركنا تلك الاعراض على سبيل التفضيل وكانت مشتركه في معنى الاتصال  
عبر عنها به على سبيل الاحمال قطعا للتطويل لللازم من التفصيل لا يقال **العلم** يبحث  
عن المنطق اما تصور او تصديق من حيثية المذكور فلو جعل موضوعه التصورات  
والتصدقات لكانت تحت عن نفس موضوعه لا عن عوارضه لا نقول **الحيثية** المذكور  
داخله في المسائل خارجة عن الموضوع فان اعتبر **الحيثية** المذكور على انها خارجة  
عن التصديقات لم يكن محمولا عنها وان اعتبرت على انها داخله لم يلزم ان يكون البحث عن  
نفس الموضوع لخروجها عن التصورات والتصدقات التي هي موضوعات هذا تقرير  
كلامهم وفيه نظر لانهم ان ارادوا بان المنطق يبحث عن الكلية والحيثية والذاتية  
والعرضية انه يبين صوراتها فتوليس من المسائل وذلك ظاهر وان ارادوا بالتصديق  
٤ الاشياء فتوليس من المنطق في شئ لا يقال المنطق يبحث عن الكل الطبيعي موجود في الخارج  
والنوع ماهية محصله مبهمه والفصل علة الجنس واللازم البين وغير موجودان  
في الخارج الى غير ذلك مما ليس يحتاج عن المعقولات الثانية لا نقول لاسلم انها من مسائل  
المنطق فان بحثه اعراض الموصولات الى المجعولات او عما ينفع في ذلك الاتصال من البين

٢ ان لا دخل لها في الاتصال اصلا بل انما يبحث عنها اما على سبيل المبادي او على جهة  
تتميم الصناعة بما ليس منها او لا يوضح ما يكاد يحق تصور على اذعان المعلمين على انهم  
ان عوارض المعلومات التصويرية والتصدقات يقيه ماصدا قنا عليه من الافراد يلزم ان  
يكون جميع المعقولات والحجج في سائر العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها الاتصال  
موضوع المنطق وليس كذلك ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلا وان عوارضها مفهومة  
يلزم ان لا يكون المنطق باخضاع الاعراض الذاتية لها لان محمولات **مسألة** لا  
لا تخفى من حيثها هي بل لا مراض فان الاتصال الى الجنس والفصل لا يعرض  
المعلوم الصوري الامر حيث انه ذاتي والاتصال الى الحقيقة المعروفة بالحقيقة الاكس  
حد وكذا الانفكاك الى السالبة الضرورية لا يعرض للمعلوم التقديقي الا لانه  
سالب ضروريه وانتاج المطالب الاربعه للحقيقة الامر حيث انه مرتب على هيئته  
الشكل الاول الى غير ذلك وليس كذلك ان يورد هذا السؤال على المعقولات  
الثانية فان البحث عن احوالها من حيث ينطق على المعقولات الاولى فكان القانون  
المذكور في تعريف المنطق يعبرك هذا القيد فلا تغفل عن النكته  
والموصل الى التصور فولا سارحا **وقد تبين ان المنطق اما ناظر**  
في الموصل الى التصور وسمى قولنا ارجا لشرحه ماهية واما ناظر في الموصل  
الى المصدق ويسمى بحججه لغلبة منزله فتكبره من جهة اذ ان عليه والنظر في الموصل الى التصور  
اما في مقدماته وهو باب ايسر عوجي واما في نفسه وهو باب المقررات وكذا النظر  
في الموصل الى المصدق اما فيما توقف عليه وهو باب باري ارسيناس واما في نفسه  
باعتبار الصور وهو باب القياس واما باعتبار المادة وهو باب من ابواب الصناعة  
الجنس لانه ان اوقع ظنا فهو الخطابه او مقبلا فهو البرهان والافان اعتبر فيه عموم  
الاعتراف او السليم فهو الحد والافان المخالطة واما الشعر فهو لا يقع تصديقا  
ولكن لا فاده التخييل المجازي يجري التصديق من حيث انه يؤثر في النفس قبضا وسطا  
عد في الموصل الى المصدق وربما ينضم اليها باب اللفاظ بمحصل الابواب عشرين  
متبعه منها مقصوده بالذات وواحد منها مقصود بالعرض ثم لا بد من النظر في  
ترتيب الابواب وان اية مقدم رايها مؤخر فنقول **ابواب** الموصل الى التصور  
لستحق التقديم بحسب التوضع لان الموصل الى التصور والتصورات والموصل الى المصدق  
التصدقات والتصور مقدم على التصديق طبعا فيجب تقديمه وضعا ليوافق التوضع



الطبع ولما توقف بيان تقدم الصور بحسب الطبع على المقدمتين احدهما ان الصدق  
موقوف على التصور وثانيتهما ان التصور ليس له لان التقدم الطبيعي هو ان يكون  
المقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر لا يكون عليه له وبان **ب** ان المقدمه الثانيه  
ظاهره ان كماله المصنف واشتغل بالمقدمه الاولى وبانها ان الصدق لا يحقق الا  
بعد تصور المحكوم عليه وبه والحكم لانه كلما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع  
الحكم بالارتباط وكلما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق الصدق لان الحكم اما جزوه  
او نفسه ينتج انه كلما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع تحقق الصدق ونعكس  
النقيض الى قولنا ان تحقق الصدق فلا بد ان يحقق كل واحد من الامور الثلاثة  
فان **ب** الصدق ليس يتوقف على تصور الحكم بل على نفسه **ا** بان الحكم فعل من  
افعال النفس الاختياريه وقد نفرد في الحكمه ان كل فعل اختياري لا يوجد الا بعد  
تصوره ولا يلزم منه ان يكون اجزا الصدق رايداه على الاربعه لجواز ان يكون شرطا  
على ما صرح به الكاتب في بعض تصانيفه والحق في الجواب ان الحكم فيما بين القوم  
موقوف بالاشتراك تارة على انقاع النسبه الالحاييه واستزاعها اعني ثبوت احد الامرين  
لاخر او عنده او منافاته اياه واخرى على نفس النسبه الحكيمه واستعماله في الموضوعين  
بالعينين تنبيه على ذلك وليس يعتبر في الحكم على الشيء تصور المحكوم عليه وبه والحكم  
لحقيقه بل يكفي حصول تصوراتها بوجه ما فقد يحكم على جسم معين بانه شاغل  
بجسم مع الجمل بانه انسان او فرس او حمار او غيرها **و** اعلم ان بين العلم بالوجه  
وبين العلم بالشيء من وجه فرقان ذلك لان معنى الاول حصول الوجه عند العقل وحسب  
السابق ان الشيء حاصل عند العقل لكن لا حصولا تاما فان التصور قابل للقوه والضعف  
كما ان اظهر ذلك من بعيد شيخ فنصورته تصور ما ثم يزاد انكشافا عندك  
بحسب تقاربك اليه الى ان يحصل في عقلك حال حقيقته ولو كان العلم بالوجه هو العلم  
بالشيء من ذلك الوجه على ما ظنه من لا يحقق له لزم ان يكون جميع الاشياء معلومه لنا مع  
عدم توجه عقولنا اليها وذلك يتبين الاستحالة **ق** فان قيل الحكم على الشيء  
**اقول** هذه شبهه اوردت على قولهم المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار ما  
وتقريبها ان يقال لو استدعي الحكم على الشيء تصور المحكوم عليه بوجه ما لصدق قولنا  
كل مجهول مطلق امتنع الحكم عليه والتالي كاذب **ب** بان الشرطيه انه لو صدق كل محكوم  
عليه معلوم باعتبار ما بالضرورة لا نعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس معلوم باعتبار

تصوره

ما لا يكون محكوما عليه بالضرورة وهو معنى قولنا كل مجهول مطلقا امتنع الحكم  
عليه **و** بان كذب التالي ان المحكوم عليه فيه اما ان يكون مجهولا مطلقا او  
معلوما باعتبار ما وايا ما كان يلزم كذب التالي اما اذا كان المحكوم عليه مجهولا  
مطلقا فصدق المحكوم عليه على المجهول مطلقا فيصدق قولنا بعض المجهول مطلقا  
لا امتنع الحكم عليه وقد كان كل مجهول مطلقا امتنع الحكم عليه هه واما اذا كان معلوما  
باعتبار ما فلا نظامه مع قولنا كل معلوم باعتبار ما يصح الحكم عليه ميا سامنجا  
فقولنا الحكم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وقد كان امتنع الحكم عليه هذا ايضا  
خلف وانما قال في الشق الاول تناقض فلكذب وفي الثاني فلكذب مقتصر عليه **د**  
اللازم من الشق الاول ان بعض المجهول المطلق لا امتنع الحكم عليه وهو موافق للتالي  
في الطرفين مخالف له في الكيف فيتناقضان واللازم من الثاني ان المحكوم عليه في  
هذه القضية يصح الحكم عليه وهو مخالف للتالي في الموضوع والمجهول فلا تناقضه  
نعم يستلزم كذبه لان المحكوم عليه في هذه القضية هو المجهول مطلقا فيستحيل  
الحكم عليه بصحة الحكم وامتناعه ولم يقتصر على ايراد التناقض في الاول لان مطلوبه  
ليس اثبات التناقض بل كذب التالي فبعد النسبه على التناقض صرح بثبوت المطلوب  
منفصلا عن التريب وتحرير الجواب ان هذه القضية هي التالي في الشرطيه خارجيه  
منعنا صدق الشرطيه قول **د** لانعكاس الموجه اليه **د** لاننا لم نعلم انها تنعكس بعكس النقيض  
وانما يصدر عن العكس لومصدق موضوعه على موجود خارجي وهو **د** لان كل ما وجد في الخارج  
هو معلوم ولو بكونه شيئا او موجودا وهذا يعينه هو المذكور في بيان عدم انعكاس  
الموجه الخارجيه الى الموجه على ما استطاع على تفصيله وما يقال **د** من ان العلم بصفه الموجه  
والنسبه لا يستلزم العلم بالموجودات لما ظهر من الفرق بين العلم بوجه وبين العلم بالشيء  
بوجه فكلما على السند وان اخذت حقيقته فالشرطيه مسلمه وكذب التالي **د** لم يولد  
والمحكوم عليه فيه اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما باعتبار ما قلنا اختار انه معلوم  
باعتبار ما ومنع الخلف فان صحة الحكم باعتبار انه معلوم باعتبار ما امتناع الحكم عليه  
على تقدير ان يكون مجهولا مطلقا هذا ان اخذ التالي موجه اما ان اخذت سالبه  
كما يقال لوصح ما ذكرتم صدق لاشي من المجهول مطلقا يصح الحكم عليه او موجه سالبه الطرفين  
كما يقال لصدق كل ما ليس معلوم باعتبار ما ليس يصح الحكم عليه لم يثبت منع الملازمه للبين  
الانعكاس وتعين منع كذب التالي والخلف لا يقال المحكوم عليه في التالي ان كان معلوما

انه اخذت م



باعتبار جازأخذه خارجيا والالم يستقم الحل على الشق الثاني لأنه خارج عن قانون  
 التوحيد وقد حجاب عن الشبهة بوجوه أخر أحد هان المدعي أن كل محكوم عليه  
 يجب أن يكون معلوما باعتبار ما دام محكوما عليه ويلزم محكم الانفاك كل مجهول  
 مطلقا يمنع الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا وحسب منع الخلاف على كل واحد من الشين  
 إما على الشق الأول فلان اللازم حديد بعض المجهول مطلقا لا يمنع الحكم عليه وهذا  
 لا ينافي كل مجهول مطلقا يمنع الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا لان المطلق لا ينافي  
 الشرط وإما على الشق الثاني فلان اللازم حديد أن المحكوم عليه في هذه القضية  
 يقع الحكم عليه حين هو معلوم باعتبار ما وهو لا ينافي ما ذكرنا وثانها أن المجهول  
 مطلقا في موصوف بالمجهولية والمجهولية امر معلوم كما أن المعلومية امر معلوم فله اعتباران  
 أحدهما ما صدق عليه الوصف من هذه الجينية والثاني ما صدق عليه الأمر من  
 الجينية فباعتبار الأول يكون معلوما لأن الموصوف بالمجهولية يكون معلوما باعتبار  
 الوصف كما أن الموصوف بالمعلومية معلوم باعتبار الوصف غير أن الموصوف بالمعلومية  
 يكون معلوما باعتبار آخر والموصوف بالمجهولية لا يكون معلوما إلا بذلك الاعتبار  
 والحكم بامتناع الحكم مفضل على اعتبارين الحكم وعدمه فالمحكوم عليه في قولنا المجهول  
 مطلقا يمنع الحكم عليه من حيث الحكم هو الماحوذ بالاعتبار الأول ومن حيث امتناع  
 الحكم هو الماحوذ بالاعتبار الثاني فالموضوع فيهما مختلف فلا منافاه فان قلت  
 أرجحه تفرض للحكم من جهة امتناع الحكم لأن الحكم ليس إلا بامتناع الحكم فيكون من تلك  
 الجهة محكوما عليه وغير محكوم عليه هنا فنقول المجهول المطلق محكوم عليه من حيث امتناع  
 الحكم لا من تلك الجينية بل من حيثية أخرى فلا تناقض وثالثها أن المحكوم عليه في الثاني  
 هو الحكم والمجهول مطلقا ما متعين به المحكوم عليه وقد حكم عليه بنفس الامتناع كما  
 يقال شريك الناري ممنوع واجتماع التقيف مستحيل فان قيل لما صدق قولنا الحكم  
 على المجهول مطلقا ممنوع صدق قولنا كل مجهول مطلقا ممنوع الحكم عليه ويعود الالتزام  
 بلفظ الحكم بتدعين للموضوعية سواء قد ما كان أو موحرا فنقولنا ابن زيد كات  
 وزيد ابنه كات فان الموضوع في كليهما ابن زيد في الحقيقة فان قيل الاخبار من الشين  
 بأن ابتد كات بخبر الاخبار عن ابن زيد بالكاتب فلم يتم انهما متلازمان في الصدق لكن  
 اللازم لاستلزام الاتحاد فنقول لا سلم انهما متغايران في الحقيقة بل لا تغاير الا  
 في اللفظ وهذا الجواب ظاهر الفساد لان ما منع الحكم عليه له مفهوم وكل مفهوم اذا نسب

الى

الى شئ اخر صدق عليه اما بالاحجاب او بالسلب لكن السلب غير ما دق هناك تعين  
 الاحجاب ويمكن تقرير الشبهة بحيث يندفع عنها جميع الاجوبة كما يقال لو كان الحكم  
 على الشين مشروطا بتصور المحكوم عليه بوجه ما لصدق قولنا لا شين من المجهول مطلقا  
 دايما محكوم عليه دايما والسالي باطل اما الملازمة فلا تنافي الشرط دايما باتفاق  
 الشرط دايما واما اتفاق السالي فلانه يصدق على المجهول مطلقا دايما انه ممكن  
 بالامكان العام دايما واما موجود واما معدوم الى غير ذلك ولان كل مفهوم سبب  
 الى المجهول مطلقا دايما فان ثبت له كان محكوما عليه بالاحجاب والالكان الحكم  
 واقعا عليه بالسلب فتكون المجهول مطلقا دايما محكوما عليه في الجملة وقد كان ليس  
 محكوما عليه دايما هنا وايضا المحكوم عليه في القضية ان كان مجهولا مطلقا دايما  
 يكون المجهول مطلقا دايما محكوما عليه في الجملة وان كان معلوما باعتبار لم يكن  
 مجهولا مطلقا دايما وانما الظلام فيه والجواب الجاسم لماده الشبهة ان المجهول مطلقا  
 دايما معلوم بالذات مجهول مطلقا بحسب الفرض والحكم عليه وسلب الحكم عنه

### بالاعتبارين وهذا هو محقق ما ذكره المصنف لو تأملته اد في تأمل لتعقلته **الفصل الثالث في مباحث الالفاظ اقول**

ان الانسان قوة عاقلة ينطبع فيها صور الاشياء من طرق الحواس او من طرق اخبر  
 فلهما وجود في الخارج ووجود في العقل ولما كان الانسان مدنيا بالطبع لا يمكن  
 تعينه الا بمشاركته من ابنا نوعه واعلامهم ما في جميع من المقاصد والمصالح ولم  
 يكن ما يتوصل به الى ذلك اخف من ان يكون فعلا ولم يكن اخف من ان يكون صوتا لعدم  
 ثباته وازدحامه فاده الالهام الالهي الى استعمال الصوت ونقطة الحروف باللات  
 معدلة له ليدل عن على ما عتده من الدر كات بحسب تركيبها على وجوه مختلفة وانحاء  
 شتى ولان الانشغال لهذا الطريق مختص بالحاضر من وقد مست حاجة اخرى الى اطلاع  
 الغائبين والموجودين في الارض منه الالفة على الامور والمعلومه ليستغوا بها وليضم  
 اليها ما يقتضيه مما يرهم لتكمل المصلحة والحكمة اذ اكثر العلوم والصناعات انما كانت  
 بتلاحق الانكار لا حيرم اذ في تلك الحاجة الى صر باخر من الاعلام تؤصفت اشكال  
 الكاية ايضا لاجل الدلالة على ما في النفس الا انها وسط الالفاظ بينها وبين ما في  
 النفس وان امكن دلتها عليه بلا توسط الالفاظ كما لو جعل للجوهر كاية وللعرض  
 كاية اخرى لكن لو جعل كذلك لكان الانسان ممنقأ بان يحفظ الدلالة على ما في النفس



وحفظها نقوشا وفي ذلك مشقة عظيمة فنقصد الى الحروف ووضع لها اشكال وكنت  
 تركب الحروف لنقل على الالفاظ فصارت الكايد داله على العبارة وهي على  
 الصور الذهبية وهي على الامور الخارجية لكن دالها على ما في الخارج داله  
 طبيعته لا يختلف الا الدال والمندلول بخلاف الدال والباقيتين فانها لما كانتا  
 بحسب النواحي والوضع مختلفان بحسب اختلاف الاوضاع اما في داله العبارة والدال  
 يختلف فيه المندلول واما في داله الكتابة فكلاهما مختلفان فيكون من الكتابة  
 والعبارة وبين الصور الذهبية علاقة غير طبيعية الا ان علاقتها بالصور  
 الذهبية ومن عاده القوم ان سموها معاني **قال** وانقضا كثيرا الا حياضها  
 وتوقف الافادة والاستفادة عليها حتى ان عقل المتأمل يتفكر عن تحيل الالفاظ  
 وكان المفكر ناجي بنفسه بالفاظ متخيلة ولاجل هذه العلاقة القوية صارت  
 العت الكلي عن الالفاظ غير مختصة بلغة **قال** لغة من مقدمات الشروع في المنطق  
 والا فالمنطق من حيث انه منطق لا شغل له به فانه يبحث عن القول الشارح والمجته  
 وكيف ترتبها وهو لا يتوقف عليها بل لو امكن تعلم بفكرة ساذجة لا يلاحظ  
 فيها الا المعاني كان ذلك كافيا ثم ان نظر المطلق في الالفاظ من جهة انها موجودة  
 او معدومة او من جهة انها اعراض او جواهر او من جهة انها جديف تحدث الى غير  
 ذلك من نظايرها بل من جهة انها دالة على الساتى لتوصل به الى حال المعاني  
 انفسها من حيث تالف عنها شي بعيد على المحمول بل هذا اقدم مباحث الدلالة  
 وهي كون الشيء بحاله بلزم من العلم به العلم بشي اخر وذلك الشيء ان كان لفظا  
 فالدلالة لفظية ولا تغير لفظية لدلالة الخطوط والعقود والاشارة والنصب  
 والدلالة الالة على المؤثر والدلالة اللفظية مخصص بحكم الاستقرار في بلاشه  
 اسام والاستقرار كاف في مباحث الالفاظ الدلالة الوضعية كدلالة الانسان  
 على الحيوان الناطق والطبيعية كدلالة **الح** على الوجع فان طبع الالفاظ يقتضي  
 التلفظ بذلك اللفظ عند عروض المعنى والعقلية كدلالة اللفظ المسموع  
 من وراء الجدار على وجود الالفاظ وربما يقال في الحصر داله اللفظ اما ان  
 يكون للوضع مدخل فيها اولا والاوى الوضعية **والضانية** اما ان يكون بحسب  
 مقتضى الطبع وهي الطبيعية اولا وهي العقلية والمناقشة في الاخير به باقية فتدفع  
 بالاستقرار ولما كانت الدلالة الطبيعية والعقلية غير منضبطة تختلف باختلاف

الطبايع

الطبايع والافهام اختص النظر بالدلالة الوصفية وعرفها صاحب التنقيح بانها  
 فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى ما هو عالم بالوضع واكثر زيا لتفيد  
 الاخر عن الدلالة الطبيعية اذ فهم المعنى في داله اخرى مثلا ليس للعلم بالوضع  
 لا تنقيح بل ليا دى الطبع اليه عند اللفظية وعن العقلية فان داله اللفظ  
 المسموع من وراء الجدار لا يتوقف على العلم بالوضع لاستواء العالم والمجاهل  
 فيه والتحقيق سواء كان اللفظ مسموعا او مستعلا وانما يقل بالنسبة الى من هو عالم  
 بوضعه له بل اطلق العلم بالوضع لئلا يخرج التفسير والالتزام عنه وقد اورد  
 على التعريف سكان **قال** هما انه مشتغل على الدور لان العلم بالوضع موقوف على  
 فهم المعنى ضرورة يتوقف العلم بالنسبة الى تصور المنتسبين فلو توقف فهم المعنى  
 عليه لزم الدور وجوابه ان فهم المعنى في الحالة موقوف على العلم السابق بالوضع وهذا  
 لا يتوقف على فهم المعنى في الحال والى هذا اشار الشيخ في الشفا حيث قال معنى داله  
 اللفظ ان يكون اذا ادرسم في الخيال مسموع اسم ادرسم في النفس معناه فتعرف النفس  
 ان هذا المسموع لهذا المفهوم فكما اوردته الحس على النفس التفتت الى معناه فكون  
 اللفظ بحيث كلما اوردته الحس على النفس التفتت الى معناه هو الدلالة وذلك سبب  
 العلم السابق بالوضع وكون صورته محفوظتين عند النفس ونقول ايضا العلم  
 بالوضع موقوف على فهم المعنى مطلقا لانه فهم المعنى من اللفظ وهو موقوف على العلم  
 بالوضع فلا دور **قال** ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فلا يجوز تعريف  
 احدهما بالآخر واستعجب بعضهم هذا الاشكال حتى غير التعريف الى كون اللفظ بحيث  
 لو اطلق فهم معناه للعلم بوضعه والتحقيق ان ما هنا امور اربعة اللفظ وهو نوع  
 من الكيفيات المسموعة والمعنى الذي جعل اللفظ بازائه واصافة عارضة بينهما وهي  
 الوضع اي جعل اللفظ بازاء المعنى على ان المخترع قال اذا اطلق هذا اللفظ فافهموا  
 هذا المعنى واصافة ثانية بينهما عارضة لها بعد عروض الاضافة الاولى وهي  
 الدلالة فاذا نسب الى اللفظ قيل انه دال على معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه  
 المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول **قال**  
 اللفظ بمعنى كون المعنى متفهما عند الاطلاق فلا المعنيين لازم لهذه الاضافة فانما  
 تعريفها بانها كانت اذ اتم هذا القول لا سلم ان الفهم المذكور في التعريف صفة  
 السامع وانما يكون كذلك لو كان اضافته الفهم بطريق الاستناد وهو سلم بل بطريق التعلق



فان معناه كون المعنى متغيرا من اللفظ وهذا كما يقال اعجبني ضرب زيد فان كان  
زيد فاعلا كان معناه اعجبني كون زيد ضاربا وان كان مفعولا يكون معناه اعجبني كون  
زيد مفعولا به فهنا الغم مضاف الى المفعول وهو المعنى فالتركيب يفيد ان المراد  
كون المعنى معنويا من اللفظ ولا شك انه ليس صفة للسامع ثم الدلالة الوضعية اما  
مطابقة او تضمن او التزام وتقييد المصنف بالوضع لاحتراج الطبيعة والعقلية  
وباللفظ لاحتراج غير اللفظية وبيان المحصر ان ما يدل عليه اللفظ بطريق الوضع  
اما تمام المعنى الموضوع له او جزؤه او امر خارج عنه فان كان تمام المعنى الموضوع  
له فمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى وان كان جزاء المعنى الموضوع له فمضمن لانه  
في ضمن المعنى الموضوع له وان كان امرا خارجا فمضمنا التزام لانه لازم له لكن يجب ان يعد  
الكل نقولنا من حيث هي فذلك لا يلائم مقتضى حدود الدلالات بعضها بعض فان الجائز  
ان يكون اللفظ مشتركاً بين الكل والجزء كما شارك الامكان بين مفهوميه العام والخاص  
وان يكون مشتركاً بين الملزوم واللازم كما شارك الشمس بين الجرم والنور فلم يبق  
حد دلالة المطابقة لا تقتض بدلالة التضمن والالتزام اما انتقاضه بدلالة التضمن  
فلانه اذا اطلق لفظ الامكان واريديه الامكان الخاص يكون دلالة على الامكان  
العام بالتضمن لا بالمطابقة مع انه صدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع  
له وعند التقييد لا انتقاض لان تلك الدلالة وان كانت على ما وضع له لكنها ليست  
من حيث هو من حيث ما وضع له بل جزؤه حتى لو فرض ان لفظ الامكان ما وضع اصلا لمفهوم الامكان  
العام كانت تلك الدلالة متحققة واما انتقاضه فلانه اذا اطلق لفظ الشمس واريده  
به الجرم كانت دلالة على النور التزامية مطابقة مع انه موضوع له ولا انتقاض  
عند التقييد لان تلك الدلالة ليست من حيث هو موضوع له بل هو لازم له ولذلك لو لم يقيده  
حد دلالة التزام والتضمن لا انتقاض بدلالة المطابقة اما التضمن فلانه اذا  
اريد من لفظ الامكان الامكان العام يكون دلالة عليه مطابقة مع انه جزؤه وما وضع  
له ولا انتقاض اذا قيد لانها ليست من حيث هو جزؤه واما الالتزام فلانه اذا اريد  
من لفظ الشمس النور فالدلالة مطابقة وهو لازم ما وضع له لكن ليست من حيث هو  
لازم ههنا وجه الشارح هذا الموضوع وفيه نظر لانا لا نسلم ان اللفظ المشترك عند  
اراده الكل معنى او الملزوم لا يدل على الجزء واللازم بالمطابقة غاية ما في الباب انه يدل  
عليه دلالة من حيث هو ولا امتناع في ذلك ولذا في التضمن والالتزام لا يقال دلالة اللفظ

على المعنى المطابق انما تحقق اذا اريد ذلك المعنى اذا اللفظ لا يدل عليه بحسب ذاته  
والا لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوز به بل بالارادة الجارية على قانون الوضع  
الا سيدي ان اللفظ المشترك ما لم يوجد قربة ارادة احد معانيه لم يفهم منه المعنى  
لاننا نقول هب ان دلالة اللفظ ليست ذاتية لمن ليس يلزم منه ان تكون تابعة  
للارادة بل بحسب الوضع فانما تعلم بالقرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى وكان صورته  
ذلك اللفظ محفوظا في الخيال وصورة المعنى مرتبطة بالبال وكما تجل ذلك  
اللفظ بعقل معناه سواء كان مرادا او لا **واما** المشترك فلا شك ان العالم بوضعه  
لمعانيه يتقنلها عند اطلاقه **نعم** تعين ارادة اللافظ موقوف على القرينة لكن  
بين ارادة المعنى ودلالة اللفظ عليه توفيق بعيد **وتوجب** الكلام في هذا المقام  
ان اللفظ المشترك دلالة على الجزء بالمطابقة والتضمن وعلى اللازم بالمطابقة  
والالتزام فاذا اعتبر دلالة على الجزء بالتضمن او على اللازم بالالتزام يصدق عليها  
انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فيقتض حد المطابقة ولو قيل بالحيثية اندفع  
الانتقاض لانها ليست من حيث هو تمام الموضوع له ولذلك اذا اعتبر دلالة على الجزء  
او اللازم بالمطابقة صدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء المعنى او لازمه لكنها  
من حيث هو دلالة لا يقال المشترك كانا يدلان على الجزء واللازم بالمطابقة لان اللفظ  
اذا دل بامثلي الدلالة لم يدل باصبعهما لاننا لا نسلم ذلك وانما يكون كذلك لو كانت  
الدلالة الحقيقية والقوية من جهة واحدة وهو مسلم واعتبر في الالتزام الضرر الذي  
بين المسمى والامر الخارجي وهو كونه بحيث يحصل في الذهن من حصول المسمى فيه ان لولاه  
لم يفهم المعنى الخارجي من اللفظ لان فهم المعنى توسط الوضع اما بسبب ان اللفظ موضوع  
له او بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه وكل منهما مستند على ذلك التقدير  
فلم يكن اللفظ دالا عليه وفيه نظر لانتقاضه بالتضمن اذ المدلول التقني لمر بوضع  
له اللفظ ولا ينتقل الذهن من المعنى الموضوع له اليه بل الامر بالعكس فالاولى ان يقال  
فهم المعنى عند اطلاق اللفظ اما بسبب وضع اللفظ له او بسبب انه لازم للمعنى الموضوع  
له وحينئذ يتم الدليل سالما عن النقض لا يقال انما نفهم من اللفظ شيئا في بعض الاوقات  
دون بعض عقيب فهم المسمى بدلالة على ذلك المعنى التزامه ولا لزوم ذهني وايضا المقياس  
داله على معانيه وليست هي لزوم ذهنية لان فهمها منها بعد كلفه ومزيد تأمل لانا لا نقول  
الدلالة مقولة بالاشتراك على معنيين الاول فهم المعنى من اللفظ متى اطلق **الـ** في فهم المعنى



منه اذا اطلق والاصطلاح على المعنى الاول وان اعتبر في بعض العلوم المعنى الثاني فلا  
دلالة للفظ اذا فهم منه المعنى بالقرينة بل الدال المجموع والمعاني ان لم ينقل الذهن  
بعد كل صورت سميات الفاظها الى لوازمها فلا لها عليها ممنوعة والافلا نقض لا ولا  
لشروط الضرور الخارجي او تحقق اللازم في الخارج متى تحقق المعنى فيه اذ لو كان شرطا  
لما تحقق ولا هذا التزام بدونه واللازم باطل لان الحدم كالتعني على الملوك كالصير بالالتزام  
مع عدم الضرور الخارجي بينهما **قال** ودلالة اللفظ **اقول** هذا جواب  
عن سوال عني ان يورد على حصر الدلالة الوضعية في التلب وتقريره ان دلاله اللفظ  
المركب خارج عنها لانها ليست مطابقة اذ الواضع لم يضعه لمعناه ولا تضمنه لان معناه  
ليس جزا المعنى الموضوع له ولا التزاما اذ ليس معناه خارجا عن المعنى الموضوع له  
وبالمجمل لما لم يكن الوضع متققا فيه انتفت الدلالات كلها ضروره انها تابعه للوضع  
فان تلك المركب لا تخلو اما ان يكون موضوعا لمعنى ولا يكون واياما كان لا يجب  
السؤال اما اذا كان موضوعا فاطل واما اذا لم يكن فلان دلالة لم تكن وضعية  
والكلام فيها مقول الدلالة الوضعية ليست هي عبارة عن دلاله اللفظ على المعنى  
الموضوع له والاما كان دلاله الضمير والالتزام وضعية بل ما يكون للوضع مدخل  
فيها على ما ضررها القوم به فيكون دلاله المركب وضعية ضروره ان لا وضع مفردة  
مدخل في دلالة **نعم** لو قيل ما يكون لوضع اللفظ دخل فيه لا ندفع السؤال **جوابه**  
ان دلاله اللفظ المركب داخله فيه اي فيما دل على المعنى بالمطابقة وذلك لان المعنى  
من الوضع في تعريف دلاله المطابقة ليس وضع عن اللفظ يعني المعنى فقط بل احد الامرين  
اما وضع عينه لعينه او وضع اجزائه لاجزائه بحيث يطابق اجزا اللفظ اجزا المعنى  
والثاني تحقيق في دلاله المركب فلا تكون خارجا عن الدلالات واعتراض عليه بان دلاله  
المركب ليست يلزم ان يكون مطابقة لان دلالة اجزائه على اجزا المعنى وهي قد تكون  
بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام وهذا الاعتراض لسرور اذا اما اوله فلا يرد  
المنع والثاني فلا يسأل بما يوجه سواله بالنسبة الى معاني الاجزا المطابقة تكون  
دلاله المركب عليها مطابقة ولو اوردته بالقياس الى معنى من المعاني امكن تطبيق الجواب  
عليه بان يقال دلاله المركب داخله فيه اي فيما ذكره من الدلالات الثلاث وانتفا الوضع  
مسلم والتفصيل هناك ان دلاله المركب اما على مدلول مفرد او على مدلول احد المودين  
او على ما لا يكون هذا ولا ذاك فلازم للمجموع من حيث هو مجموع اما دلالة على مدلول مفرد

فلا

فلا تخلوا اما ان يكون على مدلول مفرد او على مدلول واحد لمفردية والساق ان يكون  
دلالة على ذلك المدلول اما بالتضمن او بالالتزام لان ذلك المدلول ان لم يكن خارجا  
عن احدها يكون دلالة عليه بالتضمن سوا كان مدلوله تضمنيا لها او مطابقتها لاحدها  
وتضمنيا او التزاميا للاخر او تضمنيا لاحدها او التزاميا للاخر وان كان خارجا عنهما  
يكون دلالة عليه بالالتزام **والاول** منحصري في ستة اشعار لان دلالتى المفردين على  
مدلولها اما بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام او دلالة احدها بالمطابقة والاخر  
بالتضمن او دلالة احدها بالمطابقة والاخر بالالتزام ودلالة احدها بالتضمن والاخر  
بالالتزام فالاول ان يكون كل واحد من اللفظين دال على معناه بالمطابقة فيكون المجموع  
لذلك والثاني ان يكون كل منهما دال على معناه بالتضمن فيكون دلاله المركب لذلك  
كما اذا فهمنا من قولنا الانسان حيوان ناطق حارس **الثاني** ان يدل كل منهما على  
معناه بالالتزام فالمجموع لذلك كما اذا فهمنا من المثال قابل صنعه الكتابه مشا  
الرابع ان يكون احدها دال بالمطابقة والاخر بالتضمن فيكون المجموع دال بالتضمن  
كما اذا فهمنا من قولنا الانسان حارس لان مجموع الجز وجز الجز جز الكل **الخامس**  
ان يدل احدها بالمطابقة والاخر بالالتزام فالمجموع بالالتزام لان مجموع الجز الخارج  
خارج كما اذا فهمنا من قولنا الانسان ناطق قابل صنعه الكتابه حيوان **سادس**  
ان يكون احدها دال بالتضمن والاخر بالالتزام فالمجموع دال بالالتزام ضروره ان  
جز الجز مع الخارج خارج كما اذا فهمنا من قولنا الناطق مشا او قابل صنعه الكتابه  
حارس **واما** ان دلاله المركب على احد مدلول مفردية فهنا يكون بالتضمن ان  
كان دلاله المفرد بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام ان كان كذلك واما دلاله المركب  
على مدلول لا يكون مدلول مفرد من مفرداته فلا يكون بالالتزام لان مدلوله المطابقي  
انما يكون مدلولات مفرداته المطابقة ومدلوله التضمني انما هو جز ومن مدلولات  
مفرداته فالامتناع منحصري في خمسة عشر دلاله المركب في جميع هذه الامتناع لا تخلو عن  
الثلب فان قيل لا يحقق الامر في المركب اما وضع غير اللفظ بازا غير المعنى  
فباطل واما وضع اجزائه لاجزا المعنى فلان من اجزا اللفظ الجز والصوري اعني الهية  
التركيبية وهي ليست موضوعا لمعنى فانه لو كانت موضوعا لمعنى لما كان التركيب مجرد  
ارادة المركب بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه وليس له ان اجاب بان اللفظ المركب  
كما انه مشتمل على اجزا اما دية كلفظ الانسان والكتاب في قولنا الانسان كاتب وجز ضرور



وهي الهية الحاصلة من تالف احداهما بالآخر لانهما مشترك على اجزائهما في كنه الان  
ومعنى الكاتب وجز صوري وهو نسبة احداهما الى الآخر وكما ان الاجزاء المادية اللفظية  
موضوعه بان اجزاء المادية المعنوية لذلك الهية التركيبية اللفظية موضوعه بان  
الهية التركيبية المعنوية غاية ما في الساب انها ليست موضوعا بالتحقق لكنها موضوعة  
بالنوع ولذا تختلف هيئات التركيب بحسب اختلاف اللغات والى هذا السوال الجواب  
اشارة بقوله ودلالة هبة التركيبات بالوضع ايضا وهناك نظر فان احد الامر لازم  
وهو اما عدم اختصار الدلالة في اللات او اختصارها في المطابقة لانه ان اراد بالوضع  
الوضع التحقيل يلزم الامر الاول لعدم وضع المركب بالتحقق ولو اراد الوضع الموزع يلزم  
الامر الثاني لان المدلول التقني واللازمي مجازي واللفظ موضوع بارا المعنى  
المجازي وضعا نوعيا على ما تنبع من اية الاصول والتحقيق في الجواب ان يقول لان  
ان الهية التركيبية جزء من اللفظ وانما يلزم جز لو كان لفظا سلبا لكن لان الهية جزء  
معتبر في التركيب فان المحتر ما يكون له ترتب في السمع على ما سيجي **قال** والنقش  
**اقول** يريد بيان النسب بين الدلالات اللات بالضرورة وعدمه وهي باعتبار  
مقاسمة كل منهما الى الاخرين من مخصص في ستة بالنقش والالزام يستلزمان المطابقة  
لانها تباين لها والتابع مرجح ان تابع لا يوجد بدو في المتبوع وانما قيد بحسب النتيجة  
احتمار ان الساب الاصح فانه ربما يوجد بدو في المتبوع وهذا هو الطوطور في كتب العلوم  
فانهم وان اصابوا في الدعوى مخطيئون في البيان اما **اولا** فلان الامر في السبع بالعكس  
ما ذكره ضرورة ان فهم الجز سابق على فهم الكل فان قلت النقش ليس عبارة عن  
فهم الجز مطلقا بل هو فهم الجز من اللفظ والسابق على فهم الكل من اللفظ اعني المطابقة  
فهم الجز مطلقا لانهم الجز من اللفظ فنقول ما لم يفهم الجز من اللفظ او لا يسمع فهم  
الكلمة والعلم به ضروري ولذلك في بعض اللوازم كما في الاعداد والملاكات **واما**  
**ثانيا** فلان البري ان قيد بالجنسية لم يتصور الوسط والاكات جزية **واما ثالثا**  
فلانه لو صح البيان لاستلزم المطابقة التقني والالزام لانها متبوعة والمتبوع مرجح  
انه متبوع لا يوجد بدو في الساب وطريق بيان الدعوى ان النقش دالة اللفظ على جز  
المعنى من حيث هو جز ولا ارتباط في ان دلالة على جز المعنى من حيث هو جز ولا يحقق  
الا اذا دل على المعنى ولذلك دالة اللفظ على الخارج من المعنى من حيث هو خارج لا يحقق  
بدون دالة اللفظ عليه او نقول انها مستلزمان للوضع وهو مستلزم للمطابقة يستلزمانها

والمطابقة

والمطابقة لاستلزام النقش لانه قد يكون معنى اللفظ بسيطا كالنقطة والوحدة  
فمزيد عليه بالمطابقة ولا نقض لاستفا الجز ولا التزام لجواز ان لا يكون المعنى لازم  
بين يلزم فهمه من فهم المعنى اي البين بالمعنى الاخص وحسب تحقق دالة المطابقة يكون  
الالزام لعدم شرطه وهذا انما يفيد عدم العلم بالالزام لا العلم بعدم الالزام  
والاول ان يقال لو تحقق الالزام كان كل ما عقلنا شيئا عقلنا معه شيئا اخر  
لكان العلم بالضرورة انا عقل كثيرا من الاشياء مع الذمول عن ما يراد به وما  
قد سبق الي بعض الخواطر من انه يفرض ذلك الى تصور امور غير متناهية ولا كاد  
حتى ضعفة لجواز الانتها الى لازم يكون لازمه بعض ملزوما به بمرتبة او مرات  
اذ لا امتناع في تحقق الملازمة الذمسة بين الطرفين كما في المضافين **وذكر**  
الامام ان المطابقة يلزمها الالتزام لان لكل ماهية لازما بينا واقله انها ليست غيرا  
والدال على الملزوم دال على لازمه البين بالالزام **اجاب** بان قوله كون المعنى  
ليس غيره لازم بين له خبر اراد به انه بين المعنى الاخص فلم اذكر اما يتصور  
شيئا ولا يخطر بالناظر فضلا عن انه ليس غير وخبر اراد به انه بين المعنى الاعمر  
فلم يكن لا يفيد اذ المعنى في دالة الالتزام هو المعنى الاخص لا يقال ان اعتبر في  
المعنى الاخص للزوم الخارجي بطل قوله انه المعنى في الالتزام والالم يكن اخص من  
المعنى الثاني اعتبار للزوم الخارجي فيه فان المعنى فيه لو كان للزوم الذهني  
فان كان بالمعنى الاول كان العام بين الخاص وان كان بالمعنى الثاني لزم تعريف الشيء  
بنفسه **ثالثا** نقول المعنى الثاني مطلق للزوم اعمر من الذهني والخارجي  
لا يقال اذ حصل لنا شعور بما فيه فان لم يميز بينهما وبين غيرها فلا شعور بها  
لان كل مشعور به موجود في الذهن وكل موجود متميز عن غيره وان ميزنا بينهما  
فلا خفا في ان التميز يستلزم تصور الغير فلا اقل من ان يكون لنا شعور بمطلق الغير  
لانا نقول لا نسلم انا ان لم يميز بين الماهية وغيرها فلا شعور بان نعم انها متميز عن  
غيرها في نفسها لكن لا يستلزم ذلك علمنا بامتيازها عن غيرها والالزام من كل تصور  
تصديق وليس لذلك واما النقش والالزام فلان لا يلزم بينهما لانفاك النقش عن الالتزام  
في المركبات الغير الملزومة وانفاك كونه في البسيط الملزومة وانما اهلها المصنف  
لاتصاحبا مما ذكر في المطابقة فان قيل اذ اطلق اللفظ الموضوع بارا المعنى  
المركب يفهم الكل من حيث هو كل والجز من حيث هو جز فاذا افهما من حيث هما كل وجز



بينهم التركيب بالضرورة وهو امر خارج عن المبررات فيستلزم الالتزام بقول  
هذه مغالطة من باب اشتباه العارض بالمعروض فان المقدم هو ما صدق عليه الكل  
والجزء وذلك لا يستلزم فهم الكلية والجزئية المستلزم لفهم التركيب على ان فهم الجزئية  
الكلية لو كان لازما لكان في بيان المط قول **والطلاق** اللفظ على مدلوله المطابق  
بطريق الحقيقة وعلى الآخرين بطريق المجاز قد وقع في كلام الامام والكثير ان دلالة المطابقة  
هي الحقيقة والتفريق والالزام مجازان ولا يستتراب في الالزام لانه ليست حقيقة ولا مجازا  
والالزام اجتماع الحقيقة والمجاز عند اطلاق اللفظ بل اطلاق اللفظ على مدلوله  
المطابق اي استعماله فيه بطريق الحقيقة لانه استعمال فيما وضع له واطلاقه على مدلوله  
التفريقي والالزامي بطريق المجاز لانه استعمال في غير ما وضع له وانما لم يقل حقيقة  
ومجاز لانها لفظان لا استعمالان **قال الثاني** **اقول** قد استبرأ من كلام  
القوم ان دلالة الالتزام محبة في العلوم وانما قيدوا بالعلوم لانها لم تكن في العلوم  
وان اردوا بذلك ان اللفظ لا دلالة له على الالتزام البين فبطلانه بين ادلا معني  
لدلالة اللفظ على شي الالزام منه والالزام البين ينقسم من اللفظ قطعا وان اردوا  
بذلك الاصطلاح على عدم استعمال اللفظ في المدلول الالزامي فذلك مما لا يستحق  
فيه ولا يطلب بالحجة ويمكن ان يقال المراد منه امر ثالث وهو عدم استعمال اللفظ  
في المدلول الالزامي لا بطريق الاصطلاح فلا بد من تقييده بالمدلول او اختصار الامر الثاني  
وتخل المذكور في معرض الاستدلال على بيان سبب الاصطلاح فانه لو لم يكن سبب  
كان عينا وقد احتجوا عليه بانها عقلية اذ اللفظ لم يوضع باراء المدلول الالزامي بل هو  
موجود لان الغرض من الالفاظ استفادة المعاني منها بطريق الوهم ونقصه التيقن  
بالتيقن وتوجيهه اما احكاما لبيان يقال دليل الحكم ليس بصحيح بجميع مقدماته اذ لو صح  
لزما ان يكون دلالة التيقن مجبورة لانها ايضا عقلية فان قيل دلالة التيقن اقوى  
لكون مدلولها جزئي من المسمى ولا يلزم من مجر الاضعف مجر الاقوى فنقول لما كانت المعللة  
لمجرها كونها عقلية وهي متحققة في دلالة التيقن فليزوم مجرها بالضرورة وقيل ان دلالة  
وان فهم اليها ضعفها اقتصرنا على المنع واما تفصيلنا به ان عن ذلك كونها عقلية ضرورة  
ولا مدخل لها للوضع فيها فهو مسلم ضرورة ان دلالة اللفظ على الخارج من سببه لا يكون  
الا توسط وضعه له وان عني به كونها مشاركة من العقل فلم تكن لا يوجب مجرها كما في دلالة  
التيقن ونسك الخوازي في ذلك بان دلالة الالتزامية لو كانت معتبرة يلزم ان يكون اللفظ

واحد

واحد مدلولات غير متناهية والسالي باطل بيان الملازمة ان اللوازم غير  
متناهية لان من لوازمه انه ليس كل واحد مما يفرضه وهو غير متناه واعتبارها  
يوجب اعتبارا غير المتناهي في مدلولات اللفظ اجاب الامام منع الملازمة وانما قصد  
ان لو اعتبر جميع اللوازم وليس كذلك بل المعتبر اللوازم البينة وهي متناهية فان  
فصل اللوازم البينة ايضا غير متناهية اما اول فلان لكل شي لازما بينا واقبله  
انه ليس عين لكل شي فرض فله لازم ولازمة لازم فلكل شي لوازم بينه غير متناهية  
واما ثانيا فلان لكل شي لازما بالضرورة فله لازم كذلك الامر اما قريب او بعيد واياما  
كان ينتهي الى اللازم القريب فيكون لكل شي لازم قريب ويكون كذلك اللازم ايضا  
لازم قريب وهلم جرا كل لازم قريب يتوهم فيكون لكل شي لوازم بينه غير متناهية  
وليس له ان يقول غايه ما في الباب عدم تناهي اللوازم البينة بالمعنى الاعمر والاعم  
باللزوم البين بالمعنى الاخص لانه ما اعتبر الا المعنى الاعمر على ما مر فنقول لا نسلم  
ذهاب سلسلة اللوازم الى غير النهاية لجوار عودها لتلازم الشيين عن الطرفين  
بواسطة وجيز واسطة سلمنا لكن اللازم البين للالزام البين للشي لا يجب ان يكون  
لازم بينا لذلك التي فلا يلزم عدم تناهي اللوازم البينة للشي واحد والكلام  
فيه على ان التمسك لوجه لزما اتفاق الدلالة الالتزامية لا يمكن ان يقال لو تحقق  
الالتزامية يكون لللفظ مدلولات غير متناهية الى اخر ما ذكره وتمسك الامام  
بان المعتبر في الالتزام اما اللزوم البين او مطلق اللزوم واياما كان يكون دلالة  
الالتزام مجبورة اما اذا كان المعتبر اللزوم البين فلا خلافه باختلاف الاتحاد  
فلا يكد ينضبط المدلول واما اذا كان المعتبر مطلق اللزوم فله عدم تناهي اللوازم  
وامتناع افاده اللفظ اياها كما ذكره الخوازي وجوابه اننا نختار ان المعتبر اللزوم  
البين قول **فحينئذ** لا ينضبط قطعا لا نسلم وانما لم ينضبط لولم يعين البين  
مطلقا بالنسبة الى جميع الاشخاص واما اذا اعتبر كما بين المتضامين فلا خلاف في الاضمار  
لا يقال المعتبر اما اللزوم البين المطلق او مطلق اللزوم البين واياما كان يلزم مجر  
الدلالة اما اذا كان المعتبر مطلق اللزوم فلما مر واما اذا كان اللزوم المطلق  
لجوار عود اللوازم المطلقة فلم يعين المراد لاننا نقول اذا لم تتعدد مدعي  
المدلول وعدم الانضباط في صورته ما لا يوجب مجر الدلالة مطلقا على ان الوضع  
بالقياس الى الاشخاص مختلف وغير المعنى الالزامي يتعدد ايضا فلو اوجب الاختلاف



والتقدير المجزئ لم يكن له دلالة ما اعتبر والانصاف ان اللفظ اذا استعمل في المدلول  
اللازمي فان لم يكن هناك قدرته صار قد عثر راده المدلول المطابق دالة على  
المراد لم يبعث اذ السابق الى الفهم من الالفاظ معانيها المطابقة فلم يعلم ان اللوازم  
مقصوده اما اذا قام قدرته معينه المراد فلا خفاء في جوازها غاية ما في الباب  
لزم التجوز لكنه مستفيض ثابح في العلوم حتى ان اية هذا الفن صرحوا بتجوزها في  
التعريفات بل هم في هذه الدعوى متجوزون اذ قد بين ان المراد ليس انتفا  
الدلالة بل عدم الاستعمال فلا يكون الدلالة مبهورة بل الاستعمال مبهور فاطلقوا  
الدلالة وارادوا الاستعمال وهذا البحث لا يختص بالمدلول اللازمي بل هو جار  
في سائر اللوازم والمعاني التضمنية وغير ما نعلم انها مبهورة في جواب ما هو اصطلاحها  
معنى انه لا يجوز ان يذكر فيه ما يدل على المسؤل عنه ولا على اجرائه باللائم  
كما لا يجوز ذكر ما دلالة على المسؤل عنه بالتضمن لاحتمال انتقال الدعوى الى غيره او غير  
اجزائه فلا سعي لما فيه المطلوبة واجرا وما يلزم الواجب ان يذكر ما يدل على المسؤل  
عنه بالمطابقة وعلى اجزائه اما بالمطابقة او بالتضمن فيكون اللازم مبهورا كالأبعضا  
والمطابقة محبته كالأبعضا والتضمن مبهورا كالمعتبر بعضا وسبكر عليك هذا  
في مباحث الحليات **قال** الثالث اللفظ **اقول** قد عرفت فيما سلف  
ان نظر المنطقي في الالفاظ من جهة انها لا يلحق بالانتقال فلم يكن له بد من البحث  
عن الدلالة اللفظية وطا كان طريق الانتقال اما القول الشارح او المجمل وهي معان  
مركبة من مفردات اراد بعد البحث عن الدلالات كلها ان بحث عن الالفاظ الدالة  
على طريق طريق حتى تبين ان اي مركب يدل على القضية كالجزي وعن الالفاظ المفردة  
الدالة على اجرا القول الشارح والمجمل فاختار في تقيم اللفظ الى المفرد والمركب وعنى  
باللفظ الذي هو مورد القسمة اللفظ الموضوع للمعنى وانما ترك هذا القيد بنا  
على ما سبق من ان نظر المنطقي مختص بالدلالة الوضعية وذلك لانه ان اراد به مطلق  
اللفظ لا مقتضد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على معنى والدلالة على معنى بحسب  
الطبع او العقل فانها ليست اللفظ مفردة وتقدم تعريف المركب على المفرد لان التقابل  
بينهما تقابل لعدم والملكة والاعدام اغا يعرف تلكا ثم التوابع في التعليم الاول  
ان اللفظ المركب ما دل جزوه على معناه والمفرد ما لا يدل جزوه على معنى واراد عليه  
بعض اهل النظر النقض بالالفاظ المفردة التي يدل جزوها على معنى كحداثة علموا واجاب

عنه

عنه الشرح في الشفا فان اللفظ لا يدل بنفسه بل بارادة الالفاظ حتى لو خلا عنها  
لم يكن دالة بل لا يكون لفظا عند جماعة فلا يكون جزا مثل عبد الله على والاعلى معنى  
بل منزه الزمان زيد وحيث تبين على هذا الكلام اننا انما الضعف بنا على ما سبق من الفرق  
بين الدلالة على معنى وقصد غير التعريف الى اللفظ الذي يقصد به جز منه الدلالة على  
معنى مما يقصد به حين ما يقصد به والمراد باللفظ هو القصد الجارى على قانون  
اللغة والامقصد واحد بازا زيد معنى يلزم ان يكون مركبا بالجز ما سترتب في المسمع  
ليخرج الفعل الدال بمادة على الحدث وبصيغة عن الزمان وهو انهم من التحقيق  
والقدرى حتى يدخل فيه مثل اضرب وبالدلالة ما ذكرنا للفظ جز وباقى المقود  
فصل ومحصلها ان يكون للفظ جز ولذلك الجز دالة على معنى وذلك المعنى المقصود  
من اللفظ ودلالة الجز على بعض المعنى المقصود مقصوده حال كون ذلك المعنى  
مقصودا فيخرج عن الحد ما لا يكون له جز او يكون له جز ولا يدل على شي لزيد او يكون  
له جز دال على معنى لكن لا على جز المعنى المقصود كحداثة علموا او يكون له جز دال  
على جز المعنى المقصود ولا يكون دلالة على جز المعنى المقصود مقصوده حال كون ذلك  
المعنى مقصودا كالحياوان الناطق اذا سمى به الانسان فان الحيوان فيه يدل على جز  
المعنى المقصود اعنى الذات المشخصة التي هي ماهية الانسان مع الشرح كدالة مقصود  
في الجملة لكنها ليست مقصوده في حال العلمية والمفرد ما يقابل وهو الذي لا يقصد  
بجز منه الدلالة على جز معناه حين ما يكون ذلك المعنى مقصودا فمدرج فيه الالفاظ  
الاربعة المذكورة وانما لم يحولوا مثل عبد الله مركبا كما جرت عليه كلمة النقاد لان نظرهم  
في الالفاظ الاربعة المذكورة تابع للمعاني فيكون افرادها وتركيبها تابعين لوحده  
المعاني وكثرتها لا لوحده الالفاظ وكثرتها لا يقال تعريف المركب غير جامع  
وتعريف المفرد غير مانع لان مثل الحيوان الناطق بالنظر الى معناه البسيط التضمني  
او اللازمي ليس جزء مقصودا الدلالة على جز ذلك المعنى فيدخل في حد المفرد  
ويخرج عن حد المركب لانا نقول المراد بالدلالة في تعريف المركب هي الدلالة في الجملة  
وبعدم الدلالة في المفرد انتفاؤها سائر الوجوه فالمركب ما يكون جزوه مقصود  
الدلالة باني دالة كانت على جز ذلك المعنى وحينئذ يندفع النقض لان مثل الحيوان  
الناطق وان لم يدل جزوه على جز المعنى البسيط التضمني او اللازمي لكنه يدل على جز  
المعنى المطابق ومنهم من لم يقدر على دفع الاشكال فاعتبر في ترتيب اللفظ دالة جزية



على جز معناه المطابق لا على جز معناه التضييق او الازاي فقيده موو والقسمه بالمطابق  
معادله عليه النقص بالمركبات المجازيه جمعاً ومعنى واللفظ المركب يسمى قولاً ومولفاً  
وربما يفرق بين المركب والمولف وثلاث القسمه فيقال اللفظ اما ان لا يدل جزوه على شئ  
اصلاً وهو المفرد او يدل على شئ فاما ان يكون على جز معناه وهو المولف او على جز  
معناه وهو المركب هذا هو المفقود عن بعض المتأخرين ونقل المصنف وصاحب  
الشفه انهم عرفوا المولف بما ذكر في تعريف المركب والمركب بما يدل جزوه على جز  
المعنى وعلى هذا لا يكون القسمه حاصره لخروج مثل الحيوان الناطق عنها اللهم  
الا ان يراد في تعريف المركب ان ينقص من تعريف المولف **قال** والمفرد  
يكن تقسيمه من وجوه **اقول** للمفرد اعتباران مرجح المفهوم والذات  
ولما كان التعريف باعتبار المفهوم اخره عن المركب فيه لما عرفت والاعتبار  
والاحكام باعتبار الذات وهو مقدم على المركب طبعاً قد مر وصحاً فالمراد  
اما اسم او كلة او اداة لانه اما ان يدل على معنى وزمان بصيغته وورائه وهو  
الكلة او لا يدل ولا يتخلو اما ان يدل على معنى تام اي يعي ان خبره وحده عن  
شئ وهو الاسم او لا وهو الاده وقد علم بذلك حد كل منها وانما اطلق المعنى  
في حد الكلة دون الاسم لدخول فيه العلامات الوجوديه فانها لا تدل على معان  
تامه وقيده الزمان بالصيغه ليخرج عنه الاسامي الداله على الزمان بجوهرها  
ومادتها فلفظ الزمان واليوم والامس والصبح والغيوب والمنقذ مر  
والمأخر واسم الافعال وان كان دلالتها على الزمان بالصيغه والوراء لاتحاد  
الدلول الزماني باتحاد الصيغه وان اختلفت المادة لذهب وضرب واختلافه  
باختلافها وان احدثت المادة كضرب وضرب وفيه نظراً لان الصيغه هي الهيئه  
الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها فان اريد بالماده مجموعه  
الحروف فهي مختلفه اخلاف الصيغه وان اريد بها الحروف الاصول فبما تتحدان  
والزمان مختلف كما في تكلم يتكلم وتغافل يتغافل على انه لو صح ذلك فاما يكون في اللغة  
العربيه ونظر المنطقي يجب ان لا يختص بلغة دون اخري فبما يوجد في لغات اخر  
ما يدل على الزمان باعتبار المادة واما قيده وحده في تعريف الاسم فلا حرج  
الاده اذ قد يعي ان خبرها مع ضميمه كقولنا زيد لا قايم وانما ثبت اللفظ الثلاثه  
في تعريفها ذلك الترتيب لان فصول الكله ملكات وفصول الاداه اعدام وفصول الاسم

بعضها

فبعضها ملكه وبعضها عدم والمملكه متقدمه على العدم والكلة اما حقيقته ان دللت  
على حدث اي امر يقوم بالفاعل ونسبه ذلك الحدث الى موضوع ما وزمان تلك  
النسبه كضرب قائمه له على الضرب ونسبه الى موضوع ما وزمانها الماضي  
وفيه استدراك لاعتبار النسبه في مفهوم الحدث ولما وجد به ان دللت على  
الاخرين فقط يعني انها لا تدل على امر قائم برفوعها بل على نسبه شئ ليس هو مدلولها  
الى موضوع ما وهذا معنى تقرير الفاعل على صفة وعلى الزمان ككان قائمه لا يدل  
على الكون مطلقاً بل على الكون شاملاً لم يذكر بعد وانما سميت وجوديه اذ ليس مفهومها  
الاثبوت نسبه في زمان وسميها اهل الحريره افخالا ناقصه لدلالاتها على معان  
غير تامه اي لا يصح ان خبرها وحدها او لا تحطاطها عن درجه الافعال الحقيقية  
التامه بنقصان مدلول واحد اولاتها تفيد قائده تامه برفوعها لاختلاف  
سائر الافعال وهذا السبب ينظرهم **قال** واما الشيخ **اقول**  
**قال** الشيخ في الشفا الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مجرد عن الزمان  
واعني بالتحريم ان لا يدل على زمان فيه ذلك المعنى من الازمنه الدلاله والكلة  
لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى وزمان فيه ذلك المعنى من الازمنه الدلاله ويكون  
قائماً بخبره كصححة فان الصحه تدل على معنى ولا تدل على زمان مقترن به وصح  
يدل على صحه موجوده في زمان فاللفظ جنس ويخرج بالمفرد المركبات والدلاله  
المهمات وبالوضع الالفاظ الداله بالطلع والعقل وبالزمان الاما الخبر الداله  
على الزمان ويقوله فيه ذلك المعنى مثل الزمان واليوم والامس والمتقدم المتأخر  
والماضي والمستقبل اذ ليس لها معان يكون الزمان خارجاً عنها مقارناً لها  
ويقوله من الازمنه الدلاله مثل الصبح والغيوب وحينئذ تكون داخله  
في حد الاسم ولما الزيادة الاخيره فاورد الشيخ فيها كلاماً محصله سوال وجواب  
وتقرير السوال ان هذا القيد مستدرك لان تمييز الكلة عن سائر اعيانها حاصل  
بدونه وتقرير الجواب ان يراد القيد في الحدود لا يجب لاجل التمييز بل ربما  
يكون للاحاطة التامه بتمام الحقيقة والدلاله على كمال الماهيه على ما هو داب  
المحصلين في صناعة التحديد وهذا القيد وان لم يكن له دخل في التمييز الا انه يحتاج  
اليه في الاحاطة بتمام الماهيه فان ما تقوم به الكلة النسبه الى موضوع مادي  
اخرج منها اليها الى الزمان ضرورة انه ما لم يكن نسبه لم يكن زمان سبه يجب ايرادها



في الحدود بطريق الاول واعتبر المصنف على حد الاسم بانه ليس بمطرود لدخول  
الاداء فيه ثم استشعر بانه وبما منع ذلك لاعتبار المعنى التام فاجاب بقوله وان  
شرط وتوجيهه ان يقال ابتدا حد الحد ليس بمطرود اما حد الاسم او حد الاداء  
لانه ان لم يعبر المعنى التام في حد الاسم دخلت الاداء فيه وهو الامر الاول  
وان اعتبر حتى يخرج الاداء فيكون حد الاداء لفظا لا على معنى غير تام فيدخل  
فيه الكلمات الموجودة فلا يكون مطردا وهو الامر الثاني وفيه منع ظاهر  
واعلم ان الشيخ ذكر في آخر الفصل الرابع من المقالة الاولى من الفصول الست من الجمله  
الاول من كتاب الشفا ان الكلمات والاسماء تامه الدلالة بمعنى انها داله على معان  
يصح ان يخبر عنها اولها وحدها والادوات والكلمات الموجودة به نواقص الدلالة  
وهي نواحي الاسماء والافعال فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجوديه  
الى الافعال وهذا الظلم مصرح بان المراد بالدلالة في حد الاسم والكله الدلالة  
التامة يخرج عنها الادوات والكلمات الوجوديه فيكون اللفظ المفرد منقسما  
الى اربعة اقسام كما يقتضيه النظر الصائب **ووجه** الحصر ان اللفظ اما  
ان يتناول على المعنى دالة تامة او لا يدل فان دل فلا يخلو اما ان يدل على زمان  
فيه معناه من الازمنة الثلاثة وهو الكل او لا يدل وهو الاسم وان لم يدل على  
المعنى دالة تامة فلما ان يدل على الزمان فهو الكل الوجوديه او لا يدل فهو  
الاداء لا يقال من الاسماء ما لا يصح ان يخبر عنها ولها اصلا لبعض المفردات مثل  
غلامي وغلامك ومنها ما لا يصح الجمع الضامير كما لموصولات فاستقص لها حد الاسم  
والاداء على ما وطردا لانا نقول لا تصح الالفاظ ووجد بعضها يصلح ان يصير  
جزا من الاقوال التامة والتقبيد به النافعه في هذا الفن وبعضها لا ومن  
القسام الاول ما مر شأنه ان يكون كل واحد من جزئيهما وما لا يكون ذلك من الثاني  
ما يتساها وتبعها اريد بغير البعض عن البعض فخص كل قسم باسم فنظر هذا  
الفن في الالفاظ من جهة المعنى ولما نظر الفحاء من جهة نفسها ولا يلزم تطابق الالفاظ  
عند تغاير جهتي النظرين فاندفع النقوض لان الالفاظ المذكورة انهم الاجزاء  
لها او عنها تسمى اسماء وافعال والافادوات غايه ما في الباب ان بعض الاسماء باصلاح  
الفحاء ادوات باصلاح المنطقيين ولا امتناع في ذلك **قال** وقال الشيخ ليس  
كل فعل عند العرب كله **اقول** وما يوجب ما ذكرنا انما ان الشيخ قال في الشفا

ليس

ليس كل ما سمي به العرب فعلا له عند المنطقيين لان المضارع الغير الغايه الى  
المتكلم والمخاطب فعل عندهم وليس ككلمة اما انه فعل عندهم فظاهر واما انه ليس  
بكلمة فلان المضارع المخاطب وكذا المتكلم مركب ولا شيء من المركب بكلمة فلا شيء من  
المضارع المخاطب والمتكلم بكلمة بيان الكبرى ظاهرا واما بيان الصغرى فمن وجهين  
الاول ان المضارع المخاطب والمتكلم متحد للصدق والكذب وكل محتمل للصدق  
والكذب مركب ولا شيء من المحتمل للصدق والكذب يؤد الثاني ان المضارع المخاطب  
والمتكلم يدل جز لفظه على جز معناه وكل ما دل جز لفظه على جز معناه فهو  
المركب بيان **الاول** ان المحقق يدل على المتكلم المفرد والنون على المتكلم  
المتعدد والثاني على المخاطب ثم اورد على كل واحد من اليليل اعتراضا اما على الاول  
فتوانه لو صح ما ذكر ثم يلزم ان يكون المضارع الغايه مركبا لاحتماله الصدق  
والكذب ايضا فانه يدل على ان شيئا غير معين وجعله المصدر كما ان المتكلم مثلا  
يدل على ان شيئا معين في نفسه وجعله المصدر فكما ان الثاني محتمل للصدق والكذب  
كذلك الاول لان الفرق بالتعيين وعدمه لا يؤثر في احتمال الصدق والكذب وعدمه  
واجاب بان معناه ليس ان شيئا معين في نفسه وجعله المصدر والصدق  
بوجود المصدر ولا شيء كان في العالم فيمتنع حمله على زيد لان ما وضع لغير معين  
لا يصح المطابقة على ما يقابل وفيه نظر ان المراد بغير المعين ليس ما اعتبر فيه عدم التعيين  
بل لا يؤثر فيه التعيين ولو صح ذلك كانت المقدمه القايله بانه يصدق بوجود  
المصدر ولا شيء كان مستدركه ويظهر ان يقال لو كان معناه ان شيئا ما وجعله المصدر  
لا يمتنع حمله على زيد لان اسناد المصدر الى امر ما يوجب عدم انحصار صدقه في الموضوع  
المعين واستناده الى الموضوع المعين يوجب انحصار صدقه فيه وتنا في اللوازم يدل  
على تنا في المسزومات فلو حمل على الموضوع المعين يلزم اجتماع المتناقضين فاذا معناه  
ان شيئا ما معين في نفسه وعند القايله محمول عند السامع وجعله المصدر فلم يحتمل الصدق  
والكذب ما لم يصح بذلك المجبول خلاف باقي الالفاظ المضارعة لتعين موضوعاتها  
هذا تقرير كلام الشيخ على ما نقله للمصنف وصاحب الكشف ونحن نقول في المنقول اشكال  
وفي النقل اشكال اما الاشكال في وجوده احدها ان شيئا لو كان دالا على ان شيئا معين  
في نفسه شئ فاذا اطلق فلا بد ان يفهم هذا المعنى منه اذ لا معنى للدلالة الا الفهم  
ولا شك في احتمال الصدق والكذب فان الحكم لاستدعي الانقصور المحكوم عليه بوجه



ما والسامع هاهنا متصور لشي غير معين عنده متعين في نفسه جرى الحكم عليه بانه  
عش فلا بد من احتمال الصدق والكذب وثانها انه ينتقض مثل قولنا ضرب رجل فان  
رجلاشي معين في نفسه بجهول الغير عند السامع فلو كان عدم التعيين عند السامع  
يوجب احتمال الصدق والكذب لوجب ان لا يكون هذا خبرا وثالثها ان غاية ما في  
كلامه عدم احتمال الصدق والكذب بالنسبة الى السامع لكن لا يلزم منه ان لا يكون  
محتلا لها بالنظر الى مفهومه وهو المعبر في احتمال الخبر الصدق والكذب والامتناع  
مثل قولنا السامع فوقنا او تحتنا خبرا فانه لا احتمال للصدق والكذب عن الجميع فضلا  
عند السامع واما الاحتمال في النقل فيكون جديده بايراد ملخص كلامه وهو ان  
قولنا لشي خفا في دلالته على موضوع غير معين فلا يخلو اما ان يكون معينا في نفسه او  
غير معين بحيث يكون في قوله قولنا شي ما لشي والثاني باطل لوجهين الاول انه  
اذا قال ان شي فلوكان معناه شي ما لشي يكون صادقا ان كان في العالم  
شي لشي في وقت ما وكذا بان سلب لشي عن جميع الاشياء دايما ومن البين انه ليس كذلك  
والثاني انه لو كان كذلك لم يصلح لان يحمل على زيد حتى يكون زيدا شي ما في العالم  
لشي لان هذا التركيب ليس تقييد ما حتى يكون في قوله المفرد بل خبر بانه يمكن ان يدخل  
عليه ان يمتنع الحمل متعين ان ذلك الموضوع معين في نفسه وكذا عند القائل لا بد لاله  
اللفظ فليس في اللفظ دلاله على تعيين الموضوع قد لوله لا يريده على مفهوم الكلمة  
اعني نسبة الحدث الى موضوع ما فاقالم يصرح به ويتعين عند السامع لا احتمال الصدق  
والكذب ولو تامل متامل وانصف نفسه لا يجد بين شي وشي تفاوتا في ذلك  
فان كليهما يدلان على النسبة الى موضوع ما متعين بحسب نفسه لا بحسب الدلالة بخلاف  
امشي فانه يدل على تعيين الموضوع وهو امر زائد على مفهوم الكلمة اذا عرفت هذا  
عرفت انها خلطا احدهما لا يميز بالآخر وانه لو استعمل المصنف في قوله فامتنع حمله  
على زيد الواو العاطفة مكان الفاعل لا يمكن تطبيق كلامه على كلامه وان ما نقلناه من  
ان معناه ان شيامعينا في نفسه وعند القائل وجد له المصدر ليس على ما ينبغي وهو  
مناط الاشكالات واما على الدليل الثاني فتوجيهه ان يقال يجب ان تذكر الزوائد بدل  
على معنى لكن لا سلم ان هذا القدر يقتضي التركيب وانما يقتضيه لو كان السامع من اللفظ  
يدل على الباقي من المعنى وليس كذلك فان الباقي من اللفظ لا يمكن الاستدلال به فلا يمكن  
ان يتلفظ به فلا يكون لفظا ولا يكون لفظا دالا واجاب بان هذا المنع مندفع لان

المركب

المركب ما يدل جز لفظه على جز معناه بمقتضى فيه دلاله جز واحد فاما دلاله  
الساقي على الباقي فما لا يقتضيه حد المركب وايضا من البين ان الباقي من اللفظ يدل  
على الباقي من المعنى حاله التركيب وهذا القدر كاف في التركيب وتخريرا يراى  
المصنف اما على الاول فتوان قوله المضارع المتكلم والمخاطب واما ما عني باقى  
الا لفاظ المضارعة محتمل للصدق والكذب ان اراد به ان يجرده محتمل لما هو مسلم  
وان اراد به انه مع الضمير المستتر فيه لذلك فهو مسلم لكن لا يدل على تركيب وهو  
ضعيف لان اكثر الناس ممن لا وقوف لهم على علم النحو وتقدم الضامير بطلقون تلك  
الا لفاظ ويعينون المعاني السامه ولولا انها تدل بنفسها عليها لما كان لذلك واما على الثاني  
فتوانا لان سلم المضارع المتكلم والمخاطب يدل جزوه على جز معناه وقوله **الحركة**  
والثاني والنون تدل على معنى زائد قلنا ينتقض بالمضارع الغائب فان اياها ايضا تدل  
على معنى زائد مع انه كله عنده وانت خبر بضعفه واورد الشيخ على نفسه الثاني  
والاسم المشتق فان ملائمتها حصل من مادته وفي الحروف يدل على الحدث وصورة  
مقتربته داله على الموضوع الغير المعين فيجب ان يكون مركبين فاجاب باننا  
لا ندعي ان دلاله الاحيزا كيف ما كانت تقتضي كون اللفظ مركبا بل المعبر في التركيب  
ان يكون هناك اجزا ترتب اما الفاظ وحروف او مقاطع مسموعة يقيم منها  
جملة والمادة مع الصورة ليس كذلك والمقطع منهم من فسره بحرف مع حركة او حرفين  
ثانها ساكن فضر بمركب من ثلثة مقاطع وموسى من مقطعين وقد اعني ذكر الحروف  
عنه ومنهم من فسره بالحركة الاعرابية وقد استعمله الشيخ في الشفا بارا الحركة  
فالاولى تفسير بالوقف لانه ينقطع عنده الكلام وقد يدل على معنى امر زائد بوجوب  
التركيب وقال ايضا الاسم المركب مركب لاله الحركة الاعرابية على معنى زائد  
ومما ذكره في الكلمات بالغ بعض المتأخرين قائل لا كلة في لغة العرب وزعم ان الفاظ  
المضارعة مركبة من اسمين او اسم وحرف لان ما بعد حرف المضارعة ليس حرفا ولا فعلا  
والا لكان اما ماضيا او مضارعا او امرا ومن الظاهر انه ليس كذلك فتعين ان يكون اسما  
وحرف المضارعة اما حرف او اسم وتحقيق ذلك واستقضا النظر فيه الى اهل العربية  
فانه من الوظائف الجزئية ونظير هذا الفن كما سميت لا تحقق بلفظ دون لغة اخرى  
بل كان شاملا لسائر اللغات **قال** واورد الامام على قولهم الاسم خبر عنه والفعل  
لا خبر عنه **اقول** القوم زعموا ان الاسم خبر عنه والفعل والحرف لا خبر عنهما



قال الامام في المحض معترضاً عليهم قولكم الفعل لا يجبر عنه خبره فالمجبر عنه  
اما ان يكون اسماً او فعلاً واما ما كان يكون كافياً اما اذا كان اسماً فلا يكون اسماً  
ان يجبر عنه وان لا يجبر عنه فيلزم اللبس واما اذا كان فعلاً فلا يجبر عنه  
بانه لا يجبر عنه مع بعض الفعل يجبر عنه فيلزم التناقض وقد سبق بيان اعتبار  
اللسب والتناقض في حديث المحمول مطلقاً فلا احتياج الى الاعادة وشرح الجواب  
مسوق تمهيداً مقدمة وهي ان الاخبار عن الفعل اما عن لفظه وهو جازي قولنا  
ضرب فاعل ماض او عن معناه ولا يخلو اما ان يجبر عنه بلفظه اي بلفظ وضع بارائه  
او بغير لفظه ولا امتناع في الثاني قولنا معنى الفعل مقرون بالزمان والاول  
اما ان يكون بلفظ مع ضميمه وليس ايضا متنع قولنا معنى ضرب غير معني في او مجرد  
لفظه وهو جازي فالمراد بقولنا الفعل لا يجبر عنه ان الفعل لا يجبر عن معناه  
بجود لفظه وحيداً مختاراً من الشقين ان المجبر عنه ههنا الفعل قوله بعض  
الفعل يجبر عنه ويلزم التناقض قلنا لا نسلم وانما يلزم لو كان المجبر عنه ههنا  
معنى الفعل مجبراً عنه بجود لفظه وليس كذلك بل المجبر عنه معنى الفعل وعبر عنه  
بلفظ الاسم مجرد وهو لفظ الفعل وما قيل من انه ان اريد معنى الفعل مثل ضرب  
فلا احتياج الى قوله وعبر عنه بلفظ الاسم لجواز الاخبار عنه مطلقاً واريد  
معناه يلزم ان يكون للمعنى معنى خارج عن قانون التوجيه على ان الاخبار عن  
اللفظ ينقسم كالأخبار عن المعنى الى ثلاثة اقسام فانه اذا اجبر عن لفظه فاما  
ان يجبر عنه بنفس اللفظ او بغيره فاذا عبر بنفس اللفظ فاما ان يجبر  
ذلك اللفظ او مع ضميمه اخري **مثال** الاول ضرب كله والثاني لفظ ضرب  
غير مركب والثالث الفعل يرفع الفاعل فلا شك ان المجبر عنه في قولنا الفعل  
لا يجبر عن معناه افراد الفعل التي هي الفاظ لكن ربما اراد ان يبين انه من اي قسم  
فقال وعبر عنه بلفظ الفعل تنبيهاً على هذه الفائدة وتأكيداً للصحة الاخبار  
ولين عاد المعترض قايلاً لوضع ما ذكرتم بجمع قولنا ضرب لا يجبر عن معناه بمجرد  
لفظه والتالي باطل اما الملازمة فلا ان ضرب فعل وكل فعل لا يجبر عن معناه بمجرد  
لفظه اما بطلان الثاني فلا شمله على التناقض اذا الاخبار فيه عن معنى ضرب مجرد لفظ الجواب  
بانه لا نسلم ان الاخبار ههنا عن معنى ضرب بل عن لفظه يكون الضمير في معناه عابداً اليه  
فلو كان المجبر عنه معناه لزم ان يكون لمعنى ضرب معنى وهو باطل وليس بامره اخري

وقال

وقال بل صدق معنى ضرب لا يجبر عنه معبر عنه بمجرد لفظه فقد اجبره عن معنى  
الفعل اجاب بان المجبر عنه ههنا معنى الفعل لكن لا بمجرد لفظه بل مع ضميمه اسم فلا  
تناقض **قال** المتقسم الثاني المفرد ان اتخذ معناه بالتحض وهو مظهر سمي على  
**اقول** اللفظ المفرد اما ان يكون معناه واحداً او متعدد اذا اتخذ معناه فاما  
بالشخص بان لا يكثر اشتراكه بين كثيرين او لا بالشخص وان اتخذ بالشخص فان كان مظهر  
او بغير معناه من مجرد لفظه سمي على والافضل اخذ في اول بكلمته وان اتخذ بالشخص  
بان كان وقوعه على افراد المتوهمه سواء كانت موجودة او لا على السوية فهو المتوالي  
لتوافق احاده في معناه وان كان وقوعه عليها لا بالسوية فهو المشكوك فيه شكك  
النظر في انه من المشترك او من المتوالي مرجح في تفاوت افراده وقساوكم في معناه  
والشكك قد يكون بالتقدم والتأخر كالوجود فان حصوله في الجواب قبل  
حصوله في الممكن وقد يكون بالاولوية وعدمها كالوجود ايضا فانه في الواجب انه  
واثبت اقوي منه في الممكنات والفرق بين هذا والاول انه قد يكون المتأخر اقوي  
وابت من المتقدم كالوجود بالقياس الى الحركة الفلكية والاحكام الكاينه  
وقد يكون بالشدة والضعف كالبيان بالنسبة الى النج والعاج وان كان معنى اللفظ  
متعدداً فاما ان يتخلل بينهما نقل او لا فان يتخلل فاما ان يكون ذلك النقل مناسباً  
فان يجبر الوضع الاول سمي متفوقاً شرعياً او عرفياً او اصطلاحياً على اختلاف التأويل  
من الشرع والعرف العام الخاص وان لم يجبر الوضع الاول يسمى بالنسبة الى المعنى الاول  
حقيقه والى الثاني مجازاً فان كان المناسب في المشاركة في بعض الامور فهو مستعار  
سواء لا تدل على الاحتجاج والافضل مستعار مثل جبر الله وان كان النقل للمناسبة  
فهو المرجح وان لم يتخلل بينهما نقل بل وضع لهما وضعاً اولياً يسمى بالنسبة اليهما مشتركاً  
وبالنسبة الى كل واحد منهما مجزئاً والمرجح يتدرج في هذا القسم من وجه لانه لما اعتبر  
المناسبه نكاته لا ملاحظه للوضع الاول ولا نقل وايضا المفرد اذا اعتبر بالقياس  
الى مفرد اخر فان كان موافقاً له في المعنى مجزئاً متراد فيزوان كان مخالفاً له سماً متبايناً  
هذا هو اللام في الالفاظ المفردة **قال** واما المركب فهو اما للام ان افاد المستع  
**اقول** اللفظ المركب اما تام او ناقص ويسميان لهما وغير لهما واللام ما يفيد  
المستع معنى محتمل السكون عليه او لا يقتصر في الافاده الى انضمام لفظ اخر ينتظر لاجله  
اتقيا والحكوم عليه الى المحكوم به ولما كان المفيد مقولاً بالاشتراك على مقابل الممل حتى ان كل



لفظ موضوع موضوع مقترن كان او مركبا وعلى ما يفيد فايده جديدة فلا  
بعد مثل قولنا السما فوقنا منه وعلى ما يفتح السكوت قسره بما قامه لقربيه  
الاشتراك على ما يقتضيه صناعه التعريف فيدخل فيه ما يفيد فايده جديدة كقولنا  
زيد قائم وما لا يفيد هاتان احتمل الصدق والكذب سمي خبرا وقضيه وهو المنتفع به في  
المطالب القديقه لا يقال الخبر اما ان يكون صادقا فلا محتمل للكذب او كاذبا فلا محتمل  
الصدق وايضا الصدق والكذب لا يمكن تعريفهما الا بالخبر فتعريفهما دورا كما نقول  
المراد احتمال الصدق والكذب بحسب مفهومه وتعين احدهما بحسب الخارج لا سافيه  
اذ المراد بالاول والجامع او الفاسد فلا عبره الا باحدهما واحتجاج معرفه الصدق  
والكذب بدون الخبر مسلم وعلى تقدير تسليمه فاحية الخبر واحية عند العقل لانها  
لما اشبهت عنده بباير الماهيات اخرجت الى تمييزها او تعيينها فلها اعتبار وان من  
حيث حيث هي هي ومن حيث انها مدلول الخبر ومعرفه الصدق والكذب تتوقف على  
ما هيته من حيث هي هي ومعرفتها من حيث انها مدلول الخبر تتوقف عليها فلا دور  
وان لم يحتمل الصدق والكذب فاما ان يدل على طلب الفعل دلالة اوليه اي او لا  
وبالدات او لا فان دل وكان مع الاستعلاء فهو امر ان كان الفعل المطلوب غير كف  
وهي ان كان كفا والاهو مع السواوي القاسر ومع الموضوع سوال ودعا وانما  
قيده الدلالة بالاوليه لعرض الاخبار والداله على طلب الفعل فان قولنا اطلب منك  
الفعل لا يدل الا بالذات على طلب الفعل بل على الاخبار وطلب الفعل والاخبار وطلب  
الفعل يدل على طلب الفعل فدلالته على طلب الفعل بواسطة الاخبار لا بالدات  
والاولى ان يقال التقييد للتعرفه بين الاول امر وتلك الاخبار في دالاتها على طلب الفعل  
وذلك لان عدم احتمال الصدق والكذب منعها عن الدخول فكيف يخرج بالقيود او  
لاخراج غير الخبر الداله على طلب الفعل كقولنا ليت زيدا يقرب ولعل اسعدت  
بعد ذلك امر فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل بواسطة ثنيه او ترجيه  
وان لم يدل على طلب الفعل دلالة اوليه فهو المنهيه وسدح فيه الممتني والتسوي والقتم  
والنداء والاستفهام والتعجب والفاظ العقود بيعت واشتريت واما غير الحلام  
فاما ان يكون الساني فيه قيد الاول او لا والاول المركب التقييدي وهو النافع  
في المطالب المقصوده ولا يتركب الا من اسمين واسم وفعل لان المقيد موصوف والقيد  
صفه والموصوف لا يد وان يكون اسما والصفه اما اسم او فعل وايضا الحكم التقييدي

اشاره

اشاره الى الحكم الجزئي فالخبر ان الساطع معناه الحيوان الذي هو ناطق وكما  
تستدعي الجزئي التركيب من اسمين واسم وفعل فكذا التقييدي والنافع غير  
التقييدي كالمركب من اسم واذا ه وزعموا انه ان الحلام لا يتألف الا من اسمين واسم  
وفعل لانه يستدعي محكوما عليه ومحكوما به والمحكوم عليه لا يكون الاسما والمحكوم  
به يجمع ان يكون اسما وان يكون فعلا ولا خفا في انتقاضه بالتقييد الشرطي ولا يحص  
عنه الا بتخصيص الدعوي بالقول الجازم ونقض ايضا بالنداء فانه كلام مع انه  
مركب من اسم واداء واجيب بان النداء في تقدير الفعل وقيل عليه لو كان في تقدير  
الفعل لكان محتملا للصدق والكذب وجاز ان يكون خطابا مع السائل لان الفعل  
الذي قد رآه كذا به كذا وحوايه منع الملازمين وانما تصدق ان لو كان الفعل  
المقدر به اخبارا لا انشاء غاية ما في الباب انه في بعض موارد الاستعمال اخبارا لكن  
لا يلزم منه ان يكون اخبارا في جميع الموارد لجواز ان يكون من الصيغ المشتركة بين  
الاخبار والانشاء كلفاظ العقود **فالباب الثاني في مباحث**  
**الكلي والجزئي اقول** بعد الفراغ عن الباب الاول في المقدمات مهد  
الساني لمباحث الكلي والجزئي وليس الجزئي في هذا الكتاب ولا في كتاب من كتب  
هذا الفن مباحث ولصاحبه عن النظر فيها عن باب الشرح انا لا نستعمل بالنظر  
في الجزئيات نكونها لا تتناهي واحوالها لا تثبت وليس عليها مرجح هي جزئيه  
يفيد ناكما لا حكما ويبلغنا الى غاية حكيمة بل الذي يعمد النظر في الكليات وفصل  
هذا الباب الى سته فصول وكان لا تشبلي فصلين تفرقة بين المقصد الاعلى وبين  
مقدماته ووضع الفصل الاول لتعريف الكلي والجزئي وبيان اقسام الكلي  
واحكامه وذكر فيه اربعة مباحث **الاول** في تعريفها المفهوم وهو ما حصل  
في العقل اما كلي وجزئي لانه اما ان يمنع نفس بقصوره اي يمنع مرجح انه مقصور من  
وقوع الشكه فيه او لا يمنع فان منع فهو الجزئي كزيد وهذا الاشارة والاهو الكلي  
كالانسان فان له مفهوم ما مشترك بين افرادة بان يقال لكل واحد منها انه هو وانما  
تبد المنع بنفس القصور لعرض بعض اقسام الكلي وهو الذي يمنع فيه الشكه النفس مفقود  
بل لا يخرج كواجب الوجود واللفظ الدال عليها سمي جزئيا وكليا بالبعيه والعرض  
تسمية الدال باسم المدلول وهما لا يخلو الاشارة اليها من قوايد احدها انه لا معنى  
للاشتراك بين كثيرين انه تشعب او تجزئي اليها بل مطابقة لها على ما مر حواه وجبنيده

اعتراضا



لو تصور طائفة من الناس زيدا مثلا كان تصور الموجود في الخارج تطابق  
الصورة العقلية التي في اذهان الطائفة من ضرورة ان المطابقة بين بين يجب ان يكون  
زيدا كلياً وجوابه ان الشبهة ليست هي المطابقة مطلقاً بل مطابقة الحاصل في العقل  
لكثيرين وقد صرح به الشيخ حيث قال الكلي هو المعنى الذي المفهوم منه في النفس  
لا يمنع نسبته الى اشياء كثيرة مطابقتها نسبة متشابهة كما لا ينافي معنى في النفس وذلك  
المعنى مطابق لزيد وغيره وخالفه على وجه واحد من كل واحد منهم ان كان وقام التحقيق  
لهذا المقام مذكور في رسالتنا في تحقيق الكليات في اراد الاطلاع عليه فليطالع  
ثم وثابتهما ان التصور هو حصول صورة الشئ في العقل والصورة العقلية كليات  
فاستعمال التصور في حد الجزئي غير مستقيم وايضا المقسم اعني المفهوم الذي هو  
ما حصل في العقل لا يتناول الجزئي ويجب باننا لا نسلم ان الصورة العقلية  
كلية فان ما حصل في النفس قد يكون بالة واسطة وهي الجزئيات وقد يكون  
بالة وهي الكليات والمدر ك ليس الا النفس الالهة قد يكون ادلة بواسطة  
وذلك لاننا في حصول الصور المدركة في النفس او نقول التصور هو حصول  
صوره الشئ عند العقل على ما قررنا به في صدر الكتاب فان كان كليا صورته  
في العقل وان كان جزئيا فصورته في الله وعلى هذا الاشكال وثالثها ان قد  
النفس في التعريف مستدر ك لانه يتم بدونه كما يقال الجزئي ما يمنع تصوره من وقوع  
الشبهة والكلي ما لا يمنع تصوره منه والجواب انه لما اخذ التصور في تعريف الكلي  
والجزئي علنا ان الكلية والجزئية من عوارض الصور الذهنية فربما يسوق الى الفهم  
انه لو كان من الصور الذهنية ما لا يمنع الشبهة كان تحقيقها الخارجية كذلك لان الصور  
الذهنية مطابقة للحقائق الخارجية فيكون مثل الواجب لا يمنع الشبهة في الخارج  
هف فان قيل هذا الوهم بان يمنع الصور الذهنية للشبهة وعدم منعها ليس بالنظر  
الي ذاتها بل من حيث نفس صورها ونفس تصور الواجب هو الذي لا يمنع الشبهة  
لاذاته فالتعقيد بالنفس لانه هذا الوهم وزيادة الايضاح واما قوله امتنع  
وجود افراده المتوهمه او امكن فقيه تنبيه وتقسيم اما التنبيه فهو ان قوما حسوا  
ان الكلي لا بد ان يكون افراده موجودة في الخارج وذلك لانهم لما سمعوا ان الكلي مشترك  
بين كثيرين تخيلوا الاشتراك بحسب الخارج فنبه على فساد هذا الظن بحوار امتناع  
افراده وعدم حاجته يعلم جيبه ان مناط الكلية هو ملاصقة اشتراكه بين كثيرين بحسب

العقل

العقل وامكان صدقه عليها مجرد مفهومه لا يقال لو كان امكان صدق الكلي  
على كثيرين معتبرا لم يكن الكليات الفرضية مثل تقييد الامكان العام والاشياء  
كلية اذ ليس شئ يمكن تعينه عليه الا امكان العام والاشياء لا نقول المراد بالصدق  
ليس هو الصدق في نفس الامر بل هو اعم مما هو محتمل الامر او الفرض العقل فالمعتبر  
امكان فرض صدقه على كثيرين سواء كان صادقا او لم يكن وسواء فرض العقل صدقه  
او لم يفرض مظاهر لا يقال اذا كان مجرد الفرض كافيا فليفرض الجزئي صادقا على  
اشياء كما يفرض صدق الاشياء عليها لا نقول ذلك فرض متمنع وهذا فرض متمنع والفرق  
دقيق جدا اشار اليه الشيخ حيث قال معنى زيد لسجل ان يجعل مشتركا فيه  
فان معناه هو ذات المشار اليه وذات هذا المشار متمنع في الذاخر ان يجعل لغيره  
فالخاص ان مجرد فرض صدق الشئ على كثيرين لا بالفعل بل بالامكان كاف في اعتبار  
الكلي وليكن هذه الدقيقه على ذكر منك فله فيه في تحقيق المحصورات مواضع نفع  
واما التقسيم فهو الكلي بحسب وجوده في الخارج وعدمه وذلك انه اما ان يكون  
متمنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود والاول كشرطه الباري والثاني اما  
ان لا يوجد منه شئ في الخارج او يوجد **والاول** والثاني اما ان يكون  
الموجود منه واحدا او كثيرا **والاول** اما ان يكون غيره متمنعا كواجب الوجود  
او ممكنا كالشئ عند من يجوز وجود شئ اخر والثاني اما ان يكون متناهي كالكوا  
السبعة او غير متناه كالنفوس الناطقة لا يقال هذا التقسيم باطل لان احد  
الامر ين لازم وهو اما ان يكون شئ قسما له او يكون قسم الشئ قسما منه وذلك  
لان الامكان اما الامكان العام وقد جعل الامتناع قسما له فيكون قسم الشئ قسما  
او الامكان الخاص وقد جعل الواجب قسما منه فيكون قسم الشئ قسما هف لا نقول  
المراد الامكان العام من جانب الوجود وهو ظاهر **والثاني** ويعبر في حمل  
الكلي على جزئياته حمل المواطاة **اقول** لما كان معنى الكلي ما لا يمنع من وقوع  
الشبهة فيه ومعناه انه يمكن ان يصدق على كثيرين اي يحمل على كثيرين والكثيرون  
جزئات الكلي اراد ان يبين ان حمل الكلي على جزئياته اي حمل هو حمل المواطاة او حمل  
الاشتقاق وان كلية الكلي اما هي بالنسبة الى امور يحمل عليها الكلي بالمواطاة او بالقياس  
الى امور يحمل عليها الكلي بالاشتقاق حتى ان كلية العلم لا بالقياس الى زيد وكبر وثمر  
بل بالقياس الى علومهم فليبين هاتين القاعدتين قدم هذه المسئلة فنقول المعتبر في حمل

ك



الكل على جزئياته حمل المواطاة وجرسات الكل ما حمل الكل عليها بالمواطاة لا بالاشتقا  
وحمل المواطاة ان يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة بلا واسطه كقولنا الانسان  
حيوان وحمل الاشتقاق ان لا يكون محمولا عليه بالحقيقة بل بنسب اليه كالبياض بالنسبة  
الى الانسان فانه ليس محمولا عليه بالحقيقة فلا يقال الانسان بياض بل بواسطة ذو  
او الاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض او بياض وحيث ان يكون محمولا بالمواطاة لحمل  
هو وهكذا قال الشيخ وفسر المحمول بالحقيقة بما يعطى موضوعه اسمه وحده وربما يفسر  
حمل المواطاة محمولا هو هو والاشتقاق محمولا هو ذو وهو واعترض ابو البركات على ما  
قاله بان المحمول في حمل الاشتقاق كالبياض محمول ايضا بالحقيقة اذ لفظ ذو بالنسبة  
والنسبة تكون خارجة عن الطرفين فيكون المحمول بالحقيقة هو البياض وجوابه ان  
اراد به ان كل نسبة ترتبط المحمول بالموضوع خارجة عن الطرفين فسلم لكن ذرير  
كذلك وان اراد ان كل نسبة مطلقا خارجة فهو مسلم فرب نسبة تكون نفس المحمول  
كقولنا الاضافة العارضة للاب هي الابوه او جزوه كقولنا زيد ابو عمر وقال  
الامام المحمول اما ان يكون ذاتا او صفة فان كان ذاتا فهو حمل المواطاة لان  
معنى المواطاة الموافقة والموضوع هو الذات فاذا كان المحمول ايضا ذاتا فقد  
تواطى كقولنا الكاتب انسان وان كان صفة غاير الموضوع فلا حمل بالمواطاة  
بل بالاشتقاق فيكون حملها باعتبار مفهومها وهي مشتقة كقولنا الانسان كاتب  
والاصطلاح المتعارف على المعنى الاول **قال** الثاني الجزى ايضا يقال على  
المندرج تحت كل **اقول** لفظ الجزى يقال بالاشتراك على المعنى المذكور  
وعلى المندرج تحت كل يسمى جزئيا اضافيا لان جزئيه بالاضافة الى غيره والاول  
جزئيا حقيقيا اذ جزئيه بالنظر الى حقيقة وتعريف الاضافى بالكل بطله تضاهيهما  
فلو قيل انه المندرج تحت شئ آخر كان جيبا فنهنا ثلث مفهومات الجزئيات والكل  
وانما يصير مفصلة عند العقل اذ اتيين المخالفة والنسبة بينهما فالاضافى غير الحقيقى  
اما او كما فلا مكان كلية الاضافى لجواز اندراج كلي تحت آخر دون الحقيقى واما ثانيا  
فلانه اعلم من الحقيقى مطلقا لان كل جزئى حقيقى مندرج تحت ماهية المعرأة على  
المتخصصات فيكون اضافيا وهو منقوض بالتخصص اذ ليس له ماهية كلية والالكان للشخص  
تخصص وبالواجب فانه شخص وليس له ماهية كلية والالكات ماهية معروضة للشخص  
وذلك مخالف لمذهبهم والارلى ان يقال انه مندرج تحت كليات كثيرة لانه ان كان جزوا

فتر

فتوضه راجح تحت مفهوم الموجود وهو كل وان كان معدوما يندرج تحت المعدوم  
وهو ايضا كل ولا نه اما واجب او ممكن او ممتنع وايما ما كان يندرج تحت احد هاتين  
كل اضافى حقيقيا لجواز كليته ثم لا يعمر يجوز ان يكون جنسا ويجوز ان يكون عرضا  
عاما وهما ليس الاضافى جنسا للحقيقى لانه لو كان جنسا له لما امكن تصور الحقيقى  
بدونه والثالث باطل لجواز تصور كون المفهوم مانعا من وقوع الشك فيه مع  
الدخول عن اندراج تحت كل لان الاضافى مضاد للكل ولا اضافى في الحقيقى  
وبين الاضافى والكل عموم من وجه لقضا دقهما في الكلمات المتوسطة ومدة ذلك  
الكل في الحقيقى وصدق الكل بدونه في اعم الكلمات وفيه نظرا لا كلى الا وهو مندرج  
تحت آخر لان كل كلى فاما ان يكون **ب** مثلا او لا **ب** وايما ما كان يندرج تحت  
احدها والحق انه ان اريد بالمندرج الموضوع للكل فهو اعم مطلقا من الكل وان  
اريد الاخصر والمندرج تحت ذاتى فالنسبة كما ذكر وبين الجزئى الحقيقى والكل  
مباينة كلية وذلك واضح **قال** وكل مفهوم مباين اخر مباينة كلية **اقول**  
كل مفهوم بالنسبة الى مفهوم آخر فالنسبة بينهما منحصرة في اربع المساراة  
والعموم مطلقا ومن وجه والمباينة الكلية وذلك لانها ان لم يقا دقا على  
شئ اصلا فهما مباينتان تباينا هليا وان تضادا فان تلازما في الصدق فهما متساويتان  
والا فان استلزم صدق احدهما صدق الاخر فيبينهما عموم وخصوص مطلقا والمتلزم  
اخص مطلقا واللازم اعم وان لم يستلزم فيبينهما عموم وخصوص من وجه وكل منهما  
اعم من الاخر من وجه وهو كونه شاملا للاخر ولغيره واخص منه من وجه وهو كونه  
مشمولا للاخر فلا بد ههنا من صور ثلاث وفي هذا الحصر اشكال وهو ان يقيد الايمان  
العام والشمية لا شك في كونها مفهومين ولهما مباينتين والالكان بين عينيهما  
مباينة جزئية ولا متساوية لان على شئ اصلا ولا بينهما عموم مطلق  
لان عين العام يمكن ان يصدق مع تقييد الخاص ولا يمكن صدق احدهما على عين الاخر  
ولامن وجه لاستدعاه صدق كل واحد منهما مع تقييد الاخر فان قلت التردد  
بين النفي والاثبات كيف لا يحصر بقول المنع في تفسير التباين فليس يلزم من عدم تعاد  
المفهومين على شئ كونهما مباينين وانما يلزم لو صدق احدهما على شئ ولم يصدق الاخر  
عليه او يورد النقض على تعريف المباينين فان النقيضين لا يتصادقان على شئ اصلا وليسا  
مباينين واعلم ان هذه النسب كما تعتبر في الصدق يعتبر في الوجود والشمية لمعتبرة بين



الفقهاء بما هي بحسبه **قال** ونقيض المتساويين متساويان **اقول**  
 لما بين السببين المفهومات شرع في بيان التناوب بين نقيضيهما فنقيض المتساوي  
 متساويان لان كل ما صدق عليه نقيض احدهما صدق عليه نقيض الآخر والاصدق  
 عينه على بعض ما يصدق عليه نقيض احدهما فيلزم صدق احد المتساويين بدون الآخر  
 بغير وفيه منع قوي وهو اننا لانسلم انه لو لم يصدق كل ما صدق عليه نقيض احدهما  
 صدق عليه نقيض الآخر لصدق عليه بل اللازم على ذلك المقدير ليس كل وهو لا يستلزم  
 نقض ما صدق عليه نقيض احدهما صدق عليه عين الآخر لان السالبة المعدولة لا تستلزم  
 الموجبه المحصلة لحي ان يكون المتساوي امر اشاملا لجميع الموجودات المحققه للصدق  
 فلا يصدق نقيضه على شي اصله فلا يصدق الموجبه لعدم موضوعها عند ولهم في  
 النقص عن هذا المنع طريقان **الاول** نقيض المدي وانه ذلك من وجوه الاول ان  
 المراد من تساوي نقيض المتساويين انه لا شيء مما صدق عليه نقيض احدهما متساويين  
 يصدق عليه عين الآخر والاصدق نقيضه المنفك الى الحال الثاني ليس المراد  
 تساوي النقيضين بحسب الخارج بل بحسب الحقيقة بمعنى ان كل ما لو وجد كان نقيض  
 احد المتساويين فتوحيث لو وجد كان كان نقيض الآخر وحدهم سلازم السالبة  
 والموجب لوجود الموضوع وفيه نظر لان موضوع الحقيقة لو اذبح حيث يدخل فيه  
 المتنتجات كذبت وعلى تقدير صدقها منع الخلف لجواز صدق احد المتساويين  
 على تقدير نقيض الآخر حينئذ والا فلا تلازم بين الموجبه السالبة الثالث  
 لا بدعي ان نقيض المتساويين متساويان مطلقا بل اذا صدق في نفس الامر على شيء  
 من الاشياء ولا خلاف في انه باق المنع حينئذ لوجود الموضوع وحقق اللازم بينهما  
 لكن هذا التخصيص متاخر وجوب عموم قواعده هذا الفن **الرابع** انا نقسم  
 المتساويين بالمتلازمين لاني الصدق فقط بل مطلقا سواء كان في الصدق او الوجود  
 فلا بد ان يكون نقيضهما متساويين لا نقيض اللازم يستلزم نقيض اللازم الطريق  
 الثاني بخير الدليل الى ما لا يرد عليه المنع وفيه ايضا وجوه **احدها**  
 ان ما صدق عليه نقيض احدهما يجب ان يصدق عليه نقيض الآخر فانه لو لم يصدق  
 عليه نقيض الآخر لصدق عين الآخر لان عين الآخر لنقيض لنقيضه وكل ما يصدق احد  
 النقيضين فلا بد من صدق نقيض الآخر واللازم ارتفاع النقيضين وفيه نظرا لانا  
 نقول هب ان عين الآخر نقيض لنقيضه لكن لا نسلم ان صدق عين الآخر على نقيض احدهما

نقيض

لقيض لصدق نقيضه عليه لجواز ان لا يصدق عينه ولا نقيضيه على نقيض احدهما  
 لعدمه وثانيها ان نقيض المتساويين مستلزم ان يكونا جزئيين فلا بد ان يكون كليين  
 فيكون لهما افراد فاما يصدق عليه نقيض احدهما من تلك الافراد يصدق عليه نقيض  
 الآخر والا لصدق عينه لوجود تلك الافراد وفيه ايضا نظرا لان وجود الآخر  
 لا يفتي في صدق الموجبه بل لا بد معه من صدق الوصف العنواني عليها في نفس الامر  
 ولا شيء يصدق عليه في نفس الامر نقيض الامر الشامل ولو قد رصدق الموجبه فلزوم  
 الخلف سلب لجواز صدق احد المتساويين على نقيض المساوي الآخر بحسب الغرض العناني  
 حسده وثالثها وهو العده في حل الشبهة مسبوقة بتمهيد مقدمات **الاول** ان نقيض  
 الشيء سلبه ورفع نقيضه لاسان سلبه لا عدوله **الثاني** ان الموجبه السالبة الطريق  
 لا يستدعي وجود الموضوع لشبهها بالسالبة في اعم من المعدوله الطرفين **الثالث**  
 ان كذب الموجبه اما تقدم الموضوع واما لصدق نقيض المحمول على الموضوع لانه  
 لو كان الموضوع موجودا ولا يصدق نقيض المحمول عليه يلزم صدق عينه عليه  
 فيكون الموجبه صادقه وقد فرضنا كذبها ههنا اذ تقدمت هذه المقدمات فنقول  
 كل ما ليس باحد المتساويين ليس بالمساوي الآخر لانه لو كانت هذه الموجبه كان كذبها  
 اما لعدم الموضوع وهو باطل لان الموجبه السالبة الطرفين لا يستدعي وجود  
 الموضوع بل يصدق منع عدم الموضوع واما لصدق نقيض الموضوع فنصدق عين  
 احد المتساويين على نقيض المساوي الآخر وذلك سلبا للمساواة بينهما فان **قلت**  
 قولكم كل ما ليس باحد المتساويين ليس بالآخر لما ان يكون معناه ان كل ما يصدق عليه  
 سلب احد المتساويين يصدق عليه سلب الآخر او يكون معناه ان كل ما ليس يصدق  
 عليه احد المتساويين ليس يصدق عليه الآخر فان المراد الاول يلزم وجود الموضوع  
 من زوره ان ثبوت الشيء للشي فرع عن ثبوت ذلك الشيء وبعود الاشكال بخلافه  
 وان كان المراد الثاني فلا يكون النقيضان متساويين لانهما اللذان يصدق كل منهما  
 على ما يصدق عليه الآخر فالاجاب هو المعبر في مفهوم التساوي وهناك السلب  
 فنقول المراد الاول وهو لا يستدعي وجود الموضوع وتحققه في موضع يتناسبه  
 ان شاء الله تعالى وروى عنكم على اثناب المطبعتين اخريين **الاول** ان كل واحد  
 من المتساويين لا يلزم بالآخر ونقيض اللام يستلزم نقيض اللازم وفيه نظرا لانه  
 ان ارد بدلك ان كل ما صدق عليه نقيض اللازم يصدق عليه نقيض اللازم فهو

المحمول على



اول المسئلة وان اراد به انه على تحقق اللازم تحقق نقيض اللازم فهو مستلزم لكن لا  
يجدي نفعا في اثبات المطلب الثانيه انه لو لم يكن نقيضا المتساويين متساويين كان  
بينهما احدى المناهيات الباقية والكل باطل اما المبانيه الكلية فلانها تستلزم المبانيه  
الجزئيه بين المعينين وهو محال واما العموم والخصوص مطلقا فلان نقيض الخاص  
يصدق على عين العام وعين العام على نقيض الخاص وهو ملزم وصدق احدى المناهيات  
بدون الاخر واما العموم من وجه فلا تستلزم صدق كل منهما على نقيض الاخر وهو ايضا  
ستلزم خلافا للمقدور وفيه نظر اذ الحصر مسلم على ما ذكرناه ونقيض الاعم مطلقا  
اخض من نقيض الاخص مطلقا لان كل ما صدق عليه نقيض الاعم يصدق عليه نقيض  
الاخر وليس كل ما صدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم اما الاول فلانه  
لو لاها لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه نقيض الاعم فيلزم صدق الخاص  
بدون العام **هـ** ولا يثبت في ورود المنع المذكور ههنا وامكان دفعه بنقض  
تلك الاجوبه **و** اما الثانيه فلانه لو صدق نقيض العام على كل ما صدق عليه  
نقيض الخاص لا يجمع النقيضان واللازم باطل بيان الملازمه ان نقيض الخاص  
يصدق على افراد العام المعامره لذلك الخاص فيلزم صدق العام ونقيضه عليها  
او نقول **ايضا** لو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم وقد ثبت ان كل نقيض الاعم  
نقيض الاخص فتساوي النقيضان فتكون العسان متساويين **هـ** او نقول  
بعض نقيض الاخص عين الاعم لا شيء من عين العام بنقيض الاعم **ب** من رابع الاول  
المدعي او نقول **ل** لو لم يصدق لكان كل نقيض الاخص نقيض الاعم وبعض الاعم  
نقيض الاخص **ب** من الاول ان بعض الاعم نقيض الاعم **هـ** والخلف ليس يلزم  
من الصورة ولا من المخبر فيكون من البري او نقول لو لا ه لصدق كل ما صدق  
عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما  
صدق عليه عين الاعم صدق عليه عين الاخص وهو محال او نقول لو صدق كل نقيض  
الاخص نقيض الاعم ولا شيء من نقيض الاعم بعين الاعم فلا شيء من بعض الاخص  
بعض الاعم فلا شيء من عين الاعم بنقيض الاخص لكنه باطل لصدق قولنا بعض الاعم  
نقيض الاخص حقيقة للعموم واوردا الحاشي على هذه القاعدة سواء اقرره ان  
يقال لو كان نقيض الاعم اخض من نقيض الاخص لزم اجتماع النقيضين وبطلان اللازم  
بدل على بطلان اللازم اما الملازمه فلان الممكن الخاص اخض من الممكن العام فلو كان نقيض

الاعم

الاعم اخض من نقيض الاخص لزم صدق قولنا كل ما ليس ممكن بالامكان العام  
ليس ممكن بالامكان الخاص ومعنا نقيضه صادقه وعلى قولنا كل ما ليس ممكن بالامكان  
الخاص فهو ممكن بالامكان العام لان كل ما ليس ممكن بالامكان الخاص فهو اما واجب  
او ممتنع وكل واحد منهما ممكن بالامكان العام فنقول كل ما ليس ممكن بالامكان  
العام فهو ليس ممكن بالامكان الخاص وكل ما ليس ممكن بالامكان الخاص فهو ممكن  
بالامكان العام **ب** يتبع كل ما ليس ممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان العام  
وانه اجتماع النقيضين وايضا **اللا** ممكن بالامكان الخاص اخض من الممكن بالامكان  
العام لما ذكرناه ولو كان نقيض الاعم اخض يلزم صدق قولنا كل ما ليس ممكن  
بالامكان العام فهو ممكن بالامكان الخاص وكل ممكن بالامكان الخاص فهو ممكن  
بالامكان العام **ب** يتبع كل ما ليس ممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان العام  
وهو اجتماع النقيضين وجوابه انه ان اراد بقوله كل ما ليس ممكن بالامكان الخاص  
فهو اما واجب او ممتنع موجب سالبه الموضوع فلا سلم صدقها وان اراد به  
موجب محدود له الموضوع فسلم لكن الانتاج مسلم فان النقيض اللازمه سالبه  
الطرفين فلا يتحدد الوسط وعلى القاعدة تنسوا لان احزان **الاول** ان مجموع  
القاعدتين مختلف لانها لو تحققنا لزم انعكاس الموجه الكلية بعكس النقيض الى  
الموجه الكلية والتالي باطل لما بينوا في عكس النقيض اما الشرطيه فلان المحمول  
في الموجه الكلية اما ان يكون مساويا للموضوع او اعم مطلقا واما ما يصدق نقيض  
الموضوع على كل ما صدق نقيضه فان قلت **نقيض** **ح** بالفعل ليس **ح**  
دا ما ونقيض **ب** بالضرورة مثلا ليس **ب** بالامكان فالنقيض اللازمه  
كل ما ليس **ب** بالامكان ليس **ح** دا ما وهي ليست معتبره اذ المعبر في الوصف العنواني  
ان يكون بالفعل قلت **كل ما ليس** **ب** بالفعل ليس **ب** بالامكان وهي مع  
النقيضه اللازمه مع العكس وهذا السؤال لا يرد على القدماء لانهم ذاهبون  
الى الانعكاس ولا على المتأخرين لانهم قادهون في القاعدة تنسوا الثاني ان الانتا  
ساو بضاحك ولا يصدق كل ما ليس بضاحك ليس باسان لصدق قولنا بعض ما  
ليس بضاحك انسان لان الموضوع معتبر بالفعل ولذلك الحاشي اعم من الاسان وطلب  
كل ما ليس باسان ليس باسان لصدق نقيضه والجواب ان العلط ان وقع من اخذ  
النقيض فان المساوي للانسان هو الضاحك في الجملة والاعم منه الحاشي بالقوة



ونقيضها بالاضاحك دايما واللاماني بالضرورة وحسب صدق صدق النقيض  
والخاص ان رعاية شرائط الناقص في احد نقيض طرفي النسبة واجبه لترتب الاحكام  
ونقيض الاعم من وجه لا يجب ان يكون اعم من نقيض الاخر او اخص مطلقا او من وجه  
لان نقيض الخاص قد يكون اعم من غير العام من وجه مع المباينة الكلية بين نقيض العام  
وعين الخاص واحترز بلفظ قد المضيده لجزءه الحكم عن الامور البسيطة فان نقيض  
الاخص منها لا يكون اعم منها بل بينهما مباينة جزئية لانه ان صدق كل من العيين  
بدون الاخر لصدق كل من النقيضين بدون النقيض الاخر ولا معنى بالمباينة الجزئية  
بين الامرين الا لصدق كل منهما بدون الاخر في الجملة وبين نقيض المتباين ايضا مباينة  
جزئية لان نقيض كل واحد منهما يصدق بدون نقيض الاخر ضرورة صدقة مع عين  
الاخر فان صدق مع نقيضه كان بينهما خصوص وعموم من وجه والا كان بينهما  
مباينة كلية واما ما كان تحقق المباينة الجزئية ومنه استدراك لانه لما كانت المباينة  
الجزئية صدق كل من الامرين بدون الاخر في بعض الصور وقد ثبت صدق كل واحد  
من النقيضين بدون النقيض الاخر فقد ثبت بينهما المباينة الجزئية ولا احتياج  
الى بان المقدمات **قال** الثالث مفهوم الحيوان غير كونه كليا **اقول**  
من المعلوم ان الحيوان مثلا من حيث هو في نفسه معنى سواء كان موجودا في الارض  
او متصورا في الادهان ليس بكلي ولا جزئي حتى لو كان الحيوان لانه حيوان كليا لم  
يكن حيوان شخصي ولو كان لانه حيوان جزئيا لم يوجد منه الاخص واحد وهو الذي  
كان يقتضيه بل الحيوان في نفسه شيء متصور في العقل حيوانا وبحسب تصور حيوانا  
فقط وان تصور معه انه كلى او جزئي فقد تصور معنى زائدا على الحيوانية ثم لا يرضى  
له مزاج ان كل شيء يكون ذاتا واحدا بالحقيقة في الخارج موجوده في كثيرين  
نعم بعض الصور الحيوانية المعقوله نسبة واحده الى امور كثيرة باحتمال العقل  
على واحد واحد منها فهذا العارض هو الكلية ونسبة الحيوان الى نسبة الثوب الى الابيض  
فكان ان الثوب له معنى والابيض له معنى لا يحتاج في تعقله الى ان يعقل انه ثوب او ثوب  
او غير ذلك واذا التبا حصل معنى اخر لانه كذا الحيوان ايضا معنى والكلى معنى اخر من  
غير ان يتا رالية انه حيوان وانسان او غيرها والحيوان الكلى معنى ثالث وقد استد على  
التباير بان كونه كليا نسبة تعرض للحيوان بالقياس الى اواذه والنسبة نفس اطر المنتسبين  
فيكون الحيوان مغاير المفهوم الكلي وهما مغايران للركب منهما ضرورة مخاير الجز

للكل

للكل والاول هو الكلى الطبيعي لانه طبيعة ما من الطبايع والثاني المطلق انه بحث  
عنه والثالث العقلي لعدم تحققه الا في العقل واما قال الحيوان مثلا لان هذه  
الاغبيات ٢ تختص بالحيوان ولا مفهوم الكلى بل تعبر سائر الطبايع ومفومات  
الطبايع من الجنس والنوع والفصل وغير ما حتى يحصل جنس طبيعي ومنطق وعقلي وهكذا  
في الخس على هذا اجرت كله المتأخرين وفيه نظر لان الحيوان من حيث هو هو لو كان  
كليا طبيعيا او جنسا طبيعيا لكان كليتة وجنسيتة الطبيعية لانه حيوان فيلزم ان يكون  
الاختصاص طبايعا واجناسا طبيعيا والنوع جنسا طبيعيا وايضا الكلى الطبيعي ان اريد  
به طبيعة من الطبايع حتى يكون الجنس الطبيعي والنوع الطبيعي وغيرها ذلك فلا امتياز  
بين الطبيعات وان اريد بدا الطبيعة من حيث انها معروضة للكلية حتى يكون الجنس  
الطبيعي الطبيعية من حيث انها معروضة للجنسية وهكذا ان غير فلا يكون الحيوان من  
حيث هو كليا طبيعيا بل لا بد من تبين العوض فالكل الطبيعي هو الحيوان لا بافتقار  
طبيعته بل من حيث اذا حصل في العقل يصلح ان يكون معقولا عن كثيرين وقد نص عليه  
الشيخ في الشفا حيث قال اما الجنس الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان الذي يصلح  
ان يجعل للعقول نسبة التي للجنسية فانه اذا حصل في الاله هو معقولا صالح لان  
يعقل له الجنسية ولا يصلح لما يعرض متصورا من زيد هذا ولا المتصور من الانسان  
فكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الاعيان تغاير هذا العارض طبيعة الانسان  
وطبيعته زيد فليس قلت اذا اعتبرتم العارض في الكلى الطبيعي لم يفرق بينه  
وبين العقلي فتقول اعتبارا القيد مع شيء محدد ان يكون محسوسا له ولا محتمل ان يكون  
بحسب الجزئية وهذا العارض محسوس في العقل والطبيعي والحقائق يتقن اذا قلنا  
الحيوان مثلا كلى ان كان هناك اربعة مفومات طبيعة الحيوان من حيث هي ومفهوم  
الكلى من غير اشارته الى مادة من المواد والحيوان من حيث انه يعرض له الكلية والجمع  
المركب منهما فالحيوان من حيث هو هو ليس باحد الطبايع وهو الذي يعطى ما تحت  
اسمه وحده وما يقال من ان الجنس الطبيعي كذا لك هو ليس من حيث انه جنس طبيعي بل من  
حيث هو هو اعني مجرد الطبيعة الموضوع للجنسية واما المطلق فهو على انواعه  
حده واسمه لا انواع موضوعه وهو في تلك الحال معنى اذا اعتبر عروضا للجنسية اياه  
كان جنسا طبيعيا ثم ان البحث عن وجود هذه الطبايع وان كان خارجا عن الصانع الان  
المتأخرين متصورون لبيان وجوه الطبيعي منها على ما اصطالحوا عليه ويحاولون الاخرين



على علم آخر زعمهم بان اصحاب بعض مسائله في نظر المعلم موقوف عليه مع كونه ادنى  
 التبيين في بيان وجوده كما في اختلافها ونحن نشرح ما ذكره المصنف ونضيف اليه شيا  
 مما سيجي لنا عليه معتبر المعيار بعقل مستقيم ونظرا عن ثواب التقليد والتعجب سليم  
 فان وجود الكل الطبيعي في الخارج يقين لان الحيوان جزء هذا الحيوان الموجود  
 في الخارج وجزء الموجود موجود فالحيوان الذي هو جزءه اما الحيوان من حيث هو او  
 الحيوان مع قبه فان كان الاول يكون الحيوان من حيث هو موجودا وان كان  
 الثاني يعود اللطام في الحيوان الذي هو جزءه ولا تسلسل لاستتاع تركب الحيوان  
 الخارج من امور غير متناهية بل ينتهي الى الحيوان من حيث وعلى تقدير التسلسل فالملطوق  
 حامل لان الحيوان جزء والحيوان الذي مع القيود الغير المتناهية ويستحق ان يكون  
 مع شئ من القيود واللا كان ذلكا لعدم اختلافها وخارجا عنها فاذا الحيوان لا يشترط  
 شئ موجود في الخارج وهو الكل الطبيعي واما قوله ونفس تصوره لا يمنع من الشك  
 فلا دخل له في الدليل واما اوردته اشارة الى وجود الكل في الخارج فانه لما بين  
 ان الكل الطبيعي موجود ولا شك انه بحيث اذا حصل في العقل كان نفس تصوره  
 لا يمنع من الشك فقد وجد في الخارج ما لم يمنع نفس تصوره من وقوع الشك فيكون  
 الكل موجودا في الخارج وعلى هذا القول فان كل موجود بدو في الطبيعي لكان سبب  
 نعم لو اريد بالكلية الاشتراك بين كثيرين فهي لا تعرض الطبيعة الا في العقل كما اشترانا  
 في مبادي هذا البحث اليه وحسبنا لو قلنا الكل موجود في الخارج كان معناه ان  
 شيا موجودا في الخارج لو حصل في العقل عرض له الكلية على انهم لا يتجاوزون عن القول  
 بعروض الشك في الخارج حتى ان صاحب الكشف صرح بوجود الكل في ضمن الجزئيات  
 في الخارج مستدلا عليه بالدليل المذكور والمصنف في مباحث الجنس يمنع منافاه  
 الشخص لعروض الشك واخر وآخر بما لا يحتمل المقام بيانه ونحن نقول ان اردتم  
 بقولكم الحيوان جزء هذا الحيوان انه جزء في الخارج فهو مسلم بل هو اول المسئلة  
 وان اردتم ان جزءه في العقل فلا نسلم ان الاجزاء العقلية يجب ان تكون موجودة  
 في الخارج سلمناه لكنه منقوض بالصفات العدمية فان الاعمي مثلا جزء هذا الاعمي  
 الموجود في الخارج مع انه ليس موجود سلمناه لكن مختار ان الحيوان الذي هو جزءه  
 الحيوان مع قيد وثمن لزوم التسلسل واما يلزم لو كان جزءه الحيوان مع قيد آخر  
 وهو مسلم بل الحيوان مع ذلك القيد يجنبه على انه لو ثبت كون الحيوان جزءا من هذا الحيوان

لكن

لكن في اشياء بالسطح لان الكل الطبيعي ليس الا الحيوان فبما في المقدمات مستدرك  
 والذي يحظر بالباد هناك ان الكل الطبيعي لا وجود له في الخارج واما الموجود في الخارج  
 هو الاشخاص وذلك لوجهين احدهما انه لو وجد الكل الطبيعي في الخارج لكان  
 اما نفس الجزئيات في الخارج او جزاء منها او خارجا عنها والاتسام بأسرها باطله اما  
 الاول فلا نه لو كان عين الجزئيات بلزما ان يكون كل واحد من الجزئيات عين  
 الاخر في الخارج ضروره ان كل واحد فرض منها عين الطبيعة الكلية وهي عين الجزئ  
 الاخر وعين العين عين فيكون عين كل واحد فرض عين الاخر هذا اظن واما الثاني  
 فلا نه لو كان جزاء منها في الخارج لتقدم عليها في الوجود ضروره ان الجزء الخارجي مالم  
 يحقق اولا وبالذات لم يحقق الكل وحسبه يكون مغاير لها في الوجود فلا يصح  
 حمله عليها واما الثالث فبين الاستحالة وثانها ان الطبيعة الكلية لو وجدت في  
 الاعيان لكان الموجود في الاعيان اما مجرد الطبيعة او مع امر اخر لا يسيل الى القول  
 والا لزم وجود الامر الواحد بالشخص في امكنه مختلفه وانصافه بصفات متفاده  
 ومن البين بطلانه ولا الى الثاني والام غل من ان كوننا موجودين بوجود واحد  
 بوجودين فان كانا موجودين بوجود واحد فذلك الوجود ان قام بكل واحد  
 منهما بلزم قيام الشئ الواحد بتحليل مختلفين وانه محال وان قام بالمجموع لم يكن كل منهما  
 موجودا بل المجموع هو الموجود وان كانا موجودين بوجودين فلا يكون حمل  
 الطبيعة الكلية على المجموع ههنا فان قلت كون الحيوان مثلا موجودا ضروري  
 لا يمكن انكاره قلت الضروري ان الحيوان موجود بمعنى ان ما صدق عليه الحيوان  
 موجودا واما ان الطبيعة الحيوانية موجودة فهو مسلم فضلا عن كونه ضروريا  
 فان قلت اذا لم يكن في الوجود الا الاشخاص فنراي بحقق الطليات قلت العقل  
 ينتزع من الاشخاص صوراً طرية مختلفة تارة مزداً وتارة اخرى من الاعراض المستفزة  
 بحسب استعدادات مختلفة واعتبارات شتى فليس لها وجود الا في العقل وكا نا  
 اشترنا الى تفصيل ذلك في رساله بحقق الطليات فليست في مراد في تلك المطالعة هذا  
 هو اللطام في الكل الطبيعي واما وجود المطلق في الخارج ففرع على الاضاه ان قولنا  
 بوجودها كان موجودا والا فلا والملازمة الاولى ظاهرة السداد لان القابل لوجود  
 الاضاه ليس بالوجود جميع الاضافات واما العقل فقد اختلف في وجوده في الخارج  
 والنظر فيه غير موكل الى المطلق بل في العقل ايضا فزع الاضاه لانه اذا كانت



الاضافه موجود بكون المطلق موجودا او الطبيعي موجود فيوجد العقل اذ لا حيز  
له غيرهما والا لكان معدوما لا تنفاجز به فلا وجه لتخصيص التفرع بالمطلق فالاول  
حمل الاختلاف على الاختلاف الواقع في وجود الذهن بناء على مسله الوجود فنقول  
اما وجه التخصيص فهو ان المختلف في وجود الكل العقلي لم يفرعه على الاضافه بل سلكوا  
فيه بدلا بل اضرر اما حمل الاختلاف على الذهن فلا توجيه له اذ لا يتحقق ولا بالحيات  
بل بغيرها بالاشياء **ف** والكل اما قبل الكثر **اقول** تقسم الكل الطبيعي  
وتفريقه ان يقال الكل الطبيعي اما ان يكون معدوما في الخارج وليس سعة بل هو حكمه  
او يكون موجودا في الخارج فلا يخلوا اما ان يعترف بوجوده العيني وهو الكل مع الكثر  
او في وجوده العيني ولا يخلوا اما ان يكون وجوده العيني من الجزئات وهو الكل  
بعد الكثر او وجوده الجزئيات منه وهو الكل قبل الكثر ونسب بالصور المتقوله  
في المبدأ الفيلسوف قبل وجود الجزئات كمن يعقل شامرا لصور الصانع ثم يجعله  
مصنوعا ومما مع الكثر بالطبيعه الموجوده في منجزات لا معنى لها جز لها  
في الخارج اذ ليس في الخارج شي واحد عام بل معناه انها جز لها في العقل متحد الوجود  
معها بحسب الخارج وهذا يحمل عليها وما بعد الكثر بالصور المنتزعه عن الجزئات  
لحدود الشخصات كمن راي اشخاص الناس واستثبت الصوره الانسانيه في الذهن واعلم  
ان كل كل مزجيت هو كل محمول بالطبع وكل جزئي اضافي مزجيت هو جزئي اضافي موضوع  
بالطبع اي اذا نظر الى مفهوم الكل بقضي الخلل على ما تحت الى مفهوم الجزئي الاضافي  
اقتضى الوضع لما موقته وذلك لان مفهوم الكل ما يكون مشتركين في كثرين والمشارك  
محمول والجزئي الاضافي المندرج تحت كل وهو الموضوع وانما قيد الجزئي بالاضافه  
لان الجزئي الحقيقي ليس هو موضوع مزجيت هو جزئي حقيقي بل مزجيت هو جزئي اضافي  
**ف** الرابع الكل اما تام ماهيه التي هو ماه هو **اول** الكل اذا  
نسب الى شي فاما ان يكون تام ماهيه التي المنسوب اليه اي حقيقته التي هو هو وجزا  
منها او خارجا عنها **والاول** لا بد ان يكون مقولا في جواب ما هو وهو على بلانه اقسام  
لانه اما ان يكون صالحا لان يحجب به من ماهيه التي حاله افراده بالسؤال فقط او حاله  
جميعه مع غير فقط او حاله الجميع والافراد فان كان الاول فهو المقول في جواب ما هو  
بحسب الخصوصيه المحضه كالحده بالنسبه الى المحدود فان الحيوان الناطق مثلا يصح جوابا  
للسؤال عن ماهيه الانسان حاله افراده ولو جمع بينه وبين الفرس لم يصح جوابا وان كان

الثاني

الثاني فهو المقول في جواب هو حسب الشرطه المحضه كالجنس بالنسبه الى انواعه  
فانه اذا سئل عن الانسان والفرس والثور ما هي فالجواب هو الحيوان ولو افرد الانسان  
بالسؤال لم يصلح للجواب وان كان الثالث فهو المقول في جواب ما هو حسب الشرطه  
والخصوصيه معا كالنوع بالنسبه الى افراده فانه اذا سئل عن زيد ما هو كان  
الجواب الانسان ولو جمع مع عمرو وبكر لم يتغير فالقسم الاول هو الدال على الماهيه  
الخصوصيه والثاني على الماهيه المشتركه بين المختلفات والثالث على الماهيه المشتركه  
بين المتفقات ولما قيل ان يقول ما هنا اسوله **الاول** ان مورد القسمه اما الكل  
المفرد او مطلق الكل فان كان الكل المفرد لم يصلح عدل الحد من اقسامه وان كان  
مطلق الكل لم يحصره القسمه لانها هنا اقسام اكثر خارج عنها كالجنس القريب  
مع الجنس البعيد او مع الفصل البعيد والجنس البعيد مع الفصل البعيد **الثاني**  
احد الامرين لا زمر اما عدم مانع الاقسام او تدخل الاقسام وكل منهما باطل اما  
بيان لزوم احد الامرين فلان تقسيم الكل اما بالقياس الى شي واحد او بالقياس الى  
اشياء متعدده فان كان الاول يلزم ان تدخل لانه اخذ الجنس في القسمه تارة ولا  
على الماهيه واخرى على جز الماهيه وان كان الثاني يلزم عدم التامع لجواز ان  
يكون الكل نفس ما هيه وجزئي ما هيه اخري وظارعا عن ماهيه تائه واما بطلان  
كل من الامرين اما التدخل فظاهرا لا يستحال ان يكون الكل بالقياس الى شي واحد  
نفسه وجزؤه معا واما عدم التامع فلان المقصود من التقسيم التاميز بين الاقسام  
وحسب لا تمايز **الثالث** ان القسمه ليست حاصره لجواز ان يكون المسوب اليه  
مباينا للترابع انه اراد بتمام ماهيه التي تمام ماهيه ما من الماهيات بخلاف الكل  
في قسم واحد لانه ابد المكون تمام ماهيه ما من الماهيات اذ جز الماهيه ايضا  
تمام ماهيه ما وكذا الخارج عن الماهيه وان اراد به تمام الماهيه النوعيه التي  
لا تختلف افرادها الا بالعدد لم يدرج المقول في جواب ما هو حسب الشرطه  
المحصنه تحت **الحث** من ان اقسام الحيات على مقتضى ما ذكره من التقسيم ستة  
وسيصح المصنف بالتخصيص في الجنس **السادس** ان كل مقول في جواب ما هو  
هو مقول في جواب ما هو حسب الخصوصيه المحضه فلا يصح تقسيمه الى اقسام  
اللانته بيان الاول ان كل مقول في جواب ما هو وحده لانه يستلزم تصور ماهيه  
الماهيه السؤل عنها فلو ان تصور الانسان يستلزم تصور الماهيه المشتركه



بين زيد وعمرو وليس المحض من الحد الا هذا وكل حد فهو مقول الا في جواب ما  
 هو محسب المخصوص به المحضه مع ان كل مقول في جواب ما هو فهو مقول في جواب  
 هو محسب المخصوص به المحضه ولكن ان يدفع الاسوله الخمسة المتقدمة بان التقسيم  
 لكل بالقياس الى ما تحت من الجزئات فيكون المراد بالشيء المسوي اليه الجزئ والانتظام  
 المذكور في القسم الاول ليست امتام له بل للمقول في جواب ما هو فلا بد من تقدير  
 في الكتاب حتى يتم العناد وانما هما حسيه لا تحق على المحصل لا يقال ان اردت الجزئات  
 التي لا تختلف الا بالعدد فلا اعتبار للجنس والفصل والخاصه والعرض العام الا بالاعتبار  
 الى الماهية النوعية فلا بد خل في القيمة الاجناس والفصول العاليه والمتوسطه  
 وخواصها واعراضها وان اردت بها الجزئات مطلقا فان كان المراد جميع الجزئات  
 فلا حصر ايضا لان منها ايضا اقتساما لارجح اخرى وان كان المراد بعضها عاد  
 السؤال لعدم التمايز والتمايز بين الانتظام لحوال ان يكون الكلي نفس ما هي بعض  
 الجزئات ودخلا في ما هي البعض الاخر وخارجا عن ما هي الساتي لا ما تقول  
 القسم ما هنا اعتباريه والاختلاف بين الانتظام محسب المفهوم والاعتبار كان في  
 التمايز واما السؤال الاخير فجاوبه ان المقول في جواب ما هو نفس الماهية السؤال  
 لا ما يوجب تصوره تصورهما ولهذا لم يحز ابراد حدها بلها واما جعل الحد منه  
 فباعتباره نفس ما هي المحدود وان كان مغايرا له باعتبار اخر فهو حد مقول  
 في جواب ما هو بالاعتبارين واعلم ان المصنف يجعل الحد في فصل التعريف دخلا  
 في ما هي المحدود وعده هاهنا من المقول في جواب ما قدره ان يكون تام ما هي  
 بين ملامية تناقض مرتج **قال** والثاني سمي ذاتيا هذا الموضوع الى الغرض  
**اقول** الثاني من انتظام الكلي هو ما يكون جزء ما هي التي سمي ذاتيا في هذا  
 الوضع اي في كتاب ايساغوجي فانه يقال الذاتي في غير على معان اخر فسمياتك  
 بانها والتشخيص جري في الاشارات على هذا الاصطلاح وسره في التفتا بالسر بعض  
 فيسمى الماهية ذاتية هذا التفسير دون الاول فترى ان هاهنا موضع نظر فان الذاتي  
 ما له نسبة الى ذات التي ذات التي لا يكون منسوب الى ذات التي بل انما ينسب اليه  
 شيء ما ليس هو شر استشعر بان يقال الماهية ليست ذاتية لنفسها بل للاختصاص المتكثرة  
 بالعدد فابطله فانه لو جعل الماهية ذاتية لتخص شخص لم يخل اما ان يكون نسبتها  
 بالذات الى ما هي الشخص فيعود المحدود المذكور الى الجملة التي هي الماهية والشخص

فلا

فلا يكون اياها بكلا الحالتين جزا منها واجاب عن النظر بان الذاتي وان دل على النسبة  
 بحسب اللغة لكن التلام فيه وانما التلام فيما وقع عليه الاصطلاح وهو لا يشتمل على نسبة  
 اصلا والى هذا السؤال والجواب اشار المصنف بقوله وهذه التسمية اصطلاحية  
 لا لغوية على انه لو جعل الماهية ذاتية للماهية من حيث انها مقترنة بالمتشخص لا ترفع  
 الاشكال على يورن اللغة ايضا وعلى كل تقدير اي على واحد من تفسيري الذاتي لا يصح تفسير  
 من غير الدال على الماهية بالذاتي الا اعم كالنوع والجنس لان فصل الجنس ذاتي اعم  
 على كل تفسير منهما ولا يجوز ان يكون دالا على الماهية والا لكان دالا على الماهية المختصة  
 وهو ظاهر البطلان او على الماهية المشتركة فيكون جنسا ولما كان هذا الاختلاف ايضا  
 بحسب الذاتي وكان توهم انه متفرع على الاختلاف الواقع في تفسير الذاتي دون الرعم  
 بقوله وعلى كل تقدير لا يصح ذلك المذهب حتى يعلم ان منبأه ليس على احد القولين من  
 الاختلاف الاول بل هو اختلاف اخر مستقل فليكن قالوا لا نسلم ان فصل الجنس ليس دالا  
 على الماهية فان الدال على الماهية اعم من ان يكون دالا بالمطابقة او بالانتظام وفصل  
 الجنس وان يدل عليها بالمطابقة الا انه دال بالانتظام واجاب بان دالة الفصل  
 بالانتظام لا يكتفي في كونه دالا على الماهية فان المراد بالمقول في جواب ما يكون دالة  
 على الماهية بالمطابقة على ان الفصل لا دالة له بالانتظام على الماهية فان مفهوم  
 الحساس ملائمة الحس ومفهوم الناطق شيء له السطق وهما اعم من الانسان والحيوان  
 والاعم لا يدل على الاخص بايدي الدالات ايضا لودل الفصل على الماهية بالانتظام  
 لا تلزم تصور تصورهما فيكون التعريف به صدامع اهم صرحوا بخلافه واذا قد  
 من خطاهم فيه على منشا غلطهم بالفرق بين نفس الجواب الذي هو الماهية وبين  
 الواقع والداخل فيه الذي هو جزا الماهية لانهم لم يفتطوا له وذلك ان سوال  
 السائل عن الماهية لا يكون جوابه الا بد كجميع اجزائها المشتركة والمخصوصه  
 فتمام هذا الجواب هو المقول في جواب ما هو كالحقوان الناطق في جواب السؤال  
 عن ما هي الانسان فكل جزئ منه مقول او واقع في طريق ما هو ان دل عليه بالمطابقة  
 كفهومي الحيوان والناطق فان كل واحد منهما مذكور بلفظ يدل عليه مطابقة وداخل  
 في جواب ما هو ان دل عليه بالتضمن كفهومات الجسم والنامي والحساس فان كلا منهما  
 مذكور بلفظ يدل عليه تقننا وانما انحصر جزا المقول فيها لما سمعت تحت اللفاظ  
 انه لا يجوز ان يدل على اجزا الماهية بالانتظام كما لا يجوز ان يدل عليها بالتضمن والانتظام



فقد خرج فصل الجنس عن كونه صالحا لان يقال في طريق ما هو الفصل والصفة  
 عن كونها صالحين لان يقال في جواب ما هو ثم قال المصنف ونحن نريد بالذاتي جزا الماهية  
 وبالعرض الخارج عنه وحيد منه الكلي مثله واما راي الشيخ في قناه **قال**  
 الذاتي اما جنس او فصل الى آخر **اقول** جز الماهية مخصص في الجنس والفصل  
 او المطلق لانه اما ان يكون مشتركا بين الماهية وبين نوع ما من الانواع الخافضة لها  
 في الحقيقة او لا يكون مشتركا فان لم يكن مشتركا يكون فصلا لانه يميز الماهية عن غيرها  
 في الجملة بتميها اذا تساوان كان مشتركا فاما ان يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع ما من  
 الانواع الخافضة لها في الحقيقة او لا يكون فان هو الجنس بكونه صالحا لان يقال علي  
 الماهية وعلى ما خالفها بالنوع في جواب ما هو وان لم يكن تمام المشترك فلا بد ان يكون  
 بعضا من تمام المشترك لان المقدار انه مشترك وليس تمام المشترك وما يال تمام المشترك  
 والا لكان اما اعم منه او احض او متباينا ولا خزان باطلان لاستحالة وجود الكل  
 بدون الجزء ومباينة الجزء المحمول وكذا الاول والا لكان مشتركا بين تمام المشترك  
 ونوع اخر تحقيقا للعموم ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بين الماهية وهذا النوع  
 لان المقدار خلافه بل بعضه وحيد بعود التقسيم فاما ان يتسلسل او ينتهي الى ما  
 ساوي تمام المشترك فكون فصل جنس فيكون للماهية لان ما يميز الجنس عن جميع مغايرة  
 يكون مميزا للماهية عن بعض مغايراتها وليس معنى بالتسلسل ههنا ترتيب اجزا الماهية  
 الى غيراتها بل فان الترتيب بين تمام المشتركات غير لازم من الدليل بل يتركب الماهية  
 من اجزاء غير متناهية المستلزمة لا متناهية بعلقها على ان الحرام مفروض في الماهيات  
 المحقولة واما فترنا الجنس والفصل في الدعوي بالمطلقين لما لا يخفى من عدم تمام  
 الدليل بالنسبة الى القسمين لا يقال لا نسلم انه اذا كان جزا الماهية تمام المشترك بينهما  
 وبين نوع ما مختلف يكون جنسا وسند المنع اربعة احتمالات **الاول** احتمال ان يكون جز  
 الماهية عرضا للنوع الاخر **الثاني** احتمال ان يكون ذاتيا للماهية جزه غير محمول  
**الثالث** احتمال كونه جزا للماهية ونفس ما هي النوع **الرابع** ان يكون مشتركا  
 بين الماهية وجزه لا ففي هذه الصورة لو كان تمام المشترك لم يلزم ان يكون جنسا او يقال  
 ان اردت مخالفة النوع مجرد المخايرة فلا نسلم ان تمام المشترك بين الماهية ونوع ما  
 مختلف جنس وانما يكون لو كان مقولا على التباينات وان اردت تفرقا للمباينة فلا نسلم ان  
 بعض تمام المشترك اذا كان اعم منه واشترك بينه وبين نوع اخر وكان تمام المشترك بين

احتماله

الماهية

الماهية وذلك النوع يلزم خلاف المقدار وانما يلزم لو كان ذلك النوع مباينا للماهية  
 وهو ممنوع سلما لكن لا نسلم ان بعض تمام المشترك لو لم يكن تمام المشترك بين الماهية  
 وذلك النوع بل بعضه يلزم التسلسل ولم لا يجوز ان يكون تمام المشترك بين الماهية  
 وذلك هو تمام المشترك المفروض الا تمام مشترك اخر غاية ما في الباب ان النوع الذي  
 يكون بازا تمام المشترك لا يكون مباينا له ولا دليل يدل على امتناعه فان الاعرج ان  
 يتناول فردين اما انهما متباينان فلا لا نقول من الامة احجز الماهية اما ان يكون ذات  
 لنوع من الانواع المباينة او لا يكون فان لم يكن ذاتيا لنوع مباين اصل يلزم ان يكون فصلا  
 لانه لا يجوز ان يكون نفس الانواع المباينة وهو ظاهر ولو كان جزا لها غير محمول لكان اما  
 جزا لجمعية فيكون جزا لجميع الماهيات وهو محال لساطه بعضه واما احجز لبعضها  
 دون بعض فهو يميز الماهية في ذاتها وجودها عن ذلك البعض سواء كان عارضا له او  
 لم يكن ولا معنى لفصل الا الذاتي المميز في الجملة وان كان ذاتيا لنوع مباين واما ان  
 يكون كمالا لذاتي المشترك فيكون بعضا من كمال المشترك ولا يحلوا اما ان يكون ذاتيا  
 لنوع اخر مباين لتمام المشترك فهو فصل جنس لما عرفت او ذاتيا للماهية وذلك النوع  
 وهو مباين لها ايضا ضرورة ان مباينة الشيء للجز يستلزم مباينة للكل ولا حجاب  
 ان يكون تمام الذاتي المشترك بينهما لانه خلاف المقدار بل بعضه وعود الفرد  
 فيه حتى يتسلسل فلا بد من الاتية الى ما لا يكون ذاتيا لنوع مباين وهو فصل الجنس  
 فيكون فصلا للماهية بعيدا او اندفاع السوال عن هذا التقرير ليس لاستزاده لا يقال  
 لا نسلم انه لو لم يكن تمام الذاتي المشترك كان بعضا منه ولم لا يجوز ان يكون بعضا من تمام  
 الذاتي المميز جنس الفصل لا نقول اذا امتنع تمام الذاتي المشترك فائتيا واما ما  
 بانتم اشتراك الذاتي وهو باطل لان المقدار كونه ذاتيا لها واما بانتم التماهي  
 فيلزم ابعاضية بالضرورة واما جنس الفصل فهو غير معقول لانه لو كان للفصل جنس  
 يكون بين الماهية ونوع ما حقيقة للاشتراك والجنسية فان كان تمام المشترك بينهما  
 يكون جنسا للماهية وان كان بعضا من تمام المشترك يكون فصل جنس ولا شيء من اجزا الجنس  
 بداخل في الفصل والالم يكن المجموع فصلا بل يكون الفصل بالحقيقة الجزا الاخر وايضا  
 الفصل عارض للجنس فلو كانا حيزا من الجنس اختلفا فيه لم يكن ذلك الجزا عارضا لا متنازع  
 عررض الجزا للكل فلا يكون العارض من تمامه عارضا هذا اختلف وايضا لو دخل الجنس في  
 جز منه في الفصل لزم التكرار في احد التام وانه باطل ومما قررنا في حق الله ان يكون



العبارة الاولى بحذف النسب وانه لو تمت النوع الذي بازانام المشترك بعدم مشاركة  
 الماهية في تمام المشترك او بعدم وجوده فيه لاندفع السؤال الاخر والاخصر من  
 المقررات ان يقال الذائق ان كان تمام المشترك بين الماهية ونوع ما مباين فهو الجنس  
 والا فالفصل لا يستحق له ان يكون جزا لجميع الماهيات فهو غير الماهية عن بعضه فيكون  
 فصلا ولا يكتفي الصير في الفصلا ولا لكان الجنس فصلا بل لا بد معه من ان لا يكون  
 مقولا في جواب ما هو غير الجنس اما قريب او بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية وعن  
 جميع مشاركتها في ذلك الجنس واجدا فهو قريب ويكون الجواب ذلك الجنس فقط كالحيوان  
 بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن كل ما يشاركه في الحيوانية وان كان  
 الجواب عنها وعن جميع مشاركتها في ذلك الجنس متعدد داهو بعيد ويكون الجواب  
 هو وغيره كالحيوان النامي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض  
 مشاركتها كالنبات واما الجواب عن الانسان وعن البعض الاخر كالفرس فليس اياه  
 لانه ليس تمام المشترك بينهما بل الحيوان وكلما زاد جواب زاد الجنس مرتبة في البعد  
 عن النوع لان الجواب الاول هو الجنس القرب فاذا حصل جواب اخر يكون بعيدا  
 بمرتبته واذا كان جواب ثالث يكون البعد بمرتين وعلى هذا القياس فقد راد الاجو  
 يزيد على مراتب البعد بواحد لكن كلما تزايد بعد الجنس تناقص الذاتيات لان  
 الجنس البعيد جز القريب واذا ترقبنا عنه سقطت الجز الاخر عن درجه الاعتبار  
 والفصل ايضا اما قريب ان ميز الماهية عن كل ما يشاركها في الجنس او في الوجود كالناتق  
 للانسان واما بعيد ان ميزها عن بعض ما يشاركها كالخاسر **قوله** والذائق  
 ما منع رفعه عن الماهية الى اخره **اقول** ذكر والذائق خواص ثلاثة الاولى  
 ان منع رفعه عن الماهية على معنى انه اذا تصور الذائق وتصور معه الماهية  
 امتنع الحكم سلبه عنها بل لا بد من ان يحكم بثبوتها الثانية ان يجبا ثبات الماهية  
 على معنى انه ليس يمكن تصور الماهية الا مع صورته موصوفة به اي مع التصديق بثبوتها  
 لها وهي اخص من الاولى لان المقصد بقا اذا لم يرد تصور الماهية يلزم من  
 التصورين بدون العكس والنتيج في الشفا اثبت امتناع السلب وجوب الاشياء بخاصة  
 مثلا من مبين على تقدير اخطار الماهية والذائق معا بالبال لا يجد تصورهما واخطارها  
 وهو لا التفوا في وجوب اثبات مجرد تصورهما في امتناع السلب بتصورهما فلكم بين القولين  
 وكيف ما كان فيها ليسا محاصرين بطلب مطلقين لان الاولى تشمل الدوازم البينة بالمعنى

الاخر والساكنة بالذائق الاخصر والثالثة وهي خاصة مطلقة ان تنقد على الماهية  
 في الوجود بين معنى ان الذائق والماهية اذا وجد باحد الوجودين كان الوجود الذائق  
 متقدما عليها بالذات اي العقل يحكم بانه وجد الذائق اولا فوجدت الماهية وكذا  
 في العدم بين مكن المتقدم في الوجود بالنسبة الى جميع الاجزا وفي العدم بالقياس  
 الى جز واحد فليكن **قوله** انهم مرجوا بانحاء الجنس والفصل مع النوع في الوجود وهو  
 متناقض لهذا الحكم وايضا لو تقدم الذائق على الماهية امتنع حله عليها لاستدعاء الحمل الانحاز  
 في الوجود ووجوب المغايرة بين الوجود المتقدم والوجود المتأخرين وايضا يلزم  
 ان يكون كل ماهية مركبة في العقل مركبة في الخارج لان الاجزا لما كانت متقدمة  
 عليها في الخارج كانت تتحقق في مركبة عنها فنقول لسر المراد بذلك ان الاجزا  
 العقلية المحمولة متقدمة على الماهية في الوجود بين بل المراد ان الاجزا متقدمة  
 عليها حيث تكون اجزا فان كانت اجزا في الخارج تنقد مر عليها في الخارج وان كانت  
 عقلية ففي العقل وعلى هذا الاشكال ولما تقرر ان العلم بالماهية يستدعي العلم بالاجزا  
 فلا بد من النظر في ان الذي يستدعيه العلم بالماهية هل هو العلم بالاجزا على سبيل  
 التفصيل او العلم بها في الجملة سواء كان على الاجمال او التفصيل والمتأخرون فنؤمن  
 العلم التفصيلي العلم بالشيء مع العلم بامتياز من غيره ومن العلم الاجمالي العلم  
 بالشيء مع الغضلة عن امتياز به على هذا يكون معنى قول الشيخ ان الاجزا الابدان  
 تكون معلومة عند العلم بالماهية لكنها ربما لا تكون معلومة الامتياز عن غيرها  
 واذا اخطرت بالبال حصل العلم بامتيازها وتمثل مفصلة وتقرر ما قلناه  
 الامام ان يقال لا يتحقق العلم الاجمالي بل لا بد من العلم بالاجزا على سبيل التفصيل  
 عند العلم بالماهية والا يلزم احد الامرين اما عدم العلم بالاجزا على التفصيل  
 على تقدير عدمه وكل منهما باطل بيان اللزوم انه اذا علم الماهية بجملة اجزاها  
 فلا يحلو اما ان يكون العلم بالاجزا حاصلا اولا فان لم يكن يلزم الامر الاول وان كان  
 العلم حاصلا بالاجزا يكون تلك الاجزا متميزة في الذهن فيكون العلم حاصلا بامتياز  
 عن غيرها فتكون معلومة تفصيلا وهو الامر الثاني وهو ضعيف لانا لا نسلم ان العلم  
 بالاجزا يستلزم العلم بامتيازها فانه لو استلزمه للزم من العلم بالامتياز العلم بامتياز  
 الامتياز فيلزم من العلم بامتياز واحد العلم بامور غير متمايزة وانه محال هذا شرح ما ذكره  
 المصنف باوضح بيان وتقرير والذي نقول من تصحح كلام الشيخ في جميع كتبه ان الشيء اذا اتم



في العقل فان كان متكاملا حقا للعقل مما زاعده فهو التفصيل وان لم يكن كذلك  
فهو الاجمال وقال اذا حصلت الماهية معقوله حصلت وقد حضرت الاجزا بالاضطرار  
في العقل ولا يجب ان يكون الاجزا ملاحظة منفردة بعضها عن بعض بل ربما يلاحظ  
بسبب ذمها عنها والتفاته الى شئ اخر لكن يكون عنده حال بسيطه هي سببا  
تفصيل تلك الاجزا الى قوه يتمكن من استحضارها والا تفاته اليه وتفصيل متى شا  
يقصده مستانف من غير تحم الكتاب فاذا اوجه العقل اليه استحضارها اجزا وهو  
معنى الاخطاء بالباله على وقد لاحظ كل واحد منها منفردا عن غيره بقوته المميزة  
وهذا كما رأينا انما كثره دقة فلا شك انما نجد في ابدا الامور حاله اجمالية ثم اذا  
حذفنا النظر الى كل واحد واحد حصل حاله اخر تفصيلي وتيز بعضها عن بعض مع ان  
الاتصال في الخاتمة واقع في حاله الاول شبهه بالاجمال والتفاته بالتفصيلي  
وكما اذا حلينا عن سله معلومه لنا فقبل الشروع في الجواب نجد لا نفسنا حاله بسيطه  
هي مبدء المعلومات التي في تلك المسله واذا شرعنا في الجواب وبينا المعاني واحدا  
واحد امثلث واضحه عند العقل مما تارة ولو تامل متاملا وقتش احواله حبه اكثر مما تارة  
لذلك لا تفصيل اجزا بها عنده ولا يميز بينها كلى لكن له الاستحضار والتفصيل هكذا  
يجب ان يحقق هذا الموضوع **الذاتي** في كتاب ابي اسعوي يقال المحمول  
**اقول** للذاتي معان اخر في غير كتاب اسعوي معان عليها بالاشراك وهي على  
كثرتها ترجع الى اربعة اقسام الاول ما يتعلق بالمحمول وهو اربعة الاول المحمول  
الذي يستوعب انفكاكه عن الشئ الثاني الذي يستوعب انفكاكه عن ماهية الشئ وهو اخص  
عن الاول لان ما يستوعب انفكاكه عن ماهية الشئ يستوعب انفكاكه عن الشئ من غير عكس كما في السواد  
للحبيث الثالث ما يستوعب دفعه عن الماهية في الذهن مستوعب بالمعنى الذي سبق وهو اخص  
من الثاني لان ما يستوعب ارتفاعه عن الماهية في الذهن مستوعب انفكاكه عنها في نفس الامر والا  
لا يرتفع الا ما من عن الابديات ولا تنعكس كما في اللوازم الغير البينة **الرابع** ما يجيب ثباته  
لماهية وقد عرفت معناه وانه اخص من الثالث وكل من هذه الالهة اخص مما قبله الثاني  
ما يتعلق بالحل وهو ثابته **الاول** ان يكون الموضوع مستقفا للموضوعية نقولنا الامان  
كانت فيقاله حمل ذاتي لمقابله حمل عرضي الثاني ان يكون المحمول اعم من الموضوع وبازايه  
الحمل العرضي الثالث ان يكون المحمول حاصله بالحقيقة اي محمول عليه بالمواطاة  
والاشتقاق حمل عرضي **الرابع** ان يحصل لموضوعه باقتضا طبعه كقولنا الحجر محمول على النار

وما ليس باقتضا طبع الموضوع عرضي **الخامس** ان يكون دايما الثبوت للموضوع وما لا  
يدوم بالعرض **السادس** ان يحصل لموضوعه بلا واسطه وفي مقابله العرضي السابع  
ان يكون مقوما لموضوعه وعكسه **الثامن** ان يلحق الموضوع لا لامر اخر واخص ويسمى  
في كتاب البرهان عرضا ذاتيا واما لامر اخر عرضي الثالث ما يتعلق بالسبب  
فيقال لا يجب السبب بالسبب انه ذاتي اذا ترتب عليه دايما كالذبح بلموت او كثر  
كثرت السموات للامثال وعرضي ان كان الترتب اقلها لمعان السبق للعثور على الترتب  
السابع ما يتعلق بالوجود فان الموجود ان كان قائما بذاته يقال انه موجود بذاته  
كالجواهر وان كان قائما بغيره يقال انه موجود بالعرض **الرابع** العرض **السادس**  
السادس اما خاصه ان اخص بطبعه واحده **اقول** الثالث من اقسام الكل ما يكون  
خارجا عن الماهية وله تقسيمان احدهما انه انما ان يختص بطبعه واحده اي تحقيقه  
واحدة وهو الخاصه واما ان لا يختص وهو العرض العام وثانيهما اما لازم او غير لازم  
لانه ان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو لازم والا فغير لازم سواء كان دايما الثبوت او  
مفارقا ودوام الثبوت لا ينافي امكن ان الانفكاك في الجزئيات واللازم اما للوجود  
كاللبياض للروي او الماهية كالزوجه للاربعه ولا يذهب عليه ان هذا التقسيم  
لا لازم الي نفسه والي غيره فان لازم الوجود ليس مستوعب انفكاكه عن حيث ان امتنع انفكاكه  
عن الماهية من حيث هي فهو لازم الماهية والا فهو لازم الوجود مقول الماهية من حيث  
هي هي الماهية ليست الاول لم الماهية تحتها نوعان من حيث هي والموجود في المستوعب انفكاكه  
من الماهية الموجوده اما ان يكون مستوعب الانفكاك عن الماهية من حيث هي وهو لازم  
الماهية الاول وهو لازم الوجود ولو قال لازم ما مستوعب انفكاكه عن الشئ لم يرجع  
الي هذه العماده ولازم تقسيم اخر وهو انه اما بوسط او بغيره والوسط ما يصرن  
لقولنا لانه حين يقال لانه كذا فالطرف متعلق بقوله يقرن اي حين يقال لانه كذا فلا  
شك انه يقرن بلانه شئ فذلك الشئ هو الوسط كما اذا قلنا العالم حادث لانه متغير فحين  
قلنا لانه اقترن به متغير وهو الوسط وما اي لازم بوسط وغيره موجودان  
والا لكان كل اللوازم لا بوسط او الكل بوسط والاول باطل فانه لو كان جميع اللوازم  
بغير وسط لما حصل حمل شئ على غيره اي لازم على ملزمه والثاني طاهر الفساد وفي  
الشرطية نظر لجواز ان توقف العلم بالحمل على امر اخر غير الوسط كالخدر والبحر به  
والنفقات النفس وغير ذلك وجوابه ان المراد بالقضية الجموله هاهنا هي التي تحتاج



إلى المحجة فلو كان جميع اللوازم غير وسط لم تكن القضية مجهولة والثاني أيضا باطل  
لأنه لو كان كل اللوازم بوسط لتسلسلت اللوازم من طرف المبدأ والتالي محال للقدم  
مثله ولا بد للشرطية من بيان أمرين **الأول** بيان لزوم التسلسل الثاني بيان  
أنه من طرف المبدأ إما التسلسل فلا بد لو كان جميع اللوازم بوسط بلزوم واحد  
الأمرين وهو إما خروج الوسط عن الماهية وإما خروج اللوازم عن الوسط وإما ما كان  
يلزم التسلسل بيان أحدي الأمرين أنه لو كان الوسط إما نفس اللوازم أو نفس  
الملزوم وهو باطل ضرورة أن الوسط لا بد أن يكون مغايرا للأصغر ولا أكبر  
واللوازم المصادره على المطلوب أو كان اللوازم داخل في الوسط والوسط داخل في  
الماهية فيلزم دخول اللوازم في الماهية وهو محال وأذا ثبت أحد الأمرين  
فالواقع أن كان خروج الوسط عن الماهية فلزوم الوسط للماهية إما أن يكون بوسط  
أولا والثاني باطل لأنه خلاف المفروض فيلزم أحد الأمرين إما خروج الوسط  
الأول عن الوسط الثاني أو خروج الوسط الثاني عن الماهية والداخل الوسط  
الأول في الماهية وقد فرضنا خارجا هذا خلف وهلم جرا حتى يلزم التسلسل وإن كان  
الواقع أن اللوازم خارج عن الوسط فلزوم اللوازم للوسط إما أن لا يكون بوسط  
أخر وهو خلاف المفروض أو بوسط فيلزم أحد الأمرين إما خروج اللوازم عن الوسط  
الثاني أو خروج الوسط الثاني عن الوسط الأول وهكذا حتى يلزم التسلسل وإما بيان  
أن التسلسل من طرف المبدأ أفلا نتسلسل ههنا واقع في الأوساط وهي مباد اللوازم  
فالتسلسل إما هو في المبادئ وإما استقاليه التالي فلما تقررت في الحكم وفيه نظر من  
وجهين **الأول** أناختار أن الوسط خارج عن الماهية **قوله** فلزوم الوسط  
للماهية إما بوسط أولا فلهذا إما يتم لو كان الوسط لازما للماهية وهو ممنوع  
لجواز أن يكون عرضا مفارقا ساعلا ويكون اللوازم ذاتيا للوسط فيكون اللوازم  
ضروريا للماهية لأن القياس من الصغرى المطلقة والكبرى الضرورية في الشكل الأول  
يصح الضرورية **الوجه الثاني** أن ههنا تسلسلين الأول الأوساط الغير المتناهية  
فإن لزوم اللوازم للماهية متوقف على لزوم الوسط للماهية أو لزوم اللوازم للوسط  
وإما كان متوقفا على لزوم آخر وهلم جرا فإن أريد بالتسلسل من طرف المبدأ التسلسل  
في الأوساط فظاهر أنه ليس يلزم لأن الأوساط لا ترتب بينها إذا توقف وسط  
على وسط بل اللزومات متوقفة على الأوساط وإن أريد به التسلسل في اللزومات وهي

عند

عند المصنف أمور اعتبارية جوارفها التسلسل فلا يتم الدليل ويمكن القصص عنه  
بأن التسلسل في اللزومات لا معنى مفهوماتها حتى يكون أمورا اعتبارية بل معنى الصدق  
باللزومات فأنه لو كان جميع اللوازم بوسط لكان كل تصديق بلزوم متوقفا على  
صدقيات أخرى وأثبت الحكم على كل مطلوب متوقف على ثبوت الحكم في مباديه وثبت  
الحكم في مباديه لاستقامتها على قضية اللزوم متوقف على مبادي أخرى فيلزم التسلسل في المبادئ  
لكن إنما يتم لو كان مبادي المطلوب عللا موجبة لها وليس كذلك بل عللا معدة والاستحالة  
في تسلسل العلل المعدة على ما سمعوا كتبهم به **والأول** أن يقال في إبطال التسلسل لو  
تسلسلت اللوازم لم يعلم حمل لازم على ملزومه أصلا لمتوقف العلم به على تصديقات  
باللزوم غير متناهية وامتناع احاطة العقل بالمآلهية له وأيضا يلزم أن يكون بين  
الملزوم واللوازم وسائط غير متناهية مرارا غير متناهية فالإتيان في مرار لا يتأني  
يكون محصورا بين حاصريه وأنه محال **قوله** وكل لازم قريب بين الثبوت  
إلى آخره **أول** كل لازم قريب أي بلا وسط بين الثبوت للزوم بمعنى أنه تصورهما  
يلقى في حيز العقل بنسبه اللوازم إليه فأنه إن لم يكن بين الثبوت اقتضائي وسائط  
فلا يكون قريبا وكل لازم غير قريب غير بين إذ لو كان بينا كان قريبا وهذه اللازمة  
واضحة بذاتها والأولى ممنوعة لما عرفت على أنه يقضي إلى إحصاء القضايا في الأولى  
والكسبية وليه لذلك ومنهم من زاد وزعم أن اللوازم القريب بين معنى أن تصور الملزوم  
اتمام يستلزم تصوره لأن اللزوم هو انفكاك وتسمى امتنع انفكاك العارض عن الماهية  
لا بوسط بل بكون ماهية الملزوم وحدها مقتضية له فأنما تحقق ماهية الملزوم بتحقق اللوازم  
فتم حصلت في العقل حصل في العقل واعتراض على نفسه بأن ذلك يقتضي أن يكون الذهن  
مستقلا من كل ملزوم إلى لازمه وإلى لازم لازمه حتى تحصل اللوازم بأسرها بل جميع  
العلوم وإجاب بأن المستلزم لتصور اللوازم تصور الملزوم التفصيلي قريبا بطرا على  
الذهن ما يوجب اعتراضه عن اللوازم فلا يتم أنه قاعدة وجوابه أن اعتبار الوسط بحسب العقل  
فالملزوم الثابت في نفس الأمر إذا لم يكن بوسط لم يلزم أن يكون الملزوم وحده مقتضا  
للوازم اقتضا عقليا واجب الامام على أن كل لازم قريب بين المعنى الآخر بأنه لو لم  
يكن اللوازم القريب بينا لاستحال إكتساب القضية المجهولة من المقدمات المعلوماتية ونسب  
التالي يدل على فساد المقدم بيان الملازمة أن القضية المجهولة لا بد أن تكون محمولا خارجا  
عن موضوعها لأنه لو كان ذاتيا له لكان بين الثبوت فلا يكون مجهولة فاستقر العلم بثبوت



يحملها لموضوعها على وسط واللام تكن مجهولة الثبوت وحسب يلزم احد الامرين  
 اما حرج الوسط عن الموضوع او حرج المجهول عن الوسط وايضا كان يكون محمول  
 احدي المقدمتين خارجا عن موضوعها وذلك المحمول اما ان يكون لازما فموضوعها  
 اولازما بعينه او على كل من التقديرين يحتاج الى وسط اما اذا كان بعينه افظاهر  
 واما اذا كان قريبا فلان التقدير ان اللازم القريب ليس بين وما ليس بين يحتاج  
 الى وسط ويعود الكلام فيه حتى يتسلسل هذا بما نه تقدير الدليل والاعتراض لا سلم  
 ان محمول القضية المجهولة لو ذاتيا لموضوعها لم يكن محمول الثبوت لها وانما يكون كذلك لو  
 كان الموضوع متصورا بكونه حقيقة وهو غير لازم سلمنا لكن لا سلم ان محمولها اذا  
 كان خارجا عن موضوعها يحتاج العلم بثبوته الى وسط لجواز توقفه على امر اخر سلمناه  
 لكن لا سلم ان محمول احدي المقدمتين يكون اما لازما قريبا او بعينه الجواز ان يكون عرضا  
 مفارقا وليس سلمناه فلان سلم ان اللازم القريب اذا لم يكن بينا يحتاج الى وسط وذلك لان  
 التقدير انه ليس بين بالمعنى الخاص ولا يلزم منه احتياجه الى وسط لجواز ان يكون  
 بينا بالمعنى الاعمالا لا يلزم من اتفقا الاخر اتفقا الاعمال ولو كفي هذا التقدير من البيان  
 في اثبات هذه المقدمة نلقي في احد الدعوي بان يقال اللازم القريب يجب ان يكون  
 بينا والا احتاج الى وسط فكون المقدمات المتألفة مستدركة وتقرير جواب المصنف  
 اننا سلم انه لو لم يكن لازما قريبا بينا منع اكتساب القضية المجهولة **قوله** لانه لو اكتسب  
 كذا الى الاكتساب الى التسلسل **قلت** لا سلم بل ينتهي الى كثير من اللوازم القريبة البينة  
 فان التقدير سلب الكل اي رفع الموجبة الكلية وهو ليس كل لازم قريبا بين وهو لما استلزم  
 السلب الكل اي لا شيء من اللازم القريب بينا فجاز ان يكون بعض اللوازم القريبة بينه وبعضها  
 غير بينه وحسب تنتهي سلسلة الاكتساب الى البين منها **قال** وشكك في نفي اللزوم  
**اقول** التشكيك ليس في نفي اللزوم بل في اللزوم وذلك بان يقال لا يحقق اللزوم بين الشين  
 اصلا لانه لو لم يشا كان اللزوم مغايرا لها لا مكان لتعلقها بدونه ولا نسبة بينهما  
 والنسبة مغايرة للتشبيهين وحسب لا محلو من ان يكون اللزوم لازما لاحد المتلازمين  
 او لا يكون فان لم يكن لازما يمكن ارتفاع اللزوم عنها وامكان ارتفاع اللزوم انما  
 يكون بجواز الانفكاك بين اللازم والملزوم فانه لو امتنع الانفكاك بينهما كان اللزوم  
 باقيا وقد فرضنا ارتفاعه ههنا ولا ان اللزوم امتناع الانفكاك فاذا امكن ارتفاع  
 اللزوم امكن ارتفاع امتناع الانفكاك فجوز الانفكاك واذا اجاز الانفكاك بين اللام

واللزوم

والملزوم لا يكون اللازم لازما ولا الملزوم ملزوما وان كان اللزوم لازما يكون  
 اللزوم لزوما وينتقل الكلام الى ذلك اللزوم حتى ليس وانه محال واجاب  
 منع امتناع هذا ليس وانما يمنع لو كان في الامور الحقيقية وليس لذلك بل هو  
 في الامور الاعتبارية والنهي في الامور الاعتبارية جاز بل واقع فان الواحد  
 يلزم بصف الاثنين وثلاث الثلاثة وربع الاربعة وحلم جبرا ولا يحق عليك  
 لا معنى لذلك ان الامور الاعتبارية ليس الى غير النهاية بل انما لما كان تحققها بحسب  
 اعتبار العقل ترتب سلسلة ريثما اعتبرها العقل لكن لا يقوى على الاعتبارات  
 الغير المتناهية فتقطع السلسلة بحسب انقطاع الاعتبار ووجه الحق ذلك بان اللزوم  
 له اعتبارات **أ** من حيث انه حاله بين اللازم والملزوم ولهذا الاعتبار يعرف  
 حال اللازم والملزوم فانه يلاحظهما العقل باعتبار ملاحظتهما **ب** من حيث انه  
 مفهوم من المفومات فتلاحظ العقل اللزوم باعتبار مقاسته الى اللازم **ج** من حيث انه  
 فلا تسمى اصلا وان اعتبر بالذات فهو مفهوم من المفومات فاذا لاحظ العقل  
 ولا حظ احد المتلازمين وعقل سببه بينهما اعتبر لزوما اخر بينهما واعتبار اللزوم  
 الاخر توقف على ثلاث ملاحظات **أ** ملاحظ مفهوم اللزوم بحسب الذاب  
**ب** ملاحظ احد المتلازمين **ج** ملاحظ سببه بينهما انه هل يجوز الانفكاك  
 بينهما او يمنع فالعقل ان لاحظ هذه الملاحظات الثلاث يحقق لزوم اخر  
 وان لم يعتبر هذه واعتبر مفهوم اللزوم بحسب الذات ولم يعتبر الباقي او  
 اعتبرها ولم يعتبر مفهوم اللزوم من حيث الذات لم يحقق لزوم اخر ولا يمكن  
 للعقل هذه الاعتبارات الى غير النهاية حتى يلزم التسلسل وعلى هذا اجاب  
 تقاس سائر الامور الاعتبارية من الامكان والوجوب والاعتبار والحصول  
 والوحدة وغيرها ورفعا للشبهات الواردة عليها وليس لقائل ان يقول لو كان  
 اللزوم بين اللازم واحد المتلازمين باعتبار العقل فالمعتبره العقل لم يحقق  
 واعتبار العقل ليس بضروري مجوز ان لا يحقق اللزوم بينهما فيمكن انفكاك واذا  
 امكن انفكاك اللزوم عن المتلازمين امكن لانفكاك بينهما فلا يكون الملزوم ملزوما  
 ولا اللازم لازما وايضا حتى تعلم بالضرورة انه اذا كان بين اثنين لزوم يكون  
 اللزوم بينهما محققا وان فرض ان لا اعتبار للعقل ولا ذهن داهن فليس اللزوم  
 امور اعتبارية بل حقيقة لانا لا نقول لا سلم انه لو لم يكن اللزوم امر محققا امكن



الافتكاك بين اللزوم واحد المتلازمين وانما يلزم لولم يكن اللزوم لازما في نفس الامر فانه لما يلزم من انتقامه المحمول في نفس الامر انتفا الخلل في نفس الامر بل كون احدهما لازما للاخر في نفس الامر وهو لا يستلزم تحقق اللزوم في نفس الامر واعلم ان المصنف ما اورد الشك كاذ كره الامام فانه قال لو لم يكن شيئا كان ذلك اللزوم اما معدوما في الخارج او موجودا فيه والقياس باطلاق اما الاول فلانه لا فرق بين اللزوم العدمي وبين عدم اللزوم ولا يحصل التمايز بين العدميات والتمايز من خواص الوجود فيكون العدم موجودا ههنا واما الثاني فلما قررناه واقتصر على ايراد احد السقين وحذف الاخر وعلى هذا الاسوجه جوابه المذكور لان التسلسل اللازم حينئذ انما هو في الامور المحصلة **نعم** ان يقال لا سلم عدم الفرق فان الاول اجاب مفهوم والى ان سلمه ولا سلم ان التمايز من خواص الوجود الخارجي بل من خواص مطلق الوجود والاعدام لها صور **وهذه** يمكن التمايز بينهما كما بين عدمي الشرط والمشرط وبني العلة والمعلول لا يقال نحن نقول من الراس لو لم يكن اللزوم متحققا في الخارج فلا يخلو اما ان يكون بين اللازم والملزوم امتناع انفكاك في الخارج او لا يكون فان كان بينهما امتناع الانفكاك في الخارج كان بينهما اللزوم متحققا اذ لا معنى للزوم الا امتناع الانفكاك وان لم يكن بينهما امتناع الانفكاك كان بينهما جواز الانفكاك فلا يكون اللازم لازما ولا اللزوم ملزوما وايضا اللازم ماله لزوم فلو لم يكن له لزوم في الخارج لم يكن لازما في الخارج وهو باطل لان فرض الجلام في الدوازم الخارجية لا يوجب عن الاول باننا لا سلم انه لو لم يتحقق بينهما امتناع الانفكاك في الخارج لم يتحقق جواز الانفكاك لجواز انتفا العدمي والنفقيض بحسب الخارج وعن الثاني باننا لا سلم انه لو لم يكن للزوم موجود في الخارج لم يكن لازما في الخارج اذ ليس يلزم من انتقامه المحمول في الخارج انتفا الخلل الخارجي فان العدمي منتف في الخارج مع ان الاعنى محمول جلا خارجيا ولن سلمنا ذلك لكن تمنع استحالة التسلسل في اللزومات على تقدير انها موجودة في الخارج وانما تسلسل لو كان ظرف المبدأ او هو سلم فليس **فصل** كل لزوم من تلك اللزومات مفتقر الى لزوم سابق بينه وبين احد المتلازمين فلا يفتق بينهما لزوم اصلا فكل لزوم لاحق متوقف على لزوم سابق مرتب بسلسلة اللزومات من جانب المبدأ انقول لا يلزم من استلزام انتفا

اللزوم

اللزوم والنهاية انتفا اللاحق او عند مقتضى انتفايه وكيف يكون علة وهو سببه بين اللاحق واحد المتلازمين فيكون معلولا له ولا يكون التسلسل من طرف المبدأ **فصل** واعلم ان لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات احدهما الى اخره **فصل** لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات احدهما فقط اما اللزوم بان يمنع انفكاك اللازم نظرا الى ذات الملزوم ولا يمنع انفكاك نظرا اليه كالعالم للواجب والانسان واما اللازم بان يمنع انفكاك عن الملزوم نظرا اليه ويجوز انفكاك نظرا الى الملزوم لذي العرض الجوهر والمسطح للحجم وقد يكون لذاتهما بان يمنع انفكاك عن الملزوم نظرا الى كل منهما كالتمجيد والفضا حكة للانسان واياها كان فهو اما بوسط او بغير وسط وقد يكون لا من منفصل كالوجود للعقل والعلمك وعلى القادر فاللزوم اما بسيط او مركب فالاستقام منحصره في اربعة عشرة **فصل** بعض الحكماء لا يجوز ان يكون اللزوم لا من منفصل لان سببه الى المتلازمين كنسبته الى غيرها فاقترناه بينهما وتغيرها بتدريج بلا مرجح وجوابه منع تساوي النسبتين لجواز ان يكون له نسبة خاصة اليها بما يقتضي الملازمة بينهما دون غيرها كاقتران المقارقات الملازمة بين معلوما وتأويل **فصل** بعضهم البسيط لا يجوز ان يكون له لازم والا لكان مقتضيا له فيكون فاعلا له وقابلا منهم من اعترف به ومنع ان يلزمه لازمان والا لكان مقتضيا لها فيكون مصدرا لا تترين والجواب منع الملازمة في الدليلين وانما ثبت لوجوب ان يكون البسيط فاعلا لللازم وهو محال لجواز انتفا اللزوم الى اللازم او الى امر منفصل ويتقدم تسليم منع انتفا الثاني فيهما لعدم تمام الاستدلال المذكور في الحكمه على القاعدتين والمصنف ذكر المنعين على العكس فاخل ترتيب البعث **فصل** هو الجلام في العرض اللازم واما غير اللازم فاما ان لا يزول بل يدوم بدوام الموضوع او يزول والاول المقارن بالقوة يكون الشخص اميا والثاني المقارن بالفعل وهو اما سهل الزوال كالقيام او عسر كالشي وانما اما سريع الزوال كالخلل او بطيء كالشباب فقد طر ما ذكرنا ان الكليات منحصره في خمس الجنس والنوع والفصل والخامس والعرض العام وذلك لان الكل اما ان يكون تمام ماهية ما تحت من الجزئيات التي لاكثر الا بالعدد وهو النوع او يكون جزءا منه فان كان مقولا في جواب ما هو حسب الشك هو الجنس والا فالفضل او خارجا عنها فان اخص بطبيعته ولحدة فهو الخاصة والا فالعرض والعام والتبع استدك

يجوز ان يكون اللاحق انتفا  
لأنه لا يكون له علة  
فان كان له علة  
لزم ان يكون له علة  
وهو سببه





اسدل على الحصر في الشفا بانه اما يكون ذاتيا او عرضيا وان كان ذاتيا فاما ان  
يدل على الماهية او لا يدل فان دل على الماهية فان كان دالا على الماهية المشتركة  
فتوجب وان كان دالا على الماهية المختصة فتوجب وان لم يدل على الماهية فلا  
يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة والدال على الماهية المشتركة فيكون اخص  
منها فهو افضل لانه صالح للتخيير عن بعض المشاركات في اعم الذاتيات وان كان عرضيا  
فاما ان لا يكون مشتركاً فيه فهو الخاصة او يكون العرض العام وان قد وقع الفروع  
عن اسام الطليات اجمالا فقد حان ان نشرح في مباحثها التفصيلية وقد جرت العادة  
بتقديم الجنس لتقدمه على بواقيها اما على النوع فذكرها جزاء من واعلم هو اتمسبر  
واجل في التعقل واما على الفصل فلشرفه حيث دل على الماهية وبعدمه عليه في  
التحديد واما على الخاصة والعرض العام فلا تقتارها الى جزاء الماهية حيث كانا  
خارجين عنها ثم تقدم النوع لدلالة على الماهية ثم الفصل لكونه ذاتيا ثم الخاصة  
لما كان للاختصاص بل ذلك يرتب في الكتاب على هذا النسق **فالفصل**  
**الثاني** في مباحث الجنس الاول في تعريفه **اقول** لفظ الجنس كان في ما  
بين اليونانيين موضوعا لمعنى نسبي مشترك فيه اشخاص كالعلمية للعلميين والفنية  
للفنيين وللواحد الذي نسب اليه الاشخاص كعلي ومضر لهم وكان هذا عند  
اولي بالجنسية والعرف والصناعات بالقياس الى المشتركين فيها وللشركة ايضا  
ثم نقلت الى المعنى المصطلح لمشايمته تلك الامور من حيث انه معقول واحد له  
نسبه الى اكثره مشترك فيه وهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب  
ما هو المقول كالجنس البعيد تناول الكل والشخص لانه مقول على واحد فيقال  
هذا زيد وبالعكس والمقول على كثيرين كالجنس الغريب به الشخص وتناول الطليات  
الجنس فهو كالجنس لها بل جنس لها لانه مراد بالكل الا ان دلالة تفصيلية ودلالة الكلي  
اجمالية وما قد وقع في بعض النسخ من انه الكلي المقول على كثيرين لا تخلوا عن استدراك حمله  
على ما يقال على كثيرين بالفعل تبينها على ان الجنسية انما هي بالقياس على انواع متعددة  
مختلفة النوعية فانما يمكن ان يتحقق بالقياس الى شخص واحد هو لانه ان اريد بالكثرين  
الاتحاد الموجودة في الخارج لم يتناول الاجناس المردومة ولم يكن المقول على كثيرين كالجنس  
لجنس لعدم شموله الطليات المردومة والمخصص في شخص واحد وان اريد به الاتحاد المتوهم  
فلا فرق بين النوع والجنس ومولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع لانه لا يقال على

مختلفين

على مختلفين بالنوع بل بالعدد وقولنا في جواب ما هو يخرج التلاية الباقية اذ لا يقال  
كل منها في جواب ما هو لعدم دلالتها على الماهية بالمطابقة وان اتفق ان يقال شيئا  
هذه الصفة فقد صار جنسا لكن تقدم من حيث هو كذلك مراد في حدود الاشياء  
الداخله تحت المضاف ولم يصرح به وعلى التعريف شكوك الاول ان المقول على كثيرين  
لو كان جنسا للجنس لكان اعم من الجنس المطلق واخص منه وهو محال اما كونه اعم  
فلا لانه جنس للجنس والجنس يكون اعم من النوع واما كونه اخص فلا لانه جنس للجنس و  
الجنس اخص من مطلق الجنس واما استحالة الثاني فلا تستلزمه امتناع وجود المقول  
على كثيرين بدون الجنس وجواز وجوده بدون هذا السؤال غير موجه على كلام  
المصنف لانه ما قال المقول على كثيرين جنس للجنس بل كالجنس وجوابه منع امتحاله  
الثاني وانما يكون محالا لو كان المقول على كثيرين اعم من الجنس واخص باعتبار واحد  
وليس كذلك بل باعتبارين فان المقول على كثيرين اعم من الجنس باعتبار ذاته اي  
مفهومه فان كل جنس مقول على كثيرين من غير عكس وليس اخص منه باعتبار مفهومه  
فليس كل مقول على كثيرين جنسا بل باعتبار عارض له وهو كونه جنسا للجنس  
ولا امتناع في كون الشيء اعم باعتبار ذاته واخص منه بحسب عارضه كالمضاف فانه اعم  
من الكل بحسب مفهومه واخص منه باعتبار انه جنس من الاجناس العالمية فليس ذلك  
المقول على كثيرين من حيث انه جنس للجنس جنس للنوع والجنس وما بر الطليات والالام بين  
جنسا للجنس فيكون جنسا للجنس من تلك الحيثية فهو اعم منه واخص من جهة واحدة  
فمقول لا يتم ان المقول على كثيرين من حيث انه جنس للجنس جنس للجنس والاهد  
على الجنس والنوع وغيرهما انه جنس للجنس وليس لذلك بل هو جنس للجنس باعتبار مفهومه  
من حيث هو **وب** ان النوع يعرف بالجنس اذ يقال انه كل مقول عليه وعلى غيره  
والجنس في جواب ما هو فتعريف الجنس به دور وجوابه ان النوع الذي يعرف بالجنس  
هو النوع الحقيقي والذي يعرف بالجنس النوع الاضافي فلا دور وهو غير مستقيم  
لان النوع الماخوذ في تعريف الجنس لما الاضافي او الحقيقي واياما كان ضد التعريف  
اما اذا كان اضافيا فلا مرد ذكر واما اذا كان حقيقيا فلا مرد ان انه يحل بالعكس  
التعريف بخروج الاجناس العالمية والمتوسطة عنه لانها لا يقال على الانواع الحقيقية  
بل على الاجناس فليس ذلك **فالفصل** انما لا يقال على الانواع الحقيقية فاية ما في الباب  
انما ليست مقوله عليها بالذات لكن المقول اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة



نقول اذا قيلت الى الاجناس فلا شك انها تمام المشترك بينهما بل هو اجناسا بالشيء  
المها مع عدم صدق الحد **ب** انه يلزم ان يكون كل نوع اضافي حقيقيا لان النوع الاضافي  
يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو وكل ما هذا شأنه فهو نوع حقيقي اذا ما  
الجنس انما اعتبرت بالقياس اليه وقد ايجب عن الشبهة بان النوع والجنس متضايقان  
وكل من المتضايقين انما يقبل بالقياس الى الاخر فيجب ان يوجد كل منهما في بيان الآخر  
منزوره وزيفه الشج في الشفا اما اولا فلا لانه ليس جدا اذ مرشاه القدر في بعض  
مقدمات الشبهة ولا تدج هناك واما ما لا يلا موجب زيادة شك لجريانه في سائر  
المضائات واما ثانيا فلان المتضايقين انما يعرف كل منهما مع الآخر لا به كذا في بينهما  
فاذا الذي يعرف به الما في يكون جزا من معرفه وسابقا في المعرفة عليه والذي يعرف  
معنى الشئ هو اما اذا حصل العرفان بعرف الشئ عرف الشئ وعرف هو معيه فلا يعرف  
احد المتضايقين بالآخر فيدرج كل منهما في تعريف الآخر على من اللطف والايما كما اذا قيل  
ما الاح فلا يقال في جوابه انه الذي له لمج بل انه الذي ابوه بعينه ابوان اخرين  
من الجواب ان المراد بالنوع في تعريف الجنس الماهية والحقيقة وكثيرا ما معنى في ذلك في  
عادتهم وحينئذ يتم التعريف وتندرج الاضافة فيه اندراجا فانك اذا قلت نقول  
على المختلف بالحقيقة جعلت المختلف بالحقيقة مقولا عليه وله كذا اذا قلت مقولا عليه  
وعلى غيره الجنس جعلت الجنس مقولا على المختلف بالحقيقة اذ لا خلاف في ان المراد بالغير  
هو المخاير من الحقيقة ففي كل منهما اشارة الى المتضايقات الاخرى الماهيات المعنى الجنس  
اما ان يكون موجودا في الخارج او لا يكون وايما كان فالتعريف فاما اذا كان  
موجودا في الخارج فلان كل موجود في الخارج شخص ولاشئ من الشخص فنقول على كثيرين  
واما اذا لم يكن فلا امتناع ان يكون مقولا للجزيات الموجودة في الخارج فلا يصح لان  
نقال عليها في جواب ما هو **فليس** قلت السؤال غير موجه لان تعريف الجنس المنطقي  
وهو معدوم في الخارج وليس يقوم فنقول التردد في معروض الجنس المنطقي  
وهو المراد بالمعنى الجنس وتقرير جوابه مسبق بتقديم مقدمه وهي ان الازاهين  
الى وجود الطبيعة في الخارج في ضمن الجزيات اختلفت مقالتهم فمنهم من قال ان المراد  
واحد في الخارج قد انقسم اليه فصل وشخص فصا فوعا او فصا فصا اخر وهكذا فهو  
شئ واحد بعينه موجود في ضمن جزياته وهو معنى الاشتراك ومنهم من احوال ذلك وقال  
ليس هناك امر واحد بل هو في العقل والموجود في الخارج حصصه التي تشمل عليها افرادها

فليس

فليس طبيعه الحيوان امرا واحدا في ضمن جزياته بل الموجودات الحيوانات وهي حصصه  
الموجودة كل منها في ضمن جزي في الخارج ومعنى اشتراكه انه مطابق على معنى القول  
من كل حصصه هو المعقول من الاخرى واذا قد صورت هذه المقدمة فاعلم ان المصنف  
بي جوابه على المذهب الاول وتوجيهه ان يقال لم لا يجوز ان يكون المعنى الجنس موجودا  
في الخارج لان الشخص ليس معقول على كثيرين فلما ان اردتم بالشخص المجموع المركب  
من الشخص ومعروضه فلا نسلم ان كل موجود في الخارج كذلك فان طبائع الاشياء  
موجودة في الخارج وليست هي نفس الشخص ولا المجموع منه ومن الشخص وان اردتم  
بالشخص معروض الشخص فلا نسلم الكسبي وانما يكون ذلك لو كان معروض الشخص  
واحدا بالشخص وهو مسلم بل واحد بالجنس ومعروض الشخص لا شئ اشتراكه بين امور متعدده  
وفي لفظ سماح حيث جعل المعنى الجنس واحد بالنوع لانه خارج عن الاصطلاح وربما  
يجاب بنا على المذهب الثاني ومقال لم لا يجوز ان يكون المعنى الجنس موجودا في الخارج  
بل في العقل ولا نسلم انه اذا لم يكن مقوما للجزيات في الخارج لم يكن مقولا عليها  
في جواب ما هو وانما لم يكن كذلك لانه ليس هو والمقوم للجزيات متحد بحسب الماهية  
وهو مسلم فان المقوم للجزيات خصصه الموجوده فيها المطابقة له والحق في الجواب  
ان الاشتراك انما يعرف الاشياء عند كونها في الذهن وتخصها خارجا لا شئ في ذلك  
وشك رابع ان احد الامور الملازم وهو اما ان لا يكون المعنى الجنس مقولا على كثيرين  
او لا يكون مقولا على كثيرين مختلفين او لا يكون مقولا عليها في جواب وايما كان لا يستقيم  
التعريف **ب** ان اللزوم ان المعنى الجنس ان كان داخلا في الماهية ولاشئ من الخبر  
المحمول فلا يكون مقولا على كثيرين وان كان نفس الماهية فلا يقال على كثيره مختلفه  
بل متفقه الحقيقة وان كان خارجا عن الماهية فلا يصلح لجواب ما هو وجوابه ان بعض الجزي  
محمول لا من حيث انه جز بل من حيثيه اخرى فان الحيوان مثلا اذا اخذ بشرطه الى  
بشرطه ان يدخل في مفهومه ماله دخول فيه كان نوعا فان الانسان حيوان دخل في  
ماهية الفصل وان اخذ بشرط لا شئ في بشرطه ان يخرج عن مفهومه ما يعتبر معه  
زايدا عليه كان جزا او مادة ضروره ان الجز يخرج عن ان يخرج عن مفهومه الجز الاخر  
وان اخذ احد من الوجهين بحيث يمكن ان يعرضه مارة انه جز واخرى انه نوع كان جذا  
ومحمولا تغرض الجز منه هو معروض الجنس والمحمول **فليس** لا يصدق على النوع انه  
انه حيوان خرج عن مفهوم الفصل لكن لا يوجب ذلك عدم صدق الحيوان من حيث هو عليه



ثم ان هذا التعريف هل هو واحد او رسم **قال** الامام المصنف في الكتب انه رسم الجنس لان  
 معمولون الجنس يرسمون به وهو بالحد ودانته لان التعريف ليس الا بالجنس المنطقي والماهية  
 له واد هذا الاعتبار فانه لا معنى لكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثير مختلفين  
 بالحقايق في جواب ما هو **قال** المصنف وهو غير معلوم لجواز ان يكون للجنس ماهية  
 مغايرة لهذا المفهوم مساوية له ولو عناه من الجنس لم يكن انطال ارادتم وهذا  
 الكلام ليس بشئ فان الحليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا تحقق لها في الواقع فليكن  
 محسب اعتبار المحسوس وقد **قال** الشيخ في الشفا انا حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا  
 لفظ الجنس اسما له **قال** الثاني في تقويم النوع الجنس المنطقي لا يقوم النوع  
**اقول** قد عرفت مما سلم الجنس مقوم للنوع وان الاجناس بلاده طبيعي ومنطقي  
 وعقلي والانواع ستة حاصله من ضرب الاماني والحقيقي في ثلاثة فالان اراد ان  
 يبين ان اى الاجناس مقوم اي الانواع فالجنس المنطقي لا يقوم شيئا من الانواع فانه  
 لا يقوم النوع الطبيعي اما الحقيقي فلا مكان تصوره مع الذحول عن تصور الجنس المنطقي  
 ولا نسبة الى الاذهان ووضوح طوى ذكره واما الاضافي فلان الجنس المنطقي  
 نسبة عارضه للجنس الطبيعي بالقياس الى النوع الطبيعي والاضافي والنسبة بين الشين  
 متاخره عن كل منهما فيكون الجنس المنطقي متاخرا عن النوع الاضافي ولا يكون مقوما له  
 لا يقال ان لم وجوب تاخر النسبة عن كل واحد من المتبين بل اللازم تاخرها عما عرفت  
 له بالقياس الى غيره وهو محلهما لان ذلك الخير كالتقدم العارض للتقدم بالاضافة  
 الى المتأخر لا نقول النسبة موقوفة على المتبين في متأخر عنها بالضرورة  
 وعروض التقدم انما يتصور وجد تحقق ذات المتأخر ولذلك لا يقوم النوع المنطقي  
 اما الاضافي فلانه متضاهيان على ما سلف والمتضاهيان انما يعقلان معا فلا يقوم  
 احدهما الاخر ولا لتقدمه في التحقل ولانها متقابلان لا يستحال ان يكون الشئ  
 الواحد من جهة واحدة جنسا منطقيا وبوء اضافيا منطقيا والمتقابلان لا يقوم  
 احدهما بالآخر واما الحقيقي فلا مكان تصوره بدون تصور الجنس المنطقي ولذلك لا يقوم  
 النوع العقلي حقيقيا كازا اضافيا لانه مركب من النوع الطبيعي والمنطقي والجنس  
 المنطقي خارج عنها فلو كان حيزا من النوع العقلي لكان اما جزا له بالاستقلال فيلزم  
 تركبه من اكثر من جزين او جزا الجزية فيلزم ان يكون جزا للنوع الطبيعي او المنطقي  
 وقد ثبت حروجه عنها واما الجنس الطبيعي فهو مقوم النوع الطبيعي الاضافي لانه مقول

عليه

عليه في جواب ما هو محسب الشدة ولا يقوم النوع الطبيعي الحقيقي لجواز ان يكون سيطا  
 ولذلك لا يقوم النوع المنطقي اما الحقيقي فاطل لجواز تصوره مع الخفلة عن الجنس  
 الطبيعي واما الاضافي فلانه عارض للنوع الطبيعي الاضافي والجنس الطبيعي مقوم له  
 فلو كان مقوما لعارضه لم يكن العارض بالحقيقة الا الحيز الاخر استحالة ان يكون المقوم  
 عارضا ولا يكون العارض تمامه عارضا هذا خلف لا يقال اليس اذا قيد الجز بالخارج  
 كان المجموع خارجا عارضا للشئ فلا امتناع في ان العارض لا يكون عارضا لمجموع اجزائه  
 لا نأخذ بانه ان المجموع خارج عن الشئ لكن لا سلم عروضة له وقيامه به والكلام  
 فيه ولا يقوم النوع العقلي الحقيقي وهو واضح مما ذكر في الجنس المنطقي فانه مركب  
 من الطبيعي والمنطقي الحقيقي والجنس الطبيعي خارج عنها وقيام النوع العقلي الاضافي  
 لا يقوم للنوع الطبيعي الاضافي المقوم واما الجنس العقلي فهو لا يقوم شيئا من الانواع ولا  
 يقومه الجنس المنطقي ضروره انه مقوم للجنس العقلي وعلى هذا القياس يعرف حال  
 الفصول الثلاثة مع الانواع وانت خير بانها هذه الدليل على ان ماهيات الكلمات  
 ما ذكره في تعريفاتها وليت شعري كيف قطع المصنف بالعروض وهو متردد شاك  
 في الاصل **قال** الثالث الجنس اما نوقه وتحت جنس **اقول** العلم اولا  
 ان الاجناس ربما ترتب متصاعن والانواع متنازلة ولا يذهب الى غير انها يه  
 بل سمي الاجناس في طرف التصاعن الى جنس لا يكون فوقه جنس ولا تتركب الماهية  
 من اجزائها لا تنافي فيوقوف تصورهما على احاطة العقل لها وتسلسل العلل والمعلولات  
 يكون كل فصل على لخصه من الجنس والانواع في طرف التنازل الى نوع لا يكون تحت  
 نوع والالم يحقق الاختصاص اذ بها نهايتها فلا يحقق للانواع واذا قد حصل عندك هذا  
 التمهيد فنقول مراتب الجنس اربع لانه اما ان يكون فوقه وتحت جنس ولا يكون فوقه  
 ولا تحت جنس او يكون تحت ولا يكون فوقه جنس او بالعكس والاول الجنس المتوسط  
 كالجسم والجسم الثاني والساقي الجنس المفرد كالعقل ان قلنا انه جنس للعقول  
 العشرة والحيوه ليس بجنس له والثالث الجنس العالي وجنس الاجناس كالمعلولات  
 العشر والاربع الجنس السافل كالحيوان والشيخ لم يعبد الجنس المفرد من المراتب  
 بل حصرها في الثلاث فلانه نظرا الى ان اعتبار المراتب انما يكون اذا ترتبت الاجناس  
 والجنس المفرد ليس بواقع في سلسلة الترتب واما عني فلم لم يخط ذلك بل قال الجنس  
 الى الجنس واعتبرا فاما محسب الترتب وعدمه وكيف كان فالجنس المطلق لا يحقق الا في



الاربعة وهل هو لها او عرض عام في الامام ليس بجنس لان ثلثه منها هو العالي والسالك  
والفرد مركبه من الوجود والعدم لا سماء كل منها على قيد عديم والمركب من الوجود  
والعدم لا يكون نوعا اذ الانواع لا بد ان تكون محصلة ولا يبقى النوع واحد وهو  
المتوسط والتي لا يكون بالقياس الى نوع واحد جنسا وفيه نظرا لانا لان الله  
مركبه من الوجود والعدم وانما يكون لذلك لو كان تعريفها واحدا وهو  
ممنوع لجواز ان يكون التعريفات رسوما وتلك الامور العدمية لو ازم لفصول لها  
وجود به اقيمت مقامها كما يقال الجنس العالي اعم الاجناس وهو مستلزم لان لا  
يكون فوقه جنس وتحت جنس والجنس السافل اخص الاجناس وهو مستلزم لان لا  
يكون تحت جنس ويكون فوقه جنس المفرد القريب البسيط ويلزمه ان لا يكون تحت جنس  
لقربه ولا فوقه جنس لباطنه فليكن **قلت** التعريفات فاسدة لانه ان عني الاجناس  
واخصها فلها فباطل انه ليس كذلك وان عني اعم الاجناس التي تحتها واخص الاجناس  
التي فوقه فالمتوسط كذلك والقريب يمكن ان يكون تحت جنس كالجسم النامي بالنسبة  
الى الشجر فنقول المراد اعم الاجناس المغايرة له الواقعة في سلسله واخصها والقريب  
بالنسبة الى ماهية يفر من لا يكون تحت جنس بالقياس الى تلك الماهية وكون جنس  
ما تحتها بالنسبة الى ماهية اخرى لا يعنى سلسله لكن لان الله لو كانت علمية لا  
تكون انواعا فقله ان الانواع امور محصلة فلنا لان الله لو كانت محصلة لو كانت  
انواعا لما هيأت محصلة ومنها ليس لذلك لان الطبيعة المطلقة ما هيأت اعتبارية لا  
وجود لها في الخارج ولين سلسله لكن لان الله لو كانت محصلة لو كانت محصلة لو كانت  
الى نوع واحد فان النوع يجوز ان يخص في شخص فلم لا يجوز اخصار الجنس في نوع وكان  
المصنف عن بنظره هذا المنع قبيل وهو مندفع لان النوع وان اخصر في شخص يكتفي لا بد  
لدينا من افراد فلهذا الجنس مح ان يكون تحت انواع ولما لم يكن لطلو الجنس  
في الخارج والعقل من الانواع الاتك الاربع ولم يقل الدلالة للتسمية فلم يكن له الا  
نوع واحد ولا الجنس لو اخصر في نوع كان مساويا لفصله فلا يكون احدها اولي بالجنسية  
من الاخر لكون كل منهما ذاتيا مساويا بخلاف النوع فان العيين عر من له وان تعلم ان  
ذلك المنع لو اورد بالاستقلال او بعد المنع الاول لم يعمر عليه الدليلان ثم ان فلنا ان  
الجنس المطلق جنس الاربعه كان جنس الاجناس احد انواعه وهو عارض لا بقولات السحروين  
مطرح نظرهم ان اصلاق المعروضات بالماهية هل يوجب اختلاف العوارض بالماهية ام لا

فان

ما كان اصلاق المعروضات موجبا لتنوع الاضافات العارضة ان اختلافها بالماهية كان  
جنس الاجناس العارض للجوهر محنا فلها بالماهية لجنس الاجناس العارض للكم وغيره فيكون  
تحت جنس الاجناس انواع فلا يكون نوعا اخيرا بل متوسطا وان لم يكن موجبا كان نوعا  
اخيرا لان العارض للجوهر ليس بحال العارض للكم الا في العروض والقدر انه لا يوجب  
الاختلاف فيكون جنس الاجناس مقولا على كثيرين متفقين بالحقيقة وفوقه مطلق الجنس  
وفوقه المقول على كثيرين مختلفين وفوقه الكل وفوقه المضاف فهو جنس الاجناس وجنس  
الاجناس نوع الانواع وهذا البحث لا يخفى جنس الاجناس فانه آت في الاجناس الباقية  
ولا بالجنس بل بعيم سائر الحليات فانها ايضا تعرض لما هيأت مختلفة فان اقتصرت اختلافها  
احلاف العوارض كانت انواعا متوسطة والا كانت انواعا اخيره **قال**

**الفصل الثالث في مباحث النوع الاول** في تعريفه الى اخر **اقول**  
لفظ النوع كان في لغة اليونانيين موضوعا للمعنى التي وحقيقته مترجم الى معنيين بالاشتراك  
احدهما حقيقيا والاخر اضافيا اما الحقيقي فهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد  
فقط في جواب ما هو فالمقول على كثيرين جنس والمراد به ما هو اعم من المقول على كثيرين  
في الخارج او الذي من على ما سبقت الاشارة اليه في الجنس والاشتمال منوع يتصور في شخص  
وقولنا بالعدد فقط يخرج الجنس في جواب ما هو الدلالة الباقية واما الاضافي فهو الكل  
الذي يعال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولا اوليا فالكل يجب ان يحاط عليه ليلا  
يخلو الحد عن الجنس ولا يخرج الشخص وقولنا يقال عليه وعلى غيره الجنس يخرج الحليات  
الغير المندرجة تحت جنس كالماهيات البسيطة واما التقييد بالقول الاول فخرج  
الامام انه لا احتراز عن النوع بالقياس الى الجنس البعيد اذ النوع لا يكون نوعا الا بالقياس  
الى جنس القريب قال صاحب الكشف هذا بخلاف الحكم فانهم يحلون نوع الانواع  
نوعا لكل ما فوقه من الاجناس بل الاولى ان يكون ذلك احترازا عن المصنف وهو النوع  
المعقود بقود مخصصة عليه كالرومي والرجي فانه لا يحمل عليه جنس ما بالذات  
بل بواسطة حمل النوع عليه فان حمل العالي على الشئ بواسطة حمل السافل عليه ونحن نقول  
احد الامرين لازم اما ترك الاحتراز عن النوع بالقياس الى الجنس البعيد لانه ان  
اعتبر في النوع ان يكون الجنس مقولا عليه بلا واسطة فالامر الثاني لازم ضرورة خروج النوع  
بالقياس الى الجنس البعيد عنه فان قول الجنس البعيد عليه بواسطة قول الجنس القريب وان  
لم يعتبر ذلك لم يخرج المصنف عن الحد فيلزم الامر الاول على ان اعتبار القول الاول



مخرج النوع عن مضايقة الجنس فان القول المعتبر في الجنس اعم من ان يكون بواسطة او بالذات  
والاخص لا يفهم عن الاعم وايضا تعريفه بالجنس المضايقة له غير مستقيم والالتماس بعقله  
من الابداء المأخوذ في التعريف اما الجنس الطبيعي فان قلت المراد به الجنس الطبيعي ومضايقة  
مع المسمى فنقول **والمنطقي** وايضا ما كان في التعريف فاسدا اما اذا كان منطقيا فباطل  
واما اذا كان طبيعيا فلان الجنس الطبيعي هو المعروف بالجنس المنطقي مستوقف معرفته على  
معرفته الجنس المنطقي فيكون متقدما في المعرفة على النوع الاضافي مرتبين وايضا يلزم وقوع  
النوع الاضافي في المسمى بالجنس الطبيعي وقد عرفت سطلانه ربما امكن التمسك بهذا  
الاخير اذا تأملت فيه فالصواب ان يقال في التعريف انه اخص طيتين مقولتين في جواب  
ما هو ويزداد جنسا لو قيل الكل الاخص من الكليتين المقولتين في جواب ما هو النوعان  
متغايران من وجوه **ا** انه يمكن تصور كل من مفهوميهما مع الذمول عن الآخر وهو ظاهر  
**ب** ان الاول اي الحقيقي مقسرا الى ما تحته بانه مقول عليه في جواب ما هو والثاني اي  
ما فوقه هو الجنس مقول عليه وهذا لا يصلح للفرق لان النوع الاضافي كما انه مقسرا الى  
ما فوقه مقسرا الى ما تحته ان مفهومه لا يحصل الا اذا اعتبر فيه نسبتان نسبة الى ما  
توقه لانه مقول عليه الجنس ونسبه الى ما تحته لا اعتبار بمفهوم الكلي فيه والكل لا بد ان  
يلاحظ في معناه النسبة الى كثير من فاما مشتركان في النسبة الى ما تحته فلا يكون فارقه  
نعم النسبة الى ما تحته المعتبرة في الحقيقي هي النسبة الى الاختصاص والمعتبر في الاضافي اعم  
من ان يكون في الاختصاص او في الانواع فالاولى في الفرق ان يقال الاضافي اعتبر فيه النسبتان  
الى ما فوقه والى ما تحته والحقيقي ما اعتبر فيه الانسبة واحدة هي اخص من النسبة الثانية  
او يقال مفهوم الاضافي لا يتحقق الا بالقياس الى ما فوقه ومفهوم الحقيقي يتحقق وان لم  
يعبر قياسه الى ما فوقه ان الاضافي اذا نظر الى معناه اوجب تركبه من الجنس والفصل  
اعتبارا ندر اوجه تحت الجنس فيه بخلاف الحقيقي **ج** ان بينهما عموما وخصوصا من وجه  
فانما قد تصادقا في معاني النوع السافل وقد يفيد في الحقيقي بدون الاضافي كما في  
البسيط وبالعكس كما في الاجناس المتوسطة ومنهم من ذهب الى ان الاضافي اعم مطلقا  
من الحقيقي واجه عليه بان كل حقيقي فهو مندرج تحت مقوله من المقولات العشر لا يختص  
الممكنات فيها وهي اجناس فكل حقيقي اضافي وجوابه منع اندراج كل حقيقي تحت مقوله  
وانما يكون لذلك لو كان كل حقيقي ممكنا ومنع انحصار الممكنات في المقولات العشر بل انحصار  
اجناس الممكنات العالية على ما مر جوابه وقد اشار المصنف الى ابطال هذا المذهب متمسكا

بالبسيط

بالبسيط كواجب الوجود فانه ما هي كاي متحصرة في شخص واحد منزه عن التركيب  
كالمفارقات والوحدة والنقطة ما هي انواع حقيقية بسيطة فلا يكون اضافية وفيه نظر لانه ان  
اريد بالواجب مفهومه عن العارض فهو ليس بنوع وان اريد به المعروف وهو ذاته ودفعه  
نسلم ان له ماهية كلية بل ليس الا لشخص واما المفارقات والوحدة والنقطة فهي بسيطة  
خارجا والتركيب من الجنس والفصل لانها واستدل الامام على ذلك بان الماهيات اما  
بسيطة او مركبات فان كانت بسيطة فكل منها نوع حقيقي وليس بمضاف والتركيب  
من الجنس والفصل وان كانت مركبات فهي لا يحال انتهى الى البسيط ويعود فيه ما ذكرناه  
وفيه منع ظاهر اذ ليس يلزم من بساطة الماهية كونها نوعا فضلا عن ان يكون حقيقيا لجواز  
ان يكون جنسا عاليا او مفردا او فضلا او غيرها لانها لا تعال الاجناس العالية بالقياس الى اخصها  
الموجودة في النوعها انواع حقيقية وليست بمضافة لاننا نقول المراد بها ان النسبة بحسب الامر  
نفسه لا باعتبار العقل واللام يمكن اثبات وجود الاضافي بدون الحقيقي **قال**  
الثاني مراتبه اما الاضافي في مراتبه الاربع المذكورة **اول** النوع اما اضافي  
او حقيقي وايضا ما كان قريبا اما الى النوع الاضافي او الحقيقي فبذلك الاربع اقسام  
قد اعتبر لكل منها مرتبة او مراتب اما النوع الاضافي بالنسبة الى مثله فمراتبه اربع على  
قياس ما في الجنس لانه اما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالي كالجنس او اخصها  
وهو النوع السافل كالاسنان واعلم من بعض واخص من بعض وهو المتوسط كالجسم  
النائي والحيوان او ميانا للكل وهو المفرد كالعقل ان قلنا انه ليس بجنس والجوهر  
جنس لان السافل ما هي يسمى نوع الانواع وفي مراتب الاجناس العالية يسمى جنس الاجناس  
لان نوعيه النوع بالقياس الى ما فوقه وجنسيه الجنس بالقياس الى ما تحته والثاني ان يكون  
نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع وجنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس  
والثالث في جنسيه النوع المطلق لهذه الاربع والتوزيع عليها كما في الجنس من غير فرق  
وقد اشترنا اليه اشارته خفيفة فلا احتياج الى الاعادة واما مراتب النوع الاضافي  
بالقياس الى الحقيقي فاثنتان لانه من غير ان يكون فوقه نوع حقيقي فان كان تحت نوع  
حقيقي فهو العالي والا فالمفرد ولم يذكر المصنف واما النوع الحقيقي بالاضافة  
الى مثله فليس له من المراتب الامر به الافراد لانه لو كان فوقه نوع تحت نوع لزم ان يكون  
الحقيقي فوق نوع وهو محال واما النوع الحقيقي بالنسبة الى الاضافي فله مرتبتان اما  
مفرد او سافل لاحتمال ان يكون تحت نوع فان كان فوقه نوع فهو سافل والا فمفرد وكل



واحد من الجنس العالي والجنس المنفرد سائر جميع مراتب النوع لا يستحال ان يكون فوقها جنس  
ووجوب ذلك لكل مرتبة من مراتب النوع وكل واحد من النوع السافل والمنفرد مباين بجميع مراتب  
الجنس لا امتناع ان يكون تحتها نوع ووجوبه للاجتناس وبين كل واحد من الباقيين من النوع  
اي العالي والمتوسط عموم من وجه اما الجنس السافل والنوع العالي فلتصاحفهما فيما اذا  
ترتب جنسان فقط كاللون تحت تكيف وصدق احدهما بدون الاخر في الجسم والحيوان واما  
بين الجنس السافل والنوع المتوسط فلتتحققهما في الحيوان وانفترقا في اللون والجسم  
النامي واما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فلتصدقهما معا في الجسم وانفترقا في النامي  
النامي واللون واما بين الجنس والنوع المتوسط فلتصدق فيهما في الجسم النامي وانفترقا في  
الجنس والحيوان والنوع السافل لا بد ان يكون حقيقيا اذ لا نوع تحته واما في القول  
الجنس عليه وتحد في الاعتبارين جميعا كان نوع الانواع فليكن قلت لو كان النوع المنفرد  
الاعتبار ان وليس بنوع الانواع بل لا بد له من اعتبار ثالث وهو ان يكون فوقه نوع فنقول  
ليس معنى به ان مجموع الاعتبارين كاف في نوعه الانواع بل المراد ان احدهما ليس كاف  
**قال** الثالث الذي هو احد الجنس هو الحقيقي اذ لو كان هو المضاف لم يحصر  
الشيء **اقول** قد سمعت ان ارباب هذا الفن حصروا الطبقات في الجنس ومنها ما  
اتفق لهم اشتراك فيه فيما لا يشترك فيه كالجنس متعين لان يكون احد الجنس وما فيه  
اشترك كالنوع لا يمكن ان يكون كل واحد منهما احدها والا كانت سته فليس احدها الا  
واحد امنها وهل هو الحقيقي او الاضافي قال الشيخ في الشفا بذكر ان يورد القصة على وجه  
خرج كل واحد منهما دون الاخر فانه اذا قيل الدال اما ان يكون مقولا بالماهية  
اولا والمقول بالماهية اما ان يكون مقولا بالماهية بالمتكلمين بالنوع او بالعدد اخرجت  
القصة النوع الحقيقي دون الاضافي نعم لو قسم ما يكون مقولا على مختلفين بالنوع  
الى ما لا يقال عليه مثل ذلك والى ما يقال عليه حصل النوع الاضافي لكن ليس ذلك بحسب  
القصة الاولى ولا مطلقا بل الخارج قسم منه واذا قيل الدال اما ان يكون مقولا في  
جواب ما هو او لا يكون والمفولات في جواب ما هو قد تختلف بالعموم والخصوص فاعلم  
المقولين في جواب ما هو جنس واحدهما نوع اخرجت القصة النوع الاضافي صحيحا  
ثم لو قسم النوع الى ما من شأنه ان يصير جنسا والى ما يكون لذلك خرج النوع الحقيقي  
لكن لا بالقصة الاولى فعلى هذا يمكن ان يكون كل واحد منهما احد الجنس بدلا عن الاخر  
لكن الحقيقي احد الجنس بحسب قسمه الكلي بالقياس الى موضوعاته التي هو كل عصبها والاضافي

احدها

احدها باعتبار قسمه له بحسب مناسبة بعض الطبقات بعضها في العموم والخصوص والى الاعتبار  
في قسمه الكلي ان يقسم بحسب الحالة التي له عند الجزاءات ثم اذا تحصلت الطبقات تعتبر  
احوالها التي لبعضها فالاولي والاخلق ان يكون احد الجنس النوع الحقيقي هذا المحقق كلام  
الشيخ وجزم المصنف بان الجنس الحقيقي لا نه لو كان النوع الاضافي احدهما لم يحصر الطبقات  
في الجنس لحيوان محقق على مقول على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ما هو غير مبدع  
تحت جنس وليس جنسا ولا فضلا ولا خاصة ولا عرضا فهو نوع واذ ليس بمضاف فهو حقيقي  
وجواز مثل هذا الكلي ما احاط على به فليكن قلت **قال** ان الاضافي ليس احد الجنس  
لكن من اين يلزم ان يكون احد الجنس الحقيقي ولم لا يجوز ان يكون احدهما هو النوع  
معتمرا بالث منقسم اليهما اجاب بانه لو جعل احد الجنس النوع بمعنى ثالث لم يكن ث من  
النوعين احد الجنس ولا يبطل التقسيم الجنس والثاني باطل بالاتفاق على ان احدهما  
هو احد الجنس وهذا الكلام من المصنف كانه اشار الى ما ذكره الكندي حيث نقل القسم  
الساكن المخرجه للنوع الاضافي من السقا نقلنا غير مطابق قسم فيه النوع الى الاضافي  
والحقيقي واعترض عليه بانه ان جعل لاهما داخلا في القسم صادقا لا تمام سته وان  
جعل احد الجنس نوعا معنى ثالث منقسم اليهما هو في القسم التي نقلها من الشيخ لم يكن واحد  
منها من الجنس والمقدر خلافه وانت تعرف ان اخر المقولين في جواب ما هو النوع  
الاضافي لا القدر المشترك فانه ما قسمه الى الاضافي والحقيقي بل الى الحقيقي وغيره قسم  
ينج ان يقال تلك القصة فانما قسم اخر وهو مقول في جواب ما هو لا مترتب ولا يختلف  
بالعموم والخصوص لكنه يمكن ان يدفع على مذهبي الشيخ فانه صرح بان النوع الاضافي  
اعم مطلقا من الحقيقي ولولا انتفاء ذلك القسم عنده لم يصح هذا واحتج الامام على ان  
احد الجنس وجوابه ان موضوعيه الاضافي لا ياتي في محموليه بل هي معتبرة فيه  
لا اعتبار الكلي في معناه لا يقال نحن نقول من الراس احد الجنس محمول بالطبع ولا شيء من  
المضافات من حيث هو مضاف محمول بالطبع فاحد الجنس ليس بمضاف اما الصغير فلان  
احد الجنس كلي وكل كلى محمول بالطبع واما الكبري فلان كل مضاف من حيث هو مضاف  
موضوع بالطبع ولا شيء من الموضوع بالطبع بمحمول بالطبع لا نقول لاننا لا نسلم انه لا شيء  
من الموضوع بالطبع بمحمول بالطبع وانما يصح لو كان الوضع والحمل بالنسبة الى امر  
واحد وليس كذلك فان المضاف لا يستأله على معنى الكلي والاندراج تحت جنس يقتضي طبيعته  
الوضع لما فوقه والحمل على ما تحته وقد فرغنا عن تحقيقه **قال** الفصل الرابع



في مساحت الفصل الاول في تعريفه **اقول** من ملام الشفا ان الفصله معينان  
 اول وثان لا كالجنس والنوع فان المعنى الاول فاما كان للجمهور وفي الفصل للمنطقيين  
 مستعملونه فيه وهو ما يتميز به عن غيره لان ما كان او مفارقا ذاتيا او عرضيا ثم  
 نقلوه الى ما يتميز به الشيء في ذاته وهو الذي اذا اقترنت بطبيعه الجنس افرزها عنها  
 وقومها نوعا وبعد ذلك يلزمها ما يلزمها ويعبر عنها ما يعرفها فانها وان كانت  
 مع الفصل الا انه يلحق او لا بطبيعه الجنس وعصلا وتلك اما لفظها كالناطق للانسان  
 فان القوة التي تسمى نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة مصار الخوان ناطقا استعد  
 لقبول العلم والسج والكابه والتمك وغير ذلك وليس ان واحد منها اقترنت بالحق  
 او لا فصل للحيوان استعد اذا التطق بل هو السابق وهذه تواج وانما لحد لاخره  
 وهي الغريزة ولا اتولد ولا تستلزمها بل لا توجهها فان الضاحك مثلا وان وجبان  
 يكون بخلافه في جوهره لما ليس بضاحك فليس كونه ضاحكا هو الذي واقع هذا  
 الخلف الجوهري بل هو بانها بعد ان وقع الخلاف في الجوهر بالناطق ونفسه في الاشارة  
 بانه الكلي الذي يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره كما اذا سئل ان الانسان  
 اي شيء هو في ذاته واي حيوان هو في جوهره فالناطق يصلح للجواب عنهما واذوالابعد  
 وذا النفس والحاس عن الاول فان اي شيء انما يطلب به التمييز المطلق عن المشاركات في  
 معنى التسمية اواخر منها والقييد الاخير وهو مولانا في جوهره يخرج الخاصة لانها  
 لا تتميز الشيء في جوهره بل في عرضيه فالطالب باي ان طلب الذائق المميز عن مشاركاته  
 فالقول في جوابه الفصل وان طلب المميز العرضي فالجواب الخاصة والقييد الاول  
 يعني مولانا في جواب اي شيء يخرج الجنس والنوع والعرض العام لان الجنس والنوع يعالان  
 في جواب ما هو والعرض العام لانما في الجواب اصلا وفيه تحت لانه ان اعتبر المميز  
 عن جميع الاعيان يخرج عن التعريف الفصل البعيد وان اكتفى بالتمييز عن البعض فالجنس  
 ايضا مميز للشيء عن البعض فيدخل فيه ويكثر ان يجاب عنه بان المراد بالمتقول في جواب  
 اي المميز الذي لا يصلح لجواب ما هو وحيث يخرج الجنس عن التعريف الا انه يلزم  
 اعسا العرض العام في جواب اي شيء وهم مصرحون بخلافه ونسج بالتفا بانه الكلي  
 المتقول على النوع في جواب اي شيء هو في ذاته من جنسه فاذا سئل ان الانسان اي شيء هو  
 في ذاته من الحيوان والجسم النامي كان الجواب الناطق او الحساس والتفسير الاول  
 اعم لان كل ما يقال على النوع في جواب اي شيء هو في ذاته من جنسه مقول عليه في جواب اي

شيء هو في جوهره من غير كس كفصل ما لا جنس له وهذا التفسير باطل لانه يبطل  
 حصر جنس الماهية في الجنس والفصل لجواز تركب ماهية من امرين ساويانها وامور  
 لتساوية فليس كل منهما جنسا ولا فصلا لهذا التفسير اذ لا جنس لها وهو لا يرد على التفسير  
 الاول لان ملامها فصل الماهية بذلك التفسير ضرورة انها غير انها عاميات ركنها في  
 الوجود وان لم يميزها عاميات ركنها في الجنس وهذا الاحتمال يبطل تفسير الامام الفصل  
 بكال الجنس المميز الذي لا يكون للماهية وراه ذاتي مميز فان ملامها فصل وليس  
 بكال المميز بل كمال مجموعها وبطل ايضا قاعده لهم وهي ان الجنس العالي لا يجوز  
 ان يكون له فصل مقوم فلنا منهم انه لو كان له فصل كان له جنس ولا يكون جنسا عاليا  
 وذلك لجواز ان تركب الجنس العالي من امرين ساويانها وحسب يكون كل منهما فضلا  
 له لا يقال لو فرضت ماهية مركبة من امرين ساويانها لم يكن كل منهما فضلا لها لانهم  
 اعتبروا في الفصل احد معان ثلاثة تميز الماهية وبعض شئ مهم كالجنس وتحصيل  
 وجود غير محصل كالوجود الجنسي ولا شئ من هذه المعاني يتحقق في احد الامرين  
 اما انه لا يفيد التبيين والتحصيل فطال عدم احتمالها على امر مهم غير محصل واما انه  
 لا يفيد التمييز فلان هذه الماهية طالم تشارك غيرها في شئ منها كانت مغايرة بذاتها  
 بجميع الماهيات متميزة عنها بنفسها فلم تحقق الى تمييز كما ان السابط حيث لم تشارك غيرها  
 امتازت بنفسها عن الغير وايضا كما ان جبرها امتازت بنفسه عن مشاركتها في الوجود اذ  
 لا تشاركه للغير في ذاته لذلك الماهية غير مشاركة للغير اصلا فتكون متميزة بنفسها واذا  
 كانا متميزين بانفسهما لم يكن احدهما يان يميز الاخر اول من العكس وايضا يميز الجنس ليس  
 اثر محصل منه بل معناه يميز العقل الماهية بواسطة حصوله فيه فان من كان الجنس  
 المختص انه اذا حصل في العقل امتازت الماهية عنده عن غيرها والطلاق المميز على الجنس  
 اطلاق لاسم الشيء على الله فالماهية انما امتازت عند العقل بواسطة الجنس اذا عقل اختصاصه  
 بالماهية وبالعقل الاختصاص توقف على تعقل الماهية المتماز به بنفسها تميز غيرها  
 فيكون تمييز الجنس متاخرا عن امتاز الماهية فلا يقع الامتاز لانه نقول المدعى انه  
 الامرين وهو اما بطلان الانحصار او بطلان التعريفين والقاعده وذلك لان كلا من  
 الامرين ان لم يكن فصلا يبطل الانحصار وان كان فصلا يبطل التعريفات والقاعده  
 ولا يحصى عنه الا بان يقال ان اردتم لجواز ماهية لذلك امكانها في نفس الامر فهو مسلم  
 فان من الناس من ذهب الى امتناعها وان اردتم به الامكان الذي هي فكيف يكون لكم ابطال



ابطال القواعد به نعم لو قيل ان ضرنا الفصل بما في الشفا لم يستمر الدليل على انحصار  
الحيز في الجنس والفصل لم يستمر عن منن التوجيه لو ردد المنع حمله على المقدمة  
التي قبله بان حيز الماهية ان لم يكن مشتركا بين الماهية ونوع ما يختالفها في الحقيقة  
كان فصلا واما استدلاله على امتناع مثل تلك الماهية بان كل ماهية اما ان يكون جوهر  
او عرضا فان كان جوهرها يكون الجوهر جنسا لها وان كان عرضا كان احد الصفات او  
احدا للماهية على اختلاف المذهبين جنسا لها فلا يكون تركبها من امرين متساويين  
فقط وان فرض تلك الماهية جنسا من الاجناس العالية فالجوهر مثلا لو تركب من  
امرين كان كل منهما اما جوهر او عرضا لا سبيل الى الثاني والا لكان الجوهر عرضا  
لصدقه على الجوهر بالمواطاة اذ اللام في الاجزا المحمولة ولا الى الاول لانه لو  
كان جوهرها فاما ان يكون جوهرها مطلقا فيلزم تركب الجوهر من نفسه وعينه او  
جوها مخصوصا فالجواهر المطلق حيز منه فيلزم ان يكون الشيء حيزا لنفسه وانه  
محال وهو ضعيف لا نالنا اننا لا نعلم انحصار الممكنات في المقولات العنبر بل مر حوا  
محلانيه ولين سلناه لكن نفع جسيها لما تحتها ولا دليل لهم دال على ذلك سلناه  
لكن قوله حيز الجوهر اما ان يكون جوهر او عرضا اما ان اريد به ان الحيز اما  
مفهوم الجوهر او مفهوم العرض واما ان اريد به ان الحيز اما ان يصدق عليه الجوهر  
او العرض فان كان المراد الاول فلانتم الحصر لجواز ان يكون مفهومه مقابرا  
لمفهوم الجوهر والعرض فان جميع الممكنات لا ينحصر في المفهومين وان كان المراد  
الثاني فلانتم ان الحيز لو كان جوهر او مخصوصا لزم ان يكون الشيء حيزا لنفسه واما  
يلزم لو كان ذاتيا له وهو مسلم فان الصدق اعم من ان يكون صدق الذات او  
العرض فلا يلزم من وجود العام وجود الخاص **قال** السائل الفصل مقيسا  
الى النوع مقوم له **اقول** الفصل له سبب له سببه الى النوع وسببه الى الجنس وسببه  
الى حصه النوع من الجنس اما سببه الى النوع فبانه مقوم له لتقويم الناطق للانسان  
وكل مقوم للعالي مقوم للسافل اذ العالي مقوم له ولا ينعكس عليها واللام سبق بين العالي  
والسافل ترقا وتساويا في تمام الداتان حمله لكن بعض مقوم السافل مقوم للعالي  
واما سببه الى الجنس فبانه مقوم له كتقسيم الناطق للحيوان الى الانسان وكل مقوم  
للسافل فهو مقوم للعالي لان معنى تقسيم السافل تحصيله في النوع والعالي حيز منه فيلزم  
حصوله فيه ولا ينعكس عليها والا لتحقق السافل حيث تحقق العالي فلا يبقى السافل سافلا

ولا العالي عالي لكن قد يقسم السافل ما يقسم العالي واما سببه الى الحصه فنقول الامام  
من الشيخ ان علمه فاعليه لوجودها مثلا من الحيوان في الانسان حصه وكذا في الفرس وغيره  
والموجود للحيوان في الانسان هو الناطقيه والحيوانية التي في الفرس هو الصاهليه  
وتقرير الدليل عليه ان احدهما من الجنس والفصل ان لم يكن علمه للاخر لا يستغني كل  
منهما عن الاخر فلا يلزم منه حقيقة واحدة كالحجر الموضوع تحت الانسان وان كان  
علمه وليست هي الجنس والا استلزم الفصل معين ان يكون الفصل علمه وهو المطلوب  
وجوابه انه اريد بالعلمه العامة اعني جميع ما يوقف عليه التي فلا نسلم انه لو  
لم يكن احدهما علمه تامه لزم استثناء كل منهما عن الاخر وانما يلزم ذلك لو لم يكن احدهما  
علمه ناقصه وان اريد ما توقف عليه التي اعتر من التامه والناقصه فلا نسلم انه لو  
كانت علمه ناقصه للفصل مستلزما لليس يلزم من وجود العلم الناقص وجود العلول  
واحج الامام على بطلان العلبيه بان الماهية المركبة من ذات وصفة اخر منها  
كالحيوان الكاتب يكون لذات جنسا والصفة فصلها مع امتناع كون الصفة علمه لذات  
لتاخرها عنه وجوابه ان تلك الماهية اعتبارية والعلام في الماهيات الحقيقية ونحن  
نقول اما ان الفصل علمه لخصه النوع فذلك لا شك فيه لان الجنس انما يتخصص بقارنه الفصل  
فالم يعتبر الفصل لا يصير حصه واما نقله عن الشيخ ففيه مطابق فانه ما ذهب الي  
علمه الفصل لخصه بل الطبيعة الجنس على ما نقلناه عنه في صدر البحث الاول حيث قال  
ينفصل من سائر الامور التي معه بانه هو الذي يليق ولا طبيعة الجنس فيحصله  
ويفرزه وانما انما لمحققا بعد ما قلنا وانما زها والدلائل التي اخترعوها من الطرفين  
لا تدل الا على هذا المعنى او مقابله ثم ليس مراده ان الفصل علمه لوجود الجنس والا  
لكان اما علمه له في الخارج فيقدم علمه بالوجود وهو محال لا اتحادها في الجبل والوجود  
واما علمه في الذهن وهو ايضا محال واللام يعقل الجنس دون الفصل بل المراد ان الصوت  
الجنسيه مبهمه في العقل تفصل ان تكون اشيا كثيرة هي غير كل واحد منها في الوجود غير  
محصوله بنفسه لا مطابق تمام ماهياتها المحصلة وان اضاف اليها الصورة الفصلية عينها  
وحطتها اي جعلتها مطابقة الماهية التامة هي علمه لرفع الابهام والتحصيل والعليه  
هذا المعنى لا يمكن انكارها ومن تصحح كلام الشيخ وامع النظر فيه وجده مناسقا اليه  
صرحاني مواضع وتلويحي في اخرى وكما فصلنا هذا البحث في رساله تحقيق الطليات فلتقف  
عليها من اراد البصير **قال** وتنفع على العلبيه ان الفصل الواحد بالنسبة الى



النوع الواحد لا يكون جنسا **أقول** فرعوا على الفصل كما هو ماعده  
 احكام منها ان الفصل الواحد بالمسبة الى النوع الواحد لا يكون حسا باعتبار  
 اخر كما ظن جماعة ان الناطق بالقياس الى انواع الحيوان فصل للانسان والى الملك  
 جنس له والحيوان بالعكس وذلك لان الفصل لو كان جنسا كان محلولا للجنس المعلوم  
 فيكون المعلول على لعليه وانما يمنع وهذا انما يتم لو كان الفصل على الجنس اما اذا  
 كان على الخصية فلا يجوز ان يكون الجنس على حصه النوع من الفصل كما يكون الفصل  
 على حصه من الجنس ولا يلزم انقلاب المعلول على لعليه لغيره الجنس والفصل حصصهما  
 ومنها ان الفصل لا يقارن الاجناس واحدا في مرتبة واحدة فانه لو قارن جنس في  
 مرتبه واحده حتى يلتم من الفصل واحد الجنسين ماهيه ومنه ومن الاخر اخرى لا تمنع  
 ان يكون لهما ماهيه واحده جنسان في مرتبه واحدة بلزم تخلف المعلول عن العلة منزهة  
 وجود الفصل في واحدة من الماهيتين وعدم جنس كل منهما في الاخرى ولا بد من قيد  
 مرتبه واحدة وان اهل في الكتاب لجواز مقارنه الفصل اجناسا متعدده  
 في مراتب كالناطق للحيوان والخمر والجوهر ومنها ان الفصل لا يعمم الانواع  
 واحدا لانه قد ثبت انه يسمع ان يقارن الاحسا واحدا والركب من جنس وفصل  
 لا يكون الا واحدا هكذا ذكره وهو لا يدل على ذلك وانما يكون كذلك لو لم يقوم  
 تلك الماهيه الواحدة انواعا متعدده في مرتبه واحدة كالحساس فانه يقوم انواع  
 الحيوان فالواجب ان يقتيد الفصل بالقرب فانه لو يقوم نوعين لزم التخلف  
 لعدم جنس كل منهما في الاخر ولما كان الحكمان مشتركين في الدليل رتبتهما  
 في الذكر وارد فمما به ومنها ان الفصل القريب لا يكون الا واحدا فانه لو كان متعددا  
 لزم توارده العلتي على معلول واحد بالذات ومقتد الفصل بالقرب لجواز  
 تعدد الفصول البعيده والمعلول الواحد بالذات اشارة الى جواب سوال  
 فان لقائل ان يقول لا سلم استحالته توارده العلل على طبيعه الجنس وانما يستحيل  
 لو كانت واحدة بالشخص فانه لو لم يكن شخصا واحدا جاز تعدد العلل كما في  
 النوع اجاب بان طبيعه الجنس في النوع وان لم يكن واحدا بالشخص الا انها اتم  
 واحد بالذات ضروره كونها ماهيه واحده ومن البين امتناع اجتماع العلل  
 على الواحد بالذات والا لاستخني عن كل واحد منها الحصول بالآخر وجواز توارده  
 العلل على النوع حيث متعدد ذاته بمحصل حصه منه بعله اخري باخري لا يقال هذه

التخاير

التخاير مع انما يصح لو كان الفصل على تامه وليس لذلك بل غايته ان يكون على فاعليه  
 والمختلف والتوارد لا تمتنعان في العلة الفاعليه لا نأقول الجنس لا ينفك عن الفصل  
 فلو كان على فاعليه كانت موجبه ومن الظاهر امتناع التخلل والتوارد في العلة  
 الموجبه ولما ذهب الامام الى بطلان قاعدة العلية جواز الفروع الثلاثة الاول  
 لجواز تركب الشئ من امرين كل منهما اعبر من الاخر من وجه كالحويان والابيض فصلا  
 لها بالقياس الى الحيوان الاسود وبالعكس بالقياس الى الجراد الابيض فيكون كل  
 منهما جنسا وفصلا وهو الحكم الاول وفصلا يقارن جنس ابى الحيوان والجراد والاسود  
 والابيض وهو الحكم الثاني المستلزم للثالث وجوابه اننا لا نسلم ان الماهيه  
 الحقيقية يجوز ان تركب من امرين شأنهما لذلك بل انما يجوز في الماهيه الاعتباريه  
 والاحكام المخصوصه بالماهيات الحقيقية وافق على الفرع الرابع لا بناء على العلية  
 بل لان الفصل مفسر عنده بكامل الجزاء المميز وكما لجزء المميز لا يكون الا واحدا  
 وقد عرفت جوابه بان هذا التفسير فاسد لجواز تركب ماهيه من امرين مساوئ  
 اذ كل منهما فصل وليس كما لا فان قال قائل هذا بطل الحكم الرابع ايضا فانما فصلان  
 فربما ان ضروره ان ملائمهما مميز لهما ماهيه عن جميع مشاركا تهما فلقا يلين بالعليه  
 ان يخرجوا ذلك الجواب وهو الاشكال الوارد على الامام اخراجا من الورود عليهم  
 او يخرجوا حرجا من ذلك الاشكال ان يخرجوا ذلك الجواب حرجا سقط عنهم او  
 يخرجوه تخرجوا بحيث يندفع عن انفسهم بان الحكم الرابع ليس امتناع تعدد الفصل  
 في تلك ماهيه فانه مفرع على علية الفصل والفصل انما يجب كونه على اذ كان للماهيه  
 طبيعه جنسيه فلا امتناع لتعدد الفصل الانفيا فيه جنس فانه لو لم يكن لم يلزم توارده  
 العلتي على معلول واحد هناك لا جنس فلا يفسد وان قال هذا بطل قاعدة العلية  
 ايضا لان كل واحد من الامرين المتساويين فصل وليس بجمله فلقا يلين بالعليه ان يدفعوا  
 عن انفسهم بان الفصل ليس على مطلقا بل فيما يميزه طبيعه جنسيه لكن الاول انب  
 بما في الكثرة ووجه لان قاعدة العلية ان الفصل على الجنس او للخصه منه ولا  
 وجه يبطلها **قال** الثالث فصل النوع بح كونه وجوديا الى اخره  
**أقول** في هذا البحث عدة مسائل الاولى النوع ان كان موجودا في الخارج  
 فهو المحصل وان لم يكن موجودا بل يكون من مخترعات العقل فهو الاعتباري  
 والوجودي مشترك بين معنيين الموجود في الخارج وما لا يكون لعدم جز من

جنسا



مفهومة والعدي في مقابلته باحد المعنيين اذا تقرر هذا فنقول فصل  
النوع المحصل يجب ان يكون وجوديا لكل واحد من المعنيين اما الاول فلانه لو  
كان معدوما لزم عدمه لان تفا الكل بانتفاجزه واما الثاني فلانه لو كان العدم  
جزا منه لكان جزا من النوع المحصل وانه محال وفصل النوع الاعتباري لا يجب ان  
يكون وجوديا لجواز ان يعتبر العقل تركبه من امور عدميه كما اذا ركب نوعان  
الانسان والحديم البصر وسميه بالاعمى فيكون لاسان جناله والعدم البصر  
فصله عما لا يقال معنى يقوم الفصل ان الصورة العقلية لا يطابق الحقيقة الخارجية  
الا اذا اشتملت على صورته المعقولة فان الصورة المعقولة من الانسان لم يطابقه  
ان اشتمل منها احدي صورتي الحيوان والناطق فالقوم ليس الا بحسب الذهن  
ولا يجب ان يكون الفصل وجوديا لجواز حصول المطابقة باسرعدي كالخط  
فانه كم متصل له طول ولا عرض ولا كثرة في ماهية الطول بل لا بد مقدم من عدم  
العرض لانا نقول يجب ان الفصل ليس يقوم للنوع في الخارج الا انها متحدان  
في الوجود والجعل فيستحيل ان يكون عدميا والنوع محصل في الخارج وانما يخص  
هذا البحث بالفصل وان كان مشتركاً بينه وبين الجنس لان طائفة من الناس لما سمعوا  
ان كل فصل قسم حسبوا ان كل قسم فصل ومن العدميات ما تقسم بقولنا الحيوان  
اما ناطق او غير ناطق انج لهم سوطهم ان من الفصول ما يكون عدميا حتى يروا  
بأسا في ان يجعلوا الحيوان الغير الناطق نوعا محملا من الحيوانات وحيثما  
للحجم والغير الناطق فصلا له ولم يوجد مثل هذا الوهم في الجنس فلا جرم  
اختصر البحث بالفصل ازاله للوهم الكاذب وذكر الشخ في الشفا انا اذا  
قلنا الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت الحيوان الغير الناطق نوعا  
محملا بازا الحيوان الناطق فان اسلوب لوازم الاشياء بالنسبة الى معان ليست لها ضرور  
ان الغير الناطق امر عقل باعتبار الناطق والفصل للنوع امر له في ذاته فهو لا يقوم الاشياء  
بل يعبر عنها ويلزمها بعد تقرر ذلك وانما نعم ربما لم يكن للفصل اسم محصل فيضطر الى  
استعمال السلب مقامه وهو بالحقيقة ليس بفصل بل لازم عدمه عز وجوده اليه وهذا  
لا يختص بالسلب فكثيرا ما يقوم مقام الفصول الجوهرية لوازمها الوجودية وانما رها  
الساوية لها عند عدم الاطلاع عليها كالحس والحركة لفصل الحيوان الثانية ينتج ان يكون  
لكل فصل فصل لوجوب لاشتمالها الى فصل لا جزله والتركيب الماهية من اجزا غير متناهية

وهو محال فان قلت يجب ان يكون لكل فصل فصل لان طبيعة الفصل صادقة  
على النوع وعلى نفسه فيكون مشاركا للنوع في طبيعة وهو ممتاز عنه لعدم دخول  
الجنس فيه وما به الامتياز فصل مكون للفصل فصل اجاب بان عدم دخول الجنس  
في ماهية الفصل ليس فصلا وانما يكون فصلا له لو كان ذاتا وليس كذلك والالكان  
دائيا للنوع وهو محال الشاكلة ليس كل جز جنسا وفصلا فان العشرة مركبة من الاحاد  
والبيت من الحيد او السقف مع ان شيئا من تلك الاجزا ليس بجنس ولا فصل بل الجنس  
المحمول اما جنس او فصل فليس كل ماهية مركبة تكون تركبها من الجنس والفصل لجواز  
تركبها من الاجزا الغير المحمولة لان كل ماهية مركبة من الاجزا المحمولة لذلك بنا  
على الاحتمال المذكور فنزعم القديما ان كل ماهية مركبة من الاجزا المحمولة فلا بد من  
ان يكون تركبها من الجنس والفصل على ما مر من تعريف الفصل بالمعنى الاخص المستلزم  
لاشتمال كل ماهية لها فصل على طبيعته الجنسية واحتجوا عليه بان الماهية المركبة  
من جزين محمولين مشاركة لاحدهما في طبيعة لانه صادق على الماهية المركبة وعلى نفسه  
وهو عام المشترك بينهما ضرورة انها لا مشتركان في ذاتي اخر ولا خفي انهما  
مختلفان للتغاير بين حقيقة الكل وحقيقة الجزء وهو مشترك بين امرين مختلفين  
بالحقيقة فيكون جنسا والماهية المركبة مخالفة له في طبيعة الجزء لانه ذاتي  
لماهية عرفية فهو مميز ذاتي لها ذاتي بالقياس الى ذلك الجزء فيكون فصلا واجاب  
بان مشاركة الماهية للمركبة احد جزئي في طبيعته لا يوجب ان يكون جنسا وانما يكون  
لذلك لو كان تحت نوعان والتي لا يكون نوعا لنفسه وفيه نظرية عرفية في باب الجنس  
انه يجوز ان يخصص جنس في نوع احصاء النوع في شخص وهو ليس بواردها هاهنا لانه على  
سند المنع بخلافه **قال** تنبيه فصل الانسان الناطق الى اخره **اقول**  
فصل الانسان مثلا الناطق المحمولى عليه بالمواطاة لان النطق الذي لا يحمل عليه  
الا بالاستفاق فان الفصل من اسام الكلي وصورته في جميعها ان يكون مقولا على  
جزئياته ويعطيه اسمه وحده والنطق لا يعطى شيئا من الجزئيات اسمه ولا حده ولذلك  
البواقي فان الخاصية للانسان ليس هو الصبح ولا العرض العام المتى بل الضاحك اللاشي  
وحيث يطلق مثال الجنس ليس بمحمول فهو مجاز ولما بين هذا المعنى فيما سلف اعتبر  
في الكل حمل المواطاة وسم الفصل بالتنبيه كانه منبته على ما في الضمير **قال**  
**الفصل الخامس في مباحث الخاصة والعرض العام الى اخره** **اقول**



الخاصة مقوله بالاشتراك على مغنيين احدهما ما يختص بالشيء بالقياس الى كل ما يخاسره  
وقتي خاصه مطلقه وهي التي عدت من الجنس وسمي المصنف بانها الكل المقول على ما  
تحت طبعه واحده فقط متولا غير ذاتي مخروج بالقياس الاول وهو قوله فقط العرض  
العام بالقياس الاخير لانه الباقية وانما لم يعتبر النوع في الرسم كما اعتبره الشيخ  
في الشفا ليكون شاملا لخواص الاجناس والانواع على ما استحسنه جدا وثانها ما يخص  
الشيء بالقياس الى بعض ما يقياسه وسمي خاصه اضافيه والعرض العام هو الكل المقول  
على ما يختص اكثر من طبيعه واحده متولا غير ذاتي فالقياس الاول وهو قوله اكثر من طبيعه  
واحده يخرج للخاصه والقياس الاخير الثلث الباقية ولعله في اصطلاحه في  
الذاتي او غيره والا لا يتفق رسم الخاصه بالنوع ولم يخرج عن الرسمين بالقياس الاخير  
وليس هذا العرض هو العرض بارز الجوهر كما ظنه قوم بل احد اقسام العرض الذي هو  
بارز الذاتي الجوهرية اما اولاه فلا نه قد يكون جوهر كالحوان الناطق وقد  
ذلك اي العرض الذي ساظر الجوهر واما ثانيا فلا نه قد يكون محمولا على الجوهر  
جلا حقيقيا اي بالمواطاه كالماتى على الانسان دون ذلك فانه لا يحمل على الجوهر  
الا بالاشتقاق فلا يقال الجسم هو بياض بل ذوبياض واما ثانيا فلا نه قد يكون  
جنسا كاللون للسواد والبياض خلاف هذا العرض فانه قسيم للذاتي وفيه نظر لانه  
ان راد جنسيه ذلك العرض بالقياس الى معروضاته فهو باطل والانهذا العرض  
ايضا قد يكون جنسا م كل واحده من الخاصه والعرض العرض العام على ثلثه اقسام  
لانه قد يكون شاملا وهو اما لازم كالفاحك والماتى بالقوة للانسان واما مفارق  
لها بالفعول له وقد يكون غير شامل والبيض بالفعول له وجماعه حصوا  
اسم الخاصه المطلقة بالشاملة للاله وحسب وجب تسميه القسمين الاخيرين الى الخاصه  
الشاملة المفارقة وغير الشاملة بالعرض العام لئلا يبطل التقسيم الخمس وحسب السبع  
في الشفا الى الاضطراب لان الكل انما يكون خاصه لصدقه على حقيقه واحده سواء  
وجد في لها او في بعضها دام لها ولم يدم والعام موضوع بارز الخاص هو انما  
يكون عاما اذا كان صادقا على حقيقه وغير مطلقا فلا اعتبار في ذلك التخصيص  
لجهة الخصوص والعوم واشرف الخواص الشاملة اللازمه البينه لانها هي المتفجع  
في الرسوم لما استوفيه من وجوب المساواة واما تكونها بينه فلا نه لو لم تكن بينه لم يلزم من  
معرفتها معرفه ما هي خاصه له وفيه ضعف لان لزوم بالعكس فان قلت الماهيه

ملزومه

ملزومه للخاصه ونصورها كالف في جزم الدهر باللزوم بينهما لانها معرفه لها  
فيكون تصورهما مستلزما لتصور الماهيه فيكون تصورهما في اللزوم ملزوم للخاصه  
لازمه بينه بالمعنى الاعم وهو المراد ههنا قلت لا نسلم اذا كان تصور الخاصه  
مستلزما لتصور الماهيه يكون تصورهما كافيا في اللزوم وانما يكون كذلك  
لو كان السببه بينهما مقصوره ولم توقف اللزوم على امر اخر ولو سلم تكن غايه ما في  
الباب ان تصورهما يلقي في لزوم الماهيه للخاصه والمطلوب لزوم الخاصه لها فان  
احدهما من الاخر والاولى ان يقال لما كان المطلوب من التعريف انضاح الماهيه للعرفه  
فاذا اريد انضاحها بالامور الخارجيه فلا بد ان يكون ما قرب الامور اليها اذ ليس في  
البعيد انضاح وكشف معتد به ولا خفا في ان اقرب الامور الخارجيه الى الماهيه  
اللوامر البينه معين التعريف بها والخاصه اما ان يكون اختصاصها بالماهيه لاجل التركيب  
او لا يكون لذلك فان كان اختصاصها باعتبار التركيب فهي مركبه ولا بد ان يلتم من  
امور كل منها اعم مما هو خاصه له ويكون المجموع خاصا به كالطائر الولود للنفقش  
وان لم يكن لذلك فهي بسيطه كالصاحك للانسان **قال** خاصه كل من الخسة  
قد شاركه في مشاركه تناسبه الى اخره المشاركات بين الكليات الخمسة اما ثانيا  
بين اثنين منها مشاركه الجنس والفصل في انها محمولان على النوع في طريق ما هو  
محمل عليهما في طريق ما هو اودا خلا في جواب ما هو بنوع القياس الى النوع داخل  
في جواب ما هو وهي مخصص في عشر مشاركات واما ثلثيه بين ثلاثة منها مشاركتها  
النوع في انها ستقدم على ما هي له وتختصر ايضا في عشر واما رابعيه بين اربعة  
مشاركتها الخاصه والعرض العام في انه يوجد منها ما يكون جنسا عاليا او ما ويا  
له وهي خمس واما خاصه بين خمسة كما انه يوجد منها ما يجب دوامه لما حقه وهي واحده  
لمجموع المشاركات ستة وعشرون ويمكن ان يكون في كل منها وجوه من المشاركه ولا  
تحقق على المحصل جميع ذلك بعد الوقوف على ما نصلنا من مباحث الكليات الخمسة  
وقد جرت العاده باتباع المساسب والمناسبات اما هاهنا لم يذكر المصنف نقولا على انق  
الذهن اليها فانما شارك به بعضا فقط بان به ما عداه ومن اتقن مفهومات الكليات  
وقف على مناسبه بعضها مع بعض الا اننا نورد منها بعض ما اورده الشيخ لاشتماله على  
فوائد فنفقول الجنس بابين الفصل بانه حوى الفصل بالقوة اي اذا نظر الى الطبيعه  
الجنسيه لم يجب ثبوت الفصل لها بل يمكن لا امكانا استوفى طبيعه الجنس بل بقي لمقايله



فصل وهو معنى الخاوي فانه الذي يطابق كل شيء ويفضل عليه بانه اقدم من الفصل  
اذ قد يوجد له الفصل المعين وقد لا يوجد له وهو انما يوجد للجنس ولذلك يرتفع طبيعة  
الفصل بارتفاعه من غير عكس وبانه مقول في جواب ما هو الفصل مقول في جواب  
انما هو لكنه لا يعطي المبانيه لجواز اجتماع الاوصاف المختلفه في امر واحد الا اذا  
بين ان احدهما في قوة ذلك الاخر على ما فصلنا من مفهوم المقول في جواب انما هو وان  
الحس القرب لا يكون الا واحدا والفصل القرب يمكن تعدده كالحاسر والتحرك  
بالارادة للحيوان وبان الاجناس يمكن ان يدخل بعضها في بعض حتى يحصل اخرها جانا  
واحدا والفصول الكثير لا يدخل بعضها في بعض وبان الجنس كالمادة والفصل  
كالصوره ولا يتم بيانه الا بان يقال والذي كالماهيه بخالف الذي كالصوره وذلك لان  
طبيعه الجنس قابله للفصل واذ الحقا صار مقوما بالفعل كحال المادة والصوره وانما  
لم يقل انما مادة وصورة لانها لا يحال على المركب والجنس والفصل يحلان على  
النوع ولان المادة لا يفرقها صورتان متقابلتان الا في زمانين والجنس لا يفرق  
مصول متعدد في زمان واحد فالجنس للفصل كالمادة للصوره والفصل  
للجنس كالصوره للمادة والجنس ساين النوع بانه لا يحويه والنوع يحويه وبانه اقدم  
منه اي اذا وجدت طبيعه الجنس لم يجب ان يوجد طبيعه النوع بل اذا ارتفعت دون  
العكس وبانه يفضل على النوع بالموضوعات وهو عليه بالمعنى والنوع يبين الفصل بانه  
مقول في جواب ما هو الفصل واقع في طريق ما هو الجنس والنوع والفصل بانه الخاصه  
والعرض العام بانها متقدمهما بالذات فانها يلحقان بجده النوع اما من المادة كعرض الاطفال  
او من الصوره كقبول العلم او منهما جميعا كالتمك وبانها لا تقبل الزيادة والنقصان  
والشدة والضعف وهما قد يقبلان والخاصه ساين العرض العام فانها تنبع ان يشترك  
فيها جميع الموجودات بخلافه فبذلك اقسام عشر للمبانيه محصورها واما المناسبات فيجب  
ان يعلم ان الجنس ليس جنسا لكل بل لنوعه فقط ولذلك الفصل وعين فانها امور اضافيه  
لا تحقق مفهوماتها الا بالقياس الى ما يضاف اليه ولذلك يجمع الطبقات المتعدده في امر  
واحد حسب اختلاف الامانات حتى ربما يجمع الجنس والجنس ليس جنسا للفصل والا  
احتاج الى فصل اخر بل قوله قول العارض العام اللازم وقول الفصل عليه قول الخاصه  
وبالحقيقه قول كل واحد من الاربعه عند التخصيص انما هو على النوع والعرض العام بالقياس  
الى الجنس قد يكون خاصه وقد لا يكون وجنس الفصل ليس يجب ان يكون جنسا بل قد يكون فصل

جنس

جنس وجنس العرض يجب ان يكون عرضا اما بالقياس الى الجنس فقد لا يكون عرضا  
وجنس الخاصه وخاصه الجنس قد يكون خاصه وكثيرا ما يكون خاصه الفصل  
خاصه وعرض الجنس عرض من غير عكس والعرض بالنسبه الى الفصل عرض ولا ينكر  
هذا اما حصل من كلام الشيخ وعليه الاختيار والاعتبار بما تقدم **قال**  
وكل واحد منها بالقياس الى حصصه الصادق هو عليها نوع حقيقي الى اخره **اقول**  
كل واحد من الكليات اذ اقيس الى حصصها الموجوده في اواده لم يفي في طبيعه من حيث  
انها مقيدة بالمخصصات كذا الجواب من حيث هو حيوان لحقه الاشاره من غير  
اعتبار النطق فيه وكذا الناطق غير معتبر معه الحيوانه وكذا الايسر من حيث  
هو ايسر مشار اليه لان نوعا حقيقيا لكونه حينئذ مقولا على اشياء متفقه بالحقيقه  
وانما تختلف الكليات حين يكون منه جنس ومنه نوع ومنه غيرهما بالقياس الى  
الافراد الحقيقه المصطله فاننا اذا اعتبرنا افراد الانسان مثلا يكون من الحكماء  
ما هو نفس ما هيئها ومنها ما هو جز ما هيئها ومنها ما يخرج عنها فاختلاف  
الكليات وانقسامه الى الجنس انما هو بالنسبه الى الجزئات الحقيقه لا الاعتباريه  
واعلم ان اساس العلم بالاجناس الماهيات المتحققه في الخارج وقصورها وعرضها  
في غاية الصعوبه واما بالقياس الى المعاني المحقوله الوضعيه فهل لانا اذ انقلنا  
معاني ووضعنا لفظا اسما كان القدر المشترك منها جنسا والقدر المميز فصلا  
والخارج عنه عرضا هذا اتمام الكلام في اساعوبي وتليوه باب القول الشارح  
الذي هو المقصد الاقصى من قسم النصوص **قال** الفصل السادس  
في التعريفات معرفه الشيء يجب تقدم معرفته عليه فيه الى اخره **اقول**  
معرفه الشيء ما يكون بصوره سببا لتصور الشيء والمراد بتصور الشيء تصور وجوده  
ما اعم من ان يكون حسب الحقيقه او بما مرصا وقليه ليتناول التعريف الخد  
والرسم معا وما ذكرنا من ان الافكار ومعدلات لفيضان المطالب لانا في كون  
المعرفه سببا لان الافكار وحركات النفس وهي المعينات لا العلوم المرتبه  
ضروره كونها مجامع للمطالب على انهم كثير اما يطلقون اسم السبب على المعينات  
ايضا لانقال هذا التعريف مانع لدخول الملزومات البينه اللوازم فيه لان  
تصوراتها اسباب لتصورات لوازمها كالسقف للجدار والدخان لل نار مع انها  
غير معرفه لانا نقول لاحقا ان المراد بتصور الشيء في التعريف التصور الكسبي ضرورة



ان التعريفات انما تكون بالانتماء الى الصور الكسبية والتي انما تكون سببا للتصور  
الكسبي بطريق النظر فان ما لم يحصل من النظر لم يكن كسبيا وذلك بان موضع المطلوب  
التصورى المسحورة او لا ثم بعد اتياء وعرضياته وتوليف بعضها مع بعض بالرفق  
يؤدي الى المطلوب كما يبعد ذلك في التقديرات على ما دل رسم العكس عليه وتصورات  
اللازم التمهيد الحاصلة من تصورات الملزومات ليس حصولها لذلك فلا تحول لها في  
التعريف وامثال هذا السؤال انما نشأ من عدم ايمان النظر والتحقق في كلام القوم  
وكما ان طرق حصول المصدق مختلفة لذلك يختلف طرق حصول التصور فربما  
يحصل بان موضع المطلوب يتحرك الى جهة اخرى فحينئذ ينشأ الصور العقلية  
مطلع على صورته مفردة بسيطة ينشأ بالذهن الى المطلوب وربما ينشأ في التعريف  
امرا وامورا مترتبة موجبة لتصوراتى موا كان متعورا به او لم يكن وربما يحصل بان  
يتحرك المذهب منه الى مباد يدور منها اليه وحصوله بالطريق الاول ليس بالنظر اللهم  
الا ان يفسر بالحركة الاولى او لم يشترط الترتيب فيه بل يلتقي باحد الامرين التخصيل  
او الترتيب على ما سبق الاشارة اليه في صدر الكتاب ولذلك حصوله بالطريق الثاني  
بل بالحدس وانما حصوله النظري بالطريق الثالث فليس كل ما توقع تصور هو معرف  
وقول شارح كما ليس كل ما توقع تصدق بما حجه بل المعرف والقول الشارح هو كاسب  
التصور والمجه ما ليس به التصديق ولهذا اوجب ان يكونا موليدين اختياريا مسبوقا  
بتصور المطلوب المسوق الى تحصيله وانما لم يجعل الطريق الاول من القول الشارح  
ولم يفسر النظر بالحركة الاولى وان كان الانتقال فيه مناعيا لقلته وعدم وقوعه  
تحت القبط وكذلك الطريق الثاني اذا الانتقال فيه ليس باختيارى وانما هو اضطرارى  
اذ لا دخل للصناعة فيه فالنزاع في التعريف بالمفرد لفظى ان اراد به التعريف الصناعي  
لا يتبادر على تفسير النظر والافلا شك في امكان وقوع التصور بالمعاني البسيطة ولما  
كان معرفة المعرف على معرفة الذى وجب ان يكون مقدمة على معرفته ضرورة عدم  
اعلمه على المعلول ولزمه لذلك ارجحه او صاف اولها ان يكون غير الذى المعرف اذ لو كان  
فيه كان معلوما قبل كونه معلوما وانه محال وثالثها ان لا يعرف بالمعرف والاقدم  
على نفسه بترتبه او مراتب وثالثها ان يكون مساويا له في العموم ان يكون بحالة متى صدق  
صدق المعرف ولازمة الانفكاك والجمع والا لكان هو اما اعم منه او اخص او ميانا والكل  
لا يصلح للتعريف به اما الاعم فلا يتصوره لا يستلزم تصور اخصه ولانه لا يفيد

التعريف

التمييز الذي هو اقل مراتب التعريف واما الاخص فلانه انما وجودا فيكون اخص  
والاخصي غير صالح للتعريف واما المباين فلان نسبة الى المباين الاخر كمنسبة الى  
غيره وشبهه المباين الاخر اليه فتعريفه اياه دون غيره ودون العكس ترجيح  
بلا مرجح ولان الاعم والاخص اذ لم يصلح للتعريف مع فترها الى التباين بالمباين بالطريق  
الاولى لانه في غاية البعد عنه والكل منظور فيه فان الاعم يستلزم تصور الاخص  
بوجه ما يحسم وبما لا يستلزم تصوره بحسب الحقيقة لكن لا يدل ذلك على امتناع  
التعريف به واما التمييز فان اراد به التمييز عن كل ما عداه فليس المعرف والقول  
الشارح لا يقتضيه وان اراد التمييز عن بعض ما عداه فالاعم كثيرا ما يفيد والاخص  
انما يكون اخصي لو كان الاعم ذاتا له ولا زما بينا حتى يكون اقل وجودا في العقل  
والمباين وبما يكون له نسبة خاصة الى بعض مبادئه لا جعلها يكن تعريفه به  
كالعلة والمعلول ورايتها ان يكون اخص من المعرف لانه سبق وجودا الى العقل  
فيكون اوضح عنده واذا قد عرف ان المعرف للشيء شئ ان يكون نفسه هو اما داخل  
فيه او خارج عنه او مركب من الداخل والخارج والاول ان ساواه في المفهوم كما  
ساواه في العموم هو الحد التام كالتعريف بالجنس والفصل الرئيس وان لم يكن  
مساويا له الا في العموم فالحد الناقص كالتعريف بالجنس البعيد والفصل القريب  
او بالفصل القريب وحده ان يجوزنا التعريف بالمفرد لعدم اعتبار القرينة  
المخصصة والالم يكن داخل والثاني مح كونه خاصة لازمة بيته على ما مر  
وهو الرسم الناقص والثالث ان يتركب من الجنس القرب والخاصة فهو الرسم التام  
والا فالرسم الناقص كما اذا تركب من الجنس البعيد والخاصة ثم ههنا انظار  
الاول ان جعل المركب من الداخل والخارج شيئا للخارج وهو قسم منه لا متناع  
ان يكون داخلا والا لدخل الخارج ولو قال اما داخل او خارج والداخل اما حد  
تام او ناقص والخارج ان يتركب من الجنس القرب والخاصة فهو رسم تام والناقص  
كان اخصر والى الصواب اقرب الثاني انه اقل الحد التام في المحدود مساويا  
له في المفهوم والداخل ما يتركب من غيره فكيف يساويه مفهومه الثالث  
انه اوجب في الخارج ان يكون خاصة فلا يكون المركب من العرض العام والمباين مساويا  
فانصا فان قلت المجموع خاصة قلت لا اعتبار للعرض في التخصيص فلا اعتبار له  
في التعريف اذ لم يعتبر الا الخاصة الرابع المركب من الفصل والخاصة او من الفصل والعرض



العام رسم ناقص على مقتضى تقسيمه وهو فاسد لان الفصل وحده اذا اتى انما المقسم  
الحدي فهو مع شي اخر اولي بذلك فان قيل انهم لم يعتبروا هذه الانقسام لان المقصود  
من التعريف اما التمييز او الاطلاع على الذاتيات والعرض العام لا يفيد شيئا من ذلك  
فلا فائدة في هذه مع الخاصة او الفصل والمركب منهما ليس مفيد ايضا لان الفصل  
قد اتى ذلك فلا حاجة الى ضمها اليه بخلاف الانقسام المعتبره كالجنس البعيد مع الفصل  
فان الفصل وان لم يفد التمييز فقد اتى الاطلاع على ذاتي فنقول التمييز ليس بواجب  
لكل جزء من الموقوف وان كان ولا بد فالعرض العام ميمر عن بعض الاعتبار على انهم كثيرا ما  
يستعملونه في التعريفات مكان الجنس ولما اعتبروا منها فم خاصة مع اخرى ففهم مع  
الفصل اولي بالاعتبار الخامس ان التعريف بما يحتمل ان يفيد تصور بوجه ما فان لم  
يحلونه معرفة فامد تعريفه وان جعلوه معرفة فبطل قاعده المسواه ولم ينحصر الموقوف  
في الانقسام الاربعه لمخرجه عنها على ما ذكره وليس لقائل ان يقول لنا رسم  
الموقوف بما ذكره بل انه قول دال على ما يميز التي عن جميع ماعداه وحديد لا يجوز ان  
يكون اعم لاننا نقول هذا تخصيص يجعل النظر في هذا الباب فيما هو اخص من القول  
الثاني وتخصيص اصطلاح القوم ملقته العقول بالقبول لا ضرورة تدعو اليه  
في قوة الخطا عند المحصلين كما ذكره هذا القائل المتصنف في مطلع كتابه بل خطاها  
فان الصورات الكسبية كما تكون بوجه خاص اذ ذلك وبما يكون بوجه عام ذاتي او عرضي  
فكاسية ان لم يكن معرفة فلا بد من وضع باب اخر يفيد العلم فيه وذلك لان المنطق  
جميع طرق الاكتاب وان كان معرفة فم يصح اعتبار التمييز عن جميع الاعتبارات في رسمه  
نعم من الضرورات التعريف التمييز عن بعضه فان ما لا يفيد امتيازات في العقلين  
الغير لم يكن عليه لتصوره ولهذا امتنع التعريف بالمباين لان معنى التمييز ان يكون  
ثابتا للشيء مسلوبا عن غيره والى ذلك كله اشار الشيخ في اول كتابه لبرهان من الشفا وقال  
كان ان تصور المكسب على مراتب منه تصور التي تعني عرض لخصه او نفعه وغيره ومنه  
تصوره معنى ذاتي على احد الوجهين والتصور الخاص قد شتمل على كمال حقيقته وقد استأول  
الاستطرانها لذلك القول المستعمل في تمييز التي وتعرفه قد يكون مميذا له عن بعض ماعداه  
فان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حد ناقص وقد ميزه عن  
الكل فان كانت بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصا ان كان الجنس قريبا فيه وان كان بالذاتيات  
فهو حد تام هذا عند الظاهر من المنطقيين واما عند المحصلين فان شتمل على جميع الذاتيات

بحر

بحيث لا شئ منها شي فهو الحد السام والافليس تمام والمقصود الاخص من الحد ليس  
هو التمييز بالذاتيات بل هو تحصيل صورة معقولة موازية لما في الوجود واما التمييز  
تابع له في التعريف تابع له هذا كلام السج وقد بان منه ان المساواة ليست مشروطة  
في مطلق التعريف بل في التعريف التام ولقد نفع من فصل وقال الانتقال الى المقورات  
المكتسبة اما من الذاتيات التي هي على ذنبه او من العرضيات التي هي على طول ذنبه  
او من الحد الخارجي او من المجلولات الخارجية او من الشدة او من المقابل واكمل  
هذه الانتقالات الذي هو المقصد الاقصى من التعريف ما يفيد التصورات التام  
وهو الانتقال من الذات والعدل الذاتي وانقصها ما يكون بحسب التعريف المثالي  
وساطع بعضها يقرب الى الكامل وبعضها يقرب الى الناقص وكيف ما كان فالمبادي  
لا بد وان يكون اعرف من المطالب واجلي واسبق في العقل فان كانت مع ذلك اقدم  
بالطبع ايضا فالتعريف بها شبيه ببرهان البرهان والاشبه ببرهان الان فتعريف التي  
اما بما يتقدمه او بما يتاخره وهو العرضيات والمجلولات او بما يتركب منها او بما  
يخرج عنها فان كان بالذاتيات والعدل فان شتمل على جميعها فهو حد تام ولا يفيد  
ناقص والحد التام لا يكون الا واحدا ولكن يحدد الناقص وان كان بالعرضيات والعرض  
والمجلولات فهو رسم مفرد وان كان بالذاتيات والعرضيات فهو رسم مركب والرم  
ان افادت التمييز عن جميع ماعداه فهي تامه والافناقصه وان كان بغير الذاتيات  
والعرضيات فهو التعريف بالمثال وهو بالقوة تعريف بالعرضيات لان وجه الشابه  
يكون امرا عارضا ومن هذا القبيل تعريف الكتاب بالجزئات كقول لادبا الاسم كريد  
والفعل كضرب ومنه تعريف المعقولات بالمحموسات كما يقال العلم كالنور والحيل  
كالظلمة ولما كان اكثر استيناس العقول الناقصة بالامثلة صار استعمالها في تحالفا  
المثقلين اكثر واشيع واعلم ان الحد اما بحسب الاسم وموقول مستقل على تفصيل  
ما دل عليه الاسم اجا لا ولا نزاع فيه الا اذا اشتبه ما يدل عليه اللفظ بالذات ما يدل  
عليه بالعرض يكون نزاعا لعلو يخلو ان يدفع نقل او وجه استعمال او ارادة من اللفظ  
ولهذا يستحسن في مبادي المناظرات والمجاورات استفسار اللفاظ البهمة والشركة  
ليطابق فهم السام ارادة اللفظ واما بحسب الحقيقة وهو ما يدل ماهية التي الثابتة  
ويجوز النزاع فيه لجواز ان لا يطابقه ولما كان للوجودات مفهومات وحقايق فلهذا حد  
بالوجهين واما الحد ومات فليس لها الا الحد وحسب الاسم ولذلك الرسوم المعرفة



وربما يتقلب التعريف بحسب لآم تعريفيا بحسب الحقيقة اذا صار الشيء المعرف معلوم الرجوع  
بعد ان لم يكن واعلم ان هذا الباب لطائفة عترة وفوائده كثره اختصره المتأخرون  
اختصارا اخل بالواجب وغيره عن وضعه واصطلاحاته طنائهم انهم صبطوه ونقوه  
ومعه من ضبط مطالبه بيزاي بجيده فانعون فيه من عظيم بحر بشئ نزر ولو لا خوف  
الاطالة والامتناع والتعرض لغيره اثر في الكتاب او ردت ما لخصته من كلام  
الشيخ الرئيس وغيره من الفضلاء المحققين رانما ذكرت ذلك العذر اليسير من مباحته  
تجسما لتعرض فوائده وتبينها على كثره فوائده **قال** والخلل في التعريف لا يخلل  
شرط مما سبق الى اخره **اقول** قد اعتبر في المعرف شرائط اربعة عرفتها فيختل التعريف  
باختلالها كان وذلك بان لا تساوي المعرف بل يكون اعم فلا يكون مانعا او اخص فلا  
يكون جامعا او بيا وبه في المعرفة والجهالة كتعريف احد المتضامين بالآخر او يعرف  
بالاخرى كما يقال النار اسطقس شبيه بالنفس او بنفسه كمال الحركة نقلة والاشارة  
بشئ او بالاجرة والابه اما عبرته واحدة وهو دور مصرح كتعريف الشمس تكون  
النهار والمنازل زمان كون الشمس فوق الافق او بمراتب وهو دور مصرح كقولنا لا  
بالزوج الاول والعزج بالعدد المنقسم لساويين والمتساويين بالشيئين الذين لا  
يفضل احدهما على الآخر والشيئين بالاثني وكل واحد منها اردا مما قبله فمعرفة الشيء  
بغير المساوي ردي على ما ذكره او بالمساوي في المعرفة ارادة لانه لا يفيد المطلوب الا ان  
ربما يفيد بصوره توجه ما وبالاخرى اردا لكونه ابعد من الافادة وبمنه اردا منه لجواز  
ان يصير اوضح في بعض بعض فنفيد تعريفا بخلافه والدوري المصريح اردا منه لاشتماله  
على التعريف بنفسه وزيادة والدوري المضمر اردا منه لانه مشتمل على المصدر حمليه  
وزياده هذا كله من جهة المعنى واما الخلل من جهة المعرفة فانما تصور اذا حاول الشخص  
التعريف لغيره وذلك باستعمال الفاظ غريبة وحشية او مجازية او مشتركة من غير  
قرينة وبالجملة ما لا يكون ظاهرا للدلالة على المراد بالنسبة الى السامع وباشتماله على تكرير  
من غير حاجة كما في تعريف الانف لا فطر او من غير ضرورة كما في المتضامين وهو القيد  
المستدرك في عبارة القوم **قال** والتعريف بالمثل تعريف بالمشابهة المختصة  
**اقول** المناسب تقدم هذا الكلام على بحث الاختلال اذ هو جواب نقض ربما  
يورد على حصر المعرفة في الانقسام الاربعة فقال المثل اما ان يكون مبيانا للمثل او  
اخص فالتعريف به خارج عنها اجاب بان التعريف بالمسال ليس المراد منه التعريف

بمنه

بمنه بل خصاصه للشيء باعتبار مقارنته الى المثل وهي المشابهة المختصة به على ما  
سمعت في التعريف بالعلل فيكون من قبيل الرسوم لا يقال المشابهة مشتركة بين الشيئين  
لان المشابهة هذا اذا كان شابه ذاك هذا فلا يكون مختصة باحدهما لانا نقول مشابهة  
هذا لانه غير مشابه ذاك لهذا فيكون تعريف للشيء بمشابهته للمثال تعريف بالخاصة  
**قال** وعلى التعريف سكان الاول المعلوم يستع طلبه الى اخره **اقول** اول  
من اورد هذا الشك ما نزل من مطالبه لبقراط في ابطال الاكتاب وتقريره ان  
المطلوب بالتعريف اما ان يكون معلوما او لا يكون وايضا ما كان يستع طلبه اما اذا كان  
معلوما فلاستحالة تحصيل الحاصل واما اذا لم يكن فلاستع توجه الطلب نحو ما لا  
سفر للذهاب من فلبس قلنت ان اريد بالمعلوم المعلوم من كل وجه فلاستع الحصر  
لجواز ان يكون معلوما من وجه مجهول من وجه اخر وان اريد به المعلوم في الجملة  
فلاستع انه لو كان معلوما مستع طلبه وانما يكون كذلك لو كان معلوما من جميع  
الوجوه اجاب بان المعلوم من وجه دون وجه مستع طلبه ايضا بوجهيه كما سبق  
فان الوجه المعلوم يستع طلبه لحصوله وكذا الوجه المجهول لاستحالة توجه الطالب  
الي ما لا حظ له بالبال ولا يستر اب في ان الشك وارد على المطالب التصديقية ايضا  
فلا وجه لتقصيصه بالتعريف واعترض عليه الامام شرف الدين المراغي عليه بان قولكم  
كل معلوم يستع طلبه وكل غير معلوم يستع طلبه لا يمتحان على الصدق لان صدق كل  
واحدة منهما يستلزم كذب الاخرى لانكما سر على نقيضها الى ما ياتي في الاخرى فان  
العقضية الاولى اذا صدقت كل ما لا يستع طلبه لا يكون معلوما وينعكس بالاستقامة  
الى بعض ما لا يكون معلوما لا يستع طلبه وهو مناف للعقضية الثانية وانما لم يقل  
متناقض لهما لانهما موجبتان وكذا في العقضية الثانية لان عكس نقيض كل واحدة  
منها ينتظم مع العقضية الاخرى فيما ساقفنا لقولنا كل ما لا يستع طلبه يستع طلبه  
وانه محال ويمكن دفعه بان يقال لا سلم ان القضية الاولى تنعكس بعكس النقيض  
الى الموجبة المذكورة لعكس بالاستقامة الى مناف الثانية او لينتج معها المحال بل  
من ان الموجبة الكلية لا تنعكس الى الموجبة بعكس النقيض سلناه لكن نورد الشك هكذا  
التصور اما تصور معلوم او تصور غير معلوم وكل تصور معلوم يستع طلبه وكل تصور  
غير معلوم كذلك وحين خصصنا المعلوم وغير المعلوم بالتصور لم ينعكس عكس نقيض  
العقضية الاولى الى مناف الثانية لان عكس نقيضها كل ما لا يستع طلبه لا يكون تصور معلوما

الطلب

ليصدق



ويستلزم بالانتماء الى بعض ما لا يكون مصورا معلوما لا يمنع طلبه وهو لا ينافي القضية  
 الثانية القابلة كل تصور غير معلوم تمنع طلبه لان الصور الغير المعلوم اخص من غير  
 الصور المعلوم ولا منافاه بين اجاب التي لكل افراد الاخر واجاب بنفسه لبعض  
 افراد الاعمر ولذا في القضية الثانية وايضا لم ينتظم عكس نقض كل منهما مع الاخرى  
 قيا سامتجا لعدم اتحاد الوسط فالصاحب للثبوت الاشكال عام الورود على كل  
 قياس مقسم حمل فيه محمول واحد على متقابلين وهذا الجواب مختص بما اذا كان  
 الذات كالتصور مثلا صفتان متقابلتان كالعلم وعدمه ويكون الموضوع في احد  
 القضيتين الذات مع احدى الصفتين وفي الاخرى الذات مع الصفة الاخرى  
 اما اذا كان الموضوع نفس الصفتين وفي الاخرى الذات مع الصفة الاخرى من  
 غير تحقق قدر مشترك بينهما لم يصلح هذا جوابا له وفيه نظور لان المنفصلة في ذلك  
 القياس لابد ان يكون مشتله على ما وضع للمتناهين فاذا قيدنا بذلك الموضوع  
 فيها وفي المتساويين اندفع الاشكال فاذا قلنا كل ج اما ب واما ليس ب وكل ج  
 وكل ما ليس ب ا وادنا وجد التخلص عنه بقول كل ج اما ب واما ليس ب وكل  
**ج ب فهو ا وكل ج ليس ب فهو ب** ينفع المطلوب والجواب عن الشك اننا لانعلم ان المطلوب  
 اذا كان مجهولا من وجه معلوما من وجه تمنع طلبه بالوجه المجهول وانما يكون  
 لذلك لو كان الوجه المجهول مجهولا من كل وجه وليس لذلك فان الوجه  
 المعلوم من وجوهه كما اذا طلبنا حقيقة الملك بواسطة العلم بعراض  
 من عوارضه فالوجه المجهول وهو حقيقة الملك معلوم من جهة العارض فيمكن توجه  
 الطلب نحوه الشك الثاني ان تعريف الشيء اما ان يكون بنفسه او بحيزه او بالخارج  
 عنه او بالركب من الداخل والخارج والكل محال فالتعريف محال اما بنفسه فلما  
 عرفت واما بالحيز فلاستحالة ان يكون جميع الاجزاء لان جميع اجزاء الشيء نفسه لا تمنع  
 ان يكون خارجا عنه وهو ظاهر او داخل فيه اذا داخل ما ستركب الشيء منه ومنه  
 فيكون مركبا من جميع الاجزاء وغيرها فلا يكون جميع الاجزاء جميعا وان يكون بعضها  
 دون بعض لان معرفته الكل معرفته لكل جز من اجزائه والالم يكن معلوما الشيء من  
 اجزائه او يكون معرفته لبعضها دون بعض فان لم يكن معرفته الشيء من الاجزاء امتنع ان  
 يكون معرفته **ق** للماهية المركبة وان كان معرفته لبعض الاجزاء ومعرفة  
 الماهية كما ستوقف على معرفة ذلك الحيز فتوقف على **القول** معرفة البعض الآخر

فلا يكون ذلك الحيز وحده معرفته بل هو مع غيره فلو كان الحيز معرفته للماهية  
 كان معرفته لكل من اجزائها ومنها نفسه فهو تعريف الشيء بنفسه وغيره فيكون تعريفا  
 بالخارج وهو ايضا محال لان الخارج انما يعرف الماهية لوعلم اختصاصها بها والعلم  
 باختصاصها به متوقف على العلم بها وعلى العلم بكل ما عداه **والاول** بوجوب الدور  
 لتوقف العلم بالماهية حينئذ على العلم باختصاص الخارج المتوقف عليه والساني  
 مستلزم احاطة العقل بامور غير متناهية واما بالركب من الداخل والخارج  
 فلانه تعريف بالخارج ايضا وقد ثبت استحالة والجواب اننا لانعلم ان التعريف  
 ببعض الاجزاء محال قوله لان معرفته الكل معرفته لكل جز منه فلما لانعلم الحيز  
 ان يكون الحيز عنيا عن التعريف او مكتسبا من معرفه اخر وليس من المتعريف تعريف الكل  
 بدون تعريف اجزائه بل المتعريف معرفته الكل دون معرفتها فان قلت معرفته  
 الكل موجد الكل في الذهن لانه علمه لتصوره وهو حصوله في الذهن وموجد الكل  
 لابد ان يكون موجد الكل جز من اجزائه والالم يكن موجد الكل بل بمعرفة اجاب  
 بان موجد الكل لو جب ان يكون موجد الكل جز منه لزم  
 احدا لامرين اما البعض وهو يختلف المسبب عن السبب او يتقدم السبب  
 على السبب وذلك لان من المسببات ما ستركب من جزين متزيان في الوجود الزمان  
 كالسركب من الخشب والصورة المتأخر عنه بالزمان فبعد تحقق الحيز  
 السابق ان يحقق موجد المركب يلزم الامر الاول لعدم تحقق الحيز اللاحق معه  
 وان لم يحقق يلزم الثاني لان الحيز السابق معلول له على ما هو المفروض لا يقال  
 لان العلم ان يتخلف المعلول عن العلة الموجهة محال وانما المستحيل يتخلف عن العلة  
 التامة لا نأقول من الابتداء لركان موجد الكل موجد الكل جز منه لزم احد  
 الامور الثلاثة اما تحليل الشيء بنفسه او تقدم المعلول على العلة او يتخلف عن  
 العلة التامة لان المراد بالموحد ان كان علم وجود الشيء في الجملة لزم ان يكون كل  
 واحد من اجزاء الماهية علمه لنفسه ضرورة كون كل منها علمه للكل وان كان العلم  
 التامة للوجود يلزم احد الامرين الاخرين كما مر لا يقال هب ان معرفته الكل لا يجب  
 ان يكون معرفته لكل جز لكن من الواجب ان يكون معرفته الشيء من اجزائه والالم يكن  
 معرفته بالضرورة ولان موجد الكل لابد ان يكون موجد البعض اجزائه وانما  
 صرح به في كتاب الاشارات قائلا العلة الموحدة للشيء الذي له معومه للماهية علمه البعض



لنفس تلك العلة كالصورة او جميعها في الوجود وهي على الجمع بينهما وهذا العذر كاف  
في بيان امتناع كون بعض الاجزاء معرفا للماهية لان الجزاء الموقوف به ان كان معرفا  
بنفسه والاف الخارج لا نقول لا نسلم انه لو لم يكن معرفا بشئ من الاجزاء لم يكن معرفا  
للكل وانما يكون لذلك لو كان الموقوف عليه معرفة الماهية بكونه الحقيقية وليس كذلك  
المعرف ما هو عليه لمعرفه التي يوجد ما ومن البين ان معرفته التي يوجد لاستدعي  
معرفة شئ من اجزائه وانما استدعي لمعرفه الاجزاء هو الموقوف بكنه الحقيقة ولما  
الموجود فان اريد به العلة الفاعلية فلا نسلم ان الموقوف عليه فاعلية لوجود الموقوف  
في الذهن وظاهره انه ليس كذلك وان اريد به علة وجود الشئ سواء كان معرفا  
ملا او لم يكن فلا نسلم ان علة وجود الكل لا بد ان يكون علة لبعض اجزائه وحكم  
الشئ بذلك انما هو في العلة الفاعلية بلوح ذلك من ينظر في كتابه لا يقال  
ما هو عليه وجود الكل لو لم يكن علة لشئ من اجزائه لكان جميع اجزائه حاصلا  
بدونه فيكون الكل حاصلا بدونه فلا يكون علة لا نقول بل اللازم ان كل واحد  
من اجزائه لا يحتاج الى علة الكل ولا يلزم من ذلك عدم احتياج الكل اليها فان  
الهيئة الاجتماعية في المركبات جزئها يحتاج اليه ولا شئ من اجزائها يحتاج اليها  
اما الاجزاء المادية فلا يحتاج اليه الاجتماعية اليها واما نفسيها فظاهر ومن  
نزلنا عن هذا المقام لكن لا يجوز التعريف بالخارج **قوله** لان التعريف بالخارج  
سوقوف على العلم بالاختصاص فلما لا نسلم بل على اختصاصه في نفس الامر فان  
العلم بالخاصة يوجب العلم بالماهية وان لم يخطر بالبال اختصاصها لها لئلا يكون  
لا نسلم لزوم الدور واحاطة العقل بالانتهاج وانما يلزم ذلك لو توقف  
العلم بالاختصاص على تصور الماهية بالجهة المطلوبة مع التعريف او على تصور  
كل ما عداها مفضلا وهو مسلم بل على تصور الماهية بوجه ما وتصور ما عداها على  
سبيل الاجمال اذ قد يعلم اختصاص جسم معين بكونه شاعلا لكان معين وان لم  
يصور ذلك الجسم ولا ما عداه على سبيل التفصيل بقي ههنا على المصنف قسم الحد التام  
وهو التعريف بجميع الاجزاء الذي هو المقصد الاقصى من هذا الباب ولم يتوقف  
لرفع الاشكال عنه ووجه التفصيل عنه ان جميع اجزاء الشئ وان كانت نفسه الا ان  
التعريف لا يستلزم تعريف بنفسه لان معنى تعريف الشئ بجميع اجزائه ان تصور  
الاجزاء علة لتصوره لكن تصور الاجزاء يمكن ان يقع على وجهين الاول ان يتعلق بصورة واحد

جميع

جميع الاجزاء وهذا الاعتبار مقصوره نفس تصور الشئ الثاني ان سعلق بصورت  
متعدده بالاجزاء بازا كل جز تصور بالتعريف بالنفس انما يلزم لو جعلنا تصور  
جميع الاجزاء علة وليس كذلك بل جميع بصورات الاجزاء علة لتصور الشئ الذي هو  
تصور جميع الاجزاء فالحد والمحدود شئ واحد الا ان في الحد تفصيلا وفي المحدود  
اجمالا وقيل للحد التام هو الجنس والفصل والماهية ليست هي لها فقط بل لا بد مع  
ذلك من معنى ثالث وهو الاجتماع بينهما فلها اجزاء مادية هي الجنس والفصل وجزء  
صوري هو الهيئة الاجتماعية فالحد التام يشارك الحد الناقص في كون التعريف  
بهما ببعض اجزاء الماهية الا انه جميع الاجزاء المادية والناقص بعضها وفيه نظر  
لان الحد لو كان بعض اجزاء الماهية لما ساواها في المفهوم ولما كان تمام الماهية  
ومقولا في جواب ما هو ولم يحصل به الوقوف على كنه الماهية مع ان جمهور العلماء  
من الاولين والآخرين اثبتوا هذه الاوصاف وانت تعرف ان المصنف يصح  
بواحد واحد منها في موضع موضع **قوله** خاصة المركب محدود دون البسيط  
الى اخره **اقول** الماهية اما لاجزاء لها وهي البسيطة او لها جزء وهو المركبة  
فعلى التقديرين اما ان يكون جزءا لغيرها او لا يكون فالاسم اربعة لا مزيد  
عليه فالبسيط الذي لا يتركب عنه عين كالواجب لا يحد اذ الحد لا بد له من  
الفصل ولا شئ ماله فصل بسيط ولا تحديد لان التقدير عدم تركب الغير عنه البسيط  
الذي يتركب عنه عين كالجنس العالي لا يحد لبساطته ويحد بتركب الغير عنه  
والمركب الذي لا يتركب عنه عين كالنوع السافل يحد لتركبه ولا يحد به لعدم  
تركب الغير عنه والمركب الذي يتركب عنه غيره كالنوع المتوسط يحد لتركبه  
ويحد به لتركب الغير عنه فكل مركب محدود دون البسيط واما ان يتركب عنها غيرها  
محدوما والا فلا هذا بيان حال الحد بالقياس الى الماهيات ان يحد واما بالحد  
واما حال الرسم فكلما له خاصية لازمة بيته ولم يكن بد من التصور فهو مرسوم  
وان لم يكن كذلك وذلك بان لا يكون له خاصية او يكون لكن لا يكون لازمة بيته  
او يكون وهو بد من التصور لم يكن مرسوما اما على التقديرين الاولين فلما سمعنا من  
واما على التقدير الثالث فلان التعريف انما يكون للتصور المكتسب والملازمة الاولى  
منطوقها بجواز رسم مثل تلك الماهية بالعرض العام مع الفصل والتعريف التام  
لا يكون الا بالقول ان المركب كتركب الحد التام من الجنس والفصل القريبين والرسم من الجنس



من الجنس القرب والخاصة والتعريف الناقص قد يكون بالقول اما الحد فكالتركيب  
من الجنس البعيد والفصل واما الرسم فكالتركيب من الجنس البعيد والخاصة وقد لا  
يكون كما اذا كان الحد بالفصل وحده والرسم بالخاصة وحدها عند من يجوز  
التعريف بالمفرد والحد التام لا يقبل الزيادة والنقصان من حيث المعنى لان جميع  
الدائيات وجميع الدائيات تمنع ان يزيد وينقص ويبدل المعنى لقولها من حيث اللفظ  
كما اذا اورد بدل الجنس والفصل حداهما او عدا حداهما وعبر التام قابل لها اما الحد  
الناقص فلجواز ان يذكر فيه الجنس البعيد بمرتبته او مرتبتين وفصلان او ادها  
واما الرسم التام والناقص فلجواز ان يذكر فيها خواص متعددة او احداها والعام  
والحد والرسم يجب تقديمه لانها اكثر وجودا من الخاص في العقل فيكون اعرف  
والاعرف واجب التقديم في نظرا التعليم وفيه ما عرفت ولتقتصر على هذا القدر من  
الكلام في هذه النصوص حامدين لمفيض الكالات والخيرات **قول**  
**القسم الثاني** في الكتاب التصديقات وفيه ابواب الاول في اقسام القضية  
واجزائها واحكامها وفيه فصول الاول في اقسام القضية اي المجهولات  
التصديقية وفيه ابواب اولها القضايا وثانيها في القياس وثالثها في الاقيسة  
الشرطية الاقتوائية وكان الانسب ترتيبه على ما بين لان القياس الشرطي  
من مطلق القياس فذكره في بابه اولي من افراد باب له ولما كان الكتاب  
المجهولات التصديقية بالحجة وهي مؤلفة من القضايا تقدم مباحثها في عدة  
فصول وعقد الفصل الاول لذكر اقسام الاولي **قول** والقضية لابد  
فيها من محكوم عليه وبه فان كانا قضيتين عند التحليل اي عند حذف ما يدل  
على العلاقة بينهما من النسبة الحكمية سميت شرطية وسميا بالمقدمة والسالي  
والاقتوائية محلية وسميا بالموضوع والجمول قد يتبين مما سلف لك من معنى  
القضية انها لا تحقق بدون الحكم فلا بد فيها من محكوم عليه ومحكوم به فان كانا  
قضيتين عند التحليل اي عند حذف الادوات الدالة على الارتباط الحكمي سميت  
شرطية والمحكوم عليه مقدما والمحكوم به تاليا وان لم يكونا قضيتين سميت  
والمحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا وانما قيد بالتحليل لان طرفي الشرطية  
ليسا قضيتين عند التركيب بل عند التحليل اما انهما قضيتان عند التحليل فباطل  
لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وحذفنا ان والفاء الموجبتين

لربما

لربط بقي الشمس طالعة وهي قضيه والنهار موجود وهي ايضا قضيه ولذلك اذا  
قلنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا وحذفنا كلتي اما واو بقي العدد  
زوج والعدد فرد وهما قضيتان واما انهما ليسا قضيتين عند التركيب اما  
اولا فلان لازمة كونهما قضيتين منقضية فيبقى كونهما قضيتين بيان الاول ان  
من لوازم كونهما قضيتين احتمال الصدق والكذب وهو منتف وهو منتف واما ثانيا  
فلان الحكم جز القضية وهو منتف في طرفي الشرطية وقيد الادوات بالدلالة  
على العلاقة الحكمية لئلا يرد النقص بقولنا ان زيد اعالم هو يوجب ان زيدا  
مكرم فاذا حذفنا اداه الربط لم يبق قضيتان بخلاف الادوات كلها  
والقيد ان ذكرهما صاحب الكشف وفيه نظرا لانه ان اريد بالقضيتين قضيتان  
بالقوة فلا شك ان طرفي الشرطية قضيتان بالقوة حاله التركيب فلا حاجة الي  
ذكر التحليل وان اريد قضيتان بالفعل فلما ان طرفيها ليسا قضيتين بالفعل  
عند التركيب لذلك ليسا قضيتين بالفعل عند التحليل اذ عند حذف الادوات  
الموجبة للربط ما لم يحقق الحكم في كل من طرفي الشرطية لم يصير قضيه ولان التحليل  
الى مامنه التركيب فلا يكونان قضيتين والنقص غير وارد اذ قولنا زيد اعالم  
وزيد مكرم ليسا محكوما عليه وبه في القضية واللام بينهما باني ههنا اشكالات  
الاول ان قولنا زيد اعالم نقيضه زيد ليس اعالم جملته مع ان طرفيه قضيتان الثاني  
ان الحكم بين قضيتين اما ان يصدق بالاجاب او بالسلب واياما كان يخلل هما وليس  
شرطيا والجواب ان المراد بالقضية ههنا ما ليس بمفرد ولا في قوة المفرد وهو ما يمكن  
ان يعبر عنه بالمفرد والطرفان في صورتي النقص في قوة المفرد والى هذا اشار الشيخ  
في الشفا حيث قال القول الجازم ما حكم فيه بنسبه معنى الى معنى اما بالاجاب او  
بالسلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه هذه النسبة او لا يكون فان كان وكان النظر  
فيه لا من حيث انه واحد وجمله بل من حيث يعتبر تفصيله فهو شرطي وان لم يكن لذلك  
فهو حلي سواء كان التركيب بين معينين لا تركيب فيها اصلا كقولنا زيد حيوان فاطم  
مايت او كان بينهما تركيب فيه صدق وكذب لكن اخذ من حيث انه جملة لكن ان يدل عليها  
لفظ مفرد واعتبرت وحدته لا تفصيله كقولنا الانسان مائة **قضية قول**  
والشرطية اما متصلة ان حكم فيها باستصحاب احدهما الاخر في الصدق او بسلبه واما  
منفصلة ان حكم فيها بجناد احدهما الاخر في الصدق او في الكذب او فيها او بسلبه الشرطية

ان كانا قضيتين  
فان كانا قضيتين  
فان كانا قضيتين  
فان كانا قضيتين



القضايا الموجبة بالحلية والمنفصلة بطريق الحقيقة لتحقيق معنى الحمل  
والانفصال والانفصال فيها واما السوال فليست لذلك فانا اذا قلنا زيد ليس  
بكاكب فقد رفعنا الحمل فكيف تحقق الحمل ولذلك في سلب الانفصال والانفصال  
نعم انما سميت به بطريق المجاز لثابتها اياها في الاطراف او لكونها مقابلة لهما وان  
لا جزياء استحداد قبول الحمل والاتصال والانفصال وتسميه المنفصلة بالشرطية بطريق  
الحقيقة لما فيها من معنى الشرط وادائه وتسميه المنفصلة به بالمجاز لثابتها بينهما في  
الاجزاء او في اتساج وضعها او وضعها فليكن **كل** الحقيقة والمجاز اما باعتبار مفعولها  
الاصطلاحي فاطلاق اسمها على السوال والمنفصلة حقيقة كاطلاقها على الموجبات  
والمنفصلة واما باعتبار مفهومها اللغوي فاطلاقها على الموجبات والمنفصلة ليس حقيقة  
كاطلاقها على السوال والمنفصلة اذ لا يراد به في هذا الفن مفهومها اللغوي وحيث  
لا ارادة ولا استعمال لاحقيقة ولا مجاز فنقول ذلك بحسب المفهوم اللغوي على معنى  
ان تلك الاسماء لو اطلقت واريد بها الموجبات والمنفصلة كانت حقايق فيها ولو اريد به  
السوال والمنفصلة كانت مجازات وكان المصنف انما قال بطريق الحقيقة والمجاز  
ولم يقل حقيقة ومجازا اشار به الى هذا على ان المقصد الاقصى من هذا الكلام بيان النسبة  
بين المفهومين تحقيقا للنقل فكانه قيل انما سميت القضية التي تدخل الى مفرد من جملة  
اما في الموجبات فلتحقق معنى الحمل واما في السالبة فلثابتها اياها وكذلك في البواقي  
نعم لا وجه لا يراد الحقيقة والمجاز في البيان ولما كانت الحلية متقدمة على الشرطية  
طبعا انتقلت المقدمة وضعا فلذا وقع الشروع في البحث عنها **اولا قول**  
**الفصل الثاني** في اجزاء القضية وفيه بحثان الاول القضية تليتم من الموضوع  
والمحمول ونسبة تربط احدهما بالآخر ومن حقها ان تدل عليها بلفظ وتسمى ذلك اللفظ  
رابطة فان ذكرت سميت القضية ثلثية والالكات مضمرة في النفس وتسمى القضية ثنائية  
وهي اذن قد تكون في قالب الكلمة كان او في قالب الاسم كهو والاولى تسمى زمانية  
والاخرى غير زمانية وتختلف اللغات في استعمالها معا او بالتفريق وجوبا وجوازا  
وامتناعا وليست حاجة محمول وهي كلمة او اسم مشتق الى الرابطة حاجة الاسم الجاهل  
لما فيها من الدلالة على النسبة الى موضوع ما مع ان الحاجة الى الرابطة للدلالة على النسبة  
الى موضوع معين فالقضية اذن اما ثنائية تامة دل فيها على النسبة الى موضوع معين  
كالذكر فيها رابطة غير زمانية او ناقصة دل فيها على النسبة الى موضوع غير معين كالذكر

فيها

فيها رابطة زمانية او التي محمولها كله او اسم مشتق عن القضية الجلية اذ الكلام سوف  
لاجلها هي انما سميت بحكم عليه وهو الموضوع وبحكم مبه وهو المحمول ونسبة تربط  
المحمول بالموضوع رباط اجاب اوله وهي النسبة الحكيمة وليست القضية مجرد عيني  
الموضوع والمحمول فانها لو اجتمعا في الذهن بدون الحكم لم يكن الحاصل قضية  
وقد شبهت بالمركبات الخارجية واجزاءها باجزاءها لان طرفيها يشبهان المادة  
من حيث ان القضية معها بالقوة كما ان مادة السرير كذلك والحكم بينهما يشبهان القوة  
لانها تحصل بالفعل معه صورته السرير والطرفين والحكم يشبهان المادة والقوى  
لانها يتقدم مانه كهي عليها وهاجزان مادبان والحكم جز صوري ومعلوم انه اقوى  
الاجزاء وادخل في الاعتبار فانه الموجب والسالب والصادق والكاذب وبه  
مناط احكامها ولو ان ما اذا اريد ان يحاذي باللفظ ما في الضمير فبالاولى ان  
يدل عليه بلفظ ويسمى ذلك اللفظ رابطة فليكن **قيل** اجزاء القضية عند التفصيل  
اربعه الموضوع والمحمول والنسبة بينهما والحكم اي وقوعها او لا وقوعها فلول  
الرابطة ان كان هو النسبة فلا بد من لفظ اخر يعبر به عن الحكم ليتطابق الالفاظ  
والمعاني وان كان هو الحكم لم يستقم قول المصنف الرابطة ما يدل على النسبة  
ولم يكن لفظ هو في قولنا زيد ليس هو بكاكب رابطة اذ الحكم فيه بالسلب وهي لا تدل  
عليه مع مقررهم في الفرق بين الاجاب المحدود والسلب البسيط بانها رابطة فنقول  
مدلول الرابطة هو الحكم وقد صرح به الشيخ في الشفا حيث قال ليس مجموع معاني القضية  
معنى الموضوع والمحمول بل يحتاج الى ان يعتقد الذهن مع ذلك النسبة بين المعنيين  
باجاب اوله فنحن نحاذي المعاني بالالفاظ لا بد ان تتضمن ثلاث دالات **اللفظ**  
ايضا ساعد على ذلك لانه لا يسمى اللفظ الدال على مطلق النسبة رابطة بل الدال على  
نسبة تربط المحمول بالموضوع والنسبة عالم يعتبر معها الوقوع او اللا وقوع لم يكن  
رابطة فان قيل لما كان معاني القضية اربعة لم تحصل مجازاتها الا بربعة الفاظ  
فنقول الدال على الحكم دال على النسبة فلا احتياج الى الدلالة عليها بلفظ اخر  
واما اللفظ هو فرابطة الاجاب وكانم انما لم يعتبر واربطة السلب استعمالها مع  
حرف السلب فمر ان الرابطة وما تترك اعتقادا على شعور الذهن بمعناها فانقسمت  
القضية باعتبارها الى قسمين لانها ان ذكرت فيها هي بلاية وان لم تذكر معها بل اخرجت  
في النفس هي ثنائية والرابطة اداة لدالاتها على النسبة الحكيمة وهي غير مستقلة



لكنها قد تكون في صورة الكلمة وقد تكون في صورة الاسم والاول يسمى رابطته زمانية والاخر  
غير زمانية واللغات مختلفة في استعمالها والاقتسام عند التفصيل مستعملان استعمال  
الرابطتين معا والزمانية بدون غيرها او غير الزمانية بدونها مفروض في الموا  
الثلثة وعدم العثور على بعض الامثلة لا يضر بالعرض قال الشيخ لغة اليونان توجب  
ذكر الرابطته الزمانية دون غيرها واما لغة العرب فربما تحذف الرابطته وربما تذكر  
والذكر ربما يكون في قالب الاسم كقولك زيد هوجي وربما يكون في قالب الكلمة  
وهي الكلمات الوجودية كقولك زيد كان لذا اريد ان يكون كذا وقد غلبت في لغة العرب  
حتى انهم يستعملونها فيما ليس بزمان في قوله تعالى وكان الله عفورا رحيم وفيما لا  
يخص زمان كقولهم كل ثلثة تكون فردا واما لغة العجم فلا تستعمل القضية خالية  
عنها اما بلفظ كقولهم هست وبود واما حركه كقولهم حين بالفتح والكسر وفيما  
يقبل عن لغة العرب نظر لان لفظ هوجي وهما وهم وهن انما هي عند هم ضمير موصوف  
لما تقدم ذكره عليها ولا دلالة لها على بسبه اصلا فضلا على النسبة الحكيمه وانما يدل  
على مرجوع اليه متقدم وليس مدلول هو في قوله زيد هوجي الا زيد فكيف يكون رابط  
فان كانت المراد به الفصل والعماد فنقول الامثلة التي اوردته فيها ليست من مواضع  
الفصل يفتح عن ذلك يفتح كايه على ان ضمير الفصل ايضا لا يدل عند هم على النسبة  
الحكيمه بل على الفرق بين النعت والخبر واما الكلمات الوجودية فهي ان دلته على  
النسبة لكنها لا تدل على الحكم لما بينه في المضارع الغايب ولاها لو كانت لها دلالة  
على الحكم لاحتلت الصديق والكذب وليست كذلك وايضا جعلها رابطته ههنا ينافي ما سبق  
منه في اللفاظ من اخذها بازا الاداه فقد ظهر ان ما اخذه رابطته في لغة العرب  
ليس رابطته بل الرابطته عند هم حركه الرفع من الحركات الاعرابية وما جرى مجراها  
لانها دالة على معنى لفاعليه وهو الاسناد بشر ان كان التركيب من المعربات فالقضية ثلثية  
كقولنا زيد قائم وان كان من المبديات فهي ثنائية كقولنا هذا سيبويه ولذا تدعى قالوا  
ان دلالتهما في محل اسم مرفوع تبينها على افعال الرابطته في النفس وقال الشيخ ايضا القضية  
الثانية قد اختصرت عن الواجب فيها الا ان يكون محمولها كلمة او اسما مشتقا كقولنا  
زيد يكتب او كات فلا يبعد ان يرتبط بنفسه لدلالة ثلثية على النسبة الى موضوع مما خلافا للاسم  
الحاكم كقولنا زيد جسم فليس حاجة الكلمة او الاسم المشتق الى الرابطته حاجته لكن ذلك لا يوجب  
استغناء عن الرابطته لانها لا تدل على موضوع معين بل على موضوع ما والحاجة الى الرابطته

للدلالة

للدلالة على النسبة الى موضوع معين والرابطه المستعمله في لغة العرب لا تفقد هذه  
الدلالة اذا كانت غير زمانية فانك اذا قلت زيد هو قائم مرجع هو الى زيد ومثاوله  
منا واليه واما اذا قلت زيد كان قائما لم يدل كان على تعيين زيد ولذا لا يسمع من على  
لغتهم يقولون ان ههنا ايضا لا تفقد زيد كان هو فان مرادنا القضية ثلثية  
لم يدل فيها على نسبه اصلا وثلاثية تامة دل فيها على تعيين النسبه وثلاثية ناقصة  
دل فيها على النسبة لانياتعيين هذا يحصل كلامه وقد جعل صاحب الكشف والمصنف  
الثلاثية التامة ما ذكرت فيها رابطته غير زمانية والثلاثية الناقصة ما ذكرت  
فيها رابطته زمانية او التي محمولها كلمة او اسم مشتق نقلا منه وهو غير مطابق لما اولا  
فلاستثنى التي محمولها كلمة او اسم مشتق من الثنات واما ثانيا فلانه قال بعد  
هذا الكلام بلا فصل وبالجملة فان الثلاثية هي التي يصرح فيها بالرابطه كقولنا الانسان  
يوجد عدلا او قولنا الانسان هو عدل ومن البين انه لا رابطته في تلك القضية لانه اذا  
ولا اداه فيها ولا اختصاصا بها في الزمانية وغيرها وهما متفقان نعم بفتح بعد عامر  
وجوه من الاعتراض ان المحمول اذا كان كلمة او اسما مشتقا متفق الارتباط بنفسه  
لان الرابطته هي النسبه الحكيمه ومنتج دلالتهما عليها وقد سبق بيانه ان الرابطته اما  
لفظه تدل على النسبة الى موضوع معين او الى موضوع ثنائي فان كان الاول لم تكن الرابطته  
الزمانية رابطته وان كان الثاني لم يحج الكلمة والاسم المشتق الى الرابطته اصلا **٣**  
المعتبر في الرابطته ان كان الدلالة بالوضع على موضوع معين لم تكن الرابطته الغير  
الزمانية رابطته لانها لم توضع لزيد مثلا في قولنا زيد هو كات والام يصح ابداله  
بغيره وان كان مطلق الدلالة سواء كان بالوضع او بالقرينة فالرابطه الزمانية ايضا  
تدل على موضوع معين بقدرة تقدم الموضوع هو اعتبار تعيين الموضوع كهما  
يجب في الرابطته لذلك يجب تعيين المحمول لانها الدالة على النسبة بين موضوع ومحمول معينين  
والرابطه الغير الزمانية ولو سلم انها تعيين الموضوع لكن لا تعيين المحمول على ما علمنا  
الشيخ نفسه حيث قال لفظه هو في قولنا زيد هوجي حاث لا يدل بنفسه بل لتدل على  
ان زيد هوجي لم يذكر بعد ما دام انما يقال هو الى ان يصرح به بالقضية المذكورة في فيها  
لا تكون ثلاثية تامة ايضا كما لم يذكر فيها رابطته زمانية والحق الاقفا في الرابطته بالدلالة  
على نسبة معين الى معين اعم من ان يكون محموله الوجود او بالقرينة اللفظية اذ المقصود من  
الرابطه ليس الا ايراد عبارة تدل على النسبه الحكيمه واما ان دلالتها بالوضع فلا يجب كيف



والحافظ على احوال الالفاظ واجبه لمن حاول تاديه المعاني لاسيما القاري الفقيه الذي اعتبرها  
عامه على اللغة **8** القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق ان كانت ثلاثية لم يستقم  
عدها من التثنيات وان كانت ثنائية لم يحصر المراتب في ثلث بل يكون هناك ثمانية دل  
فيها على النسبة والصواب ثلث المراتب ثلاثية ذكرت فيها الرابطة فالثانية الثامنة  
لم تذكر فيها ولم يدل على النسبة والثانية الثلاثية دل فيها على النسبة وذلك لانه لا يمكن  
الدلالة على الحكم بدون الدلالة على النسبة ولكن الدلالة عليها بدون الدلالة على الحكم  
فان دل على الحكم فقد دل على النسبة وتكون القضية حينئذ ثلاثية اما اذا لم يدل على الحكم  
فيها فربما لم يدل على النسبة ايضا فتكون ثنائية تامة وربما دل على النسبة فتزيد القضية  
دلالة على الثنائية لكنها ما خرجت عن مرتبتها اذ لم تزد الا احد جزئي مفهوم الرابطة  
في ثنائية زائدة **قوله** قال الامام القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق ثنائية  
في اللفظ ثلاثية بالطبع لان النسبة مدلول عليها تقمنا فذكرها موجبا للتكرار وقد عرفت  
جوابه فان التكرار ما في المحمول من الضمير المستكن فجوابه اما ما يقتضيه المحمول من  
الضمير ضمير الفاعل موضع اخر المحمول مقطوع بكونه اسما عند اهل العربية دلالة على  
النسب الى موضوع غير معين والرابطة بخلاف ذلك **قوله** الامام في المختصر ان القضية  
التي محمولها كلمة او اسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية بالطبع لان النسبة دل عليها تقمنا  
ضرورة تاذي جزئي القضية بلفظ المحمول فلذلك كررت الرابطة لزم التكرار اجاب بملء فيه  
مع ان الحاجة الى الرابطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين والمحمول فيها انما يدل  
على النسبة الى موضوع ما وهذا الوجه انما يتم في الرابطة الغير الزمانية واما في الزمانية  
فالتمثيل لا يلزم لانهما ايضا على النسبة المطلقة والحق في الجواب ان الاحتياج الى  
الرابطة للدلالة على النسبة الحكيم ولا دلالة لها عليها بلين قال التكرار غير مستدفع لانا  
اذ قلنا زيد كاتب ويكتب يكون الضمير مستكنا في المحمول فلذلك كرر الرابطة ما دام الكلام  
زيد موكات هو وان تكرار وهذا الكلام غير الاول اذ فيه التزم تكرار الضمير وفي  
الاول تكرار النسبة اجاب بالمغايرة بينهما اما اول فلان ما يقتضيه المحمول ضمير الفاعل  
والرابطة ليس ضمير الفاعل واما ثانيا فلان موضعه بعد المحمول وموضع الرابطة الوسط  
واما ثالثا فلانه مقطوع بالاسمية عند اهل العربية والرابطة اختلفوا في اسميتها وحرقيتها  
واما رابعا فلان دلالة على النسبة الى موضوع ما ودلالة الرابطة على النسبة الى موضوع معين  
وموابة ان الضمير دل على المرجوع اليه المتقدم لعل النسبة واعلم ان امثاله هذه المباحث

الجزئية

الجزئية المتعلقة ببعض اللغات دون البعض لا يليق لهذا الفن وليست على المشط في الا  
ان يوجب ذكر ما يدل على النسبة الحكيم فان دل احد طرفي القضية عليها في لغة من اللغات  
فذا والاوجب ذكر الرابطة **قوله** الثاني نسبة احدها الى صاحبه بالموضوعية  
غير نسبة صاحبه اليه بها وقد تختلفان بالوجوب ولذلك لا يحفظ العكس جهة  
الاصل ونسبة احدها الى صاحبه بالموضوعية غير نسبة صاحبه اليه بالمحمولية وقد  
تختلفان ايضا بالوجوب لجواز ان يمنع تحقق الموضوع دون كونه محمولا عليه المحمول  
ولا يمنع تحقق المحمول دون كونه محمولا على الموضوع كما في الواجب الاعم وبالعكس  
في الخاصة المغايرة وما يقال من ان هذا اذا كان بحيث ثبت له ذلك فهو نا ضروريا  
كان ذلك بحيث ثبت لهذا فهو نا ضروريا وفيه نظر لان المقدم معناه انه لا يمنع  
تحقق هذا دون ثبوت ذلك له ومعلوم انه لا يلزمه التالي هذا اذا اخذ الوجوب  
بحسب مفهوم الموضوع والمحمول وان اخذ بحسب الذات التي صدق عليها امتنع  
اختلافها فيه واستدل الامام على الاختلاف بعدم حفظ العكس بحسب الاصل وفيه  
نظر فان نسبة المحمول عند العكس بالموضوعية لا بالمحمولية اذا قلنا **ب ب ج**  
بمحقق اربع نسب **ج** بالموضوعية ونسبة **ب** بالمحمولية ونسبة **ب**  
بالموضوعية ونسبة **ج** بالمحمولية فالان اراد ان يبين تغاير النسب والتغاير بينهما  
ببخصر في اربعة اوجه **آ** ان موضوعية احدها غير موضوعية الاخر ومحمولية احدها  
غير محمولية الاخر وموضوعية احدها غير محمولية ومحمولية الاخر واقصر على ذكر  
الوجهين من التغاير تقويلا على انسياق الذهن منها الى الاخرين وقال نسبة  
احد طرفي القضية الى صاحبه بالموضوعية غير نسبة صاحبه اليه بها اي بالموضوعية  
لانه لو اخذت النسبتان لم تختلفا بالوجوب اصلا لكنهما قد تختلفان فان موضوعية  
الكاتب للانسان واجبه بخلاف موضوعية الانسان للكاتب فليس قلت لا نسلم صدق  
ما ذكرتم من الملازمة فان وجوب موضوعية الموضوع بالقياس الى ذات الموضوع  
وعدم وجوب موضوعية المحمول بالنسبة الى ذات المحمول ومن الجائز ان يكون اسم  
واحد واجبا لذات شي غير واجب لذات شي اخر ولين سلناه لكن ذلك لا يدل الا على  
اختلاف النسبتين في بعض القضايا والدعوى كلية فنقول لاحقا في ان النسبتين  
اذا اتحدتا مطلقا يلزم الاتحاد في الكيفية وقياس الموضوعية الى ذات الموضوع  
والمحمول موجب للتغاير والبيان بنسبه على دعوى ضرورية والنسبة ببعض الصور



كاف ولاجل ان النسبتين متغايرتان لا يحفظ العكس جهة الاصل وهو وجه اخر لبيان  
الاختلاف لانها لو اتحدتا كان جهة الاصل محفوظة في العكس لا تخادها في سائر الاجزاج  
اما في الطرفين نظام واما في النسبة فبما على ما ذهب اليه من ان جزا القضية هي الموضوع  
اولا في موضوعيه المحمول متى كانت ضرورية كان العكس ضروريا ومتى كانت ممكنة كان ممكنا  
ونسبه احدهما الى صاحبه بالموضوعيه غير نسبه صاحبه اليه بالمحمولية فانها قد تختلفان  
بالوجوب لجواز ان يكون موضوعيه الموضوع واجبه ومحمولية المحمول ليست بواجبه علي  
معنى ان الموضوع يكون بحيث كلما تحقق تحقق موضوعيته للمحمول بالضرورة ولا يكون  
المحمول بحيث كلما تحقق تحقق محموليته على الموضوع بالضرورة كما في الاعمال الواجبة الثبوت  
للموضوع مثل قولنا الانسان قائم <sup>حيوان</sup> يمنع تحقق الانسان بدون موضوعيته للحيوان ولا  
يمنع تحقق الحيوان بدون محموليته على الانسان ولذلك العكس اي يجوز ان يكون محموليه  
المحمول واجبه وموضوعيه الموضوع غير واجبه كما في الخاصة المفارقة كقولنا الانسان  
كاتب فان موضوعيه الانسان للكاتب ليست بواجبه اوليس كلما تحقق الانسان لم يمنع  
انفكاك موضوعيه للكاتب عنه ومحمولية الكاتب للانسان واجبه ضرورة ان الكاتب  
كلما تحقق تحقق محموليته على الانسان لا يقال ان تبيين النسبتين الى ذاتي الموضوع  
والمحمول باختلافهما بالوجوب لا يدل على تغايرهما لجواز ان يكون مفهوم واحد واجبا  
بالنسبة الى امر غير واجب بالقياس الى اخر وان قيسنا الى احدهما فالاختلاف ممنوع  
لانا نقول القياس اليهما وانما في الاختلاف بالوجوب ان يدل على اختلافهما بحسب  
الاعتبار والاضافة قال صاحب الكشف اختلاف النسبتين في التكيف محال لان معنى  
محمولية المحمول ثبوته شيء ومعنى موضوعيه الموضوع ثبوته شيء له ومتى كان الموضوع  
بحيث يثبت له المحمول ثبوته ضروريا كان المحمول بحيث يثبت للموضوع ثبوته ضروريا  
وفيه نظرا لان الملازمة ممنوعة اذ المقدم وهو وجوب موضوعيه الموضوع اي قوله  
اذا كان هذا بحيث يثبت له ذلك ثبوته ضروريا معناه انه يمنع تحقق الموضوع دون  
ثبوت المحمول له ومعلوم انه لا يلزمه وهو وجوب محموليه المحمول اي قوله كان ذلك  
بحيث يثبت لهذا ثبوته ضروريا فانه ليس يلزم من امتناع تحقق الموضوع بدون ثبوت  
المحمول له امتناع تحقق المحمول بدون ثبوته للموضوع هذا ان اخذنا الوجوب بحسب  
مفهومي الموضوع والمحمول اما اذا اخذ بحسب الذات التي صدق عليها امتنع اختلافهما  
في الوجوب لامتناع تحقق موضوعيه الموضوع للمحمول في ذات بدون تحقق محموليه المحمول

عليه

عليه في تلك الذات وبالعكس وهما شي وهو ان الكلام في النسبتين المتغيرتين في  
القضية واعتبارهما انما هو بالقياس الى ذات الموضوع فاخذها باعتبار مفهوم الموضوع  
والمحمول اخراج الكلام الي غير المقصد وعند هذا يتبين ان الحق مع صاحب الكشف وذلك  
الامام على اختلاف النسبتين بانها لو اتحدتا لحفظ العكس جهة الاصل والثاني من حيث وفيه  
نظرا لان الملازمة ممنوعة لعدم بقا الموضوعيه والمحمولية في العكس فان نسبة المحمول الى  
الموضوع فيه بالموضوعيه **قوله** قال الامام في المنع ان النسبة التي هي جزا القضية  
موضوعيه الموضوع **وقد** في شرح الاشارات ان الرابطة تعتبر بنسبه المحمول الى الموضوع  
ولذلك كانت كيفيتها جهة القضية بينهما تناقض والظاهر الاول فان الجهة كيفيه الموضوع  
ان نسبه هي جزا القضية وهناك نسبتان فالجزء اية نسبه اضطربت الاقوال فيها قال  
الامام في المنع النسبة التي هي جزا القضية موضوعيه الموضوع ومحمولية المحمول خارجة  
عنها وقال في شرح الاشارات الرابطة تعتبر بنسبه المحمول الى الموضوع ولذلك كانت  
جهة القضية موضوعيه الموضوع ومحمولية المحمول خارجة عنها وقال في شرح الاشارات  
الرابطة تعتبر بنسبه المحمول الى الموضوع ولذلك كانت جهة القضية كيفيه تلك النسبة  
وبين قوليه تناقض لانه جعل ههنا نسبه المحمول الى الموضوع داخله وثمه خارجه وزعم  
المصنف ان الظاهر الاول لان موضوعيه الموضوع نسبة تكون الجهة كيفيه لها والنسبة  
التي تكون الجهة كيفيه لها هي جزا القضية اما العكس في نظامه ولما الصغرى فلان جهة  
القضية تختلف باختلاف كيفيه الموضوع في كانت ضرورية كانت القضية ضرورية وان  
كانت محموليه المحمول غير ضرورية كما في الواجب الاعم ومتى كانت ضرورية كانت القضية  
غير ضرورية وان كانت محموليه المحمول ضرورية كما في الخاصة المفارقة وانما قال الظاهر  
الاول لقيام احتمال ههنا وههنا واجبه القضية لكيفية الموضوع فلا يكون الجهة  
نفسها وان غلب ذلك على الظن لاختلافها باختلاف كيفيه الموضوعية وانت خير بان المحمولية  
المعتبرة في القضية لذلك ايضا على ان جعله الجهة كيفيه نسبة المحمول الى الموضوع في فصل  
الموجبات مخالف هذا الظاهر ولنفصل اجزا القضية حتى يتبين الحق فنقول قد سبق اما  
الى ان القضية لا تفصل في العقل الا اذا حصلت اربعة اشياء مفهوم الموضوع لزيد ومفهوم  
المحمول كالكاتب ولا شك انه من حيث المفهوم ممكن النسبة الى امور كثيرة فلا بد من تفصل  
نسبة ثبوته بينه وبين زيد والبراع وموقع تلك النسبة اولاً وموقعها فالحاصل في العقل  
ان تلك النسبة واقعة اوليس بواقعة لم يحصل ما هي القضية ولو تصور مفهوم الموضوع



والمحمول ولم يتصور النسبة بينهما امتنع تحقق الحكم فلا تحصل ماهية القضية ايها وان  
كان وما حصل السبب بدون الحكم كما للتشكيلين والمتوهمين فكل من الامور الاربعه  
اذا ارتفعت ارتفعت ماهية القضية لا وجودها فقط في اجزائها لكنها في القضية  
السابعة خمسة اذ اللا وقوع عند التفصيل شيان فالسبب الذي هي جزو القضية هي التي  
ورد عليها الاحجاب والسلب ثم اذ احصل الحكم حدث لزيد صفة اعني انه موضوع <sup>للكاتب</sup>  
صفة اخرى وهي انه محمول فالموضوعية والمحمولية انما تحققان بعد تحقق الحكم اذ لا  
معنى للموضوعية الا كونه محكوما عليه ولا معنى للمحمولية الا كونه محكوما به وباقتضى  
الحكم لم يصر احدهما محكوما عليه والاخر محكوما به فكل من النسبتين ليس بتقديمه  
على الحكم والسبب الذي هي جزو القضية متقدمه عليه فلا تكون احدهما نسبه هي جزو القضية  
نعم اذ تحقق الحكم يعرض لتلك النسبة انما نسبه المحمول الى الموضوع فان النسبة  
التي هي مورد الاحجاب والسلب هي نسبه الكاتب الى زيد لانسبه زيد الى الكاتب ولذلك  
قيل ان الجهة عارضة لها لا معني ان الجهة عارضة للمحمولية بل لما صدقت عليها وتحقق  
قبلها بمرتبتين تحقق هذا الموضوع على هذا النسق وانما عن لوح ذكرك ما يقولون بغيره  
فلا يشبه بعد شروق الحق المبين **قوله الفصل الثالث** في المحصور والاهمال  
والمحصر وفيه مباحث الاول في انقسام القضية اليها موضوع القضية ان كان جزئيا سميت  
القضية مخصوصة موجبة وسالبة وان كان طليا فان لم يذكر فيها السور وهو اللفظ الدال  
على كية افراد الموضوع سميت مبهمة موجبة وسالبة وان ذكر سميت محصورة ومسورة  
القضية الجلية لها تقييمات بحسب الذات وبحسب العارض كالوحدة والكثرة ولما كانت  
اجزاءها اذ اتت وكلت هي الموضوع والمحمول والرابطة والجهة فهي تنقسم باعتبار كل واحد  
منها والتقييمات الخمسة مرتبة في خمسة فصول وقد اشير في الفصل المتقدم الى انقسامها  
باعبار الرابطة وفي هذا الفصل الى انقسامها باعبار الموضوع فموضوع القضية الجلية  
ان كان جزئيا حقيقيا سميت مخصوصة وهي موجبة ان كانت نسبه محمولها الى موضوعها  
بانه هو قولنا زيد كاتب وسالبة ان كانت النسبة انه ليس هو قولنا زيد ليس بكاتب  
وان كان كلييا فان لم يذكر فيها السور بل اهل بيا كية الافراد والسور ههنا هو اللفظ  
الدال على كية افراد الموضوع سميت مبهمة اما موجبة كقولنا الانسان حيوان او سالبة كقولنا  
الانسان ليس بحيوان وان ذكر فيها السور سميت محصورة ومسورة كقولنا كل انسان حيوان ولما  
كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع لو خطا حاله في تسمية تلك الانقسام بتلك الاسماء واعترض

عليه

عليه بان ههنا قضا يا خارجه عما ذكرتم مثل الانسان نوع والحيوان جنس او كلي  
او صادق على كثيرين واعتذر عن ذلك بوجهين **أ** انها عند رتبة تحت الموضوع ووجه  
ذلك بامور **أ** ان الموضوع انما يكون كلييا لو كان الحكم عليه باعتبار ماصدق عليه من الاواد  
لانه لو لم يكن ما خذوا هذا الاعتبار لم تكن كليته وهي صدقة على كثيرين من معتبره والمراد  
من التقسيم ان الموضوع اما ان يحكم عليه باعتبار كليته اي صدقة على كثيرين او لا والثاني  
هو الموضوع **ب** الاول هو المحصورة او المبهمة وعلى هذا ينبغي ان جميع تلك القضايا تحت  
المخصوصة فان الموضوع **ج** هي التي يحكم فيها لا باعتبار كليته الموضوع هو ان كان موضوعا  
جزئيا حقيقيا او لا يكون بل كلييا لا يعتبر صدقة على كثيرين **ب** ان الموضوع في تلك القضايا  
مقيد بقيد العموم فان الانسان من حيث انه عام هو النوع **س** والحيوان من حيث انه  
عام هو الجنس والمقيد بقيد العموم جزئيا لمطلق الطبيعة فتكون مخصوصة لا يقال لو  
كان موضوع هذه القضايا مقيدا بالعموم لصدق عليه انه مقيد بالعموم فهذا الحكم  
ان اعتبر فيه بقيد الموضوع باعتبار وجود الكلام في حمل ذلك الاعتبار عليه والتسلسل  
باطل فلا بد من لانها الموضوع لم يقيد باعتبار العموم وحينئذ يصح النقص بتلك القضية  
لاننا نقول هذا التسلسل في الامور الاعتبارية ينقطع باعتبار الانقطاع **س** ان الحكم  
في تلك القضايا ليس على ماصدق عليه موضوعا بل على نفس الطبيعة فلا يجوز اما ان يكون  
موجودا في الخارج فيكون متضمنا وحده تكون القضية متضمنة لموضوعه او موجودا  
في العقل والموجود في العقل صورة شخصية في نفس شخصية فتكون القضية ايضا مخصوصة  
واعلم ان القول باندرج تلك القضايا في الموضوع يسلط قاعدة لهم وهي انهم المحصورات  
بمنزلة الهيئات حتى يوردونها في كبرى الاول فيقولون هذا زيد وزيد انسان ويستخرجون  
منه هذا انسان فلواندرجت في الموضوع بطلت هذه القاعدة لصدق قولنا زيد  
انسان والانسان نوع مع لذب قولنا زيد نوع لا يقال انما لا ينبغ ههنا لعدم اتحاد الوسط  
فان محمول الصغرى هو الانسان من حيث هو وموضوع الكبرى الانسان المقيد بقيد  
العموم لاننا نقول موضوع الكبرى هو الطبيعة من حيث هي وقيد العموم انما جاء من  
قبل المحمول فانما قبل الحكم على الانسان بالنوع تعلم بالضرورة انه لا يقيد بقيد اذ  
ليس يفهم من الانسان الانسان من حيث انه عام غاية ما في الباب انه يصدق الانسان  
من حيث انه عام نوع بكن لا يلزم منه لذب قولنا الانسان من حيث هو نوع فليس قلت  
الكلية والنوعية والجنسية لان الحق طابع الاشياء من حيث هي والالكالات الاستخاص



كليات بل من حيث لها نسبة واحدة الى امور متكررة وهو معنى العموم فنقول فرق بين  
ثبوت امر للطبيعة من حيث هي واثباته لها فانما نعلقنا الطبيعة الانسانية فربما نضعها  
وضعا من حيث هي اي مع قطع النظر عن عوارضها ولو احتملنا ونحكم عليها بان لها نسبة واحدة  
الى كثره مع ان هذا المحمول ليس ثابت لها من حيث هي بل من حيث انها موجودة في العقل فليس  
يجب ان كل ما له دخل في ثبوت المحمول في نفس الامر يكون ملاحظا للعقل في الحكم وقيده للموضوع  
والا لم يكن الانسان في قولنا الانسان ضاحك موضوعا بل الانسان من حيث انه متجلى في غير  
ذلك عما لا نهاية له من حيث النظائر وهذا يدل بالخصوص على نفاذ التوجه **م** على اننا لو  
فرضنا ان الموضوع في مثل قولنا الانسان نوع مقيد بالعموم لم يلف ذلك لانه ليس بجزي  
حقيقي حتى يكون المقيد محصورة فان قلت الطبيعة المقيدة بالعموم لا تكون مشتركة  
بين كثيرين والاصدق اسم الطبيعة العامة وحدها على الجزئات فيكون الجزئات التي  
هي لئورخاصة طباع عامة هذا خلف قلت انما يكون خلقا لو كانت جزئاتها حقيقية  
وهو ممنوع فان قلت لو كانت لها جزئات فلا تخلو اما ان تنتهي جزئاتها الى الجزئات  
الحقيقية فيلزم ان يكون جزئها عامة وهو محال او لا تنتهي فيلزم ترتيب جزئاتها الى غير  
النهاية مرارا غير متناهية وهو ايضا محال فسياتيك جوابه عن قريب ثم لو كانت الطبيعة المقيدة  
بالعموم جزئية حقيقية لم يصدق عليها النوع والجنس والالكات كلية جزئها وايضا العموم  
مفهوم كلي وقد تقرر في غير هذا الفن ان تقيد الكلي بالكلي لا تقيد الجزئ على ان هذا مقتضاها  
لا يمكن ان تؤخذ موضوعاتها باعتبار العموم مثل الحيوان مقوم للانسان والانسان محمول  
على زيد والانسان لا عام ولا خاص الى غير ذلك من الاحكام الجارية على الماهية لا بشرط  
شيء واما التوجيه الثالث فيقتضي ان المحكوم عليه هو الصورة الذهنية وليس لذلك بل ما له  
الصورة وهو ليس بجزي **والتوجه الثاني** انها من الممثلة لعدم ذكر السور فيها وهذا  
يسهل فاعلم ان الممثلة هي ان الممثلة في توه الجزئ لانه يصدق الانسان نوع ولا يصدق بعض  
الانسان نوع لان الحكم في الجزئ على بعض ما حكم عليها في الكلية والحكم في الكلية على جزئات  
الموضوع فيكون الحكم في الجزئ على بعض الجزئات فيكون معنى قولنا بعض الانسان نوع  
بعض جزئات الانسان نوع وهو ليس بمصدق لان قال لا نسلم لذب قولنا بعض جزئات الانسان  
نوع وسند المنع من وجهين الاول ان الانسان لعم من الانسان الكلي والتخص فان الانسان  
الكلي بعض ماصدق عليه الانسان وهو المحكوم عليه بكونه نوعا فيصدق بعض الانسان نوع  
ولذلك الحيوان الكلي بعض ماصدق عليه الحيوان فان قلت اننا نقل الكلام الى الانسان الذي

هو

هو اعم من النوع والتخص فتحكم عليه حكم لا يصدق على شيء مما يحتمل من الانسان المتخصي  
والكلي كما يقال الانسان اعم من النوع والتخص فمذه نفسه موضوعا كلي ولا تصدق  
جزئية والاعاد الكلام وتسلل قلت كل واحد من تلك القضايا ماصدق  
جزئية وهذه اعتبارات لا يقف الذهن فيها على حد فان الانسان الذي هو اعم من  
الانسان النوعي والتخص فرد من افراد الانسان **الثاني** لا شك ان الانسان مورا  
عقلية في الادهان وهي مشاركة للانسان في الماهية على ما تحقق في الحكمة في افراد  
لطلق الانسان والنوع انما يصدق عليها فيصدق بعض افراد الانسان نوع لاننا نقول  
هب ان ذات الموضوع في كل مقيد من هذه القضايا مقيدة بقيد الا ان هذا القيد  
لا يكتفي في صدق جزئها فان الحكم في الجزئ على بعض الجزئات التخصيص او النوعية  
ولا شك ان تلك القيود لا تقيد تتخص الموضوعات او نوعيتها فلا يلزم صدقها جزئية  
**واما حديث الصور** فكاذب لانها محال فبها طبيعة لمفهوم الانسان وهو امر واحد  
لا يتعدد بتعدد دها في الادهان والحكم انما هو عليه لا عليها فلا يلزم بعض افراد  
الانسان نوع وربما يوجد الاعتراض بطريق المنع فيقال لا نسلم ان المقيد ان لم يقبل  
فيها كية افراد الموضوع يكون ماصدق وانما يكون لذلك لو كان الحكم فيها على ماصدق  
عليه الموضوع اما اذا كان الحكم على نفس الطبيعة او عليها من حيث انها عامة فلا وجه  
استصوابه المتأخرون زاد بعضهم ترديدا اخر وقال انه لم يتبين كية الافراد فان  
كان الحكم على ماصدق عليه الكلي في الممثلة وان كان الحكم على نفس الكلي من حيث انه  
عام في الطبيعة ويقرب منه ما ذكره المصنف في الايضاح ان الحكم على مفهوم الكلي  
اما ان يكون حكما عليه من حيث يصدق على الجزئات وهي الطبيعة او حكما على الجزئات  
من حيث يصدق عليها الكلي وهي المحصورة او الممثلة فورد عليه امران الاول انه قد  
بقى ما هنا فتم اخر وهو ان الحكم على الكلي من حيث هو **م** ان تسميه المقيد طبيعة  
غير مناسبة لان الحكم فيها ليس على نفس الطبيعة من حيث هي بل على المقيدة بالعموم  
ومنها من قال موضوع المقيد ان لم يصلح لان يقال على كثيرين في الموضوع سواء  
كان شخصا او مقيدا بالعموم كقولنا الانسان نوع وان صلح لان يقال على كثيرين  
فتعلق الحكم اما الافراد وهي اما محصورة او ماصدق الكلي وهي الطبيعة فبها الجزئ  
المذكور وجعل العامة محصورة وقيل الموضوع اما ماصدق عليه الطبيعة وهي المحصورة  
او الممثلة واما نفس الطبيعة فلا تخلو اما مع قيد التخص وهي المحصورة او مع قيد العموم



وهي القضية العامة او من حيث هي وهي الطبيعية والحق ان القيد لا يعتبر مع الموضوع  
 مالم يؤخذ الموضوع معها فاذا حكم على الانسان حكم لا يكون ذلك الحكم من حيث انه عام  
 او خاص او غير ذلك فانه لو اعتبر القيد الذي يصلح اخذها مع الموضوع لم يتغير القضية  
 في الاربعه والخمسة نعم اذا قيد الموضوع بقيد فذلك الموضوع المقيد ان كان جزئيا  
 تكون القضية مخصوصة وان كان كلياً يجري اقسامه فيها فالاول ان يرفع القيد ويقال  
 موضوع القضية ان كان جزئياً حقيقياً في مخصوصة وان كان كلياً فالحكم ان كان على ما  
 مدق عليه في المحصوره او الممثلة وان لا يكون الحكم على نفس طبيعته الكلي سواء قيد بقيد  
 كقولنا الانسان من حيث انه عام نوع اولم يقيد كقولنا الانسان نوع الا ان الواجب  
 ان لا يعتبر القيد مالم يقيد الموضوع به فال موضوع في هذا المثال ليس الا الانسان  
 اللهم الا ان يصرح بالقيد وكيف ما كان فالقضية طبيعته فان الحكم في احد القسمين على  
 طبيعته الكلي المقيد وفي الاخرى على طبيعته الكلي المطلق ولما لم يكن القضية الطبيعية  
 معتبرة في العلوم وكان المراد حصر القضايا المعنيين فيها فيندفع الاعتراض بخلافه  
 فانه انما يرد لو كان المقسم مطلق القضية وليس كذلك بل مورد القسم القضية المعينة  
 في العلوم لا يقال كما ان القضية الطبيعية لم تعتبر في العلوم لذلك التخصيص لان العلوم  
 لا تبحث عن التخصيصات بل عن الكليات لا فاقول اعتبار القضية الكلية بوجوب اعتبار  
 القضية التخصيصية لان الحكم فيها على الافراد غايه ما في الباب انها لا تكون معتبرة بالذات  
 لكن لا يبدل ذلك على عدم الاعتبار مطلقاً هذا غايه الكلام في هذا المقام والله الموفق  
 على تحقيق المرام **قوله** وهي اما موجهه كلياً وسورها كلياً وجزئيه وسورها بعض  
 وواحد واما سالبه وسورها لاثي ولا واحد وجزئيه وسورها ليس كل وليس بعض وبعض  
 ليس والاول سلب الحكم عن الكل بالمطابقة وعن البعض بالالتزام والآخر ان بالعكس  
 والاول منها ذكر سلب الكلي ولا يذكر للايجاب اصلاً والساني بالعكس وفي كل لغة  
 سور تخصها المحصورات اربع لان الحكم فيها اما بالاجاب او بالسلب واياها كان فاما على  
 كل الافراد او على بعضها فان حكم بالاجاب على كلها في موجهه كلياً وسورها كل كقولنا  
 كل انسان حيوان وان حكم بالاجاب على بعضها في موجهه جزئيه وسورها بعض وواحد  
 كقولنا بعض الحيوان او واحد منه انسان وان حكم بالسلب على كلها في سالبه كلياً  
 وسورها لاثي ولا واحد كقولنا لاثي ولا واحد من الانسان مجر وان حكم بالسلب على  
 بعضها في سالبه جزئيه وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان

انسانا

انسانا والفرق بين الاسوار الثلاثة ان الاول اي ليس ككل يدك على رفع اثبات كل  
 واحد بالمطابقة فاما يفهم صريحاً من قولنا ليس كل حيوان انسان ان الاجاب الكلي  
 مرتفع لكن رفع اثبات كل واحد اما رفع الاثبات عن كل واحد او رفع الاثبات عن  
 البعض وعلى كلا التقديرين فرفع الاثبات عن البعض محقق فهو ال عليه بالالتزام  
 ولان السلب الجزئي لازم منه بطريق القطع والسلب الكلي بالاحتمال اخص سوراً  
 بالسلب الجزئي اخذاً بالمقطع المتيقن وتركاً للمحمّل المشكوك فان قلت نفي هذا  
 لا بد من السالبة الجزئية نقيضاً للموجهه الكلية لان نقيض الشيء رفعه فنقيض قولنا  
 كل ح ب ليس كل ح ب والسلب الجزئي لازم منه ولازم النقيض لا يكون نقيضاً  
 ولا لالتقدير النقيض وهو محال فنقول لما كان السلب الجزئي لازماً له مساوياً  
 نزل منزلة كما هو دأبهم في سائر القضايا وفي عبارة المصنف حيث قال والاول  
 سلب الحكم عن الكل بالمطابقة مساوياً لانه ان اراد بالكل كل واحد ولا شك ان سلب  
 الحكم عن كل واحد سلب كلي امتنع ان يكون سوراً للسلب الجزئي وان اراد به الكل  
 من حيث هو كل لم يلزمه السلب الجزئي لجواز ان يكون الشيء مسلوباً عن مجموع الافراد  
 ثابتاً لكل واحد الا ان المراد سلب الحكم الكلي كما ذكرناه والآخر ان بالعكس اي  
 بعض ليس وليس بعض مدان على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة وعلى رفع اثبات كل  
 واحد وفي ذلك لا ليس بعض على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة نظراً لمفهومه المصريح  
 ورفع الاجاب الجزئي كما ان مفهوم ليس كل رفع الاجاب الكلي والقواب ان يقال ليس كل  
 وليس بعض اما ان يعتبر سلبهما بالقياس الى القضية التي بعدها او بالقياس الى المحمول فان  
 اعتبر سلبهما بالقياس الى القضية فليس كل مطابق لرفع الاجاب الكلي وليس بعض لرفع  
 الاجاب الجزئي وان اعتبر بالقياس الى المحمول فليس كل مطابق لسلب الكلي وليس بعض  
 لسلب الجزئي هذا هو الفرق بين الاول والاخيرين واما الفرق بينهما فهو ان الاول  
 منهما اي ليس بعض قد يترك سلب الكلي اذا جعل حرف السلب فيه رافعاً للموجهه  
 الجزئيه ولا يترك للايجاب لانه ان حرف السلب رفع ما بعده فيمتنع الاجاب  
 والساني بالعكس اي بعض ليس لا يترك سلب الكلي لوضع البعض اولا وحرف السلب  
 اذا توسطه يققو رفع ما يتاخر عنه عما يتقدمه وهو البعض مما لا يكون لاسلباً عنه  
 وقد يترك للايجاب اذا جعل جزءاً من مفهوم المحمول وفي كل لغة اسوار تخصها كالاسوار  
 المذكوره في العربية وهم في الكليتين وريحى هست وريحى هست للجزئيتين في لغة



الغرس وعلى هذا قياس سائر اللغات **قوله** ومن حقه ان يرد على الموضوع لا المحمول  
عليه التي قد يتك في كونه كل الافراد وقل ما يجرى ذلك في المحمول على التي فاذا اورد  
عليه فقد اخبر عن الواجب وسميت القضية مخرفة وانما ما اربعة لان المحمول المسود  
اما جزئي او كلي وكيف كان فموضوعه كذلك وشرط صدق المخرفة ان كان احد  
طرفيها شخص مسورا او محمولا موجبا كليا او سالبا كليا فاختلف طرفيها في دخول  
حرف السلب عليها والافراد الامتناع وما يوافق في الكيف من مائة الامكان  
ونقيضه في مائة الوجوب وما يوافق في الكيف في مائة الامكان من حق السور  
ان يرد على الموضوع الكلي اما وروده على الموضوع فلان الموضوع بالحقيقة كاسنين  
هو الافراد وكثيرا ما شك في كونه كل الافراد او بعضها فتمت الحاجة الى بيان ذلك  
بمخلاف المحمول فانه مفهوم الشيء فلا يقبل الكلية والجزئية واما وروده على الكلي  
فلان السور يقتضي التحدد فيما يرد عليه والجزئي لا يتحدد فيه فاذا اقترن السور  
بالمحمول او بالموضوع الجزئي فقد اخفقت القضية عن الوضع الطبيعي وتسمى مخرفة والمخفف  
لم يعتبر هنا الا بخلاف من جهة الموضوع وحصر اقسام المخرفات في الاربعة لان المحمول  
المسور اما جزئي او كلي وايا ما كان فموضوعه اما كلي او جزئي وبين في الضابطه حكم  
ما يكون احد طرفيها شخصا مسورا وهو اعم من ان يكون موضوعا او محمولا وقبل المخوف  
في بيان الضابطه لابد من تبين مقدمتين الاولى ان نسبة المحمول الى الموضوع بالاجاب  
اما ان يكون بالوجوب او الامتناع او الامكان لانه اما ان يستحيل انفكاكه عن الموضوع  
فتكون النسبة واجبة وتسمى مائة الوجوب او لا يستحيل **وج** اما ان يستحيل ثبوته له  
فالنسبة ممتنعه وتسمى مائة الامتناع او لا فالنسبة ممكنه وتسمى مائة الامكان الخاص  
والمكن اما ان يكون ثابتا للموضوع بالفعل فهو موافق للوجوب او سلوبا عنه فهو موافق  
للامتناع في الكيف والمواد في المخرفات لا يعتبر بالقياس اليها انفسها بل بالقياس الى  
اجزائها لانها فانما اذا علمنا كل انسان لاشي من الحيوان كان مائة محموله الامتناع وانما  
الوجوب في مائة جز منه وهو الحيوان وما يقولون السور مقرون بالمحمول في المخرفات  
فهو قول ليس بحقيق والقول الحق ان السور جعل مع شيء اخر محمولا نعم كان محمولا  
باعتبار نسبتته الى الموضوع فاذا اقترن به السور فقد صار المحمول ليس بمحمول بل جزا  
منه وانتقل اعتبار الصدق الى النسبة الواقعة بين المحل والموضوع الشا فيه ان اعتبار  
السلب والاجاب في القضية ليس بثبوت طرفيها او سلبها محسب ارتباط المحمول بالموضوع او

سلب

سلبه عنه فلما كان المحمول مرتبطا بالموضوع ثابته كانت القضية موجبه وتسمى رفع  
الربط الاجباري كانت سالبه والمخف الذي يدل على رفع الربط هو حرف السلب ثم لا  
يخلو اما ان يكون طرفا القضية مختلفين في اقتران حرف السلب بهما او لا يكونا مختلفين  
فان كانا مختلفين بان اقترن حرف السلب باحدهما دون الاخر واقترن باحدهما دون  
وبالاخر فاما ان يكون القضية سالبه فاذا قلت ليس ليس زيد ليس بكاتب فقد رفعت رفع  
المحمول وهو رفع المحمول فتكون سالبه وان لم يكن طرفا القضية مختلفين بالاقتران  
تكون القضية موجبه سواء لم يقترن حرف السلب باحدهما املا او اقترن ولم يختلف  
بالعدد كما اذا قلت ليس ليس زيد ليس بكاتب هكذا قيل وفيه نظر لان اختلاف  
ط في القضية في الاقتران لا يستلزم كونه سالبه فانه لو اقترن حرفا السلب بالمحمول  
ولم يقترن بالموضوع املا او بالعكس يكون القضية موجبه مع اختلاف طرفيها في الاقتران  
نعم سلب القضية يستدعي اختلاف طرفيها في الاقتران لكن المقصود الترويه ان عليه  
لا تنعكس عليه والاولي ان يقال حرف السلب في القضية اما ان يكون زيدا او زجرا  
فان كان زيدا فالقضية سالبه والا فوجبه والكلية ظاهرة اذا عرفت هذا فنقول  
متى تحقق احد الامور الثلاثة وهو اما ان يكون احد طرفي القضية شخصا مسورا او يكون  
المحمول كليا مقترنا به سور اجاب كلي او سور سلب جزئي وجب في صدق القضية  
اختلاف طرفيها في الاقتران بحرف السلب وذلك لان القضية في احدي الصور انما  
تصدق اذا كانت سالبه وانما تكون سالبه اذا اختلف طرفاها في الاقتران بيان الاول  
اما في الصورة الاولى فلان الموضوع لما لم يكن له افراد امتنع ثبوت المحمول لكلها او بعضها  
والمحمول لما لم يكن له افراد امتنع ثبوتها او بعضها للموضوع واما في الصورة الثانية  
فلان اجاب كل واحد واحد لشي ممتنع واما في الثالثة فلان لذب اجاب كل واحد  
يستلزم صدق السلب الجزئي **وج** ان الثاني انه لو لم يختلف طرفا القضية في الاقتران  
فاما ان لا يقترن بهما حرف السلب املا او اقترن بهما وانفقا في العدد وايا ما كان  
تكون القضية موجبه ومتى لم يتحقق الامور الثلاثة بل يكون المحمول اما موجبا جزئيا او  
سالبا كليا فتواي الاختلاف المذكور على تقدير فشرط صدق القضية لاختلاف طرفيها  
في الاقتران ان كانت في مائة الامتناع او ما يوافق من الامكان لان بعض افراد المحمول  
ممتنع الثبوت للموضوع في مائة الامتناع وليس ثابت له فيما يوافق من الامكان  
فيصدق السلب وجب لاختلاف لما مرفوضه وهو اتفاق طرفيها في الاقتران



وعدمه ان كانت القضية في مادة الوجوب وما يوافقها من الامكان لان بعض افراد  
المحمول في مادة الوجوب واجبا لثبوت وفيما يوافقها من الامكان ثابت فيجب اتفاق  
الطرفين في الاقتران وفي هذه الضابطه نظر اذا الغرض من وضع العلم بصديق ما  
يصديق من المخبرات وبذلك ما يكذب منها وانما يحصل ذلك لوانعكس الشرط وليس  
لذلك لا يقال المراد اختلاف طرفي القضية في الاقتران معنى ولا خفا انهما اذا اختلفا  
معنى في دخول حرف السلب يكون القضية سائبة فانه لو تعدد في احد الطرفين دون  
الآخر فلا اختلاف في المعنى ضروري ان سلب السلب احباب لاننا نقول لو كان المراد ذلك  
لم يتصور تعدد حرف السلب في القضية لان حرف السلب سواء كان في طرف الموضوع  
او المحمول رافع للايجاب فلا يتصور اختلاف الطرفين واتفاقهما بل الجبر هما باللفظ  
والصواب ان يقال متى تحقق احد الامور الثلاثة بقصد القضية لو كان حرف السلب  
فيها فردا او كذب لو لم يكن سواء لم يكن فيها حرف السلب وكان ولم يكن فردا بل زوجا  
ولا يتصلق في مادة الامتناع لو كان فردا وفي الوجوب لو لم يكن او يقال الصدق  
فيها بحيث تكون القضية سائبة وفي الوجوب حيث تكون موجبه والاخصر ان يقال  
ان كان المحمول كلياً مسورا بسور احباب جزئي او سلب كلي في مادة الوجوب او بما  
يوافقها بصدق القضية موجبه والامتناع سلبه ولن فصل اسام المخبرات لمحصلها الا حاطة  
القائمة فنقول انخراف القضية اما من جهة الموضوع او من جهة المحمول او من جهة التام  
من جهة الموضوع لا يكون الا اذا كان شخصا مسورا اما بسور كلي او جزئي والمحمول  
اما شخص او كلي فان كان شخصا لا يتصور له الامادة الوجوب او الامتناع لانه ان  
كان عين الموضوع وجب ثبوته له وان كان غيره وجب سلبه عنه وان كان كلياً  
يتصور له الاتسام الاربعه للمواد واما ما كان فاما ان يكون موجبا او سائبا فالاتسام  
اذا امتنع في اربعة وعشرين واما الانحراف من جهة المحمول فلا يكون الا اذا كان  
سورا بسور كلي او جزئي وعلى المقديرين اما شخص في القسمين من المواد او كلي في الاسام  
الاربعة والموضوع اما شخص او محصور كلي او جزئي او ممتلئ بضرب الاربعه في اثني عشر تبلغ  
ثمانية واربعين تقريرا في اعتباري الاحباب والسلب يحصل ستة وتسعون تساما واما  
الانحراف من جهة التام فالمحمول المسور بسور كلي او جزئي اما شخص في المادتين او كلي  
في الاتسام الاربعه والموضوع اما مسور كلي او جزئي فهذه اربعة وعشرون تساما تقريرا  
في الاحباب والسلب تبلغ ثمانية واربعين فاذا اردت الاشارة فامل هذا اللوح وحده

الموضوعات

الموضوعات من جدوليه والمحمولات من الجدول الاخر وركب بينهما كيف شئت  
تقف على امثله جميع الاقسام من غير مشقة والله الموفق

وليس الخانات كمنع التبع ادى  
في التفاضل انما يدرك الجان العاد وبذلك  
شرح خفف

**قوله** الثاني في تحقيق المحصورات اذا امتلأ كل ح لم نعن به ان الجيم الكلي  
ولا الكل من حيث هو كل بل كل واحد والفرق بين المفومات الثلاثة ظاهر ولوعينا  
به احد الاولين ما يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر ولا نعن بالجيم ما حقيقته  
ح او موصوف بانحج بل ما هو اعم منهما اذا اعتبار الاول في موضوع القضية منع اندراج  
الاصغر تحت الاوسط واعتبار الثاني بوجوب ان يكون لكل موضوع ثمر اصطلاح الشرح  
بعد هذا على اننا نغني بكل ح كل واحد مما يصديق عليه ح بالفعل ونشأنا ولو في المستقبل  
من جزئياته فعلى هذا يخرج بيقينه الجزئيات متى ح وان صدق عليه ح ونحن نشهد  
في ذلك والفارابي لم يعتبر الصدق بالفعل بل بالامكان واذا عرفت هذا فنقول  
الحكم بالحقيقه بالبا انما هو على الذات التي صدق عليها ح وسمى ذات الموضوع وما  
غيره عنها عنوان الموضوع ووصفه وقد تحددان وقد يتغيران دام الوصف بدوام  
الذات او يديم اهم الملمات في هذا الباب تحقيق المحصورات لا يتسا معرفة المحج  
التي في المطلب لا على من هذا الفن ووقع الخط العظيم بسبب الغفلة عنها وانا وقع  
البداهه بتحقيق الموجبه الكليه لشرفها وناديه محررتها الى درك البواقي بالمقاييسه  
فاذا امتلأ كل ح ب فهناك ثلاثه امور كل وجوب فلا بد من تحقيقها ضروره ان  
يحقق المركب موقوف على تحقيق اجزائه فالكل يطلق بحسب الاشتراك على مفومات  
ثلاثة الكل وهو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركه والكل من حيث هو كل اي الكل











ما بين قولنا بصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق متحقق في الخارج فلا يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك وسيلتج في الشفا هذا المذهب الى الخافه لوجهين الاول ان محصله مرجع الى ان كل ج موجود في الخارج فهو ب وكل واحد من الموجودين في الخارج من ج بعض ما يوصف ج اذ الم يصرح بالشرط المذكور فتقبل القضية الكلية جزئه والثاني ان ههنا نقابا كثيره موضوعاتها امور لا يثبتت الى وجودها كما اذا حكمنا على الاشكال الهندسيه او على المستعرات والمعدومات ثم حقق القضية بان معناها كل ما فرضه العقل ج وجد في الخارج اولم يوجد فهو ب وحله المتأخرون على ان معناه كل ما لو وجد كان ج فهو حيث لو وجد كان ب وصار هذا الاعتبار مما يبينهم اعتبارا بحقيقه كانه حقيقه القضية المستعلة في العلوم بخلاف الاعتبار الخارجى وههنا اثبات لا بد من التنبية عليها **الاول** ان ما لو وجد يتناول ماله دخل في الوجود وما يفرض وجوده في الخارج فصدق القضية لهذا الاعتبار لا يوقف على صدق الطرفين على موجود في الخارج بل يصدق وان لم يكن شئ من الموضوع موجودا في الخارج وبتقدير وجوده لا يكون الحكم مقصورا على الموجودات الخارجيه بل على كل ما لو وجد سواء كان موجودا اولم يكن بخلاف الاعتبار الخارجى فانه يستدعي صدق الطرفين على الموجود الخارجى وقصر الحكم عليه الثاني انهم اعتبروا اتصاف ذات الموضوع ج لان نفس الامر بل مجرد الفرض وادخلوا فيه الافراد المستعده مع ان ج لا يصدق عليها في نفس الامر حتى صرحوا بان المنخفض الذي ليس بقدر وان كان مستعنا فهو حيث لو وجد كان منخفضا وليس بقدر وبالجملة اعتبروا سائر افراد الكلى في الحكم على ما سبقت الاشارة اليه في صدر باب ابي اعوجي توها من طاهر الشيخ حيث اعتبر الفرض الثالث توهم بعضهم ان قولهم كل ما لو وجد كان ج فهو حيث لو وجد كان ب شرطيه بنا على انه لو حذف الادوات الدالة على الربط وهي كل وما وهو حيث لو وجد كان ج ولو وجد كان ب وهما قضيتان وهو ظاهر الفساد لان كل ما ليس من الادوات بل الحكم في القضية ماله الحيشه الاولى بالحيشه الثانيه وكل منهما في حكم المفرد وكيف لا وهو غير مشبه على اهل العربية فانهم يقولون لفظه ما التي في الموضوع اما موصوله او موصوفه وهي مع ما بقده ما في حكم المفرد واحد الطرفين مبتد او الاخر خبره وهل في الوضع والحل شرط يمكن ان يقال ليس قولهم لو وجد كان ج شرطيه فان معنى الشرطيه ان الثاني صادقا على تقدير صدق المقدم وليس معنى ذلك ان ج صادق على تقدير وجود شئ في الخارج

فان

هذا هو الوجه في صحة ما تقدم من ان ج لا يصدق على ما ليس من الادوات بل على الحكم في القضية

فان صدق ج على تقدير وجود غير مفهوم من كل ج بل المراد ما فرضه العقل ج وانما عبر عن ذلك بحرف الشرط لانه اريد ان تؤخذ القضية بحيث تتناول مفروضات الوجود فلو ورد حرف الشرط لانه اريد على ذلك والافعى قولنا كل ج ب ان كل ما فرضه العقل انه ج ب وليس ههنا معنى شرط وهذا اقرب لسلامهم الى تفسير الشيخ وان كان بينهما بون بعيد لعقدهم الحكم على الموجود الخارجى محققا او مقذرا او اقسامه اشياء او اذا وجه قوله بالمراد في الوضع مجرد الفرض بخلافه على ما سياتيك بيانه بعيد هذا على انهم صرحوا بان هناك لفظ لو وحيث كان مالا لالج

شرطا حتى نعرفوا ذلك بان كل ما هو ملزوم مرج فهو ملزوم ب فان قلت ملزوم ب لا يجب صدق ج عليه فان علم ج التامه لو وجدت لوجد ج ومنع صدقه عليها الفرض حيث نزل المنع والمعاد من قولنا كل ج صادق عليه ج قلت الصدق معتبرا فانهم بعد بيان ان المراد بالسبح ج ما صدق عليه ج يعتبرون القضية تارة بحسب الخارج واخرى بحسب الحقيقة وايضا كان هناك ناقصة لانامة تخم تجده عليه وجوه من الاشكال الاول انهم جعلوا المحمول ملزوم ب وهو ذات الموضوع فلا يصدق ممكنه خامه كما اشرنا اليه الثاني انه لم يفرق بين المطلقة والدايه بل بالضرورة على هذا التفسير لان كل ما هو ملزوم ب ب دايما بل بالضرورة والا لا يمكن تخلف اللازم عن الملزوم الثالث انه يخرج اكثر القضايا عن التفسير وهو ما لم يكن ذات الموضوع فيها ملزوما لوصف الموضوع او لوصف المحمول لقولنا كل كات انسان او كل انسان كات بالفعل الى غير ذلك واعلم انهم لو اختلفوا مجرد الاتصال او مطلق اللزوم اعم من الجزئي والكلبي اندفع منهم الاشكال الثاني والثالث الا انه يرد عدم الفرق بين المطلقة والضرورة المنتشرة لان محمول ج واجبا لثبوت لذات الموضوع في وقت ما وهو مفهوم انتشار الرابع ان قولهم كل ما لو وجد كان ج يجب ان يكون غير الواو لانه لو اورد الواو اختل اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان حرف الشرط يحتاج الى الجواب وقولنا فهو حيث لو وجد خبر المبتد او اما المعنى فلعدم تمام الكلام حيث قيل كل ما لو وجد وكان ج الخامس في بيان السبب بين الخارجيات والحقيقيات اما المتقنات في الكيف والكم فالموجبتان الطينتان بينهما عموم وحصوص من وجه لمعرفت ان موضوع الموجبه الحقيقية يجوز ان يكون معدوما في الخارج بخلاف الموجبه الخارجيه واذا كان موجودا في الخارج فالحكم ليس مقصورا عليه بل يشمل الافراد الموجوده والمعدومه الممكنه والمستعده والحكم في الخارجيه ليس الا على الافراد الموجوده في الخارج

هذا هو الوجه في صحة ما تقدم من ان ج لا يصدق على ما ليس من الادوات بل على الحكم في القضية



لا  
ا  
ا  
ا  

---

ا

۱۴۴۰  
 ۱۴۴۱  
 ۱۴۴۲  
 ۱۴۴۳  
 ۱۴۴۴  
 ۱۴۴۵  
 ۱۴۴۶  
 ۱۴۴۷  
 ۱۴۴۸  
 ۱۴۴۹  
 ۱۴۵۰  
 ۱۴۵۱  
 ۱۴۵۲  
 ۱۴۵۳  
 ۱۴۵۴  
 ۱۴۵۵  
 ۱۴۵۶  
 ۱۴۵۷  
 ۱۴۵۸  
 ۱۴۵۹  
 ۱۴۶۰  
 ۱۴۶۱  
 ۱۴۶۲  
 ۱۴۶۳  
 ۱۴۶۴  
 ۱۴۶۵  
 ۱۴۶۶  
 ۱۴۶۷  
 ۱۴۶۸  
 ۱۴۶۹  
 ۱۴۷۰  
 ۱۴۷۱  
 ۱۴۷۲  
 ۱۴۷۳  
 ۱۴۷۴  
 ۱۴۷۵  
 ۱۴۷۶  
 ۱۴۷۷  
 ۱۴۷۸  
 ۱۴۷۹  
 ۱۴۸۰  
 ۱۴۸۱  
 ۱۴۸۲  
 ۱۴۸۳  
 ۱۴۸۴  
 ۱۴۸۵  
 ۱۴۸۶  
 ۱۴۸۷  
 ۱۴۸۸  
 ۱۴۸۹  
 ۱۴۹۰  
 ۱۴۹۱  
 ۱۴۹۲  
 ۱۴۹۳  
 ۱۴۹۴  
 ۱۴۹۵  
 ۱۴۹۶  
 ۱۴۹۷  
 ۱۴۹۸  
 ۱۴۹۹  
 ۱۵۰۰  
 ۱۵۰۱  
 ۱۵۰۲  
 ۱۵۰۳  
 ۱۵۰۴  
 ۱۵۰۵  
 ۱۵۰۶  
 ۱۵۰۷  
 ۱۵۰۸  
 ۱۵۰۹  
 ۱۵۱۰  
 ۱۵۱۱  
 ۱۵۱۲  
 ۱۵۱۳  
 ۱۵۱۴  
 ۱۵۱۵  
 ۱۵۱۶  
 ۱۵۱۷  
 ۱۵۱۸  
 ۱۵۱۹  
 ۱۵۲۰  
 ۱۵۲۱  
 ۱۵۲۲  
 ۱۵۲۳  
 ۱۵۲۴  
 ۱۵۲۵  
 ۱۵۲۶  
 ۱۵۲۷  
 ۱۵۲۸  
 ۱۵۲۹  
 ۱۵۳۰  
 ۱۵۳۱  
 ۱۵۳۲  
 ۱۵۳۳  
 ۱۵۳۴  
 ۱۵۳۵  
 ۱۵۳۶  
 ۱۵۳۷  
 ۱۵۳۸  
 ۱۵۳۹  
 ۱۵۴۰  
 ۱۵۴۱  
 ۱۵۴۲  
 ۱۵۴۳  
 ۱۵۴۴  
 ۱۵۴۵  
 ۱۵۴۶  
 ۱۵۴۷  
 ۱۵۴۸  
 ۱۵۴۹  
 ۱۵۵۰  
 ۱۵۵۱  
 ۱۵۵۲  
 ۱۵۵۳  
 ۱۵۵۴  
 ۱۵۵۵  
 ۱۵۵۶  
 ۱۵۵۷  
 ۱۵۵۸  
 ۱۵۵۹  
 ۱۵۶۰  
 ۱۵۶۱  
 ۱۵۶۲  
 ۱۵۶۳  
 ۱۵۶۴  
 ۱۵۶۵  
 ۱۵۶۶  
 ۱۵۶۷  
 ۱۵۶۸  
 ۱۵۶۹  
 ۱۵۷۰  
 ۱۵۷۱  
 ۱۵۷۲  
 ۱۵۷۳  
 ۱۵۷۴  
 ۱۵۷۵  
 ۱۵۷۶  
 ۱۵۷۷  
 ۱۵۷۸  
 ۱۵۷۹  
 ۱۵۸۰  
 ۱۵۸۱  
 ۱۵۸۲  
 ۱۵۸۳  
 ۱۵۸۴  
 ۱۵۸۵  
 ۱۵۸۶  
 ۱۵۸۷  
 ۱۵۸۸  
 ۱۵۸۹  
 ۱۵۹۰  
 ۱۵۹۱  
 ۱۵۹۲  
 ۱۵۹۳  
 ۱۵۹۴  
 ۱۵۹۵  
 ۱۵۹۶  
 ۱۵۹۷  
 ۱۵۹۸  
 ۱۵۹۹  
 ۱۶۰۰  
 ۱۶۰۱  
 ۱۶۰۲  
 ۱۶۰۳  
 ۱۶۰۴  
 ۱۶۰۵  
 ۱۶۰۶  
 ۱۶۰۷  
 ۱۶۰۸  
 ۱۶۰۹  
 ۱۶۱۰  
 ۱۶۱۱  
 ۱۶۱۲  
 ۱۶۱۳  
 ۱۶۱۴  
 ۱۶۱۵  
 ۱۶۱۶  
 ۱۶۱۷  
 ۱۶۱۸  
 ۱۶۱۹  
 ۱۶۲۰  
 ۱۶۲۱  
 ۱۶۲۲  
 ۱۶۲۳  
 ۱۶۲۴  
 ۱۶۲۵  
 ۱۶۲۶  
 ۱۶۲۷  
 ۱۶۲۸  
 ۱۶۲۹  
 ۱۶۳۰  
 ۱۶۳۱  
 ۱۶۳۲  
 ۱۶۳۳  
 ۱۶۳۴  
 ۱۶۳۵  
 ۱۶۳۶  
 ۱۶۳۷  
 ۱۶۳۸  
 ۱۶۳۹  
 ۱۶۴۰  
 ۱۶۴۱  
 ۱۶۴۲  
 ۱۶۴۳  
 ۱۶۴۴  
 ۱۶۴۵  
 ۱۶۴۶  
 ۱۶۴۷  
 ۱۶۴۸  
 ۱۶۴۹  
 ۱۶۵۰  
 ۱۶۵۱  
 ۱۶۵۲  
 ۱۶۵۳  
 ۱۶۵۴  
 ۱۶۵۵  
 ۱۶۵۶  
 ۱۶۵۷  
 ۱۶۵۸  
 ۱۶۵۹  
 ۱۶۶۰  
 ۱۶۶۱  
 ۱۶۶۲  
 ۱۶۶۳  
 ۱۶۶۴  
 ۱۶۶۵  
 ۱۶۶۶  
 ۱۶۶۷  
 ۱۶۶۸  
 ۱۶۶۹  
 ۱۶۷۰  
 ۱۶۷۱  
 ۱۶۷۲  
 ۱۶۷۳  
 ۱۶۷۴  
 ۱۶۷۵  
 ۱۶۷۶  
 ۱۶۷۷  
 ۱۶۷۸  
 ۱۶۷۹  
 ۱۶۸۰  
 ۱۶۸۱  
 ۱۶۸۲  
 ۱۶۸۳  
 ۱۶۸۴  
 ۱۶۸۵  
 ۱۶۸۶  
 ۱۶۸۷  
 ۱۶۸۸  
 ۱۶۸۹  
 ۱۶۹۰  
 ۱۶۹۱  
 ۱۶۹۲  
 ۱۶۹۳  
 ۱۶۹۴  
 ۱۶۹۵  
 ۱۶۹۶  
 ۱۶۹۷  
 ۱۶۹۸  
 ۱۶۹۹  
 ۱۷۰۰  
 ۱۷۰۱  
 ۱۷۰۲  
 ۱۷۰۳  
 ۱۷۰۴  
 ۱۷۰۵  
 ۱۷۰۶  
 ۱۷۰۷  
 ۱۷۰۸  
 ۱۷۰۹  
 ۱۷۱۰  
 ۱۷۱۱  
 ۱۷۱۲  
 ۱۷۱۳  
 ۱۷۱۴  
 ۱۷۱۵  
 ۱۷۱۶  
 ۱۷۱۷  
 ۱۷۱۸  
 ۱۷۱۹  
 ۱۷۲۰  
 ۱۷۲۱  
 ۱۷۲۲  
 ۱۷۲۳  
 ۱۷۲۴  
 ۱۷۲۵  
 ۱۷۲۶  
 ۱۷۲۷  
 ۱۷۲۸  
 ۱۷۲۹  
 ۱۷۳۰  
 ۱۷۳۱  
 ۱۷۳۲  
 ۱۷۳۳  
 ۱۷۳۴  
 ۱۷۳۵  
 ۱۷۳۶  
 ۱۷۳۷  
 ۱۷۳۸  
 ۱۷۳۹  
 ۱۷۴۰  
 ۱۷۴۱  
 ۱۷۴۲  
 ۱۷۴۳  
 ۱۷۴۴  
 ۱۷۴۵  
 ۱۷۴۶  
 ۱۷۴۷  
 ۱۷۴۸  
 ۱۷۴۹  
 ۱۷۵۰  
 ۱۷۵۱  
 ۱۷۵۲  
 ۱۷۵۳  
 ۱۷۵۴

من

فبعض الجيم ليس م



لهذا الاعتبار فانما اذا امكننا شريك الباري ممنوع يكون معناه شريك الباري في الذهن  
 ممنوع في الذهن وهو ظاهر الفساد لان الذي في الذهن كيف يكون ممنوعا في الذهن ولذا  
 في قولنا كل ممنوع معدوم الثاني انه يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة في وجود  
 الموضوع مع ان جمهور الحكماء فرقا بينهما ويمكن ان يجاب عن الاول بان المحمول في قولنا شريك  
 ممنوع هو الممتنع في الخارج ومعناه كل ما صدق عليه في الذهن انه شريك الباري صدق عليه  
 في الذهن انه ممنوع في الخارج وكذا المحمول في قولنا كل ممنوع معدوم المعدوم في الخارج ومعناه  
 انما ذكرناه فلا فساد فيه ومن الثاني بان الموضوع في القضية الذهنية هو الصورة الذهنية  
 وكما ان الموضوع اذا كان موجودا في الخارج فلا بد من تصور الصورة او لا حتى يصح الحكم عليه لذلك  
 اذا كان موجودا في الذهن فلا بد من تصور تلك الصورة حتى يصح الحكم عليها فتكون تلك  
 الصورة صورة اخرى في الذهن وهو المراد بتصور الموضوع الذهني فالموجبة الذهنية  
 تحتاج الى ان يحصر موضوعها في الذهن بواسطة الاحجاب ثم تصور تلك الصورة الموجبة  
 في الذهن وحكم عليها واما السالبة فلا تحتاج الى ذلك الحصور او لا بل بتصور الموضوع  
 وحكم عليه وفيه نظر لان المحكوم عليه لا يجوز ان يكون الصورة الذهنية فانها موجودة  
 في الخارج فأيها بالنفس فكيف يحكم عليها بالامتناع وايضا اذا قلنا كل ممنوع كذا فان الحكم  
 هنا ليس على صورة الممتنع بل على نفس الممتنع وقد مر كل ذلك مرارا واما الجواب عن قوله  
 سريديك واذا تدادانا اللام الى هذا المقام فلنحقق القضية على ما هو الحق فنقول  
 القضية الموجبة تستلزم على ثلثة امور ذات الموضوع وعقد الوضع وهو انصافه بالوضع  
 العنوان وعقد الحمل وهو انصافه بوصف المحمول ولا بد في تحقيق القضية من النظر  
 فيها فهنا احباب ثلثة الاول في ذات الموضوع وهو افراده التخصيص والتوعية  
 علي ما اشرنا اليه ولا بد في الموجبة من وجودها مطلقا اما في الذهن او في الخارج  
 محققا او مقدرانا فاذا قلنا كل ج ب فالحكم على جميع الافراد الموجودة على احد  
 انحاء الوجود فيدخل فيه كل فرد له وجود في الخارج محققا او مقدر او كل  
 فرد له وجود في ذهن هذا اذا كان للموضوع هذه الانواع من الافراد اما اذا  
 لم يكن له تلك الانواع البلثة فالحكم يختص بنوع من الافراد كما اذا لم يكن له الافراد  
 الموجود في الخارج فقولنا كل خلا يصدق اولم يكن له الا الافراد الذهنية كقولنا كل  
 ممنوع كذا والي ذلك اشار الشيخ في الشفا حيث قال ان حقيقة الاحجاب هو الحكم بوجود  
 المحمول للموضوع وسبيل ان يحكم على غير الموجود بان شيئا موجودا فكل موضوع للاجبا

هذا الاعتبار فانما اذا امكننا شريك الباري ممنوع يكون معناه شريك الباري في الذهن ممنوع في الذهن وهو ظاهر الفساد لان الذي في الذهن كيف يكون ممنوعا في الذهن ولذا في قولنا كل ممنوع معدوم الثاني انه يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة في وجود الموضوع مع ان جمهور الحكماء فرقا بينهما ويمكن ان يجاب عن الاول بان المحمول في قولنا شريك ممنوع هو الممتنع في الخارج ومعناه كل ما صدق عليه في الذهن انه شريك الباري صدق عليه في الذهن انه ممنوع في الخارج وكذا المحمول في قولنا كل ممنوع معدوم المعدوم في الخارج ومعناه انما ذكرناه فلا فساد فيه ومن الثاني بان الموضوع في القضية الذهنية هو الصورة الذهنية وكما ان الموضوع اذا كان موجودا في الخارج فلا بد من تصور الصورة او لا حتى يصح الحكم عليه لذلك اذا كان موجودا في الذهن فلا بد من تصور تلك الصورة حتى يصح الحكم عليها فتكون تلك الصورة صورة اخرى في الذهن وهو المراد بتصور الموضوع الذهني فالموجبة الذهنية تحتاج الى ان يحصر موضوعها في الذهن بواسطة الاحجاب ثم تصور تلك الصورة الموجبة في الذهن وحكم عليها واما السالبة فلا تحتاج الى ذلك الحصور او لا بل بتصور الموضوع وحكم عليه وفيه نظر لان المحكوم عليه لا يجوز ان يكون الصورة الذهنية فانها موجودة في الخارج فأيها بالنفس فكيف يحكم عليها بالامتناع وايضا اذا قلنا كل ممنوع كذا فان الحكم هنا ليس على صورة الممتنع بل على نفس الممتنع وقد مر كل ذلك مرارا واما الجواب عن قوله سريديك واذا تدادانا اللام الى هذا المقام فلنحقق القضية على ما هو الحق فنقول القضية الموجبة تستلزم على ثلثة امور ذات الموضوع وعقد الوضع وهو انصافه بالوضع العنوان وعقد الحمل وهو انصافه بوصف المحمول ولا بد في تحقيق القضية من النظر فيها فهنا احباب ثلثة الاول في ذات الموضوع وهو افراده التخصيص والتوعية علي ما اشرنا اليه ولا بد في الموجبة من وجودها مطلقا اما في الذهن او في الخارج محققا او مقدرانا فاذا قلنا كل ج ب فالحكم على جميع الافراد الموجودة على احد انحاء الوجود فيدخل فيه كل فرد له وجود في الخارج محققا او مقدر او كل فرد له وجود في ذهن هذا اذا كان للموضوع هذه الانواع من الافراد اما اذا لم يكن له تلك الانواع البلثة فالحكم يختص بنوع من الافراد كما اذا لم يكن له الافراد الموجود في الخارج فقولنا كل خلا يصدق اولم يكن له الا الافراد الذهنية كقولنا كل ممنوع كذا والي ذلك اشار الشيخ في الشفا حيث قال ان حقيقة الاحجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع وسبيل ان يحكم على غير الموجود بان شيئا موجودا فكل موضوع للاجبا

هذا الاعتبار فانما اذا امكننا شريك الباري ممنوع يكون معناه شريك الباري في الذهن ممنوع في الذهن وهو ظاهر الفساد لان الذي في الذهن كيف يكون ممنوعا في الذهن ولذا في قولنا كل ممنوع معدوم الثاني انه يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة في وجود الموضوع مع ان جمهور الحكماء فرقا بينهما ويمكن ان يجاب عن الاول بان المحمول في قولنا شريك ممنوع هو الممتنع في الخارج ومعناه كل ما صدق عليه في الذهن انه شريك الباري صدق عليه في الذهن انه ممنوع في الخارج وكذا المحمول في قولنا كل ممنوع معدوم المعدوم في الخارج ومعناه انما ذكرناه فلا فساد فيه ومن الثاني بان الموضوع في القضية الذهنية هو الصورة الذهنية وكما ان الموضوع اذا كان موجودا في الخارج فلا بد من تصور الصورة او لا حتى يصح الحكم عليه لذلك اذا كان موجودا في الذهن فلا بد من تصور تلك الصورة حتى يصح الحكم عليها فتكون تلك الصورة صورة اخرى في الذهن وهو المراد بتصور الموضوع الذهني فالموجبة الذهنية تحتاج الى ان يحصر موضوعها في الذهن بواسطة الاحجاب ثم تصور تلك الصورة الموجبة في الذهن وحكم عليها واما السالبة فلا تحتاج الى ذلك الحصور او لا بل بتصور الموضوع وحكم عليه وفيه نظر لان المحكوم عليه لا يجوز ان يكون الصورة الذهنية فانها موجودة في الخارج فأيها بالنفس فكيف يحكم عليها بالامتناع وايضا اذا قلنا كل ممنوع كذا فان الحكم هنا ليس على صورة الممتنع بل على نفس الممتنع وقد مر كل ذلك مرارا واما الجواب عن قوله سريديك واذا تدادانا اللام الى هذا المقام فلنحقق القضية على ما هو الحق فنقول القضية الموجبة تستلزم على ثلثة امور ذات الموضوع وعقد الوضع وهو انصافه بالوضع العنوان وعقد الحمل وهو انصافه بوصف المحمول ولا بد في تحقيق القضية من النظر فيها فهنا احباب ثلثة الاول في ذات الموضوع وهو افراده التخصيص والتوعية علي ما اشرنا اليه ولا بد في الموجبة من وجودها مطلقا اما في الذهن او في الخارج محققا او مقدرانا فاذا قلنا كل ج ب فالحكم على جميع الافراد الموجودة على احد انحاء الوجود فيدخل فيه كل فرد له وجود في الخارج محققا او مقدر او كل فرد له وجود في ذهن هذا اذا كان للموضوع هذه الانواع من الافراد اما اذا لم يكن له تلك الانواع البلثة فالحكم يختص بنوع من الافراد كما اذا لم يكن له الافراد الموجود في الخارج فقولنا كل خلا يصدق اولم يكن له الا الافراد الذهنية كقولنا كل ممنوع كذا والي ذلك اشار الشيخ في الشفا حيث قال ان حقيقة الاحجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع وسبيل ان يحكم على غير الموجود بان شيئا موجودا فكل موضوع للاجبا

هو

هو موجود اما في الاعيان او في الازمان فانه اذا قال قائل كل ذي عشرين قاعدة  
 كذا ليس معنى ذلك ان ذا عشرين قاعدة من المحدوم توجد لها في حال عدمها انه كذا  
 فان ما لم يوجد كيف يوجد له شي بل الذهن يحكم على الاشياء بالاجاب على انها في نفسها  
 ووجودها يوجد لها المحمول او انها محقق في الذهن موجودا لها المحمول لا من حيث هي  
 في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها المحمول الي ههنا ما ان الشفا وهو  
 مفرح بان ذات الموضوع يجب ان يوجد حيث يتناول ما في الذهن والخارج محققا  
 او مقدرالا كما اخذ خاصا باحد الاصناف والحاصل ان الشيخ ما اعتبر للقضية الا  
 مفهوم واحد انطبقا على سائر القضايا واما المتأخرون فيجعلوها مقولة بالاشتراك  
 على مفهومات لثلاثة اذا حققت كانت جزئات لأكليات الثاني في عقد الوضع  
 انه لا بد من امكان انصاف ذات الموضوع بالعنوان في نفس الامر فكل ج معناه كل واحد  
 مما يمكن ان يصدق عليه ج في نفس الامر فان اعتبار مجرد الفرض بوجه ما يورد وايضا  
 للذات في القضية وصفان فكما امتنع ان ياتيها وصف المحمول لذلك امتنع ان ياتيها وصف  
 الموضوع فلا يندرج المحر في قولنا كل انسان ناطق كما لا يصدق بعض المحر ناطق والالم  
 تنعكس القضية اصلا وعلى هذا يصدق قولنا كل ممنوع معدوم موجبه لان امور في الذهن  
 يصدق عليها في نفس الامر انها ممنوعة بخلاف كل انسان ولا انسان فهو انسان اذ ليس  
 هناك شي يمكن ان يصدق عليه في نفس الامر انه انسان ولا انسان ولذلك قولنا كل شريك  
 الباري معدوم فلا يوجد في الذهن ولا في العين شي يصدق عليه انه شريك الباري  
 في نفس الامر وانما تصدق القضية لواحدت سالبه على معنى انه ليس بوجوده ثم ان  
 الفارابي قصر على هذا الامكان وحيث وجد الشخ مخالفا للعرف زاد فيه قيد  
 الفعل لا تفعل الوجود في الاعيان بل يعجز الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات  
 الخالية عن العنوان يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفا به الفعل مثلا اذا  
 قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود ولكن ان يكون  
 اسود اذا فرضه العقل اسود بالفعل واما على راي الفارابي فدخل في الموضوع لا توقف  
 على هذا الفرض وقد اوما الشيخ الى هذا في الشفا حيث قال وهذا الفعل ليس بفعل الوجود  
 في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع يلتفت اليه من حيث هو موجود بل من حيث هو  
 محقول بالفعل موصوف بالصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد  
 اولم يوجد وقال في الاشارات اذا قلنا كل ج ب نعي بان كل واحد واحد مما يوصف ب ج

هذا الاعتبار فانما اذا امكننا شريك الباري ممنوع يكون معناه شريك الباري في الذهن ممنوع في الذهن وهو ظاهر الفساد لان الذي في الذهن كيف يكون ممنوعا في الذهن ولذا في قولنا كل ممنوع معدوم الثاني انه يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة في وجود الموضوع مع ان جمهور الحكماء فرقا بينهما ويمكن ان يجاب عن الاول بان المحمول في قولنا شريك ممنوع هو الممتنع في الخارج ومعناه كل ما صدق عليه في الذهن انه شريك الباري صدق عليه في الذهن انه ممنوع في الخارج وكذا المحمول في قولنا كل ممنوع معدوم المعدوم في الخارج ومعناه انما ذكرناه فلا فساد فيه ومن الثاني بان الموضوع في القضية الذهنية هو الصورة الذهنية وكما ان الموضوع اذا كان موجودا في الخارج فلا بد من تصور الصورة او لا حتى يصح الحكم عليه لذلك اذا كان موجودا في الذهن فلا بد من تصور تلك الصورة حتى يصح الحكم عليها فتكون تلك الصورة صورة اخرى في الذهن وهو المراد بتصور الموضوع الذهني فالموجبة الذهنية تحتاج الى ان يحصر موضوعها في الذهن بواسطة الاحجاب ثم تصور تلك الصورة الموجبة في الذهن وحكم عليها واما السالبة فلا تحتاج الى ذلك الحصور او لا بل بتصور الموضوع وحكم عليه وفيه نظر لان المحكوم عليه لا يجوز ان يكون الصورة الذهنية فانها موجودة في الخارج فأيها بالنفس فكيف يحكم عليها بالامتناع وايضا اذا قلنا كل ممنوع كذا فان الحكم هنا ليس على صورة الممتنع بل على نفس الممتنع وقد مر كل ذلك مرارا واما الجواب عن قوله سريديك واذا تدادانا اللام الى هذا المقام فلنحقق القضية على ما هو الحق فنقول القضية الموجبة تستلزم على ثلثة امور ذات الموضوع وعقد الوضع وهو انصافه بالوضع العنوان وعقد الحمل وهو انصافه بوصف المحمول ولا بد في تحقيق القضية من النظر فيها فهنا احباب ثلثة الاول في ذات الموضوع وهو افراده التخصيص والتوعية علي ما اشرنا اليه ولا بد في الموجبة من وجودها مطلقا اما في الذهن او في الخارج محققا او مقدرانا فاذا قلنا كل ج ب فالحكم على جميع الافراد الموجودة على احد انحاء الوجود فيدخل فيه كل فرد له وجود في الخارج محققا او مقدر او كل فرد له وجود في ذهن هذا اذا كان للموضوع هذه الانواع من الافراد اما اذا لم يكن له تلك الانواع البلثة فالحكم يختص بنوع من الافراد كما اذا لم يكن له الافراد الموجود في الخارج فقولنا كل خلا يصدق اولم يكن له الا الافراد الذهنية كقولنا كل ممنوع كذا والي ذلك اشار الشيخ في الشفا حيث قال ان حقيقة الاحجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع وسبيل ان يحكم على غير الموجود بان شيئا موجودا فكل موضوع للاجبا



كان موصوفاً في الفرض الذهني أو في الوجود الخارجي وكان موصوفاً بذلك دائماً أو  
 غير دائماً بل كيف اتفق ذلك الموصوف بأنه **ب** قال لعلنا من محان في ان اعتبار عقد  
 الوضع يحسم الفرض والوجود على ان ج بالتقوة يدخل في الحكم الكلي الضروري الممكن  
 لأنه اذا فرض بالفعل كان المحمول ضرورياً او ممكناً فيجب ان يكون كذلك سواء فرض  
 اوله يفرض والا لزم انقلاب ما ليس بضروري او ممكن ضرورياً او ممكناً على تقدير  
 ممكن وانما حال وهذا اشبه ان عقد الوضع لا يدخل له في الضرورة والامكان فالذهبان  
 لا فرق بينهما في الضرورية والممكنة حسب الصدق وانما الفرق يظهر بحسب المفهوم وفي  
 الاطلاق كان المتأخرين لما رواه ان الشيخ يعتبر في عقد الوضع نفس الامر وبالفعل  
 حسبوا ان قيد الفعل مرتبط بنفس الامر فغيره الاحكام التي وضعا للشيخ وليس  
 الامر على ما توهمه بل المعتبر بحسب نفس الامر هو امكن انقضاء ذات الموضوع بوصفه  
 واعتبار الفعل قد انقضى فيه بمجرد الفرض على ما اشار اليه في الاشارات والشفاه الثالث  
 في الحمل قد سلف ان المحمول هو مفهوم البقاء لا ذاته ثرائه يجب ان يكون صادقا  
 على الموضوع صدق الكلي على جزئياته والام يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر لجواز ان  
 يكون المذكور في الكبرى مختصا بجزئيات موضوعها فلا يتعدى الى ما لا يكون من جزئياته  
 وهذا القدر يستلزم ذلك نساد الشبهة التي اوردت على اخراج المسمى من الموضوع وهي  
 انه يطل ثلث قواعد انعكاس السالبة الطلية والموجبة الجزئية وانتاج رابع الاول  
 وذلك لانه لو انحصر ما صدق عليه **ج** جزئياته بصدق لاشي من الانسان نوع ولا  
 يصدق لاشي من النوع باسان بصدق نقيضه وهو قولنا بعض النوع انسان وايضا  
 بصدق هذه الموجبة الجزئية مع صدق نقيض عكسها وهو لاشي من الانسان نوع وايضا  
 بصدق بعض النوع انسان ولاشي من الانسان نوع مع ذلك النتيجة لاننا نقول لا سلم  
 صدق قولكم بعض النوع انسان وانما يصدق لو كان الانسان صادقا على ازيد النوع  
 صدق الكلي على جزئياته وليس كذلك وربما يجب منع عدم صدق لاشي من النوع باسان  
 وهذا لان الحكم على الافراد التخصيصي ولا شك انه ليس للنوع افراد تخصيه لان  
 الشخص معروض للتشخص وافراد النوع معروضه للعموم واذا لم يكن له افراد لم يصدق  
 الاجاب الجزئي اصلا فيصدق السلب وفيه نظر لان كل كل من الطيات المنزلة لا تخلو اما ان  
 يكون له افراد تخصيه او لا يكون فان لم يكن وجب ان لا يصدق حكم اجاب على شي من الطيات  
 وبطلانه ظاهر ضرورة صدق قولنا كل نوع مفهوم ومقول في جواب ما هو افراد متفقه

الحقيقة  
 النوع

الحقيقة الى غير ذلك من القضايا المستعلة في هذا الفن وان كان له افراد تخصيه  
 فيدفع جوابه بالكليه وعن الشبهة اجوبه اخرى ذكرنا في رساله تحقيق المحصورات  
 من انتهى الوقوف عليها فليست فيها **قول** اذا عرفت الموجبة الكليه عرفت الوقت  
 يمكن معرفه مفهوم المحصورات الباقية بالمقاييسه على معنى الموجبة الكليه فان  
 الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم في الكليه فالشرايط المعترقة في الكل  
 معتبره ههنا في البعض والسالبة الكليه هي سلب المحمول عن كل فرد من افراد الموجبة  
 الكليه او رفع ما اثبتته الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية سلب المحمول عن بعض  
 الافراد او رفع ما اثبتته الموجبة الكليه وينقدح كذلك ان السلب لا يستدعي  
 وجود الموضوع فانه لما كان السلب رفع الاجاب كالسالبة الخارجية اما بانقضاء الموضع  
 في الخارج حتى يصدق سلب المسمى عن نفسه كقولنا لا شيء من الخلابات لعلنا بانقضاء ثبوت  
 المحمول كقولنا لا شيء من الانسان محجور وكذا صدق السالبة الحقيقية اما بانقضاء  
 موضوعها في الخارج تحقيقا او تقديرا او بانقضاء الحكم وكذلك في الذهنية وبالجملة  
 رفع الاجاب بانقضاء الموضوع او بانقضاء عقد الحمل بصدق السلب ممكن في الحالتين  
 بخلاف الاجاب وهذا معنى قولهم موضوع السالبة اعترض موضوع الموجبة لاماظنة  
 بعض من ان افراد السالبة اكثر من افراد الموجبة وزعم بعضهم انه لا بد في السالبة  
 من وجود الموضوع والام ان نتج الضرب الثاني والرابع من الشكل الاول لان عقد  
 الوضع في الكبرى ان لم يكن هو عقد الحمل في الصغرى لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط  
 الى الاصغر وان كان عقد الحمل فيها وهو اجاب وجب وجود الموضوع في الصغرى  
 وغاية الفرق بين السالبة والموجبة ان مقتضى وجود الموضوع في الموجبة متصور  
 لان عقد الوضع والحمل فيها يستدعيان وجود الموضوع واما السالبة فالتدريسي  
 وجود موضوعها هو عقد الوضع لان السلب انما يرد على عقد الحمل فقط واما عقد  
 الوضع فباق وهذا غير صحيح لان السلب لو استدعي وجود الموضوع لم يبق متافق بين  
 الموجبة والسالبة اصلا واما الكبرى في الشكل الاول فعقد الوضع فيها تشمل على  
 عقد الحمل في الصغرى ولا يلزم منه الوجود بعض افراد الموضوع لاجمعها ولو سلم  
 فغايه ما فيه ان السالبة الواقعة في كبرى الشكل يكون موضوعها موجودا ولا يلزم  
 منه اعتبار وجود الموضوع في كل سالبه فان **قلت** الفرق بين السلب والاجاب  
 انما يتم على ولي المتأخرين واما على ولي الشيخ فلا لانه ما اعتبر الوجود الموضوع مطلقا

٧٤  
 في موضوع الموضوع

في موضوع الموضوع  
 في موضوع الموضوع  
 في موضوع الموضوع



ولا بد من تصور موضوع السالبة فيكون ايضا موجودا فنقول تصور الموضوع لا يستلزم وجوده وانما يستلزم لو كان متصورا حقيقة وبيانه انا اذا قلنا كل ج ب فوضعه كل واحد واحد من افراد ج التي لانها به لها على احد احوال الوجود من الارز الى الابد ولا شك ان تصورهما معا يقربا وتخصا بها لا يمكن فضلا عن الوقوع بلساننا تصورهما الا باعتبارهما اجالي كاعتبارهما افراد ج والاحجاب انما مستدعي وجودها على سبيل التفصيل فالحكم في هذا اذا كان سلكناه لكن المراد باستدعاء الاحجاب وجود الموضوع انه مستدعي حالة ثبوت المحمول للموضوع لاحال الحكم بالثبوت اعني الاحجاب فترها كان الموضوع معدوما حاله الحكم مع صحة الاحجاب كقولنا زيد سيجد غدا فان هذا الحكم يصدق اذا وجد غدا وايضا مقتضى الحكم وجود الموضوع في ان واحد وهو ان الحكم ومقتضى الاحجاب قد يكون وجوده ازلا وابدا كما في الدائم الارز وعلى هذا قولنا السلب لا يستدعي وجود الموضوع اي حال ارتفاع المحمول لاحال الحكم بالارتفاع اعني السلب فانه لا بد من وجوده في الذهن حال الحكم مع ان ارتفاع المحمول لا يقتضيه هذه الحجة ان يحقق هذا الموضوع وانما اظننت في هذه المواضع كل الاطراب لانها مسارج الانظار ومطارج الافكار ومشارب تحريفات المتأخر من قواعد القدماء ومناهي تغييراتهم اصطلاح الحكماء وكما راجعت فيها المشاهير الافاضل ونكرت لها في نفسي فاطلعت على دقايق وجلال ولم تمنعني عن تقييدها وتفصيلها منتهى بالنفيس ومناسبة في الثمان لعله لا يجد مني شكر من ارباب الاذهان الوقادة او اغراض من اولي البصائر النقادة **قوله** الثالث في تحقيق المصلحة قد سبق اياما الى ان مفهوم الانسان مثلا لا يقتضي الكلية والامتناع حمله على زيد ولا الجزئية والامتناع حمله على كثير بل الانسان مزجج هو معنى وماخوذ مع الكلية معنى ومع الجزئية معنى ومع اعتبار العموم اي كونه بحيث له نسبة الى امور متكررة معني وهو في نفسه صالح لجميع ذلك وموضوع المصلحة مفهوم البتة مزجج هو فعل هذا الانسان كل ونوع لا يكون مملكة لان الكلية والنوعية انما موزعان للانسان لا مزجج هو بل اذا سبناه الى امور متكررة فهو ماخوذ باعتبار واحد معين وهو كونه عامنا في الشيخ على ذلك في الشفاء وفيه نظرا اما ارلا فلان موضوع المصلحة لو كان الطبيعة مزجج هي لم ينحصر التقسيم الثالث لوجود قسم آخر وهو ما يكون الحكم على ما صدق عليه الموضوع من غير بيان كنهه ولم يصدق اثر القضايا المصلحة التي لموضوعا بها خواص او لواضع كقولنا الكاتب والماشي انسان ولم يكن تبيينها بالمصلحة مناسبة لان اعمال السور لا يتصور بالقياس الى الطبيعة مزجج هي وانما يتصور فيها

تصدق

هذا هو الموضوع  
الذي هو موضوع الحكم  
في قوله الانسان  
مزجج هو معنى  
وماخوذ مع الكلية  
معنى ومع الجزئية  
معنى ومع اعتبار  
العموم اي كونه  
بحيث له نسبة الى  
امور متكررة معني  
وهو في نفسه صالح  
لجميع ذلك وموضوع  
المصلحة مفهوم  
البتة مزجج هو فعل  
هذا الانسان كل  
ونوع لا يكون مملكة  
لان الكلية والنوعية  
انما موزعان للانسان  
لا مزجج هو بل اذا  
سبناه الى امور متكررة  
فهو ماخوذ باعتبار  
واحد معين وهو كونه  
عامنا في الشيخ على  
ذلك في الشفاء وفيه  
نظرا اما ارلا فلان  
موضوع المصلحة لو  
كان الطبيعة مزجج هي  
لم ينحصر التقسيم  
الثالث لوجود قسم  
آخر وهو ما يكون  
الحكم على ما صدق  
عليه الموضوع من  
غير بيان كنهه ولم  
يصدق اثر القضايا  
المصلحة التي لم  
موضوعا بها خواص  
او لواضع كقولنا  
الكاتب والماشي  
انسان ولم يكن  
تبيينها بالمصلحة  
مناسبة لان اعمال  
السور لا يتصور  
بالقياس الى الطبيعة  
مزجج هي وانما  
يتصور فيها

تصدق عليه الطبيعة واما ثانيا فلما سمعت ان الموضوع في بولنا الانسان نوع ليس هو الانسان من حيث انه عام بل هذا القيد انما اق من قبل المحمول والموضوع هو المفهوم من حيث هو كما اذا قيل بعض الانسان اسود فال موضوع هاهنا بعض الانسان من حيث هو لا مع قيد السواد ولا مع قيد البياض واذا قيل اسود علم انه مع قيد السواد علمنا الشيخ نفسه حيث فرق بين مفهوم الفقيه وبين الامور الخارجية عن مفهومها وان صدقت لو قيلت لا فهم ان المصلحة في قوة الجزئية الموافقة لها في الكيف على محض تلازمها لانه اذا صدق الحكم على بعض ج فقد صدق على سمي ج من حيث هو واذا صدق الحكم على سمي ج من حيث هو صدق الحكم على بعض ج واستوفى المصنف على الملازمة الثانية بان اردت ببعض ج بعضا صدق عليه ج اعم من ان يكون سمي ج اوجزائها فال ملازمة صحيحة الا انه خلاص الاصطلاح وهذا بنا على توهم ان سمي ج داخل فيما صدق عليه وان اردت بعضا صدق عليه من الجزئات فال ملازم منه مجموعة لجوان الحكم على الطبيعة من حيث هي من غير ان تعدي الحكم الى جزئياتها فانه يصدق على الطبيعة مزجج هي انها مشتركة بين كثيرين وكيفية ومحمولة عليها وجزء الامراد ولا يصدق هذه الاحكام عليها وهذا المنع ايضا وارد على الملازمة الاولى لجوان الحكم على نفس الجزئات ولا يصدق ذلك الحكم على نفس الطبيعة فانه لا يصدق على الطبيعة انها فرد من افرادها ويصدق ذلك على بعض افرادها نعم لو جعل موضوع المصلحة ما صدق عليه من الجزئات كانت في قوة الجزئية والملازمة الثانية يتبين ان ح **قوله الفصل الرابع في العدول** هذا التقسيم القضية باعتبار المحمول فمحمول القضية ان كان وجوديا اي ان لم يكن معنى السلب جزئيا منه سميت بمحمولة لتفصيل مفهوم المحمول سواء كان الموضوع وجوديا او عدميا وسواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد بصير او ليس بصير وان كان عدميا سميت معدولة ومتغيرة لان الدلالة اولا على الامور الثبوتية واذا قصد الامور الثبوتية تعدل بها وتغير بادوات السلب او يصيغ اخري لها وغير محصلة لعدم تحصيل محمولها موجبة كانت او سالبة كقولنا زيد لا بصير او اعني او زيد ليس لا بصير او ليس اعني ولا يرد النقص بالسالبة المحمول لان السلب ليس جذا من محمولها على ما سبق فقه عن قريب فهنا اربع قضاي محصلتان ومعدولتان والاضابط في نسبة بعضها الى بعض ان كل قضيتين يوافقان في العدول والتفصيل اي تكونان معدولتين او محصلتين وتختلفان في الكيف بان يكون احداهما موجبة والاخرى سالبة تناقضنا بعد رعاية الشرايط المعتمدة في التناقض

الغير

لما







اذا كانت صغره موجبه فكون قولنا الجوهر ليس بعرض موجبه معدوله مع ان العرض  
ليس من شأن الجوهر ولا من شأن جنسه القريب البعيد واورد عليه نقضان احدهما اجمالي  
ذكره صاحب الكشف وتقريره ان دليلكم على ان قولنا الجوهر ليس بعرض موجبه لا يبيح جميع  
مقوماته فانه لو كان صحيحا لزم ان لا يشترط في الاحجاب وجود الموضوع لانا نقول اذا  
قلنا الخلاء ليس بوجود وكل ما ليس بوجود ليس محسوسا ينتج بالضرورة ان الخلاء ليس محسوسا  
ولو كان قولنا الخلاء ليس بوجود موجبه لزم تحقق الاحجاب مع عدم الموضوع والنتج نفسه  
لا يرتضيها وثانيهما تفصيلي وهو اننا لانعلم ان الصغرى السالبة في الشكل الاول لا تنتج  
وانما لا تنتج اذا لم تكرر النسبه السلبيه في الكبرى كقولنا لا شيء من ج ب وكل ب ما  
يلزم ما ذكره من المحذور وهو عدم اندراج الاصل تحت الاوسط لما اذا تكررت النسبه  
السلبيه كما في المثالين المذكورين وهما ما ذكره الشيخ وهو ما اورده صاحب الكشف  
نتج والبدیه تشهد بانساجهما قال المصنف ولقابل ان يقول القياس في المثالين  
المذكورين انما ينتج لكون الصغرى موجبه وان كانت سالبه المحمول والموجه سالبه  
المحمول لشبهها بالسالبه لا يقتضي وجود الموضوع فليكن قلت اذا قلنا ج ليس بـ فالب  
ان كان جزا من المحمول كانت القضية موجبه معدوله وان كان خارجا عن المحمول  
كانت سالبه فلا تصور سالبه المحمول فنقول السلب خارج عن المحمول في السالبه وسالبه  
المحمول الان في سالبه المحمول زياده اعتبارا فانا في السالبه تصور الموضوع والمحمول شر  
النسبه الاحبابيه بينهما ويرفع تلك النسبه وفي السالبه المحمول تصور الموضوع والمحمول  
والنسبه الاحبابيه وترفعها اثر توجه وبحل ذلك السلب على الموضوع فانه اذا لم يصدق  
احباب المحمول على الموضوع يصدق سلبه عليه فيعكروا اعتبارا والسلب فيها بخلاف السالبه  
فان فيها اربعة امور تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبه الاحبابيه وبلها  
وفي السالبه المحمول خمسة وهي تلك الامور الاربعة مع حمل السلب على الموضوع ومن هاهنا  
نستجمع يقولون معنى السالبه المحمول ان ج سلب عنه المحمول ومعنى السالبه الطرفين  
ان شيئا سلب عنه ج هو شي سلب عنه ب ومعنى السالبه ان ج سلب عنه ب ومعنى الموجه  
ان ج يصدق عليه لا ب وتحمل ذلك من هذا ان السالبه المحمول لا يستدعي وجود الموضوع  
كما لا يستدعيه السالبه والآن قد حقق الفرق فاعلم ان المصنف انما اورده ذلك الكلام  
دفعنا للنقضين المذكورين اما دفع النقض الاجمالي فتوان الموجه انما يستدعي وجود  
الموضوع اذا لم تكن سالبه المحمول اما اذا كانت سالبه المحمول فلتشبهها بالسالبه لا تستدعي

وجوده

وجوده واما دفع النقض التفصيلي فبان السالبه في الشكل الاول لا ينتج اصلا فانا  
اذا قلنا لا شيء من ج ب وكل ما ليس بـ فمعنى الصغرى ان الحكم الاجمالي يرتفع عن كل  
ح صروره ارتفاع عقده الحمل في السلب ولا شك ان هذا الرفع ما تكرر في الكبرى  
فان معناها ما صدق عليه سلب ب فلا يلزم تعدي الحكم والقياس في المثالين  
المذكورين انما ينتج لكون الصغرى موجبه سالبه المحمول المحمول سالبه محضه والحاصل  
ان الصغرى متى كانت سالبه لم تكرر النسبه السلبيه ومعنى تكررت النسبه السلبيه لم تكن  
الصغرى سالبه بل موجبه سالبه المحمول فان قلت فحينئذ لا يلزم كلام الشيخ لتوقفه  
على ان الصغرى موجبه معدوله فنقول كلامه الذاقي فان القوم محضروا القضية  
المتشابهة على السلب في الموجه المعدوله والسالبه فاذا لم تكن سالبه يلزم ان يكون موجبه  
معدوله وفيه نظر لان السالبه والسالبه المحمول مثلا زمانا فانتاج الكبرى مع  
احدهما يوجب انتاجها مع الاخرى فايه ما في الباب ان انتاج الموجه السالبه المحمول  
ايين واجلي من انتاج السالبه فانا اذا قلنا كل ج ليس بـ وكل ما ليس بـ فقد حكنا في  
الصغرى بان ب سلب عن كل ج وفي الكبرى بان آ ثابت لكل ما سلب عنه ب فيلزم  
بالضرورة ان آ ثابت لكل ج بخلاف ما اذا قلنا الصغرى بقولنا لا شيء من ج ب فان  
معناها ان كل ج ليس يصدق عليه ب ومعنى الكبرى ان ما صدق عليه ليس بـ فلا يتبين  
الاندراج ههنا لكن اذا صدق كل ج ليس يصدق عليه ب يصدق كل ج يصدق عليه سلب  
ب وح يصير الاندراج بيننا وللقض الاول وجه دفع اخر وهو ان انتاج القياس  
لا يتوقف على صدق المقدمات والموجه انما يستدعي وجود الموضوع اذا كانت صادقه  
يجوز ان يكون قولنا الخلاء ليس بوجود موجبه كاذبه مع انه ينتج بخلاف ما ذكره  
الشيخ فان موضوع الصغرى موجود والحكم فيها صادق وليس حكما ذلك ولكن  
لا نسلم ان الموضوع فيها معدوم لان الشيخ ما اعتبر الوجود الخارجي بل مطلق الوجود  
وهو متحقق ههنا قال صاحب الكشف بعد ايراد النقض والحق ان الموجه المستعمله  
في القياس لا يستدعي وجود الموضوع فانه اذا صدق سلبه امر اي موضوع ما سوا كان  
موجودا او معدوما ويصدق حكمه على كل ما صدق عليه تلك النسبه يصدق الحكم على ذلك  
الموضوع بالضرورة نعم لو فرضنا الموجه بانها التي حكم فيها بثبوت المحمول لا نراد  
الموضوع الموجوده في الخارج محققا او مقدر ايلزم اشتراط وجود الموضوع فيها على  
التفصيل اما من فرضها باعم منه كما ذكره الشيخ من ان التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع



سواء كان موجودا في الخارج او في الذهن محققا او مقدرا فله ذلك اذا لم يشاهد في تفسير  
الالفاظ لكنه لا يمكنه من تقدير ثلاثة قوانين الاول اشتراط الاحجاب في الصغرى الاول  
والثالث لانا اذا قلنا كل معدوم ليس موجودا وكل ما ليس موجودا ليس محسوسا يخرج بالضرورة  
ان كل المعدوم ليس محسوسا مع ان الصغرى ليست موجبة على ذلك التفسير الثاني انعكاس  
الموجبة الى الموجبة لصدق قولنا بعض الابدان معدوم مع ان قولنا بعض المعدوم بعد  
ليس موجبة الثالث عدم انعكاس السالبة الجزئية فان قولنا بعض المعدوم ليس موجودا  
سالبه ويلزمها بعض الموجود ليس معدوم واللا صدق كل موجود معدوم هذا خلاف وقد  
سمعت واحدا من الادكياء يقول لست ادري ماذا يصنع هذا الفاضل هل يشترط في  
صغرى الاول الاحجاب ام لا فان لم يشترط فقد قال بخلاف ما صرح به وان اشترط  
فلا يخلو اما ان يعتبر في الاحجاب وجود الموضوع او لا فان لم يعتبر فقد بان بطلانه لان  
ثبوت الشيء في نفسه بغير ثبوته في نفسه بالضرورة وان اعتبر فان لم يعتبر الا الوجود المطلق  
كما اعتبره الشيخ فقد اورد على نفسه الاعتراضات وان اعتبر الوجود الخارجي المحقق او  
المقدور وقد بين ان الاحتياج في الشكل الاول متحقق مع عدم موضوع الصغرى وهذا الاعتراض  
وارد عليه لانه اذا انعدم الموضوع مطلقا فقد انعدم في الخارج بطريق الاولى والذي  
يقضي منه العجب ان من اشترط في موضوع الموجبة الوجود الخارجي يمكنه اشتراط الاحتياج  
في الشكل الاول ومن اعتبر الوجود المطلق لا يمكنه فاجبته بما هو مسبوق بتقديم مقدمه  
وهي ان المتأخرين لما راوا ان احكام الخارجية مغايرة لاحكام الدخليات اعتقدوا  
ان ما نُسبه الشيخ الفقيه ليس منطبقا على جميع القضايا فكم من قضية لا وجود لموضوعها  
كقولنا ثياب الباري بغير الباري وبعض المعدوم مطلقا لا موجود ولا محسوس فان  
هذه وامثالها تصدق موجبات مع عدم الموضوع فيها وعدم انطباق تفسير الشيخ عليها  
اعرضوا عن ان ينسروا الفقيه بتفسير عام شامل لجميع القضايا واعتبروا قضية خارجية  
وحقيقية واستعملوها في الاحكام فكان ان القضية تعتبر تارة مطلقا واخرى خارجية  
او حقيقية وكذلك القياس يعتبر تارة على الاطلاق واخرى في الخارجية المحققة والمقدرة  
فالمأخرون كما خصصوا مفهوم القضية بالخارجية والحقيقية خصصوا الاحكام في  
العكس والتناقض والقياس بهما ايضا اذ ثبت هذا التقدير فنقول صاحب الكشف  
اشترط احجاب الصغرى لاني مطلق القياس بل في قياس الخارجية والحقيقيات واعتبر  
وجود الموضوع فيها على التفصيل والشيخ لما اعتبر قضية عامة واعتبر مطلق القياس

ورد

ورد عليه ان قولنا كل معدوم ليس موجودا يقع في القياس المطلق وليس موجبا ولذلك  
بعض المعدوم بعد يجب ان تصدق في العكس وليس باحجاب ولا يرد على مذهب صاحب  
الكشف فانه خصص الاحكام بالخارجيات وتلك القضايا لا تصدق لاحارجية ولا حقيقة  
هذا خلاصة ما ذكره صاحب الكشف بعد مساعدته والحق ان الاشكالات من دفعه اما  
الاول فلان الصغرى موجبة سالبه المحمول وقد عرفت انها لا تستدعي وجود الموضوع  
واما الثاني فلانه ان اراد بالمعدوم في قولنا بعض الابدان معدوم المعدوم في الخارج  
والذهن فلا نسلم صدقه وان اراد به المعدوم في الخارج فالحكم ايضا صادق لوجود  
الموضوع في الذهن واما الثالث فهو بين الضاد لان انعكاس مادة من مواد الفقيه  
لا يستلزم انعكاسها وانما اوردت هذه الاعتراضات وان لم يكن لها عين ولا اثر في الكتاب  
تبيينها على بعض ما جعله المتأخرون سببا لتغيير الاصطلاحات وانت تعلم كبريها من  
اللطائف والفوائد وقال الامام لما اعتبر وجود الموضوع في الاحجاب دون السلب  
اعتراض عليه الامام في المختص وقال وجود الموضوع ليس بشرط في الموجبة المعدولة لان  
عدم المحمول الوجودي كاللا بصير اما ان يصيدق على الموضوع المعدوم او لا يصيدق فان  
صدق فقد صدقت الموجبة المعدولة مع عدم الموضوع فلا يكون وجود الموضوع شرطا  
فيها وان لم يصيدق عليه المحمول صدق عليه المحمول وهو البصير لا مستناع خلو الموضوع  
عن التقيضين فيلزم ان تصاف المعدوم بالامر الوجودي وهو محال ويتقدم تسليمه  
فالمطلوب حاصل لانه اذا لم يحج الاحجاب المحصل الى وجود الموضوع فالاحجاب  
المعدول بطريق الاولى وجوابه اننا لانسلم انه لو لم يصيدق عدم المحمول الوجودي  
على المعدوم لزم صدق المحمول الوجودي عليه بل اللازم صدق سلب عدم المحمول عليه  
فان نقيض الموجبة ليس موجبة بل سالبة والسالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة فلا  
يلزم من صدقها صدقها فقال في شرح الاشارات لابد للموضوع في الموجبة من وجود محقق  
او متخيل بهذا الكلام ناقض في الظاهر ما ذكره في المختص من انه لا حاجة للمعدولة الى  
وجود الموضوع ولكنه قال في الشرح ان ثبوت الشيء لغيره في نفسه في نفسه لان  
الشيء عالم بثبت نفسه لم يثبت لغيره فلم يكن المعدولة عنده موجبة فيندفع التناقض  
الا ان هذا الكلام ضعيف لان المعبر في الموجبة وجود ذات الموضوع لا وجود وصف  
الموضوع والمحمول ومن الجائز ان يصيدق الامر العدي على الموجود لا يقال اذا صدق زيد  
لا كات في الخارج صدق ان الالكاتب محمول في الخارج على زيد فلو احتاج الاحجاب الى وجود



الموضوع لما صدق هذا رابعا المحمول ثابت للموضوع فلو كان عدميا لكان ثابتا معدوما  
وانه محال لانا نقول لانه صدق تلك الموجبة خارجيه وذلك ظاهر وليس معنى ان  
المحمول ثابت للموضوع انه ثابت موجود في الخارج في نفسه بل صادق لمحمول على الموضوع  
وبجوز حمل الاعداد على الموجودات لا يقال لو اعتبر وجود الموضوع في الموجبة فلا  
يخلو اما ان يعتبر في السالبة ايضا او لم يعتبر وانما كان يلزم ان لا يكون من الاجاب  
والسلب ناقض اما اذا اعتبر وجود الموضوع في السالبة فليجوز ارتفاعها عند عدم  
الموضوع واما اذا لم يعتبر فليجوز اجتماعها وذلك لان موضوع السالبة يكون اعم  
ح من موضوع الموجبة فيجوز صدق الاجاب لكل على جميع الافراد الموجوده والسلب  
الجزئي على الافراد المعدومه لانا نقول لما كان السلب رفع الاجاب والاجاب ليس  
الاعلى للموضوع الموجود فالسلب ايضا ليس واردا عليه لكن صدقه لا يوقف على وجوده  
موجود الموضوع معتبر في الحكم لاني الصدق وتدمرت الاشارة اليه في تحقيق  
السالبة وقد اعتبر العدول المحتر من العدول ما في جانب المحمول لان الحكم  
بالحقيقة على ذات الموضوع والذي في الذكر سواء كان وجوديا او عدميا هو وصف  
الموضوع واختلاف الصفات لا موجب اختلاف الذات واما المحمول فلما كان مفهوما  
فاختلافه بكونه وجوديا او عدميا يؤثر في حاله الفقيه فالمعتبر انما هو عدوله  
وتحصيله على انه ربما اعتبر العدول في الموضوع مع انه قليل الفائدة ويفرق  
بين الموضوع المعدول وبين السلب بان الفقيه ان كانت مسورة فان فقد حرف  
السلب على السور كان سلبا محصلا لقولنا ليس كل انسان كائنا وان يخرج عنه كان  
معدولا لقولنا كل لاجي جاد كما في الرابطة وان لم يكن مسوره فان اقترنت بالموضوع  
لفظ ما او ما في معناه كالذي جعل الموضوع موجبا معدولا لقولنا ما هو لاجي  
او الذي ليس لاجي حماد وان لم يقترن به شيء من هذه الامور كان الامتنياز اما بالنيه  
او بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالعدول والبعض بالسلب والوضع الطبع  
للفقيه ان يجاوز السور الموضوع لانه لبيان كمية الافراد والرابطة المحمول  
اذ هي لربطه بالموضوع والجهة الرابطة لانها لبيان كيفية نسبة المحمول وحرف  
السلب المحمول في الفقيه التثايبه والرابطة في التثايبه والجهة في الرباعيه واللام يكن  
السلب واردا على ما اثبتت الاجاب نعم لو تأخر حرف السلب عن الجهة كانت الفقيه  
سالبه موجبه بتلك الجهة وتشرق ما بين سلبا لضروره وضروره السلب وسلب الامكان

وامكان

وامكان السلب وسلب الاطلاق والطلاق السلب فاقل مراتب الفقيه ان تكون ثايبه  
فيقتصر فيها على ذكر الموضوع والمحمول ثم يصير بالرابطة فتصير ثايبه ثم يقترن  
بـ الجهة فتصير رباعيه وانما لم يجعل الفقيه باعتبار السور خماسيه كما جعلت باعتبار  
الجهة وباعيه لان الجهة لازمة للقضية اذ كل نسبة لا بد لها من كيفية من الضرورة  
والدوام ومقابلتها بخلاف السور لانه غير لازم كما في المهملة والتخصيص ولا بد لـ  
اعتبار زائد على الموضوع فان مفهومه اما جميع الافراد او بعضه وهو الموضوع بالحقيقة  
بخلاف الجهة واي هذا اشارة الى الشرح في الشفا بقوله فالرابطة تدل على نسبة المحمول  
والسور تدل على جهة الموضوع ولذلك ما كانت الرابطة معدومه في جانب المحمول  
وكان السور معدودا في جانب الموضوع **قوله الفصل الخامس في الجلية**  
هذا شروع في تقسيم القضية باعتبار الجهة ولا بد من تحقيق الجهة اولا فنكسر نسبة بين  
الموضوع والمحمول سواء كانت تلك النسبة اجابيه او سلبيه لها كيفية في نفس الامر من  
الضروره والدوام ومقابلتها اي الا ضروره والدوام لاعلى معنى ان كيفية النسبة  
مختصة في الاربع وان كان في عبارة المصنف دلالة على ذلك بل على معنى ان كيفية  
تخصر في الضرورة والا ضروره باعتبار وفي الدوام والادوام باعتبار اخر  
وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية وعناصرها واللفظ الدال  
عليها في القضية المملوطة او حكم العقل بها في القضية المعقولة تسمى جهة ونوعا الفقيه  
اما ان يكون الجهة فيها مدكوتة او لا يكون فاذا ذكرت فيها الجهة تسمى موجبه ومثله  
لاشتمالها على الجهة والنوع ورباعيه لكونها ذات اربع اجزاء وان لم تذكر فيها تسمى  
مطلقة وقد تختلف جهة القضية مادتها كما اذا قلنا كل انسان حيوان بالامكان  
فاللادة ضرورية والجهة لاضرورية لا يقال المادة هي الكيفية الثابتة في نفس  
الامر والجهة هي اللفظ الدال عليها او حكم العقل بانها هي الكيفية الثابتة في نفس  
الامر فلو خالفت المادة لم تكن دالة على الكيفية في نفس الامر بل على امر اخر ولم يكن  
حكم العقل بل حكم الوهم فانا اذا قلنا كل انسان كات بالضرورة فالكيفية التي  
بينها في نفس الامر هي الامكان والضروره لا تدل عليها لانا نقول لانسلم ان الجهة  
لوم تطابق المادة لم تكن دالة على الكيفية في نفس الامر ولم يكن حكم العقل بها وانما  
يكون كذلك لو كانت الدلالة اللفظية قطعية حتى لا يكون تخلف الدلول عن الدال ولم  
يجز عدم مطابقة حكم العقل وليس كذلك بل الجهة ما تدل على كيفية في نفس الامر وان لم



يمكن تلك المتيقنة متحققه في نفس الامر وحكم العقل اعم من ان يكون مطابقا او لم يكن هذا  
 على راي المتأخرين واما على راي القدماء من المنطقيين فالمادة ليست كيفية كل نسبة بل كيفية  
 النسبة الاحجابية ولا كل كيفية نسبة احجابية في نفس الامر بل كيفية النسبة الاحجابية في نفس  
 الامر بالوجوب والامكان والامتناع وهي تختلف باحجاب القضية وسلبها وقد سفت الاثنان  
 اليها والجهة انما هي باعتبار المعبر فان المعبر بها باعتبار المادة او امر اخر منها او اخر  
 مبادئها وبغيرها صورته واعتبره بعبارة هي الجهة فكل هذا قد خالف المادة في القضية الصادقة  
 بخلاف اصطلاح المتأخرين ولا ادري لتغير الاصطلاح سببا ونحن نغني بالضرورة  
 استعماله انفكاك المحمول عن الموضوع سواء كانت ناشئة عن ذات الموضوع او امر منفصل عنه  
 فان بعض المفارقات لو اتفقت الملازمة بين امرين يكون احدهما ضروريا للآخر وان كان  
 امتناع انفكاكه عنه مخرجا فليس قلت هذا التعريف لا يتناول ضرورة السلب فلا يكون  
 منعكسا فنقول المراد ضرورة الاحجاب وضرورة السلب انما تعلم منه بالمقاييس كما علمونا  
 بوقاي المحصورات من مفهوم الموجه الكلية او المراد استعماله انفكاك نسبة المحمول عن الموضوع  
 فدخل فيه ضرورة السلب وانما قال نحن نغني لان قوما يفسرونها باخص منه وهو استعماله  
 انفكاك المحمول عن الموضوع لذاته وهذا التفسير ليس مستمرا في موارد الاستعمال فانهم يذكرون  
 للممكن خاصة وهي انه لا يلزم من فرض وقوعه محال واستعملوا في الاحكام فلو فرضنا  
 الضرورة بانسروا به كان الممكن ما لا يتبع انفكاكه عن الموضوع لذاته فيجوز ان يتبع انفكاكه  
 عنه لامر خارج فلو فرض وقوعه لزوم المحال فان قلت هب ان هذا القيد لا يعتد به في الضرورة  
 الا ان الامكان ليس سلب مطلق الضرورة بل سلب ضرورة المطلقة وهي التي نسبة المحمول  
 فيها ضرورة في جميع اوقات ذات الموضوع على ذلك التقدير وسلب الضرورة المتحققة في  
 جميع الاوقات صادقة حيث ثبتت الضرورة في بعض الاوقات واذا كان الممكن لهذا المعنى  
 مستعاضا بالغير في بعض الاوقات فلو فرض وقوعه بلزم محال فتغير التفسير لا يجدي  
 لطايل نقول معنى لزوم المحال للممكن انه كلما فرض وقوعه يحقق المحال وثبت المحال من الممكن  
 في بعض الاوقات لانا في ذلك وفي هذه العناية نظر لان هو لا يقوم لم يفسر واطلق الضرور  
 بما ذكر بل الضرورة المطلقة باعتبار قيد واجب في اللاحقين لا يوجب اعتبارها في  
 الامر على ان ذلك القيد لم يعتد به في الضرورة المطلقة لم ينفك الدوام عن الضرورة لان الدوام  
 اما ان يصدق في مادة الوجوب او في مادة الامكان فان كان في مادة الوجوب فظاهر  
 وان كان في مادة الامكان فهو اما دوام الوجود او دوام العدم والديم الوجود واجب الوجود

لغيره

لغيره لان الشيء ما لم يجب لم يوجد واذا اوجد وجب فان كل ممكن فهو محقق بوجوده  
 وجوب سابق وجوب لاحق والديم العدم متمنع لغيره فان الشيء ما لم يجب عدمه  
 لم يعدم ضروره ان عدم الشيء لعدم علته التامة وعلى كلا التقديرين لا يكون الدوام  
 الا مع الوجوب وعلى هذا يتساوى الدوام والضرورة بحسب المصدق ولذا الاطلاق  
 والامكان لان مقتضى المتساويين متساويان ويختل اكثر الاحكام في العكس والتناقض  
 والاختلاطات ثم الضرورة خمس الاول في الضرورة الازلية والازل دوام الوجود  
 في الماضي والابد دوام الوجود في المستقبل الثانية الضرورة الذاتية اي الحاملة  
 مادامت ذات الموضوع موجودة وهي اما مطلقة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة  
 او مقيدة بنفي الضرورة الازلية او نفي الدوام الازلي فالقسم الاول هو الضرورة  
 المطلقة اعم من الثاني اي المقيدة بنفي الضرورة الازلية فان مفهوم الدوام يشمل  
 الازمنة ومفهوم الضرورة امتناع الانفكاك ومتى امتنع انفكاك المحمول عن الموضوع  
 ازلا وابد يكون ثابتا له في جميع الازمنة ازلا وابد وليس يلزم من الثبوت في جميع  
 الازمنة امتناع الانفكاك فيكون نفي الضرورة الازلية اعم من نفي الدوام الازلي  
 والمقيد بالاعم اعم من الاخص لانه اذا صدق المقيد بالاعم لا ينعكس وهذا في الاطلاق  
 غير صحيح لان المقيد بالمقيد بالاعم انما يكون المقيد بالاعم اعم اذا كان اعم مطلقا  
 من المقيدين او مساويا للمقيد بالاعم اما اذا كان اخص من المقيد الاخص كالناطق الحمار  
 والناطق الناجي او مساويا للمقيد الاخص كالناطق الكلب والناطق الحمار فهما  
 متساويان واذا كان اعم منهما من وجه فيحمل العموم كالابيض الناطق والابيض  
 الحمار ويحمل التساوي كما فيما نحن بصدد فانه كلما صدقت الضرورة الذاتية  
 المقيدة بنفي الدوام الازلي صدقت المقيدة بنفي الضرورة الازلية وهو ظاهر بالعكس  
 فانه لو صدقت الضرورة الذاتية مع نفي الضرورة الازلية ولم يصدق معها نفي الدوام  
 الازلي صدقت الضرورة الذاتية مع الدوام الازلي والضرورة الذاتية هي الضرور  
 الحاصلة مادامت ذات الموضوع موجودة لكن ذات الموضوع هنا موجودة ازلا وابد  
 لتتق الدوام الازلي فتكون ضرورة حاصلة ازلا وابد او قد كانت مقيدة بنفي  
 الضرورة الازلية هذا خلف في محال والضرورة الازلية اخص من الازلي اي من  
 الضرورة الذاتية المطلقة لان الضرورة متى تحققت ازلا وابد اتحققت مادامت ذات  
 الموضوع موجودة من غير عكس وانما يقع هذا في الاحجاب واما في السلب فهما متساويان

في الحقيقة ازلا وابد  
 في الحقيقة على ما في الضرور  
 في الحقيقة على ما في الضرور  
 في الحقيقة على ما في الضرور

المقيد



لأنه متى سلب المحمول عن الموضوع ما دامت ذاته موجودة يكون مسلوبا عنه ازلا وبدا  
لا متعلق بثبوته في حال العدم ومباينه للاخيرين اما مباينتها للمقيدة بنفي الضرورة الازلية  
فظاهرة واما مباينتها للمقيدة بنفي الدوام الازلي فبالمباينة بين نقيض العام وبين الخاص  
الثالث الضرورة الوصفية وهي الضرورة باعتبار وصف الموضوع وبطلان على ثلثه  
معان الضرورة ما دام الوصف أي الحاصل في جميع اوقات انصاف الذات بالوصف  
العنوان كقولنا كل كائن انسان بالضرورة ما دام كائنا والضرورة بشرط الوصف  
أي يكون للوصف مدخل في الضرورة كقولنا كل كائن متحرك الاصابع بالضرورة ما دام  
كائنا والضرورة لاجل الوصف أي يكون الوصف منشأ الضرورة كقولنا كل متجيب  
صالح بالضرورة ما دام متجيبا والاولى اعم من الثانية من وجه لقصادقها في مادة  
الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات او وصفا لان حالها كقولنا كل انسان  
او كل ناطق حيوان بالضرورة وصدق الاول بدون الثانية في مادة الضرورة اذا كان  
العنوان وصفا مفارقا كما اذا بدل الموضوع بالكاتب وبالعكس في مادة لا يكون المحمول  
ضروريا للذات بل بشرط وصف مفارق كما في قولنا كل كائن متحرك الاصابع فان تحرك  
الاصابع ضروري لكل ما صدق عليه الكاتب بشرط انصافه بالكاتب وليس ضروري  
في اوقات الكتابة فان الكتابة نفسها ليست ضرورية لما صدق عليه الكاتب في اوقات ثبوتها  
فكيف يكون تحرك الاصابع التابع لها ضروريا ولذلك السبب بين الاولى والثالثة من  
غير فرق والثانية اعم من الثالثة لأنه متى كان الوصف منشأ الضرورة يكون للوصف  
مدخل فيها ولا يتعكس كما اذا قلنا في الدهن الحار بعض الحار دايب بالضرورة فانه يصدق  
بشرط وصف الحار ولا يصدق لاجل الحرارة فان ذات الدهن لو لم يكن له دخل في الزمان  
ولقي الحرارة فيه كان الحار دايبا اذا صار حارا فنقوله الضرورة الوصفية أي الحاصلة  
من وصف الموضوع المراد به الضرورة بشرط الوصف فانه لما كان للوصف مدخل  
فيه كانت حاصلة منه في الجملة وهي اما مطلقة او مقيدة بنفي الضرورة الازلية او بنفي  
الضرورة الذاتية او بنفي الدوام الازلي او بنفي الدوام الذاتي والقسم الاول اعم من الثلاثة  
الباقية لان المطلق اعم من المقيد والثاني وهو المقيد بنفي الضرورة الازلية اعم من  
الثلاثة الباقية لان الضرورة الازلية اخص من الضرورة الذاتية والدوام الازلي والدوام  
الذاتي فنصدق الضرورة الوصفية مع نفي واحدة من هذه الجهات صدقت مع نفي الضرور  
الازلية والاصدقت مع ثبوتها فنصدق مع الجهة المفروضة انتفاؤها وليس يلزم من صدق

الضرورة

الضرورة الوصفية مع نفي الضرورة الازلية صدقها مع نفي واحدة منها يجوز تحققها  
مع انتفاء الضرورة الازلية والثالث والرابع اعم من الخامس لأنه متى صدقت الضرور  
الوصفية مع نفي الدوام الذاتي صدقت مع نفي الضرورة الذاتية ارمع نفي الدوام الازلي  
والاصدقت مع تحققها فنصدق مع تحقق الدوام الذاتي في محال وليس متى صدقت  
مع نفي الضرورة الذاتية ارمع نفي الدوام الازلي صدقت مع نفي الدوام الذاتي لجواز  
ثبوته مع انتفايها ومنهما أي من الثالث والرابع عموم من وجه لقصادقها في مادة محمول  
الضرورة والدوام وصدق الثالث بدون الرابع في مادة الدوام المجردة عن الضرور  
وبالعكس في مادة الضرورة المجردة عن الدوام الازلي وكذا بين الضرورة الوصفية  
بالمعنى المذكور والضرورة الذاتية عموم من وجه اذا الضرورة الذاتية قد لا يكون  
بشرط الوصف بان لا يكون للوصف مدخل في الضرورة فلا يصدق للضرورة الشرط  
ح وقد يكون بشرط الوصف اذا اتخذ الوصف والذات في تصادقهما وقد يعاير  
الوصف الذات ولا تكون الضرورة محققة في جميع اوقات الذات فنصدق الضرور  
الشرطية بدون الذاتية نعم لو اريد بالضرورة الوصفية الضرورة الحاصلة ما  
دام الوصف كانت اعم من الذاتية لأنه متى ثبتت الضرورة في جميع اوقات الذات  
ثبتت في جميع اوقات الوصف من غير عكس الرابع الضرورة بحسب وقتها اما معين كقولنا  
كل قمر منخفض بالضرورة وقت الخيلولة واما غير معين لاعلى معنى ان عدم التقييد  
معتبر فيه بل على معنى ان التقييد لا يعتبر فيه كقولنا كل انسان مستنفس بالضرورة  
في وقت قفا وعلى التقديرين في اما مطلقة وشمي وقتية مطلقة ان بعض الوقت وتنشئ  
مطلقة ان لم يتعين واما مقيدة بنفي الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية او بنفي  
الدوام الازلي او الذاتي او الوصفية فبذلك اربعة عشر تناسلا على التقادير فالوقت اما  
وقت الذات أي يكون سببه المحمول أي الموضوع ضروريه في بعض اوقات وجود ذات  
الموضوع كما من في المثاليين واما وقت الوصف أي يكون السبب ضروريه في بعض اوقات  
انصاف ذات الموضوع بالوصف العنوان كقولنا كل مفتاح نام في وقت زيادة الغدا  
على بدل ما يتخلل وكل نام طالب للغدا وقتا ما من اوقات كونه ناميا فالانقسام بثلث  
ثمانية وعشرين والصياط في الشبهة ان المطلق اعم من المقيد والمقيد بالصيد الاعم  
اعمرنا على الطريقة التي سلكتها في ما قبل على ما يلوح باده في التفات وكل واحد من السبعة  
بحسب الوقت المعين اخص من نظره من السبعة بحسب الوقت الغير المعين فان كل ما يكون ضروري



وقت معين يكون ضروريا في وقت ما ولا يتغير وكل واحد من الاربعه عشر حجب وقت  
الذات اعلم من نظره من الاربعه عشر حجب وقت الوصف لان كل ما هو ضروري في وقت  
الوصف ضروري في وقت الذات من غير عكس والسر في ضرورة ما ليس بضروري ضروريا  
في وقت ان الشيء اذا كان منتقلا من حال الى آخر ومنه الى اخره ولم جرافا يابودي تلك  
الانتقالات الى حاله يكون ضروريا له بحسب مقتضى الوقت ومن هنا يعلم انه لا بد ان يكون  
لوقت مدخل في الضرورة والذات الموضوع ايضا كما ان للوقت مدخلا في ضروره الاختلاف  
فانه لما كان بحيث يقتبس النور من الشمس ويختلف تشكلاته بحسب اختلاف اوضاعه منها  
فلهذا والحيلولة الارض وجباختلافه الخناس الضرورة بشرط المحمول وهي ضرورة  
المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط الثبوت او السلب ولا قابله فيها لان كل محمول فهو  
ضروري للموضوع لهذا المعنى وربما يبين حصر الضرورة في لاقسام خمسة بانها المطلقة  
لم تعتبر فيها شرط او مشروطه والاولى هي الازليه والثانيه اما ان يكون شرطها داخل في  
القضية او خارجا عنها والداخل اما متعلق بالموضوع او المحمول والمتعلق بالموضوع كما يذكره  
وهي الذاتيه او بوصفه وهي الوصفية والمتعلق بالمحمول واحد لانه وصف لا يعتبر له ذات  
**فني** ان شرط المحمول والخارج اما وقت معين او غير معين وايا ما كان فني ان حجب الوقت  
وان تعلم ان هذا حصر منتشرا لانه لا تخلو عن ضبط ما ثم اذا قيل ضرورة او ضرورة  
مطلقة او تبيل كل ج ب بالضرورة وارسلت غير مقيد به بامر من الامور فحلي اي ضرورة  
نقال قال الشيخ في الاشارات على الضرورة الازليه وقال **في** الشفا على الضرورة الذاتية  
وانما لا يطلق الضرورة المطلقة على غيرها لان غيرها من الضرورات مشتمل على زيادة من الوصف  
والوقت هي كالجزء من المحمول فاذا قلنا كل كات متحرك الاصابع بشرط الكابه فمترك الاصابع  
حاله الانقسام بالكابه ضروري الثبوت للكاتب وكذا اذا قلنا كل قمر مخفف وقت الحيلولة  
بالضرورة فالاختلاف في هذا الوقت ضروري فليكن قلت شرط وجود الذات ايضا كالحيز  
من المحمول فاننا اذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة ما دام الانسان موجودا فالحيوان  
في اوقات وجود الانسان ضروري فنقول وجود ذات الموضوع شرط لان فقدان القضية  
لا للضرورة فهو انما يجب لا من جهة الضرورة بل من جهة القضية بخلاف سائر الضروريات  
**قول** والدوام ثلاثة **اقول** الدوام ثلاثة اقسام الاول الدوام الازلي وهو ان يكون  
المحمول ثابتا للموضوع او سلبا عنه ان لا وابد الفولك كل فلك متحرك بالدوام الازلي الثاني  
الدوام الذاتي وهو ان يكون المحمول ثابتا او سلبا مادام ذات الموضوع موجودا اما مطلقا

كقول

كقولنا كل زنجي اسود دايا او مقيدا بنفي الضرورة الازليه او الذاتية او الوصفية  
او بنفي الدوام الازلي الثالث الدوام الوصفي وهو ان يكون الثبوت او السلب مادام  
ذات الموضوع موصوفا بالوصف العنواني اما مطلقا كقولنا كل اي فهو غير كات مادام  
ايها واما مقيدا بنفي الضرورة الازليه او الذاتية او الوصفية او بنفي الدوام الازلي  
او الذاتي ونسبه بعضها الى بعض واي الضروريات غير خافيه لن احاط بما تقدم بعض  
الاحاطة **قول** واللا ضروره هو الامكان اللا ضروره وهو الامكان مقول  
بالاشتراك على اربعة محاز احدها الامكان العامي وهو سلب الضروره المطلقة اي  
الذاتيه عن احد طرفي الوجود والعدم وهو الطرف المخالف للحكم وربما يفسر بالايلازم  
هذا المعنى وهو سلب الامتناع عن الطرف الموافق فان كان الحكم الاجاب فهو سلب  
ضرورة السلب او سلب امتناع الاجاب وان كان الحكم السلب فهو سلب ضرورة  
الاجاب او سلب امتناع السلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان يكون معناه ان  
سلب الحرارة عن النار ليس بضروري او ثبوتها للنار ليس بمتنع واذا قلنا لا شيء  
من الحار يارده بالامكان معناه ان اجاب البرودة للحار ليس بضروري او سلبها عنه  
ليس بمتنع وانما سمي امكانا عاميا لانه المستعمل عند جمهور العامة فانهم يفهمون من  
الممكن ما ليس بمتنع وما ليس ممكن بمتنع ولما قابل سلب ضرورة احد الطرفين ضرورة  
ذلك الطرف انحصر المادة بحسب هذا الامكان في الضرورة واللا ضروره فليكن قلت  
الامكان لهذا المعنى شامل لجميع الوجوهات ملوكات الضرورة مقابلة له كان قسم الشيء  
متياله وانه محال قلت له اعتبار ان من حيث المفهوم ولهذا الاعتبار يجمع الوجوهات  
ومن حيث نسبتته الى الاجاب والسلب فيقابلة الضرورة لانه ان كان امكان الاجاب  
تقابله ضرورة السلب وان كان امكان السلب فيقابلة ضرورة الاجاب وثانيها الامكان  
الخاصي وهو سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين اي الطرف الموافق للحكم والمخالف  
جميعا كقولنا كل انسان كات بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان يكات بالامكان الخاص  
ومعناها ان سلب الكابه عن الانسان واجبا له ليس بضروريين فاما متخذان في المعنى التركيب  
كل منهما من مكانين عامين موجب وسالب والفرق ليس لان اللفظ وانما سمي خاصيا لانه  
المستعمل عند الخاصة من الحكماء فانهم لما تأملوا المعنى الاول كان الممكن ان يكون وهو ما ليس  
بمتنع ان يكون واقعا على واجب الوجود وعلى ما ليس بواجب الوجود ولا بمتنع والممكن ان لا  
يكون وهو ما ليس بمتنع ان لا يكون واقعا على المتنع وعلى ما ليس بواجب ولا بمتنع فكان وقته

كقولنا

كقولنا



في حالتيه على ما ليس بواجب ولا ممتنع لازما فاطلقوا اسم الامكان عليه بطريق الاول فيحصل  
له قرب الى الوسط بين طرفي الاحجاب والسلب فصارت المواد بحسب ثلاثة اذ في مقابلة  
سلب ضروره الطرفين ضروره احد الطرفين وهي اما ضروره الوجود اي الوجوب واما  
ضروره العدم اي الامتناع والامتناع سمي الاول عاما والثاني خاصا لما بينهما من العموم  
والخصوص فانه متى سلب الضروره عن الطرفين كانت مطلوبا عن احدهما من غير عكس وثالثها  
الامكان الاخص وهو سلب الضروره المطلقة والوصفيه والوقتيه عن الطرفين وهو  
ايضا اعتبار الخواص وانما اعتبروه لان الامكان لما كان موضوعا بارز اسلب الضروره فكل  
ما كان اخفى عن الضروره كان اولي باسمه فهو اقرب الى الوسط بين الطرفين فانما اذا كانا  
خافيين عن الضرورات كانا متساويي النسبة والاعتبارات بحسب سبعة اذ في مقابلة  
سلب هذه الضرورات عن الطرفين ثبوت احدهما في احد الطرفين وهي اما ضروره الوجوب  
بحسب لذات او ضروره العدم بحسب الذات او ضروره الوجود بحسب الوصف او ضروره  
العدم بحسب الوصف او ضروره الوجود بحسب الوقت او ضروره العدم بحسب الوقت وهو  
اخص من الثاني لانه متى سلب الضرورات عن الطرفين فقد سلب الضروره الذاتية عنهما  
ولا يعكس ورابعها الامكان الاستقبالي وهو اما ان يعتبر بالقياس الى الزمان المستقبل  
فيكون اعتبار كل من المفهومات الثلاث بحسبه الا ان الظاهر من كلام صاحب الكشف والصف  
اعتبار الامكان الاخص فالاول وهو الامكان العام اعبر من البواقي ثم الثاني في الامكان  
الخاص اعبر من الباقيين والثالث وهو الامكان الاخص اخص من الرابع لانه متى تحققت  
سلب الضروره بحسب جميع الاوقات تحقق سلب الضروره بحسب الوقت المستقبل من غير  
عكس لجواز تحقق الضروره في الماضي والحال هذا وقد قال الشيخ الامكان الاستقبالي  
هو الغايه في صرامه الامكان فان الممكن الحقيقي ما لا ضروره فيه اصلا لا في وجوده ولا  
في عدمه فهو مبين للمطلق لان المطلق ما يكون الثبوت او السلب فيه بالفعل فيكون  
مشملا على ضروره ما لماسحت ان كل شي بوجوده محفوف بضروره سابقه وضروره لاحقه  
بشرط المحمول ثم كل شي يفرض فاحد طرفيه اي وجوده وعدمه يكون متعينا في الزمان  
الماضي والزمان الحالى وان لم يحصل لنا به علم بخلاف الزمان المستقبل فانه لا يتعين انه  
يوجد او لا يوجد لا بحسب علمنا فقط بل في نفس الامر ايضا لان تعيين احد طرفيه في زمان من  
الازمنة المستقبله موقوف على حصول ذلك الزمان لان التعيين اما بموجب الامر في نفسه  
واما بوجود السبب المعين لما ليس يجب بذاته ان معين ولا احجاب هناك بالذات ولا بالغير

لعدم

لعدم حصوله بعد فهو في الماضي والحال مشتمل على ضروره وجود او عدم واقفها الضرورة  
بشرط المحمول واما بالنسبة الى الزمان المستقبل فلا يشتمل على ضروره اصلا فنلوازم  
الامكان الحقيقي الصرف اعتباره بالقياس الى زمان الاستقبال فالامكان الاستقبالي هو  
سلب الضروره عن الطرفين في زمان الاستقبال وهو في حاق الوسط بينهما هكذا حققه  
الشيخ في الشفا وعلى هذا يكون الاعتبارات بحسب ثلثة ضروره ما في طرفي الوجود  
وضروره ما في طرفي العدم وسلب الضروره عنهما وهو اخص من الثالث بحسب المفهوم  
لان كل ما انتفى فيه سائر الضرورات انتفى فيه الضرورات الذاتية والوصفيه والوقتيه  
ولا يعكس لجواز اشتماله على ضروره واما بحسب الصدق فيبينها مساواه لان كل ما  
انتفى فيه الضرورات الثلثة فهو بالتفصيل الاستقبال لا ضروره فيه اصلا اما الضرورات  
الثلثة فبالضروره واما الضروره بشرط المحمول فلا يما وجدته بعد ومن شرط  
في امكان الوجود في الاستقبال العدم في الحال وبالعكس اي شرط في امكان العدم في الاستقبال  
الوجود في الحال فلما منه ان ضروره احد الطرفين في الحال تنافي امكانه في الاستقبال  
فقد شرط الوجود والعدم في الحال لان ممكن الوجود في الاستقبال ممكن العدم فيه بل  
الواجب في اعتباره عدم الالتفات الى الوجود والعدم في الحال والافتقار على اعتبار  
الاستقبال **قول** وقد نفى بعضهم الامكان من الناس من قدح في الامكان بانه لو  
حقق الامكان لزم احد الامرين وهو اما ان يكون الواجب ممكن العدم واما ان يكون ممتنع  
الوجود وكلاهما محال ببيان الملازمة ان الامكان ان صدق على الواجب لزم الامس  
الاول لان ما امكن وجوده امكن عدمه وان لم يصدق على الواجب لزم الامر الثاني  
لان ما ليس يمكن ممتنع وجوابه انه ان اراد بالامكان الامكان العام فلا نسلم انه ان صدق  
على الواجب امكن عدمه لتناول الواجب على ما مر وان اراد الامكان الخاص فلا نسلم  
ان ان لم يصدق على الواجب امتنع وجوده بل اللازم ثبوت احدي الضرورتين وذلك  
لا يستلزم ضروره العدم ومنهم من نفى الامكان الخاص بان الممكن اما ان يكون موجودا  
او معدوما واما ما كان فلا امكان اما اذا كان موجودا فلا امتناع عدمه والا مكن  
اجتماع الوجود والعدم فيكون وجوده ضروريا فلا امكان واما اذا كان معدوما  
فلا امتناع وجوده فممكن عدمه ضروريا فلا يكون ممكنا وجوابه ان الضروره للخاصه  
في حال الوجود والعدم هي الضروره بشرط المحمول والامكان ليس في مقابلته بل في  
مقابله الضروره الذاتية كما تقدم **قول** وفرق بين الامكان والقوة مطلق الامكان

الامكان

بشرط



بالاشتراك على سلب الضرورة كما تقدم وعلى القوة التسمية للفعل وهي كون الشيء من شأنه  
 ان يكون وهو ليس بكايين كما ان الفعل كون الشيء من شأنه ان يكون وهو كايين والفرق بينهما  
 من وجوه **الاول** ان ما بالقوة لا يكون بالفعل لكونها تسمية له بخلاف الممكن فانه كثير  
 ما يكون بالفعل الثاني ان القوة لا تنعكس الى الطرف الاخر فلا يكون الشيء بالقوة في طرفي  
 وجوده وعدمه بخلاف الامكان فان الممكن ان يكون ممكن ان لا يكون الثالث ان ما بالقوة  
 وجوده وعدمه اذا حصل بالفعل قد تغير الذات كما في مولد الماء بالقوة هو وتغير  
 الصفات كما في قولنا الاي بالقوة كانت فيكون منها وبين الامكان عموم من وجه لبقاء  
 في صورة الثانية وصدق القوة بدون الامكان في الصورة الاولى لصدق قولنا لا شيء  
 من الماء بهو بالضرورة فلا يصح والماء هو بالامكان وصدق الامكان دون القوة حيث  
 تكون النسبة فعلية **قوله** والادوام والادوام اما الادوام الفعل وهو الوجودي  
 الادوام كقولنا كل انسان متغير بالفعل لا دايما ولا شيء من الانسان بمنتهى بالفعل لا دايما  
 ومعناه مطلقه عامه بخلافه للاصل في الكيف لان الاجاب اذا لم يكن دايما يكون السلب بالفعل  
 والسلب اذا لم يكن دايما يكون الاجاب بالفعل واما الادوام الضرورية وهو الوجودي **الاضروي**  
 كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل الا بالضرورة ولا شيء من الانسان يضاحك بالفعل بالضرورة  
 وهو مفهوم ممكنه عامه بخلافه للاصل في الكيف فان الاجاب اذا لم يكن ضروريا فنهناك سلب  
 ضروره الاجاب وهو الامكان العام السالب والسلب اذا لم يكن ضروريا فهو سلب ضروري  
 السلب وهو الامكان العام الموجب واعلم ان التعبير عن الضرورة بالادوام الضرورية  
 فيه وطاكة لان الضرورية تتجلى ان تكون لا دايمة ولو سلم فالادوام اخص من الضرورة  
 والاعم لا يكون قوما من الاخص على ان الادوام ليس يختص في الادوام الفعل والاضروية  
 بل كل قضية لانا في الحكم فيها الادوام ويكون مقتيد به وكان الاولى في ذكر الادوام والا  
 ضروره الاتمضا على ما سبق تفصيله تقييد او اطلاقا كما فعله صاحب **الشف** **قوله**  
 الثاني في المطلق لما مر من بيان الوجبات وتعداد الجهات افاض في القضية المطلقة  
 وهي التي لم يذكر فيها الجهة بل يتعرض فيها لحكم الاجاب السلب اعم من ان يكون بالقوة او بالفعل  
 في مشترك بين ساير الوجبات الفعلية والممكنه ضروره كونها غير مقيدة بالجهة وغير المقيد  
 اعم من المقيد الا انها لو كانت عند الاطلاق تقوم منها النسبة الفعلية عرفا ولغة حتى اذا  
 قلنا كل ج ب يكون مفهومه عند اهل العرف ثبوت السابج بالفعل وقع الاصطلاح على ان المطلقه  
 هي التي سلبه المحمول فيها الى الموضوع بالفعل فتكون مشترك بين الوجبات الفعلية لا الممكنه

وكان

وكان سايلا يقول المطلقه وهي غير الموجهه اعم من ان يكون السببه فيها فعلية او لا يكون  
 وتفسير الامر بالاضطرار مستقيم وايضا لو كان معناها ما يكون السببه فيها فعلية  
 لم تكن مطلقه بل مقيدة بالفعل اجاب بان مفهومها وان كان في الاصل اعم لكن لما غلب  
 استعمالها فيما تكون السببه فيها فعلية سميت بها ولا امتناع في تسمية المقيد باسم المطلق  
 اذا غلب استعماله فيه فليس قلت هنا سوا الاخر ان الاول ان المطلقه سوا كانت بالمعنى  
 الاول او الثاني تسمية للموجهه فكيف تكون اعم منها الثاني ان الفعل كيفية النسبة فلو  
 كانت المطلقه مفهومها ما ذكرتم كانت موجهه فيكون مفهوم غير الموجهه موجهه اجيب  
 عن الاول بان المطلقه لها اعتباران من حيث الذات اي ماصدق عليه وهو قولنا كل ج ب  
 ولا شيء من ج ب ومن حيث المفهوم وهو انها لم يذكر فيها الجهة فهي اعم بالاعتبار الاول لانا اذا  
 قلنا كل ج ب بلي جمة كانت بصدق كل ج ب لا بالاعتبار الثاني من الموجهه لا من حيث العموم  
 بل من حيث الذات ايضا وهذا كالعالم والخاص فان صدق العام على الخاص يجب الذات لا يجب  
 مفهوم العموم والخصوص قد اجيب عن الثاني بانه ليس كل كيفية للنسبة جهة بل كيفية  
 السببه بالضرورة واللا ضروره والادوام والادوام على ما نص عليه المصنف فلا يكون  
 الفعل جهة وفيه ضعف لان محمول المنطقيين من المقدمتين والمتأخرين اطلقوا اسم  
 الجهة على كل كيفية للنسبة والمصنف انما ذكر الجهات الاربع تشيلا لا تقييدا على انه سأل  
 متعلق بالفرن لا يندفع بغير زاده بعضهم والحق في الجواب ان الفعل ليس كيفية النسبة  
 لان معناه ليس لا وقوع النسبة والكيفية لابد ان يكون امرا مغايرا لوقوع النسبة الذي  
 هو الحكم فان الجهة جز و آخر للقضية مغاير للموضوع والمحمول والحكم وانما عدا المطلقه  
 في الوجبات باليجاز كاعدا السالبة في الخليات والشرطيات فان قلت فعلى هذا الممكنه  
 ان كان فيها حكم لم يكن بينها وبين المطلقه فرق والامكن تقييده لما ثبت انها لا تحقق الابعاد  
 تحقق الحكم فنقول لا حكم في الممكنه بالفعل فانا اذا قلنا الانسان كات فليس الحكم  
 فيها السلب الضروره عن الجانب الخالف واما الحكم في الجانب الموافق فلم يقرض له حتى  
 محتمل ان يكون واقعا وان لا يكون فالمطلقه هي القضية بالفعل واما الممكنه فليست قضية  
 الا بالقوة وليس فيها اجاب وسلب وموضوع ومحمول بالفعل بل بالقوة ومن هنا تراهم  
 يقولون المطلقه مغايره للممكنه بالذات والمفهوم جميعا فليس قلت مرادهم بالقضية  
 ان كانت القضية بالفعل فلا يكون الممكنه قضية وان كان ما هو اعم في تصورنا الموضوع  
 والمحمول والنسبة بينهما فتساو حكم بالقوة فيجب ان يكون قضية وقضية ما قال به احد

الحق



نقول المراد به الامر وقد صرحوا بان الموضوع والمحمول والنسبة بينهما قضية اولى امر  
عدوا الخيلات في القضايا ولا حكم فيها بالفعل وقد يقال المطلقة بوجودية الالاديه **الواجب**  
اللازم ووجه ايضا ولعل منشا الاختلاف قد ذكر في التعليم الاول ان القضايا اما مطلقة او  
ضرورية او ممكنة ففهم فوهم من لا يطلق عدم انه التوحيد فبين القسمة بانها اما موجبة او غير  
موجبة والموجبة اما ضرورية او لا ضرورية والآخرين ففهموا من لا يطلق الفعل ففهم  
من يفرق بين الضرورة والدوام فقال الحكم فيها اما بالقوة فيمكنه او بالفعل فلا يخلو  
اما ان يكون بالضرورة وهي الضرورية او بالضرورة وهي المطلقة فتسمى الوجودية للامور  
به ومنهم من لم يفرق بين الضرورة والدوام فقال الحكم فيها ان كان بالفعل فان كان دايما  
في الضرورية والافنا المطلقة فصارت المطلقة هي الوجودية الالاديه وتسمى مطلقة اسنادا  
لان اكثر امثلة العلم الاول للمطلقة في مادة الالادوام بخلاف في فم الدوام ففهم الاسناد  
الافزوديهي منها الالادوام وربما يقال المطلقة للوقعية وهي التي حكم فيها بدوام النسبة  
مادام الموصوف لان اهل العرف انما يفهمون من السالبة المطلقة الدوام الوصفى حتى اذا قلنا  
لاشي من السليم نستيقظ ففهموا منهم السلب مادام نايما ووجه ففهموا هذا المعنى من الموجبة  
ايضا سميت الصفة بها قال الامام في المنص مشككا في القضية الممكنة انا اذا قلنا كل ج  
بالامكان فلا يخلو اما ان يكون لامكان جزا المحمول اوجه فان كان جزا المحمول كانت  
القضية مطلقة وقد فرضنا ما موجهة هذا خلف وان كان وجه كانت القضية فعلية  
لان الموجبة انما تصدق اذا ثبت محمولها للموضوع بالفعل فبطل قاعدة ان الممكنة العامة  
اعم القضايا باختصاصها ح بالفعليات وان الضرورية تناقض الممكنة ان كان الدوام موجبا  
وتكذب الضرورية السالبة الحلية والموجهة الجزئية الممكنة ان كان سالبا وجوابا انا لا  
نسلم ان الاجاب يستدعي الثبوت بالفعل بل المراد بالموجهة ما فيها النسبة بالثبوت اعم  
من ان يكون بالفعل او بالقوة فلا يلزم ان يكون الممكنة الموجبة فعلية وعند هذا تم الجواب  
فلا يكون لقوله والمطلقة ما فيها النسبة الثبوتية بالفعل دخل في الجواب ويمكن ان يقال انه  
جواب لسؤال مقدور تقريره ان الامكان اذا كان جهة لم يكن بد من ان يكون القضية فعلية  
لان الموجهة شتملة على المطلقة وقد ذكرتم ان مفهومها النسبة بالفعل اجاب باننا قلنا ان  
القضية اذا اطلقت ولم يذكر فيها الجهة كان مفهومها النسبة الفعلية ولا يلزم من ذلك انه اذا  
قيدت بالجهة كان مفهومها ذلك الجواز ان يكون التقييد بالجهة صار قاضا للدلالة على ذلك  
المفهوم فكان لا يمكن جهة لا يقتضي كون النسبة فعلية ولهذا القدر من محروفة الجهة والاطلاق

فصل

تتكون تركيب القضايا الموجبة كترشيت وكيف شئت فانك اذا استخفرت المفردات  
تتمكن من تركيب بعضها مع بعض اما مجامع له او منافع **قول** الثالث فيما اعتبره  
القضايا التي تجرت عادة المتأخرين بالبحث عن احكامها من العكس والتناقض والالتاج  
وغيرها من ثلثة عشر ضروريات ودوام ومطلقات وممكنات وكيف كانت في ايسر سيطر  
لا يكون فيها الاحكام واحدا عابسا وسلبا وامام كية شتملة على حكمين ايجاب وسلب اما الضروريات  
فتمس الاول بالضرورة المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة  
سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ولاشي من  
الانسان يحجر بالضرورة فان قلت التعريف منقوض ببعض الممكنات الخاصة فان المحمول  
اذا كان هو الموجود يكون ضروريا بشرط المحمول فيصدق الجمع ان المحمول ثابت للموضوع  
بالضرورة مادام ذات الموضوع موجودا مع انه ليس بضروري بل ممكن بالامكان الخاص  
فنقول هناك انما يتحقق بشرط وجود الموضوع لاني جميع اوقات وجود الموضوع وقد  
سبق ذلك ما تستعين به على هذا الفرق الثاني المشروطة العامة وهي التي تحصر  
فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا كل متحرك  
متغير بالضرورة مادام متحركا ولاشي من المتحرك ساكن بالضرورة مادام متحركا الثالث  
المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد الالادوام بحسب الذات كما في المثال  
المذكور اذا قيد بالالادوام الرابعة الوقتية وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول  
للموضوع او سلبه عنه في وقت معين لادايما كقولنا بالضرورة كل قرنفط في وقت  
الهبولة لادايما ولاشي من القرنفط في وقت التبرج لادايما الخامسة المنتشرة وهي التي  
حكم فيها بالضرورة وقتا ما لادايما كقولنا كل انسان متفس بالضرورة في وقت ما لادايما  
ولاشي من الانسان يمتنع بالضرورة في وقت ما لادايما وهذه القضايا الثلثة الاخيرة  
مركبة اذا الالادوام فيها دال على مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف موافقة في الكم  
فتتركيب المشروطة الخاصة من مشروطة عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة والوقتية  
من وقتية مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة والمنتشرة من منتشرة مطلقة موافقة  
ومطلقة عامة مخالفة وفرق ما بين الوقتية المطلقة والمطلقة الوقتية وبين المنتشرة  
المطلقة والمطلقة المنتشرة بالعموم والخصوص والضرورة المطلقة احض من المشروطة  
العامة من وجد على ما مر ومباين للركبات للمباينة بين يقين لا غير وعين الاحتم وهي اعم  
من المشروطة الخاصة مطلقا لان المطلق اعم من المقيد ومن الوقتيين من وجد لقضا دايما



في مادته يكون المحمول ضروري الثبوت او السلب بشرط وصف مفارق وصدقها بدونها  
 في مادته الضرورية المطلقة وبالعكس فيما يكون الضرورية فيه محسب الوقت لا محسب الوصف  
 والمشرطة الخاصة اعم من الوقتين من وجه لانها انما تصدق اذا كان الوصف مفارقا للذات  
 الموضوع فانه لو كان نفس الموضوع اودايم الثبوت لم يصدق اللادوام لان نظام المشرطة  
 كبرى مع العقبة القابلة بالدوام قياسا في الشكل الاول من صوري دايمة وكبرى مشروطة  
 خاصة وهو محال ومتى كان الوصف مفارقا عن ذات الموضوع وهو شرط في الضرورة فان  
 كان ضروريا لذات الموضوع في بعض الاوقات كما في قولنا كل نصف مظلم بالضرورة بشرط  
 كونه متصفا لادايمة صدقت الوقتين معهما لان الشرط متى كان ضروريا يكون المشرط  
 ايضا ضروريا فيكون المحمول ضروريا لذات الموضوع في ذلك الوقت وان لم يكن ضروريا لذلك  
 الموضوع في كل الاوقات كما في قولنا كل كاتب مخوك الاصابع بالضرورة بشرط كونه كاتباً  
 صدقت في دون الوقتين لان المحمول حينئذ لا يكون ايضا ضروريا في حق من الاوقات مرون  
 ان جواز الخلو عن الشرط انما يوجب جواز الخلو عن المشرط دايما واما صدق الوقتين  
 بدونها فظاهر وما قيل من ان الضرورة اذا صدقت بشرط الوصف لادايمة صدقت بحسب  
 الوقت المعين وهو وقت حصول ذلك الوصف والوقت فيه اخض من المنشئ لانه متى صدقت  
 الضرورة بحسب وقت معين صدقت في وقت معين صدقت في وقت ما ولا يتغير واما الدوام  
 فثبت الاول الدايمة المطلقة المحكوم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام  
 ذات الموضوع موجودا كقولنا كل رومي ابيض دايما ولا شيء منه باسود دايما **الثانية**  
 العرفية العامة المحكوم فيها بدوام الثبوت او السلب مادام وصف الموضوع كقولنا كل  
 حمر مسكر مادام حمر ولا شيء من الحمر يصبغ مادام حمر **الثالثة** العرفية الخاصة المحكوم فيها  
 بدوام الثبوت او السلب مادام الوصف لادايمة في مركبة من عريفية عامة ومطلقة عامة  
 متخالفتين في الكيف متوافقتين في الكم فان قلت اعتبار قيد وجود الذات وانصافه بالوصف  
 العنوان في هذه القضايا مستلزم اعتبار وجود الموضوع في سالبها وحينئذ لا تاقض  
 الموجب لجواز ارتفاعها عند عدم الموضوع فنقول قد مر مرارا ان وجود الموضوع معتبر  
 في السالب لاني صدقها والدايمة اعم من الضرورية واخص من العرفية العامة مطلقا ومن  
 المشرطة العامة من وجه لنصادقها حيث يكون النسبة ضرورية مطلقة والوصف  
 العنواني نفس ذات الموضوع وصدق الدايمة بدونها في مادة الدوام الخالي عن الضرورة  
 وصدقها بدونها الدايمة في المشرطة الخاصة ومباينة للضرورية الباقية المركبة والعرفية

الخاصة

الخاصة والعرفية العامة اعم مطلقا من الضرورية والمشرطتين والعرفية الخاصة  
 ومن الوقتيتين من وجه لصدقها في المشرطة الخاصة وصدقها بدونها حيث تخلو المادة  
 من الضرورة وبالعكس حيث يكون النسبة ضرورية محسب الوقت لادايمة محسب الوصف  
 والعرفية الخاصة مباينة للضرورية واعبر من المشرطة الخاصة مطلقا ومن المشرطة  
 العامة من وجه لصدقها في المشرطة الخاصة وصدقها بدونها المشرطة العامة في الدوام العرف  
 وصدق المشرطة العامة بدونها في مادة الضرورة ولذا ذكر من وقتين لما عرفت في الوصفية  
 العامة من غير فرق واما المطلقات فتلاث ايضا المطلقة العامة المحكوم فيها بالثبوت  
 او السلب بالفعل مطلقا كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل ولا شيء منه بضاحك بالفعل  
 والوجودية اللادايمة هي المطلقة العامة مع قيد اللادوام والوجودية اللاضرورية  
 وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة ومثالها ذلك المثال المذكور اذ اني قد باحد  
 القيدين وهما مركبان واما اللادايمة في مطلقتين واجبا وسلبها بايجاب الجز الاول  
 وسلبه واما اللاضرورية فن مطلقة وممكنة عامتين والمطلقة العامة اعم من الضرورية  
 والدوام لانه متى صدقت ضروره ما اودوام ماصدق بالفعل من غير عكس ومن الوجودية  
 بالعموم المطلق والوجودية اللادايمة مباينة للضرورية والدايمة ولعمري العامين  
 من وجه لصدقها في المشرطة الخاصة وصدقها بدونها في الضرورية وصدقها بدونها  
 حيث لادوام محسب الوصف ومن الوقتيتين مطلقا لانه متى صدقت الضرورة بحسب الوقت  
 لادايمة صدق بالفعل لادايمة من غير عكس ولذا من الخاصيتين لان النسبة متى كانت دايمة بدوام  
 الوصف لادايمة كانت فعلية لادايمة لا يار ولا ينعكس والوجودية اللاضرورية مباينة للضرورية  
 واعبر من الخاصيتين والوقتيتين والوجودية اللادايمة وبينها وبين الدايمة والعرفية  
 العامة عموم من وجه لصدقها في الدوام العرف وصدقها بدونها في الضرورة وصدقها  
 بدونها حيث لادوام محسب الوصف وكذا ايدها وبين المشرطة العامة لصدقها في المشرطة  
 الخاصة وصدقها بدونها حيث لا ضرورة بحسب الوصف وبالعكس في الضرورة واما الممكنات  
 فاثنتان الممكنة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم  
 كقولنا كل انسان متعجب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بضاحك بالامكان العام  
 والممكنة الخاصة المحكوم فيها بسلب الضرورة عن طرفي الاجاب والسلب كقولنا كل انسان  
 كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان كاتب بالامكان الخاص وهي مركبة من مكنيتين  
 عامتين كما هو الممكنة العامة اعم القضايا لان كل قضية فرضت فلا اقل من ان لا يكون حكمها



مستعار هو مفهوم العام والممكنة الخاصة مباينة للضرورة واعلم من القضايا البسيطة  
الاربعة المبينة من وجه واعلم من باير المركبات وقد ترك المصنف ايراد نسب هذه القضايا  
بعضها الي بعض بالعموم والخصوص والمباينة لهوله معرفتها لمناحط معانيها ونحن اشترنا  
اليها اشارته خفيفة ولم نبالي بذكر بعض الامثلة والمباحث تهيبا للاسرها على الطلاب وقد ورد  
في العكسين والتناقض والاختلافات قضايا خارجة عن المثلث عتقا لمطلقة الحقيقة الممكنة  
الحقيقية والاداء اللاداء والمضروبة اللاضروبة وعن ذكرها ههنا عن التوفيق ما يحتاج  
منها الي التوفيق في موارد **فول** الرابعة الجهة الجهة كما تكون الحمل اي كيفية نسبة  
المحمول الي الموضوع فان نسبتها اليه اما ضرورية او لا ضرورية كما عرفت تكون للضرورة  
اي كيفية للتعميم والتخصيص بالقضية اذا كانت كلية تكون معناها ان اجتماع جميع افراد  
الموضوع في وصف المحمول ضروري او لا ضروري اي وصف المحمول ثابت لافراد الموضوع  
على سبيل الجمع بالضرورة او الامكان هذا اذا كانت موجبة اما اذا كانت سالبة معناها  
ان افراد الموضوع لا يجتمع في وصف المحمول بالضرورة اما اذا كانت سالبة معناها ان  
افراد الموضوع لا يجتمع في وصف المحمول بالضرورة او الامكان وعلى هذا معنى الجزية والفرق  
بين الموجبة الكلية بحسب السور وبحسب الحمل من وجهين الاول انه يمكن نظرك الشك الي الموجبة  
الكلية بحسب السور بخلاف الحمل فانه يجوز ان يكون الصديق في مادة الامكان نسبة المحمول  
الي كل واحد من افراد الموضوع بدلا عن الاخر لا نسبة الى كل الافراد على سبيل الجمع فربما يتك  
في امكان ان يكون المناسر كهم كاتين ولا يشك في ان كل انسان يمكن ان يكون كاتبا والثاني  
ان بينهما عموم مطلقا لانه متى ثبت المحمول لافراد الموضوع على سبيل الجمع ثبت لها في الجملة  
وهو معنى الكلية بحسب الحمل وليس لهما ثبت المحمول لافراد الموضوع في الجملة ثبت لها على سبيل  
الجمع فانه يصيد ان هذا الرغيف يمكن ان شبع كل واحد واحد ولا يصيد ان امكان اجتماع الكل  
على اشباع اياهم واما الجزيتان فتتلازمان وان تغايرتا بحسب المفهوم لانه متى كان اجتماع  
بعض الافراد على وصف المحمول ممكنا ثبت لبعض الافراد بالامكان وبالعكس وكذا في الضرورية  
لكنها انما تلازمان اذا كانتا موجبتين واما اذا كانتا سالبتين يكون السالبة الجزية الضرورية  
بحسب السور اعم منها بحسب الحمل لما سبق من ان الموجبة الممكنة الكلية بحسب السور اعمل التقاير  
بين الجهتين يظهر في القضية الخارجية فانه اذا فرض زمان لا يكون فيه حيوان الا الانسان  
مع امكان غير الانسان صدق كل حيوان يجب ان يكون انسانا ولا يصيد ان يكون كل حيوان  
انسانا لحيوان وجود حيوان غير الانسان في ذلك الزمان فمناك الضرورة الموجبة بحسب

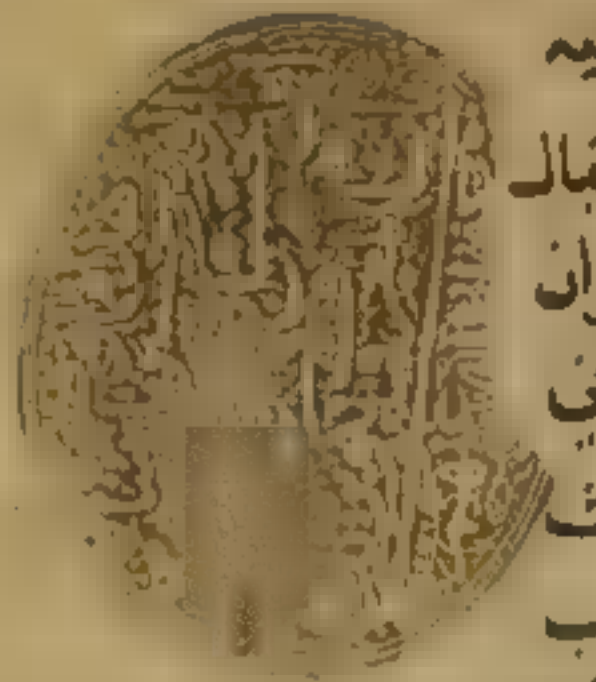
الحمل

الحمل صادقة دونها بحسب السور وايضا صدق في ذلك الزمان انه يمكن ان لا يكون كل  
حيوان انسانا ولم يصدق انه كل حيوان يمكن ان لا يكون انسانا لصدق قولنا كل حيوان  
في ذلك الزمان يجب ان يكون انسانا فصدق السالبة الممكنة بحسب السور دونها بحسب الحمل  
هذا اما فهم المتأخرون من كلام الشيخ وفيه نظر من وجود الاول انا اذا قلنا كل ج ب  
فهنا اربعة معان كل ج من حيث هو كل اي الكل الجمعي وكل واحد واحد معا اي على سبيل  
الجمع وكل واحد واحد على سبيل البدل وكل واحد واحد مطلقا الذي هو مفهوم الكلية  
في المحصورات اذا ثبت هذا فنقول قولهم معنى الكلية بحسب السور ان اجتماع افراد الموضوع  
في وصف المحمول ضروري او يمكن ان عنوانه ان المحمول ثابت لكل من حيث هو الكل بالضرورة  
او الامكان فلا يكون بين الكليتين عموم مطلقا لان الحكم على الكل لا يستلزم الحكم على كل  
واحد واحد وبالعكس وان عنوانه ان المحمول ثابت لكل واحد واحد معا على سبيل الجمع  
فان ارادوا بهذا الاجتماع مجرد الاجتماع في وصف المحمول حتى يجوز ان يكون المحمول  
ثابتا لبعض الافراد في وقت وبعضها في آخر فالكليتان متلازمان مطلقا سواء كانتا  
ضروريتين او ممكنتين لان المحمول اذا ثبت لكل واحد واحد باي جهة كانت يكون جميع تلك  
الافراد مجمعة في ذلك المحمول بتلك الجهة وهذا بين لا ستره به وان ارادوا بذلك الاجتماع  
بحسب الزمان فالعموم بين الكليتين على العكس مما قالوا لانه اذا ثبت المحمول لكل واحد  
واحد من افراد الموضوع بجهة تكون كل واحد واحد من الافراد الموجودة في زمان من ذلك  
الموضوع ثبت له المحمول بتلك الجهة من غير عكس وان ارادوا ان المحمول ثابت لكل واحد  
واحد على سبيل البدل فهو ظاهر الفساد لان ظاهر عبارتهم ياباه ولانه يخالف توجيه  
الشك في الممكنة بحسب السور دون الحمل بانه ربما كانت نسبة المحمول الى كل واحد ممكنة  
بدلا عن الاخر ولا تكون ممكنة على سبيل الجمع ومخالف تمثيل مثال الاشباع بالرغيف وان  
ارادوا ان المحمول ثابت لكل واحد واحد مطلقا فلا فرق بين القضية المأخوذة بحسب  
السور والمأخوذة بحسب الحمل الثاني ان معنى الاجتماع ان لم يعتبر في الجزية بحسب  
السور فلا فرق بينها وبين الجزية بحسب الحمل في المفهوم وان اعتبر لم يكن بين الجزيتين  
تلازم لجواز ان لا يكون موضوع الجزية بحسب الحمل متعديا الثالث ان احد الامرين  
لازم اما بطلان التلازم بين الجزيتين واما فساد العموم بين الكليتين لانه لو صدق  
الكلية الموجبة بجهة الحمل ولا تصدق الكلية الموجبة بجهة السور لذبت السالبة الجزية  
الاولى وصدق السالبة الجزية الثانية وح يلزم لذبت الموجبة الجزية الاولى وصدق



الموجبة الجزئية الثانية لان لا يجب الحدوث بل لازم السلب البسيط عند وجود الموضوع  
والموضوع ههنا موجود لاستدعاء صدق الكلية الموجبة بجهة الخلل وجود الموضوع ولنوضح  
هذا في المثال المذكور فنقول لابد ان يصدق فيه يجب ان يكون بعض الانسان لا يشبه هذا  
الرفيف والا لا يمكن ان يشيع الكل ولا يصدق بعض الانسان ان لا يشبه هذا الرفيف الموجبة  
الجزئية فان في الصدق الرابع ان الاشتراق بين الكليتين في الخارجيه ينافي تلازم  
الجزئيتين لانه اذا ائترقت الكليتان في الصدق ائترقت السالسان الجزئيان في الصدق  
فتفترق الموجبتان الجزئيتان المتلازمان لهما **الخامس** ان قولهم يصدق في الفرض  
المذكور كل حيوان في الخارج فهو انسان بالضرورة ان ارادوا به انه يصدق كل حيوان مطلقا  
سواء كان في ذلك الزمان او في غير زمان فهو انسان بالضرورة فهو من الفساد وان ارادوا انه  
يصدق كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان بالضرورة فلا يمكن ان لا يصدق احد  
الجهة فيها بحسب السور حتى لا يصدق بجهان يكون كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان  
فانه ظاهر الصدق على ذلك الفرض وعلى هذا القياس اعتبارا وقولهم يصدق في ذلك الزمان  
يمكن ان لا يكون كل حيوان انسانا ولا يصدق كل حيوان يمكن ان لا يكون انسانا ان ارادوا بهما  
المساوية الجزئية وان ارادوا السالبة الكلية ففساده في غاية الموضوع والحق انهم لم يفهموا  
كلام الشيخ وتحقيقه على ما يقتضيه الداعي الصائب والنظر الثاقب ان لابد في اعتبار الجهة  
في العقيدة ان يلاحظ اولاً طبيعتها الموضوع والمحمول ونسب المحمول الى الموضوع بالضرورة  
او الامكان ثم سور بالسور الكلي او الجزئي فيكون المحمول منسوبا الى الموضوع كلية او  
جزئية بتلك الجهة وهي جهة الخل اما لسور الموضوع او لا ثم يقرر به الجهة تكون الجهة  
بحسب السور ويكون معناه ان عليه الحكم او جزئية ضرورية الصدق او ممكنة وليس هذا  
الضرورة والامكان كيفية الربط اي نسبة المحمول الى الموضوع بل كيفية نسبة بين التعميم  
والتحصيل اي كيفية الحكم او جزئية وبين الصدق والتحقيق فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل  
انسان كائنا ليس معناه الا انه يمكن ان يصدق كل انسان كائنا بخلاف قولنا كل انسان  
يمكن ان يكون كائنا فان معناه ان ثبوت الكا به لكل انسان ممكن والفرق بين الجهتين من  
حيث المفهوم ومن حيث الصنعة اما من حيث المفهوم فهو ما تبين من ان الجهة بحسب السور كيفية  
العموم والتخصيص بالقياس الى الصدق والجهة بحسب الخل كيفية الربط وايضا ما تشكك  
في امكان صدق الكلية بخلاف صدق امكانا فانه لا تشكك عند جمهور الناس ان كل واحد  
واحد من الانسان لا يجب له في طبيعته دوام الكا به او عدم الكا به واما قولنا يمكن ان يصدق

كل واحد من الناس كائنا بالفضل فقد حال ان يوجد كل انسان كائنا حتى تنق ان لا واحد  
من الناس الا وهو كائنا واما الجزئية فان في ما تجزى واحد في الطهور والخفا واما  
تغايرها بحسب الصنعة اي اراد الجهة في موضعها الطبيعي فهو ان صنعة المكنة الصدق ان  
مقدم الجهة فيها على السور لان جهةها كيفية نسبة بين الحكم الكلي او الجزئي وبين الصدق فلا  
بد ان يورد اولاً المتنبان ثم يقال انه ضروري الصدق او لا ضروريه وصنعة المكنة  
ان يدخل السور على الجهة فانه لابد ان يلاحظ فيها اولاً طبيعتها الموضوع والمحمول وبحسب  
بان المحكوم ضروري الثبوت او لا ضروريه ثم يبين ان هذه الضرورة شاملة لجميع الافراد  
او لا فيقال كل انسان يمكن ان يكون كائنا هذا ما صرح به الشيخ في مواضع من كتابه وقد حكم  
ايضا بان من فسر المطلق بما يكون الحكم فيها على الافراد الموجودة في الزمان الماضي  
او الحال والضرورة بما يكون الحكم فيها شاملا لجميع الافراد الموجودة في مابعد الزمان  
والممكنة بما يختص الحكم فيها بزمان لا يستقبل اخذ الجهة بحسب السور لانا اذا فرضنا زمانا  
يختص فيه جميع الحيوانات في الانسان يصدق في الزمان كل حيوان انسان مطلقا كلية  
وقيل ذلك الزمان ممكن لانه لا يمكن ان يصدق ان كل حيوان موجود في زمان لا يستقبل  
انسان وهذا الاطلاق والامكان بحسب السور والافان انسان مطلوب عن بعض الحيوان  
بالضرورة اذا اعتبرنا طبيعتهما لعل المتأخرين اخذوا وجه التغاير بين الجهتين في  
الخارجية من هذا الموضوع حيث لم يحققوه واداهم سوء الفهم الى ان بدلوا هذا البحث  
العظيم الشأن تحت لا طائل تحته اصلا ولولا تحاشاه الاطباء لاوردنا في هذا الكتاب  
ما يشقى العدل وينفع الخلل **قوله** ثم موضع جهة السور هذه اشارة الى ما ذكره  
الشيخ من ان حق الجهة ان تقرر بالرابطة لانها تدل على كيفية الربط للمحمول على الموضوع  
واذا ائترقت بالسور ولم يرد به ان الله عن الموضوع الطبيعي على سبيل التوقع بل اراد به  
الدلالة على ان موضعها الطبيعي محيورة السور لم تكن جهة الربط بل جهة التعميم والتخصيص  
وتغير المعنى وليت شعري اذا انعموا من الجهة بحسب السور كيفية نسبة المحمول الى كل  
الافراد من حيث هو كل او الى كل واحد واحد معا على اختلاف الفهمين كيف يتسوزان  
الموضع الطبيعي لجهة السور مقارنة السور فانه كان جهة المحمول كيفية النسبة للرابطة  
لذلك جهة السور على ذلك التقدير فلو كان الموضع الطبيعي لجهة الخل مقارنة الرابطة وجب  
ان يكون موضع جهة السور مقارنة الرابطة ايضا والافا الفرق المصحح لاختلاف الموضع  
**قوله** الخامس معرفة نسبة طبقات المواد بعضها الى بعض تتوقف على معرفة الطبقات





فلذلك قد مرها على سائر الشب وقد سمعت ان المواد منحصرة في ثلاثة الوجوب والامكان الخاص  
والامتناع اذا اعتبرت مع نقايضها صارت ستة فوضع لها ست طبقات لكل واحد منها طبقة  
والمراد منها مفهومات متغايرة متلازمة متعاكسة واحدها هو وجوب الوجود بلزومه امتناع  
العدم وينعكس عليه لان ما وجب وجوده امتنع عدمه وما امتنع عدمه وجب وجوده فليست تلك  
المتغايرة بين وجوب الوجود وامتناع العدم اذ المعقول من وجوب الوجود امتناع العدم  
وبالعكس فلا يكون امتناع العدم من مفهومات الطبقة لوجوب المتغايرين بها والامتناع من مفهومات  
اجاب بانها متغايران اذ احدهما نسبة الى الوجود والاخر نسبة الى العدم وتغاير المتقبيين  
يوجب تغاير النسبتين وليزوما اي وجوب الوجود وامتناع العدم سلبا لامكان العام  
من الطرفين المتخالف لهما وهو العدم اذ وجوب الوجود وامتناع العدم في جانب الوجود والاطرف  
المخالف له العدم لان ما وجب وجوده امتنع عدمه لم يكن عدمه وبالعكس هذا اذا فسرنا  
الامكان العام بايلا زمر سلب الضرورة اي ما يبيد على ما شهد به لفظ المقابلة لانه يلزمه  
وان كان يستعمل الملازمة في معنى اللزوم على ما ينبغي في باب الشرطيات فان وجوب الوجود  
لا يستلزم سلب لازم ضروره الوجود لجواز ان يكون اللازم اعم ولو فسرنا الامكان  
سلبا للضرورة لم يكن سلبا لامكان العدم فهو ما تغاير الوجوب الوجود فان كان العدم  
سلب ضروره الوجود حينئذ فيكون سلب سلب ضروره الوجود وهو عين ضروره  
الوجود لان سلب ضروره الوجود تقيض لضروره الوجود لان تقيض كل شيء رفعه فتكون ضروره  
الوجود تقيضا لسلب ضروره الوجود وسلب سلب ضروره الوجود تقيض لسلب ضروره  
الوجود لانه رفعه فلو كان سلب سلب ضروره الوجود مغايرا في المفهوم لضروره الوجود  
لكان لشي واحد تقيضا وهو محال ولذلك امتناع الوجود يلزمه وجوب العدم وينعكس  
عليه ويلزمهما سلب الامكان العام عن الطرفين المتخالف لهما وهو الوجود اذ الطرفين الموافق  
لها العدم فاذا قد حصل في طبقة الوجوب ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة هي وجوب  
الوجود وامتناع العدم وسلب امكان العدم وفي طبقة الامتناع ايضا ثلثة مفهومات  
متلازمة متعاكسة هي امتناع الوجود وجوب العدم وسلب امكان الوجود وفي طبقة  
تقيض كل منهما ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة وهي نقايض مفهومات طبقته لان نقايض  
الامور المتساوية متساوية واما الامكان الخاص فلا يلزمه شي منعكسا عليه في باب الوجوب  
والامتناع كما لا يلزمهما ما ينعكس عليهما من اية بل لم يوجد ما ينعكس عليه الا انه فان كان  
الوجود يلزمه احكان احد م وبالعكس ضرورة انقلاب امكان الخاص من كل طرف الى الطرف الاخر

فلم يكن في طبقته الامم هو مان متلازمان متعاكسان امكان الوجود وامكان العدم ولذلك  
في طبقته تقيضه مفهومان متناقضان هما هذان ابيان الطبقات وقد وضع لها الوج في المتن لاحقا  
فيه بعد الاحاطة بما ذكرنا واما وضع السب فبين عين كل طبقته من الجمع دون الخلو لجواز  
ان يكون الصادق الطبقة السالفة وبين تقيضها منع الخلو دون الجمع اما منع الخلو فلا نه  
لوقلا الواقع عن تقيضها لا اجتماع عيناها وكذا في منعها منع الجمع واما انتفاء منع الجمع فلا نه  
كان بين التقيضين منع الجمع كان بين العينين منع الخلو وايضا التقيضا نحتاجان على الطبقة  
الثالثة وعين كل طبقة اخضر من تقيض الطبقة الاخرى لان كل امرين بينهما منع الجمع  
يكون عين كل منهما اخضر من تقيض الاخر **قوله** السادس الضرورة الضرورة والامكان  
كما يكون حسب نفس الامر على ما سلف في باب الجهات فقد يكونان بحسب الدهر ونسبي ضرورة  
ذهنية وامكانا ذهني فالضرورة الذهنية ما يكون تصور طرفيه كما في ان حزم العقل  
بالنسبة بينهما والامكان الذهني ما لا يكون تصور طرفيه كما في ان يتردد الدهن في النسبة  
ويراد به الاحتمال والضرورة الذهنية اخضر من الخا رجيه لان كل نسبة حزم العقل  
بمجرد تصور طرفيه كانت مطابقة لنفس الامر والارفع الامكان عن البداهيات وليس  
كل ما كان متروكا في نفس الامر كان العقل جازما بمجرد تصور طرفيه كما في النظريات  
الحققة فيكون الامكان الذهني اعم من الامكان الخارجي لان تقيض الامر اخضر من تقيض  
الاخر فان قلت من البداهيات قضايامكنة كقولنا زيد كاتب وممكنه موجوده والسقيا  
مسهل فانها يدبرية لانها مدركة بالحس والتجربة مع انها ليست بضرورية خارجية فنقول  
البداهي كالضرورة مفقولة بالاشتراك على محتملين احدهما ما يكتفي بتصور طرفيه في الحزم  
بالسبب بينهما وهو معنى الاول وثانيهما ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب وهو معنى الثاني  
وتشمل الاول والحدسي والحسي وغيرها فان عنيتم بالبداهي في قولكم من البداهيات ما هي  
ممكنة المعنى الاول فلا نسلم ان القضايا المذكورة بديهية لهذا المعنى وان عنيتم به المعنى  
الثاني فنسلم ان البداهي قد يكون ممكنة لكن الضروري الذهني هو البداهي بالمعنى الاول  
لا الثاني وامكانه لا يستلزم امكانه نعم يرد ان يقال ان ما حزم به العقل بمجرد  
تصور طرفيه يجب ان يكون مطابقا للواقع لكن لا يلزم منه ان يكون ضروريا خارجيا واما  
يلزم ذلك لو كان حزم العقل بالنسبة الضرورية اما لو كان حزم العقل بالنسبة للاطلاق  
او الامكانية او غيرها فلا **قوله** الفصل السادس في وحدة التقيض  
مهما تردد معنى الموضوع في التقيض او معنى المجهول سواء عبر عن الجميع بلفظ واحد كما



يقال العين جسم ويراد بالعين الشمس والذهب والاسنان متكلم والمراد بالظلام النفس  
والحي او عبر عن كل واحد بلفظ كقولنا الانسان والفرس حيوان والانسان حيوان ناطق  
او تركب احدهما في الموضوع او المحمول من اجزاء المحمول كقولنا الانسان ضاحك والضاحك  
انسان تعددت القضية اما اذا تعدد معنى الموضوع والمحمول فتعدد الاحكام فيها بالفعل  
فان قولنا العين جسم قضيتان احدهما الشمس جسم والاخرى الذهب جسم ولذلك البواني واما  
اذا تركب الموضوع فلان الحكم على الكل حكم على اجزائه المحمول بقياس من الشكل الثالث واما اذا تركب  
المحمول فلان الحكم بالكل حكم باجزائه بقياس من الشكل الاول وتقييد الاجزاء بالمحمول لان تركب  
احدهما من الاجزاء الغير المحمول لا يوجب تعدد كقولنا البيت سقف وجدار وعكسه اي  
قولنا السقف الجدار بيت ومعنى لم يتعد معنى الموضوع والمحمول ولم يتركب احدهما من  
الاجزاء المحمول لم تعدد القضية كقولنا الواجب بسيط ثم تعدد القضية ان كان بالفعل  
فلا شك انه يحفظ كية الاصل وكيفية وجهته لانها انما تكون وارده فيها بالقياس الى جميع  
الاحكام الموجودة بالفعل فاذا قلنا كل انسان وافر من حيوان بالضرورة صدق كل انسان  
حيوان بالضرورة وكل فرس حيوان بالضرورة وان كان بالقوة فان كان حسب اجزاء المحمول  
فهو يحفظ الكية اي ان كان حمل الكل كلياً صدق حمل الجز كلياً وان كان جزئياً فجزئاً وان  
النتيجة في الاول تتبع الصغرى في الحكم وتحفظ الكيفية اي الاحجاب اذا الموجدتان استبان  
الاموجبة وحفظ الجهة ايضا وان كان حسب اجزاء الموضوع فهو يحفظ الكيفية اذا النتيجة  
في الثالث تتبع الكبرى في الكيف ولذلك الجهة لكن لا يحفظ الكية لان حمل الشيء على الكل  
كلياً لا يوجب صدق جملة على الاجزاء كلياً الحيوان ان يكون الجز اعم وحمل الشيء على كل افراد  
الخاص لا يوجب جملة على كل افراد العام هذا كلام المصنف وفيه نظر من وجوه الاول  
ان تركب المحمول لا يوجب تعدد القضية لحيوان ان يكون سالبه او موجبه ممكنة والقياس  
من الاول لا يمنع اذا كانت صغراه سالبه او موجبة ممكنة الثاني ان اراد بتعدد القضية  
تعدد ما بالفعل لم تكن متعددة تركب الموضوع والمحمول ضرورة ان الحكم على الاجزاء  
او لا ليس موجوداً فيها بالفعل وان اراد به ما هو اعم من القوة والفعل حتى يكون متعدده  
لا يستلزمها قضية اخرى فتعدد ما لا يخصر فيما ذكر فان الحكم في القضية كما يستلزم الحكم  
على الاجزاء او لا اجزاء لذلك يستلزم الحكم على ما هو اخص من الموضوع كالجزئات او مساو  
اعم وبالمساوي والاعم بل يلزم ان يكون كل قضية متعددة وحقيقة يبطل قوله والامثلة الثالث  
ان القضية المركبة قضية متعددة لتعدد الحكم فيها وليس تعدد ما بتعدد موضوعها او محمولها

الرابع

الرابع ان انحفاظ الجهة غير لازم اذا تعددت القضية حسب اجزاء المحمول فان حمل الجز  
على الكل ضروري ومعنى كانت الكبرى في الاول ضروري كانت النتيجة ضروري سواء كان الصغرى  
ضروري او لا ولذلك اذا كان تعدد ما حسب اجزاء الموضوع وانما يلزم انحفاظ الجهة اذا تركب  
احدي الوصفيات لارباع اما اذا كانت احديها تعديلاً لارباع على ما سخط جميع ذلك اذا بلغ التوهم  
اليه والاولى لاقتضار مل التعدد بالفعل والامر المحقق في ذلك ان وحده القضية وتعدد ما  
بحسب وحده الحكم وتعدد ما فان لم يكن في القضية الحكم واحد كانت القضية واحدة وان  
اشتملت على هذه احكام كانت متعددة لكن تعدد الحكم اما باختلافه في نفسه بالاحجاب  
والسلب او بحسب اختلاف الموضوع او بحسب اختلاف المحمول لارباع لما فانه متى لم يتعد الموضوع  
ولا المحمول ولا الحكم نفسه كانت القضية واحدة بالضرورة سواء كان الموضوع والمحمول  
مفردين او مركبين او كان احدهما مفرداً والاخر مركباً وان اراد الحكم بالمجموع او على المجموع  
كقولنا الانسان جنس حارس متحرك بالادارة او الحيوان الناطق ضاحك فصر الشيخ عليه في الشفا  
قوله فان قيل لما سبق الى بعض الاوهام انه ليس يلزم مركزاً للشيء محمولاً كونه محمولاً  
فرادي وبالعكس اي ليس يلزم من حمل الشيء فرادى حمل جملة وكان الاول منافياً للثاني  
الفتايله بان الحكم بالكل حكم باجزائه او رده اعتراضاً عليه لكن لما كان ما ذهبوا اليه فاسد  
بكليته فنتله بتمامه حتى نبهه على فساد وانه لم يكن الثاني دخل في الاعتراض واستدلوا  
على الاول بانه صدق على الحجر المشكل بشكل الفرس انه فرس من الحجر ولا يصدق عليه انه فرس  
وعلى الثاني بوجهين الاول انه اذا كان زيد طبياً غير ماهر ويكون ماهر في الخطاطه صدق  
زيد طبياً وزيد ماهر ولا يصدق زيد طبياً ماهر الثاني انه اذا صدق على شيء انه حيوان وايضاً  
فان وجب ان يصدق جملة مامعدي فرادى وجب ان يصدق انه حيوان ايضاً ثم يصدق الحيوان  
والايضاً فيصدق عليه الحيوان الحيوان الابيض الابيض وهكذا نعم اليه المفردات حتى يحصل  
بمجموع آخر وهم جبراً الى غير النهاية وانه هديان والهديان في قوة الكذب لاجاب عن الديلان  
الاولين بان الاختلاف اي صدق الجملة حاله الاجتماع دون الافراد وصدقه حاله الانفراد  
دون الاجتماع انما يكون لاختلاف في المعنى اما اذا اتحد المعنى فلا فان الفرس من الحجر لا يحمل  
على انه فرس حقيقة بل على انه شيء في صورة الفرس فتعد من حجبوا اذا فرق بينهما ومعنى بهما ما  
معنى حاله الجمع لم يعبر عن ذلك بل صلا ولذلك الماهر لا يحمل على زيد كيف ما اتفق بل على انه ماهر  
في الخطاطه وهو صادق عليه حاله الاجتماع ايضاً وعن الثالث بان يكون القول هدياناً لا منع  
صدقه ثم نفع المسكتين بان حمل الشيء جملة لما ان يكون المراد به حمل الشيء مع غيره او يكون المراد



به حمل الشيء مع حمل غيره فان اراد به الاول فلا شك انه ليس يلزم من حمل الشيء حمله فزاد  
وبالعكس فربما يصح حمل الشيء مع غيره ولا يصح حمله وحده كما صدق العشر سبعة وثلاث ولا صدق  
العشر سبعة او ثلاثة وقد يصح حمل الشيء وحده ولا يصح حمله مع غيره كما صدق العشر نصف  
العشرين ولا يصدق العشر واحد ونصف العشرين وان اراد به الثاني فالقول بان الشيء  
قد يحمل حمله ولا يحمل فزاد وبالعكس معلوم المبطالان بالضرورة **قوله الفصل**  
**السابع في التناقض** الاختلاف المذكور في هذا الحد جنس بعينه لانه قد يقع بين  
تقييقات وبين مفردتين كالانسان والفرس وبين قضيه ومفرد وخرج بقوله تقييقات ماعداه  
من الاختلافات والاختلاف بين التقييقات قد يكون بالاجاب والسلب وقد يكون بالاجاب  
والسلب كما اذا كان بالعدول والتفصيل والاهمال والمصر فخرج بقوله بالاجاب والسلب  
ما عداه والاختلاف بالاجاب والسلب يكون تارة بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى  
واخرى بحيث لا يقتضي ذلك بل لو كان احدهما صادقا والاخرى كاذبا كان يجب خصوص  
المادة كقولنا بقرطبيط وجالينوس ليس بطبيب فاحترزنا بالحيثية المذكورة عما لا  
يكون لذلك والاختلاف بالتناقض لصدق احدهما وكذب الاخرى اما ان يقتضيه لذاته اي يكون  
ذات الاختلاف منشأ اقتضا صدق احدهما وكذب الاخرى كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم  
فان السلب والاجاب فيهما لما كانا واردين على موضوع ومحمول واحد اقتضى لذاتهما احدهما  
وصدق الاخرى واما ان لا يقتضي لذاته بل بواسطة كاجاب قضيه مع سلب لازمها المساوي  
كقولنا زيد انسان وزيد ليس بشايط فان اختلافهما انما يقتضي افتراءهما في الصدق والكذب  
لذاته بل بواسطة استلزام كل واحدة من التقييقات تقييقات الاخرى فخرج هذا بقوله لذاته  
وحينه ينطبق الحد على المحدود لانقال امثال هذه الاختلافات خرجت بعبارة الاجاب  
والسلب لانها اختلافات بخلاف الاجاب والسلب فيكون قيد لذاته مستدركا لاننا نقول  
كل قيد يقتضيه تعريف انما يخرج ما ساق في ذلك القيد لا ما يجاوزه والالم يكن اراد قيد  
في تعريف فانه لو اورد قيد ان اخرج كل منهما الاخر فيلزم جمع متناقضين في تعريف وانه  
محال وعلى هذا لم يخرج بعبارة الاجاب والسلب لاما لا يكون بالاجاب والسلب لاما يكون  
فيهما وبشيء آخر وايضا لو اخرج هذا القيد كل اختلاف بخلاف الاجاب السلب خرج عن التعريف  
الاختلاف في الكم والجهة التي هو شرط وبطلانه ظاهر ثم انه ربما يقع في عباراتهم اختلاف  
التقييقات بحيث يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى وحسينه يكون لذاته عابدا  
الي الصدق لا الى الاختلاف اذ لا معنى له ويرد عليه الكلين ان كقولنا كل حبة ولا شيء من حبة

فانها

فانها مختلفتان بالاجاب والسلب بحيث يقتضي صدق احدهما لذاته كذب الاخرى  
ضرورة انه اذا صدق كل حبة كذب لا شيء من حبة وبالعكس ويكن ان يجاب عن بيان اقتضا  
صدق احدي الكلين كذب الاخرى لذاته بل بواسطة انهما لهما على تقييقات الاخرى فخرج  
وجع العبارة ان الى معنى واحد فان قيل التناقض كما يقع بين التقييقات يقع بين المفردات فخرج  
الاختلاف في الحد بالتقييقات فخرج عن المخرج مقول المراد التناقض بين التقييقات لان العلم  
في احكامها وانما خصصوا بحتم بالتناقض بين التقييقات وان وجب ان يكون مباحثهم عامة  
منطبقة على جميع الجزئيات لان عموم مباحثهم انما يجب ان يكون بالنسبة الى اغراضهم ومقاصدهم  
ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض بعينه بل جل غرضهم انما هو في التناقض  
بين التقييقات وبه هو ان يخرجهما اياه على ذلك **قوله** وقد اعتبر فيه ثمانية وحدات  
التناقض بين التقييقات لا يتحقق الا اذا روعي في كل واحدة منها ما روعي في الاخرى  
حتى يكون السلب رافعا لما اثبت الاجاب فلا بد من اعتبار ثمانية وحدات وحده الموضوع  
وحده المحمول وحده الزمان وحده المكان وحده الشرط وحده الاضافة  
وحده الحيز والكل وحده القوة والفعل لمحو اصدق التقييقات او كذا بهما عند  
اختلافهما في شيء منها كما يقال زيد قائم عمر ليس بقائم او زيد كاتب وليس بخار او زيد  
ضاحك تبارا وليس بضاحك ليلا او زيد جالس في السوق وليس بجالس في الدار او الحسم  
مفروق للبصر بشرط كونه ابيض وليس بمفروق بشرط كونه اسود او زيد اب لعمر وليس  
باب لبكر او الزنجي اسود اي بعضه وليس باسود اي كله او الخمر مسكر اي بالقوة وليس مسكر  
اي بالفعل ومصدق ان او يكذب ان وانكفي القاري من ثمانية وحدات وحده الموضوع والمحمول  
والزمان للحمل الضروري باقتسام التقييقات الصدق والكذب عند اتحادهما في الوحدة  
الثلاث لا امتناع شي معين لاخر في وقت وسلبه عنه في ذلك الوقت واما وحدة  
الشرط والحيز والكل فتدرج تحت وحدة الموضوع لاختلافه باختلافها فان الجسم  
بشرط كونه ابيض غيره بشرط كونه اسود والزنجي كله غير الزنجي بعضه ووحده  
المكان والاضافة والقوة والفعل تحت وحده المحمول لاختلافه باختلافها فان الجالس في  
الدار غير الجالس في السوق والاب لبكر غير الاب لعمر والمسكر بالقوة غير المسكر بالفعل  
وفي هذا المقام انظار اما اولا فلان وحده الزمان ايضا مندرج تحت وحده المحمول  
فان المحمول في قولنا زيد ضاحك تبارا هو الضاحك تبارا وفي قولنا زيد ليس بضاحك ليلا  
هو الضاحك ليلا وما مختلفان فالواجب لا نقابا لوحدين لا التثنية لا يقال الزمان



هذا هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله

خارج عن طرق القضية لان نسبة المحمول الى الموضوع واقعه في زمان فيكون للزمان زمان  
اخر وان نخلق الزمان بالقضية بحسب ظريفه السبع والتي لا يصير طرعا لآخر الابد  
تحققه فيكون لخلق الزمان متاخرا عن النسبة المتأخر عن طرق القضية فلو كان ذلك اخلا في احدها  
لكان متاخرا عن نفسه مرات وانما محال لانا نقول نعلق المكان ايضا بحسب الظرفية اذا لا بد في النسبة  
من مكان كما لا بد لها من زمان فلا وجه لاندراج وحده المكان تحت وحده المحمول واضراح وحده  
الزمان عنها واما ثانيا فلان تعليق بعض الوحدات بالموضوع وبعضها بالمحمول تخصيص بلا  
مخصص اذ تلك الامور كما تصلح لان توضع تصلح لان تحمل عند عكس القضية ولما تالفتا فلان منها  
ما لا تعلق لها بالموضوع ولا بالمحمول بل بالنسبة كما اذا قلنا السراج مشعل شرط بقا الدفن  
وليس مشعل بشرط انتفايه ولكن رد جميع الوحدات الى وحده واحدة هي وحده النسبة  
الحكيمة بحيث يكون السلب واردا على النسبة الاحجابية التي ورد الاحجاب عليها لانه من اختلف  
تلك الامور اختلفت النسبة الحكيمة لاختلافها باختلاف الموضوع ضرورة ان نسبة الشيء الى احد  
المتأخرين غير نسبه الى الاخر وباختلاف المحمول اذ نسبة احد المتأخرين الى شيء غير نسبة  
الاخر اليه وباختلاف الزمان لان نسبة احد الشئ الى الاخر في زمان غير نسبه اليه في زمان  
اخر على هذا القياس في باقي الامور وتنعكس تلك القضية الى قولنا متى احدثت النسبة الحكيمة  
احدثت جميع الامور وذلك محقق للتناقض فان قلت اذا كفي في اخذ النقيض ان ينفي غير ما ثبت  
فالحاجة الى التفصيل الذي يورده الجمهور في تعيين نقيض نقيض مقول العوض تحصيل مقومات  
القضايا عند انتفايها او لوازمها المساوية لها حتى يكون عند هم في المناقضات قضايا محصلة  
مضبوطة وسهل استعمالها في العكس والاقبيس والمطالب العلمية ثم مع هذه الشروط يعتبر  
اختلاف الجهة لصدق المنكس في قولنا زيد كاتب بالامكان زيد ليس بكاتب بالامكان ولذب  
الضرورة يثبت قولنا زيد كاتب بالضرورة زيد ليس بكاتب بالضرورة لا يقال هذا الدليل  
لا يدل على الدعوى لانه انما يدل على اعتبار اختلاف الجهة في الضرورة والامكان والصورة الجزئية  
لا يثبت الطبيعة لانا نقول نقيض الموجبة رفعها ولا حقا في ان رفع الجهة اعز من رفع النسبة  
بتلك النسبة على ما وقع عليه التنبية فيما قبل فلانكون الجهة محفوظة في النقيض ولما كان هذا  
المعنى كالظاهرية عليه بايراد الضرورة والامكان على ضرب من التمثيل فليكن ذلك ليس  
صاحبا للتناقض ثبت التناقض بين المطلقين الوقتيين حتى صرح بان الداية كالكلية نقيضا  
الجزئية بحسب الاوقات المطلقة العامة كالمطلقة محمولة على بعض الاوقات والوقعية كالشخصية  
فكان ان الثبوت لشخص معين تناقض السلب عنه لذلك الثبوت والسلب بحسب وقت معين فقلنا

قضية

قضية نقيضا من جنسها فكيف يدعى اعتبار اختلاف الجهة في جميع القضايا فنقول الكلام  
في الموجبات وقد سبق ان الاطلاق ليس من الجهات على ان التناقض بين الوقتيين مما ليس تحت  
اصلا لا تقسام الوقت الى اجزا يمكن الثبوت في بعضها والسلب في البعض الاخر اللهم الا اذا اخذ  
النسبة بحسب لان الذي لا ينقسم لكن الوقت لا يكاد يطلق عليه بحسب التعارف او يقول المدعي  
اختلاف الجهة في القضايا الثلاثة عشر لانها هي المحبوت عنها وما ذكرناه في بيانها ليس للدلالة  
التامة بل للتبسيط على الباقي وتفصيلها ان المتوافقتين في الجهة من تلك القضايا يتجوعان  
في مادة الالاد وام اما من الدوام المست وهي الدائمتان والمشرطتان والوقعتان فلكلها  
لكذب قولنا كل انسان او بعضه ضاحك باحدى الجهات مع قولنا لا شيء من الانسان او بعضه  
بضاحك بتلك الجهة واما من السبع الباقية وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنات والطلقة  
العامة فصدق قولنا كل قمر مخضف بالتوقيت لا دايما مع قولنا لا شيء من القمر  
بمخضف بالتوقيت لا دايما ولذلك البواقي وهذه الشروط تخرج المحصومات المحصورات  
وللتناقض في المحصورات شرط آخر وهو الاختلاف في الكم اي الطبيعة والجزئية لكذب الكبيرين  
وصدق الجزئيتين حيث يكون الموضوع اعز فانه يكذب كل حيوان انسان ولا شيء منه باسان  
ولا صدق بعض الحيوان انسان وليس بعضه انسان لانها لصادق الجزئيتين لعدم اتحاد الموضوع  
فانه لو اتحد لتقبل صدقهما لانا نقول النظر في جميع الاحكام الى مفهوم القضية وتعيين الموضوع  
امر خارج عن مفهومه فلا يجاب به **قوله** فاليسيطه نقيضا بسيط طابين شرايط التناقض  
منها على حقيقتها اخذ النقيض على الاجمال اراد ان يبين نقيض قضية قضية على سبيل التفصيل  
لتفصيل الاحاطة التامة فالقضية ان كانت بسيطة فنقيضا بسيط لان رفع نسبة واحدة  
فنقيض المطلقة العامة الدائمة وبالعكس لان الثبوت في بعض اوقات الذات والسلب في  
جميعها مما تناقضان جزما وبالعكس اي السلب في بعض اوقات الذات تناقض الثبوت في جميعها  
وهذا يدل على ان نقيض الدائمة المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة وما قيل انها كالمطلقة  
محمولة على بعض الاوقات حتى تنافي المطلقة المنتشرة وانما يرفع بحسب المفهوم وفيه نظرا اذ  
ليس لمزم من صدق الحكم بالفعل في الجملة صدقه في شئ من الاوقات لجواز ان يكون الموضوع نفس  
الوقت فلا يصيد الحكم عليه في وقت والالكان للوقت وقت كاقال الزمان موجود في  
الجملة او مقدر الحركة الغير قار الدات الى غير ذلك ونقيض المدة العامة الضرورية لان  
الامكان العام سلبا لضرورة عن الطرف المخالف وسلبا لضروره عن الطرف المخالف تناقض  
اثباته فيه وبالعكس اي نقيض الضرورة المدة لان نقيضا سلبا لضروره الموافقة وهو



امكان عام مخالفه ونقيض الحرفية العامة الهيئته المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت او  
السلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع كقولنا كل انسان ينام بالفعل حين هو انسان  
فتكون نسبتها الى الحرفية العامة نسبة المطلقة المنتشرة الى الدايمة فكما ان الثبوت في جميع  
اوقات الذات شاقص السلب في بعضها او بالعكس كذلك الثبوت في جميع اوقات الوصف شاقص  
السلب في بعضها والسلب في جميع اوقات الوصف شاقص الثبوت في بعضها ونقيض الشرطية  
العامة الهيئته الممكنة وهي التي حكم فيها بالثبوت او بالسلب بالامكان في بعض اوقات وصف  
الموضوع كقولنا كل من به ذات الجنب لسعل بالامكان في بعض اوقات كونه مجنونا ونسبتها  
الى الشرطية نسبة الممكنة الى الضرورية فكما ان الضرورية بحسب الذات وسلبيها مما يتناقضان  
لذلك الضرورية بحسب الوصف وسلبيها محسبه وهذا انما يقع لو كان الشرطية هي الضرورية مادام  
الوصف اما لو كانت بشرط الوصف فلا احتمال على اللذنب في مادة ضرورية لا يكون الوصف  
الموضوع دخل فيها فلا يبعد في كل ما كان جوازا بالضرورة بشرط كونه كائنا ولا يبرر بعض  
الكات مجنونا بالامكان حين هو كائنه ولعله اني اخذها بشرط الوصف حيث عد القضايا  
التي افترها للبحث والنظر وان كانت مركبة لم يكن نقيضها بسيطا بل يكون فيه تركب وذلك  
لان المركبة لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاجاب والسلب كان نقيضها رفع  
الجميع لان نقيض كل شيء رفعه ورفع الجميع انما يحقق برفع احد الجزين فانه لو لم يرتفع شيء منها  
كان المجموع ثابتا والمقدور خلافه فيكون نقيضها رفع احد جزئها اعني احد نقيض الجزين ثم لا  
يخلو اما ان يكون نقيضها احد نقيض الجزين على التعيين وهو باطل لجواز لذنب المركبة بالجزر  
الآخر فجمع هي واحد النقيضين المعين على اللذنب واحده لا على المعينين وهو المراد بالمفهوم  
المردود بين نقيض الجزين لانه مفهوم مردود بين النقيضين ويقسم اليهما فيقال احد النقيضين  
اما هذا او اما ذاك وكيفية احد نقيض المركبة ان يخلد الى سبيليتها ويؤخذ نقيض كل منهما  
وتركب منفصلة مانعة المخلو من النقيضين هي نقيضها لان رفعها ان كان برفع جزئها صدق جزر  
المنفصلة وان كان برفع احد الجزين صدق احد جزئها وكيف كان فلا بد من صدق احد جزري  
المنفصلة فهي مانعة المخلو فليس قلنا ذلك اذ كانت القضية المركبة موجبة والمنفصلة ايضا موجبة  
فلا يكون مختلفتين بالاجاب والسلب فكيف تكون نقيضا لها فنقول اطلاق النقيض عليها  
على سبيل التجوز والحقيقة انها مساوية لنقيضها ومن هنا يزول الاستبعاد من ان نقيض الخلق  
الشرطيات ولا بد ان يذكر ان اجاب لنقيض المركبة باجبا بالجزر الاول وسلبيها بسلبه فيكون  
الجزر الاول موافقا لها في الذيف والجزر الثاني مخالفا ونقيضا لها بالعكس من ذلك اذ انكرت

هذا

هذا فاعلم ان الحرفية الخاصة تدخل الى عرفية عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة ونقيض  
الحرفية العامة الموافقة الهيئته المطلقة المخالفة ونقيض المطلقة العامة المخالفة  
الدايمة الموافقة فنقيضها اما الهيئته المطلقة المخالفة واما الدايمة الموافقة والشرطية  
الخاصة تدخل الى مشروطة عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة ونقيض المشروطة العامة  
الموافقة الهيئته الممكنة المخالفة ونقيض المطلقة العامة المخالفة الدايمة الموافقة  
فنقيضها اما الهيئته الممكنة المخالفة او الدايمة الموافقة والوقتية تدخل الى وقتية مطلقة  
موافقة ومطلقة عامة مخالفة ونقيض الوقتية المطلقة الوقتية الممكنة وهي المحكوم فيها  
سلب الضرورية عن الجانب المخالف في وقت معين وذلك لان الضرورية بحسب الوقت  
المعين شاقص سلب الضرورية بحسب ذلك الوقت فنقيضها اما الممكنة الوقتية المخالفة  
او الدايمة الموافقة والمنتشرة تدخل الى منتشرة مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة  
ونقيض المنتشرة المطلقة الممكنة الدايمة وهي المحكوم فيها بسلب الضرورية عن الجانب المخالف  
في جميع الاوقات لان الضرورية في وقت ما وسلبيها في جميع الاوقات مما يتناقضان جزئيا فنقيضها  
اما الممكنة الدايمة المخالفة او الدايمة الموافقة وعلى هذا يكون نقيض الوجودية الدايمة  
الدايمة المخالفة او الدايمة الموافقة ونقيض الوجودية اللا ضرورية الدايمة المخالفة  
او الضرورية الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة الضرورية المخالفة او الضرورية الموافقة  
وهذا اي كون المفهوم المردود بين نقيض الجزين نقيضا ظاهرا في القضية الكلية حسب ما  
بينه **فصل** واما في الجزئيه فلا تردد بين نقيض الجزين واما في المركبة الجزئية فلا يفتن  
في نقيضها التردد يد بين نقيض الجزين لجواز كذب المركبة مع كذب نقيض جزئها فانه اذا  
انفق في بعض المواد ان يكون المحمول ثابتا لبعض افراد الموضوع دايما مسلوبا عن الامراد  
الباقية دايما كقولنا بعض الحيوان انسان لادايما كذب الجزئيه المركبة للذنب الدوام  
وكل من نقيض الجزين اما الموجبة الكلية فله وام سلب المحمول عن البعض واما السالبة  
الكلية فله وام اجاب المحمول للبعض لو بدل الدوام بالضرورة لتدل النقص سائر المركبات  
الجزئية سواء كانت دايمة ولا ضرورية بل نقيضها كلية ينسب محمولها الى كل واحد  
من افراد الموضوع اجابا وسلبيها بجهي نقيض جزري المركبة وهو المراد بالترديد بين نقيض  
الجزئين في كل واحد واحد كما يقال في المثال المضروب كل واحد واحد من الحيوان اما انسان  
دايما او ليس يا انسان دايما ويشتمل على ثلثة مفهومات لان كل واحد واحد من الموضوع اما ان  
ثبت له المحمول دايما او ليس بثبت ولا يخلو اما ان يكون مسلوبا عن كل واحد دايما او يكون مسلوبا



عن البعض دأما ثابتا لبعض دأما فالجزء الثاني مشتمل على مفهومين وهما طريق آخر في أخذ  
 النقيض وهو أن مركب منفصله مانعه الخلو من هذه المفهومات الثلاث فهي أيضا سائر نقيضها  
 وإنما قلنا الجلية الكلية أو المنفصلة ذات الأجزاء الثلاثة نقيضها لأنه يلزم من لزوم المركبة  
 الجزئية صدقها ومن صدقها كذبها على ما لا يخفى وبحقيق المقام موقوف على إيراد مقدمه وهي  
 أنك ستعرف في باب الشرطيات أن الجملة قد تكون شبيهة بالمنفصلة وبالعكس وذلك إذا حمل  
 على موضوع واحد أمران متقابلان فإن قدم الموضوع على حرف العناد فقولنا العدد دأما زوج  
 وأما فرد فالنقيض حمليه متباين المنفصلة وأما زوجها فقولنا أما أن يكون العدد زوجا  
 أو فردا فهي منفصلة شبيهة بالجلية ثم الجلية والمنفصلة المتشابهتان أن كانتا كليتين لم  
 يتساويا لصدق قولنا كل عدد إما زوج وإما فرد مانعه الجمع والخلو بخلاف ما إذا قلنا  
 دأما إما أن يكون كل عدد زوجا وإما أن يكون كل عدد فردا فخلو الواقع منهما يكون بعض  
 العدد زوجا وبعضه فردا أما أن كانا جزئيتين فهما متساويتان فإنه إذا صدق بعض العدد  
 أما زوج وأما فرد صدق أما بعض العدد زوج ولما بعضه فرد وبالعكس إذا ثبت هذا  
 التمهيد فنقول المركبة أن كانت جزئية فقولنا بعض ج ب دأما يكون معناه بعض ج ب  
 تارة وليس بآخر نقيضها أنه ليس كذلك أي ليس بعض ج بحيث يكون ب تارة وليس بآخر  
 فيكون كل واحد واحد أما ب دأما أولي ب دأما لا يمكن بعض من لا باطن حيث يكون  
 ب تارة وليس بآخر كان كل ج أما ب ولا يكون ليس ب أصلا وأما ليس ب ولا يكون ب  
 أصلا فنقيض الجزئية هو الجلية الشبيهة بالمنفصلة ولذلك أن كانت كلية فانا إذا قلنا كل  
 ج ب دأما يكون معناه كل واحد من ج فهو بحيث يكون ب تارة وليس بآخر نقيضها  
 أنه ليس كذلك بل بعض ج أما ب دأما أولي ب دأما لا يمكن المنفصلة مساوية للجلية  
 إذا كانت كلية لم يلف في نقيض الجزئية المفهوم المردد بين نقيض الجزئين أعني المنفصلة  
 الكلية حيث ساوتها عند كونها جزئية ففي ذلك في نقيض الكلية فليس ب ذلك كما أن رفع المركبة  
 الكلية يرفع أحد جزئها لأعلى البعدين لذلك رفع المركبة الجزئية فيكون نقيضها أيضا أحد  
 نقيض الجزئين واللا في الفرق فنقول المركبة الكلية مركبة من كليتين ومفهوم الكليتين  
 هو مفهوم المركبة الكلية بعينه فانا إذا قلنا كل ج ب دأما لا يكون مفهومهما ليس إلا  
 مفهوم قولنا كل ج ب دأما لأن موضوع الموجه الكلية بعينه موضوع السالبة الكلية  
 وأما الجزئية فليس مفهومها مفهوم الجزئتين بل مفهوم الجزئتين أعني مفهوم الجزئية  
 فانا إذا قلنا بعض ج ب وبعض ج ليس ب أمكن أن لا يتخذ موضوعها بل يكون الاحجاب لبعض

والسلب

والسلب عن بعض آخر بخلاف المركبة الجزئية فإن الاحجاب والسلب فيها واردان على  
 موضوع واحد فلما كان مفهوم الكليتين هو مفهوم المركبة الكلية كان أحد نقيضيهما نقيضا  
 لها وأما لما كان مفهوم الجزئتين أعني مفهوم الجزئية كان أحد نقيضيهما أحص من  
 نقيضيهما فجاز أن ترتفع الجزئية والأخص من نقيضها فيمنع أن يكون أحد نقيضيهما نقيضا  
 لها وعلى هذا المعنى شبه بالمثل المضروب فإن أردت منفصله تساوي نقيض الجزئية  
 مردده بين الكليتين قيدت موضوع أحدهما على الموجه بالجمول فنقيض قولنا بعض ج ب  
 دأما إما يساويها أما لا شيء من ج ب دأما أولي ج ب فهو ب دأما لا يصدق الأصل لذات  
 المنفصلة لكذب جزئها فإنه يصدق جزئان على تقدير صدق الأصل أحدهما بعض ج ب  
 وثانيهما بعض ج الذي هو ب ليس ب بالفعل فيكذب نقيضاها الطينان ومن لزوم الأصل  
 صدقت المنفصلة لأنه إذا كذب فإن لم يكن شيء من ج ب أصلا صدق لا شيء من ج ب دأما هو  
 أحد جزئها لانفصال وان كان شيء من ج ب صدق الجزئ الثاني وهو كل ج الذي هو ب  
 دأما والأصل صدق نقيضه وهو قولنا بعض ج الذي هو ب ليس ب فيصدق الأصل على  
 تقدير لذه وأنه محال هذا إذا قيدت الموجه الكلية بالجمول كما إذا قيدت السالبة  
 فلا يتم لجواز اجتماع الأصل مع المنفصلة على الكذب كافي المادة المفروضة فإنه يكذب المركبة  
 الجزئية فيها وكذا السالبة الكلية أعني قولنا لا شيء من ج الذي هو ب دأما ضرورة  
 استحالة سلب أبدا عما عن الجيم الذي هو ب في الجملة وإذا الموجه الكلية لهوام السلب  
 عن بعض الأفراد نعم لو قيدت السالبة بنقيض الجمول ثم الفعل لذلك في السالبة الجزئية  
 ولهذا ظهر السرفية أن الاحجاب والسلب في المركبة لما كانا واردين على موضوع واحد  
 فموضوع اللادوام هو الذي ورد عليه الاحجاب والسلب وبالعكس فإذا قيد موضوع  
 اللادوام بالجمول أو موضوع الجزئ الأول بنقيض الجمول فنقيض أحاطا بالجهة عند كون  
 النقيض موجه وعلى العكس عند كونها سالبة تحصل جزئان مفهومهما هو مفهوم الجزئية  
 بعينه فيكون أحد نقيضيهما مساويا لنقيض الجزئية بالضرورة فالخاص أن مفهوم المردد  
 بين نقيض الجزئتين لا يريد به الجلية الشبيهة بالمنفصلة فلا فرق بين الكلية والجزئية أصلا  
 وإن أريد به المنفصلة الشبيهة بالجلية فإن أريد بنقيض الجزئتين نقيضا النقيضين اللذين هما  
 جزأها فلا فرق أيضا وإن أريد بهما نقيضا الكليتين في الكلية والجزئتين في الجزئية فالفرق  
 بين على أو تخناه إلا أن في الإطلاق الجزئتين على الجزئتين تسامحا لأن الجزئتين اللتين لا يلقى  
 التردد بين نقيضيهما في نقيض الجزئية ليستا بجزئتين بل هما جزأها يلي التردد بين



تقيضها في تقيضها فظهر ما ذكرنا انه ليس لشي من القضايا المذكورة تقيض من جنسها وان  
الموجبه المركبه ليس تقيضها سلبا محضا كما انه ليس اجبا باحضار لما كانت مشتملة على موجبه وابنه  
لذلك يستل تقيضها على اجاب وسلب حتى يكون تقيض الموجبه منها اي المركبه سلبا وتقيض السلب  
اجبا وقد سبق الى بعض الخواطر انه يمكن تحصيل تقيضه لسيطه تساوي تقيض المركبه عليه كانت  
او جزئه لان كل مركبه ترجع الى تقيضه واحده موجبه جهتها جهة الجزء الاول من المركبه  
بان جعل موضوعها مقيد بالتقيض المحمول ومحمولها من المحمول ان كانت المركبه موجبه وجعل  
موضوعها مقيد بغير المحمول ومحمولها تقيض المحمول ان كانت سالبه ويكون قيد الموضوع بالفعل  
في اللا ضروريه والممكنه الخاصه وبالامكان العام فيكون تقيضه تقيض المركبه الموجبه  
وهو السالبه المناقضه للجزء الاول في الجهة والكم مساويا لتقيض المركبه فتولنا كل ج ب  
لا د ايا مرجع الى قولنا كل ج ليس ب ب بالفعل اذ معنى اللادوام لشي من ج ب بالفعل فيصير  
على كل ج انه ليس ب واذ ب تصديق كل ج الذي هو لا ب بالفعل فيكون تقيضها وهو  
قولنا ليس بعض ج الذي هو لا ب د ايا مساويا لتقيض المركبه وتولنا لشي من ج ب د ايا  
مرجع الى كل ج ب هو لا ب بالفعل لان معنى اللادوام كل ج ب تصديق على كل ج انه ب وانه  
ليس ب تصديق كل ج الذي هو ب لا ب بالفعل فتقيضه وهو ليس بعض ج ب هو لا ب د ايا  
ساويا وتقيضه وتولنا بعض ج ب لا د ايا في قوله تولنا بعض ج ليس ب ب بالفعل فيساوي  
تقيضه تقيضه وهو تولنا لشي من ج ليس ب ب د ايا وتولنا ليس بعض ج ب لا د ايا في قوله  
بعض ج ب هو لا ب بالفعل فيساوي تقيضه تولنا لشي من ج ب لا ب د ايا ثم عد من فوايد  
هذا الطريق ان يرمان الخلف يتم بابطال تقيضه واحده بخلاف ما ذكره فانه لا يتم الا بابطال  
تقيضين اولائه وهذا في الخطا تمهول وجواز ان يكون المركبه الطليه كاذبه وبكذب معنى الجزئه  
الى جعلها مساويه لتقيضها اما في الاجاب فلانه اذا كان الح مستفاد من الافراد دوط ويكون  
د ب في وقت لا ب في اخر وط د ايا فيلزم قولنا كل ج ب لا د ايا اللادوام المتبا لبعض افراد  
ج وهي افراد ط وبكذب ايضا الجزئه القايله ليس بعض ج الذي ليس ب ب د ايا لان كل ج الذي  
هو ليس ب اعني افراد د ب بالفعل ولما في السلب فلانه لو كان بعض افراد ج ب د ايا  
والافراد الباقية بحيث يكون لا ب تاره وب اخري لذيل سالبه الكليه لدوام سلب البا عن  
بعض افراد ج والجزئه ايضا لان كل ج الذي هو ب ليس ب بالفعل ومنشأ الغلط ان المركبه  
الكليه الموجبه او السالبه لا تساوي الموجبه التي جعلها راجعه اليها لان موضوعها لما قيد  
بتقيض المحمول او المحمول صاد اخر من موضوع المركبه فتدق المركبه وان استلزم صدقها لان

الحكم

الحكم على كل افراد الامر حكم على كل افراد الاخصر الا انه لا يتعكس اذ ليس يلزم من الحكم  
على كل افراد الاخصر الا انه لا يتعكس اذ ليس يلزم من الحكم على كل افراد الامر واما المركبه  
الجزئه الموجبه او السالبه فلما ساوت الموجبه الجزئه المذكوره لانه اذ اصدق قولنا  
بعض ج ب لا د ايا يصدق على بعض ج انه ب وليس ب بالفعل تصديق بعض ج الذي هو ليس  
ب ب بالفعل وبالعكس لان بعض ج اذا كان متصفا ب ليس ب وب بالفعل تصديق بعض ج ب  
لا د ايا ولذلك في السالبه كان تقيضها مساويا لتقيض المركبه الجزئه ولستوده بنا نقول  
مما صدق قولنا بعض ج ب لا د ايا لانه لا يلائم من ج ليس ب ب د ايا لانه لو كان ب مساويا  
عن جميع افراد ج الذي هو ليس ب د ايا لم يكن باثبا لبعض افراد ج في الجملة بل سلب المركبه  
الجزئه هذا خلف ومما لذت صدق والاصدق بعض ج الذي ليس هو ب ب بالفعل وهو  
مفهوم المركبه الجزئيه هذا ايضا خلف ولذا اعني صدق ليس بعض ج ب لا د ايا لذ ب لا  
شي من ج الذي هو ب لا ب د ايا فانه لو كان لا ب مساويا عن جميع افراد ج الذي هو ب د ايا  
لم يكن باثبا لبعض افراد ج وقد كان ثابثا لوجود البعض بحكم اللادوام ومنه لذ ب صدق  
والاصدق بعض ج الذي هو ب لا ب بالفعل وهو مفهوم الاصل **قوله**

**الفصل الثامن في العكس المستقيم** وهو تبديل كل من طرفي القضية بالاخر مستقيا  
للحقيق والصدق بحالها فقد اعتبر في التعريف قيود الاول طرفا القضية وهو اول من  
الموضوع والمحمول كما ذكره بعضهم لشموله عكس العمليات والشرطيات وهمنا سوال وهو  
ان يقال ان اراد بها طرفا القضية في الحقيقة لم يدخل في التعريف عكس العمليات اصلا لان  
الطرفين بالحقيقة فيهما ذات الموضوع ووصف المحمول وعكسها ليس بتبديل ذات الموضوع  
بالمحمول ووصف المحمول بالموضوع بل الموضوع فيه ذات المحمول والمحمول وصف الموضوع  
وان اريد طرفا العقبيه في الذكر لزم ان يكون للمنفصلات عكس لان تبديل طرفيها في الذكر  
محقق والجواب ان المراد بالتبديل التبديل المحموي اي تبديل يختار المعني وحيث لا تغير  
معنى المنفصلة بحسب التبديل اذ معناها المعاندة بين الشئين سواء جرى فيها التبديل او لم  
يعتبر التبديل فيها وكانه لا تبديل الثاني بقاء الكيفية اي ان كان الاصل موجبا كان العكس  
موجبا وان كان سالبا سالبا وهذا الشرط ليس بمجد الامتلاح بل هناك شي اخر وهو  
انهم تصفوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد التبديل صادقة لارتمه الاموافقه في اليق  
الثالث بقاء الصدق وانما اشترطوه لان العكس لازم خاص من لوازم الاصل واستعمل  
ان يكون الملزوم كاذبا واللازم صادقا وفي التعريف نظر لا يتقاضاه بما يصدق مع الاصل







مستلزم لانفكاسها مع غيرها ضرورة ان لازم الجزا لازم الكل **قوله** والدايمان م  
الدايمان والعامتان متعكس كل واحد منهما جزية اما الدايمان فلان مفهومهما ان  
المحول ثابت مادام ذات الموضوع موجود او وصف الموضوع ثابت له في الجملة اذ المراد ما  
صدق عليه ج بالفعول بوصف المحمول ووصف الموضوع مجتمعا على ذات واحدة في بعض اوقات  
ذات الموضوع وبعض اوقات اوقات وصف المحمول فاصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف  
الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول واما العامتان فلانه قد حكم فيها بان وصف المحمول صادق  
مادام وصف الموضوع مجتمعا على ذات واحدة في جميع اوقات وصف الموضوع اعني اوقات  
وصف المحمول فاصدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف  
المحول وهو وقت وصف الموضوع لم يثبت وصف المحمول ولا ينعكس الاخر من الجينية كالعرفية  
اذ ليس لثابتها الا ان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع ثابتا وليس لنا ان يثبت  
وصف الموضوع لم يثبت وصف المحمول حتى يلزم ثبوت وصف الموضوع مادام وصف المحمول  
ثابتا وقد يمتنع في ذلك بالوجوه الثلاثة ولينبئنا في العرفية العامة التي هي اعراضها  
الاشتراف فاذا صدق بعض ج مادام ج صدق بعض ج حين موب لا نأخذ في ان الموضوع  
دندب ودج في بعض اوقات كونه ب لانه ب في جميع اوقات كونه ج ودج بالفعل وهو ظاهر  
واذا كان ج بالفعل وب بالفعل وج في بعض اوقات كونه ب صدق بعض ج في بعض اوقات  
كونه ب كليل يثبت المقدمة القابلة دج بالفعل مستدركة لانه يلقى ان يقال لما كان د  
بالفعل ودج في بعض اوقات كونه ب صدق بعض ج في بعض اوقات كونه ب وهو مفهوم  
العكس فنقول **بيان** ان د ب بالفعل موقوف على انه ج بالفعل اذ ليس لنا في الاصل الا ان د ب  
مادام ج وهو لا يستلزم ان يكون ب بالفعل الا اذا كان ج بالفعل لجواز ان يكون د ب  
مادام ج لا يكون ب اصلا ولا ج وكان هذه الطريقة هي الطريقة التي سلكتها التحصيل  
مفهوم القضية وبيان استلزام الا ان المتأخرين قد روها في صورة قياس من الثالث وهي ليست  
من القياس في شيء كما اشار الشيخ اليه في الشفا وثابتها الخلف وهو انه لو لم يصدق بعض ج لصدق  
لا شيء من ج مادام ب فجعله كيري لصغري الاصل لينج بعض ج ليس ج مادام ج وانه  
محال وثالثها العكس وهو انه ينعكس لا شيء من ج مادام ب الى قولنا لا شيء من ج ب مادام  
ج وقد كان بعض ج ب مادام ج هذا خلف واذا لزم هذا العكس العرفية لزم البواقي  
لاطراد الوجوه الثلاثة فيها اولان لازم العام لازم الخاص واما بيان عدم الزايد فلان  
الاخص منها وهو الضرورية لا ينعكس الى الاخص من الجينية كالعرفية لجواز انفكاك وصف

الموضوع

الموضوع عن وصف المحمول فلا يصدق وصف الموضوع مادام وصف المحمول كقولنا كل  
ضاحك انسان بالضرورة ولا يصدق بعض الانسان ضاحك مادام انسانا بل في بعض اوقات  
كونه انسانا واما الخاصتان فتعكسان جينية لادايه لانه قد حكم فيها ان وصف المحمول  
ثابت مادام وصف الموضوع وليس ثابت لذات الموضوع دايما فمجتمعا على ذات واحدة  
فاصدق عليه وصف المحمول يصدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول لكن لما لم  
يصدق وصف المحمول دايما على الذات وجب ان لا يصدق وصف الموضوع دايما على الذات  
لان وصف المحمول دايما يدوام وصف الموضوع فلو دام وصف الموضوع للذات لدام وصف  
المحول له وقد فرضناه لادايما هذا خلف فيصدق ان ماصدق عليه وصف المحمول صدق  
عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول لادايما واجب على ذلك اما على لزوم الجينية  
فبالوجوه المذكورة اوبان لازم الاعمال لازم الاخص واما على اللادوام فبان ذلك البعض  
الذي هو ج حين موب ليس ج بالاطلاق والالكان ج دايما فيكون ب دايما لدوام الب  
يدوام الجيم وقد كان ب لادايما فيصدق بعض ج حين موب لادايما وهذا يحمل باصلناه  
**قوله** واما المكتتان المكتبة العامة والخاصة لا تعكسان لان مفهومهما ان ذات الموضوع  
ثبت له وصف الموضوع بالفعل ووصف المحمول بالامكان ومفهوم العكس ان تلك الذات ثبت  
له وصف المحمول بالفعل ووصف الموضوع بالامكان ومن البين لا مستلزم الثاني لان الممكن  
وبالا يخرج الى الفعل اصلا وينبئ على هذا المعنى بانه وبما امكن صفه لتوعين ثبت لاحدهما  
بالفعل دون الاخر فاصدق عليه النوع الثاني صدق عليه الوصف بالامكان ولا يصدق  
النوع الثاني بالامكان على ماصدق عليه الوصف بالفعل لان كل ماصدق عليه الوصف  
بالفعل فهو النوع الاول مثلا مركوب زيد يكن للفرس والحمار ثابت للفرس فقط فيصدق  
كل حمار مركوب زيد بالامكان ولا يصدق بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان العام الذي  
هو اعم الجهات لصدق قولنا لا شيء من مركوب زيد بالفعل حمار بالضرورة اذ كل مركوب  
زيد بالفعل يتوقف بالضرورة ولا شيء من الفرس حمار بالضرورة وتسك من ذهب الى انعكاس  
المكتنين ممكن عام بالوجوه الثلاثة الافتراض فانه اذا فرض الذات التي صدق عليها ج وب  
بالامكان وج بالفعل فبعض ج بالامكان والخلف فانه لو لم يصدق بعض ج بالامكان  
صدق لا شيء من ج بالضرورة فجعله كيري للاصل لينج بعض ج ليس ج بالضرورة والعكس  
فان لا شيء من ج بالضرورة ينعكس الى لا شيء من ج ب بالضرورة وقد كان بعض ج ب بالامكان  
هذا خلف واجب عن الاولين منع انتاج الصغري المكتبة في الاول والثالث وعن الثالث



منع انعكاس السالبة الضرورية سالبه ضرورية ورعا يستدل عليه بأنه كلما صدق  
الممكنة أمكن صدق المطلقة وكلما أمكن صدق المطلقة أمكن صدق عكسها المطلقة فكلا  
صدقتهما الممكنة أمكن صدق عكسها المطلقة وكلما أمكن صدق عكسها المطلقة صدق الممكنة  
العكس واجب عنه بأن بين إمكان الصدق وصدق الامكان فرقان صدق الممكنة  
لستدعي وجود ذات الموضوع وانضافه بالوصف العنواني بالفعل خلاف إمكان صدق  
الفعلية فان إمكان وجود الموضوع وإمكان انضافه بالوصف العنواني كاف فيه فقد  
أمكن أن يصدق كل عنقا طائر ولا يصدق كل عنقا طائر بالامكان والعقيد يقتضي انهما  
متغايران في المفهوم متلازمان اما تغايرهما فلا صدق الامكان إمكان مرضي الصدق  
وامكان الصدق صدق مقرر له الامكان والفرق بينهما ظاهر وامان تلازمهما فلا صدق  
امكان النسبة معناه انهما لم يمتنع أن يكونا متنع أن يكونا أمكن أن يكونا بالفعل وهو  
امكان صدق الفعلية ولذلك متى أمكن صدق النسبة لم يمتنع ذلك النسبة في نفسها فانها لو امتنع  
لما أمكن صدقها وعدم امتناع النسبة أمكانها فان قلت ليس ثبوت المحمول للموضوع ممكنا  
حال عدم المحمول وثبوت المحمول حال عدمه ممتنع ولذلك إمكان الحادث متحقق في الازل  
مع امتناعه في الازل ففي الصورتين ثبتت الامكان دون إمكان الثبوت فنقول امتناع  
ثبوت المحمول حال عدمه انما هو بالغير والامتناع بالغير لا ينافي في الامكان بالذات وكما  
أن إمكان ذات الحادث متحقق في الازل لذلك إمكان وجوده في الازل ولو اخذ الحادث  
بشرط الحدوث فلا إمكان له في الازل ولا هو ممكن الوجود فيه واما ما ذكره من المثال  
فان لم يكن للعنقا وجود في زمان أصلا فلا إمكان صدق ولا صدق وان كان له وجود في  
زمان ولو في بعض الأزمنة المستقبله هناك صدق إمكان وامكان صدق واما الجواب  
عن الدليل فتوانه مبني على استلزام إمكان الأصل إمكان العكس واستتبع ما فيه من قريب  
واعلم ان الموضوع لو اخذناه بالامكان كما اخذه القارابي فلا شك في انعكاس الممكنين  
ممكنة عامة لانها من الوجوه المذكورة حيث لا يحتاج الصغرى الممكنة في الاول والثالث  
لاندرج البين ولا انعكاس السالبة الضرورية نفسها اما اذا اخذناه بالفعل كما هو  
رأي الشيخ فاما ان يعتبر بالفعل بحسب الامر نفسه او يعتبر بمجرد الفرض سواء كان مطابقا  
لنفس الامر او لا فانه لا يعتبر بحسب نفس الامر لم تنعكس الممكنتان ممكنة لانه قد يصدق كلما  
يتصفح بالفعل في نفس الامر فهو بالامكان ولا يصدق بعض ما يتصف ببالفعل  
ونفس الامر فهو بالامكان لجواز ان لا يقع بالمكن في نفس الامر ولذلك انعكاس السالبة

الضرورية

الضرورية نفسها وانتاج الممكنة في الاول والثالث وان لم يعتبر بالفعل بحسب نفس  
الامر بل اعلم من الوجود والفرض العقل على ما صرح به الشيخ بتبين انعكاس الممكن  
ممكنة لان معناها ان ما أمكن صدق عليه وفرضه العقل ج بالفعل فهو بالامكان  
ولا شك ان ما هو ببالامكان مما يفرضه العقل ب بالفعل وان بقى بالقوة دائما فمما لا شك  
قد اجتمع فيه وصف ب بالامكان بل بالفعل الفرضي ووصف ج بالامكان فبعض ما أمكن  
ان يكون ب وفرضه العقل ب بالفعل ج بالامكان وهو مفهوم العكس والنقض مستدفع  
اذ لم يصدق السالبة السالبة الضرورية ضرورة صدق قولنا بعض ما فرضه العقل انه  
مركوب زيد بالفعل فهو بالامكان ولذلك تنعكس السالبة الضرورية بنفسها وينتج  
الممكنة في الاول والثالث وليانه موضع مستكمل فيه الا ان ههنا اشكالا وهو انه لما  
اعتبر قيد الفعل في الموضوع بحسب الفرض فاما ان يعتبر الفعل الذي في جانب المحمول بحسب  
نفس الامر او بحسب الفرض فان اعتبر بحسب الفرض لم تناقض المطلقة الدائمة لان فرض الثبوت  
او السلب بالفعل لا ينافي في السلب والاجاب دايما ويلزم انعكاس الممكنات مطلقة وهو  
ظاهر وان اعتبر نفس الامر لم تنعكس المطلقات مطلقة لان ج بالفعل في الفرض اذا كان  
ب في نفس الامر لا يلزم منه ان ب بالفرض يكون ج في نفس الامر لجواز عدم مطابقة  
الفرض العقل لنفس الامر لا يقيال لما انعكست السالبة الدائمة سالبه دايمة تبين انعكاس  
المطلقات مطلقة بطريق العكس لا نقول اذا كان الاصطلاح على ما ذكره الشيخ لم يبين  
انعكاس الدايمة دايمة لانا اذا قلنا لا شيء من ج بالامكان ب دايما فلا شيء من ب بالامكان  
ج دايما ولا يصدق بعض ب بالامكان ج بالاطلاق وينعكس الى بعض ج بالاطلاق ب  
بالامكان او ينضم الى الاصل حتى ينتج بعض ب بالامكان ليس ب دايما لم يلزم خلف اصلا  
على ان الشيخ جزم بانعكاس المطلقات مطلقة وانعكاس السالبة الدائمة لنفسها لكن ذهب  
الى انعكاس الموجبة الضرورية ممكنة وفيه انعكاس سائر المطلقات الى الممكنة وبالمجمله  
يلوح في ملامه اضطراب وتثريب قار وجه النقض عن هذا الاشكال انك قد عرفت  
ان الضرورية الذاتية ان فسوت بالمعنى الاعم ساوت الدوام والامكان الاطلاق العام  
وان فسوت بالمعنى الاخص يكون اخص من الدوام والامكان اعم من الاطلاق العام لكن  
المحمود لم يفوتوا بينهما لان الدوام لا ينفك عنها في الكليات والعلوم لا يبحث عن الجزئيات  
فالشيخ فرق تارة بينهما باعتبارها بالمعنى الاخص ولم يفرق بينهما اخري حتى نفس الضرورية  
بالدوام في عدمه مواضع بالعكس نظر الى مساواتها بالمعنى الاعم اياه بحسب الامر نفسه او جريا على



طريقه القوم بحيث حكم بانعكاس المطلقات مطلقة والسالبة الدائمة نفسها انما لاحظ  
نفس الامر او اذ متابعه القوم وحيث حكم بانعكاسها ممكنه اعتبر المعنى الاخص فقد ظهر  
منوط تشييع المتأخرين عليه لوقوع الخط في كلامه اذ غير اصطلاح الفارابي في اخذ الموضوع  
ولم يغير احكامه بل الخط انما هو في كلامهم لانهم اخذوا الضرورة بالمعنى الاعم ولم يحافظوا  
عليه في الاحكام على ما سبق الاشارة اليه فيرجع التشييع هذا فيره عليهم **قوله** واما  
السوالب السوالب اما كليها ارجز به اما الكليات فالدايتان والعامتان تنعكس كنهها  
بالوجوه الثلاثة المذكورة وتقريرها في العرفية العامة انه متى صدق لشي من ج مادام ج  
وجب ان يصدق لشي من ج مادام ج والاصل في بيقضه وهو قولنا بعض ج حين هو  
به نفسه الى الاصل حتى يخرج بعض ج ليس ب ج وهو محال لوجود البعض على تقدير  
صدق بيقضه لعكس او انعكس الى قولنا بعض ج ب حين هو ج فقد كان لشي من ج مادام  
ج هذا خلف واما طريق الافتراض فالحق ان لا يستعمل في انعكاس السوالب لان محصله تغيير عقدي  
الوضع والحيل عقدي حمل وعقد الوضع ليس يلزم التحقق فيها **نعم** يمكن الافتراض في بيقض عكسها  
لكن هو طريق العكس بعينه وتقريرها في الدائمة على هذا القياس وفي الشروط العامة لا يتم على وجه  
المصنف اما الخلف فلعدم انتاج العكس المكنه الجينية في الشكل الاول واما العكس فلعدم  
انعكاسها وكيف والنقص قائم اذ يصدق في المثال المضروب لشي من مركوب زيد بخار بالضرورة  
مادام مركوب زيد ولا يصدق لشي من الجان مركوب زيد بالضرورة مادام حار والصدق بيقضه  
وهو بعض الحار مركوب زيد بالامكان حين هو حار بل السوالب التفصيل الذي سنشير اليه  
في آخر المختلطات وهو ان الشروط انفسرت بالضرورة لاجل الوصف تنعكس كنهها لان المناقاة  
بين نفس الموضوع ووصف المحمول ح متحقق ضروره ان منشا الضرورة السلبية هو وصف  
الموضوع واذا تحقق المناقاة بين الوصفين في تحقق وصف المحمول امتنع صدق وصف الموضوع  
فتكون المناقاة متحققة بين ذات المحمول ووصف الموضوع لاجل وصف المحمول وهو مفهوم العكس  
اما انفسرت بالضرورة مادام الوصف فلا تنعكس كنهها لانه حكم في الاصل ان ذات الموضوع ماني  
وصف المحمول في جميع اوقات وصف الموضوع ولا يلزم منه المناقاة بين الوصفين مطلقا حتى يلزم من  
صدق احدهما على شي انتفا الآخر غاية ما في الباب ان يكون وصف الموضوع ووصف المحمول متنافيين  
في ذات الموضوع ومفهوم العكس متنافيات ذات المحمول ووصف الموضوع في جميع اوقات وصف  
المحول واحدهما لا يستلزم الآخر لوان يكون ذات المحمول مغايرا لذات الموضوع كما في المثال  
المذكور فان مفهوم الاصل هناك مناقاة ما صدق عليه مركوب زيد بالفعل لوصف الحار مادام مركوب

زيد

زيد ولا يلزم منه المناقاة مركوب زيد في ذات الموضوع اعني ما صدق عليه انه مركوب  
زيد بالفعل وهو لا يستلزم المناقاة بين ذات الحار ووصف مركوب زيد وكذا انفسرت  
بالضرورة بشرط الوصف لان غاية ما فيها ان مجموع ذات الموضوع ووصفه متناقضان  
المحمول ولا يستلزم هذا الا المناقاة بين الوصفين في ذات الموضوع ولا يلزم من المناقاة  
بين مجموع ذات المحمول وصفين وصف الموضوع مثلا اذا فرضنا ان الحار في الواقع الا الذي  
يصدق لشي من الحار جامد بالضرورة مادام حار ومفهومه المناقاة بين وصف الحار  
والجامد فيما صدق عليه الحار بالفعل وهو الذي لا يستلزم المناقاة بينهما فيما يصدق  
عليه الجامد بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض الجامد حار بالامكان والضرورة تنعكس  
دائمة لا ضرورة بل اما انعكاسها الى الدائمة فلو جوب استلزام الخاص لا يستلزمه العام  
او الجان وجوه الثلاثة المذكورة فيها واما انها لا تنعكس ضرورة فلا يصدق في المثال  
المشهور لشي من مركوب زيد بخار بالضرورة ويكذب لشي من الحار مركوب زيد بالضرورة  
لصدق بعض الحار مركوب زيد بالامكان والمسرف في ذلك ان الممكنة نقض الضرورة فكما  
لم تنعكس الممكنة ممكنة لذلك لم تنعكس الضرورية ضرورة فانه لو كانت السالبتان الضروريتان  
متلازمتين بلازم من الجزئيات الموجبتان الممكنتان لا محالة والخاصتان تنعكسان عامتين  
مع قيد اللادوام في البعض اما انعكاسهما الى العامتين فللوجوه المذكورة اولان لا يزم  
الا عكس لازم الاخص واما اللادوام في البعض فلان لادوام الاصل دل على مطلقة عامة جوية  
كليها وهي تنعكس الى مطلقة موجبه جزئية والادوام في البعض عبارة عنها وبها نسا  
بالوجوه الثلاثة ممكن كما امكن في انعكاس المطلقة بلازق وبينه المصنف بطريق العكس  
وهو انه لو قيد اللادوام في البعض اي بعض ج بالاطلاق لثبت اللادوام في الكل اي لشي  
من ج دايما وتنعكس الى لشي من ج دايما وقد كان لادوام الاصل دل ج بالاطلاق  
هذا خلف ولا تنعكسان كنههما اي عامتين مع قيد اللادوام في الكل لانه يصدق لشي من  
الكتاب لساكن مادام كاتب دايما ويكذب لشي من الساكن بكتاب مادام ساكنا لادايما  
للكتاب اللادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق لصدق بعض الساكن بكتاب دايما  
فان من الساكن ما هو ساكن دايما كالارض فان قلت لما كان قيد لادوام الاصل موجبه  
كليها وقد تبين انها لا تنعكس كليها في الحاجة الى هذا البيان فنقول لاحقا لان يكون النظام  
الموجبه الكلية الى اخرى يوجب عكسها كليها كما ان السالبة الجزئية لا تنعكس واذا تمت الى  
احدي العامتين ارجب انعكاسها وذكر القدر ما انها تنعكسان كنههما عامتين مع قيد



اللادوام في الكل ويمكن توجيهه بان اللادوام في كل واحد له معنيان احدهما سلب دوام  
 كل واحد وهو ان يكون دوام الحكم الكل منتفيا ولا في الحكم فيما نحن بصدد سلبه كان معناه ان  
 دوام السلب الكل منتف و انتقاد دوام السلب الكل اما باطلاق الاحجاب في الكل او بدوام السلب في  
 البعض والطلاق الاحجاب في البعض وايضا ما كان فاطلاق الاحجاب في البعض متحققا ولا خفا في انه متى  
 تحقق الطلاق الاحجاب في البعض انتفى دوام السلب الكل فيبقيهما تلازم وتأييها اثبات اللادوام  
 في كل واحد وهو اطلاق الاحجاب في الكل في كان المراد بلاد واما الاصل المعنى الثاني لم يتعكسا  
 كنهما لا ايمتين في الكل لجواز اللادوام في البعض ويتعكسا الى لادوام العكس في البعض للبراهين  
 الدالة على انعكاس الموجبة كنهها ومتى صدق في العكس اللادوام في البعض صدق انتفا  
 دوام السلب الكل وهو مفهوم الاصل والى هذا اشار بقوله وان اردت باللا دوام اي لادوام الاصل  
 ليس اللادوام في كل واحد وهو المعنى الثاني بل اللادوام في الكل اي انتفا اللادوام في كل واحد  
 والكل من حيث هو كل فانه لا يكاد يتجده انعكسا كنهها ولعل مراد القدماء هذا كما وجهناه  
**قوله** واجتبه الامام ذكر الامام في المختصر السالفة الدايمة لا تتعكس كنهها بحججها عليه بان  
 الكتاب غير ضروري بل الانسان في وقت ما صدق قولنا لاشي من الانسان بكتاب لا يمكن في وقت  
 وكلما هو ممكن في وقت يكون ممكن في كل وقت واللازم الانقلاب من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي  
 فاذا سلب الكتاب عن الانسان ممكن في جميع الاوقات والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال بل فرض  
 وقوعه حتى يصدق لاشي من الانسان بكتاب دايما فلو انعكس السالفة الدايمة لزم صدق لاشي من الكتاب  
 بانسان دايما وهو محال وهذا المحال لم يلزم من فرض وقوع الممكن فهو من الانعكاس فيكون محالا  
 وجوابه اننا لا نسلم ان المحال ان لم يلزم من فرض وقوع الممكن كان ناشيا من الانعكاس فان من الجائز  
 ان لا يكون لازما من شي منها بل من المجموع فان الممكنين قد مستلزم اجتماعهما محالا وهو ضعيف  
 اما الا فلا في المحال لو لم يلزم من المجموع كان اجتماع الاصل مع الانعكاس محالا فلا يتعكس الاصل  
 واما ثانيا فلان كل مجموع يكون احد جزئه واجب التحقق يكون الجزء الاخر مستلزما للمعية  
 الاجتماعية ضرورية انه كل تحقق تحقق المجموع فلو وجب الانعكاس كان فرض وقوع الممكن هو الذي  
 تحقق المجموع فالمحال لو كان لازما من المجموع لا يستحال وقوع الممكن لا استحالة المستلزم باستحالة  
 اللازم نعم لو كان المجموع من امرين ممكنين جاز ان نشأ المحال من المحال من المجموع وفيه منع لطيف  
 واما ثالثا فلانه يمكن ايراد الشبهة بحيث يتدفع الجواب وذلك من وجهين الاول لو انعكست السالفة  
 كالدايمة كان مكان صدقها مستلزما لا مكان صدق عكسها ضرورية ان كان المستلزم مستلزما  
 لا مكان اللازم والثاني باطل لان سلب الكتاب عن كل افراد الانسان دايما ممكن مع ان عكسه وهو

لاشي

لاشي من الكتاب بانسان دايما مستمع الصدق لصدق بعض الكتاب انسان بالضرورة  
 فان قلت لا نسلم انه ليس يمكن صدق العكس واما قولنا بعض الكتاب انسان بالضرورة فهو  
 ليس نقيضا لا مكان صدق العكس فان بقيض امكان الصدق ضرورة الصدق ضرورة  
 فنقول ضرورة الصدق وصدق الضرورة متلازمان لما مر الثاني لو كان السالفة الدايمة  
 تتعكس كنهها كان كلما فرض صدقها صدق عكسها لان معنى الانعكاس ليس الا هذا والثاني  
 منتف لا نه اذ ارض صدق قولنا لاشي من الانسان بكتاب دايما لم يصدق عكسه واذا صدق  
 هذه الجزئية صدق قولنا ليس كلما فرض صدق السالفة لصدق عكسها وحسب ذلك  
 الملازمة الكلية لا يقال لوضح هذا البيان لزم ان لا يتعكس قضية اصلا اما الموجبة فلانه لا  
 فرض صدق قولنا كل انسان حجة لا صدق عكسه وهو بعض المجزأة انسان واما السالفة فلانه  
 لو فرض صدق قولنا لاشي من الانسان بحجوان بالضرورة لا يصدق بعض الانسان ليس بحجوان  
 بالامكان لا نناقول لا نسلم انه لو فرض صدق الموجبة والسالفة المذكورتين لم يصدق عكسها  
 فأيضا ما في الباب ان عكسها مع ونفس الامر لكن الاصل ايضا محال والمحال جاز ان يستلزم  
 المحال بخلاف ما ذكرناه في السالفة الدايمة فاننا بينا ان سلب الكتاب عن كل افراد الانسان  
 دايما ممكن والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال لا يقال لا نسلم لذب العكس على ذلك التقدير  
 فانه اذا فرض ان لا فرد من افراد الانسان هو كات فلا كات من الانسان فيصدق العكس  
 بالضرورة لا نناقول العكس محال لانه يصدق بالضرورة بعض الكتاب انسان فلو كان  
 هذا المحال ناشيا من ذلك التقدير كان ذلك التقدير محالا وبينا امكانه والجواب  
 الرابع لجواب الشبهة ان لا مكان ان سرب سلب الضرورة المتحققة في جميع اوقات الذات  
 فلا نسلم ان سلب الكتاب عن جميع افراد الانسان دايما ممكن لانه متمنع بالقر دايما والمتنع  
 بالغير دايما في الامكان لهذا المعنى فان قلت ضرورة احباب الكتاب المتحققة في جميع  
 الاوقات مسلو به عن كل فرد من الافراد دايما والاشبهة الضرورة المتحققة في سائر  
 الاوقات لبعض الافراد وهو محال فيكون سلب الكتاب عن جميع الافراد ممكنا دايما  
 فيمكن لاشي من الانسان بكتاب دايما فنقول اللازم دوام الامكان وهو غير مطلوب للطلوب  
 امكان الدوام وهو غير لازم وان سرب سلب الضرورة التي تنشأها الذات فلم ان سلب  
 الكتاب عن جميع افراد الانسان دايما ممكن ولكن لا نسلم انه لا مستلزم فرض وقوعه محالا  
 غاية ما في الباب انه لا مستلزم المحال بالنظر الى ذاته لكن لا يلزم من عدم استلزامه المحال  
 بالنظر الى ذاته عدم استلزامه المحال اصلا لجواز استلزامه المحال بحسب الغير وهذا نقول



في الضرر الثاني والثالث ان اردت بالامكان المعنى الاول فلا نسلم إمكانه وام سلب  
الكافة عن جميع الافراد وان اردت المعنى الثاني فلا نسلم ان إمكانه الملزوم مستلزم  
لامكان اللازم وان إمكانه لا يستلزم إمكانه فان وجود الواجب مستلزم وجود المعلول  
الاول فعدمه يكون مستلزما لعدم الواجب بحكم عكس التقيض مع ان الملزوم ممكن في ذاته  
**قوله** واحتموا احتجوا على ان السالبة الضرورية تنعكس بنفسها بانه اذا صدق شيء من ج  
بالضرورة فليصدق شيء من ج ب بالضرورة والاصدق بعض ج ب بالامكان فنضمه الى  
الاصل لينتج بعض ب ليس ب بالضرورة او تنعكس الى بعض ج ب بالامكان وقد كان شيء من  
ج ب بالضرورة وقد عرفت جوابها وهو ان الصغرى الممكنة في الاول لا ينتج والموجه الممكنة  
لا تنعكس اصلا وبانا اذا قلنا لا شيء من ج ب بالضرورة كان معناه ان الجيم منافي للبا والمناقاة  
انما تتحقق من الجائزين فيكون البا ايضا منافيا للجيم فلا شيء من ج ب بالضرورة وجوابه  
ان معنى الاصل المناقاة بين ذات الجيم ووصف البا ومفهوم العكس المناقاة بين ذات  
البا ووصف الجيم فاين احدهما من الآخر لا يقال الاول مستلزم للثاني لانه اذا امتنع الاجتماع  
بين ذات ج ووصف ب يلزم ان يكون ذات ب سمغاير الذات ج لانه لو كان ذات ب عين  
ج في الجمله وب صدق على ذات ب يلزم ان يكون ب صادقا على ذات جيم وقد فرض امتناع اجتماعهما  
واذا اثبت ان ذات ب ليس ذات ج امتنع انصافه ج لانه لو انصف ج كان ذات ب عين  
ذات ج وقد ثبت انه ليس عينه هذا خلف لانا نقول لا نسلم ان ما ليس بذات ج ممتنع الانصاف  
ج وهذا لان الحكم في الاصل المناقاة بين ذات ج والفعل ووصف ب ولا يلزم منه الان  
ذات ب لا يكون ذات ج بالفعل وان ذات ب ممتنع الانصاف ج بالفعل لانه ممتنع الانصاف  
ج مطلقا واعتبر المثال المضروب فان تحققه بين ذات مركوب زيد بالفعل والحار واللازم  
منه ان ذات الحار ممتنع انصافه بمركوب زيد بالفعل مع إمكان انصافه بمركوب زيد وقد  
احتجوا على هذا المطلوب بوجوده احداها انه لو صدق شيء من ج ب بالضرورة وجب  
ان يصدق شيء من ج ب بالضرورة والاصدق بعض ج ب بالامكان لكنه محال لانه لو  
صدق لما يلزم من فرض وقوعه محال واللازم باطل لانه لو فرض وقوع هذه القضية صدق  
بعض ج ب بالفعل ونعكس الى قولنا بعض ج ب بالفعل وقد كان شيء من ج ب بالضرورة  
بالضرورة هذا خلف وايضا نضمه الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه بالضرورة وثانيها  
انه لو صدق بعض ج ب بالامكان مع الاصل امكن صدق بعض ج ب بالفعل مع الاصل لان  
صدق الامكان مستلزم إمكان الصدق وصدق الملزوم مع الشيء موجب لصدق اللازم معه لكن

نشر

ليس يمكن ان يصدق بعض ج ب بالفعل مع الاصل لان صدقه مع الاصل ملزوم للحال وهو  
ب ليس بالضرورة فامكان صدقهما معا يكون ملزوما لامكان الحال لان إمكان الملزوم  
ملزوم لامكان اللازم لكن إمكان الحال محال فامكان صدق بعض ج ب بالفعل محال فصدق  
بعض ج ب بالامكان مع الاصل محال فصدق شيء من ج ب بالضرورة محله واجب وهو  
المطلوب وثالثها ان الدوام في الكليات لا ينفك عن الضرورية وقد ثبت انها تنعكس دائما فصدق  
العكس ضروريا اجيب عن الاول باننا لا نسلم انه اذا فرض وقوع الممكن يلزم المحال وانما يلزم  
ان لو بقي الاصل صادقا على هذا التقدير وهو ممنوع لازدياد افراد موضوعه حينئذ فان  
تسيل نحن نقول من لا يتبدل الوصدق لا شيء من ج ب بالضرورة لصدق شيء من ج ب بالضرورة  
لان صدق شيء من ج ب بالضرورة مع صدق بعض ج ب بالفعل مستلزم محالا وحسينه  
يصدق العكس لان المحال اما ان يلزم من الاصل وهو محال لانه مفروض الصدق او من قولنا  
بعض ج ب بالفعل فيكون محالا مستحيل بعض ج ب بالامكان لان إمكان الحال محال  
فيجب صدق العكس اجيب باننا لا نسلم انحصار لزوم المحال في الاصل او الفعلية ولم لا  
يجوز ان يكون لازما من المجموع ويكون كل واحد من اجزائه ممكنا وفيه نظرا لان المحال اذا  
كان لازما من المجموع يكون اجتماع القضييتين محالا وكلما صدق شيء من ج ب بالضرورة  
استحال ان يصدق بعض ج ب بالفعل لان المنفصلة المانعة الجمع مستلزم متصلة من عين احد  
جزئيه ونقيض الآخر واذا استحال ان يصدق بعض ج ب بالفعل امتنع ان يصدق بعض ج ب  
بالامكان فيجب صدق العكس وعن الثاني باننا لا نسلم انه اذا صدق بعض ج ب بالامكان  
مع قولنا لا شيء من ج ب بالضرورة يلزم إمكان صدق بعض ج ب بالفعل معه لجواز ان  
يكون إمكان وجود الشيء مجامعا لشيء آخر وجوده بالفعل محالا معه فان قولنا زيد كات  
بالفعل الان فصدق معه زيد ليس يكاتب الان بالامكان مع ان صدقه معه بالفعل محال  
وعن الثالث منع عدم انفكاك الدوام عن الضرورية وبقدري تسليمه يكون لزوم العكس ضروريا  
بواسطة برهان خارجي لا لنفس مفهوم السالبة الضرورية واللام ليس فيها بل في انما طبيعتها  
هل يلزمها العكس الضروري ام لا وهذا انما يصح لو وجب ان يكون لزوم العكس للاصل يناقض  
البين انه ليس كذلك والحق ان مقال الضرورية ان اعتبرنا بالمعنى الاعم مسا ليتها تنعكس بنفسها  
والدلائل كلها تامة وان اعتبرنا بالمعنى الاخص لم يتم الدليل على ما لا يخفى لمن احاط بما مر بعض  
الاحاطة **قوله** واما السبع الباقية فلا تنعكس السبع الباقية من السوال الكلية وهي الوقتية  
والوجودية وان والممكنان والمطلقة العامة ان اعتبرنا خارجيه لم تنعكس لان الوقتية لا تنعكس



لأنه صدق لا شيء من القدر المنخفض بالتوقيت ولا يصدق بعض المنخفض ليس بقدر بالامكان  
 لصدق كل منخفض بتوقيت بالضرورة لا يقال لأنهم لا يصدق بعض المنخفض ليس بقدر  
 فإن السلب يصدق على الأفراد المعدومة للمنخفض وصدق الموجبة الكلية انما تقتضاها  
 لو اتحدت معاني الموضوع وليس كذلك فان لا يجاب على الأفراد الموجودة والسلب على  
 الأفراد المعدومة لا نقول الحكم في السلب على الأفراد الموجودة ايضا وحيد محقق  
 التناقض منها وبين الموجبة ومتى لم تنعكس الوقيته لم تنعكس البواقي اذ هي اختصاصها وعدم  
 انعكاس الاخص بوجوب عدم انعكاس الاعم فان قلنا لو انعكست المطلقة الوقيته كنفسها  
 انعكست الوقيته اليها لكن المقدم حق فالسالي مثله اما بيان الملازمة فلانها اعم من الوقيته  
 والاخص ملزم لما يلزم الاعم واما حقيقة المقدم فلانه اذا صدق لا شيء من ج ب في وقت  
 معين فليصدق لا شيء من ج ب في ذلك الوقت والالكان بعض ج ب في ذلك الوقت فيصدق  
 بعض ج ب في ذلك الوقت بالافتراض وقد كان لا شيء من ج ب في ذلك الوقت هذا خلاف  
 فنقول هذا السؤال ليس يوارد عليها بل على صاحب الكشف حيث حكم بتناقض الوقيتين  
 وان اعتبر حقيقة فلا تخلوا اما ان يوجد موضوعها بحيث يتناولها المنتهات او يعتبر  
 امكان موضوعها فان كان ما هو ذا بحيث تشمل المنتهات انعكست سالبه جزسه دائما  
 لأنه اذا صدق لا شيء من ج ب بالفعل صدق كل ما هو ب د ايا يتوب في الجملة ولا شيء من ج ب د ايا  
 ج بالاطلاق د ايا انفع من الثالث بعض ب ليس ج د ايا اما الصغرى فبينه الصدق ولما  
 الكبري فلانه لو لاها لصدق بعض ب د ايا ج بعض ج ب د ايا وقد كان لا شيء من ج ب بالاطلاق  
 هذا خلاف وايضا فصح صغرى مع الاصل حتى ينتج بعض ب د ايا ليس ب بالاطلاق وان  
 محال واذ انعكست المطلقة العامة اليها تنعكس ما يراى في الفعلية ايضا لانها ض الدليل  
 في اوان الاخص يستلزم ما يلزم الاعم هذا في الفعلية واما الملتان فتعكسان اليها  
 ايضا عين هذا الدليل الا انه لا بد من تقييد اوسط القياس بالضرورة حتى يتم الاستدلال  
 فان قلت الاختصار على ايراد الدليل في الممكنين كاف لان الممكن اعم السبع فلا حاجة الي  
 البيان الذي اورد في المطلقات فنقول ههنا فايده تان الاولى التنبيه على امكان انعكاس  
 المطلقات بطريقتين ما يخصها وما يعبرها الثانية التنبيه على ان تقييد الاوسط بالدوام  
 كاف في المطلقات بخلاف الممكنات ولم تنعكس الى السالب الكلية لعدم انعكاس الوقيته التي  
 هي اخصها اليها فانه يصدق لا شيء من القدر المنخفض بالتوقيت مع ذلك قولنا لا شيء من المنخفض  
 بقدر بالامكان لان بعض المنخفض قتر بالضرورة وان اعتبر في الحقيقة امكان الموضوع لم تنعكس

كالخارجية

كالخارجية المنخفض المذكور فانه لا يصدق ليس بعض ما لو دخل في الوجود وكان ممكن الوجود  
 كان منخفضا فتوجب لودخل في الوجود كان قتر بالامكان لصدق كل ما لو دخل في الوجود  
 وكان ممكن الوجود كان منخفضا فتوجب لودخل في الوجود كان قتر بالضرورة وبقي  
 ههنا مقامان احدهما يقض الدليل المذكور لخبريانه في الخارجيات والحقيقتان  
 الممكنة الموضوع وتاينهما ايراد هذا النقض على الحقيقة المتناولة للمتناول واجب  
 عن الاول باننا لا نسلم صدق بولصا كل ب د ايا في الجملة ح لجواز ان يكون ههنا ذات  
 موجودة في الخارج او ممكنة الوجود بصدق عليها ب د ايا كما في الخاصة المفارقة  
 كالضاحك والمنخفض في صورته النقض فانه لا يصدق كل ضاحك د ايا فهو ضاحك في الجملة  
 وكل منخفض د ايا منخفض في الجملة لعدم وجود الموضوع اول عدم امكانه فلا ينظم  
 القياس بخلاف الحقيقة الشاملة للمنتهات فانه لا بد من صدق كل ب د ايا في الجملة  
 لان كل ما لو دخل في الوجود كان ب د ايا وان كان ممنوع الوجود فتوجب لوجوده  
 كان ب في الجملة وعن الثاني باننا لا نسلم ان ب قولنا بعض المنخفض ليس بقدر بالاعتبار  
 فان المنخفض الذي ليس بقدر وان كان ممنوع الوجود في الخارج فتوجب لوجوده كان  
 منخفضا وليس بقدر هذا ما ذكره المصنف وصاحب الكشف وعبرنا عنه بارض عبارته  
 وقصر يروفيه نظرا لاننا لا نسلم صدق المقدمتين لما سبق ان الحقيقة الشاملة للمنتهات لا  
 يصدق عليه ولا نسلم لزوم الخلف لجواز استلزام المحال المحال لا يقال ليس المراد من  
 الانعكاس ان الاصل والعكس صادقات في الواقع بل انه متى فرض صدق الاصل صدق العكس  
 على ما مر في القوم به فيكون هذا السؤال واردا على جميع الدلائل في الانعكاسات  
 بل وفي الانتاجات فيكون باطلا لاننا نقول هذا السؤال واردا على جميع الدلائل فيكون  
 حقا ولا نسلم ان ب بعض ب د ايا ليس ب بالاطلاق فان ب د ايا الذي ليس ب وان  
 كان ممنوعا فتوجب لودخل في الوجود كان ب د ايا وليس ب لان كل ما هو ب د ايا  
 الذي ليس ب هو ب د ايا وكل ب د ايا الذي ليس ب هو ليس ب ينتج من السالب ان  
 بعض ب د ايا ليس ب سلمنا جميع ذلك لكن قوله متى صدق الاصل صدق المقدمتان ان اراد  
 به صدقهما على ذلك التقدير على سبيل الاستلزام فهو ممنوع فايده ما في الباب ان كل ب د ايا  
 في الجملة صادق في الواقع لكن الصادق في الواقع لا يجب ان يكون لازما للتقدير وان اراد  
 به الاتصال على سبيل الاتفاق فلا نسلم بعد استلزام الاصل العكس فان المقدمتين اللتين  
 احدهما اتفاقيه لا ينتجان اللزوميه وربما يورد هذا الاعتراض بعبارته اخرى وهي



ان يحصل دلالة ان الاصل مع المقدمة التي زعمنا انها صادقة في نفس الامر مستلزم العكس  
ولا يلزم منه ان الاصل مستلزم للعكس اذ التزم به لا يتقدم بتقدم المقدم لا يقال  
يكن ان يورد الدليل حيث لا يستعمل فيها المقدمة المذكورة وحينئذ سقط الاعتراض  
كما يقال اذا صدق لا شيء من ج ب بالفعل صدق لا شيء من ب د اياها ويلزم منه صدق  
بعض ب ليس ج د اياها لان ب د اياها احقر من ب في الجملة وكل ما هو مطلوب عن جميع افراد  
الخاص يكون مطلوباً عن بعض افراد العام ضرورة ان جميع افراد الخاص بعض افراد العام  
انا نقول الحكم على الخاص انما يكون حكماً على العام اذا كان العام صادقا عليه في نفس الامر  
فان المجزأ لما طلق احقر من المجزأ والحكم على المجزأ الناطق لا يتعدى اليه **قوله** واما  
السؤال الجزئ السوال ان كان جزئاً فغير الخاصتين لم تنعكس لحوال ان يكون الموضوع  
اعرف لا يصدق عليه عن المحمول جزئاً اما في السبع فلما ذكرنا من انفق جزئاً واما في الاربع  
الباقية فلقولنا بعض الحيوان ليس باسان باحدى الجهات فلا يصدق بعض الانسان ليس  
بحيوان بالامكان واما الخاصتين فتعكسان كنفسهما لانه اذا صدق بعض ج ليس بـ مادام  
ج لا د اياها صدق ب على ذات واحدة بحكم الادام وهما متباينان في تلك الذات  
لانه حكمها ان تلك الذات مادامت موصوفة بـ والا لكان ج حين هو ب فيكون ب  
حين هو ج لان الوصفين اذا انفارفا على ذات في وقت ثبت كل منهما في وقت الاخر بالضرورة  
وقد كانت ليس بـ مادام ج واذا صدق على تلك الذات بـ وج وانها ليس ج مادام ب صدق  
بعض ب ليس ج مادام ب د اياها وهو المطلوب وفي جريان هذا الدليل في المشروطة  
الخاصة نظر فلن يفت هذا البيان يدل على انعكاس العامتين الجزئتين عرفت عامه لانه  
اذا صدق بعض ج ليس بـ مادام ج يكون وصفاً ج وب متباينين فما هو ب لا يكون ج  
مادام ب والا لكان ج في بعض اوقات كونه ب فيكون الموضوعان مجتمعين على ذات واحدة  
وقد كانا متباينين هذا خلف اجاب بان مفهوم الاصلين في الوصفين في ذات ج ومفهوم  
العكسيتين في ذات ب ولا يلزم من تسايفيهما في ذات ج تسايفيهما في ذات ب واما يلزم  
لو كان الباطن صادقا على ذات ج حتى يكون ذات ج ذات ب وليس كذلك لحوال ان يكون ذاتان  
متغايرتين ويكون ج ثابتاً لكل ما صدق عليه ب بالضرورة كما في قولنا بعض الحيوان ليس  
بانسان مادام حيوانا فان وصفي الحيوانية والانسانية متباينان في ذات بعض الحيوان وهو  
الفرس مثلاً ولا يلزم من تسايفيهما في ذات الانسان بل الحيوان مادق على كل انسان بالضرورة وهذا  
مخلاف الخاصتين لوجوب اتحاد ذات الموضوع والمحمول هناك بحكم الادام وضبط الفصل

امثا

اما في عكس الموجبات فهو ان القضية اما ان يصدق عليها المطلقة العامة او لا فان لم يصدق  
لم تنعكس وان صدقت فاما ان يصدق الحينية المطلقة او لا فان لم يصدق تنعكس مطلقة  
عامة وهي احدى الخمس وان صدقت فان كانت لا د اية تنعكس الحينية لا د اية والا فالي  
حينية مطلقة واما في عكس السوالب الطلية فهو ان لم يصدق عليها الحينية (الادام) لم  
تنعكس والا فتنعكس عرفت خاصة **قوله** الفصل التاسع في عكس النقيض عرفت  
الشيء بان جعل ما يناقض المحمول موضوعاً وما يناقض الموضوع محمولاً لكنه قال بعد ذلك  
اذا قلنا كل ج ب صدق كل ما ليس بـ ليس ج والا فبعض ما ليس بـ ج وتنعكس الى بعض ج  
ليس بـ وقد قلنا كل ج ب هذا خلف واذا صدق لا شيء من الناس بحجارة يلزمه بعض ما ليس  
بحجارة موافقاً لان لا شيء مما ليس بحجارة انسان فلا شيء من الناس ليس بحجارة وقد قلنا  
لا شيء من الناس بحجارة واذا قلنا بعض ج ب يلزمه بعض ما ليس بـ ليس ج لانه يوجد موجودات  
او معدومات خارجة عن ج وب واذا قلنا ليس كل ج ب فليس كل ما ليس بـ ليس ج والا  
لكان كل ما ليس بـ ليس ج فكذلك ب وقد كان ليس كل ج ب هذا خلف فزعم جمع من المتأخرين  
وتبهم المصنف انه حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الطليات اما في السالبة الكلية  
فلانه جعل الانسان محمول العكس وهو عين موضوع الاصل واما في الموجبة الكلية فلانه  
ان اخذ قوله كل ما ليس بـ ليس ج موجه لم يتم له دليل لان نقيضه ليس كل ما ليس بـ ليس  
ج وهو لا يستلزم بعض ما ليس بـ ج اذا السالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة  
المحمول وان اخذها سالبة ثم البرهان الا ان محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا  
تالار في تعريفه بما يمثل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعاً وعين الموضوع محمولاً  
مخالفاً للاصل في الكيف او جعل نقيض المحمول موضوعاً ونقيض الموضوع محمولاً موافقاً  
للاصل في الكيف وربما يبدل الموضوع والمحمول بالمحكوم عليه وبه ليتناول عكس الشرطيات  
ايضاً ومناط التهمة ههنا انهم حملوا النقيض على العدول وليس كذلك فان نقيض السالبة  
سالبة اثبات الا بالماخوذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين وفي عكس السالبة سالبة  
سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لان سلب السالبة بحجاب  
لهذا اخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ يتقدح في ياله ان  
مراده ما ذكرناه بشر ان صاحب الكشف وضع كل قضية على انها خارجة الطرفين وحقيقتها  
وخارجية الموضوع حقيقتها المحمول وعكسه وفي كل منهما مخالفة الاصل في الكيف وموافقة  
وفي العكس المخالف سلب الموضوع وعدوله وفي الموافق سلب الطرفين وعدولهما وسلب الموضوع

ح



وعدول المحمول وعكسه وحكم على بعضها بالزوم وعلى بعضها بعدم الزوم والطب في  
الاثبات والنقض كل الاطناب وانقصر المصنف في عكس الخارجيه على الخارجيه وفي عكس الحقيقة  
على الحقيقة الا انه اعتبر فيهما اتسام المخالفة والموافقة وانت تعلم ان الكلام في الحقيقتين  
وعلى الوجه الذي اخذناه بناء على القاسم وبالمجمل هذا العكس لا يكا د محتاج المنطق اليه ولا  
يستعمل في العلوم على ما استقر رأيها عليه فجد برنا ان لا يتجأ ورني هذا الفصل حد الشرح ولا  
نطول الكتاب بما لا يطالب تحته مبنيين على مواضع الخلط ادنى تنبيه **قوله** اما الموجبات  
الكليية ابتداء بعكس الموجبات وبالجليات وبالخارجيات وبالفضايا السبع التي لا تنعكس  
سوالها يا لاستقامه وانظر اما في عكسها المخالفة او في عكسها الموافقة والمخالفة اما السالبة  
الموضوع او معدولته فقال اولها تنعكس الى سالبه جزسه دايها سالبه الموضوع فاذا صدق  
كل ج ب بالاطلاق صدق ليس بعض ما ليس ب ج دايما فانه اذا صدق الاصل صدق ليس بعض  
ما ليس ب **حسب الحقيقة** دايما **حسب الخارج** دايما ومضى صدق هذه القضية صدق ليس بعض  
ما ليس ب **حسب الخارج** ج **حسب الخارج** دايما اما المقدمة الاولى فلانها لو لم يصدق ذلك  
القضية صدق نقيضها وهو كل ما ليس ب **حسب الحقيقة** دايما **حسب الخارج** بالاطلاق  
وتعكس الى بعض ج **حسب الخارج** بالاطلاق هو ليس ب **حسب الحقيقة** دايما ويلزم ان يكون ذلك  
البعض الذي هو ليس ب **حسب الحقيقة** دايما ليس ب **حسب الخارج** دايما والا لكان ب **حسب**  
الخارج بالاطلاق فيكون ب **حسب الحقيقة** بالاطلاق وكان ليس ب **حسب الحقيقة** دايما هذا  
خلف فبيلزم ان صدق بعض ج **حسب الخارج** بالاطلاق ليس ب **حسب الخارج** دايما وانه ناقض  
الاصل واما المقدمة الثانية فلان البعض الذي هو ليس ب **حسب الحقيقة** دايما اما ان يكون  
موجودا في الخارج او لا يكون واياما كان فهو ليس ب **حسب الخارج** بالاطلاق اما اذا لم يوجد  
في الخارج فظاهر لا متناع انصاف المحذورم بالمبا في الخارج واما اذا وجد فلانه لو كان لك  
لكان ب **حسب الخارج** دايما فيكون ب **حسب الحقيقة** بالاطلاق وقد فرضناه ليس ب **حسب الحقيقة**  
دايما هذا خلف واذا لم يكن ذلك البعض ب **حسب الخارج** بالاطلاق صدق ليس بعض ما ليس ب  
**حسب الخارج** ج **حسب الخارج** دايما وانا خلط الخارج بالحقيقة في البيان لانه لو جرده عن  
الخلط لم يتم فانه لو قيل اذا صدق الاصل فليصدق ليس بعض ما ليس ب **حسب الخارج** دايما ج  
**حسب الخارج** دايما والا لصدق كل ما ليس ب **حسب الخارج** دايما ج **حسب الخارج** بالاطلاق  
وانعكس الى بعض ج **حسب الخارج** بالاطلاق ليس ب **حسب الخارج** دايما وانه مناف للاصل  
واذا صدق ذلك القضية صدق ليس بعض ما ليس ب **حسب الخارج** في المجمل **حسب الخارج** دايما

لان

لان ما ليس ب **حسب الخارج** دايما ليس ب في الجملة فيقال لا نسلم ان ما ليس ب **حسب الخارج**  
دايما ليس ب في الجملة وانما يصدق لو كان ما ليس ب دايما موجودا وهو ممنوع واذا لزم  
هذا العكس المطلقة العامة يلزم البواقي من الفعليات لما مر مرارا ومن الممكنات لا يتهاض  
الدليل لكن بشرط ان يفيد موضوع تالي الصغرى بالضرورة حتى يتم الخلف وفيه نظر اما  
اولا فلان الترتيد المذكور في بيان المقدمة الثانية مستدرك اذ يكفي ان يقال ما ليس ب  
**حسب الحقيقة** دايما ليس ب **حسب الخارج** بالاطلاق والا لكان ب **حسب الخارج** دايما فيكون  
ب **حسب الحقيقة** بالاطلاق فان قيل المصنف لم يرد د بل ما قال الا ان البعض الذي ليس  
ب **حسب الحقيقة** دايما لا يكون ب **حسب الخارج** سوا وجه اولم يوجد والا لكان ب **حسب**  
الخارج دايما بلنا تخييد لا يكون لقوله سوا وجه في الخارج اولم يوجد فائدة ولا نغنى  
بالاستدراك الا هذا لقدروا اما ثانيا فلان النقص قايم بقولنا كل قمر فهو ليس بخصف  
بالثبوت فانه لا يصدق ليس بعض ما ليس بخصف قمر بالامكان ضرورة انه في قوة البعض  
المخصف ليس بقمر واما ثالثا فلانا لا نسلم ان البعض الذي ليس ب **حسب الحقيقة** دايما لو  
كان معدوما لم يكن ب **حسب الخارج** لجواز ان يكون سلبا فيصدق على المعدوم او لا نسلم  
انه لو كان ب **حسب الخارج** دايما كان ب **حسب الحقيقة** بالاطلاق فانه اذا كان **حسب**  
سلبا لم يكن ان يصدق **حسب الخارج** ولا يصدق **حسب الحقيقة** واما رابعا فلان قولنا ما ليس ب  
دايما ليس ب في الجملة سالبه المحمول وهي الاستدعي وجود الموضوع فلو لم يصدق لصدق بعض ما  
ليس ب دايما ب دايما وانه محال على انه يمكن ان يبين الانعكاس بحيث لا يستعان لهذه المقدمة  
على الوجه المذكور في الدليل فيقال البعض الذي ليس ب **حسب الخارج** دايما اما ان يكون موجودا  
او لا يكون فان لم يكن فهو ليس ب بالاطلاق وان كان كذلك والا لكان ب دايما **حسب الخارج**  
وقد كان ليس دايما هذا خلف او يوضح عن الترتيد ونقتصر في البيان على الخلف وقد اورد  
على الدليل معارضه ايضا وهي ان تلك السالبة الجزية الدالية صادقة في الواقع سوا صدق  
الاصل اولم يصدق فلا يكون صدقها ناشيا عنه فلا يكون عكسا له وانما قلنا انها صادقة لانه لو  
لم يصدق ليس بعض ما ليس ب ج دايما صدق نقيضه وهو كل ما ليس ب ج بالاطلاق وهما  
قضية صادقة في الواقع وهي ان كل ممنوع ومعدوم فهو ليس ب نعمها اليه حتى يتبع كل ممنوع  
ومعدوم ج في الخارج وانه محال واجاب بان صدقها في الواقع لا ينافي لزومها للاصل لجواز  
ان يكون اللازم اعم من الملزوم فيكون صادقا على تقدير صدق الملزوم وعلى تقدير  
عدمه على ان الموجه الخارجي الكلي اذا كانت سالبه الموضوع محصلة المحمول او معدولته



لا يجب ان يكون كاذبه لان الاجاب الخارجيه تخص الموضوع بالموجودات الخارجيه  
وان كان معها والمعدومات بحسب المفهوم فاننا اذا قلنا كل انسان ناطق بحسب الخارج لم يكن  
معناه ان كل ما صدق عليه الانسان في نفس الامر سواء كان موجودا في الخارج او في العقل فهو  
ناطق في الخارج واللام يصدق موجه كلية خارجيه بل معناه ان كل موجود في الخارج يصدق عليه  
الانسان فهو ناطق في الخارج وليس ذلك الشئ من الشئ على الفقيه الخارجيه حيث زعم انقلاب  
جزئه الامر هذا المقام فليس معنى سالبه الموضوع ان كل ما سلب عنه سواء كان موجودا في  
الخارج او لم يكن فهو بدمعناه ان كل موجود في الخارج سلب عنه فهو بدمعناه قلنا كل معدوم  
سلب عنه وكل ما سلب عنه فهو في الخارج لم يمتنع لعدم اندراج الامم تحت الاوسط  
ويشبه ان يكون هذا اعتراضا آخر على الفقيه الخارجيه **قوله** ولا يلزمها هذه السالبه كلية  
واذا تدبیر ان السالبه الجزئيه الدائمه لازمة للموجبات السبع فقد عرفت ان المقصود في  
الاصل من العكس بحصيل اخص قضيه يلزم الاصل بطريق التبديل ارادني الزايد فقال يلزمها  
هذه الزايدة كلية لجواز ان يكون المحمول في الاصل خاصة مفارقة ضرورية في وقت  
يجب ثبوت الموضوع لبعض ما ليس لمحمول فلا يصدق سلبه عن جميع ما ليس لمحمول بالامكان  
كقولنا كل قمر فهو مخفف بالتوقيت ولا يصدق لاشي مما ليس بمخفف قمر بالامكان لان بعض  
ما ليس بمخفف بالضرورة **قوله** ولا معدوله الموضوع الموجبات السبع لا تنعكس الي  
سالب معدوله الموضوع لاحتمال كون المحمول خاصة مفارقة وجوب الموضوع لكل ماله تلك  
الخاصة وماله عدمها من الموجودات فلا يمكن سلبه عن بعض ماله عدمها كقولنا كل شئ فهو معلوم  
زيد بوجه ما ولا يصدق بعض ما هو معلوم زيد ليس بشئ بالامكان لصدق قولنا كل ما هو  
معلوم زيد من الموجودات شئ بالضرورة وكقولنا كل موجود قلله اضافة المعية الى الوقت  
المعين الذي هو موجود فيه لا دايميا مع كذب عكسها معدوله الموضوع وهي ليس بعض ما لا  
اضافة معية له الى الوقت المعين بوجوده بالامكان لصدق كل ما لا اضافة معية له الى الوقت  
المعين فهو موجود بالضرورة ولا الى موجه لجواز ان لا يكون لتقيض احد الطرفين محقق  
في الخارج بان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات فلا تثبت نقيضه لموجود فلم يصدق الاجاب  
في العكس كقولنا لاشي في الخارج فهو ممكن بالامكان للعام ولا يصدق بعض ما ليس ممكن هو  
بشي وكاذ كمن قال المعية وهذا الاستقيم اذا كانت الموجه سالبه الطرفين لانها لا تستدعي  
وجود الموضوع في الخارج وهي عكس التقيض بالحقيقة ما اشرنا اليه من ان التقيض هو السلب  
لا العدول **قوله** واما الدائمه والعامة ان تنعكس كفسه سالبه سالبه الموضوع ومعدولته

والا

ولا لا ينعكس نقيضها مع الاصل حمل الشئ على نقيضه دايميا اذا كان الاصل دائمه وحين تحققه  
اذا كان احدي العامين او انعكس نقيضها الى ما ياتي في الاصل مثلا اذا صدق كل ج ب دايميا  
فليصدق لاشي مما ليس بـ ج دايميا سالبه الموضوع ومعدولته ولا تصدق بعض ما ليس بـ ج  
بالاطلاق فجعلها صغرى للاصل لينتج بعض ما ليس بـ ج دايميا او انعكسها الى بعض ج هو ليس بـ  
بالاطلاق وهو ياتي في الاصل والدليلان لايمان في المشروطه العامة واللازم القول بانناج  
الممكنه الصغرى في الاول او بعكس الممكنه بل هي لا تنعكس كفسه اذا اخذت الضرورة فيها  
ما دام الوصف او بشرطه لانها لا تقتضي المناقاة بين تقيض المحمول وعين الموضوع في ذات  
الموضوع ولا يلزم منها المناقاة بينهما في ذات المحمول اما اذا اعتبرت لاجل الوصف تنعكس  
كفسه تحقق المناقاة حينئذ بين تقيض المحمول وعين الموضوع مطلقا ولا تنعكس القضايا  
المذكورة الى الموجه لجواز ان لا يكون لتقيض احد الطرفين محقق كقولنا كل ممكن بالخاص فهو  
ممكن للعام دايميا ولا يصدق بعض ما ليس ممكن للعام ليس ممكن بالخاص بالامكان للعام  
وفيه ما عرفت والضرورية تنعكس دايميا لانها من الدليل فيها اولها لازمة للدائمه التي  
هي اعلم بالضرورة في عكس السالبه الضرورية بالاستقامة فانه يصدق في ذلك  
المثال كل مركوب فرس بالضرورة ولا يصدق لاشي مما ليس بفرس مركوب زيد بالضرورة  
لان بعض ما ليس بفرس كالحمار مركوب زيد بالامكان والخاصتان تنعكسان الى عكس علمتهما  
اي عامتين مع قيد اللادوام في البعض فاننا اذا قلنا كل ج ب مادام ج لادايما صدق لاشي  
شئ مما ليس بـ ج مادام ليس بـ لادايما في البعض اما قولنا لاشي مما ليس بـ ج مادام ليس بـ  
فليبقي في المذكور اولانه لازم للعام واما قيد اللادوام في البعض ومعناه بعض ما ليس  
بـ ج بالاطلاق فلانه لولاه لصدق لاشي مما ليس بـ ج دايميا وينعكس الى لاشي من ج ليس بـ  
دايميا وهو مضاد لقولنا كل ج ليس بـ لازم للادوام والاصل بحكم وجود الموضوع والادوام  
في الكل ليس لازم لصدق قولنا كل كات مخزك الاصابه مادام كات لادايما مع ذلك كل  
ما ليس بمخزك الاصابه كات بالنعكس اذ يصدق ليس بعض ما ليس بمخزك الاصابه كات دايميا  
**قوله** واحج من قال زعم من تابع الشئ في انعكاس الموجه موجه ان الموجبات الست المذكورة  
تنعكس كفسه كما وكيف وجهه مع قيد اللادوام في البعض في الخاصتين والبيان في الدائمه ليقار  
عليه البواقي فاذا صدق كل ج ب دايميا وجب ان يصدق كمال ليس بـ ليس ج دايميا والاصدق  
بعض ما ليس بـ ج بالاطلاق وينعكس الى بعض ج ليس بـ بالاطلاق وقد كان كل ج ب دايميا  
هذا لظف وجوابه انه متفكر بغير عدم صدق عكس الاصل لا يلزم الا صدق قولنا ليس كل ما ليس



ب ليس ج وهو اعم من بعض ما ليس ج اذا سلبه المعدوله اعم من الموجبة المحصلة وصدق  
 الاعمال مستلزم صدق الاخص وهذا الوجه قائم في السياط واما في المختارين فلا يستلزم  
 السالبة الموجبة هناك لوجود الموضوع وذهب الكشي الى ان الموجبات السبع تنفكس موجه  
 جزئية مطلقة عامة بحيث بوجود الاول انه اذا صدق كل ج او بعضه ب باحدى الجهات  
 فليصدق بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل والاصدق لاني مما ليس ب ليس ج دايما ويلزمه كل ما ليس ب  
 ج دايما لان سلب السلب احباب لكن ليس ب ج لا ينفكس المحمول يكون اعم من عين الموضوع  
 فيلزم حمل الاخص على كل افراد الاعمال وهو محال ومثل الدليل مثال جزئي وهو ان الانسان  
 متفكر مستلزم بطريق عكس النقيض ان بعض ما ليس ب متفكر ليس ب انسان والافلاكي مما ليس ب متفكر  
 ليس ب انسان وكل ما ليس ب متفكر انسان وما ليس ب متفكر اعم من الانسان فيلزم حمل الاخص على كل  
 افراد الاعمال وجوابه اننا لانسلم ان السالبة المذكورة وهي قولنا لاني مما ليس ب ليس ج دايما  
 مستلزم الموجه القاطلة كل ما ليس ب ج وسند المنع قد مر مرارا على ان المسك بايجاب سلب  
 السلب مما دفع سلمناه لاننا لانسلم ان نقيض المحمول لابد وان يكون اعم من الموضوع وما ذكره  
 من المثال لا يفيح الدعوى الكلية الوجه الثاني ان احد الامرين لازم وهو اما ان موضوع  
 كل موجه من السبع مباين لنقيض محمول مباينه كلية واما ان مباين له مباينه جزئية والمراد  
 بالمباينه الكلية ههنا صدق نقيض المحمول بدور الموضوع في جميع الصور وبالجزئية صدق  
 نقيض المحمول بدونه في شي من الصور واما ما كان يصدق الاحجاب الجزئي بين نقيض الطرفين  
 بيان الاول ان موضوع الموجه انما هو المحمول او اخص منه او اعم منه مطلقا او من وجه  
 لا يتحاله المباينه الكلية بين طرفي الاحجاب وعلى جميع التقادير يلزم احد الامرين اما اذا كان  
 مساويا للمحمول او اخص منه مطلقا فلتحقق المباينه الكلية بين نقيض المحمول وعين الموضوع  
 ح لا يتحاله ثبوت الخاص لنقيض العام او ثبوت احد المتساويين لنقيض الآخر واما اذا كان  
 اعم منه مطلقا فللزوم المباينه الجزئية بينهما لان نقيض الخاص اما اعم من عين العام مطلقا  
 او من وجه اذ نقيض الخاص يصدق على عين العام وعلى غيره فان صدق على كل ما صدق عليه العام  
 يكون اعم مطلقا والافاعم من وجه واما ما كان يصدق نقيض المحمول بدور الموضوع في الجملة  
 وهو المراد بالمباينه الجزئية على ما ذكرنا من التفسير اما اذا كان اعم مطلقا فلو جوب صدق  
 العام بدور الخاص تحقيقا لمعنى العموم واما اذا كان اعم من وجه فظاهر ولا حاجة هاهنا  
 الى اثبات احد الامرين احدهما لازم الاتفا على انه يقع في نظر المناظرة بل يكفي ان يقال لما كان  
 نقيض الخاص صادقا على عين العام وعلى غيره فيصدق نقيض المحمول بدور الموضوع في بعض الصور

دا

واما اذا كان اعم من المحمول من وجه واخص من وجه فباعتبار انه اخص يلزم المباينه  
 الكلية بين نقيض المحمول وعين الموضوع وباعتبار انه اعم يلزم المباينه الجزئية بينهما  
 وبيان الثاني ان الموضوع اذا باين نقيض المحمول مباينه كلية ثبتت نقيضه لكل ما صدق  
 عليه نقيض المحمول واذا باينه مباينه جزئية ثبتت نقيضه لبعض ما صدق عليه نقيض المحمول  
 فيصدق الاحجاب الجزئي بين نقيض الطرفين على كلا التقديرين وهو المطلوب والجواب  
 اننا لانسلم ان نقيض واحد المتساويين والعام يباين عين المساوي الاخر والخاص مباينه كلية  
 فان الضحك مساو للانسان لان كلاهما صادق على كل ما صدق عليه الاخر واخص من الماشي  
 وليس نقيضه بيان الانسان ولا نقيض الماشي بيان تلك المباينه بل يصدق بعض ما ليس ب ضاحك  
 انسان وبعض ما ليس ب ضاحك نفع لو كان المساوي والعام دايما ثبوت لافراد المساوي  
 الاخر والخاص كائنات الانسان والحيوان كان بين النقيض والعين مباينه كلية  
 لكن الدوام في العقاي التي تكلم فيها غير لازم وتحقيق هذا الشرع ان كيفية احدا النقيض في  
 باب الحليات مغايرة لكيفية اخذه في هذا الفصل فان النقيض قد على ما سبق اما السلب  
 وضع المفهوم مقيدا بما ينافي فقره صدق فبما بين النقيض العين مباينه كلية بالضرورة  
 ولما اقتصر ههنا على وضع المفهوم فقط لم يكن بينهما المباينه الا اذا اتفقتا في الجهة ولين نزلنا  
 عن هذا المقام فلاننا لانسلم ان نقيض الخاص اما اعم من عين العام مطلقا او اعم من وجه قوله ان  
 نقيض الخاص يصدق على عين العام وعلى غيره فلاننا لانسلم وانما يكون لذلك لولم يكن العام لا يباين  
 للنقيضين كالامكان العام فانه اعم من الامكان الخاص وليس نقيضه يصدق على غير الامكان  
 العام ضرورة ان كل ما ليس يمكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام سلمناه لكن لا  
 سلم ان الخصوص والعموم من وجه نقيض المباينه الكلية او الجزئية فان النقيض للمباينه  
 الكلية ليس مطلقا لخصوص الذي هو اعم من الخصوص المطلق ومن وجه بل لخصوص المطلق  
 الذي اخص وكذلك المقتضى للمباينه الجزئية العموم المطلق العموم الذي هو اعم  
 منه الاتري ان بين العام ونقيض الخاص عموما من وجه ولا مباينه بين نقيضيهما اصلا وان  
 سلمناه فلاننا لانسلم ان الباين بين نقيض المحمول وعين الموضوع مستلزم صدق نقيض الموضوع  
 على نقيض المحمول بل سلب الموضوع عن نقيض المحمول وهو لا يستلزم صدق الاحجاب وهذا  
 غير مذكور في الكتاب الوجه الثالث انه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات فلا بد من وجود  
 او معدوم خارج عن ج وب فيصدق عليه نقيضا هاءا لا ما خرج عنها فيصدق بعض ما ليس  
 ب ليس ج بالاطلاق وجوابه سياق عن قرب **قوله** واما الحقيقة الموجبات



الطبيعية الحقيقية حكما في الانعكاس وعدم حكم الخارجيات الا ان انعكاس الموجبات السبع  
الى السالبة الجزئية الدائمة هنا اظهر ان تمام الحججته موقوف على خلط الخارج بالحقيقة  
ولا حاجة اليه هنا فانه اذا صدق كل ج **ب** بالاطلاق حقيقته صدق ليس كل ما ليس ب **د** ايا  
**ج** **د** ايا والاصدق كل ما ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق وينعكس الى بعض ج هو ليس ب **د** ايا وان  
يبقى الاصل وانما لم يقل ما قلناه لا يحاييه وهو يستلزم ليس بعض ج ب **د** ايا وهو مناقض له  
واذا لم يزل ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق لزم ليس كل ما ليس بالاطلاق ج **د** ايا والاصدق  
كل ما ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق ولزمه كل ما ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق لتحقق مفهوم لصدق  
عليه بحسب الحقيقة انه ليس ب **د** ايا فيكون ما ليس ب **د** ايا د اخلا في كل ما ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق ضرورة  
ان ما ليس ب **د** ايا وان كان مستحاضا فهو حيث لو دخل في الوجود كان ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق فيصدق  
كل ما ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق وقد ثبت ليس كل ما ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق ولا يتم هذا البيان بحسب  
الخارج لانا لاننا لم لو صدق كل ما ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق ج بالاطلاق خارج صدق كل ما ليس  
ب **د** ايا ج بالاطلاق وذلك لان الحكم فيها يحتم على كل ما وجد في الخارج وكان ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق  
وجاز ان لا يكون في الخارج ما يصدق عليه ليس ب **د** ايا فلا يلزم من ثبوت ج بالاطلاق الوجود  
ما ليس ب **د** ايا ثبوته لما ليس ب **د** ايا لا يقدار ما ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق اعم مما ليس ب **د** ايا وثبوت  
التي لجميع افراد الاعم يستلزم ثبوته لجميع افراد الاخص لانا لاننا لم لو صدق كل ما ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق  
لذلك لان الحكم في الحقيقة الخارجية على كل ما ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق وليس كذلك بل على افراد الوجود ومن  
الجاز ان لا يكون افراد الاخص منها ولما كان الحكم في الحقيقة على كل ما ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق لاجرم  
بعضيها وقد عرفت انعكاس الخارجيات بالوقوف له على الخلط فلا فرق بينها وبين  
الحقيقتيات في ذلك نعم لو قيل انعكاسها يظهر لهذا الطبق دون انعكاس الخارجيات فيكون  
اظهر كان له وجد واعلم انه لا يجد في انتهاض الدليل على انعكاس الحقيقتيات على ما اعتبرنا موضوعها  
لانها وان كانت كاذبة يجوز استلزامها لكونها خري او صواب وانما البعيد ان تعرض  
لا يرد النقص على عدم انعكاسها فانها لما ثبتت كليتها فلا بد ان يصدق جزاؤها فليت شعري  
كيف يدعى ان الاصل يصدق كليتها والانعكاس يكذب جزا **قوله** ولما الموجبات الجزئية  
الخارجية ماعدا الخاتمين من الموجبات الجزئية الخارجية لا تنعكس الى السالبة اما الدوام  
الاربع فليجوز ان يكون الموضوع فيها اعم من المحمول عموما يلزم الوجود الخارجي ويكون  
المحمول لازما لبعض افراد الموضوع بحيث يكون الموضوع اعم والمحمول لازما لبعضه صدق  
اصلي الدوام بحيث يكون الموضوع لازما لجميع الموجودات الخارجية ثبت لكل ما صدق عليه

نقيض

نقيض المحمول من الموجودات الخارجية بالضرورة فلا يصدق السالبة الجزئية الممكنة  
في العكس كقولنا بعض النش او الممكن بالامكان العام انسان باحدى الدوام مع كذب ليس  
ما ليس بانسان شي او ممكن عام باعم الجيات اذ كل ما ليس بانسان شي او ممكن بالضرورة واما  
السبع الباقية فليجوز ان يكون الموضوع اعم لذلك والمحمول خاصة مقارفة ضرورية وقت  
مصدق الوقتية بدلي العكس كقولنا بعض الممكن العام مضاف بالتوقيت مع عدم صدق ليس  
بعض ما ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق لان كل ما ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق مضاف بالضرورة ولا تنعكس ايضا الى الموجبة  
لما في الطبقات من احتمال ان يكون احد الطرفين شاملا لجميع الموجودات فلا يكون نقيضه  
موجودا ولانها لو انعكست اليها لانعكست الطبقات اليها لعموم الجزئات ولا تنعكس اليها  
السالبة لانها اعم من الموجبة واجتنب الشبح على انعكاسها موجبه بانه لا بد ان يوجد موجود  
او معدوم خارج عن ج وب فبعض ما ليس ب **د** ايا ج بالاطلاق وجوابه منع ذلك لجواز ان يكون احدهما  
شاملا لجميع الموجودات والمعدومات كقولنا بعض الممكن العام ممكن خاص فلا يوجد وجود  
او معدوم خارج عنها ولو سلم فلا يلزم كونه عكس النقيض مالم يبين لزومه للنقيض لجواز ان  
يكون صدقه بطريق الاتفاق والضرورة محسنة في العكس والكشي فصل في الموجبة الجزئية تارة  
بين المحصلة الطرفين وبين المعدولة الموضوع او المحمول بان ذهب الى انعكاس الاول دون الثاني  
اما انعكاس الاول فله وجوده المثلثة المنقولة عنه واما عدم انعكاس الثاني فلصوره النقص  
لصدق قولنا بعض الانسان حيوان او بعض الحيوان لا انسان مع كذب بعض الحيوان انسان  
وبعض الانسان لا حيوان واخري بين الجزئية التي موضوعها مساو للمحمول او اعم منه او اخص  
مطلقا وبين الجزئية التي موضوعها اعم واخص من وجه بان ذهب الى انعكاس الاول للوجود  
الثلاثة وعدم انعكاس الثاني للنقص فان بين الانسان والحيوان عموما من وجه ويصدق بعض  
الانسان حيوان مع كذب العكس وابطال الوجود المذكورة قد مر ويقدر تحتها التفصيل  
لانها ضما على انعكاس الاخر بين انتهاضها على انعكاس الاولين واما الخاصتان فتعكس كل منهما لنفسها  
سالبة سالبة الموضوع ومعدولة وموجبه معدولة الطرفين وسالبة للمحمول ومعدولة الموضوع  
سالبة المحمول وسالبة الموضوع معدولة المحمول حتى يصدق في العكس اربع موجبات وسالبتان  
وقوله سالبتان الموضوع ومعدولة لانه اذا علق بالسالبتين والموجبتين معا دل على ذلك  
ولبيان انعكاسها الى موجبه معدولة الطرفين لبيان الكل لان الانعكاس الى الاخص بوجبه الانعكاس  
الى الاعم فنقول اذا صدق بعض ج ب مادام ج لا د ايا صدق بعض لا ب لا ج مادام لا د ايا  
لاننا نفرض البعض الذي هو ب مادام ج لا د ايا د ف د ب ود لا ج بالاطلاق والالكان ج د ايا



فبدايا لدوام البايديوام الجيم وقد كان لادايما ودلا ببالاطلاق محكم اللادوام  
وجود الموضوع ودلاج مادام لآب والالكانج في بعض اوقات لآب فيكون لآب في بعض  
اوقات ج فلم يكن ب مادام ج وذلك بوج صدق العكس صدق العكس وفيه نظرية قد  
استعمل فيها خمس مقدمات اثنتان منها مستدركان فان العكس هو لآب لآج مادام لآب لادايما  
ومعنى اللادوام ليس بعض لآب لآج بالفعل واذا صدق على ذات الموضوع انه لآب ولآج مادام  
لآب صدق الجزاء اوله واذا صدق عليه انه ج بالفعل فيكون لآج ملوبا عنه وصدق الجز  
الثاني فلا حاجة في بيان الانعكاس الي انه ب وانه لآج هذا حكم الموجبات الجزية الخارجية  
اما الحقيقية فتحكمها في الانعكاس وعدم حكمها الجزيا بالبرهان المذكور فيها واما التقوض  
فانت خير بحالها **قوله** واما السوال بالفعليات الخارجية فاعدا الوجوديات الي السباب  
الست لانعكاس الي الموجه السالبة الموضوع ومعدولته لجواز ان لا يكون للموضوع تحقق  
في الخارج مع لزوم المحمول اياه مصدق السالبة الضرورية بدون العكس لقولنا لآب في الخلا  
سعدم لآب ب قولنا بعض ما ليس بعد خلا وبعض لا بعد خلا بالامكان العام لعدم الموضوع  
في الخارج واستدعا الاحباب الخارجية اياه واجه الشيخ على انعكاسها موجه بانها اصدق لآب  
من ج ب او ليس بعضه ب بالاطلاق فليصدق بعض ما ليس ب ج بالاطلاق والالصدق لآب  
مما ليس ب ج دايما فلا يثني من ج ليس ب دايما ويلزمه كل ج ب دايما وقد كان لآب من ج ب بالاطلاق  
هذا خلف وجوابه انا لانسلم ان تلك السالبة تستلزم الموجه فان معناه لآب من ج متحقق في  
الخارج مع سلب الباعنه وهو صادق وان لم يكن محقق في الخارج فلا يلزمه كل ج ب كقولنا  
لآب من الخلا ليس بعد فانه لا يلزمه ان كل خلا بعد وهذا المنع ضعيف لما مر ان المراد  
من النقيض السلب وسلب السلب احباب بل المنع على موضع اخر وله ذلك لانعكاس السباب الي  
السالبة سواء كانت سالبة الطرفين او معدولتهما او معدوله الموضوع سالبة المحمول لجواز  
ان لا يكون للطرفين تحقق في الخارج كقولنا لآب من الخلا ج ب مع كذب ليس بعض ما ليس ب ج  
ليس خلا وليس بعض ما هو لآج لا خلا وليس بعض ما هو لآج ليس خلا لان كل ما ليس ب ج ليس  
خلا وكل لآج لا خلا وكل لآج ليس خلا واما ان السالبة الموضوع المعدوله المحمول كقولنا  
ليس بعض ما ليس ب ج لا خلا فصادقة مع الاصل بطريق الاتفاق لكذب كل ما ليس ب ج لا خلا  
والالكان كل ما ليس ب ج موجودا لاقتضاء معدول المحمول وجود الموضوع فيلزم وجود المستق  
والمعدومات لكن الصدق الاتفاق لا يقتضي الانعكاس لاعتبار اللزوم فيه وهذا انما يصح لو  
كان معنى السالبة الموضوع ان الافراد التي سلب في الخارج عنها عنوان الموضوع ثبت لها المحمول

وقد

وتدبر ان ليس لذلك بل معناها ان الافراد الموجودة في الخارج التي سلب عنها العنوان  
هي المحمول والعجب انه مر ج في الفرق بين الحقيقيات والخارجيات بان ما ليس ب دايما لجواز  
عدمه في الخارج لا يدخل في كل ما ليس ب ج في انعكاس الموجه الجزية الى السالبة مصدق  
الموجه الطليه وكيف غفل عن ذلك ولم يتقدم الا بسطو مدة واجه الشيخ على انعكاسها سالبة  
بانها اصدق لآب من ج ب او ليس بعضه ب بالاطلاق فليصدق ليس كل ما ليس ب لآج بالاطلاق  
والالصدق كل ما ليس ب لآج دايما وينعكس بعكس النقيض الي كل ج ب دايما وقد كان ليس بعض  
ج ب بالاطلاق هذا خلف وجوابه ما مر من عدم انعكاس الموجه السالبة الطرفين الى الموجه  
المحصلة الطرفين وبالعكس لجواز انتقام موضوع العكس بنا على سباب السالبة **قوله**  
واما الوجوديات فاعدا الخاصتين من الوجوديات وهي الوقتيتان والوجوديات  
كلية كانت اوجز سد ينعكس الي الموجه الجزية المطلقة العامة بالجهة التي ذكرها الشيخ  
على انعكاس السوال البسيطة موجه فانه اذا صدق لآب من ج او ليس بعضه ب لآب لآج  
صدق بعض لآج ب بالاطلاق والافلا لآب من لآج دايما وينعكس الي لآب من ج لآب دايما ويلزمه  
كل ج ب دايما وقد كان لآب من ج ب هذا خلف والمنع المذكور دقة وهو منع استلزام لآب من ج  
لآب دايما لكل ج ب دايما من دفع لان السالبة المعدولة انما تستلزم الموجه المحصلة اذ المكن  
للموضوع تحقق وفيد اللادوام واللا ضرورية مما تحقق وجود الموضوع وتنعكس ايضا الي  
السالبة الجزية المطلقة العامة بالجهة المذكورة على انعكاس السوال سالبة فانه لو لم  
يصدق ليس بعض ما ليس ب لآج بالاطلاق صدق كل ما ليس ب لآج دايما وينعكس بعكس  
النقيض الي كل ج ب دايما ولا يثني من ج ب بالاطلاق والمنع المذكور وهو منع انعكاس الموجه  
الي الموجه متدفع ههنا لان كل واحدة من الموجبتين انما لم تنعكس الي صاحبتها عند عدم الموضوع  
واما عند وجوده كما ههنا حكم اللادوام واللا ضرورية تنعكس كل منهما الي صاحبتها اما انعكاس  
المحصلة الطرفين الي السالبة الطرفين فكما ذكره الشيخ وقرناه فيما سبق واما انعكاس السالبة  
الطرفين الي المحصلة فلانه اذا صدق كل ما ليس ب لآج دايما فكل ج ب دايما والافلا بعض ج  
ليس ب بالاطلاق وجعلها سالبة المحمول ونضمها مع السالبة الطرفين لينج بعض ج ليس ب  
دايما وهو محال لوجود ج او جعلها معدولة المحمول ونعكسها الي بعض ما هو لآج بالاطلاق  
فليصدق بعض ما ليس ب ج بالاطلاق وقد كان كل ما ليس ب لآج دايما هذا خلف والخاتمة  
تنعكس انيها اي الي الموجه الجزية المطلقة العامة والسالبة الجزية المطلقة العامة المحل  
المذكورين وتنعكس ايضا الي الموجه الجزية الجزية اللادايمة وهي بعض ما ليس ب ج جين هو



ليس لاداياها معرفة في عكس الاستقامة ولا بأس بالاعادة فانها من لوازم الافادة فاذا  
صدق لاشي من ج اوليس بعضه ب مادام ج لادايا نفرض الموضوع قد ليس ب بالفعل وهو مرج  
به في الاصل ورج في بعض اوقات كونه ليس ب والالم يكن ج في جميع اوقات كونه ليس ب فلم يكن ليس  
ب في جميع اوقات كونه وقد كان ليس ب مادام ج هذا خلف ود ليس ج بالفعل والالكان ج  
دايا فليس ب دايا لعدم سلب الباب دوام الجيم لكنه ب بالفعل بحكم الادوام واذا صدق  
انه ليس ب رج حين هو ليس ب وليس ج بالفعل صدق بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لادايا  
وتعكسان ايضا الى السالبة الجزئية الخينية الادايه وهي ليس بعض ما ليس ب ليس ج حين هو ليس ب  
لادايا لاستلزام الوجه هذه السالبة فان قلت لما كان المعبر في العكس اخضر فنبه يلزم  
الاصل فكيف اعتبر الاعم بعد اعتبار الاخضر فنقول اعتبار الاخضر لما هو في كيفية واحدة  
ولما كان الانعكاس يطبق عكس التقيض معتبرا في كيفيتين مختلفتين وموافقه بحسب شقي التعريف  
وجب اعتبار الاخضر في كل كيفية حتى يتم بيان الانعكاس على كل واحد من الشقين وكما ان اخضر  
القضايا الموجبة اللازمة للخاصتين هي الخينية الموجبة لذلك اخضر القضايا السالبة اللازمة  
لها هي الخينية السالبة فلا بد من اعتبارها واعتبار واحدما لا يفي عن اعتبار الاخر هذاني  
المراتب الفعلية واما المحدثان فلا تتعكسان الى الوجه الجزئية لما عرفت في عكس الاستقامة  
فانه يصدق في الفرض المذكور لاشي من الفرض مركوب زيد بالامكان الخاص ولا يصدق بعض  
ما ليس بمركوب زيد فليس بالامكان العام لصدق نقيضه وهو لاشي مما ليس بمركوب زيد فليس  
بالضرورة ولا الى السالبة الجزئية سواء كانت سالبة الطرفين او معدولتهما او معدوله  
الموضوع سالبة المحول اذ لم يصدق في عكس السالبة المذكورة ليس بعض ما ليس بمركوب زيد  
ليس بفرس بالامكان العام باحد الاعتبار لصدق كل ما ليس بمركوب زيد ليس بفرس بالضرورة  
بذلك الاعتبار واما السالبة الموضوع المعدوله المحول فهي صادقة مع الاصل بالانفاق  
للكذب الموجبة الكلية السالبة الموضوع وفيه ما مر غير مرة **قوله** واما السوال الحقيقية  
الفعلية فنحن الخاصتين منها بسيطة كانت او مركبة كلية او جزئية تنعكس الى الوجه الجزئية  
المطلقة العامة سالبة الموضوع ومعدولته فاذا صدق لاشي من ج اوليس بعضه ب بالاطلاق  
وجب ان يصدق بعض ما ليس ب اولاب ج بالاطلاق والاشي مما ليس ب اولاب ج دايا وبصير  
كبري للارز الاصل وهو كل ج ليس ب اولاب ج بالاطلاق وينتج من لاشي من ج ليس ب ج دايا وانما  
يلزم الاصل ذلك لاستلزام السالبة الموجبة عند وجود الموضوع والموضوع وهو ج ههنا موجز  
تقدير الصدق كل ج بحسب الحقيقة ضروره ان كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ج

وهذا

وهذا البيان لا يثبت في الخارجيه البسيطة لان صدق كل ج بحسب الخارج غير لازم  
اذ سلب الش عن نفسه بحسب الخارج ممكن عند انتفاء ذلك الش في الخارج فيصدق لاشي من  
ج ج دايا وتعكسان ايضا الى السالبة الجزئية المطلقة فانه لو لم يصدق ليس بعض لاج  
بالاطلاق لصدق كل لاج دايا وبصير كبري للارز الاصل هذا كل ج لاج بالاطلاق  
وكل لاج لاج دايا وينتج كل ج لاج دايا هذا خلف بحسب الحقيقة لوجود الموضوع بحكم صدق  
كل ج ج دون الخارج لجواز انتفاءه فيصدق سلب الش عن نفسه فان قلت هذا في السابق  
لهم من ان السالبة اعم من الوجه اذ الاحجاب يستدعي مومونا موجودا اما حقا كما في  
الخارجيه او مقدرا كما في الحقيقة والسلب لا يستدعي ذلك فنقول التساوي في الصدق والعموم  
انما هو بحسب ملاحظه المفهوم فان السلب عن الموجودات المقدرة بحتم ان يصدق بانتقائه  
لوجود التقديري ويحتمل ان يصدق بعدم ثبوت المحول وهو لا في المساواة بينهما بالدليل  
من خارج المفهوم وحكم الخاصتين بحسب الحقيقة حكمها بحسب الخارج حتى تتعكسان الى الوجه  
الجزئية والسالبة الجزئية المطلقتين والخينيتين اللادائيتين تمام الدليل المذكور في  
ههنا على ما لا يخفى وعدم انعكاس المحدثين في الخارجيات اظهر من عدم انعكاسها في الحقيقة  
لان النقص المذكور ثمة لا يثبت ههنا بل عدم انعكاسها لعدم الظفر بايدل عليه وفارق  
ما بين العلم بعدم الانعكاس وبين عدم العلم بالانعكاس **قوله** الفصل العاشر في  
في القضية الشرطية البحث في هذا الفصل اما عن القضية الشرطية نفسها او عن اجزائها  
وهي المقدم والسالي او عن جزئياتها كالمفصلة والمتصلة والفرعية والعنادية وغيرها  
مما له انتظام في هذا السلك ولذا ذكر ههنا ان الشرطية تشارك الجلية في انها قول جازم موضوع  
للتصديق والتكذيب وفيه تصور معنى مع تصور اخر بينهما شبهة اما تقع التصديق بها  
اذا اقتضت الى الخارج بالمطابقة وتخالفا في ان مفرداتها يولغان تاليفا جبريا ولست اعني  
ان يكون خبرا بل اذ وقع النسبة المقصورة بين مفرديه تكون خبرا وفي ان النسبة بينهما  
ليست نسبة يقال فيها ان الاول منها هو الثاني او هو ليس هو ويمكن ان يجعل كل منهما وجزا  
للقسم الشرطية اما متصلة واما منفصلة لانها ان حكم فيها بثبوت قضية على ثبوت  
قضية اخرى او بسلب هذه الثبوت في متصلة والاولى موجبة كقولنا كلما كانت الشمس طالعة  
فالها وجود والثانية سالبة كقولنا ليس باله اذا كانت الشمس طالعة فالهيل موجود  
وهذا التعريف يتناول قسميها اي اللزومية والانتقائية لان ثبوت قضية على تقدير اخرى  
اعم من ان تكون بحيث يقتضي القضية الاخرى ذلك الثبوت والاتصال او لا يكون كذلك وان



حكم منها عانده قضيه لاحري او سلب هذه المعانده هي منفصلة عناديه او اتفاقه اذ المعانده  
بينهما اعم من ان يكون لهما بينهما او يكون حسب الواقع والموجه منهما ما اوجب المعانده بين  
طرفيه اما ثبوتها وانتفاء حقيقته كقولنا اما ان يكون هذا العدد فردا او لا يكون فردا  
واما ثبوتها فقط الى مع اعتبار عدم المعانده في الانتفاء لعدم اعتبار المعانده فيه والالم يع  
جعلها قسيه للحقيقه وتسمى مانعه الجمع كقولنا اما ان يكون هذا انسانا او فرسا واما انتفاء  
فقط الى مع اعتبار عدم العناد في الثبوت لعدم اعتبارها وتسمى مانعه الخلو كقولنا اما ان  
يكون هذا انسانا او فرسا وقد يقال مانعه الجمع ومانعه الخلو على المعنى الثاني فيكون  
اعم من الحقيقه وسالبه كل منهما ما سلب حكم موجبته كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء  
انسانا او حيوانا حقيقته وليس البتة اما ان يكون هذا السواد او ناطقا مانعه الجمع وليس البتة  
اما ان يكون هذا انسانا او فرسا مانعه الخلو وانما كان الانفصال بالحقيقه هو الوجه الاول  
دون الاخرين لان الانفصال بين النقيضين يحض انفصال من غير ثبوت اتصال واما ما فاعند  
تحقيق انفصالها بركان من منفصله ومتصله فاذا قلنا اما ان يكون هذا انسانا او فرسا مانعه الجمع  
كان تحقيقه لما ان لا يكون هذا انسانا او يكون انسانا وان كان انسانا فهو لا فرد في المزدوم  
ووضع اللازم مكانه واذا قلنا اما ان يكون هذا انسانا او فرسا كان مجناه عند التحقيق  
اما ان يكون هذا انسانا او لا يكون فان لم يكن مح ان يكون فرسا فاقم المزدوم مقام اللازم وكل  
واحد منهما قضيتان في الحقيقه اذ غير احد بهما في الاحري فان قلت الحقيقه ايضا اذ تركب  
من الشيء مساوي نقيضه ترجع الى انفصال واتصال بمقول نعم كذا لكن لما كان اللازم هنا  
مساويا جعل في عدد المزدوم كانه هو خلافا فيهما على ان وجه التسمية لا يجب ان يكون مطردا  
**قوله** المحكوم عليه في المتصله والمنفصله يسمى مقدما لتقدمه في الوضع والمحكوم به يستلزم  
لتلوه اياه ولما كانا قضيتين فلهما طرفان محكوم عليه به فلا يخلو اما ان يشتركا في الطرفين معا  
او في احدهما او متباينيهما فان اشتركا في الطرفين فاما ان يكون اشتراكهما على الترتيب  
بان يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم عليه في التالي والمحكوم به في المقدم هو المحكوم به في  
التالي واما ان يكون على التبادل بان يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم به في التالي  
وبالعند وان اشتركا في احد الطرفين فاما ان يتحد المحكوم عليه فيهما او يتحد المحكوم به فيهما او  
يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم به في التالي او بالعكس فهذه سبعة اقسام وكل منها اما  
متصله او منفصله موجب او سالبه فعنبريا لارجح في السبعه ثلثه عشرين فالاول كاستلزام  
الكليه للجزء والانفصال بين النقيضين كقولنا كلما كان كل حيوان جسا فبعض الحيوان جسم

وداها

رداها اما ان يكون كل حيوان جسا او بعض الحيوان ليس بحسم الثاني كاستلزام القسيه لمكها  
والانفصال بينهما وبين نقيض مكها كقولنا كلما كان كل حيوان جسم فبعض الجسم حيوان  
وداها اما ان يكون كل حيوان جسا او لا شيء من الجسم حيوان الثالث كاستلزام حمل احد  
المساوي على شيء حمل المساوي الاخر عليه والانفصال بين حمل احد المتساويين وسلب الاخر  
كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو ناطق وداها اما ان يكون انسانا او لا ناطقا الرابع  
كاستلزام حمل شيء على احد المتساويين حمل على المساوي الاخر وانفصاله عن سلب المساوي الاخر  
كقولنا كلما كان انسان جسا فكل ناطق جسم وداها اما كل انسان جسم او لا شيء من الناطق  
بجسم الخامس كاستلزام حمل احد المتساويين على حمل ذلك الشيء على بعض المساوي الاخر  
وانفصاله عن سلب ذلك الشيء عن كل المساوي الاخر كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا فبعض  
الحمار انسان وداها اما كل انسان حيوان او لا شيء من الحمار انسان السادس كاستلزام  
حمل شيء على احد المتساويين حمل المساوي الاخر على بعض افراد ذلك الشيء وانفصاله عن سلب  
عن الكل كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان ناطق وداها اما كل انسان حيوان  
او لا شيء من الحيوان بناطق السابع كاستلزام الصلة للعول وانفصالها عن نقيضه كقولنا كلما  
كانت الشمس طالعة فالها موجود وداها اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار  
موجود اهذه امثله الموجبات وامثله السوالب تحصل بان تؤخذ مقدماتها مع بعض قولها  
**قوله** وكل منهما كل من المتصله والمنفصله اما ان تتركب من جملتين او منفصلتين  
او جمليه ومتصله او جمليه ومنفصله او متصله ومنفصله لكن لما تتركب جزا الاتصال حسب الطبع  
وصار لحدتها مقدما بعينه والآخر تاليا بعينه حتى لو جعل ما كان مقدما تاليا وما كان تاليا  
مقدما لتغير المفهوم واخرف عما عليه او لاختلاف الانفصال فان حال كل من جزئه عند الآخر  
حال واحدة وانما عرض احدها ان يكون مقدما والآخر ان يكون تاليا لمجرد وضع لا طبع انقسم  
كل واحد من الانقسام الثلاثة الاخيره في المتصله الى قسمين دون المنفصله فان المنفصله المركبة  
من جمليه ومنفصله اذا كان مقدمها جمليه مخالفا لها اذا كان مقدمها متصله والمركبة من جمليه  
ومنفصله والجمليه مقدمها مغايره لها والمنفصله مقدمها والمركبة من متصله ومنفصله عند  
ما تكون المتصله مقدما مخالفا لها عند ما تكون المنفصله مقدما ولا اختلاف للانفصال في هذه  
الانقسام حسب اختلاف الحالات وصارت الانقسام في المتصلات تسعة وفي المنفصلات ستة  
فالاول من المتصلات المركبة من جملتين كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان الثاني المركبة  
من منفصلتين كقولنا كلما كان الشيء فهو حيوان فكلما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين

انسانا



قوله ما كان دايما اما ان يكون العدد زوجا او فردا فدايما اما ان يكون منقسما بمشاورين  
او غير منقسم بهما الرابع من جملة ومتصله قوله ان كان طلوع الشمس على لوجود النهار فكلا  
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الحاسر عكسه قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود موجود النهار ملزوم لطلوع الشمس السادس من جملة ومتصله قوله ان كان هذا  
عدا فهو اما زوج او فرد السابع بالعكس قوله ان كان هذا اما زوجا او فردا فهو عدد الثامن  
متصله ومتصله قوله ان كان كذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس  
طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فكلا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويجوز من هذه  
الامثلة امثلة المفصلات كما سيجي ان كل متصله تستلزم منفصله مانعة الجمع من غير المقدم  
ونقيض التالي ومنفصله مانعة اقل من نقيض المقدم وعين التالي ومن امثلة الموجبات امثلة  
السوالب كما ذكرناه **قوله** الثاني الشرطية الشرطية المتصلة اما لزومية او اتفاقية  
لانه ان كان بين طرفيها علاقة بسببها يقتضي المقدم لزوم التالي له فهو لزومية مثل ان يكون  
المقدم على التالي او معلولا له او لعلة او مضايقا له او غير ذلك وان لم يكن بين طرفيها علاقة  
بقتضي اللزوم ففإن اتفاقية كقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناطقا فليس تلك اتفاقية  
مستتلة ايضا على علاقة لان المحية في الوجود امر ممكن فلا بد له من علة فنقول نعم لذك  
الا ان العلاقة في اللزوميات مستحور بها حتى ان العقل اذا لاحظ المقدم حكم بامتناع انكالك  
التالي منه بدله او نظر اختلاف الاتفاقيات فان العلاقة غير معلومة وان كانت واجبة  
في نفس الامر فليس ناطقية الانسان توجب ناطقية الحمار بل اذا لاحظهما العقل يجوز الانفكاك  
بينهما وفردا آخر وهو ان لذهن يسبق في الاتفاق الى التالي ويعلم انه متحقق في الواقع ثم  
ينتقل الى المقدم وحكم بانه واقع على تقديره فان عقد الاتفاقية موقوف على العلم بوجود  
التالي فيكون العلم بوجوده سابقا عليه فلا فائدة فيها لوضع المقدم في انتقال الذهن منه  
الى التالي ولانه كذلك اللزومي فان الذهن ينتقل فيه من موضع المقدم الى التالي لما انتقل لاينا  
او انتقا لا ينظر لكن ههنا سوال وهو نقيض التوفيق طردا عكسا باللزومية الكاذبة لا انتقا  
العلاقة فيها والاتفاقية الكاذبة لوجود العلاقة وجوابه ان التوفيق للزومية والاتفاقية  
المصادقتين لو قيل ان الحكم بالاتباع والاتصال اما للعلاقة او لاشمل التعريف المصادق والكاذب  
والمتصله ايضا اما عدا يد او اتفاقية والعناد به هي التي تكون بين طرفيها علاقة نقيض العناد  
ثبوتا واتقا او ثبوتا فقط او انتقا فقط كما يكون احدهما نقيضا للآخر ومباويا لنقيضه او احص من

نقيضه

نقيضه او اعلم من نقيضه والاتفاقية هي التي لا يكون بين طرفيها علاقة مقتضية للعناد بل لا  
يكون بينهما تناف في الصدق والكذب الا بطريق الاتفاق كالتنافي بين الاسود والكاك  
في الهندي لاجي او في الرومي لاجي او في الهندي الكاكب والمصنف سمي العناد به لزومية  
ولعله نظرا الى لزوم نقيض احد المتعاندين لعين الاخر ولزوم عينه لنقيض الاخر والانتاح  
في الاتفاقيات هذه في الموجبات واما في السوالب اللزومية والعنادية ولانها في الاتفاقية فان  
السالبه اللزومية والعنادية ما يوجب اللزوم والعناد والسالبه الاتفاقية ما يوجب الاتفاق  
وسلب اللزوم والعناد يصدق اما لعدم علاقة اللزوم والعناد او لعلاقة عدمها وسلب  
الاتفاق قد يصدق لوجود علاقة اللزوم والعناد **قوله** المتصلة اعلم ان المقدم من  
حيث انه مقدم لا يدل الا على الوضع فقط ولذا التالي انما يدل على الارتباط ليس في شيء منها  
انه صادق او كاذب فان الشرط والجزء احاطا عن كونهما قضيتين فضلا عن الصدق والكذب  
نعم اذا نظر اليهما من خارج فهما اما صادقان او كاذبان او احدهما صادق والاخر  
كاك لكن هذا الاخير ينقسم في المتصلة الى قسمين لا مبنيا زجرهما حسب الطبع دون المتصلة  
فالمتسامر في المتصلات اربعة وفي المتصلات ثلثة وليتظر ان كل شرطية من اي هذه الاتسامر  
يصح تركيبها فالمتصلة الموجبة اللزومية الصادقة تركب من صادقين وهو ظاهر ومن كاذبتين  
كقولنا ان كان الانسان حجرا فهو صادق ومن بالصادق ومقدم كاذب كقولنا ان كان الانسان  
حجرا فهو كاذب وعكسه وهو تركبها من مقدم صادق وتال كاذب محال واللازم كذب الصادق  
لاستلزام كذب اللازم كذب الملزوم وصدق الكاذب لاستلزام صدق الملزوم صدق ؟  
اللازم وبسببه في المتن بان الكاذب لا يلزم المصادق اعادة الدعوى بلفظ اخر هذا  
اذا كانت اللزومية كلية اما اذا كانت جزئية فيمكن تركيبها من مقدم صادق وتال كاذب  
لجواز ان يكون صدق المقدم على بعض الاوضاع وصدق الملازمة الجزئية على الاوضاع الاخر  
فلا يلزم المحذور ان المذكوران فاننا اذا قلنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان ناطقا  
بحوزان صدق انه حيوان على وضع الفريسة ويكذب انه ناطق مع صدق الملازمة على بعض  
الاوضاع ولهذا لا تمنع الجزئية في القياس الاستثنائي على ما سذكره والموجبه اللزومية  
الكاذبة تقع على الاغما الاربعة لان الحكم بلزوم قضيه لاخرى اذا لم يطابق الواقع جاز ان  
يكونا صادقين **قوله** كلما كان الانسان حيوانا كان الفرس حيوانا وكاذبين فقولنا كلما  
كان الانسان حجرا كان الفرس حجرا او يكون المقدم صادقا والتالي كاذبا كقولنا كلما كان  
الانسان ناطقا فهو صاه او بالعكس واما الاتفاقية الموجبة الصادقة فقد عرفت انها التي



لا علامه بين طرفيها يقتضي لزوم ومن المستنع ان يكون نالهما كاذبا اذ الانتقال بثبوت قضيه  
على تقدير احري فيكون الاتفاق موافقة بثبوت القضية للتقدير وما لم يكن ثابتا حيث يوافق  
ثبوتها تقدير شي فارقا لثبوتها على تقدير لا يستدعي ثبوتها في الواقع فنقول على الاتصال  
انه لو كان الاول حقا كان الثاني حقا فاذا كان حقيقته الاول ملزمة لحقيقته الثاني فلا بعد  
في انفائهما في الواقع لجواز استلزام محال محالا اما اذا لم يكن منهما لزوم فلا بد ان يكون الثاني  
حقا في الواقع فانه لو لم يكن حقا في الواقع لا يكون حقا على ذلك التقدير ضرورة ان التقدير  
والفرض لا يغير شي في الواقع واذا قد وجب صدق بالانفاقية ومقدمها احتملا ان يكون صادقا  
وان يكون كاذبا اطلقا على معنيين احدهما ما بجامع صدق نالها فرض المقدم وتايها ما بجامع  
صدق الثاني منها صدق المقدم وسموها بالمعنى الاول اتفاقية عامة وبالمعنى الثاني اتفاقية  
خاصة لما بينهما من العموم والمخصوص فالانفاقية العامة تمتنع تركيبها من كاذبين ومقدم صادق  
وتال كاذب بل تركيبها اما من صادق او من مقدم كاذب وتال صادق فنقولنا كلما كان الخلاص  
فالجوان موجود والانفاقية الخاصة تمتنع تركيبها من كاذبين وصادق وكاذب وانما ستركب  
من صادق وتين ويعلم من ذلك انقسام تركيب الكاذبه فان العامة الكاذبه تمتنع تركيبها من صادق  
ومن مقدم كاذب وتال صادق والالم يكن كاذبه اذ يكفي في صدقها صدق الثاني معين ان يكون  
مركبة من كاذبين ومن مقدم صادق وتال كاذب والخاصة الكاذبه تمتنع ان ستركب من صادق  
معين الانقسام الباقية وهذا انما يستقيم لو لم يحتصر عدم العلاقة في الاتفاقية بل اكتفى بصدق  
الثاني او بصدق الطرفين اما اذا اعتبر امكن تركيب كاذبتها من سائر الانقسام كما في اللزومية  
قال الشيخ في الشفا اذ اوضح محال على ان يتبعه محال مثل قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم  
يكن حيا صدق لزومية الاتفاقية اذ مقتضاها ان يكون حكم مفروض متفق معه صدق شي لكن  
الثاني غير صادق فكيف يوافق صدقه شي اخر فرض فرضا وان وضع صادق حتى يتبعه كاذب  
فقولنا اذا كان الانسان ناطقا فالغراب ناطق لم يصدق لا لزومية ولا اتفاقية وان وضع صادق  
ليتبعه صادق فربما يصدق لزومية وربما تصدق اتفاقية اما اذا اوضح محال على ان يتبعه صادق  
في نفسه كقولنا ان كانت الخمسة زوجا بنوعه يصدق بطريق الاتفاق واما بطريق اللزوم فهو  
حق من جهة الالتزام ليس حقا في نفس الامر اما انه حق من جهة الالتزام فلان من بري ان الخمسة زوج  
يلزمه ان يقول بانه عدد واما انه ليس حقا في نفس الامر فلان الحق في هذه القضية ونظايرها  
قياس قد حذف منه مقدمه وتحليله انه اذا اوضح ان الخمسة زوج وكان حقا ان كل زوج عدد يلزمه  
ان الخمسة عدد زوج فاللزام الزوجية الخمسة للعدد به بسبب ان كل زوج عدد لكنه ليس بصادق

على ذلك الوضع والقرض لانه يصدق لاشي من العدد بخمسة زوج فلا شي من الخمسة الزوج  
بعد ذلك ليس كل زوج عدد لان سلب لاشي من جميع افراد الجنس يستلزم سلبه عن بعض افراد  
الاعم وايضا لو صدق طاكات الخمسة زوجا كانت عدد الصدق كل خمسة زوج عدد لكنه  
باطل فتكون المصلحة التي في قوله باطله الي هنا كلام الشيخ بعد تخصيصه بقوله ان نظري  
مقامين المقام الاول ان الاتفاقية يصدق عن كاذبين فانه اذا صح قولنا كلما كان  
الانسان ناطقا فالغراب ناطق فكلاما لم يكن الغراب ناطقا لم يكن الانسان ناطقا اتفاقية والام  
لصدق قد يكون اذ لم يكن الغراب ناطقا كان الانسان ناطقا لوجوب موافقه احد الطرفين  
لشي يصدق الي الاصل لينفخ قد يكون اذ لم يكن الغراب ناطقا فالغراب ناطق وهذا خلف  
وجوابه اننا لا نسلم انه خلف فان قولنا قد يكون اذ كان ليس كل حمار ناطقا قولنا لا نسلم  
له الي الوجود بل الي الفرض ولما الثاني فاحود من موافقه الوجود واي حال نفرضها  
يكون صادقا معه اتفاقا ولا يبطل موافقه الوجود بذلك الفرض فاذا فرضنا انه حق  
ليس كل حمار ناطقا وحدها موافقا له في الوجود موجودا مع هذا الفرض ان كل حمار  
ناطق ولا تلتحق بينهما لان احدهما مفروض والاخر واقع بنفسه نعم لولزم من وضع  
ان الحمار ليس بناطق انه ناطق كان خلفا فنرى الشيخ على جميع ذلك وقال لولا هذا المكان  
لا يمكننا ان نقيس قياس الخلف مع انفسا فانا انما نقيس بان نأخذ مشكوكا ونضيف  
الحق الذي كان موجودا الي نقيضه ولا نقول عسى اذا اخذنا نقيض الحق لم يصدق معه  
الصادق الاخر اذ يلزم من كل لذب لذب ما ولولا ان الامر على هذا لكان اي حق رفعه  
لزم رفع اي حق يتفق وبطلت المناسبات بين ما هو لازم للشي وبين ما لا علاقة بينه وبينه  
المقام الثاني ان اللزومية لا يصدق على مقدم محال وبالصادق فان المجيء الي اقامتها  
الشيخ عليه لا كما دتم لاننا لا نسلم ان قولنا لاشي من العدد بخمسة زوج صادق على تقدير  
الحال فانه لوجوز لذب القضية الصادقة في نفس الامر القابل لكل زوج عدد على ذلك  
التقدير فلم لا يجوز لذب هذه القضية على ذلك التقدير وان كانت صادقة في نفس الامر  
على انه منافق لما صرح به من ان الصادق في نفس الامر باق على فرض كل محال سلمنا ذلك  
لكن غاية ما يقيد ان القياس المنفخ للقضية لا يصدق وانما لا يسلم استلزام اتفاق الاول  
فان قلت لما صدق لاشي من الخمسة الزوج بعدد طهر عدم استلزامها للعدد به فنقول لا  
لا نسلم انه لا يلزم من كون الخمسة زوجا ان يكون عدد احيث انه غاية ما في الباب انه يلزم  
ان يكون عددا وان لا يكون وانه محال وهو جواز الشيخ استلزام الحال المحال واما قوله لو



لو صدقت القضية لصدق كل خمسة زوج عدد فهو ممنوع لاستدعاء الوجه وجود الموضوع  
وعدم استدعاء الملازمة وجود المقدم وايضا لو صح احد الدليلين لزم ان لا يصدق الزوج  
عن محالين واللازم باطل ببيان الملازمة انا اذا قلنا كلما كانت الخمسة زوجا كانت متقسمة  
متساويين فالحق لهذه القضية ان كل زوج ينقسم لمتساويين للمساوية يصادق على ذلك  
التقدير لانه يصدق لاشي من المنقسم لمتساويين خمسة زوج ولاشي من الخمسة الزوج ينقسم  
لمتساويين فليس كل زوج منقسما لمتساويين ولاها لو صدقت لصدق كل خمسة زوج ينقسم  
لمتساويين لانه باطل واما بيان بطلان اللازم فلان الشيخ ساعد على ذلك ولانه لو لم يحيز  
استلزام المحال المحال لم يتعكس الوجه الكلية الصادقة الطرفين بعكس النقيض وليس كذلك  
وقد عكنا دفع هذه الاسئلة لها بتلخيص دلالة ولقد قدم مقدمتين ناقضتين في كثير من المواضع  
راغبين لاكثر الشبهة فالاول ان اللزوم لا يجوز ان يكون مقدمها متافيا لثالثها لان المتافاه  
نافيه للملازمة اذا المتافاه تعي الانفكاك بينهما والملازمة تمنعه وتنافي اللوازم ذلك على  
تنافي اللزومات فلو كان بينهما متافاه لزم اجتماع المتنافيين في نفس الامر وانه محال الثانية  
ان يجوز لزوم المحال المحال لا يستلزم ان كل محال فرض يلزمه كل محال بل اذا كان بين  
المحالين علاقة بها يتحقق تحقق احدهما عند تحقق الاخر يكون بينهما لزوم ولا فلا واذا لم يثبت  
المقدمتان فنقول اذا قلنا ان كان الخمسة زوجا كانت عددا واخذناه بحسب نفس الامر لم  
يصدق قطعا المتافاه بين المقدم والتالي فانه ان كان الخمسة زوجا لم يكن عددا اذ يصدق في  
نفس الامر لاشي من العدد خمسة زوج بالضرورة فلاشي من الخمسة الزوج بعدد بالضرورة  
فتكون المتافاه متحققة بين زوجية الخمسة وعديتها فلا يصدق الملازمة بينهما اما اذا اخذناه  
بحسب اللازم فهو صادق لان من اعترف بان الخمسة زوج في الواقع فحق يلزمه بان يقول بعدديه  
لقيام الدليل بهو القياس المركب من المتصلة والجمعية هكذا كلما كانت الخمسة زوجا كانت الخمسة  
زوجا وكل زوج عدد يلزم بالضرورة ان الخمسة عدد بشرط ما يحترض على ذلك بان هذا القياس  
كما حقق تلك القضية بحسب اللازم محققا بحسب نفس الامر **اجاب** بان هذه القرينة انما تتبع بواسطة  
قياس من الشكل الاول وهو انه كلما صدق المقدم صدق التالي والقضية في نفس الامر وكلما  
صدق مقدم نتيجته التاليف ولا ارتباط في ان صغراه انما يصدق لو لم يكن التالي والقضية الصادقة  
متنافيين وليس كذلك ههنا فظهر سقوط الاول من الاسئلة لانه لم يمنع صدق الصادق في نفس  
الامر على التقدير والتالي لانه ايضا لم يستدل بعدم انعقاد القياس بل ما ذكره لا للفرق  
بين ما اذا اخذت اللزوم بحسب نفس الامر وبين ما اذا اخذت بحسب اللازم والتال ايضا

لانا

لانا لا نعلم بالضرورة ان تقدير زوجية الخمسة ليس بينهما وبين النقيضين علاقة بغيرها  
نقيضهما ومن هاهنا يعرف سقوط موضوع المحال على العكس والتناقض والرابع ايضا لانه  
كلما لم يصدق كل خمسة زوج عدد بالامكان لم يصدق اللزوم المتافاه حينئذ بين  
طرفيهما وتتعلق الى قولنا كلما صدقت اللزوم صدقت كل خمسة زوج عدد وكذا  
الخامس لان الصورة الجزئية لا تثبت الكلية فان ههنا فضايا مركبة من محالين صادقة في  
نفس الامر ولا يمكن جريان الدليل فيها كقولنا كلما كانت الخمسة زوجا لم يكن عددا وقولنا  
كلما لم يكن الانسان حيوانا لم يكن ناطقا اي غير ذلك مما لا يتناهي واما اوردت ما اوردت  
وان لم يكن له اثر ولا عين في الكتاب لان الدحول عنه يوقع في الغلط كثيرة والاطلاع عليه  
يحدي درك لطايف عزيزه وعساك فيما مستقبل ان تقول بعضها صريحا **قول** والمنفصل  
الحقيقية الموجبة المنفصلة الصادقة عناديه كانت او انفاقيه ان كانت حقيقية لم تتركب الا  
من صادق وكاذب لانها التي لا يجمع جزاها في الصدق والكذب فلم تتركب من صادقين  
او كاذبين ولا اجتماع في الصدق في الصدق او الكذب وان كانت مانعة الجمع تتركب  
من صادق وكاذب ومن كاذبين لانها التي لا يجمع طرفاها في الصدق فيجوز ان لا يجمعها  
في الكذب ايضا وحينئذ يكون تركيبها من صادق وكاذب وان يجمعها فيكون تركيبها  
من كاذبين كقولنا للانسان اما ان يكون هذا او اوريا او حمارا ولا يمكن تركيبها من صادقين وان  
كانت مانعة الخلو تتركب من صادق وكاذب ومن صادقين لانها التي لا يجمع طرفاها في الكذب  
فان لم يجمعها في الصدق ايضا فهي من صادق وكاذب وان يجمعها في صدق كقولنا للانسان  
اما ان يكون هذا حيوانا او جمعا ومنع تركيبها من كاذبين والموجبة المنفصلة الكاذبة  
ان كانت انفاقيه فالحقيقية تتركب من صادقين وكاذبين لان الحكم بعدم اجتماع طرفيهما في الصدق  
والكذب اذا لم يكن صادقا فانها اما صادقين او كاذبين ولا تتركب من صادق وكاذب  
والاصدقت ومانعة الجمع من صادقين دون القسمين الباقيين ومانعة الخلو من كاذبين  
دون الباقيين والتعليل فيهما ظاهر مما ذكر في الحقيقية وهذا انما يصح لو لم يحيز عدم  
العلاقة فيها وقد سبق مثله في المتصلات وان كانت لزوميه ان عناديه فكل من الاتسام للثمة  
الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو تتركب من ساير الاتسام لانه اذ لم يصدق الحكم  
بالعناد بين طرفيهما المستند الى العلاقة يمكن ان يكونا صادقين بلا علاقة في مانعة الخلو وكاذبين  
بلا علاقة في مانعة الجمع وصادقا وكاذبا في الحقيقية هذا حكم الموجبات المتصلة والمنفصلة  
واما حكم السوابب فبالعكس من ذلك لانها يصدق عما تكذب الموجبات وتكذب عما يصدق ومن



نؤيد هذا البحث ان صدق الشرطية وكذبها ليس بحسب صدق الاجزاء وكذبها فقد علم انها  
قد صدق وطرفاها كاذبان وتصدق وطرفاها صادقان بل مناط الصدق والكذب  
هنا هو الحكم بالانفصال والانفصال فان طابق الواقع فهو صادق والا فهو كاذب وتوا  
صدق طرفاها اولم يصدق قائل ذلك العبرة في اجابها وليس بها لظن وسلبها  
كما ان اجاب العمليات ليس بحسب تحصيل طرفيها وعدولها فربما يكون الطرفان سالبين والشرطية  
موجبه فتكون كاذبة لم يكن الانسان حيا لم يكن حيا اوداما اما ان يكون العدد لا زوجا  
او لا فردا او ربما يكونان موجبتين والشرطية سالبة فتكون ليس البتة اذا كان الانسان حيا  
كان ناطقا وليس البتة اما ان يكون الحيوان حيا او حيا ساو كما ان اجاب العمليات وسلبها بحسب  
الحال ثبوتها وارتقاء كذا كذا اجاب الشرطية وسلبها من جهة اثبات الحكم بالاتصال والانفصال وسلبها  
ففي حكم ثبوت الاتصال او الانفصال كان الشرطية موجبه متصله او منفصلة ومن حكم برفع  
الاتصال او الانفصال كانت سالبة او متصلة او منفصلة **قوله** الثالث الحقيقة هذا  
البحث في كيفية تركيب كل من المنفصلات من الاجزاء فالمنفصلة الحقيقية يجب ان يوحدها  
مع القضية نقيضها او المساوي له لان احد جزئيه ان كان نقيض الاخر فهو المراءى الا كان كل  
منهما مساويا لنقيض الاخر اذ كل جزئيهما مستلزم نقيض الاخر لا متناع الجمع بين الجزئين وبالعكس  
اي نقيض كل جزئيهما مستلزم الجزاء الاخر لا متناع الخلو عن الجزئين فاذا كان كل جزئيهما مستلزما لنقيض  
الاخر ونقيض كل جزئيهما مستلزما للجزء الاخر كان كل جزئيهما مساويا لنقيض الاخر وهما وجه آخر لتفصيل  
وهو ان المذكور في مقابله احد جزئيهما اما نقيضه او مساو له او اعم منه او اخص منه او مباين واللائحة  
الاجرة باطله فتعين احد الاولين اما بطلان المباين فلانه اذا ارتفع القضية تحقق نقيضها  
فترتفع مباينه فيلزم ارتفاع جزئيهما الحقيقية واذا ارتفع نقيض القضية جاز ان يصدق مباينه  
فامكن اجتماع الجزئين واما الاعراض فليجوز صدقها بدون نقيض القضية فيمكن الاجتماع واما الاخص  
فليجوز كذبه بدون نقيض القضية ايضا وحينئذ يكتفي بالقضية ايضا فيمكن الارتفاع ولا يتركب  
الحقيقة الا من جزئين لانه اعتبار الانفصال الحقيقي بين اي جزئين كانا فلو تركبت من ثلاثة اجزاء  
وليكبح وبه واما الخلل اما ان يكون حينئذ مستلزما لنقيض ب او لا يكون فان لم يكن مستلزما  
لم يكن من جموع وبه انفصال حقيقي وان كان مستلزما له كان مستلزما لا لان المستلزم المستلزم  
للمشي مستلزم لذلك الشيء فلم يكن من جموع وبه انفصال حقيقي وبعبارة اخرى لو تركبت الحقيقة من  
اكثر من جزئين لزم اصدار الامر بين اما جواز اجتماع جزئيهما او جواز ارتفاعهما لانه اذا صدق كذا  
ب وحينئذ اما ان يصدق لا لفظا ولا فان صدق اجتماعهما وهو واحد الامر بين وان لم يصدق ارتفع

او ب وهو الامر الثاني فان قلت هذا المنقوض منفصلات وذات اجزاء كثيرة اما  
متناهية فنقولنا هذا العدد اما زائد او ناقص او تام او غير متناهية فتكون اما ان  
يكون هذا العدد ثلاثة او اربعة او خمسة او سبعة او غير ذلك اجاب بانها في التحقيق مركبة من عملية  
ومنفصلة فان معناها اما ان يكون هذا العدد زائدا واما ان يكون ناقصا واما لا  
انه لما حذف احد حرفي الانفصال او هر ذلك تركيبه من ثلاثة اجزاء ليس قلت المنفصلة  
القائلة اما ان يكون هذا العدد ناقصا واما لا لانه اما مانعة الجمع ولا انفصال حقيقي بينهما  
وبين العملية لجوازها ونقصا وهما يصدق العملية فان الانفصال المانع من الجمع يصدق ولو ارتفع  
جزاها فتقول تلك المنفصلة ليست مانعة الجمع بل منقضة مع العملية على انها مانعة الخلو  
وجزا الانفصال الحقيقي لا بد ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فان صدقت العملية  
لذبت المنفصلة المانعة الخلو لا يتقاع جزئيه وان صدقت المنفصلة لذبت العملية وكيف لا  
تكون لذلك ومرجع المنفصلات ذات الاجزاء الثلاثة الى قولنا اما ان يكون هذا العدد  
زائدا او لا يكون فان لم يكن فهو ناقص او تام فبذلك منقضة مانعة الخلو مساوية لنقيض  
العملية الا انه حذف واقية مكانه فظن ان تركيبه من اكثر من جزئين وفي التحقيق ليس كذلك  
بل هي مركبة من عملية ومساوية نقيضها وان هناك نظرا لانه ان زعم ان الحقيقة تستلزم تركيبها  
من اكثر من جزئين مطلقا قائل دليل ما قام عليه وان زعم انها لا تتركب من اجزاء فوق اثنين على وجه  
تكون بين كل جزئين انفصال حقيقي لم يتجه **السؤال** وانما يتجه لوانه في المنفصلة الكثير الاجزاء  
الانفصال الحقيقي بين كل جزئين ومن البين انه ليس كذلك واما مانعة الجمع فيجب ان يوحدها  
فيها مع القضية الاخص من نقيضها لان كلا من جزئيهما مستلزم نقيض الاخر لا متناع الجمع  
بينهما ولا انعكاس اي ولا مستلزم نقيض كل جزئيهما الجزاء الاخر لجواز الخلو عنهما فيكون كل جزئيهما  
منهما اخص من نقيض الاخر وبالتفصيل المذكور في مقابله احد جزئيهما ان كانت نقيضه او مساويا  
له كانت حقيقية وقد فرضنا مانعة الجمع وان كانت اعم من نقيضه او مباينة له جاز الجمع  
بينهما على ما مر واما مانعة الخلو فيجب ان يوحدها مع القضية الاخص من نقيضها لا مستلزما  
نقيض كل جزئيهما من جزئيهما عين الاخر لم يخلو عنهما من غير عكس لجواز الجمع فتكون عين كل  
جزئيهما من نقيض الاخر وبالتفصيل مقابل احد الجزئين مستلزم ان يكون نقيضه او مساويا له  
والا لكان حقيقته وان يكون اخص منه او مباينة والا جاز ارتفاعها فتعين ان يكون اعم من نقيضه  
هذا كله اذا نضرت مانعة الجمع ومانعة الخلو بالحق الاخص وهو ما حكم فيها باشتت  
اجتماع جزئيهما في الصدق وجواز اجتماعهما في الكذب او باشتت جزئيهما لانه باجواز الاجتماع



صدقنا انفسنا بالحق لا غير وهو ما حكم فيه بامتناع الاجتماع من غير التوضيح  
اخراجا تركيبيهما من قضيتين شائعا ذلك ومن نقيضه او مساويه وهو ظاهر ويمكن  
تركيب مانعه الخلو من اجزاء فوق اثنين وان اعتبر منع الخلو بين اي جزين كانا كقولنا اما ان  
يكون هذا الشئ شجرة او حجر او لحيوانا اما ان اعتبرنا ما يجب تكون بين كل معين من اجزائها  
وبين المعين الاخر منع الخلو ويكون بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء الباقية منع الخلو ايضا  
لم يكن تركيبها لانه لو تركت على هذا الوجه كان كل معين فرض اخر من احد الاجزاء الباقية متى  
كان ذلك لا يكون بين المعين المفروض واحد الاجزاء الباقية منع الخلو **في** المقدمة الاولى  
كل معين فرض مستلزم احد الاجزاء الباقية ولا ينعكس اي لا يستلزم احد الاجزاء الباقية المعين  
المفروض اما استلزام المعين احد الاجزاء الباقية فلانه اذا صدق المعين المفروض فلا بد ان يصدق  
احد الاجزاء الباقية فانه لو لم يصدق لاجتماع نقيض الاجزاء ضرورة ان اتفاق احد الامور يستلزم  
العدم وحينئذ يلزم اجتماع الشئ مع الاخر من نقيضه لان التقدير ان بين كل جز وجز اخر منع  
الخلو فيكون نقيض كل جز اخر من غير الاخر فلا اجتماع نقيضاها كان الشئ مجتمعاً مع الاخر من  
نقيضه مثلاً اذا فرضنا ان بين اوت منع الخلو فيكون نقيض ب اخضر من غير ا وعين ا نقيض  
لنقيض آ فلو اجتماع النقيضان كان نقيض آ مجتمعاً مع الاخر من نقيضه اي من غير آ لكن اجتماع  
الشئ مع الاخر من نقيضه محال لا يستلزم الجمع بين النقيضين واما انه لا ينعكس فلان احد الاجزاء  
يصدق على كل معين فلو استلزم احد الاجزاء كل معين فرض مستلزم كل جز سائر الاجزاء فكلم  
يكن كل جز اخر من نقيض الجز الاخر لا يستلزم ان يكون نقيض الاخر من الملزوم فكلم يكن  
بينهما منع الخلو وقد فرضنا ذلك هذا خلف وايضا لو كان بين الملزوم والملزوم منع الخلو  
لاستلزم نقيض الملزوم من الملزوم فكان الملزوم محققا بدون الملزوم وايضا لا يستلزم نقيض  
الملزوم من الملزوم لان نقيض الملزوم يستلزم من الملزوم وعين الملزوم مستلزم عين  
الملزوم **وبين** المقدمة الثانية انه لو كان بين العام والخاص منع الخلو لا يستلزم نقيض  
العام من الخاص وانه محال وفيه نظرا اما اولاً فلانه لو صح الدليل امتنع تركب مانعه الخلو  
من اكثر من جزين بحيث يكون منع الخلو بين كل معين ومعين آخر فلا يكون بالشرط الثاني  
حاجه على ان النقص قائم ببيان الملازمة انه لو تركت مانعه الخلو بحيث يكون منع الخلو ثابتاً  
بين كل جز معين ومعين اخر كان منع الخلو ثابتاً بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء الباقية  
لا امتناع ارتفاعها وهو ظاهر ولا نقيض المعين مستلزم احد الاجزاء الباقية من غير عكس  
نقيضه اخص منه ولا واحد الاجزاء الباقية اعم من كل جز منها ومنع الخلو بين الشئ والاخر

استلزم

يستلزم منع الخلو بين الشئ والاخر بالضرورة واما ثانياً فلان امتناع اتفاق احد الاجزاء  
الباقية في نفسه لا يدل على لزوم احدها للمعين المفروض لان وجوب تحققه ليس ناشئاً منه بل  
هو بطريق الاتفاق لا نقاد نحن نقول من لا بد ان يتحقق منفصلاً لذلك فكلما صدق المعين المفروض  
صدق احد الاجزاء الباقية ولو كان بطريق الاتفاق فانه لو لم يصدق احد الاجزاء لاجتماع نقيضه  
وهو محال فيكون صدق احد الاجزاء مع كل معين فرض دايماً فلا يكون بينهما منع الخلو والا  
وجب صدق كل منهما اي المعين واحد الاجزاء بدون الاخر ضرورة ان عين كل منهما يكون اعم  
من نقيض الاخر حينئذ لا نقول العموم بحسب اللزوم وهو مستدعي صدق اللزوم مع صدق  
الملزوم لجواز تحقق الملزوم واللازم مع اتفاق اللزوم دايماً واما ثالثاً فلان اكثر المقدمات  
مستدرك وذلك لانه لو ثبت ان المعين مستلزم احد الاجزاء الباقية كفي في اثبات المطلوب  
لا امتناع الخلو بين المعين واحد الاجزاء الباقية لانه لا يكون المعين اعم من نقيض احد الاجزاء  
واما مانعه الجمع فيمكن تركيبها من اكثر من جزين بحيث يكون بين اي جزين منع الجمع كقولنا  
اما ان يكون هذا الشئ شجرة او حجر او لحيوانا او يمكن تركيبها وان شرطنا المنع لذلك اي منع الجمع  
بين كل معين ومعين آخر وبين ذلك المعين واحد الاجزاء الباقية لان منع الجمع بين كل معين  
ومعين اخر مستدعي منع الجمع بين كل معين واحد الاجزاء الباقية ضرورة ان كل معين فرض  
يكون اخص من نقيض احد الاجزاء الباقية لانه متى تحقق المعين ارتفع الاجزاء الباقية  
جميعاً وهو نقيض احدها وليس اذا تحقق نقيض احدها تحقق المعين لجواز ارتفاع الكل هذا  
والحق ان شئاً من المنفصلات لا يمكن ان يتركب من اجزاء فوق اثنين لان المنفصلة هي التي تحكم فيها  
بالمنا فانه بين قضيتين على احد الاتفا الثلاثة فلا انفصال الا بين جزين والشئ لما عرف الحقيقة  
بانه التي العناد بين طرفيها في الصدق والكذب واورد السؤال بالحقيقة ذات الاجزاء  
فان اي جزين منها ليس بينهما عناد في الصدق والكذب فلا يكون التعريف جامعاً اجاب بما  
حققناه وعلى هذا يظهر ورود **السؤال والجواب** واما ما ظنوا من جواز تركب مانع الخلو  
والخلو من اجزاء كثيرة فهو ظن سؤ لانا اذا قلنا اما ان يكون هذا الشئ شجرة او حجر او لحيوانا  
فلا بد من تعيين طرفيها حتى يحكم بينهما بالانفصال فاذا فرضنا احد طرفيها قولنا هذا الشئ  
شجر فالطرف الاخر اما قولنا هذا الشئ شجر واما قولنا هذا الشئ حيوان على المعين او لا على  
التعين فان كان احدهما على التعيين ثم المنفصلة به وكان الاخر ايد احتوا وان كان احدهما  
لا على التعيين كان تركيبها من جملة ومنفصلة فلا يزيد اجزائها على اثنين بل هذه المنفصلة هي  
المتحقق بثلث منفصلات احدها من الجز الاول والثاني وثانيتها من الجز الاول والثالث



واللهما من الماني والسالت فكما ان الجلية اذا تعدد معنى الموضوع او المجهول بالفعل تكثرت  
لغة الشرطية تكثرت بتعدد احد طرفيها على ان الانفصال الواحد نسبة واحد والنسبة الواحدة  
لا تتصور الا بين اثنين وان النسبة بين امور متكثرة لا تكون نسبة واحدة بل نسباً متكثرة وجنيد  
فقول قولهم لا يمكن تركيب الحقيقة الواحدة من اجزاء كثيرة ويمكن ما معنى الجمع والخلو منها ان ارادوا  
لها المنفصلة الواحدة حتى ان الحقيقة الواحدة لا يمكن تركيبها من الاجزاء الكثيرة وممانعه الجمع  
والخلو يمكن ان يتركب منها فلا نسلم ان المنفصلة القابلة بان هذا الذي اما مجر او مجر او حيوان اياه  
لا شجر او لا مجر او لا حيوان منفصلة واحدة بل منفصلات متعددة وان ارادوا بانها المنفصلة الشئ  
فكما يتركب مانعه الجمع والخلو المتكثرة من اجزاء كثيرة لذلك الحقيقة وعلى كلا التقديرين  
لم يكن بين الحقيقة واختها فرق **قول** الرابع بعد ذلك المراد بتعدد الشرط ليس ما  
ذكر في الحملات فان التعدد بالفعل معتبر فيه والمعتبر هنا التعدد بالقوة فالحق في ان  
الشرطية اذا كانت واحدة بحسب واحدة الحكم بالاتصال او الانفصال وكان في جانب المقدم  
كثرة حتى يكون الحكم فيها بالاتصال الكل وانفصاله هل يتعدد بحسب تعدد اجزاء المقدم او اجزاء  
التالي فتعدد تالي المنفصلة سواء كانت كلية او جزئية يقتضي تعدد ما يحفظ عليه الاصل وكيفية  
ان ملزوم الكل كلياً كان او جزئياً ملزوم للجزء لذلك بقياس من الاول صغراه الاصل وكبراه  
استلزام الكل الجزئية هذه كلها كان او قد يكون اذا كان آباء نجد وهز وكلما كان جد وهز  
فجد او هز فكما كان او قد يكون اذا كان آباء نجد وكلما كان او قد يكون اذا كان آباء هز  
وتعدد مقدم لا يقتضي تعدد ما ان كانت كلية لجواز ان يكون الكل ملزوماً لشيء كلياً ولا يكون الجز  
ملزوماً لذلك وان كانت جزئية فتعدد مقدمها يقتضي تعدد ما يباينها من الشكل الثالث الوسيط  
الكل فاذا صدق قد يكون اذا كان آباء وجد هز صدق قد يكون اذا كان آباء اوج د هز  
لصدق قولنا كلما كان اب و ج د فاب اوج د تجعله صغرى للاصل حتى ينعج المطلوب ويظهر  
منه ان الاصل لو كان كلياً متعدد ايضاً لكن لا يحفظ الكم وتعدد اجزاء مانعه الخلو يقتضي  
تعدد ما يحفظ الكم وكيف لا ان الكل مستلزم للجزء وامتناع الخلو عن الشئ والمزوم يقتضي  
امتناع الخلو عن الشئ واللازم وهذه الدلائل تنوقف على حقيقة استلزام الكل للجزء وستسمع  
ما فيه وتعدد اجزاء مانعه الجمع لا يقتضي تعدد ما لان منع الجمع بين الشئ والكل لا يستلزم  
منع الجمع بين الشئ والجزء لعدم استلزام اتفا الكل اتفا الجز ويجوز ان لا يجمع الكل الشئ والجزء  
بجماعه وحكم الحقيقة حكمها لما فيها من المعين فلا يلزمها الامانة الخلو هذا في الموجبات  
اللزومية والعنادية ولم يتقرر في الكتاب للاتفاقيات والسواب لاسيما والذهن اليها بالان

نظروا نحن نشير اليها اشارته خفيه اما الموجبات للاتفاقيات فهي لا تقارق اللزوميات والعنادات  
في الحكم لان لكل اذا كان مصاحبا لشيء دايماً او في الجمله كان الجز مصاحباً له لذلك ومصاحب لكل  
دايماً لا يجب ان يكون مصاحباً للجزء دايماً بخلاف مصاحبه الجزية نعم لو اريدنا ما خاصه اقتضى  
تعدد مقدمها ايضاً فتعدد ما لانه متى صدق شئ مع ما دق صدق مع كل واحد من اجزائه ومنع  
الخلو عن الشئ والكل يستلزم منع الخلو عن الشئ والجزء ومنع الجمع ليس لذلك واما السواب للاتفاقيات  
وعبر ما فتعدد تالي المنفصلة لا يقتضي تعدد ما لان عدم لزوم الكل كلياً كان او جزئياً او  
مصاحبه لا يستلزم عدم لزوم الجز ومصاحبه وتعدد مقدمها يقتضي تعدد ما جزئياً  
من الشكل الثالث والمقدم القابل باستلزام الكل الجز صغرى والمنفصلة ان كانت مانعه  
الجمع يتعدد بتعدد ما جزئياً لاستلزام جواز اجتماع الشئ مع مجموع جواز اجتماعه مع كل  
واحد من كل اجزاء ذلك المجموع وان كانت مانعه الخلو متعدد اجزائها لا موجب بتعدد ما  
لان جواز الخلو عن الشئ مجموع لا يستلزم جواز الخلو عن الشئ وجزئياً وان كانت حقيقة فحكمها  
حكم مانعه الجمع ان كان صدقاً لجواز صدق الطرفين وحكم مانعه الخلو ان كان صدقاً لجواز صدق  
الطرفين **قول** وقد يوحى حرف الاتصال صيغة الشرطية ان تقدم حرف الاتصال الانفصال  
على المقدم فضلاً عن موضوعه لكن ربما يوحى ان منه اما في الاتصال فقولنا الشمس ان كانت  
طالعة فالنهار موجود واما في الانفصال فلا يتصور الا اذا كان جزءاً مشتركاً في ذلك  
الموضوع كقولنا كل عدد اما ان يكون زوجاً او فرداً وحينئذ يكون القضية شرطية شبيهة  
بالجملية اما انها شرطية فلانها عند التحويل تحل الي قضيتين كما كانت عند تقديم الاداة  
لبقاء معنى الاتصال والانفصال ولست اقول معنى القضية باق كما كان لجواز تقريره واما  
انما تشبهه بالجملية فلا شأنا لها على تشابه الخلو وهي محل ما بعد الموضوع عليه لكنهما اي الشرطية  
التي هي الوضع الطبيعي والتشبيه بالجملية متلازمان في المنفصلة فانه متى صدق ان كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود صدق الشمس ان كانت طالعة فالنهار موجود وبالعكس  
دون المنفصلة فان المركبة من طينتين مشتركتين في الموضوع قد يصدق حقيقة اذا احر  
حرف الانفصال عنه لصدق قولنا كل واحد واحد من افراد العدد اما زوج او فرد مانعا  
من الجمع والخلو واذا قدم حرف الانفصال عليه كما اذا قلنا اما ان يكون كل عدد زوجاً واما  
ان يكون كل عدد فرداً صارت مانعه الجمع دون الخلو لجواز قسم ثالث وهو ان يكون بعض  
العدد زوجاً وبعضه فرداً هذا ما قالوه وفيه نظر لانه اذا اخرج حرف الاتصال او  
الانفصال عن الموضوع امكن ان يوضع لما بعد الموضوع مفرداً ليس معنى القضية حينئذ الا



ان الشئ شئ صفة كذا وكل عدد شئ صفة انه لا يخلو عن احد الامرين فاذا اوضح الشئ الموصوف  
الف مثلا ان يقال الشمس او كل عدد الف في جملة بالحقيقة وايضا المحكوم عليه فيها مفرد  
ولا شئ من الشرطية لذلك على ان نقول من الناس المحكوم عند تاخير الاداء ان كان هو المحكوم  
عليه كما كان حتى لا يتغير اللفظ لم يكن القضية شبيهة بالجملة بل شرطية كما كانت الامر  
اللفظي للفظ ولم يتغير المحكي لاني الاتصال ولا في الانفصال وان كان هو موضوع المقدم وقد حكم  
عليه بشرط او مفهوم مردد على ما يلوح من كلامهم فلا يكون شرطية بل جملة بالحقيقة ولم  
يكن المقسمات متلازمين في الاتصال لان الجملة الموجبة تستدعي وجود الموضوع والمنفصلة  
الموجبة لا تستدعي وجود موضوع المقدم **قوله** وكلمة ان قال الشيخ في الشفا حروف  
الشرط تختلف فثمة ما يدل على اللزوم ومنها ما لا يدل عليه فانك لا تقول ان كانت القيمة  
قامت فحاسب الناس اذ لست تري التالي يلزم من وضع المقدم لا يندس بضروري بل ارادتي  
من اسبغانه وتعاين ونقول اذا كانت القيمة قامت فحاسب الناس ولذا لا نقول ان كان الانسان  
موجودا فالانسان زوج فيشبه ان يكون لفظه ان شديده الدلالة على اللزوم ومنه صيغة في ذلك  
واذا كان متوسطا واما اذا افلاد له على اللزوم البتة بل على مطلق الاتصال ولذا لا نقول  
وعند المصنف مما ولو ايضا من هذا القبيل وفي ذلك كله نظر لان الفرق بين ان قامت واذا قامت  
وبين ان كان الانسان موجودا ومنى كان لا يجب ان يكون بدلالة ان على اللزوم دون اذ لم ي  
لجواز ان يكون بدلالة ان على الشك في وقوع المقدم وعدم دلائلها عليه بل هذه الكلمات بعضها  
موضوعة للشرط وبعضها متضمن لعناه والشرط هو تعليق امر على اخر اعم من ان يكون بطريق  
اللزوم او الاتفاق فلا دلالة لها على اللزوم اصلا على ما لا يخفى لمن له قدر في علم العربية والعجب  
ان اذ دال على اللزوم واذا لا يدل عليه مع ان اذ ليس موضوع للشرط البتة وفي اذ اربعة  
الشرط على ان مثل هذا البحث ليس وظائف المنطق ولا يجدي فيه كثير نفع واما مفضل  
من الكلام **قوله** الخامس في حصر الشرطية الشرطية تكون محصورة وممثلة وتخصيصة  
كما ان الجملة تكون لذلك وقد ظن قوم ان حصرها واما لها وتخصيئها بسبب الاجزاء فان كانت  
كلية كقولنا ان كان كل انسان حيوانا فكل كات حيوان فالشرطية كلية وان كانت تخصيصة  
كقولنا كلما كان زيد يكتب فهو محرك يده فهي تخصيصة وان كانت ممثلة فمثلة ولو نظروا  
بعين التحقيق وجدوا الامر بخلاف ذلك فان الجملة لم تكن كلية لاجل كليات الموضوع والمحمول  
بل لاجل كلية الحكم الذي هو هناك حمل ونظروا ههنا اتصال وعناد فكانا يجب في الجملة ان  
ان ينظر الى الحكم لا الى الاجزاء كذلك في الشرطيات يجب ان ينظر الى تلك الاحوال بالحكم وعليه

المتصل

المتصل والمنفصله اللزوميتين بعموم اللزوم والعناد جميع الفروض والازمنة والاحوال  
اعني التي لا تأتي استلزاما للمقدم للتالي او عناية اياه وهي الاحوال التي يمكن اجتماعها  
مع المقدم وان كانت محالة في انفسها سواء كانت لازمة من المقدم او عارضة له فاذا قلنا كلما  
كان زيد انسانا كان حيوانا قلنا تقتصر في لزوم الحيوانية على انها ثابتة في كل وقت من اوقات  
ثبوت الانسانية بل اردنا مع ذلك ان كل حاله الوضع يمكن ان يجمع ومنه انسانية زيد من كونه  
كاتبا او ضاحكا او قايما او قاعدا او كونه الشرطية او الفرضية ما عدا الى غير ذلك فان الحيوانية  
لازمة للانسان في جميع تلك الاحوال والاضواغ ولم يشترط فيها امكانها في نفسها بل يعتبر  
تحقيق اللزوم والعناد عليها وان كانت محالة كقولنا كلما كان الانسان قزما كان حيوانا  
فانه يمكن ان يجمع المقدم مع كونه الانسان ما عدا وان اسفل في نفسه والشيخ اقتصر في الفصل  
على الاوضاع ولو اقتصر على الازمنة لكان له وجه واما الفروض فان اريد بها التقادير حتى تكون معنى  
الجملة ان الاتصال والانفصال ثابت على جميع التقادير كانت شرطية على التقدير والكلام  
في الشرطية في نفس الامر وان اريد بها فرض المقدم مع الامور الممكنة الاجتماع فقد اغنى عن ذكرها  
الاحوال وانما قيد ههنا بالتالي لاستلزام والعناد احتراز عن فرض المقدم بحال بلزومه  
التالي او لا يجانده المتالي في لزوم والعناد الكليين فانا لو علمنا الاحوال في الكلية بحيث نتناول  
المتنوعة الاجتماع مع المقدم لزم ان لا يصدق كلية اصلا فانا لو فرضنا المقدم مع عدم التالي  
او مع لزوم التالي اياه لا يلزمه التالي اما على الوضع الاول فلانه يستلزم عدم التالي فلو  
كان يلزمه للتالي ايضا كان امر واحد يلزمه للنقيضين وانه محال واما على الوضع الثاني فلانه  
لا يستلزم عدم لزوم التالي فلو كان يلزمه ما لم يكن يلزمه وهو ايضا محال فيصدق ليس  
كلما حقق المقدم يلزمه التالي وهو مناف للزوم الكلي وكذا الواخذنا المقدم في مانحه الجمع مع صدق  
الطرفين امتنع ان يجانده التالي في الصدق لا يستلزام التالي حينئذ فلو عانده كان لازما مانعا  
او في مانحه الخلق مع كونهما امتنع ان يجانده التالي في الكذب فليس دايما اما المقدم والتالي  
وهو مناف للعناد الكلي هكذا نقل المتأخرون عن الشيخ وقالوا عليه هب ان مقدم اللزوميه اذا  
فرض مع عدم التالي او مع عدم لزوم التالي يستلزم عدم التالي او عدم لزومه لكن لا نسلم عدم  
لزوم التالي له ولم لا يجوز ان يستلزم التالي وعنده او لزومه وعدم لزومه فان الحال جاز  
ان يستلزم النقيضين وكذا لا نسلم ان مقدم العناديه اذا فرض مع صدق الطرفين او مع كونهما  
امتنع ان يجانده التالي غايه ما في الباب ان يكون معنادا للنقيض التالي لاستلزامه اياه لكن  
لا يلزمه ان لا يعانده التالي لجواز ان يجانده الشئ الواحد المتقيضين واجابوا عنه بتغيير الدعوى



فانه لو لم يصح في الاوضاع امكان الاجتماع لم يحصل الحزم بصدق الكلية لان عدم التالي او عدم  
لزومه اذا فرض مع المقدم احتمل ان لا يلزمه التالي فان الحاله وان جاز ان يستلزم التقيضين  
فليس بواجب وصدق الطرفين او كذاهما اذا اخذ مع المقدم جاز ان لا يجنده التالي اذا معانده  
الحال للتقيضين غير واجبه وان جوزها والاعتراض غير وار دلالة لو استلزم الشيء الواحد  
التقيضين او معاندهما لزوم المناقاه بين اللازم والملزوم اما في الاستلزام فلان كل واحد من التقيضين  
متنافي لآخر ومناقاه اللازم للشيء مستلزم مناقاه الملزوم اياه ولا نه اذا اصدق المقدم صدق  
احد التقيضين وكلما صدق احد التقيضين لم يصدق التقيض الاخر بينهما مناقاه ولا نه اذا  
صدق تلك الملازمة واستلزاما بصدق التالي فليكن مقتضى المقدم فيكون مقتضى التالي وعين  
المقدم مناقاه لان عدم المقدم لازم لنقيض التالي واما في العناد فلان معانده الشيء احد التقيضين  
توجب استلزامه للتقيض الاخر ان كانت في الصدق واستلزام التقيض الاخر اياه ان كانت في  
الكذب وتعرفت استحالة المناقاه بين اللازم والملزوم لا يقال لاحقا في جواز استلزام الحال  
للتقيضين فانه يصدق قولنا كلما كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو انسان وكلما كان الشيء انسانا  
ولا انسانا فهو انسان فان الانسان واللا انسان لازمان للجموع الحال فليكن قلتم لو استلزم  
الجموع الجزل لزم اجتماع الصنفين في الواقع لانه اذا اصدقت القضية الاولى ومعنى مقابلة مادقة  
في نفس الامر وهي ليس البتة اذا كان الشيء انسانا فهو انسان يجعلها صغري لهذه المقدمة لنتج  
ليس البتة اذا كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو انسان وهو يضاد القضية الثانية واذا هيماها  
الي قولنا ليس البتة اذا كان الشيء انسانا فهو انسان انتج ما يضاد الاولى من حيث صدق الساببه  
الطبيه لتحقيق الملازمة الجزيه بين امرين ولو بين التقيضين بقياس ملتزم من التقيضين  
على منج الشكل السالب على ان قياس الخلف ادل دليل على جواز استلزام الشيء الواحد للتقيضين  
فانا اذا امكننا لوصدق القياس وجب ان يصدق النتيجة والاصدق بقيضها مع القياس وحيد  
ينظم مع الكبرى وينتج نقيض الصغري فقد استلزم المجموع المركب من القياس ونقيض النتيجة  
نقيض الصغري وهو مستلزم للصغري بالضرورة فيكون المجموع مستلزما للتقيضين لا نا  
نقول المجموع انما يستلزم الجزل لو كان كل واحد من اجزايه له مدخل في اقتضا ذلك الجزل ضروري  
ان لكل واحد من اجزائه دخلا في تحقق المجموع فبالاخرى ان يكون له دخل في اقتضائه وتأثيره ومن البين  
ان الجزل الاخر لا دخل له في اقتضا ذلك الجزل بل وقوعه في الاستلزام وقوع اجني مجرى مجرى الحشو  
فالانسان واللا انسان لا يستلزم لا الانسان ولا اللا انسان نعم الملازمان صادقتان بحسب  
اللازم لكن اللام في لزوميه بحسب نفس الامر وليس لنا في قياس الخلف الا ان نقض النتيجة مع الكبرى

نتج نقيض الصغري واما القياس ملزوم الصغري فليس بصادق ولا البيان موقوف عليه  
فان قلت البير الشيخ قال اذا فرض المقدم مع عدم التالي يستلزم عدم التالي فقد قال باستلزام  
المجموع الجزل فنقول بحقيق كلامه ان المقدم في تلك الحاله شافي التالي بالضرورة فلا يستلزمه  
وايست كلية المقسلة والمفصلة معوم المقدم اي بكونه لما امر في صدر هذا البحث ولا يعموم  
الدار والمراد بالمره الزمان المجتهد المقصود ككتابه الانسان فانها تتجدد في زمان وتغير  
في آخر فيقال كل مرة يكون الانسان كائنا يكون مخزول الاصابع وذلك لجواز ان يكون المقدم  
امرا مستقرا منها عن المراد كقولنا كلما كان الله تعالى عالما فهو حي وجزيه المقسلة والمفصلة  
لا بجزيه المقدم والتالي بل بجزيه الفروض واللازمه والاحوال كقولنا قد يكون اما  
ان يكون الشيء ناميا او جامدا حقيقيا فان العناد بينهما انما هو على وضع كونه من العنصريات  
وما يجب ان يعلم عن ان طبيعه المقدم في الكليات مقتضيه للتالي مستقلة بالاعتضا اذا  
دخل للاوضاع فيه فانه لو كان شيء منها مدخل في اقتضا التالي لم يكن الملزوم والمعاند فهو جده  
بل مع امر اخر واما في الجزيات فليقدمها دخل في اقتضا التالي فان كانت محرفة عن الكلية  
فظاهر ولا فلا مستقل بالاعتضا الا فهو لا مستقل بالاعتضا فيكون هناك امر زايد على  
طبيعه المقدم اذا انضم اليها ملقى المجموع في لاقتضا وتكون الملازمة بالقياس الي المجموع طيه  
وبالقياس الي طبيعه المقدم جزيه وقد نسخ لبعض الادهان ان ذلك الامر الزايد لا بد ان  
يكون ضروريا للمقدم حاله اللزوم فانه لو لم يكن ضروريا لم يتحقق الملازمة لانه شرط للزوم  
التالي للمقدم وجواز زوال الشرط بوجوب جواز زوال الشرط وايضا يلزم الملازمة الجزيه  
بين الامور التي لا تعلق بينها فان زيدا بشرط كونه مجتمع مع بكر يستلزمه وكذا شرب زيدا  
لا كل عمر وكذا الحجر الحيوان فيصدق قد يكون اذا وجد زيدا وجد عمر وقد يكون اذا شرب  
زيدا كل عمر وقد يكون اذا كان الحجر موجودا كان الحيوان موجودا وحده بلزم كذب  
السوابب الطبيه للزوميه وكذب الموجبات الاتفاقيه الطبيه مع ان جمهور العالم اجمعوا على  
صدقها ثم بنى عليه خيالات ظن سببها اختلال اخر فتواعد انقوم وهو في غاية الفساد اما  
الشبهه الاولى فلان قوله الامر الزايد شرط في لزوم التالي للمقدم ان اراد به انه شرط في اللزوم  
الكلي الذي هو بالقياس الي المجموع فسلم ولا امتناع في ان زواله موجب لزوال اللزوم وان اراد  
به انه شرط في اللزوم الجزل فهو ممنوع اذ لا معنى له الا ان المقدم له دخل في اقتضا التالي  
وهو متحقق سواء انضم اليه الامر الزايد او لا وقد مرصح الشيخ بعدم لزوم كونه ضروريا حتى  
حكم بان قولنا قد يكون اذا كان هذا انسانا فهو كات لزوميه لانه لا زوم له على وضع انه يدل



على ما في النفس برقم برفقه ولا حقا في ان هذا الوضع ليس ضروري للانسان واما الشبهة الثانية  
فلان اللزوم الجزئي من كل امرين انما يلزم لولم يعتبر اقتضا المقدم واقتصرنا على اقتضا الامر  
الزائد وليس كذلك فاننا لو لم يعتبر ذلك لم يكن هو اللزوم بل غيره على ان الامر الزائد لو وجب  
ان يكون ضروريا فان كان ضروريا لكانت المقدم انقلب الى لازمته الجزئية كلية وان لم يكن ضروريا  
لكانت بل لا امر آخر فذلك الامر ان كان ضروريا لكانت المقدم لزوم المحذور ولا يسليه بل ينهي  
الى ما لا يكون ضروريا للمقدم فامكن انفا كما ان المقدم فلا يحقق الملازمة كما ذكره من انه شرطها  
هذا هو اللام في حصر المقصود والمقتضيه واما خصوصها مستعين ببعض الارزاق والاضواع  
فقولنا ان حينئذ اليوم او راكبا اكرمتك واما لهما باها لالزمان والاحوال وبالجملة الاوضاع  
والارزاق في الشرطيات بمنزلة الافراد في الحملات فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين في  
مخصوصه وان لم يكن فان بين كيه انه على كل الافراد او بعضها في المحصور والافضل كذا ذلك  
هنا ان كان الحكم بالانفصال والانفصال على وضع معين فالشرطية مخصوصه والافان بين كيه  
الحكم انه على كل الاوضاع او بعضها في محصور وان لم يبين بل اعمل بيان كيه الحكم في المصلحة  
واعلم ان في هذا الفصل مباحث طويلة الادب مد وله الحجاب غفل المتأخرون عنها ولم  
يتنبهوا لشي منها واداهم الغفلة عن تحقيق هذا المقام الى خطا العشوائية في ايراد الاحكام  
ولو لا مخافة التطويل اللازم من التفصيل لمطرنا سحاب الافكار وورعنا حجب الاستار ولعل الله  
سبحانه وتعالى يوفق في كتاب اخر للعود الى ذلك عند التعميم **قوله** وشرط في كليه  
الاتفاقية الموجبه للاتفاقية انما تكون كليه اذ احكم فيها بالانفصال او الانفصال في جميع  
الارزاق وعلى جميع الاوضاع الكاسه حسب نفس الامر وشرط ايضا ان يكون طرفا حقيقيين  
اذ لو كان احدهما خارجا جاز ذلك **ذلك الطرف** لعدم موضوعه في الخارج في بعض الارزاق  
فلم يتوافقا في الصدق في جميع الارزاق واما السوالب فبالسالبه اللزوميه والعناديه فالحكم فيها  
يلب لزوم التالي وعناده في جميع الارزاق والاضاع ان كانت كلية وفي بعضها ان كانت  
جزئية حتى يكون اللزوم المرفوع والمعاند المرفوعه جزء من التالي من حيث هو قال فاذا قلنا  
ليس اذا كان كذا او اورد نافع اللزوم لان معناه ليس البتة اذا كان كذا يلزمه كذا اوله ذلك  
ان اردنا نافع الموافقة لان معناه ليس البتة اذا كان كذا يوافق كذا في الصدق لا ما يحكم  
فيه بل لزوم سلب التالي او عناد سلبه فانها موجبه لزوميه او عناديه سالبه التالي على ما ينبغي  
في باب اللازم ولذا السالبه الاتفاقية ما يحكم فيها مرفوع الاتفاق في الاتصال والانفصال دايا ان  
كانت كلية وفي الجملة ان كانت جزئية لا يثبت اتفاق السلب وان كان بينهما تلازم لانه لو وافق

التالي

التالي وعدمه لشي واحد لزم اجتماع النقيضين في الواقع وانه محال واما اجتماعهما في جهة  
المقتضيه والمقتضيه واطلاهما جهة اللزوم والعناد واطلاهما فالموجبه حايذ كونهما جهة اللزوم  
او العناد او الاتفاق فقولنا كليا كان اب فجد لزوميا او اتفاقيا ودايا اما ان يكون اب  
اوجد عناديا او اتفاقيا والمطلقة عالم مقروض فيها لشي من ذلك والتشيع في اعتبار الجهة مستك  
اخر سؤقت على ما عنده من تحقيق الكلية ولا يحتمل بانه هذا الوضع وسور المقصود الموجبه  
الكلية كليا ومتى وسور المقصود الموجبه الكلية دايا وسور السالبة الكلية فيها  
ليس البتة وسور الاحجاب الجزئي فيها قد يكون وسور السلب الجزئي فيها قد لا يكون وفي  
المقتضيه خاصة ليس كليا وفي المقصود خاصة ليس دايا وان واذا ولو في الاتصال واما  
واما محده في الانفصال فلا محال ولا حاجة الى تكرار الامثلة **قوله الفصل**  
**الحادي عشر** في تلازم الشرطيات طامع من تحقيق الشرطيات واقسامها شرع في لوازمها  
واحكامها فالشرطيات اذا اقيس بعضها ببعض فالتقاييس بينهما اما بالانفصال او بالاتحاد اللازم  
منحصر في عشرة اوجه لانه اما ان يحصر بين المقصولات او بين المقصولات او بين المقصولات  
والمقتضيات وتلازم المقصولات اما بين المتحداه الجنس او المختلفه الجنس والمتحداه الجنس  
الما حقيقيات او مانعها الجمع او مانعها الخلو وتلازم المختلفات الجنس اما بين الحقيقيه  
ومانعها الجمع او بين الحقيقيه ومانعها الخلو او بين مانعها الجمع ومانعها الخلو وتلازم المقصولات  
والمقتضيات اما تلازم المقصولة والحقيقيه او المقصولة ومانعها الجمع او المقصولة ومانعها الخلو  
والمراد بالمقتضيات في هذا الباب اللزوميات وبالمقتضيات العناديات والمصنف رب  
لذكر هذه الانقسام خمسة مباحث اوجه منها لا تمام التلازم الاول في تلازم المقصولات  
فقال استلزامها لعكسها كما في الحملات وقيل الخوض الخوض في تفصيله لا بد من ايراد مقدمه  
لحقيقه التناقض فيها فاعلم ان تناقضها كتناقض الحملات في الشرايط والاختلاف كما وكيفية  
الا انه يشترط فيها الاتحاد في الجنس اي الاتصال والانفصال وفي النوع اي اللزوم والعناد  
والاتفاق لان الاحجاب لزوم الاتصال واتفاقه وسلبه مما يتناقضان جزءا ولا ذلك لاجاب  
عناد الانفصال واتفاقه وسلبه فتقيد قولنا كليا كان اب فجد لزوميا قد لا يكون اذا  
كان اب فجد لزوميا وان كان اتفاقيا فالاتفاقية ونقيض قولنا دايا اما ان يكون اب اوجد  
عناديا قد لا يكون اما اب اوجد عناديا وان كان بالاتفاق فالاتفاق اذ اعرفت هذا  
مقول اما العكس المستوي فالمقتضيه اللزوميه ان كانت سالبه كلية تنعكس كفتها لانه  
اذ صدق ليس البتة اذا كان اب فجد صدق ليس البتة اذا كان جدا فاب والافقد يكون اذا







جد قد لا يكون مع أب على بعض الارضاع لا على سبيل اللزوم ولا على سبيل الاتفاق فيكون  
هناك وضع من الارضاع يكون فيه أب معه جد وقد قلنا ليس البتة اذا كان أب فجد  
هذا خلف ولذا اذا صدق أب كان أب فجد فليس البتة اذا كان أب فليس جد والا فقد  
يكون اذا كان أب فليس جد ففي بعض الارضاع يكون أب ولا يكون معه جد واما في الكليات  
اللزوميات فبأنه اذا صدق ليس البتة اذا كان أب يلزم ان يكون جد فكما كان أب ليس يلزم  
ان يكون جد والا فقد يكون اذا كان أب ليس يلزم ان يكون جد ففي بعض الارضاع يكون أب يلزم  
معه جد وقد كان ليس البتة اذا كان أب يلزم ان يكون جد هذا خلف ولذا في العكس  
اذا صدق أب كان أب يلزم جد صدق ليس البتة اذا كان أب ليس يلزم ان يكون جد والا فقد  
يكون اذا كان أب ليس يلزم ان يكون جد ففي بعض الارضاع يكون أب ولا يلزم منه جد واما  
في الجزئيات فهو بتوسط تلازم الكليات مثلا اذا صدق ليس كليا كان أب فجد فقد يكون  
اذا كان أب ليس جد ولا ليس البتة اذا كان أب ليس جد ويلزمه كليا كان أب فجد وقد  
كان ليس كليا كان هذا خلف هذا لام الشئ بلا افتراء عليه ولا زجره في البيان وعندي  
ان اللازم على ما ذكره اذا اعطي العقل حقه لا يحتاج الى دليل لغايه وضوحه فان  
التالي اذا لم يكن موافقا للمقدم ولا زماله يكون نقيضه اما موافقا له او لازم له بالضرورة  
واذا كان تضامه بالمقدم مطلقا حتى يصدق باي وجه يكون اما اللزوم او الاتفاق  
لم يكن لنقيضه اتصال بالالزوم ولا بالاتفاق ولذا في سلب لزوم التالي للمقدم على جميع  
الارضاع او بعضها يستلزم احباب سلب لزوم التالي على تلك الارضاع واحباب لزوم التالي  
للمقدم يستلزم سلب سلب لزوم التالي بل هو عينه عند التحقيق فقد بان ان نقل المتأخر  
ليس على ما ينبغي ورايت واحدا من الادكيا يقول ما هو الا القوم لا يكادون يفقهون  
حديثا لم ينقلوا من الشئ نقلا الا وهو نادى عليهم نقله الفهم وكثره الدليل ولا اعتراضا  
عليه اعتراضا الا وقد اشم بوجه الالامية والخطل مع انهم باختراع القواعد وبسط  
الفن مشهورون وفي السنة الاحباب بقوة الدكيا وجوده القرحه مذكور وروى كان  
ذلك كان لتقدمهم لا لتقدمهم ولتوفر جد هم لا لتوفر جد **قوله** نعم اذا  
اتفقت كل متصلتين اتفقتا في الحكم والمقدم والكيفية وتلازمتا في التالي اي كان التالي  
احدهما لازما لتالي الاخرى فلا تخلوا اما ان يتعكس تلازما ليهما او لا يتعكس وعلى التقديرين  
فالموصلتان اما ان يكونا موجبتين او سالبتين وعلى التقادير الاربعه فاما ان تكونا ليهتين  
او جزئيتين فهذه ثمانية اقسام فان انعكس تلازم التاليتين فهما متلازمان متعاكسان اما

في الموجبتين فلان المقدم ملزوم لاحد التاليتين طليا او جزئيا وكل واحد منهما ملزوم  
للاخر كليا وملزوم الملزوم ملزوم فيكون المقدم ملزوما للتالي الاخر ونقول  
ايضا التاليتان متساويان حبيد والتي اذا كان ملزوما لاحد المتساويين كليا او  
جزئيا يكون ملزوما للساوي الاخر بالضرورة او نقول اذا فرضنا ان يكون جد لازما  
لهز منعكسا عليه وصدق كليا كان أب فجد وكما كان أب فهو بقياس من الاول معزاه  
المفصلة الاولى وكبراه استلزام تاليها لتالي الثانية هكذا كليا كان أب فجد وكما كان  
جد فهو ينتج كليا أب فهو وبالحلف ايضا فان بقيض الثانية مع الاولى ينتج من الثالث  
ما يناقض لازم تاليتين ولذا في بيان استلزام الثانية للاولى واللازم بين الجزئيتين  
بلا فرق واما في السالبين فلان كل واحد من التاليتين لازم للاخر والتي اذا لم يكن مستلزما  
لللازم اصلا او في الجملة لا يكون مستلزما للملزوم لذلك واللازم مستلزما للازم ان  
ملزوم الملزوم ملزوم ونقول ايضا هاهنا ويا ن والتي اذا لم يكن ملزوما لاحد  
المتساويين لم يكن ملزوما للساوي الاخر او نقول على ذلك الفرض اذا صدق ليس البتة  
اذا كان أب فجد فليس البتة اذا كان أب فهو بقياس من الشكل الثاني معزاه الاولى  
وكبراه استلزام تالي الثانية لتاليها هكذا ليس البتة اذا كان أب فجد وكما كان  
جد فليس البتة اذا كان أب فهو وبالحلف ايضا ولذا في بيان في استلزام الثانية  
للاولى ولازم الجزئيتين فظهر ان قوله لا ملزوم الملزوم دليل للتلازم والاختصار  
في الموجبتين والسالبتين معا وان لم يتعكس تلازم التاليتين فيكون احدي المقتضيين لازمه  
التالي والاخرى ملزومه فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين فان كانتا موجبتين لزمت  
لازمه التالي ملزومه لان التي اذا كان ملزوما للملزوم كليا او جزئيا يكون ملزوما  
للازم لذلك من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم واستلزام التي للاعم لا يستدعي  
استلزامه للاخص وان كانتا سالبتين لزمت ملزومه التالي لازمه لان التي اذا لم يكن  
ملزوما للازم اصلا او في الجملة لم يكن ملزوما للملزوم لذلك ولا عكس لجواز ان يكون الملزوم  
اخص وعدم استلزام التي للاخص لا يقتضي عدم استلزامه للاعم واعلم ان هذا الفصل  
قد اشتهر فيما بين الاصحاب بالاشكال والخفا فالمتزما ان بين التلازمات فيه عبارات  
مختلفة بالاجاز والتطويل وبدايل مستحدده بدلا للجهد في هذا المقام فكثير الفوائد  
ونماذج الحاضر وتسهيلا للامر على الطلاب حتى يضبطون من عبارات المصنف وبحفظون  
بالمعقبات المختصرة عساني ادرك من الاجر الجزيل والثنا الجليل ما اومله **قوله**



ولذا ان اختلفتا في التالي وتلازمتا في المقدم المصلتان المتقنتان في الحكم والكيف  
ان اتفقتا في التالي وتلازمتا في المقدم فالاستقام الثانية اتيه فيها فان انعكس تلازم  
المقدمتين تلازمتا وتعاكستا كما نحتاجنا لان التالي اذا كان لازما لاحد المتساويين  
عليه اوجزا كان لازما للمساوي الاخر كذلك اوسا لبتين لانه اذا لم يكن لازما لاحد  
المتساويين دايما او في الجملة لم يكن لازما للاخر كذلك ونقول ايضا اما في الموجبتين الكليتين  
فلان كل واحد من المقدمتين لازم للاخر والتوا اذا كان لازما للآخر فليكن لازما للآخر  
كلما لان لازم اللازم لازم متلا اذا كان بينهما جد وهو لازم متعارف وصدق كلما  
كان جديا ب فكلما كان هـ فاب بقياس من الاول كبراه الاول وصغراه لزوم مقدم  
الثانية لمقدمها هكذا كلما كان هـ فجد وكلما كان جـ فاب وكلما كان هـ فاب واما  
في السالبتين الكليتين فلان التالي اذا لم يكن لازما للآخر اصله لم يكن لازما للآخر  
اصلا كما اذا امكن في الفرض المذكور ليس البتة اذا كان جـ فاب فليس البتة اذا كان هـ  
فاب بالقياس من الاول هكذا كلما كان هـ فجد وليس البتة اذا كان جـ فاب فليس البتة  
اذا كان هـ فاب ونقول ايضا لما صدقت احدي المصلتين صدقت الاخرى لانه كلما كان  
صدق مقدم الاخرى صدق مقدم الاول ولما صدق مقدم الاول صدق التالي والي ما وليس  
البتة اذا صدق مقدم الاول صدق التالي فلما صدق اولي البتة اذا صدق المقدم الاخرى  
صدق التالي وهو المطلوب واما الجزمتان فلم تات ذلك لبيان فيها لصبر وره كبري  
الاول جزمة بل بيان لازمها اما بان الموجبتين نقيضا السالبتين وبالعكس ونقيضا  
المتساويين متساويان واما تحكم عكس النقيض فانه متى صدق كلما صدقت الموجبة الكلية  
الاولى صدقت الموجبة الكلية الثانية انعكس الى قولنا فلما صدقت السالبة الجزمة الثانية  
صدق السالبة الجزمة الاولى وله ذلك متى صدق كلما صدقت الموجبة الكلية الثانية  
صدق الموجبة الكلية الاولى انعكس الى كلما صدقت السالبة الجزمة الاولى صدقت السالبة  
الجزمة الثانية فالسالبان الجزمتان متلازمتان كما الموجبتين الكليتين وعلى هذا قياس  
الموجبتين الجزمتين ولولم ينعكس تلازم المقدمتين فاحدي المصلتين ملزومة المقدم  
والاخرى لازمة فاما ان يكونا كليتين اوجزيتين فان كانتا كليتين لمزومة  
المقدم لازمة من غير عكس اما التلازم فلما مر من الطرق كما يقال كلما صدقت لازمة المقدم  
صدق ملزومة المقدم لانه كلما صدق مقدم ملزومة المقدم صدق مقدم لازمة المقدم  
ولما صدق مقدم لازمة المقدم صدق التالي فكلما صدق مقدم ملزومة المقدم صدق

التالي

التالي وهي المصلحة الملزومة المقدم واما عدم العكس فلجواز ان يكون الملزوم اخر الملزوم  
التالي للاخص اوسلب لزومه عنه فليكن موجب لزومه للاخص اوسلبه عنه فليكن كاتا  
جزمتين لمزمت لازمة المقدم ملزومة حكم عكس النقيض بدون العكس لانه لو انعكس لزوم العكس  
في الكليتين وليس كذلك وقد وقع في المتن مكان البيت لفظ الموجبتين ومكان الجزمتين لفظ  
السالبتين وهو هو ما كان الامر طعنا في القلم **قوله** وكذا اذا تلازمتا في المقدم  
والتالي المصلتان اذا تلازمتا في المقدم والتالي المصلتان اذا تلازمتا في المقدم والتالي  
فاما ان ينعكس تلازمها او ينعكس تلازم احدها دون الاخر ولا ينعكس شي من الملازمين  
والا اتفاق في الحكم والكيف معتبر في القسمين الاولين وفي السالبة فانه لم يعتبر فيه الا  
الاتفاق في الكيف على ما استعمله فان انعكس الملازم ان تلازمت المصلتان وتعاكستا  
لان احدهما متساويين اذا كان ملزوما لاحد المتساويين الاخرين فليكن اوجزا يكون المساوي  
الاخر ملزوما للمساوي الاخر كذلك واذا لم يكن ملزوما لم يكن ملزوما وما وجد ان يتبين تلازم  
الموجبتين الكليتين بقياس من الاول والسالبتين الكليتين بقياس من الاول والثاني  
والجزمتين بعكس النقيض متلا اذا كان بين اب وهـ وبين جد وحط تلازم متعاكس وصدق  
كلما كان اب فجد طبعه وكلما كان هـ فخط لانه كلما كان هـ فاب وكلما كان اب فجد  
ثم نقول فلما كان هـ فجد وكلما كان جـ فخط فكلما كان هـ فخط وان انعكس تلازم  
احد الطرفين دون الاخر فحكم الطرف المنعكس تلازمه حكم مقدمه حتى لو انعكس تلازم المقدم  
يكون حكم المصلتين حكم مصلتين متحدتين في المقدم متلازمتين في التالي تلازمهما غير  
متعاكس فان كانتا موجبتين لازم لازمة التالي ملزومة من غير عكس وان كانتا سالبتين  
لمزمت ملزومة التالي لازمة بلا عكس وذلك لان مقدم احدي المصلتين وان لم يكن عين  
مقدم المصلحة الاخرى لانه مساو له وحكم الشيء حكم مساويه ولو انعكس تلازم التالي  
يكون حكمهما حكم مصلتين متحدتين في التالي متلازمين في المقدم من غير انعكس فان كانتا  
كليتين لمزمت ملزومة المقدم لازمة وان كانتا جزمتين لمزمت لازمة المقدم ملزومة  
من غير عكس فيها وان لم ينعكس شي من التلازمين فاما ان يكون ملزومة المقدم هي ملزومة  
التالي حتى يكون احدي المصلتين ملزومة الطرفين والاخرى لازمة الطرفين او يكون مخالفة  
لها فاحدهما ملزومة المقدم لازمة التالي والاخرى لازمة المقدم ملزومة التالي  
فان اخذت ملزومة المقدم والتالي فاما ان يكون المصلتان موجبتين اوسالبتين فان كانتا  
موجبتين فاما ان تكون لازمة الجزاي لازمة الطرفين كلية اوجزسة فان كانت لازمة



الطرفين كليهما فلا تلازم بين المصطلحين أصلا سواء كان ملزومة الطرفين كلية او جزئية  
اما ان كانت لازمة الطرفين لاستلزام ملزومة الطرفين فلان اللزوم بين اللزومين كليهما  
لا يستلزم اللزوم بين الملزومين لا كليهما ولا جزئيا كما ان الانسان يستلزم الحيوان طيبا  
والضاحك بالفعل الذي هو ملزوم للاستلزام لزم ما غير متعاكس لاستلزام الفرس الذي هو ملزوم  
للحيوان أصلا واما ان ملزومة الطرفين لاستلزام لازمة الطرفين كلية فلان اللزوم بين  
الملزومين لاستلزام اللزوم الكلي بين اللزومين كما ان الانسان يستلزم الحيوان والجوهر  
الذي هو لازم للانسان لاستلزام الجسم الذي هو لازم للحيوان كليهما وان كانت لازمة  
الطرفين جزئية لزممت هي الاخرى ان ملزومة الطرفين من غير عكس اما اللزوم فلان مقدم ملزوم  
الطرفين ملزوم لتاليها اما طيبا او جزئيا وتاليها ملزوم لتالي لازمة الطرفين كليهما فيكون  
مقدم ملزومة الطرفين ملزوما لتالي لازمة الطرفين جزئيا وهو ملزوم لمقدم لازمة الطرفين  
كليهما فيكون مقدمها ملزوما لتاليها وهي اللازمة الطرفين وليكن لتوضيحها بملزوما للفرس  
وجده ملزوما لمخط فاذ صدق كلما كان او قد يكون أبجد فقد يكون اذا كان ه زحط  
لا ه اذ اصدق قد يكون اذا كان اب جحد فجعله صغري لقولنا كلما كان ج د فخط لينج من  
الاول قد يكون اذا كان اب جحد فخط ثم جعله كبري لقولنا كلما كان اب ج د فخط لينج من التالى  
قد يكون اذا كان ه زحط ونقول ايضا اذا كان بين ملزومين ملازمة جزئية وجب ان يكون  
بين اللزومين ملازمة جزئية والا لصدق عدم الملازمة كليهما بين اللزومين وسلب الملازمة  
الكلي بين اللزومين يستلزم سلب الملازمة الكلي بين الملزومين لما جى في السالبتين وقد فرض  
بينهما ملازمة جزئية هذا خلف واما عدم انعكس فلما فرض من اللزوم بين اللزومين لاستلزام  
اللزوم بين الملزومين أصلا وعليه به بقوله لزممت لازمة الجزئ الاخرى من غير عكس في الموجبة  
الجزئية وهي لازمة الطرفين وان كانت المتصلتان سالبتين فاما ان يكون لازمة الطرفين  
جزئية او كلية فان كانت جزئية فلا تلازم بينهما سواء كان ملزومة الطرفين كلية او جزئية  
لانه قد ثبت ان الموجبة الكلية اللازمة الطرفين والموجبة الملزومة الطرفين لا تلازم بينهما  
فلو كان بين السالبة الجزئية اللازمة الطرفين والسالبة الملزومة الطرفين تلازم لكان  
بين الموجبتين ايضا تلازم بحكم عكس النقيض وان كانت كلية لزممت ملزومة الطرفين سواء كانت  
كلية او جزئية لازمة الطرفين الكلية لان ملزومة الطرفين الموجبة الجزئية يستلزم لازمة  
الطرفين الموجبة الجزئية فيعكس النقيض لازمة الطرفين السالبة الكلية يستلزم ملزومة الطرفين  
السالبة الكلية من غير عكس والا لزم العكس في الموجبتين واليه انا بقوله والاخرى اياها من غير

عكس

عكس في السالبة الكلية وهي لازمة الطرفين ونقول ايضا لازمة الطرفين الجزئية لاستلزام  
ملزومة الطرفين لازمة سلب الملازمة بين اللزومين جزئيا لاستلزام سلب الملازمة بين الملزومين  
أصلا فان الجسم ليس يستلزم الحيوان جزئيا والضحك الذي هو ملزوم للجسم يستلزم الانسان  
الذي هو ملزوم الحيوان استلزاما كليهما ولذلك ملزومة الطرفين لاستلزام لازمة الطرفين  
فان سلب الملازمة بين الملزومين لاستلزام سلب الملازمة بين اللزومين جزئيا كما ان الفرس  
لا يستلزم الانسان أصلا والحيوان اللازم للفرس يستلزم الجسم اللازم للانسان كليهما واما  
ان لازمة الطرفين الكلية مستلزمة ملزومة الطرفين فلان تالي ملزومة الطرفين  
ملزوم لتالي لازمة الطرفين وهو لا يلزم مقدمها أصلا فلا يكون تالي ملزومة الطرفين لازما  
لمقدم لازمة الطرفين أصلا لان اللازم اذا لم يلزم الشيء أصلا لم يلزمه الملزوم لذلك ومقدمها  
لازم لمقدم ملزومة الطرفين فلا يكون تاليها ملزوما لمقدمها لان الشيء اذا لم يلزم اللازم أصلا  
لم يلزم الملزوم ايضا ونقول تالي لازمة الطرفين ليس لازم لمقدمها أصلا ومقدمها لازم  
لمقدم ملزومة الطرفين أصلا وهو لازم لتاليها كليهما فلا يكون تاليها لازما لمقدمها أصلا  
وهي المصلة الملزومة الطرفين ونقول اذا لم يكن بين اللزومين ملازمة أصلا لم يكن بين الملزومين  
ملازمة لذلك لانه لو كان بينهما ملازمة جزئية وقد ثبت ان ملزومة الطرفين الموجبة الجزئية  
يستلزم لازمة الطرفين الجزئية فيكون بين اللزومين ملازمة في الجملة وقد فرض بينهما  
سلب الملازمة الكلية هذا خلف واما عدم الانعكاس فلحيوان سلب الملازمة بين الملزومين  
كليهما مع الملازمة بين اللزومين طيبا كما في المثال المضروب وان اختلفت ملزومة المقدم  
وملزومة التالى فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين فان كانتا موجبتين فاما ان يكون لازمة  
المقدم عليه او جزئية فان كانت لازمة المقدم جزئية فلا تلازم بين المتصلتين سواء كانت  
ملزومة المقدم جزئية او كلية اما ان لازمة المقدم الجزئية لاستلزام ملزومة المقدم  
فلحيوان ان صدق اللزوم الجزئ بين لازم الشيء وملزوم غيره ولا يكون بين ذلك الشيء وذلك  
الغير لزوم أصلا فان الحيوان يستلزم الكاتبة جزئيا واللزوم بين الفرس الذي هو ملزوم  
الحيوان وبين الناطق اللازم للكاتب واما ان ملزومة المقدم لاستلزام لازمة التالى  
اللزوم بين ملزوم الشيء ولازم غيره مع عدم اللزوم بينهما فان الكاتب يستلزم الحيوان  
ولا لزوم بين الناطق اللازم للكاتب وبين الفرس الذي هو ملزوم الحيوان وان كانت  
لازمة المقدم كلية لزممت ملزومة المقدم اياها من غير عكس اياها ان اللزوم فلان مقدم  
ملزومة المقدم يستلزم مقدم لازمة المقدم كليهما ومقدمها يستلزم تاليها كليهما فيكون



مقدم ملزومة المقدم مستلزما لتالي لازمة المقدم عليها وهو مستلزم لتالي ملزومه  
المقدم فقدم ملزومة المقدم مستلزم لتاليها كليا واذا لزمت الطبيعة لزمت الجزئية  
بالضرورة واما عدم الانعكاس فلان اللزوم بين ملزوم الشيء ولازم غيره لا يستلزم اللزوم بينهما  
كما في المثال المذكور وان كانتا المصليتين بالبتن فان كانت لازمة المقدم كلية فلا تلازم  
بينهما وان كانت جزئية لزمت في ملزومه المقدم من غير عكس كل ذلك بحكم عكس النقيض على ما مر  
غير مرة فقد حصل لك في هذا النوع ثمانية وعشرون قصا في بعضها ثبت التلازم وفي بعضها لا  
وعليك الاستفصال **قوله** وكل مصليتين المتصلتان اذا توافقتا في الكيف وتغا لفتا في  
الكم وتناقضتا في الطرفين فاما ما وجبنا ان اوسا لبتان وايضا ما كان يلزم الجزئية الكلية  
من غير عكس اما اذا كانتا موجبتين فلانه اذا تحقق الملازمة الكلية بين شيئين نكرن نقيض  
التالي مستلزما لنقيض المقدم كليا بعكس النقيض مستلزم نقيض المقدم نقيض التالي جزيا  
بعكس الاستقامة مثلا اذا صدق كذا كان ا ب فح د فقد يكون ا ذ الم يكن ا ب لم يكن ج د لان الاول  
تنعكس بعكس النقيض الي قولنا كذا لم يكن ج د لم يكن ا ب وينعكس بالاستقامة الى قولنا قد  
يكون ا ذ الم يكن ا ب لم يكن ج د وهو المطلوب واما عدم انعكس فلان الانسان ملزوم الحيوان  
جزئيا واللا انسان لا يستلزم اللاحوان كليا واما ان كانتا سالبتين فلانه اذا صدق ليس  
البته اذا كان ا ب فح د فقد لا يكون ا ذ الم يكن ا ب لم يكن ج د والاصدق كليا لم يكن ا ب لم يكن  
ج د فقد يكون ا ذ ا ب فح د وقد كان ليس البته اذا كان ا ب فح د اخلت ولما كان لازم  
السالبين مستندا الى تلازم الموجبتين المستند الي استلزام العقضية بعكس عكس نقيضها وسند  
السند سند علما به واما عدم انعكس فلان الحيوان لا يستلزم الانسان جزئيا واللاحوان  
لا يستلزم اللاحوان كليا ولذلك اذا توافقتا في الكيف وتغا لفتا في الكم ويلزم مقدمهما  
نقيض مقدم الاخرى وتاليها نقيض تالي الاخرى وانعكس التلازمان لزمت الجزئية الكلية  
سوا كانتا موجبتين او سالبتين لان الطبيعة تساوي متصلة كلية موافقة لها في الكيف من نقيض  
طرفي الجزئية لما مر من ان مقدم الثانية استلزم نقيض مقدم الاولى الصادق الذي هو عين  
تالي الثانية وكذا كل متصليتين ناقض لا زم تالي الاولى مقدم الثانية اي كان تالي الاولى ملزوما  
لنقيض مقدم الثانية والقيود محالها من توافقهما في الكيف والكم ولزوم مقدم الاولى لنقيض  
تالي الثانية لكن تعا عكسها متوقف على تعا كس اللزوم بين تالي الاولى ولازمه اي نقيض مقدم  
الثانية وبالتفصيل اللزوم بين مقدم الاولى ونقيض تالي الثانية اما ان يكون متعاكسا  
اولا يكون وعلى التقديرين اما ان يكون اللزوم بين تالي الاولى ولازمه متعاكسا ولا على التقديرين

الاربعة

الاربعة المتصلتان اما ان يكونا موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين فصار الاستقام  
سته عشر فان تعا كس اللزوم ان الموجبتان المتصليتان متلازمان متعاكستان اما لانهما  
فلانه اذا صدقت الاولى استلزم نقيض تاليها نقيض مقدمها والمفروض ان تاليها ملزوم لنقيض  
مقدم الثانية فيكون مقدم الثانية ملزوما لنقيض تالي الاولى ولذلك المفروض ان مقدم الاولى  
لازم لنقيض تالي الثانية فيكون تالي الثانية لازما لنقيض مقدم الاولى فيقول مقدم الثانية  
ملزوم لنقيض تالي الاولى ونقيض تالي الاولى ملزوم لنقيض مقدمها ونقيض مقدمها ملزوم  
لتالي الثانية يخرج من قياسين ان مقدم الثانية ملزوم لتاليها وهي المتصلة الثانية واما الانعكاس  
فلانه متى صدقت الثانية استلزم نقيض تاليها نقيض مقدمها واذا قد فرضنا ان اللزوم بين نقيض  
مقدمها وتالي الاولى متعاكس فيكون نقيض مقدم الثانية ملزوما لتالي الاولى ولذلك افترضنا ان  
لزوم مقدم الاولى لنقيض تالي الثانية متعاكس فيكون نقيض تالي الثانية لازما لمقدم الاولى  
فقدما لاولي ملزوم لنقيض تالي الثانية ونقيض تالي الثانية ملزوم لنقيض مقدمها ونقيض  
مقدمها ملزوم لتالي الاولى فقدما لاولي ملزوم لتاليها والموجبتان الجزئيتان لا يلزم من  
صدق شيء منهما صدق الاخرى لان الحيوان استلزم اللاحوان جزيا واللا انسان لا يستلزم اللاحوان  
حساس واللا انسان استلزم الحيوان جزيا واللاحساس لا يستلزم الناطق اصلا ويعلم من  
ذلك حال السالبتين الجزئيتين في التلازم والسالبتين الكليتين في عدمه ونقول ايضا المتصلة  
الاولي تلازم متصلة من مقدمها ولازم تاليها المتعاكس ملازمة متعاكسة لما ثبت ان المتصلتين  
اذا توافقتا في الكم والكيف والمقدم وتلازمتا في التالي تلازمتا متعاكسا متلازمتا وتعاكستا  
وهذه المتصلة اذا اعتبرنا هاهنا مع المتصلة الثانية تكونان متصلتين لزوم مقدم الاولى نقيض  
تالي الثانية وناقض تالي الاولى مقدم الثانية فخرج الى ما مر فيكون حكم المتصلة الاولى  
مع الثانية في التلازم وعدمه حكما ملازما لان حكم احد المتساويين مع الشيء حكم المساوي  
الاخر معه وان لم ينعكس اللزوم ان نسوا انعكس احدهما او لا يستلزم الموجبة الكلية الاولى  
الموجبة الكلية الثانية بعين ذلك البيان من غير عكس لان الاحساس يستلزم اللاحساس  
كليا والانسان لا يستلزم الفرس اصلا فالسالبية الجزئية الثانية مستلزمة للسالبية الجزئية  
الاولي بدون انعكس والموجبتان الجزئيتان لا تلازم بينهما لان الحيوان يستلزم الانسان  
جزيا واللاحساس لا يستلزم اللاحساس ولا انعكاس اذ الصاحك يستلزم اللاحات جزيا  
والناطق لا يستلزم الصاهل فالسالبتان الكليتان حالهما كذلك **قوله** البحث  
الثاني في تلازم المنفصلات كل منفصلتين حقيقتين توافقتا في الكم والكيف وكان طرفا

دلالة

مبدأ



احدهما نقيض طرفي الاخرى او ساوي لنقيضهما او كان احدهما في احد طرفي احدهما نقيضا لاحد طرفي  
 الاخرى والاخرى ساوي لنقيض الطرف الاخرى اما موجبتان او سالبتان جزئيتان او  
 كليتان نظريا لا رجوع في الدلالة حصل اثني عشر تقريبا وكيف ما كان تلازما وتساويا  
 اما اذا امتنا في الطرفين فلا نه متى صدق الانفصال الحقيقي بين الطرفين صدق الانفصال  
 الحقيقي بين النقيضين والاجاز الجمع بينهما اوجاز الخلو عنهما لكن جواز الجمع بين النقيضين  
 يستلزم جواز الخلو عن العيين وجواز الخلو عن النقيض يستلزم جواز الجمع بين العيين  
 فلا يكون بينهما انفصال حقيقي هذا خلف واما اذا ساوي طرفا احدهما نقيض طرفي الاخرى  
 فلا نه لولم يصدق الانفصال الاخرى لا يمكن الجمع بين جزئيهما او امكن الخلو عنهما واما ان الجمع  
 بينهما استدعي امكان الخلو عن نقيضيهما المستلزم لا مكان الخلو عن مساويهما واما ان الخلو عنهما  
 يوجب امكان الجمع بين نقيضيهما المستلزم لا مكان الجمع بين المتساويين وتقدر من بينهما انفصال  
 حقيقي هذا خلف واما اذا امتنا في احد الطرفين وساوي الاخر نقيض الاخر فلا نه لو امكن  
 الجمع بين جزئي المنفصل الاخرى امكن الخلو عن نقيضيهما واستلزم امكان الخلو عن احد النقيضين  
 وساوي الاخر ولو امكن الخلو عنهما جاز الجمع بين نقيضيهما فيجوز الجمع بين احدهما ومساوي  
 الاخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقي وقد اشار الى الكل بقوله واللازم الخلف اي لما كان الجمع  
 بين جزئي كل واحدة منهما مستلزما للخلو عن جزئي الاخرى وبالعكس فلو لم يتلازم المنفصلتان  
 اولم يحكما يلزم الخلف وهو ان لا يكون الحقيقة حقيقية ولو ذكر ذلك باللفظ المعينة للتب  
 كان اول هذا في الموجبتين السالبتين والجزئيتين واما في السالبتين فحكم عكس النقيض وان توافقت  
 حقيقتان في الحكم وتخالفتا في الكيف وتساقتا في احد الجزئين وتوافقتا في الجزئ الاخر واللازم  
 فيه تلازما متعاكسا لزم السالبة الموجبة سواء كانتا كليتين او جزئيتين من غير عكس اما اللزوم  
 فلا نه اذا عاند شيئا اخر عاند حقيقيا لا معانده ولا ملزومه المساوي نقيضه واللازم  
 معانده النقيض لشي واحد وهو محال اذ اداك التي ان تحقق اجتماع النقيضات وان اتسقى  
 ارتفع النقيضان وفيه نظرا انه ان اريد بالمعانده الملازمة الكلية فن البين انها ليست لازمة  
 وان اريد بها الجزئية لم يلزم من تحقق التي اجتماع النقيضين ولا من اتساقها ارتقاعها والاراد  
 ان يقال متى صدق دايا اما ان يكون اب وجده بصدق ليس البتة اما لا يكون اب ويكون جد  
 والاصدق قد يكون اما ان لا يكون اب ويكون جد واملزومه قد يكون اذ اكان اب فجد ملزومه  
 وقد كان بينهما انفصال كلي هذا خلف واما عدم العكس فلا نه ليس يلزم من عدم عناد شي اخر  
 عناد نقيضه اياه لجواز ان لا يعاند واحد من النقيضين تاليا كما لا يخفى فانه لا يعاند الاخر

صدقا

صدقا

ولا نقيضه لذبا **قوله** وكل ما نقيض الجمع اذا اتفقت مانعنا الجمع في الكبر والكيف  
 ولزم كل من جزئي واحدة منهما جزئي الاخرى اول لزم جزئي من احدهما جزئي من الاخرى  
 واتحدما في الجزئ الاخر فلا يخلو اما ان يتعاكس لزمه لاجزا او لا يتعاكس وعلى التقديرين  
 اما ان يكونا كليتين او جزئيتين موجبتين او سالبتين نظريا لا رجوع في الاربعه لتفصل  
 ستة عشر ضربا فان لم يتعاكس اللزوم لزمه الثانيه وهي ملزومه الجز الاول وهي لازمه  
 الجز ان كانتا موجبتين والاولى السالبة ان كانتا سالبتين اما على تقدير لزوم الجزين  
 في الاحباب فلا نمنع الجمع بين اللازمين دايا او في الجملة يستلزم منع الجمع بين الجزين  
 لذلك اذ لو اجتمع الملزومان لا اجتماع اللازمان مطعا وفي السلب فلا جواز الجمع  
 بين الملزومين يقتضي جواز الجمع بين اللازمين والامتناع الجمع بين الملزومين من  
 غير عكس في كل منهما لان امتناع اجتماع الملزومين لا موجب امتناع اجتماع اللازمين  
 وجواز اجتماع اللازمين لا يقتضي جواز اجتماع الملزومين لجواز ان يكون اللازم  
 اعم واما على تقدير لزوم احد الجزين والاتفاق في الاخر فلا نمنع الجمع بين الشيء  
 واللازم يقتضي منع الجمع بين الشيء والملزوم فانه لو اجتمع معاه لا جمع مع لازمه هذا  
 اذا كانتا موجبتين وان كانتا سالبتين فلا جواز الجمع بين الشيء والملزوم موجب جواز اجتماع  
 ذلك الشيء واللازم ولا يجب العكس في شي منهما لجواز كون اللازم اعم وان يتعاكس اللزوم  
 تلازمت المنفصلتان وتعاكستا اما اذا اتلازمتا في الطرفين وكانتا موجبتين فلا ن  
 كل واحدة منهما مشتملة على جزئين هما لازما جزئي الاخرى ومنع الجمع بين اللازمين موجب  
 منع الجمع بين الملزومين واما اذا كانتا سالبتين فلا شتمال كل منهما على جزئ من الملزوما  
 جزئي الاخرى وجواز اجتماع الملزومين يقتضي جواز اجتماع اللازمين واما عند الاتقان  
 في احد الطرفين في الاحباب فلا ن كل واحدة منهما مشتملة على جزئ هو لازم جزئي الاخرى  
 ومنع الجمع بين الشيء واللازم يستلزم منع الجمع بين الشيء والملزوم وفي السلب فلا شتمال كل  
 منهما على جزئ هو ملزوم جزئي من الاخرى وجواز الجمع بين الشيء وملزوم غيره يقتضي جواز الجمع  
 بينهما والمصنف ترك بيان تلازم السوالب اما لانساق الداهن اليه واما لاحالته على عكس النقيض  
 وبين لازم الموجبات بقوله ان امتناع الجمع بين الشيء ولازم غيره يقتضي امتناعه بينه وبين  
 ذلك الغير وهو ظاهر فيما اذا اتفقتا في احد الطرفين اما اذا اتلازمتا فيما يليك لتوضيح  
 اب جد موجبتين متلازمين في الطرفين فنقول معاهما صدق اب صدق جد لانه لما كان  
 بين اب منع الجمع وب لا زم لكان بين اود منع الجمع اذ منع الجمع بين الشيء ولازم غيره



يقتضي منع الجمع بينهما وبين الغير ثم لما كان **اللازم** مانعاً وبين **د** منع الجمع كان بين ج ود منع  
 الجمع كذلك المقدمة بعينها فهي مستقلة عنها مرتين بخلافها **هـ** وان كانت المنفصلتان الموصوفتان  
 مانعتي الخلو معقده ايضاً فيهما المصروف بالشيء فان لم يتغير لزوم الجز لزم لا زمة الجز  
 ملزومة الجز اجاباً لان منع الخلو عن الملزومين او عن الشيء وملزوم غيره يستلزم منع الخلو  
 عن الملازمين او عن الشيء والغير وبالعكس سلباً لان جواز الخلو عن الملازمين او عن الشيء ولازم  
 غيره يقتضي جواز الخلو عن الملزومين او عنهما من غير عكس وان انعكس الملزوم تلازم  
 وتعاكسا لا احتمال كل واحد منهما على الملزوم في الاجاب وعلى اللازم في السلب والكل  
 ظاهر وتطبيق قوله وامتناع الشيء وملزوم غيره يقتضي امتناعه عنه وعن الغير على ان  
 الملازم في القسمين على قياس مانع الجمع وان انقضت مانعاً الجمع او مانعاً الخلو في الحكم  
 دون الكيف وتناقضاً في الطرفين لزمته السالبة الموجبة كالتساكيتين او جزئيتين من غير  
 عكس اما بيان الملزوم في مانع الجمع فلانه اذا كان بين الشيئين منع الجمع جاز ارتقاها  
 اذا المراد بها المعنى الاخص فلا يكون بين تقيضهما منع الجمع مصدق السالبة وفي مانع الخلو  
 فلانه اذا امتنع الخلو عن امرين جاز اجتماعهما فلا امتنع الخلو بين تقيضهما واما عدم العكس  
 فليجوز صدق الشيئين مع جواز صدق تقيضهما كالحيوان والابيض حتى يصدق السالبة المانعة  
 الجمع بدون موجبتهما ولجواز كذب الشيئين مع كذب تقيضهما كالانسان والناطق مصدق  
 السالبة المانعة الخلو بدون موجبتهما **قوله** الثالث في تلازم المنفصلات اذا وافقت  
 الحقيقية مانع الجمع او مانع الخلو في الحكم والكيف واحد الجزين ولزم الجز الاخر من الحقيقة  
 الجز الاخر من مانع الجمع واستلزم الجز الاخر من الحقيقة الجز الاخر من مانع الخلو لزم  
 واستلزم ما غير متعاكسين فيما تكونان موجبتين وسالتين فليكن جزئيين فهذه ثمانية  
 فان كانتا موجبتين لزمته غير الحقيقية الحقيقية وان كانتا سالتين لزمته الحقيقية غيرهما  
 من غير عكس اما الاول فلان الموجبة الحقيقية تشمل على منع الجمع والخلو بين جزئيه ومنع  
 الجمع بين الشيء والملزوم ومنع الخلو عن الشيء والملزوم موجب لمنع الخلو عن الشيء واللازم  
 الحقيقية تصدق اما لجواز الجمع بين جزئيه او لجواز الخلو عنهما وجواز الجمع بين الشيء والملزوم  
 موجب لجواز الجمع بين الشيء واللازم وجواز الخلو عن الشيء واللازم موجب لجواز الخلو عن  
 الشيء والملزوم واما الثاني فلا احتمال كون اللازم اعم ولذلك الحكم اذا كان جزاً للحقيقة  
 لازمين لجزئيه مانع الجمع ومستلزمين لجزئيه مانع الخلو ولا يخفى عليك تفصيله بعد  
 الحاطة بما ذكرنا وغير الحقيقية اي مانع الجمع ومانع الخلو اذا انفقتا كما وكيفا وانفقتا

الخلو عن

في الطرفين وهي اربعة اقسام تلازمها وتعاكسا اما اذا كانتا موجبتين فلان امتناع الجمع  
 بين الشيئين دايم او في الجملة ملزوم لامتناع الخلو عن تقيضيهما لذلك ملزوم مانع الخلو  
 مانع الجمع وبالعكس اي امتناع الخلو عن الشيئين يقتضي امتناع الجمع بين تقيضيهما فيلزم  
 مانع الجمع مانع الخلو واما اذا كانتا سالتين فلا يجوز اجتماع شيئين ملزوم لجواز  
 تقيضيهما وجواز ارتفاع الشيئين ملزوم لجواز اجتماع تقيضيهما وان توافقا الحكم  
 والجزئيين وتخالفتا في الكيف لزمته السالبة الموجبة كالتساكيتين او جزئيتين لانه اذا  
 كان بين الشيئين منع الجمع وجب ان لا يكون بينهما منع الخلو والا انقضت مانع الجمع  
 حقيقته ولذلك اذا كان بينهما منع الخلو لم يكن بينهما منع الجمع فليكن كذا في المثال  
 كان بينهما منع الخلو في الجملة كانت حقيقته وانما يكون لولزم منع الخلو كلياً فنقول  
 المراد انه لم يبق مانع الجمع مانع الخلو ومنع الخلو الجزئيين كذا في ذلك والعكس غير  
 لازم لجواز اجتماع الشيئين مع جواز ارتفاعهما مصدق السالبة بدون الموجبة فيها وكذا  
 الحكم اذا توافقا في الحكم واحد الجزين ولزم الجز الاخر من الموجبة الجز الاخر من السالبة  
 ان كانت الموجبة مانع الجمع ولزم الجز الاخر من السالبة الجز الاخر من الموجبة ان كانت  
 مانع الخلو فان الموجبة يستلزم السالبة اما اذا كانت الموجبة مانع الجمع فلا جزاً  
 منها لما كان لازماً للجز من مانع الخلو وامتنع الجمع بينهما ثبت الجمع منع بين جزئيه مانع  
 الخلو فيجوز الخلو عنهما والا انقضت مانع الجمع حقيقته واما اذا كانت مانع الخلو  
 فلا انجزاً لها كما كان ملزوماً لجزئيه مانع الجمع ومنع الخلو عن الشيء والملزوم  
 يستلزم منع الخلو عن الشيء واللازم كان بين جزئيه مانع الجمع منع الخلو فيجوز اجتماعهما  
 ولا لزم الانقلاب والعكس غير واجب في شيء منهما لانه يجوز الخلو عن الشيء والملزوم مع  
 جواز الجمع بينه وبين اللازم كالانسان والفرس لجواز ارتفاعهما مع جواز اجتماع الانسان  
 والحيوان اللازم للفرس فلا يلزم الموجبة المانعة الجمع السالبة المانعة الخلو وايضا  
 يجوز الجمع بين الشيء واللازم مع جواز الخلو عنه وعن الملزوم كالحيوان والابيض يجوز  
 اجتماعهما مع جواز الخلو عن الابيض والانسان الملزوم للحيوان فلم يلزم الموجبة  
 المانعة الخلو السالبة المانعة الجمع **قوله** الرابع في تلازم المنفصلات المتصلة  
 والمنفصلة الحقيقية اذا توافقا في الحكم والكيف وتناقضتا في احد الجزين وتوافقا  
 في الجز الاخر وتلازم ثمانية تلازمها متعاكسا وهي ثمانية لزمته المتصلة المنفصلة ان كانتا  
 موجبتين والمنفصلة المتصلة ان كانتا سالتين من غير عكس فيما بيان الحكم في ما اذا



توافقا في احد الجزئين اما التلازم في الموجبين كليتين كانتا اوجزيتين فلان الانفصال  
الحقيقي يحيل اجتماع الجزئين وارتقاءهما متى امتنع تحقق احد الجزئين مع الآخر ايا  
او في الجملة وجب ثبوت نقيض احدهما على تقدير الآخر لذلك اذا امتنع تحقق نقيض احدهما  
مع نقيض الآخر وجب ثبوت عين احدهما فيها مع نقيض الآخر ولا معنى للتلازم بين عين  
احدهما ونقيض الآخر الا ذلك وكل حقيقته يلزمها اربع منقولات اثنتان توافقان في المقدم  
باعتبار منع الجمع بين جزئيهما واخرى في التالي باعتبار منع الخلو عنهما وقوله لا استلزام  
كل جز من المنفصلة نقيض لاحترام اعادة لبعض الدعوي واما عدم الانكاس فلحيوان كون اللازم  
اعم فالمتمصلتان المتوافقتان في المقدم لا تتكاسن عليها لعدم الانفصال الحقيقي بين نقيض  
الاعم وعين الاخص والمتوافقتان في التالي لا تتكاسن ايضا لعدم الانفصال بين عين الاعم  
ونقيض الاخص وايضا لو استلزم المنفصلة المنفصلة لا تنكست كل متصلة على نفسها لا جنيده  
يكون بين نقيض المقدم والتالي وبين نقيض التالي والمقدم انفسا حقيقي مستلزم التالي  
المقدم واما حكم السالبتين الكليتين والجزئيتين تلازما وتعاكسا فيبين بكمس النقيض  
او بالخلف فانه لو لم يصدق السالبة المنفصلة على تقدير صدق السالبة المتصلة صدق الوجه  
المنفصلة وهي ملزومة للموجبه المتصلة وكانك لم تجح الى اعادة هذا البيان في السؤال فقلما  
عسر المقاييس واما اذا التلازمتا في الجز فلا يتساوي المنفصلة الموافقة في الجز لما تقر  
من ان كل متصليتين موافقتين في الحكم والكيف واحد الطرفين متلازمين في الطرف الآخر  
تلازما متعاكسا متلازمتان متعاكستان وحكم احدهما متساويين مع الشيء حكم المساوي الآخر  
معه وكذلك الحكم لو ناقض مقدم المنفصلة احد جزئيه المنفصلة ولزم تاليها الجز الآخر من  
المنفصلة اما المنفصلة لازمة للمنفصلة اذا كانتا موجبتين كليتين اوجزيتين فلانه متى  
صدق المنفصلة استلزم نقيض احد جزئيه اعني مقدم المنفصلة عين الجز الآخر استلزاما  
كلييا اوجزسا وعين الجز الآخر استلزم تالي المنفصلة كلييا فيستلزم مقدم المنفصلة لتاليها  
استلزاما موافقا للمنفصلة في الحكم واما عدم وجوب العكس فلا احتمال استلزام الشيء لازم عين  
مع عدم عناد الحقيقي بين نقيض ذلك الشيء وذلك الغير كالانسان يستلزم الحيوان اللازم  
للغرس ولا عناد بين الانسان والغرس ولذلك لو ناقض تالي المنفصلة احد جزئيه المنفصلة واستلزم  
مقدمه الجز الآخر من المنفصلة والجز الآخر منها يستلزم نقيض احد جزئيه اعني تالي المنفصلة  
فقدما يستلزم تاليه لكنه لا يتم اذا كانت المنفصلة جزئيه لصيرورده كبري الاول جزئيه  
نعم لو تعاكس استلزام المقدم المتزايان من الثالث واما عدم العكس فلحيوان استلزام اللازم

شي

شي مع عدم الانفصال بين ذلك الشيء ونقيض اللازم كالانسان الملزوم للحيوان فانه  
يستلزم الجسم ولا انفصال بين الحيوان والجسم وكذا لو وافق مقدم المنفصلة احد جزئيه  
المنفصلة ولزم تاليه نقيض الجز الآخر لان احد جزئيه المنفصلة اي مقدم المنفصلة ملزوم  
لنقيض الجز الآخر كلييا اوجزسا ونقيض الجز الآخر ملزوم لتالي المنفصلة واما عدم  
لزوم العكس فلحيوان استلزام الشيء لازم نقيض عين مع عدم المعاندة بينهما كالانسان  
فانه يستلزم الحيوان وهو لازم لنقيض الغرس ولا عناد بين الانسان والغرس وكذا  
لو استلزم مقدم المنفصلة احد جزئيه المنفصلة ولزم تاليه نقيض الجز الآخر لان مقدم  
المنفصلة ملزوم لاحد جزئيه المنفصلة واحد جزئيه ملزوم لنقيض الجز الآخر ونقيض الجز  
الآخر ملزوم لتالي المنفصلة لكنه ايضا الفايتم الكليتين ولو تعاكس استلزام المقدمتين استلزام  
الجزئيتين من الثالث والاول وعدم الانكاس لحيوان استلزام ملزوم شي لللازم نقيض  
غيره مع عدم المعاندة بينهما كالانسان الملزوم للغرس يستلزم الحيوان اللازم لنقيض الغرس  
ولا انفصال بينهما وكذا لو وافق تالي المنفصلة احد جزئيه المنفصلة واستلزم مقدمها  
نقيض الآخر فان مقدمها ملزوم لنقيض الجز الآخر من المنفصلة الملزوم لعين احد  
جزئيه اي تالي المنفصلة وهو ايضا لا يتم في الجزئيه وانكاس لزوم شئيين تلازمها من الثالث  
وعدم العكس لاحتمال لزوم الشيء الغير مع عدم الانفصال بين ذلك الشيء ونقيض لازم الغير  
كالحويان يلزم الانسان الملزوم لنقيض الغرس ولا عناد بين الغرس والحيوان وكذا اذا لزم  
تالي المنفصلة احد جزئيه المنفصلة واستلزم نقيض الجز الآخر فان مقدمها ملزوم لنقيض  
الجز الآخر من المنفصلة وهو ملزوم لاحد جزئيه الملزوم لتالي المنفصلة وتلازم الجزئيتين  
انما يظهر هنا ايضا عند انعكاس استلزام المقدم من الثالث والاول وعدم لزوم العكس  
لحيوان استلزام الشيء لعين وعدم الانفصال بين نقيض لازم الشيء وملزوم الغير كالانسان  
الملزوم لنقيض الغرس يستلزم الحيوان اللازم للعناد مع عدم المعاندة بينهما **قوله**  
واذا اختلفنا في الكيف اذا اختلفت المنفصلة والمنفصلة الحقيقية في الكيف واتخذتا  
في الحكم والجز من لزمت السالبة منها الموجبة كليتين كانتا اوجزيتين من غير عكس اما  
الاول فلان اللزوم بين الشئيين يقتضي عدم المعاندة بينهما وكذا الانفصال بينهما يقتضي  
عدم اللزوم بينهما لاستتباع اللزوم والعناد معا بين الشئيين واما الثاني فلانه لا  
يلزم من سلب العناد بين الشئيين تحقق اللزوم بينهما ولا من سلب اللزوم تحقق العناد لحيوان  
ارتقاءهما كما في المجتمعين بطريق الاتفاق وكذا الوفاق في الجزئين والقيود بحالها

مقدمه



اما ان المصلحة الموجبة يستلزم المنفصلة السالبة فلان الملازمة بين الشئين تقتضي عدم  
الانفصال الحقيقي بين نقيضيهما لانه لو ثبت الانفصال الحقيقي بين نقيضيهما لاستلزم اجتماع  
عينيهما فنلزم المناقاة بين اللازم والحلزم وهو محال ووعا استدلال عليه بان المنفصلة  
الموجبة تنعكس بعكس النقيض الى الموجبة مركبة من نقيض الطرفين وهي مستلزمة للسالبة  
المنفصلة فلان الانفصال الحقيقي بين امرين يقتضي الانفصال الحقيقي بين نقيضيهما لما مر من ان  
الحقيقتين اذا توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا في الجزين تلازمتا وتعاكستا الانفصال  
بين النقيضين يستلزم سلب الاتصال بينهما واما عدم انعكاسهما فليجوز عدم اللزوم بين امرين  
مع عدم المعاندة بين نقيضيهما وبالعكس كالفرس والانسان ونقيضيهما وكذا لو وافق مقدم المنفصلة  
احدي جزئي المنفصلة واستلزم ثابتهما الجزاء الاخر اما على تقدير احباب المنفصلة فلان قدما  
اعني احد جزئي المنفصلة ملزم لثابتهما اللزوم لتالي الجزاء الاخر من المنفصلة فيكون بين جزئيهما  
ملازمة يفيد سلب الانفصال بينهما واما على تقدير احباب المنفصلة فلان مقدمها اي مقدم  
المنفصلة مناف لتاليها اللازم لتالي المنفصلة ومنافي للارز من مناف للزوم فيكون بين جزئي  
المنفصلة منافات فيصدق سلب الاتصال وعدم الانعكاس بينهما لا مكان ان لا يجازي الشئ  
لازم الغير مع عدم الملازمة بينهما كالانسان لا يعاند لازم الفرس وهو الحيوان مثلا وكذا  
لو لزم مقدم المنفصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم ثابتهما الجزاء الاخر منها اما استلزام  
المنفصلة الموجبة السالبة المنفصلة فلان احد جزئي المنفصلة ملزم لمقدم المنفصلة وقدمها  
ملزم لتاليها المستلزم للجزء الاخر من المنفصلة فيكون احد جزئيهما ملزوما للجزء الاخر  
فلا يكون بينهما انفصال وهو لا يمتنع في الجزئيهما وانما سبيل استلزامها من الثالث على تقدير  
انعكاس لزوم مقدم المنفصلة واما استلزام الموجبة المنفصلة السالبة المنفصلة جزئيين  
لملعدم استلزام احد جزئي المنفصلة تالي المنفصلة جزئيا لما مر انفا وهو مستدعي عدم استلزام  
لازمه اعني مقدم المنفصلة ثابتهما وكليتين على تقدير انعكاس لزوم مقدمها لعدم استلزام  
احد جزئي المنفصلة تالي المنفصلة كلييا فلا يستلزم لازمه المساوي لذلك واما عدم وجوب  
الانعكاس فيها فليجوز عدم المعاندة بين ملزوم الشئ ولازم الغير مع عدم الملازمة بينهما  
كالحاكم الملزوم للانسان والحيوان اللازم للفرس وكذا لو وافق تالي المنفصلة احد جزئي  
المنفصلة ولزم مقدمها الجزاء الاخر اما اذا كانت المنفصلة موجبة فلان الجزاء الاخر من المنفصلة  
ملزوم لمقدم المنفصلة الملزوم لتاليها اعني احد جزئي المنفصلة فلا يكون بينهما انفصال البيان  
في الجزئيهما لا يتم الا اذا انعكس لزوم مقدمها واما اذا كانت المنفصلة موجبة جزئية فلان الجزئ

الاخر

الاخر من المنفصلة لا يستلزم احد جزئيهما اعني تالي المنفصلة كلييا فلا يستلزم لازمه  
المساوي ومما يوضح استعمال طريق عكس النقيض والحلف وقد سبق المنهية على امكان استعمالها  
في امثال هذا المقام وعدم انعكاسهما لحيوان لان لا يجازي ملزوم غيره مع عدم الملازمة  
بينهما كالحاكم لا يجازي الفرس الذي هو ملزوم الصاعل **قوله** والمنفصلة ومما نفعه  
الجمع اذا توافقت المنفصلة ومما نفعه الجمع في الكم والكيف واحد الجزين وتوافق تالي المنفصلة الجزئ  
الاخر من المنفصلة تلازمتا وتعاكستا اما لزوم المنفصلة المنفصلة كليتين وجزئيين  
فلا يستلزام عين كل من جزئيهما نقيض الاخر لا امتناع الجمع بينهما فيلزمها متعلتان باعتبار  
تعدد الجزئين واما انعكاس فلا امتناع الجمع بين مقدم المنفصلة ونقيض تاليها لا امتناع وجود  
الملزوم بدون اللازم هذا في الموجبتين واما في السالبتين فباحدا الطرفين المذكورين  
ولو وافق مقدم المنفصلة احد جزئي مانعه الجمع ولزم ثابتهما نقيض الاخر فلا تخلوا اما  
ان تعاكس لزوم التالي اولا فان لم يتعاكس لزمت المنفصلة المنفصلة ان كانتا كليتين  
وبالعكس ان كانتا سالبتين كليتين وجزئيتين واما التلازم فلانه متى صدقت المنفصلة  
استلزم احد جزئيهما اعني مقدم المنفصلة نقيض الاخر المستلزم لتاليها واما عدم انعكاس  
فلا مكان استلزام الشئ لازم نقيض الغير مع امكان الجمع بينهما كالا انسان المستلزم للحيوان  
اللازم لنقيض الفرس فان تعاكس اللزوم تعاكستا لان مقدم المنفصلة اعني احد جزئي  
المنفصلة مستلزم لتاليها وتاليها ملزوم لنقيض الجزء الاخر من المنفصلة بحكم الانعكاس  
فيكون احد جزئيهما ملزوما لنقيض الاخر فامتنع الجمع بينهما وهو كذا لو استلزم المنفصلة  
احد جزئي المنفصلة ولزم ثابتهما نقيض الاخر فان لم يتعاكس احد اللزومين لزم المنفصلة  
المنفصلة في الاحباب وبالعكس في السلب لان مقدم المنفصلة ملزوم لاحد جزئي المنفصلة  
وهو ملزوم لنقيض الجزء الاخر الملزوم لتالي المنفصلة والبيان انما يمتنع في الجزئيين  
من السالت اذا انعكس لزوم مقدمها ولا يجيب الانعكاس لجواز استلزام ملزوم الشئ لازم  
نقيض الغير مع امكان الجمع بينهما كالكاكب يستلزم الانسان والحيوان اللازم لنقيض الفرس  
وان تعاكس اللزوم ان تعاكستا لان احد جزئي المنفصلة ملزوم لمقدم المنفصلة ج ومقدمها  
ملزوم لتاليها وتاليها ملزوم لنقيض الجزء الاخر من المنفصلة واحد جزئيهما ملزوم لنقيض  
الجزء الاخر فبينهما منع الجمع وانما سبيل من الثالث وكذا الحكم لو توافق تالي المنفصلة احد  
جزئي المنفصلة واستلزم مقدمها الاخر اما لزوم المنفصلة المنفصلة اذا كانتا كليتين  
فلان مقدم المنفصلة مستلزم للجزء الاخر من المنفصلة وهو مستلزم لنقيض احد جزئيهما



يكون نقيض أحدهما وهو مقدم المتصلة مستلزما لعين الآخر وهو ملزوم لتالي المتصلة  
 ولا تنعكس لجواز استلزام نقيض الشيء للآخر مع إمكان الخلق بينهما كالأحيوان مستلزم  
 الإنسان ويمكن الخلو عن الحيوان في الفرس المستلزم للإنسان هذا أن لم ينعكس للزوم  
 أما إذا انعكس ظهر التناقض لأن مقدم المتصلة مستلزم حينئذ أحد جزئي المتصلة فيكون  
 بينه وبين نقيض مقدمه أعني أحد جزئي المتصلة منع الخلو وهذه الواسطة مقدم المتصلة  
 نقيض أحد جزئي المتصلة ولزم تأليه الآخر أما لازم الموجبتين الكليتين فلأن مقدم  
 المتصلة مستلزم لنقيض أحد جزئي المتصلة وهو ملزوم لعين الجزء الآخر الملزوم لتالي  
 المتصلة ولأن الجزءين يتبين من الثالث عند انعكاس استلزام ملزوم نقيض الشيء للآخر  
 الغير وجواز الخلو بينهما كالإنسان الملزوم لنقيض الأحيوان مستلزم الجسم للفرس  
 وجواز الخلو عن الأحيوان والفرس وإن انعكس للزوم أن التناقض لازم أما في الكليتين  
 فلأن نقيض أحد جزئي المتصلة مستلزم ح مقدم المتصلة الملزوم لتاليه الملزوم للجزء الآخر  
 فيكون بين الجزئين منع الخلو وأما في الجزءين فبالثالث وهذه الواسطة تالي المتصلة أحد جزئي  
 المتصلة واستلزم مقدمها نقيض الجزء الآخر في صدقت المتصلة الموجبة صدقت المتصلة  
 لأن مقدم المتصلة ملزوم لنقيض الجزء الآخر من المتصلة ونقيضه ملزوم لأحد جزئيه أعني  
 تالي المتصلة ولأن الجزءين يتبين أنما يظهر من الثالث إذا انعكس استلزام مقدم ولا تنعكس أن  
 تنعكس الاستلزام لجواز استلزام ملزوم نقيض الشيء للغير وجواز الخلو بينهما كالإنسان  
 الملزوم لنقيض الأحيوان مستلزم الناطق مع إمكان الخلو عنهما وإن انعكس الاستلزام  
 يتبين الانعكاس لأن نقيض الجزء الآخر من المتصلة مستلزم حينئذ مقدم المتصلة الملزوم  
 لتاليه أعني أحد جزئيه هكذا في الكليتين وأما في الجزءين فن الثالث وقوله أولزومه  
 واستلزم مقدمها نقيض الجزء الآخر فهو تكرار لما إذا استلزم مقدم المتصلة نقيض أحد  
 جزئي المتصلة ولزم تأليه الآخر من غير فرق **قوله** وإذا اختلفت المتصلة ومانعه  
 الخلو إذا اختلفت في الكيف واتقتا في الكم والجزء من لزمت السالبة منها الموجبة فإن  
 اللزوم بين أمرين كلياً أو جزئياً مستلزم جواز الخلو عنهما لذلك والاستلزام نقيض اللزوم  
 بين الملزوم وهو محال ومنع الخلو بين أمرين مستلزم عدم الملازمة بينهما لأن نقيض كل  
 واحد مستلزم لعين الآخر فلا يلزمه بل بيان اللازم الأول كاف على ما بينناك عليه سوادا  
 ولا تنعكس بينهما لجواز ارتفاع أمرين لا ملازمة بينهما كتركيب الباري والخلو وكذا الواسطة  
 في الجزئين والعبود محال لأن منع الخلو بين الشين مستلزم منع الجمع بين النقيضين فلا يكون

بينهما

بينهما ملازمة وعدم العكس لجواز الخلو عن أمرين مع عدم الملازمة بين نقيضيهما وكذا لو  
 كانا على الاتحاد المذكور في مانعه الجمع وحسبته ولو اتقتا في الكم دون الكيف ووافق مقدم  
 المتصلة أحد جزئي المتصلة ملزوم لتاليه الملزوم للجزء الآخر فلا يكون بينهما منع الخلو  
 ولا ينعكس إمكان الخلو عن الشيء وملزوم الغير وعدم الملازمة بينهما كالإنسان والفرس  
 الملزوم للصاهل أولزوم مقدمه أحد جزئيه واستلزم تأليه الآخر لأن أحد جزئي  
 المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة وهو ملزوم كلياً لتاليه الملزوم للجزء الآخر وعدم  
 الانعكاس لاحتمال ارتفاع ملزوم الشيء ولا زمر الغير وعدم استلزامه أياً كالصاهل  
 الملزوم للفرس والحيوان اللازم للإنسان أو وافق تأليه أحد جزئيه ولزم مقدمه الآخر  
 لأن الجزء الآخر ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم كلياً لتاليه وهو أحد جزئيه وعدم العكس  
 لجواز الخلو عن الشيء وملزوم الغير مع عدم لزومه أياً وكذا إذا افترض مقدم أحد  
 جزئيه واستلزم تأليه نقيض الآخر لأن مقدمها وهو نقيض أحد جزئي مانعه الخلو  
 ملزوم لتاليه الملزوم لنقيض الجزء الآخر فيجوز الخلو عن الجزئين وعدم الانعكاس  
 لجواز اتفاق استلزام نقيض الشيء للآخر مع إمكان الخلو عنهما فإن الإنسان  
 لا يستلزم الفرس الملزوم لنقيض الأحيوان وجواز الخلو مع حق عن الإنسان والأحيوان  
 أولزوم مقدمه نقيض أحد جزئيه واستلزم تأليه نقيض الآخر لأن نقيض أحد جزئيه ملزوم  
 لمقدمه الملزوم كلياً لتاليه الملزوم لنقيض الآخر وعدم العكس لاحتمال اتفاق استلزام  
 لأن نقيض الشيء للآخر مع ارتفاعهما فإن الناطق اللازم لنقيض الإنسان  
 لا يستلزم الفرس الملزوم لنقيض الأحيوان ويمكن ارتفاع الإنسان والأحيوان  
 أو نقيض تأليه أحدهما ولزم مقدمه نقيض الآخر لأن نقيض الآخر ملزوم لمقدمه الملزوم  
 لتاليه أعني نقيض أحدهما واتقيا الانعكاس لجواز عدم استلزام لازم نقيض الشيء لنقيض  
 الآخر وإمكان الخلو عنهما فإن الإنسان اللازم لنقيض الحيوان لا يستلزم نقيض الفرس  
 مع جواز ارتفاعهما فقد ظهر أن تلازمات مانعه الجمع وتلازمات مانعه الخلو مع المتصلة  
 لم تختلف في البرهان كثيراً لاختلاف ولها قال ولا يخفى عليك لميته أو لمية كل واحد  
 من تلازمات مانعه الخلو في فصل الاتفاق والاختلاف ولذا لا يخفى عليك لمية التناقض  
 في فصل الاتفاق عند انعكاس اللزوم على ما بيننا هذايان تلازمات المتصلات والمتصلات  
 على وجه كلي منطقي سهل حفظه وينبأ د ر إلى الأذهان ضبطه وقد اعتقد المتأخرون  
 من المنطقيين أن أكثرها غير تام لاعتمادهم على منع التقدير ونحوه فهم استلزام الشيء للشيء

واستلزم تأليه الآخر  
 الموجبة لأن مقدم المتصلة أي أحد جزئي  
 المتصلة



حتى لا يتبعوا عن الاتصال والانفصال معا بين شيئين وزعموا ان الغرض لا يقتضي من ايرادها  
 تبيين الاذهان وان حصل لها ملكة استحضار القضايا واستخراج لوازمها البعيدة والقريبة  
 وات واقف مما سلفنا كد على ما يزيل تلك الاوهام ويخبر عن وجه الحق التام فلا يلتفت  
 الى ما قالوا وقال بل حق المقالة ثم واستقيم **قوله** البعث الخامس واذا فرغ من لازم  
 الشرطيات شرع في بخاند ها بسبب او متصلة او منفصلة ومختلطة او متصلة ومنفصلة  
 والاضابط فيها ان كل قضيتين تلازمنا وتعاكسا عند نقض كل منهما عين الاخرى صدقا  
 وكذبا والاحراز صدق الملزوم بدون اللازم وهو محال فيكون بينهما انفصال حقيقي وان لم  
 يتعاكسا عند نقض القضية اللازمة عين القضية اللازمة في الكذب دون الصدق  
 لجواز صدق اللازم بدون الملزوم فيبينها منع الخلو وعاند نقض اللازم عين القضية  
 الملزومة في الصدق دون الكذب لجواز ارتفاع نقض اللازم وعين الملزوم فيبينها  
 منع الجمع **قوله** خاتمة هذه المباحث لفظية ختم الباب بها اقتدا بصاحب الكشف  
 وهي زوايد ليس للفتن اليها افتقار **الاول** في تحريف القضية وما يستعمل الشرطيات  
 معبره عن اوضاعها الطبيعية اللفظية وتسمى تحريفها كما تذكر قضية منقبة وترد في قضية  
 موجبه مثل قولنا لا يكون اب وجد وهي في قوة مانعة الجمع اذ معناه لا يكون اب محققا  
 وتحقق د فيكون بين تحقق اب وتحقق د منافي وهو منع الجمع ويدل ايضا على استلزام  
 اب لتقييد د لان منع الجمع بين الشيئين يقتضي استلزام كل واحد لتقييد الاخر الا ان هذا  
 الاستلزام يفهم منه اظهر ولو بدل الواو بالواو وقيل لا يكون اب اوج د دل على منع الخلو  
 لان معناه اما ليس اب اوج د فيكون بين تقييد اب وعين د منع الخلو وهو دليل التحريف  
 عن صيغه الانفصال فيكون عيب اب مستلزم الجدل لان منع الخلو بين امرين يقتضي ملازمه  
 جد لتقييد اب وهو لا يستقيم الا اذا عطف جد على اب حتى يكون معناه اما ليس اب او ليس  
 جداي لا يكون الا انتفا احداهما فقط فلا يمكن ارتفاعهما فيكون منع الخلو بين العيينتين  
 وح يكون تقييد اب مستلزم الجدل لكن ذلك اتباع قضية سالبه لقضية سالبه والكلام  
 في اتباع قضية موجبه وكذا اذا بدل حتى او الا فقيل لا يكون اب حتى يكون جد او الا  
 اذا كان جد فانه يتقدم فيه ان تحقق اب متوقف على جد في قوة استلزام اب لجد مع الدلالة  
 على كليه الاستلزام فيكون بين اب وعين د منع الخلو ولو قدم الاجاب على السلب كما يقال  
 يكون جد ولا يكون اب دل على اتصال الجزين بين الجزين المذكورين وهما جد وليس اب ومصدق  
 هذه الدعاوي يتم تلك المعاني في لغة العرب عند اطلاق الصيغ المذكورة **الثاني** في الهيئات

اللفظية

اللفظية التي تفيد امورا زائدة على مفهوم القضية قد تدخل القضايا بامات ولو احق  
 بتعدد زائده احكام كالات واللام تدخل على الموضوع تارة تفيد العموم كقولنا  
 الانسان في خسر واخرى تفيد العهد اذا كان بين المتكلم والمخاطب محدود كقولنا  
 الرجل عالم او على المحمول فيدل على الحصر كقولنا زيد العالم فانه يدل على حصر العالم  
 في زيد بغير وجه ذكر الرابطة فيقال زيد هو العالم لئلا يتوهم بالتركيب التقييد في  
 وتقدم الخبر على المبتدأ كقولنا قمي انا ودخول انا في القضية لقولنا انا العالم زيد  
 وتكرار الرابطة في الفارسية كقولنا زيدت في ديرت تفيد حصر الخبر في المبتدأ  
 واقتراح حرف السلب بالموضوع وحرف الاستثنا بالمحمول تفيد مساواتها في الموضوع  
 والمحمول اما ان العموم لقولناها الانسان الا الناطق واما في المهورم كقولناها الانسان  
 الا الحيوان الناطق ولما يفيد الانفصال وحقيه المقدم ملزم حقيه التالي فاذا قلنا  
 لما كانت الشمس طالعة كان النور موجودا دل على اتصال وجود النور بطلوع الشمس  
 وحقيه طلوع الشمس لكن سلب لما لا يفيد السلب اللزوم فاذا قيل ليس لما كانت الشمس  
 طالعة كان النور موجودا دل على سلب الملازمة بينهما فقط فلا يكون اجاب لما عليه  
 متقابلا لعدم ورود السلب على مفهوم الاجاب ولجواز صدق الملازمة مع كذب  
 الملزوم وحديثه كذب اجاب لما لله بالملزوم وسلبه ايضا لصدق الملازمة فلا يكون  
 بينهما تقابل الثالث في الاغلاط اللفظية وتندفع الغلط في القضية اذا كان محمولها  
 شبه امري محمول والمراد بالمحمول ما هنا المحمول بالاشتقاق وبالحاصل ما لا يكون شبه  
 بل يكون له معنى مستقل كقولنا كل ملك على السرير فالشبهه وهي حصول الملك على السرير  
 محمول بالاشتقاق والمحمول بالمواطاة الحاصل والحاصل السرير ولذلك في قولنا كل وتدني  
 الحائط وكل شيخ كان شابا فيظن ان المحمول الامر المحصل فيقال في عكسها بعض السرير  
 على الملك وبعض الحائط في التودد وبعض الشاب كان شيخا فيقع الغلط واذا احق الحال  
 وعلم ان المحمول هنا النسبه زالت المشبهه لان عكسها حينئذ بعض من هو على السرير  
 ملك وبعض ما في الحائط وتد وبعض ما كان شابا شيخا قال الكشي ومما يخلط في عكسه  
 قولنا لا شيء من الجسم عمتد في الجهات الى غير النهاية فيقال في عكس لا شيء من الممتد في الجهات  
 الى غير النهاية جسم وحله بان المحمول في القضية وهو الممتد في الجهات الى غير النهاية يشتمل  
 على امرين احدهما الممتد في الجهات وثانيهما **اللاهيا** به فان اخذ المحمول الممتد في الجهات  
 متعنا صدق الاصل ضروره بثبوته لكل جسم واما المطلوب عنه هو اللاهيا به فقط وان



اغذا الله ما به منعنا كذا بالعكس فانه يصدق قولنا لا شيء من غير المتناهي جسم وهو ضعيف  
 لان المجموع له مفهوم وكل مفهوم اذا استحال اخر فاما ان يصدق عليه بالاجاب والسلب  
 لكن الاجاب انه ممنوع فيصدق السلب فانه اذا كان الله ما به سلوبه يكون الممتد في الخارج  
 الى غير انهاء به ايضا سلوبا لان الجزا اذا كان سلوبا عن شيء كان المجموع سلوبا عنه ايضا بالضرورة  
 وحده ان الامل ان اعتبر بحسب الحقيقة منعنا صدقه فان بعض ما لو دخل في الوجود كان حتما  
 فهو بحيث لو وجد كان ممتدا في الجهات الى غير انهاء به فان البرهان ما دل على تنافي الاجسام  
 الموجوده في الخارج ولما على تنافي الاجسام المقدرة فلا فان اعتبر بحسب الخارج منعنا  
 لكذا بالعكس فان السالبة الخارجية يصدق بانها الموضوع في الخارج والمتمدد في الخارج  
 الى غير انهاء به ليس لوجود في الخارج **قوله الثاني**  
 قد علمت ان نظر المنطقي في الوصول الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وقد فرغ عنه واما في  
 نفسه وهو باب الحجة المقصود بالذات فبان ان مشروع فيه والاحتجاج اما بالكل على الجزئي  
 او الكل وهو القياس او الجزئي على الجزئي وهو التمثيل او على الكل وهو الاستقراء فاما كان  
 العدة في الاحتجاج هو القياس قد علم على غيره وعرفه بانه قول مؤلف من قضايا ما لم تكن  
 لزوم عنه لذاته قول اخر فالقول جنس بعيد يقال بالاشتراك على المفروض وعلى المفهوم  
 المعقولي والمراد ههنا اللفظ المركب لما تقدم وتأخر من ان القياس المسموع ما ذكره قال  
 قلت لو اريد بالقول اللفظ لم يقع قوله لزوم عنه لذاته قول اخر اذا التلطف بالمقدما  
 لا يستلزم التلطف بالنتيجة فتقول القول واللفظ المركب ما قصد بحجته الدلالة على  
 جزئ معناه هو لا يكون قولا الا اذا دل على معناه فيكون القول المعقول لازما للمسموع  
 للقول والنتيجة لازمة المعقول فيكون لان ما للقول المسموع وعلى هذا يكون المراد بالقول للزوم  
 المعقول لا المسموع فان التلطف بالمقدما يستلزم تعقل معانيها وتعقل معانيها يستلزم  
 تعقل النتيجة لا التلطف بها وذكر المؤلف مستدرك والا لكان حاصلا ان القياس لفظ  
 مركب مؤلف وظاهرا انه تكرار لاطائل تحت وقول من قضايا يتناول الحملات والشرطيات  
 واحترز به عن القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها فانه قول مؤلف لكن لا  
 من القضايا بل من المفردات لا يقال لو عني بالقضايا ما هي بالقوة دخل القضية الشرطية  
 ولو عني ما هي بالفعل خرج القياس الشعري وايضا ههنا ما ليس هي قضايا مفردة كقولنا  
 فلان متفلس فهو حي ولما كانت الشمس طالعة قالنا وجود لاننا نقول المعنى ما هو بالقوة  
 والقضية الشرطية تخرج بقوله من سلمت فان اجزاها لا يحتمل التسليم لوجود المانع اعني ادوات

فان

الشرط

الشرط والعناد او المعنى بالقضية ما يتضمن تصديقا او تحميلا فتخرج الشرطية بها والقياس  
 الاول لا يتم الا بمقدمة محدودة وهو قولنا كل متفلس فهو حي والثاني مشتمل على مقدمتين  
 الاتصال ووضع المقدم له لا لا لما عليها لكن ترد عليه القضية المركبة المستلزمة لعكسها  
 والموارد بالقضايا ما فوق قضية واحدة لتناول المؤلف من قضيتين وهو القياس البسيط  
 والمؤلف من اكثر وهو القياس المركب ولم يقل من مقدمات والا لزم الدور وقوله متى  
 سلمت ليس المعنى به كونها مسلمة في نفسها بل انها وان كانت كاذبة منكرة فهي بحيث لو سلمت  
 لزم منها غير ما دخلت فيه فان القياس من حيث انه قياس انما يجب ان يؤخذ بحيث يشمل  
 البرهاني والحيدلي والمخططي والسوفسطاني والشعري والحيدلي والمخططي والسوفسطاني  
 لا يجب ان يكون مقدماتها حقة في نفسها بل يكون بحيث لو سلمت لزم منها ما يلزم ولما القياس  
 الشعري فانه وان لم يحاول التصديق بل التخييل لكنه يظهر ارادة التصديق ويستعمل  
 مقدماته على انها مسلمة فاذا قال فلان قرآن حسن فهو يقيس هكذا فلان حسن وكل  
 حسن فهو قرآن قال الفصل ثمة وكل مرة بحسب الفصل بحسب هو قول اذا سلم  
 ما فيه لزم عنه قول اخر لكن الشاعر لا يعتقد هذا اللازم وان كان يظهر انه يريد حتى  
 يتخيل به فيعرب او يفتقر وقوله لزم عنه يخرج التمثيل والاستقراء فان مقدماتها اذا  
 سلمت لا يلزم عنها شيء لامكان تخلف مدلولها عنها ويخرج ايضا ما يصدق القول الاخر  
 معجب بحسب خصوص المادة لقولنا لا شيء من الانسان بغير وكل فترس ههنا فانه يصدق  
 لا شيء من الانسان بههنا لان المادة مادة المناقاة لا لانه تأليف من صخري سائلة وكبري  
 موجبة ومتناول القياس الكامل وغير الكامل لان اللزوم اعم من البين وغيره واما  
 ذكر التفسير ليرجع الى القول المؤلف ولم يثبت ليعود الى القضايا لان القول الاخر  
 لا يلزم عن المقدمات كيف ما كانت بل عنها وعن التأليف فبينة بذلك على ان الصورة  
 دخلا في الاستنتاج كالمادة وقوله لذاته يعني ان يكون اللزوم لذات القول المؤلف اي لا  
 يكون بواسطة مقدمة غريبة اما غريبة لازمة لاحدي المقدمات متبن وهي الاجنبية او لازمة  
 لاحديها وهي في قوة المذكورة والاولى كافي قياس المساواة فانا اذا قلنا مساو لب وب  
 مساو لج يلزم منه مساو لج لكن لا لذات هذا التأليف والا لكان منجادا انما وليس  
 كذلك كافي الميانية او النصفية بل بواسطة قولنا كل مساو لب فهو مساو لكل ما يساويه  
 به فانه اذا انقسم الى المقدمة الاولى ان مساو لكل ما يساويه ب فاما مساو له انما يخرج  
 مساو له ويلزمه مساو لج وهو المطلوب فقد بان ان هذا اللزوم بواسطة تلك المقدمة

والله اعلم بالصواب  
 وانما هذا التأليف  
 فاما ما ذكره



ان شامسا داب وان به مسا ولاخره حكم حكما كليا بالمساواة بين مساوي **ب** وما  
يباويه **ب** مجرد الوصفين فان كانا كائنين في الحكم الكلي فبان كفايا في صورة واحدة  
بطريق الاول وايضا اللزومات المحيطة في هذا البيان كلها هي ذات اذ لا فرق بين اللزوم  
واللازم الا في اللفظ وقد جعل صاحب النصف تلك المقدمة قولنا كل مساو اب فهو مساو لكل  
ما يباويه **ب** حتى اذا انضم الى المقدمة الاولى انج مساو لكل مساوي **ب** ويلزمه كل  
ما يباويه **ب** فهو مساو لا لان المساواة انما تحقق من الجانبين والمقدمة الثانية وهي قولنا  
**ب** مساو لج يكره ما ج مساو اب فينتظم منهما قياس منج لقولنا ج مساو لا ويلزمه آساو لج  
وعلى ذلك وهذا لا يفي تلك المقدمة في الاستلزام بل لابد منها من مقدمة اخرى هي نتيجة  
القياس الاول ومقدمات اخرى تنفرد من انعكاس قضية المساواة ومن الناس من جعل تلك  
المقدمة قولنا كل مساو مساو مساو فان المقدمتين المذكورتين ينتجان مساو مساو  
فاذا اضمناها الى تلك المقدمة انتجا آساو لج قال المصنف وانت تعلم ان قياس المساواة  
مع تلك المقدمة لا ينتج بالذات لعدم تكرار الوسط في القياس الاول وهو ظاهر ولا في القياس  
الثاني لان محمول الصغرى مساو مساو ج وموضوع الكبرى مساو مساو ج وهما متغايران  
وقوم جعلوها كل مساو مساو ج فهو مساو ج فيتكرر الوسط في القياس الثاني واما عدم  
تكرار الوسط في القياس الاول فبان قليلا قلت **هـ** بان الوسط غير متكرر لكن لا نسلم ان القياس  
انما ينتج بالذات اذ اكرر الوسط فنقول تقريرا للاعتراض حسب ما ذكره صاحب النصف ان احد  
الامرين لازم اما لخلال التعريف او بطلان القاعدة القائلة كل قياس اقتراني فهو مركب  
من مقدمتين يشتركان في حد لان قياس المساواة بالنسبة الى قولنا آساو مساو ج ان لم  
يكن قياسا يلزم الاختلال وان كان قياسا بطل القاعدة لعدم اشتراك مقدمتيه في حد او  
وهما تحت فاننا لسنا نعقل من اللزوم بلا واسطة الا ان مجرد المقدمتين كاف في تعقل النتيجة  
ومن اللزوم بواسطة ان تعقل المقدمتين لا يكفي في تعقل النتيجة وانما يكفي مع تعقل الواسطة  
ومن البين ان من تعقل ان آساو اب **ب** مساو ج وتعقل ان كل مساو للمساوي مساو تعقل جزما  
ان آساو ج ولا احتياج الى تكرار الوسط قطعاً ولذلك حصل الجزم بذلك القول حيث صدق  
تلك المقدمة كما في لزومية خلاف ما اذ المصديق كما في النصفية والثلثية واما الوساطة  
التي ابتدعوها فغير توسيطها غشاً لاننا نعقل المطلوب من قياس المساواة وان لم يخطر  
ببالنا شي منها بل الهندسون يقتضون على ايراد المقدمتين ويعقلون منهما المطلوب كان  
استلزامهما اياه بدهي لا سيما في الواسطة القائلة مساو مساو المساوي مساو الى الذهن من وضع

المقدمتين

122  
للمقدمتين وبالجملة لا انتقاد لهم في استحقاق المطلوب الى شي من تلك التكاليف وانما الزمهم  
الاستلزام ما سبق الي اوهاهم من ان الاستلزام بالذات انما يكون اذ اكرر الوسط ولا يبرهان  
لهم ذلك على ذلك ولا في تعريفه القياس ما يشعر به على انهم اذا اوجبوا تكرار الوسط في الاستلزام  
بالذات فامعاً لهم في مقدمتي قياس المساواة بالنسبة الى قولنا آساو مساو ج ان زعموا  
استلزامهما اياه بواسطة فقد انكروا بدهي العقل ومع ذلك يطالبون بواسطة محزنة  
للوسط وان لم ينفوا بان ذلك الاستلزام بالذات فقد ناقضوا انفسهم والثاني نقولنا  
جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع  
الجوهر فانه يلزم منهما ان جزء الجوهر جوهر بواسطة عكس تقيض المقدمة الثانية وهو  
قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر لا يقال هذا قياس في الشكل الثاني  
فكيف احتوز بمرعته لانا نقول لاننا لانعلم انه قياس في الثاني وانما يكون كذلك لو لم تكن  
المقدمة الثانية موجبة لكان ان اوردناها موجبة فلا وسط هناك سلمناه بكن المدي ان ليس  
بقياس بالنسبة الى جزء الجوهر جوهر لا بالنسبة الى لاشي من الجوهر ليس جوهر والقياسية  
امر اضافي يختلف بحسب اختلاف ما ينسب اليه كسابر الاضافات وفيه ما فيه فان قيل  
احد الامرين لازم وهو اما قياسية ما استلزم بواسطة من قياس المساواة ونحوه واما عدم  
قياسية ما بين من الاشكال بالعكس المستوي لان اللزوم بالذات ان لم يعتبر في القياس  
يلزم الامر الاول والا فالثاني لان لزوم نتائجها بواسطة مقدمة اخرى ج احاب بان  
اللزوم بالذات محناه ان لا يكون بواسطة مقدمة غريبة والمراد بالمقدمة الغريبة  
ما يكون طرفاه مغايرين لحدود مقدمة من مقدمات القياس ومن البين ان الحدود تتغير  
في واسطة قياس المساواة وعكس التقيض دون العكس المستوي والى السؤال والجواب اشار  
بقوله وبشرط في ذلك تغير حدود القياس للاخراج البيان بالعكس المستوي فان اللزوم  
الذي لا يكون بواسطة مقدمة غريبة اما ان لا يكون بواسطة املا كما في القياس الكامل  
او يكون بواسطة لا تكون غريبة بان لا يكون شي من طرفيها مغاير لحدود القياس كما في غير  
الكامل او يكون واحد من طرفيها مغاير والاخر غير مغاير كما في بعض الاقيسة الشرطية والتعريف  
متناولها جميعا واعلم انه لو جعل الاستلزام بطريق عكس التقيض اخلافاً في القياس وانتصر  
في الاحتراز على الاستلزام بواسطة المقدمة الاجنبية لكان له وجه لان الغرض من وضع  
القياس استعمال المحمولات على وجه اللزوم والمقدمات كما تستلزم المطالب بطريق العكس  
المستوي كذلك تستلزمها بواسطة عكس التقيض من غير فرق في الاستلزام فاندكنا نقول في



المستوى متى صدقت المقدمة مثلا صدقت احدهما مع عكس الاخرى ومتى صدقتا صدقت النتيجة  
لذلك المنك اجبا ذلك بعينه في عكس المقصود بخلاف المقدمة الخفية فان الملزوم بالحقيقة  
ليس هو المقدمتان بل معهما وحدهما يدخل في القياس ما لا يحتاج الى البيان وما يحتاج الى  
بيان حفظ حدود القياس ولا تغير لآثارها والى ما غير حدوده باحد طرفيه والى ما  
يغير بطرفيه معا وقوله قول اخر يريد به تغاير كل واحدة من المقدمتين فانه لو لم يعتبر  
مغايرته لكل واحدة منهما لزم ان يكون كل مقدمتين فرضا قياسا كيف اتفقنا لاستلزام مجموعهما  
كل منهما وفيه نظر والاول ان يقال المقدمات موضوع في القياس على انها سلم فلو كانت  
النتيجة احدهما لم يخرج الى القياس وكل قول يكون كذلك لا يكون قياسا هكذا ذكره الشيخ في التفتا  
فان قيل القول اللازم قد وضع في القياس اما في القياس الاستثنائي فلقولنا كلما كان اب  
فقد نكن اب ينتج جده وهو مذهب في القياس واما في الاقتراني فلقولنا كل ج ب وكل ب  
فكل ج ب وهو مذهب الصوري اجاب عن ابان المقدمة في القياس الاستثنائي ليست  
بل ملازمة لاب فجد مغاير لها على انه قضيه والموجود في القياس ليس بقضيه وعن الثاني  
بان كل ج ب اللازم ليس مقدمه القياس بعينه فان المقدمات مفاتيح ليست للنتيجة لانها موصوفة  
بالفهم مع المقدمة الاخرى وكونها معطوفة او معطوفا عليها فان قيل فعل هذا يكون كل قضيتين  
كيف ما وقعنا قياسا لتعق تلك المخالفة فيه اجب بان كل قضيه منها وان كانت موصوفة  
بالثالث والعطفية لكن ليس لها وضع معين بالقياس اليه لانها لو بدلت القضيه الاولى  
بالثانية يكون اللازم محالة بخلاف النتيجة فيما ذكرنا اذ كما يلاحظ في الاستنتاج وضع المقدمات  
بعضها عند بعض لذلك يلاحظ اوضاعها بالقياس الى النتيجة والحق في الجواب منع قياسه  
امثال ذلك فان القول اللازم لا بد ان يكون مستقفا من المقدمتين والعلم باللازم  
فيما ذكره سابق على العلم بالمقدمتين فلا يكون مستقفا منها فتر ان القياس كقول  
يقال بالاستشراك على القياس المعقول والقياس المعقول قول معقول مولف من قضايا  
في العمل بالقياس يودي الى التصديق بشئ اخر والقياس المسموع ما ذكره لا فرق بين تقريرهما  
في القبول الا ان القول والقضاياء من المسموعات وهما من المعقولات فالحقول المعقول  
جنس للقياس المعقول والقول المسموع قال الشيخ في الشفا القياس المسموع ليس  
بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث هو اللفظ لا يستلزم لفظا اخر بل من حيث  
انه دال على معنى معقول لكن القياس المعقول كاف في تحصيل المطالب البرهانية واما في  
الجدل والخطا به والسفسطة والشعر فان القياس المسموع لا يستغنى عنه في افاده الاغراض

المعلقة

المعلقة ولعل المصنف اذا اعتبر القياس المسموع اولا لاجل هذا المعنى حتى يعم الصناعات  
قوله وشكك الامام اورد الامام شكك على افادة القياس العلم بالنتيجة احدها انه لو  
كان القياس مفيد العلم بالنتيجة لكان الموجب له اما مجموع العلوم المرتبة او كل واحد  
منها او واحد منهما دون الاخر والتالي بافتاؤه باطل فكذا المقدم اما الاول فبثبته  
اوجه ان مجموع تلك العلوم المرتبة ممتنع الحصول لامتناع توجه الذهن دفعه الى امور  
متعدده فلا يكون موجبا ضرورة ان علم وجود الشئ لا بد ان يكون موجودة بت ان المجموع  
ينافي العلم بالنتيجة لانه نكرو الفكر في الشئ من الحصول اذ هو طلب وطلب الحاصل محال  
والموجب لا بد ان يحاميه لو كان المجموع موجبا دون كل واحد فعند الاجتماع ان لم  
يحصل امر زائد لم يكن عند الانفراد لم يحصل الموجب لان حال تلك العلوم عند اجتماعها  
عند انفرادها وان حصل عاد الكلام في المقصود لذلك الامر الزايد هل هو المجموع او كل واحد  
فيلزم التسلسل لاستحالة ان يكون المقصود كل واحد لما يجبي او واحد حصل الامر الزايد  
فانه لو استقل الواحد في اقتضا الامر الزايد في حصل ذلك الواحد حصل الامر الزايد  
ومتى حصل الامر الزايد حصل العلم بالنتيجة متى حصل ذلك الواحد حصل العلم بالنتيجة  
لكن العلم بالنتيجة لا يحصل عند حصول ذلك الواحد بالضرورة بل لا بد معه من الاخر  
فتبين ان يكون المقصود المجموع دون كل واحد فعند الاجتماع ان لم يحصل امر زائد لم يحصل  
الموجب والاعاد الكلام بعد افره وايضا الامر الزايد اما استقل باقتضا النتيجة والقدرة  
ان كل واحد او واحد استقل باقتضائه متى حصل كل واحد او واحد حصل العلم بالنتيجة  
وليس لذلك وان لم يستقل فلا بد من شئ اخر ويعود الكلام في المقصود ولان الامر الزايد الشئ  
الاخر لما لم يكن كل منهما موجبا مستقلا فعند الاجتماع ان لم يحصل امر زائد لم يحصل الاستقلال  
وان حصل استقلال الكلام في المقصود واما بطلان الثاني فلا امتناع توارد العمل المستقل على  
معلوم واحد بالتحقق واما الثالث فللعلم الضروري باستنناع استقلال المقدمة الواحدة  
بالنتيجة ولانه لا يكون المقدمة الاخرى مدخل في الاستنتاج فتكون مستدركة وثانيها ان العلم  
بالنتيجة لو كان لازما عن المقدمتين فالعلم بهما ويلزم والنتيجة عنهما اما ان يكون ضروريا  
او نظريا ولا سبيل الى شئ منهما اما الاول فلان العلم بتلك الامور لو كان ضروريا اشترك  
جميع الناس في العلم بالنتيجة لان الضروريات لا تختلف الناس فيها فتكون جميع الناس  
عالمين ساير العلوم النظرية وهو محال واما الثاني واحد من تلك العلوم لو كان نظريا  
افتقر الى قياس اخر والكلام في العلم بمقدمتيه ولزوم النتيجة عنها كالكلام في القياس



الاول فيستلسل والجواب عن الشك الاول باختيار ان الموجب مجموع العلوم **قوله** اول المجموع  
غير حاصل فلما لا نسلم فانا نجد من انفسنا كوننا عالمين باشياء دفعة ولولا ذلك لم نشدق  
بالنسبة بين قضيتين بل لم نتفكر النسبة بين امرين لموقفه على تفكر الطرفين معا **قوله**  
ثانيا المجموع هو الفكر ممنوع بل الفكر هو القصد الي الانتقال من تلك العلوم المرتبة او الميزم  
ذلك القصد وهو نفس الانتقال او ترتيب العلوم للتوسل بها الى المطلوب وعلى التقادير  
يكون الفكر امرا خارجا للمجموع **قوله** ثالثا ان حصل عند الاجتماع امر زائد لسلسل  
ممنوع ايضا بل ينهي الى اسباب مفارقة وهي العلل الفاعلية فان الامر الزائد هو الهيئة الاجتماعية  
وموجها لا يحصر في الاجزاء فانها على مادة و العلة المادية لا تكفي في ايجاد الشيء فلا بد  
من علة فاعلية خارجة عنه هذا في الكتاب والحق في الجواب الاستفسار بان المراد بالموجب  
ان كان له فاعلية فلا نسلم الحصر فان العلة الفاعلية لم تحصل النتيجة موجودة وراه  
العلوم المرتبة وان كان له فاعلية المدة يختار ان كل واحد منها علة فانها معداة لا فاعلية  
من المبادئ الفعالية ومن الشك الثاني منع اشتراك الكل في الضروريات فان معنى كون للقدرة  
ضرورية انا اذ ان تصورنا طريقا ونصورنا النسبة بينهما حيزا منها ومعنى كون الضروريات  
انا اذ علمنا المقدمتين ونسبنا المطلوب لهما علمنا لزومهما فقد لا ننظر احد طرفي  
المقدمة اولا فنصور النسبة بينهما اولنا تعلم احدي المقدمتين او نسبة المطلوب لهما فلا  
يلزم اشتراك الكل فيهما وفي بيان المصنف حيث اورد النصور في المقدمة فتباح هذا ان  
اريد بالضروري المعنى الاخص وجبته مكن منع الحصر ايضا وان اريد به ايضا المعنى الاعم  
فالمنع اظهر لجواز توقف حصول الضروري على شيء اخر كالنجمة او الحذر وان عاد المنك  
وقال لو كان العلم بالمقدمتين وباللزام ضروريا لكان العلم بالنتيجة ضروريا والتالي  
باطل اما الملازمة فلان اللزام عن الضروري ضروري بل نظري لتوقف حصوله على المقدما  
وان كانت ضرورية **قوله الفصل الثاني في القياس** قسما لانه ان كانت  
النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو الاستثنائي كقولنا ان كان ج د قاب للزوج د  
ينج اب وعينه مذكور في القياس بالفعل يكن ليس اب ينج ليس ج د ونقيضه وهو مذكور  
فيه بالفعل وان لم يكن كذلك فهو الاقتراضي كقولنا كل ج ب وكل ج ا فليس مو  
ولا نقيضه مذكور في القياس بالفعل وانما قيد التوقيفان بالفعل لان النتيجة في الاقتراضي  
مذكورة بالقوة فان اجزاها مذكورة فيه وهي علة مادية والعلة المادية ما المحلول معها  
بالقوة فلم يقيد بالفعل لا تنقض التوقيفان اما تعريف الاستثنائي نظرا واما تعريف الاقتراضي

فكل

فكلها فان قلت النتيجة ونقيضها ليسا مذكورين في الاستثنائي بالفعل لان كلاهما فقيضية  
والمذكور بالفعل فيه ليس بنقيضه فنقول المراد اجزا النتيجة او نقيضها على الترتيب وهي  
مذكورة بالفعل وينقسم الاقتراضي حسب ما يتركب منه من القضايا الى حلي وهو المركب من  
الجملة الساذجة وشرطي وهو المركب من الشرطيات الساذجة او منها ومن الجمليات واسما  
خمس لانه تركب من شرطيتين فهو اما من المتقاربتين او منفصلتين او متصلة ومنفصلة وان تركب  
من جملة وشرطية فهو اما من جملة ومنفصلة او جملة ومنفصلة ولما كانت الجملة متقدمة على الشرطية  
طبعها قدما لقياسات الجملة لوافق الوضع الطبع **قوله** ولا بد في كل قياس  
حلي بسيط من مقدمتين مشتركين في حد لان نسبة محمول المطلوب الى موضوعه لما كانت  
بمجهول فلا بد من امر ثالث موجب العلم بتلك النسبة والا فلي تصور الطرفين في العلم بالنسبة  
فلا يكون نظريا ويسمى ذلك الحد اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب ومنفرد احدي  
المقدمتين بحد هو موضوع المطلوب ويسمى اصغرا لان الموضوع في الاغلب اخف يكون اقل  
انرا اذ فيكون اصغرا وتلك المقدمة التي تشمل عليه تسمى بالصغري لانها ذات الامحور ومنفرد  
المقدمة الثانية بحد هو محمول المطلوب وتسمى اكبرا لانه في الاغلب اعمر فيكون اشرا ازا  
والتي اشتملت عليه كبري لانها ذات الاكبر والقضية التي جعلت جز قياس تسمى مقدمة  
على المطلوب وما ضل اليه المقدمة كالموضوع والمجهول يسمى جدا لانه طرف للنسبة تسمى  
بالحد الذي هو في سلب الرياضتين فكل قياس يشتمل على ثلاثة حدود الامحور والاكبر  
والاوسط وهي نسبة اوسط الى طرفي الموضوع او المحل تسمى شكلا واقتراان الصغري بالاكبر  
بحسب الاعجاب والسلب والميزمة والكلي يسمى قترسه وشرطا والقول اللزام مسمى مطلوبا  
ان سبق منه الى القياس فينتجه ان سبق من القياس اليه فان قلت اللزام من تعريف القياس  
ليس بالاستلزامه للنتيجة بالذات واما تكرير الوسط فلا ولا دليل يدل عليه بل ربما  
لا شتمل على وسط كما في قياس المساواة فانه ينتج بالذات ان الف مساو لمساوي ج ولزوم  
لملزم ج وحيز الحيز ج وكقولنا كل ج ب وكل ج ا فليس ج ب بالمثل فتقول  
الشروط المحتبر في انتاج القياس نوعان ما هو شرط لتحقيق الانتاج كالشرائط المحتبرة  
في الاقيسة الاستثنائية الشرطية على ما سبق وتكرار الوسط ليس شرطا للانتاج بل للعلم به  
اذ القياس انما ضبط قواعد وعرف احكامه اذ انكر رتبة الوسط اذ عرفت هذا  
فنقول الاشكال اربعة لان الوسط ان كان محمولا في الصغري موضوعا في الكبرى فهو الشكل  
الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان محمولا فيهما فهو الثاني وان كان موضوعا فيهما

المطلوب



هنا الثالث وهذه الاصطلاحات مختصة بالقياس المهيمن ومن الواجب ان يعتبر بحيث يعينه  
وعينه فيجبر عن الحدود بالحكم عليه وبه والمتوسط بينهما يقال الوسط ان كان محكوما  
به في الصغرى محكوما عليه في الكبرى فهو الاول وهكذا الى اخر النظم والشكل الاول يشارك  
الثاني في الصغرى لان الاوسط محمول فيهما ومخالفة في الكبرى اذا الاوسط موضوعها في الاول  
محمولها في الثاني وعلى هذا يشارك الثالث في الكبرى ومخالفة في الصغرى ومخالفة الرابع  
في المقدمات ولذلك الثاني يخالف الثالث فيهما ويشارك الرابع في الكبرى ومخالفة في الصغرى  
والثالث يشارك الرابع في الصغرى ومخالفة في الكبرى وكل شكل يرتد الى الاخر بعكس ما  
تخالفا فيه فالاول والثاني يريد كل منهما الى الاخر بعكس الكبرى والثاني والثالث  
بعكس المقدمات وعلى هذا وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل الاول هو النظم  
الطبيعي لا انتقال الذر فيه من الاصغر الى الاوسط ومنه الى الاكبر حتى يلزم انتقاله من الاصغر  
الى الاكبر وهو انتقال طبيعي سلفه الطبع السليم بالقبول وكامل لانه بين الانتاج في الكبرى  
والله على ثبوت الحكم لكل ما ثبت له الاوسط ومن حملتها الاصغر ثبت الحكم ولا حاجة الى تكرار  
ومنتج المطالب لدرجة ولا شرف المطالب الذي هو الاجاب لكل اشكاله على الشرف الاجاب  
الذي هو اشرف من السلب فان الوجود خير من العدم وعلى الطية التي هي اشرف من الجزس  
لانه انفع في العلوم ولذو لها تحت الضبط ولانها اخص والاضحى اخص من الاعور لا شئ له على  
امر زائد ونكوه الثاني في الشرف لانه ينتج الكلي وهو اشرف من الجزى فان قلت الثالث  
ينتج الاجاب وهو اشرف من السلب فلم لم يوضع في المرتبة الثانية اجاب بانه لم ينتج الا الجزى  
والكلي وان كان سلبا اشرف من الجزى وان كان اجابا لانه انفع في العلوم وكان شرف الاجاب  
من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة ولان الثاني موافق الاول في الصغرى  
وهي اشرف المقدمات لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف لان المحمول في الاعتب  
يكون خارجا تابعا والمتبوع المحروض اشرف لان المحمول انما هو مذكور مطلوب في القضية  
لاجل حتى يرتبط عليه بالاجاب او السلب ثم الثالث موافقة الاول في الكبرى ثم الرابع  
لثلاثة اياه في المقدمات فهو في غاية البعد عن الطبع ولذلك استقط الفارابي والشيخ  
عن الاعتبار وبعضهم عن التسمية ايضا وهذه الاحكام امور وضعيه اختيارية لا وجوب  
فيها وانما دعي اليها الاحتسان والاخذ بالاولى والاولى وستترك الاشكال الاربعة في ان  
لا قياس من جزس الى اثنين ولا صغرى ماله كبرها جزس الا في الرابع كما سياتي وان النتيجة  
شيع اخس المقدمات في الكم والكيف وهذه القواعد عرفت باستقرا الجزسات عند معرفة

شرايها

شرايط الانتاج في كل شكل ومعرفة ما يلزمه من النتيجة وح متع اثبات شئ من الجزسات  
بذلك القواعد والالزام له وروا اختصار هذا الضابط لهذا الوضع بل هو جاري في كل  
حكم كلي اثبت باستقرا الجزسات **وله الفصل الثالث** لا انتاج الاشكال شرايط  
محسب عليه المقدمات وكيفية شرايط محسب جهتها وبجي بيان الشرايط محسب الجهة في فصل  
المختلطات والفصل معقود لذكر الشرايط باعتبار الكمية والكيفية اما الشكل الاول  
فيشترط انتاجه محسب كيفة مقدمته اجاب الصغرى ومحسب الكمية كلية الكبرى لما الاول  
فلان الصغرى لو كانت سالبة لم يستقد الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على  
ما ثبت له الاصغر والاوسط ليس مما ثبت له الاوسط فلا يلزم من الحكم عليه الحكم على الاصغر  
لان الحكم على احد المتباينين لا يستلزم الحكم على الاخر والاختلاف في المواد محققة ومصدق  
القياس تارة مع الاجاب واخرى مع السلب فاذا كانت الصغرى سالبة فالكبرى اما  
موجبة او سالبة واباما كان محقق الاختلاف اما اذا كانت موجبة فلقولنا لاشئ من الانسان  
بغيره وكل من جزى او مهال والصادق في الاول الاجاب وفي الثاني السلب اما اذا  
كانت سالبة فكل اذا بد لنا الكبرى بقولنا ولا شئ من الفرس يحار او باطوق والحق في الاول  
السلب وفي الثاني الاجاب والاختلاف موجب للعقم لانه لما صدق القياس مع الاجاب  
والسلب لم يكن شئ منهما نتيجة لانها هي القول اللازم فلو كان احدها لازما لم يتخلف في بعض  
المواد لا امتناع محقق الملزوم بدون اللازم لانقال السالبة اذا كانت مركبة ينتج في الصغرى  
لانها تستلزم الموجبة وهي مستلزمة للنتيجة وتوسط الموجبة لا يخرجها عن الاستلزام  
لانها ليست مقدمة غريبة لانا نقول القضية المركبة لما اشتملت على حكمين فهي بالتحقيق  
تقضيان فان اردتم بقولكم السالبة المركبة مستلزمة للموجبة ان مجموع الحكمين مستلزم  
للاجاب وهو ممنوع وان اردتم ان السلب مستلزم بتبين البطلان وان اردتم ان الاجاب  
مستلزم للاجباب فهو هديان فالمنتج هناك بالتحقيق ليس الاجاب واما الثاني لان  
الكبرى لو كانت جزس لم يندرج الا صغرى تحت الاوسط لان الحكم في الكبرى على بعض الاوسط  
وجوز ان يكون الا صغرى غير ذلك البعض فلم يبق الحكم منه الى الاصغر ومحققة الاختلاف  
الموجب للعقم اما اذا كانت الكبرى موجبة فلقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان  
ليس ناطق اوليس بفرس والصادق في الاولين الاجاب وفي الاخرين السلب وانما ترك المصنف  
في الشرطين ايراد مادة السلب وان كان لا بد منه اما لظهورها بالمقايسة واما لانه بعد  
من الانتاج لانه لما كان الاجاب الذي هو اشرف عقيما فالسلب بالعقم اولي ثم الصروب



الملائكة الانعقاد في كل شكل سنة عشر لان الفضل باجمع في المحصورات والمخصوصات للملائكة  
والمخصوصات منزلة الحليات او غير معتبرة في الاستحاضة اذ لم يجر من عليها ولا نالها من اعتبار في  
العلوم لتكونا في معرض التغيير والزوال والملائكة في قوة الجزئات فصار النظر مقصورا  
على المحصورات فاذا اعتبرت في الصغرى والكبرى حصل ستة عشر ضربا وهي الحاصل من ضرب  
الاربعة في انفسها والنتيجة منها في الشكل الاول باعتبار الشرطين المذكورين اربعة ولهم  
في بيان ذلك طريقان احدهما طريق الحذف فان احباب الصغرى سقط ثمانية اضرب وهي  
الحاصل من ضرب السالبيين في المحصورات الاربع وكلية الكبرى سقط اربعة اخرى وهي  
الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية مع الموجبتين وثانيهما طريق التحصيل فان الصغرى  
الموجبة اما طرية او جزئية والكبرى الكلية اما موجبة او سالبة وضرب الاثنين في الاثنين حصل  
الاربعة وكان قوله الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الكليتين والجزئية معها اشارته الى  
هذا الطريق والمراد بالكليتين احدهما حذف المضاف والالم يستقيم التركيب المضرب الاول  
من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كل ج ب وكل ب آ فكل ج آ الثاني من كليتين والكبرى  
سالبة كل ج ب ولاشي من ب آ فكل ج ب آ السالتي من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة  
جزئية بعض ج ب وكل ب آ بعض ج آ السالتي من موجبة جزئية وصغرى وسالبة كلية كبرى  
ينتج سالبة جزئية بعض ج ب ولاشي من ب آ فليس بعض ج آ وانما رقت هذه الضروب هذا  
الترتيب اما بالنظر الى ذواتها او باعتبار نتائجها فقد عاينا للاشرف او لما ينتج الاشرف على غيره  
وهذه قياسات كاملة بينه لذواتها لان الحكم على كل ما ثبت له الاوسط حكم على الاصغر الذي هو  
ما ثبت له الاوسط لا يقال لا استدلال لهذا الشكل دوري فاسد فضلا عن ان يكون بينا لان العلم  
بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية والعلم بها اما يحصل لو علم بثبوت الحكم بالاكبر  
لكل واحد من افراد الاوسط التي محتلتها الاصغر فيكون العلم بالكبرى الكلية موقوفا على العلم  
بثبوت الاكبر او عليه للاصغر او عنه الذي هو عين النتيجة فلو استفدنا العلم بالنتيجة من  
العلم بالكبرى لزم انه ورانا نقول الحكم مختلف حسب اختلاف اوصاف الموضوع حتى يكون  
معلوما حسب وصف مجهولا حسب وصف اخر فيستفاد العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم به  
باعتبار وصف اخر ولا استحالته في ذلك واورد الشيخ شكا على شرطية الامر المذكورين وتقرن  
ان يقال احباب الصغرى وطية الكبرى ليس شي منها شرطيا في انتاج الشكل الاول لتحقيق  
الاستحاضة بدورها فاننا اذا قلنا لاشي من ج ب وبعض ب آ يلزم بعض آ ب ج والاصدق  
كل آ ج وينضم الى الصغرى لينتج لاشي من آ ب وينعكس الى ما ينافي كبرى وحله بان الاشكال

انما

انما يتوجب بعين الصغرى والكبرى وهما انما يتبعان باعتبار اعتبار الاصغر الذي هو  
موضوع المطلوب والاكبر الذي هو محموله فالاشكال انما يتبعان اذا تبين المطلوب وموضوعه  
ومحموله فاذا ذكره من القياس ان قيس الى تسبج الى آ كان شكلا لا يعال ان مقدمه القابلة  
لاشي من ج ب يكون كبرى ج لا شها لها على الاكبر وهو ج وعلى هذا تحقق الاستحاضة وان قيل الى  
تسبج آ ج كان شكلا او لا غير منتج والخلف لا يدل عليه وهو ظاهر **قوله** واما الشكل  
الثاني واما الشكل الثاني ومحموله واحد على شمس متغايرين ليحل احدهما على  
الاخر فيشترط لانتاجه حسب كية المقدمات وكيفية امران احدهما اختلاف مقدميه  
في الكيف اي كون احدهما موجبه والاخرى سالبة لانها لو اتفقتا في الكيف فهما اما موجبتان  
او سالبتان وايضا ما كان يلزم من الاختلاف الموجب للعمم اما اذا كانا موجبتين فليجوز اشكال  
المختلفات والمتفقات في الاحباب كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان او كل ناطق  
حيوان والحق في الاول السلب وفي الثاني الاحباب واما اذا كانا سالبتين فليجوز اشكال  
المختلفات والمتفقات في السلب كقولنا لاشي من الانسان بحجر ولاشي من الفرس بحجر ولا  
شي من الناطق بحجر والحق في الاول السلب وفي الثاني الاحباب فلم يستلزم القياس شأنها  
والحق بالاستحاضة التزام القياس لاحدهما وثانيهما كلية الكبرى فانها لو كانت جزئية يلزم  
الاختلاف اما على تقدير احبابها فنقولنا لاشي من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس او  
بعض الصاهل فرس واما على تقدير سلبها فنقولنا كل انسان ناطق وليس بعض الحيوان او  
الفرس ناطق والحق في الاولين الاحباب وفي الاخير السلب والضروري المنتجة باعتبار  
الشرطين اربعة اما بطريق الحذف فلان الشرط الاول سقط ثمانية اضرب الموجبتان مع  
الموجبتين والسالبتان مع السالبتين والثاني سقط اربعة اخرى الكبرى الموجبة الجزئية  
مع السالبتين والسالبة الجزئية مع الموجبتين واما بطريق التحصيل فلان الكبرى الكلية  
اما ان تكون موجبة او سالبة والصغرى لا بد ان تكون مخالفة لها فالكبرى الموجبة لا ينتج  
الاعم الصغرى السالبة كلية او جزئية هي والكبرى السالبة لا مع الاعم الصغرى الموجبة  
كلية او جزئية هي اربعة واليه اشار بقوله الموجبتان مع السالبة الكلية والسالبتان  
مع الموجبة الكلية **الاول** من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل ج ب ولاشي  
من ب آ فلاشي من ج آ بانه اما بعكس الكبرى ليرتد الى ثاني الاول وينتج المطلوب بعينه  
واما بالخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة احبابه صغرى اذ هذا الشكل لم ينتج الا السلب  
ونقيضه احباب ويجعل كبرى القياس لكليتها كبرى حتى ينتظم قياس في الاول منتج لنقيض



الصغرى مثلا لو لم يصدق لاشي من ج الصدق نقيضه وهو قولنا بعض ج افجعل صغرى  
وكبرى القياس كبرى هكذا بعض ج اولاشي من ا ب ينفع بعض ج ليس ب وقد كان كل ج ب  
هذا خلف الى اخر ما مر في العكس من وجوه الترتيب كما يقال صدق نقيض النتيجة مع الكبرى  
ملزوم لصدق نقيض الصغرى واللازم منتف فيلزم اتفاق مجموع الكبرى مع نقيض النتيجة  
والكبرى حق فيلزم كذب نقيض النتيجة فالنتيجة حقة او يقال المجموع المركب من القياس ونقيض  
النتيجة ملزوم لاجتماع النقيضين اي صدق الصغرى ولذا اما صدقها فلا يهاجر القياس الصادق  
واما كذبها فلا يستلزم نقيض النتيجة مع الكبرى اياه والسالى كاذب فيلزم كذب المجموع يكن  
القياس صادقا فيكون نقيض النتيجة كاذبا او يقال مع الجمع متحقق بين صدق المقدمتين ونقيض  
النتيجة فانهما لو اجتمعا يلزم نقيض الصغرى وهو باطل والانفصال المانع من الجمع يستلزم  
ملازمة النتيجة لصدق المقدمتين وهو المطلوب لا يقال هذا كله انما يتم لو كانت مقدمات  
القياس صادقتين في نفس الامر اما اذا كانت اواحدة منهما مفروضة الصدق فلا تالانا لمع صدق  
نقيض النتيجة لو لا صدق النتيجة حينئذ وانما يجب صدقه لو وجب صدق احد النقيضين  
على ذلك التقدير وهو ممنوع وان لمنا ذلك لكن انتظام القياس من نقيض النتيجة وسن الكبرى  
انما هو على ذلك التقدير فيلزم اجتماع صدق الصغرى مع نقيضها على ذلك التقدير فلم  
قلتم بان صدقها على ذلك التقدير محال فان ذلك التقدير محال والمحال جاز ان يستلزم  
محالا اخر لانا نقول نحن نعلم بالضرورة ان ليس بين القياس المفروض الصدق والارتفاع  
النقيضين او اجتماعهما علاقة تقتضي استلزامه اياه وقد سبق ما يوجبك على ذلك هذا طريق  
الخلف في هذا الشكل واما في الشكل الثالث فطريقة ان يجعل نقيض النتيجة لكيته كبرى  
اذ نتا بجزءه فيكون نقايضا عليه وصغرى القياس لا يجابها صغرى فينتج من الشكل  
الاول نقيض الكبرى واما الشكل الرابع فان كان منتجا للسلب وهو الضرب الثالث والرابع  
والخامس لسلك فيه سلك الثاني وان كان منتجا للايجاب وهو الضرب الاول والثاني  
سلك فيه سلك الشكل السالب مع عكس النتيجة ولا بد من هذه الزيادة لبعده من انتظم  
الكامل الثاني من كليتين والصغرى سالبه ينفع سالبه كليه لاشي من ج ب وكل ا ب فلاشي  
من ج ا لا يمكن سانه بعكس الكبرى والادكان كبرى الاول جزءه بل بعكس الصغرى وجعلها  
كبرى ثم عكس النتيجة والخلف الثالث من وجوه جزءه صغرى وسالبه كليه كبرى ينفع  
سالبه جزءه بعض ج ب ولاشي من ا ب ليس بعض ج ا بانه لا يمكن بعكس الصغرى وجعلها كبرى  
والاصارت كبرى الاول جزءه بل بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وبالحلف والافتراض

كاشي الرابع من سالبه جزءه صغرى وموجبه عليه كبرى ينفع سالبه جزءه بعض  
ج ليس ب وكل ا ب في بعض ج ليس ا لا يمكن سانه بالعكس لا بعكس الصغرى لان السالبه  
الجزءه لا يعكس وعلى تقدير انعكاسها انعكس جزءه وهي لا ينفع لكبرونه الشكل الاول  
ولا بعكس الكبرى لانها كاسها جزءه فيبانه انما هو بالحلف والافتراض وهو ان يفرض  
بعض ج الذي هو ليس ب فيحصل قضيتان احدهما لاشي من د ب والاخرى كل ج ب فيضم  
الاولى الى الكبرى هكذا لاشي من د ب وكل ا ب ينفع من ثاني هذا الشكل لاشي من د ا ب بعكس  
المقدمة الثانية الى بعض ج د وجعلها صغرى للنتيجة المذكورة لينفع المطلوب والافتراض  
ابدا انما يكون من قياسين احدهما من ذلك الشكل بعينه لكن من ضرب اجل والثاني من  
الشكل الاول والافتراض هذا الضرب انما يتم لو كانت السالبه الجزءه مركبة حتى يتحقق وجود  
الموضوع لا يقال الموضوع اما ان يكون موجودا او لا يكون واياها كان يتم اما اذا كان  
موجودا فظاهر واما اذا لم يكن فلان الاكبر ج يكون سلبا عنه لان المدوم سلب  
عنه كل شي لانا نقول مجرد صدق القضية مع القياس لا يستلزم ان يكون نتيجته له وانما يكون  
لذلك لو بين انما لازمه للقياس ولم يتبين ونقل الشئ عن قوم انهم قالوا لا حاجة في انتاج  
هذا الشكل الى ما ذكر من البيانات لان الاوسط لما ثبت لاحد الطرفين وسلب عن الطرف  
الاخر يلزم المباينة بين الطرفين فان اذا كان مباينا لب غير مباين لم يكن ج ا والعلم  
به ضروري وزيفه بانهم انما جعلوه حجة على الانتاج لم تكن الحجة زائدة على نفس الدعوى  
بل هي عادة الدعوى بجوابه اخرى لان معنى المتباينين والمسلوب احدهما عن الآخر  
واحد وان جعلوه مبينا بنفسه لم يفرقوا بين البين بنفسه والتقريب من البين فان البين  
بنفسه ما لا يحتاج الى نكر وهذا يحتاج لان الدمن عند الانتاج يلتفت ضرورة الى ان  
يقول ج لما كان ب المباين لا ب فلم يكن ج ا قولنا كل ج ب ولاشي من ا ب قوله والشي لا  
يوصف باي ب الذي هو محمول في الكبرى لم يكن ا وهو عكس الكبرى لا يوصف ما لم آتقد  
رده الى البين لانه حكم على السلب الذي هو عكس الكبرى وحكم بثبوت السالب ج  
وهو الشكل الاول بعينه لكن لما ارتد الى البين بفكر لطيف وروية تليسه اعتقدوا انه  
بين بنفسه والامام استعمل هذا البيان في سائر الاشكال على انه برهان لمي فيقول  
مثلا الاوسط لما ثبت للاصغر وسلب عن الاكبر وسلب عن الاصغر وثبت للاكبر لزم بالضرورة  
المباينة الذاتية بين الطرفين وذلك هو الشكل الثاني بعينه اذ لا معنى له الاثبوت الاوسط  
احدا الطرفين وسلبه عن الطرف الاخر وهكذا اي بين كل شكل ونسائه ظاهر قيل والحق







الحاجة اليه عند حصول الجهولات المتعلقة بهار قال الشيخ في الاشارات كما ان الشكل  
الاول وجد كاملا فاضلا جدا بحيث يكون قياسه ضروريا للنتيجة بينه بنفسه لا يحتاج  
الي حجة لذلك وجد الذي هو عكسه بعيدا عن الطبع يحتاج في امانه قياسه الى كلفة ثالثة  
متضاعفة ولا يكاد يسبق الى الذهن والطبع قياسه ووجد الشكلان الاخران وان لم  
يكونا بين القياسيين قريبين من الطبع يكاد الطبع الصحيح يظن لقياسيتهما قبل ان يبين ذلك  
او يكاد يبين ذلك سبق الى الذهن من نفسه فيلخص فيه قياسه عن قرب فلهذا احاد  
لها يقول ولعكس الاول اطراح وصارت الاشكال الاخرانية الجميلة المنقطة اليه ثلاثة وهو  
كلام جيد **قول** واما الشكل الرابع مشروط اناج الشكل الرابع ان لم يكن مغزاه موجبه  
جزيه ان لا يجمع فيه حستان وان كانت مغزاه موجبه جزيه ان يكون الكبري سالبه  
كلية اما الاول فلانه لو اجتمع فيه حستان فاما في مقدمتين او في مقدمة واحدة فان كان  
في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين او كانت الصغري سالبه والكبري موجبه جزيه  
لان المقدمتين اما ان يكونا موجبتين او سالبتين او الصغري موجبه والكبري سالبه او بالعكس  
لكن اجتماع الحستان في الموجبتين لا يقو ولا اذا كانتا جزئيتين فتكون الصغري موجبه جزيه  
هنومن القسم الثاني ولذلك ان كانت الصغري موجبه والكبري سالبه لم يجمع الحستان فيه  
الا اذا كانت الصغري موجبه جزيه هنومن القسم الثاني ايضا فقد بان ان اجتماع الحستان  
في المقدمتين في القسم الاول لا يكون الا اذا كانتا سالبتين او الصغري سالبه والكبري موجبه  
جزيه وايا ما كان لم ينج اما اذا كانتا سالبتين فلان اخضر القراين منها هو المركب من سالبين  
كليات والاختلاف لازم فيه كما قال لاشي من الانسان بفرس ولاشي من الحمار بانسان والحق  
السلب ولو بدل الكبري بلاشي من الصالح بانسان كان الحق الاجاب واما اذا كانت الصغري  
سالبه والكبري موجبه جزيه فلان اخضر القراين منها هو المركب من السالبة الكلية والموجبه  
الجزيه والاختلاف متحقق فيه ايضا كما لو قلت بدل الكبري وبعض الحيوان اسان والحق  
الاجاب او بعض الناطق اسان والحق السلب وان كان اجتماع الحستان في مقدمة واحدة  
كانت سالبه جزيه مع الموجبه الكلية لانها لو كانت مع الموجبه الجزيه او السالبة لا يجمع  
الحستان في مقدمتين والكلام ليس فيه والسالبة الجزيه اما صغري وكبري وايا ما كان  
يلزم الاختلاف اما اذا كانت صغري فكما قيل بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان  
او كل فرس حيوان واما اذا كانت كبري فكقولنا كل ناطق اسان وبعض الحيوان ليس بناطق  
او بعض الحمار ليس بناطق فقد تبين ان هذه القراين الاربعه اخضر مما اجتمع فيه الحستان في

القسم

القسم الاول واذ لم ينج الاخص لم ينج الاخر واما الثاني فلانه لو لم يكن الكبري سالبه  
كلية لكانت اما سالبه جزيه او موجبه وكلاهما لا ينج اما السالبة الجزيه فلما علم  
من عقم الموجبه الكلية مع السالبة الجزيه واما الموجبه فلان اخضر القراين منها ومن الجزيه  
هو المركب من الموجبه الجزيه الصغري والموجبه الكلية الكبري والاختلاف قائم فيه  
كقول بعض الحيوان اسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان والمنتج باعتبار هذا الشرط  
حمه اضرب لان اشراط عدم اجتماع المختلف في القسم الاول حذف ثابته السابقان مع السابقين  
والموجبه الجزيه والسالبة الجزيه مع الموجبه الكلية وبالعكس واشراط كون الكبري  
سالبه كلية حذف ثابته الموجبه الجزيه مع الثلثة غير السالبة الكلية وبطريق التفصيل  
ان الصغري اما موجبه كلية وهي لا ينج الا مع الثلثة غير السالبة الجزيه او موجبه جزيه  
وهي لا ينج الا مع السالبة الكلية او سالبه كلية وهي ينج مع الموجبه الكلية لا غير الاولين  
موجبتين كليتين مع موجبه جزيه كل ب ج وكل اب بعض ج ولا ينج كليتا لجواز ان  
يكون الا صغرا غير من الاكبر كقولنا كل اسان حيوان وكل ناطق اسان ومضى لم ينج كليتا  
لم ينج الثاني ايضا لانه اخضر منه الثاني من موجبتين والكبري جزيه مع موجبه  
جزيه كل ب ج وبعض اب بعض ج الثالث من كليتين والصغري سالبه ينج سالبه  
كلية لاشي من ب ج وكل اب فلاشي من ج الرابع من كليتين والكبري سالبه مع سالبه  
جزيه كل ب ج ولاشي من اب بعض ج ليس ولا ينج هيا لجواز كون الا صغرا غير من الاكبر كقولنا  
كل اسان حيوان ولاشي من القراين بانسان ومضى لم ينج كليتا لم ينج الخامس ايضا لانه اخص منه  
الخامس من موجبه جزيه صغري وسالبه كلية كبري ينج سالبه جزيه بعض ب ج و  
ولاشي من اب فليس بعض ج بترتيب هذه الشروط ليس باعتبار اناجها لانها لا بعد ما عن الطبع  
لم يعتد بانها لا باعتبار انفسها فلا بد من تقدم الاول لانه من موجبتين كليتين والاجاب  
الكل اشرف من الاربع وقد اثنى ايضا وان كان الثالث والرابع من كليتين والكل اشرف  
اشرف وان كان سلبا من الجزوي وان كان اجابا لمشاركه الاول في اجاب المقدمتين وفي  
اصكام الاختلاف كما ستعرفه ثم الثالث لا ينداده الى الشكل الاول بالتبديل فاما الرابع لكونه  
اخص من الخامس وبيان الكل اما بتبديل المقدمتين ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة في الثلثة  
الاول دون الرابع والاصار صغري الشكل الاول سلبا والخامس له كد ولصيرورة الكبري  
فيه جزيه ولما عكس المقدمتين في الاخيرين خلاص الاولين والالكان القياس في الشكل  
الاول عن جزئتين والسالب للصغري واما عكس الصغري ليرتد الى الشكل الثاني في الثلثة







لاحدهما فقط بالفعل فيصدق امكان تلك الصفة لاحد الطرفين وضرورة ثبوت النوع الاخر  
 لما له تلك الصفة بالفعل او سلب فصل النوع الاول عنه مع استحالة ثبوت النوع الاخر  
 للنوع الاول او سلب فصله عنه كما كان ركوب زيد مثلا للفرس والجار الثابت للفرس  
 فقط فيصدق كل جار مركوب زيد بالامكان الخامس وكل مركوب زيد بالفعل فهو فرض  
 بالضرورة اولائي مما هو مركوب زيد بناهق مع امتناع الاجاب في الاول والسلب في الثاني  
 وصدق القياس مع الاجاب في الاول والسلب في الثاني كثير قولنا كل اسنان كات وكل  
 كات ناطق بالضرورة والحق الاجاب اولائي من الكات بفرس بالضرورة والحق السلب  
 واما اذا كانت الكبرى مشروطة خاصة فلانا لو بدنا الكبرى بقولنا وكل مركوب زيد  
 هو فرس مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة لا ايا امتنع الاجاب وهو بعض الجار  
 فرس مركوب زيد بالامكان العام وانما قيد المحمول بمركوب زيد لان الفرضية ليست ضرورية  
 الثبوت لمركوب زيد بشرط كونه مركوب زيد بل بحسب الذات بخلاف الفرض المركوب فانه  
 ضروري الثبوت لمركوب زيد بشرط الوصف ولبيد في اللاد وام الذي هو عبارة عن لائي  
 من مركوب زيد بفرس مركوب زيد بالفعل فان الفرض متع سلبه عن مركوب زيد واما الفرض  
 المركوب فلا لان المركوب سلبه عن مركوب زيد بالفعل فان الفرض المركوب بطريق الاول ولو  
 بدنا الكبرى بقولنا ولاشي من مركوب زيد بلا فرس مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة  
 لا ايا امتنع السلب وهو ليس بعض الجار بلا فرس مركوب زيد بالامكان وتقييد المحمول  
 بالمركوب اما في الجزاء الاول فلان اللافرس ليس ضروري السلب عن مركوب زيد بحسب الوصف  
 بل بحسب الذات وانما الضروري السلب بشرط الوصف هو اللافرس المركوب واما في اللادوام  
 المعبر عن كل مركوب زيد لا فرس مركوب زيد فلان اللافرس متع اثباته لمركوب زيد بخلاف  
 اللافرس المركوب وبالجملة هذه سالبه معدوله وهي مزلوازم الموجبة المحصلة وقد تبين حقيقتها  
 وصدق الفرض الاول مع الاجاب والفرض الثاني مع السلب كثير قولنا كل اسنان كات  
 وكل كات متحرك الاصابع بالضرورة مادام كات بالاد ايا والصادق الاجاب ولاشي من الكات  
 بآكن الاصابع بالضرورة مادام كات بالاد ايا والصادق السلب وبيان الثاني ان اخص  
 الصغريات الممكنة الخاصة واخص الكبرى بالضرورة والمشرطة الخاصة لان الضرورية اخص  
 البسيطة والمشرطة الخاصة اخص المركبات واخص ضرورية الشكل الاول الضرب الاول والثاني  
 واضلاط الاخص مع الاخص في الاخص يكون اخص الاختلاطات المتعقده من الممكنة الصغرى في  
 هذا الشكل فحقه بوجوب عظم الكل وقام المقص انما يتم بايراده في المشرطة العامة والوقية

ايضا

ايضا اذا الضرورية ليست اخص من المشرطة العامة ولا المشرطة الخاصة من الوقية مطلقا  
 هذا اذا اخذنا عنوان الموضوع بالفعل على رأي الشيخ واما على رأي الفارابي فلا يشبه  
 في انتاج الممكنة لا ندرج الا صغرى في الاوسط فان موضوع الكبرى هما هو الاوسط بالامكان  
 والا صغرى اوسط بالامكان فينقضي الحكم منه اليه بالضرورة وعندني انه لا فرق بين  
 المذهبين في ذلك فان الفعل كما قد بيناه ليس ما هو ذا بحسب نفس الامر بل بحسب الفرض  
 وحينئذ سندرج الا صغرى تحت الاوسط لان الا صغرى من جملة ما يمكن ان يكون اوسطا وبفرضه  
 العقل اوسط بالفعل والنقص المذكور ممتنع لانه ليس يصدق كل مركوب زيد فرض بالضرورة  
 اذا الحماز مما يمكن ان يكون مركوب زيد وبفرضه العقل ان يكون مركوب زيد بالفعل فليس  
 بعض مركوب زيد بفرس بالضرورة وايضا الممكنة مساوية للطلقة على ما لزمهم من اعتبار  
 الضرورية بالمعنى الاعرف اغفلهم ههنا عن ذلك حتى جعلوا احدهما منتهى والاخرى  
 عتيقه **قوله** وزعم الشيخ الشيخ والامام ومتابعوها زعموا ان الصغرى الممكنة  
 في هذا الشكل منتهى لانه اذا كانت الصغرى ممكنة فالكبرى اما ضرورية او لا ضرورية  
 بان يكون من المركبات او محتملة لها بان يكون من البسيطة غير الضرورية والكل منتهى اما الضرورية  
 فضرورية واما مع الا ضرورية فممكنة خاصة واما مع المحتملة فممكنة عامة واحتجوا على الاول  
 بوجوه احدها الخلف من الشكل الثاني وهو ان يضم نقيض النتيجة مطلقا او بعد فرضه بالفعل  
 الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى مثلا اذا صدق كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة وجب  
 ان يصدق كل ج ا بالضرورة والاصدق نقيضه وهو قولنا بعض ج ليس ا بالامكان فيجعله  
 صغري او نقيضه بالفعل لان الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال ثم يجعله صغري وكبرى  
 القياس كبرى هكذا بعض ج ليس ا بالامكان او بالفعل وكل ب ا بالضرورة لينتج من الشكل  
 الثاني بعض ج ليس ب بالضرورة وقد كان كل ج ب بالامكان هذا الخلف وهو لم يلزم من  
 فرض وقوع الممكن ولا من الكبرى فيكون من نقيض النتيجة في حقه وجوابه منع انتاج  
 الصغرى الممكنة او الفعلية مع الضرورية في الشكل الثاني ضرورية فانه سيجي فيما بعد  
 ان الشكل الثاني لا ينتج الضرورية ولو كان مقدما ضرورية الوجه الثاني الخلف  
 من الشكل الثالث وهو ان يضم نقيض النتيجة الى الصغرى حتى ينتج نقيض الكبرى فلو لم يصدق  
 كل ج ا بالضرورة صدق بعض ج ليس ا بالامكان فيجعله كبرى لصغرى القياس لينتج من الشكل  
 الثالث بعض ج ليس ا بالامكان وقد كان كل ج ا هذا الخلف وجوابه منع انتاج الصغرى الممكنة  
 في الشكل الثالث كما سذكره الوجه الثالث ان الصغرى اذا فرضت فعليه لزم النتيجة



ضروريه لا ندراج الاصغر تحت الاوسط فاذ كانت النتيجة ضرورية على تقدير وقوع  
 الصغري بالفعل كانت ضرورية في نفس الامر وعلى تقدير وقوعها لان الضروري على  
 تقدير ممكن ضروري في نفس الامر وعلى جميع التقادير الممكنة والالكان ما ليس بضروري  
 في نفس الامر ضروريا على تقدير ممكن فيكون الممكن على بعض التقادير مستلزما للحال وانه محال  
 وجوابه منع التقدير وهو اننا لانسلم صدق الكبرى على تقدير وقوع الصغري بالفعل  
 لا زيدا بل افراد موضوع الكبرى فان الاصغر اذا اصاب اوسط بالفعل حصل في كل ما هو الاوسط  
 بالفعل فجاز ان لا يصدق الحكم عليه بالاكبر وهو ظاهر في المثال المذكور فانه اذا فرض  
 ان الحمار مركوب زيد بالفعل لم يصدق ان كل مركوب زيد بالفعل فليس بالضرورة سلمناه  
 لكن لانسلم ان المحال لازم من التقدير الممكن بل منه ومن الكبرى الصادقة في نفس الامر غاية  
 ما في الباب ان يكون هذا المجموع محالا لا يلزم من استحالة المجموع وقوع احد جزئيه  
 استحالة الجزء الاخر لجواز ان يكون المجموع محالا واحدا جزئيه واقعا ممكن او ضروريا والاخر  
 ممكنا اما الاول فلان كل واحد من طرفي الممكن كحتمية زيد وعدمها ممكن في نفسه غير مستلزم  
 للحال مع ان وقوعه مجموعهما مستلزم للحال مع ان وقوع مجموعهما مستلزم للحال ولما الثاني  
 فكما اذا فرضنا مركوبه زيد بالفعل للحمار منصفا الى صدق قولنا كل مركوب زيد فليس بالضرورة  
 يلزم المحال وهو كل حمار فريس بالضرورة ولم يلزم من الضرورية ولا من الاخرى الصغري  
 لا ممكنا بل من المجموع لا يقال هذا بسبب الاستدلال بالخلف لجواز ان يكون المحال لازما  
 من مجموع المقدمتين اعني نقيض النتيجة والمقدمة الصادقة لا من شيء منها فلا يلزم صدق  
 النتيجة لانا نقول المطلوب من الخلف ليس امتناع نقيض النتيجة بل كذبها وكذب المجموع لا  
 بد ان يكون لكذب احد جزئيه بخلاف امتناع المجموع فانه لا يستلزم امتناع احد جزئيه  
 هذا وقد اتفق لجمع من الادباء كما هيئنا مظاهره لهم من اورد ان ثبوت الامكان لا يستلزم امكان  
 الثبوت المستلزم للحال لان امكان الحادث ثابت في الازل وليس للحادث امكان ثبوت في الازل  
 ولا امكان ان يكون الحادث ازل فافرد اخر هذا النقص بان المراد ان ثبوت الامكان في الجملة  
 مستلزم امكان الثبوت في الجملة وهو لا ينافي عدم استلزام ثبوت الامكان في وقت امكان  
 الثبوت في ذلك الوقت اذا المطلق لا ينافي الوقفية اجاب ثالث بان النزاع ليس في ان  
 ثبوت امكان الشيء مستلزم امكان ثبوت فان الامكان كيفية ثبوت المحمول للموضوع بل النزاع  
 في ان ثبوت امكان الشيء مع شيء اخر هل يستلزم امكان ثبوت معه ام لا فان العمل لما قال الصغري  
 اذا كانت ممكنة مع الكبرى امكن وقوعها مع الكبرى وحسينه يلزم النتيجة ضرورية مع ذلك

الفاضل

الفاضل قال لا نسلم انه يلزم من ثبوت امكان الصغري مع الكبرى امكان ثبوتها مع الجواز  
 ان يكون وقوع الصغري واقعا لصدق الكبرى فيما لا يجتمعان فلا يمكن ثبوتها مع الكبرى  
 ومثل ذلك المثال فان امكان الحادث ثابت مع الازل دون امكان ثبوتة ونحن نقول هذه  
 العناية ادت المنع الواقع اخرا الى ما ذكره او لا وهو منع التقدير بعينه ولبيته بصلح اللهما  
 فان الصادق في نفس الامر لا بد ان يكون متحققا على سائر التقادير ضرورة ان التقادير والفروض  
 لا يرفع الامور المتحققة في الواقع على ما مر وتامل اذا تحققت ان زيدا قائم وفرضت تقوده هل  
 يرفع فرضك هذا قيا منه في الواقع ما اظن ذابصيره مرضيه وايضا لو لم يبق الكبرى صادقة  
 على ذلك التقدير وهي ضرورية في نفس الامر فما يكون ضروريا في نفس الامر لا يكون ضروريا  
 على تقدير ممكن فيلزم ان يكون الممكن مستلزما للحال والحق في الجواب اننا لانسلم انه اذا  
 فرضت الصغري فعليه يلزم نتيجة فضلا عن كونها ضرورية قوله ٢٧ راجع الاصغر تحت  
 الاوسط ح قلنا لانسلم فان الحكم في الكبرى على كل ما هو اوسط بالفعل في نفس الامر والاصغر  
 ليس اوسط بالفعل في نفس الامر بل على ذلك التقدير فلا يلزم تقدي الحكم من الاوسط اليه  
 لا يقال لو وقعت الصغري الممكن لزم صدق النتيجة ضرورية لان منع الخلو متحقق بين نقيض  
 الصغري الفعلية وعين النتيجة ومتى صدقت هذه المنفصلة صدقت الملازمة المذكورة  
 اما المقدمة الاولى فلان الكبرى صادقة في نفس الامر فالمنضم معها اما الصغري الفعلية او  
 نقيضها فان كان المنضم معها الصغري الفعلية يلزم صدق النتيجة وهو احد جزئيه المنفصلة  
 وان كان نقيضها فهو الجزء الاخر فالامر بالخلو من نقيض الصغري وعين النتيجة واما الثانية  
 فلما عرفت في فصل اللازم من ان كل منفصلة مانعة الخلو مستلزم متصلة من نقيض احد الجزئيين  
 وعين الاخر لانا نقول المنفصلة انما كانت لازمة للمنفصلة اذا كانت عنادية وانما كانت عنادية  
 لو تركت من الشيء ولازم نقيضه لكن صدق النتيجة لا يلزم من الصغري بل لازم منه ومن الكبرى  
 وهما مجتمعان اتفاقا الوجه الرابع ما عول عليه الشيخ في الاشارات والاشفا وهو ان الحكم في الكبرى  
 بضروره الاكبر لا اوسط مادام ذاته موجودة وهذه الضرورية لا توقف على انصاف فانه  
 بالوصف العنواني والالتم كذا انه بل وصفه هي متحققة وان تغير عليه اي وصف كان فالاصغر  
 يكون داخل فيه وان لم يثبت له وصف لا اوسط والالكان ثبوت الضرورية موقفا على الاتصاف  
 به هذا خلف وجوابه ان يقال يجب ان عقد الوضع لا يدخل له في الضرورية لكن الحكم بالضرورة  
 على ذات الاوسط وليس كل شيء هو ذات الاوسط بل ما صدق عليه وصف الاوسط بالفعل  
 والاصغر ليس من محله واحتجوا على الثاني وهو اتاج الصغري الممكنة مع اللازم ورات



ممكنه خاصه بتلك الوجوه بعينها وان لم يكن تغيرها في قياس الخلف لان نقيض الممكنه الخاصه احد  
 الضرورسي فيرداد العمل بابطال كل منهما فنقول في الخلف من الشكل الثاني اذا صدق  
 كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة يمنع كل ج ا بالامكان الخاص والاصدق اما بعض ج ا  
 بالضرورة او بعض ج ليس بالضرورة وايضا ما كان يلزم الخلف اما اذا كان الصادق بعض ج ا  
 بالضرورة فلانا نفهمه الى بالضرورة الكبرى هكذا بعض ج ا بالضرورة ولا شيء من ب بالامكان  
 العام يمنع بعض ج ليس ب بالضرورة وقد كان كل ج ب بالامكان هذا خلف واما اذا كان  
 الصادق بعض ج ليس ب فلانه نفهمه الى نفس الكبرى هكذا بعض ج ليس ب بالضرورة وكل ب بعض  
 ج ليس ب بالضرورة وهو منافق للصغري وفي الخلف من الشكل الثالث لو لم يصدق كل ج ا بالامكان  
 الخاص لصدق احدي الضروريتين الجزئيتين فتجعلها كبرى لصغري القياس ليعبر الضرورة لاجتياز  
 بعض ب ا بالضرورة وهو منافق للضرورة الكبرى والضرورة السلبية بعض ب ليس  
 بالضرورة المناقض لاصل الكبرى وهما وجه ثالث وهو ان يتطل احد جزئي المفهوم المردد  
 بقياس من الثاني والجزء الاخر بقياس من الثالث ووجه رابع وهو ان يعكس ذلك العمل وانت  
 حين يكتفي ايراد الوجه الثالث من الوجوه المذكورة وتوجه تزييفها فلا تطول الكايات عايتها  
 واحتجوا على الثالث وهو انتاج الصغري الممكنه مع المحتملة للضرورة واللاضرورة بانها ان صدقت  
 في مادة الضرورة كانت النتيجة ضرورية وان صدقت في مادة اللاضرورة كانت ممكنه خاصه  
 والمشارك بينهما الامكان العام وهو مبني على حجة القسمين الاولين وبعد ذلك انما تم لو صدقت  
 الكبرى كليه في مادة الضرورة او اللاضرورة وهو غير لازم لجواز ان يكون صدقها بالنسبه  
 الى بعض الاضداد في مادة الضرورة وبالنسبه الى البعض الاخر في مادة اللاضرورة فلا يلزم  
 ما ذكره من النتيجة لان الكبرى الجزئيه في الشكل الاول غير متجه والامام ذهب الى ان الكبرى  
 الدايه تمنع دايه لانه لو انصف الاصغر بالاوسط في وقت ما كان الاكبر دايما له فيكون دايما  
 له في نفس الامر فان المستحيل ان لا يكون دايما في نفس الامر وبصير دايما على تقدير ممكن  
 وفيه ضعف لانا لا نسلم ان القياس يمنع على تقدير وقوع الصغري بالفعل كما سري وليس سلمناه لكن  
 صيرورة ما ليس بدائم في نفس الامر دايما اعني وقوع دوامه بدلا عن لادوامه ليس مستحيلا بل  
 غاية ما في الباب انه كاذب ولا امتناع في لزوم الكاذب غير المحال من وقوع الممكن بخلاف الضرورة  
 والامكان فانها ضرورية بالضرورة والممكن وزعم الشيخ ان المركب من الممكنين قياس كامل  
 بين نفسه لانه اذا كان كل ج ب بالقوة فلها بالقوة مالب بالقوة **قال** ومن الناس من يرفع  
 فيرد لوجه الى البيان لان الشكل الثاني والثالث انما لم يكن كاملا لان دخول ج تحت حكم ب بالقوة

فكذلك

لذلك دخول ج ههنا وانما يكون بينا لو كان ج بالفعل ب حتى يكون دخلا في كل ما يقال عليه  
 ب وبينوا القياس بان الممكن للممكن ممكن حتى جعلوا هذه المقدمة من حقها ان يصرح لها لكنها  
 اضرت ورد عليهم بالفرق بين الشككين وذلك القياس لو جهن احدهما ان دخول الاصغر  
 في الشككين تحت حكم الاوسط انما هو باعتبار حكم لم يوجد من الحاكم اما في الشكل الثاني فلان  
 الحكم على الاوسط غير موجود واما في الثالث فلان دخول الاصغر باعتبار الحكم عليه وهو  
 غير موجود بخلافه ههنا فان الحكم موجود من الحاكم والقوة ليست بحسب الحكم بل باعتبار الامر  
 نفسه وثانيهما دخول الاصغر بالقوة ههنا معلوم وفيها غير معلوم محتاج الى نظر وليس  
 يلزم من ان يجعل هذا النوع من الدخول بالقوة القياس غير كامل جعل ذلك النوع كذلك  
 وبان بيانهم اثبات الشيء بنفسه لانه لا محقق له الا ان امكن ب الممكن ج وزعم ايضا ان المركب من  
 الممكن الصغري والمطلقة غير بين لان الاصغر لما كان دخلا بالقوة تحت حكم موجود لم يدرك  
 في اوله الوهلة من حاله انه منطلق له وممكن بخلاف الذي من الممكنين فان الذهن يحكم بحمله  
 ان الممكن للممكن ممكن كالحكم بان الضروري للضرورة ضروري والموجود للموجود موجود  
 واما اذا اختلطت الوجوه لتوشح الذهن فيها فاحتاج الى نظر مثل ممكن الضروري وممكن  
 الممكن شرين انتاجه ممكنه عامة ببعض الوجوه المذكورة واعتراض صاحبها لكشف على بيان  
 الوجهين بانه لا يلزم من كون الاختلاف من الممكنين غير بين ومشارك الشككين مشاركتهم  
 في جميع الاشياء بهذا الفرق لا يدفع كونه غير بين وعلى الثاني بان قوة اندراج الاصغر  
 تحت الاوسط في الشككين تبين الانتاج وقوة الاندراج المعلومة ههنا لا تبين الانتاج  
 بل عدمه لعدم اتحاد الوسط وعلى البيان الذي حكاه الشيخ بانه مغالطة لان الاكبر ممكن  
 لذات الاوسط لا لوصفه وذات الاوسط ليس ممكنا للاصغر بل وصفه لان المحولات صفات  
 على ما تبين فلا يكون الاكبر ممكنا للممكن للاصغر نعم لو علم ان الممكن لذات لهامفه ممكنه لذات  
 اخري يكون ممكنا لذات الاخرى كان البيان صحيحا لكنه ليس بين ثم اخذ بمتجيب من الشيخ  
 حيث جعل الاختلاف من الممكنين بينا ومن الصغري الممكنه والكبرى المطلقة غير بين لان  
 انتاج الاعم للشي اذا كان بينا فكيف يكون انتاج الاخص لتلك النتيجة بعينها غير بين ولان  
 الذي ذكره في حاجة الثاني الى البيان من عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط مشترك بينه  
 وبين الاول والذي ذكر في بينيته قائم في الثاني ايضا بل هو اولي لانه اذا كان قولنا ان ج  
 اذا كان بالقوة ب فلها بالقوة مالب بالقوة بينا فبا لاولي ان يكون قولنا ج اذا كان  
 ب بالقوة فلها بالقوة مالب بالفعل بينا هذا ظاهر ونحن نقول اما ما اورد على وجهي الفرق



فهو منع على منع لان القوم لما قالوا المشكلان انما يكونان غير كاملين لدخول الاصغر في حكم  
 الاوسط بالقوة قال لانهم ان عدم كمالها بناء على ذلك بل لان الدخول فيهما ليس باعتبار حكم  
 موجود اولان الدخول غير معلوم بخلاف ما نحن بصدده ومن البين انه ليس متوجها عليه  
 اعتراض واما قوله الاندراج بالقوة المعلوم ههنا لا يتبين الانتاج فيجوز فيه العقل ب  
 بالفعل دخل تحت حكمه بالفعل وحصل الاندراج بالضرورة فليكن ذلك فعل هذا يجب ان  
 سمع الكبرى المطلقة مطلقه لان الحكم فيها لما كان على كل ما فاضه العقل ب بالفعل ومما  
 فاضه العقل ب بالفعل ج فينتهي الحكم اليه فيقول هذا في الضرورة والامكان محقق  
 لانها لا تتوقفان على انصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني واما الاطلاق فلما جاز ان  
 يتوقف على الانصاف لم يستعد الى الاصغر وانما المتقدي اليه لا مكان فقط وقد صرح الشيخ  
 به في الشفاخية قال واما ان هذه النتيجة هل تقيد ومطلقه فنقول لا يجب ذلك لان يجوز  
 ان يكون الواحد من ج لا يوجد البتة ب في وقت حدوثه الي وقت فساده ويكون انما  
 يوجد له آتيا ما يكون هو ب فقط فيكون الواحد من ج لا يتفق له ب البتة ولا امثل قولنا  
 كل انسان يمكن ان يكتب وكل كاتب يماس بقلمه الطرس فيلزم ان كل انسان يماس بقلمه الطرس  
 بالاطلاق اما نتيجته حيث فرق بين الاختلاطين فانقض منه العجب لان الشئ اذا ثبت للاعم والاض  
 فهو للاعم اولاً وبالذات وللأخص بواسطة وبالعرض على ما قرر في العلوم الحقيقية فمن ان  
 يبعد ان يكون انتاج الاعمر بينا وانتاج الاخص ليس كذلك والشيخ لم يجعل وجه الحاجة الي  
 البيان عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط بل اختلاط الوجوه وتزدد الذهن في ان النتيجة  
 هل هي مطلقة او ممكنة وهب ان ج اذا كان ب بالقوة كان له بالقوة ما لب بالفعل الا انه يعلم  
 انه نتيجة فانها كما وجب ان تكون لازمة لذلك وجب ان تكون اخص فلا بد من بيان عدم لزوم  
 الزايد وهذا اختلاف المختلطين فان بدله العقل فاضيه بان لا مزيد في انتاجه  
 على الامكان واللام في هذا المقام وان ادي الى الاطمان والاطمان لا بد منه ليعلم  
 ان تشنيع المتأخرين على الرسم وهو المخصوص باختراع القواعد وافاضه القواعد سادى  
 عليهم بسوا الفهم والزل في مطارج الوهم وكمر من عاتق ولا يحجها وافته من الفهم السقيم  
**قوله** الموجهات الثلاث عنق اذا اختلط بعضها ببعض حصل ما يده وتعدد وستون  
 اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب ثلاثة عشر في نفسها لكن لما اشترط فعلية الصغرى سقط من  
 تلك الحاصلة عشرة واختلاطا وهي الحاصلة من ضرب المختلطين في ثلثة عشر فبقيت النتيجة  
 منها ما هي وثلاثة واربعون اختلاطا والاضابط في جهة النتيجة ان الكبرى اما ان تكون غير الوصفيا

الاربع

الاربع وهي المشروطان والعرفيتان بان تكون احدي التسع الباقية وذلك تسعة وستون  
 اختلاطا حاصلة من ضرب احد عشر في تسعة واما ان تكون احدها وذلك اربعة واربعون  
 اختلاطا حاصلة من ضرب احد عشر في اربعة فان كان الاول كانت جهة النتيجة تابعة  
 للكبرى وهو معنى قوله في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين اي ما عدا المشروطتين  
 والعرفيتين وان كان الثاني فاختلجه الصغرى فان وجدنا فيها قيد الوجود في الدوام  
 واللا ضرورة حذفناه ولذلك ان وجدنا فيها ضرورة مختصة بها لم تكن في الكبرى اية  
 ضرورة كانت سواء كانت ذاتية او وصفية او وقتية فينتظر في الكبرى فان كان فيها قيد  
 الوجود كما اذا كانت احدي الخاصتين منها الى المحفوظ فهو جهة النتيجة والاكما اذا كانت  
 احدي العامتين فالمحفوظ بعينه جهة النتيجة فان قلت المصنف اهل بذكرهم قيد وجود  
 الكبرى ولا بد منه فنقول ما ذلك الاخلال بالواجب لانه ذكر ان النتيجة في هذا الشكل  
 تابعة للكبرى في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين وقيد الوجود غير القيدين ولهذا  
 قال بعده وان كان احدهما فيها يتبع الصغرى ايضا وهو صريح في ان النتيجة تابعة للكبرى  
 والصغرى اذا كانت الكبرى احد الوصفيات الاربع اللهم الا في القيد فانها لا تتبع  
 الكبرى فيها فهناك ما وخمسة احدهما ان النتيجة تابعة للكبرى اذا كانت احدي  
 التسع وثانيتها انما تابعة للصغرى اذا كانت احدي الاربع وثالثتها ان قيد الوجود  
 من الصغرى لا يستدعي الي النتيجة بل لا بد ان حذف وابعثها ان الضرورة المختصة بالصغرى  
 لا تستدعي ايضا وخامستها ان قيد وجود الكبرى يتقدي الي النتيجة ويضم اليها والمصنف  
 بينها واحدا فواحد اما الدعوى الاولى فلان دراج الاوسط اندراجا بينا  
 فان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت وصفا لاوسط بالفعل كان له الاكبر بالجهة المعبرة  
 فيها لكن مما ثبت له وصفا لاوسط بالفعل هو الاوسط فيكون الحكم بالاكبر ثابتا له بالجهة المعبر  
 في الكبرى فان قلت هذا البيان آت في القسم الثاني ايضا فاننا اذا قلنا كل ج ب بالفعل  
 وكل ب اما دام ب فقد حكمنا في الكبرى بان ما ثبت له ب بالفعل ثبت له ايا الجهة المذكورة  
 فيها ومما ثبت له ب بالفعل ج فيكون اثباتا له بتلك الجهة فنقول لا شك ان جميع اختلاطات  
 هذا الشكل ينتج نتيجة تابعة للكبرى وقد اشار اليه المصنف بقوله ثبت الصغرى ايضا  
 الا ان النتيجة اذا كانت الكبرى الوصفيات الاربع هي ان الاصغر اكبر مادام اوسط ولاوسط  
 واجب الحذف في النتيجة ولما حذف الاوسط منها ونظر في جهةها وجدت تابعة للصغرى  
 بالمشرائط المذكورة والنسبة خالف ضابط هذا القسم وزعم ان الصغرى الضرورية مع



الكبرى سالبه الدائم مع ضروريه ومقتضى الصابط انتاجا دايمة واجب عليه بعكس الكبرى  
 ليرتد الى الشكل الثاني قياسا صغره ضروريه وكبراه دايما متجا للطلوب بعينه وبالحلف  
 وهو ان يجعل نقيض النتيجة صغري الكبرى الاصل لينتج من الشكل الثاني ما يناقض الصغري  
 وجواب العكس مع انتاج الضروريه في الشكل الثاني للضروريه وجواب الحلف مع انتاج  
 الممكنه مع الدايمة في الشكل الثاني ويظهر منه ان الصغري الممكنه مع السالبة الدايمة لو انتجت  
 في احد هذين الشكلين انتجت في الآخر ولولم تنتج لم تنتج لا يرتداد كل منهما الى الآخر بعكس  
 الكبرى واما الدعوى الثانية وهي ان النتيجة تابعة للصغري اذا كانت الكبرى احدي  
 الارباع فلان الكبرى دائمة على دوام الاكبر بدوام الاوسط فلما كان الاوسط مستديما للاكبر  
 كان ثبوت الاكبر للصغري حسب ثبوت الاوسط فان كان ثابتا للاكبر خردا ايما كان ثبوت الاكبر  
 له ايضا دايما وان كان في وقت كان في وقت وان كان في الجملة كان في الجملة وان كان الاوسط  
 مستديما للاكبر بالضرورة كما في الشرطتين كان ضروريه ثبوت الاكبر للصغري حسب ضروريه  
 ثبوته للصغري اذا الضروري للضروري ضروري **قوله** واما يتعدي هذه اثار  
 الى بيان الدعوى الباقية واما يتعدي قيد الوجود من الصغري لان الكبرى وان حلت  
 بدوام الاكبر لكل ما ثبت له وصف الاوسط مادام وصف الاوسط ثابتا له لكن يجوز ان لا يكون  
 ثبوت الاكبر مقتضيا على وقت ثبوت الاوسط حتى ثبت الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط وان لم  
 يثبت له الاوسط فيكون الاكبر ثابتا للصغري دايما فلم يتعد الادوام والاضروف من  
 الصغري لقولنا كل انسان ضاحك دايما وكل ضاحك حيوان مادام ضاحكا مع كذب قولنا  
 كل انسان حيوان دايما وما علة به بعضهم من ان صغري هذا الشكل موجب فيكون قيد جزوا  
 سالبه وهي لا دخل لها في الانتاج فيه ما فيه واما قيد الوجود في الكبرى فيتعدي للانتاج  
 البين فان كل الاوسط لما كان هو الاكبر دايما كان الاكبر ايضا لذلك اولا ان الصغري  
 مع الادوام الكبرى تنفع الادوام النتيجة ولما كان هذه الدعوى داخله في الدعوى الكبرى  
 مثبتة ببرهانها لم يذكرها ههنا وان لم تتعد الضرورة المختصة امام الكبرى كما اذا كانت  
 احدي الشرطتين فلان ضروريه الاكبر مشروطة بوصف الاوسط فلم يثبت عندا مكان انتفا  
 وصف الاوسط لقولنا كل انسان متعجب وكل متعجب ضاحك بالضرورة بشرط كونه متعجبا  
 مع كذب قولنا كل انسان ضاحك بالضرورة وقوله لجواز ان يكون ضرورة الاكبر مقيدة  
 بالوسط يجوز ان لا يكون مقيدة ايضا وليس لذلك لان الحكم في الضرورة المشروطة ولعله اراد  
 الضرورة مادام الوصف لكن فيه مخالفة اصطلاحية واما من الصغري فلانه اذا لم تكن الكبرى

ضروريه

ضروريه كاحدي العددين يمكن انتفا الاكبر من كل ما ثبت له الاوسط وامكن انتفاوه من الاكبر  
 فلا يكون ضروريا له ولنفسه اختلاطات القسم الثاني ليحصل به الاحاطة التامة فنقول  
 الكبرى اذا كانت احدي العامين هي من الوجود بين المطلقه العامة ينتج مطلقه  
 عامة لان الاوسط مستند لوصف الاكبر او مستلزم له ثابت لذات الاكبر في الجملة فيكون  
 الاكبر ثابتا له في الجملة ويمكن ان يقال انها تنبع مطلقه وقته وهي احص من المطلقه العامة  
 لان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط فالاكبر ثابت له مادام اوسط والصغري دلت  
 على ثبوت الاوسط لذات الاكبر فيلزم ثبوت الاكبر لذات الاكبر في وقت معين وهو وقت  
 ثبوت الاوسط فان قيل فلتكن النتيجة مع الشرطه العامة وقته مطلقه لان معنى الكبرى  
 ان الاكبر ضروري للاوسط مادام وصف الاوسط وهو ثابت للصغري في الجملة فيكون الاكبر  
 ضروريا للصغري في وقت ثبوت الاوسط قلنا اللازم ضرورة الاكبر للصغري بشرط انتفا  
 بالوسط لا في وقت انتفاه وخرق ما بينهما قد بين فيما مر لكن لما حذف الاوسط عن النتيجة  
 انقصر على الاطلاق ومع الدائم والعامين كالصغري ان كانت الكبرى مشروطة لان الاكبر  
 ضروري لوصف الاوسط وهو ضروري ودايم لذات الاكبر او لوصفه والضروري  
 للضروري ضروري والدايم للدايم دايما او عرفيه عامة ان كانت الكبرى عرفيه لان الدائم  
 للضروري او الدائم دايما ومع الخاصيتين مشروطة عامة او عرفيه عامة وهو ظاهر ومع الوقتية  
 وقته مطلقه او مطلقه وقته ومع المنتشرة منتشرة مطلقه او مطلقه منتشرة لان الاوسط  
 مستلزم للاكبر او مستلزم له ضروري للصغري في وقت معين اوفي وقتها فيكون الاكبر ضروريا  
 او ثابتا للصغري في ذلك الوقت وان كانت الكبرى احدي الخاصيتين فالنتيجة ما ذكرنا على الفصيل  
 مقيدة بالادوام حتى ان احدي الدائمين مع ضروريه دايمة او دايمة لا دايمة فلم يستفد  
 منها قياسا في المقدمات فان قلت فقد وجدنا ما مستلزم النقيضين فنقول المحقق ان ذلك  
 قياسا فان الصغري مع اصل الوصفية قياس مع الادوام قياسا آخر ومع الادوام قياسا  
 آخر واحدها كاذب قطعا فليس ههنا امر واحد مستلزم للنقيضين فظهر منه ان المقدمتين  
 ان كانتا بسيطتين كان قياسا واحدا وان كان احدهما مركبة كان قياسين وان كانتا مركبتين  
 كان اربعة اقيسه والنتائج الحاصلة مركبة وتجعل نتيجة القياس وان ثبت الاستحضار والقبض  
 فعليك باستقراء هذا الجدول تنقلب مخم باردا



ثم انك قد عرفت من القاعدة ان الصغري ضرورية مع السالبة العرفية تنبع دايما وزاد  
 القتي قابلا بانها ضرورية بالعكس وبالحلف وقد سلف تقريرها وجوابها ولذلك  
 مقتضى القاعدة ان الصغري لا يدم مع المشروطة تنبع دايما وزيد عليه بانها ضرورية  
 لان معنى الكبرى ان كل ما ثبت له الاوسط ثبت له ضروره الاكبر مادام الاوسط ومادام له  
 الاوسط ذات الاوسط ثبتت له ضروره الاكبر لمحقق شرط الضرورة له وهو دوام الاوسط  
 بلنا الضرورة المستمرة في الكبرى الضرورة بشرط الوصف فلا يلزم منها الاحقق الضرورة  
 للصغري بشرط الوصف وهو ليس ضروريا ذاتية فاهو المطلوب غير لازم من الدليل  
 وما هو لازم غير مطلوب نعم لو اخذنا الكبرى ضرورية بحسب اوقات الوصف استج  
 الاختلاط منها ومن الدايمة ضرورية ومن المطلقة العامة والوجوديتين وقتيه مطلقة ومن  
 العرفيتين مشروطة والكل يتبين لا يقال فعلى هذا متى ثبت المحمول للموضوع كان ضروريا  
 له ضرورة دايمة ان دام ثبوته وعبر دايما ان لم يدم فيرتفع الامكان الاخص من بيان  
 القضايا بيان الاول انه اذا صدق كل ج ب دايما او لا دايما نضمه الى قولنا كل ب ب  
 بالضرورة مادام ب لينبع كل ج ب بالضرورة الذاتية او الوقتية لانا نقول الكبرى  
 ان اخذت باعتبار وقت الوصف منعناها وان اعتبر بشرط الوصف منعنا الانتاج واعلم  
 ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزايد لان الدعوى في جهة النتيجة اخص  
 الجهات اللازمة للقياس على ما سمعت مرارا وذلك بالنقض في المواد كما نقول والاختلاط من  
 الضروري والمطلق يصدق كل انسان ناطق بالضرورة وكل ناطق صا حاك بالاطلاق وجهة

النتيجة

النتيجة هي الاطلاق دون امر زائد عليه كالدوام او الضرورة وعلى هذا القياس ومن اتفق  
 المقدمات وحذف النظر اليها لمحقق معانيها عرف ان لا مزيد على تلك النتائج وان لم يخطئ اليه  
 صورة نقص **قول** واما الشكل الثاني شرط انتاج الشكل الثاني بحسب الجهة التي  
 احدها دوام الصغري اي كونها احدي الدايمتين الضرورية والدوايية او كون الكبرى  
 من القضايا المست المنعكسة السواب وهي الضروريات الثلث والدوام الثلاث فانه لو اتفقا  
 كان الصغري ضروريا والدوايية وهي احدي عشرة والكبرى احدي السبع غير المنعكسة  
 السواب واخص الصغريات المشروطة الخاصة والوقتية اما المشروطة الخاصة في المشروطة  
 العامة والعرفيتين واما الوقتية في البواقي واخص الكبرى السبع الوقتية واختلاط  
 الصغري المشروطة الخاصة والوقتية مع الكبرى الوقتية غير متبع في الضربين الاولين  
 اللذين هما اخص الضروريات للاختلاف الموجب للعقم اما في الضرب الثاني فقلونا لا  
 شيء من الخسف بالخصوف القمري لخص مادام مخفيا بالخصوف القمري او في وقت معين  
 لا دايما وكل قمر مضي بالضرورة في وقت معين لا دايما مع امتناع السلب ولو بدل الكبرى  
 بقولنا وكل شمس مضي في وقت معين لا دايما امتنع الاحتجاب واما في الضرب الاول فانا اذا  
 جعلنا المحمول في المثالين معدولا وملنا كل مخفيا بالخصوف القمري لا مضي بالضرورة  
 مادام مخفيا او في وقت معين لا دايما ولا شيء من القمر او من الشمس بلا مضي في وقت معين  
 مع امتناع السلب في الاول والاحتجاب في الثاني ومتى لم ينع هذا ان الاختلاط في الضرب  
 الاولين لم ينع سائر الاختلاطات في سائر الضروريات لان عدم انتاج الاخص بوجبه عدم انتاج  
 الامر فان قيل الوقتيتان اذا التحدو قتا هما التحدو دايما لا امتناع الاحتجاب والسلب  
 بالضرورة لشين متوائمين في وقت واحد ولانه اذا صدق كل ج ب بالضرورة في وقت  
 معين لا دايما ولا شيء من ا ب بالضرورة في ذلك الوقت لا دايما وجب ان يصدق لشي من  
 ج ا دايما ولا يمتنع ا ب بالفعل فنضمه الى الكبرى لينبع بعض ج ليس ب ذلك الوقت وذلك ان  
 كل ج ب بالضرورة في ذلك الوقت هذا خلف اجاب بان ذلك لا يكونهما وقتيتين بل شرط  
 امر زائد وهو اتحاد وقتيهما والنظر فيهما من حيث من هو ما هما وثانيهما كون الممكنة مع  
 الضرورة الذاتية او الضرورة الوصفية العامة او الخاصة لكن علم من الشرط الاول  
 ان الممكنة الكبرى مع الضرورة الوصفية عقمه فحصل هذا الشرط احد الامرين وهو  
 اما استعمال الممكنة الصغري مع احدي الضروريات الثلث واستعمال الممكنة الكبرى  
 مع الضرورة الذاتية وذلك لانه لو اتفقا لزم اما استعمال الممكنة الصغري







على الضرورة وهو ظاهر وأما جواب الثاني فما سبق من أن الصغرى الممكنة لا تنتج والصغرى  
 الضرورية مع الكبرى المعرفية لا تنتج ضرورية في الشكل الأول **قال** المصنف راد على الثاني  
 حيث فرق بين الكبريات السواب والموجبات في الانتاج لو كانت الضرورية في الشكل  
 الثاني تنتج ضرورية لانجبا الصغرى الممكنة مع الموجبات المستلكن المقدم عند الثاني حق  
 من التزام التالي بيان الشرطية بضم نقيض النتيجة الى عكس نقيض الكبرى لينتج مانا نقيض  
 لازم الصغرى مثلا اذا صدق لا شيء من ج ب بالامكان وكل اب مادام ا واجب ان صدق  
 لا شيء من ج ا بالامكان والاصدق بعض ج ا بالضرورة فتجعله صغرى لعكس نقيض الكبرى  
 وهو قولنا لا شيء مما ليس بـ ا لينتج من الشكل الثاني ليس بعض ج ليس بـ بالضرورة ولزمه  
 بعض ج ب بالضرورة وقد كان الصغرى لا شيء من ج ب هذا خلف فان قلت **على هذا**  
 الدليل شارحها ان الموجبة المحصلة لا تلزم السالبة العدولة فكيف جعلها هنا لازمة  
 وثانيهما انه بيان بالاحتفاظ حدود القياس وقد احتزن في حد القياس عن امثاله اوجب  
 عن الاول بان الموجبة انما لا تلزم السالبة لولم يكن موضوعها موجودا وموضوع السالبة  
 ههنا موجودا اذ صدق نقيض النتيجة لانه احباب محقوله وايضا القابل بان خارج القياس  
 الذي احدي مقدمته ضرورية في الشكل الثاني ضرورية معترف بلزوم الموجبة للسالبة  
 فالاشكال وارد عليه بطريق الالتزام وعن الثاني بان المنطقيين كثيرا يشبثون مثل هذا  
 البيان اي بعكس النقيض في الاقتضية الشرطية فلزمهم الاشكال وهذا اما يرد على الكشي لو  
 استعمل مثل هذا البيان واللام يرد عليه ثم قال والحق ان من بين انتاج الاقتضية مثل هذا  
 البيان يلزمه ان يفسر اللزوم الذي في حد القياس بالاب يكون اللزوم بواسطة مقدمه اجبيه  
 فقط وقد مررت الاشارة اليه **قوله** الضبط في نتائج الاختلاطات في هذا الشكل ان  
 الدوام اما ان يصدق على احدي المقدمتين او لا يصدق فان صدق بان يكون ضرورية او  
 دايمة فالنتيجة دايمة وان لم يصدق كانت تابعة للصغرى لكن بشرط ان يحدث منها قيد  
 الوجود وقيد الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة ومفهومه فانه اذا كانت في الكبرى  
 ضرورية ومفهومه سعدي الى النتيجة وهذا الكلام مشتمل على اربع دعا واحد ما ان النتيجة  
 تابعة للدايمة او للصغرى على التقديرين وبيناها بالبراهين الثلاثة المذكورة في المطلقا  
 وعليك بالاعتبار فلان طول الكلام باعادتها وانما لم ينتج هذا الشكل ضرورية وان كانت  
 مقدمته ضرورية اما في الضرب الثاني فلان كان مفهوما لثنتين ثبت لاحدهما فقط  
 بالفعل فيصدق سلب النوع الذي له تلك الصفة بالفعل عن النوع الاخر بالضرورة وحمله

على تلك الصفة بالضرورة مع امكان تلك الصفة للنوع الاخر كما في المثال المشهور فانه صدق  
 لا شيء من الخاد بغير الضرورة وكل مركوب زيد في الضرورة مع لذبه قولنا لبعض  
 الخاد مركوب زيد بالضرورة لصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان واما في الضرب  
 الاول فلانه لو جعل المحمول في المثال معدولا صدقت الصغرى موجبة والكبرى سالبة ولم ينتج  
 الضرورية **قال** الامام اذا كانت احدي المقدمتين ضرورية فالأخرى اما ان تكون ضرورية  
 او لا ضرورية وايضا ما كان فالنتيجة ضرورية اما اذا كانت المقدمتان الاخرى ضرورية  
 فلان الاوسط حينئذ يكون ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب عن الطرف  
 الاخر فيكون بينهما مباحية ضرورية وهي السالبة الضرورية واما اذا كانت الاخرى  
 فلان الضرورة للضروري ضرورية وسلب الضرورة عن الاضروري ضروري فلما  
 كان الاوسط ضروريا لاحد الطرفين لا ضروريا للطرف الاخر كان ضروريا للوسط ضروريا لثبوت  
 لاحد الطرفين ضروريا سلبا عن الطرف الاخر فيرجع الى القسم الاول اذ ضرورية الوسط  
 صارت حدا اوسط وجوابه ان الاوسط ليس ضروريا لثبوت لوصف احد الطرفين ولا  
 ضروري السلب لوصف الاخر بل لذاتيهما واللازم منه ليس الالتمافاة بين ذات الاصغر  
 وذات الاكبر والمطلوب في النتيجة المتافاة الضرورية بين ذات الاصغر ووصف الاكبر  
 لا هو غير لازم فان قلت اذ تحقق المتافاة الضرورية بين الذاتين يلزم المتافاة بين الذات  
 والوصف فانه لو اجمعت الذات مع الوصف اجمعت الذات مع الذات وكان بينهما متافاه  
 ضرورية فيقول ذات الاكبر هو ما صدق عليه الاكبر بالفعل فمتافاة لذات الاصغر  
 لا يستلزم الالتمافاه بين وصف الاكبر بالفعل وذات الاصغر وهي لا تنافي امكان ثبوت  
 الاكبر لذات الاصغر نعم لو كانت الضرورية صغرى مع الشرطية لاجل الوصف انتج  
 ضرورية لان الكبرى ان كانت سالبة دلت على المتافاة الضرورية بين وصف الاوسط وصف  
 الاكبر ووصف الاوسط لازم لذات الاصغر ومنافي لللازم متافاة ضرورية منافي  
 لللازم لذلك وان كانت موجبة فالوسط لازم لوصف الاكبر ومنافي لذات الاصغر  
 فيكون بينهما متافاة ضرورية وان اعتبرنا الضرورية الوصفية لاجل الوصف فانها لو  
 كانت بشرط الوصف لا تلزم النتيجة ضرورية لان منافي المجموع من الذات والصفة لا يجب  
 ان يكون منافي للصفة ولذلك لازم المجموع لا يلزم ان يكون لازما لمجزئتين للصفة المصنف  
 في آخر فصل المختلطات على ذلك وثانيتهما انه اذا لم يكن احدي المقدمتين ضرورية او دايمة  
 يحدث قيد الوجود من الصغرى ان اشتملت عليها وقد ذكر في الكتاب في مونة دعوى انهم



وفي ان قيد الوجود لا يقدي الي النتيجة لان الصغري ولا من الكبرى لانه بعد وكل  
 انسان تام لا ايا ولا شي من الحمار البيضان بنام بالضرورة مادام حمارا يبقا فالادايا  
 مع لذب قولنا لا شي من الانسان حمارا يبقا لان الادايا ضرورة صدق قولنا لا شي من  
 الانسان حمارا يبقا لان ادايا والفق في ذلك عدم اشمال للمقدمتين بالنسبة الى قيد  
 الوجود على شرايط الانتاج فان قيد الوجود اما في احد المقدمتين او في كليتهما وادايا  
 ما كان فبعض شرايط الانتاج منتفيا اما اذا كان في احدي المقدمتين فلا انها مخالفة للاخرى  
 في الكيف فيكون قيد وجودها موافقا لها في الكيف ولا انتاج في هذا الشكل عن المقدمتين  
 في الكيف واما اذا كان في المقدمتين معا فلا قيد وجود كل منهما لا ينتج مع اصل للقدم  
 الاخرى طامروا مع وجودها اذا لا انتاج في هذا الشكل عن مطلقين ولا عن ممكنين  
 ولا عن مطلقه وممكنه وثالثها ان يحذف الضرورة المختص بالصغري فان الضرورة  
 انما اخضت به اذا كانت الصغري مشروطة او احدي الوقتيتين والكبرى عرفية لان  
 التقدير ان الدوام لا يصدق على احدي المقدمتين وان الصغري فيها ضرورة فلا تكون الا  
 مشروطة او احدي الوقتيتين ولما كان يقتضي الشرط ان الصغري اذا لم يصدق عليها الدوام يكون  
 الكبرى احدي الست وليست الكبرى ههنا احدي الدائم لان المقدر خلافه ولا احدي  
 الشرطين لا اختصاص الضرورة بالصغري بحسب الفرض فتعين ان يكون عرفية او عامة  
 او خاصة وهي مع المشروطة لا ينتج الضرورة والا لا ينتج اختلاط المشروطة والعرفية  
 في الشكل الاول الضرورة وتقدمين خلافا وعلى هذا القياس ان كانت الصغري احدي  
 الوقتيتين ورايتها ان الكبرى اذا كانت مشروطة انتجت مع المشروطة مشروطة  
 لان حكما في احدي المقدمتين بان الاوسط مناه احد الوصفين مناه ضرورة وفي  
 المقدمة الاخرى بانه لازم للوصف الاخر فيكون بينهما مناه ضرورة هي السالبة  
 المشروطة ومع الوقتية وقية مطلقه والمتسمة منتسمة مطلقه لان الاوسط مناه  
 لوصف الاكبر ضرورة في الثبوت لذات الاصغر في بعض الاوقات او لازم لوصف الاكبر  
 ومناه بالضرورة لذات الاصغر في بعض الاوقات فيكون وصف الاكبر مناهيا لذات  
 الاصغر بالضرورة في ذلك الوقت واللام ههنا وان قرب الى التفصيل الا انه لا يتم  
 ولا يبلغ الغاية من التفصيل ما لم يوقف على واحد واحد من النتائج فالتفت الى هذا الجدول  
 وحكم حواله بطلحك على ما ينبغي ان تطلع عليه

الجدول

الاختلاطات للادايه اربعة واربعون لانه اذا صدق الدوام على احدي المقدمتين  
 فهي اما ضرورية او دايمة فان كانت ضرورية فاما ان يكون صغري او كبرى واما ما كان  
 فهي مع الثلثة عشر صارا المجموع خمسة وعشرين لسقوط واحد بالضرورة وان كانت دايمة  
 فهي مع غير الضرورية باعتبارها في اختلاط الضرورية وغير الممكنتين لعدم انتاجها  
 فلا يكون الا مع العشرة هي اما صغري او كبرى تكون سبعة عشر لسقوط واحد بالضرورة  
 والاختلاطات الناجمة للصغري اربعون واسم اعلم **قوله** تبينه الدائمان  
 تدللت من قاعده الانتاج ان اختلاط الدائم مع القضايا السبع التي لا تنكسر بالادايه  
 تنبع دايمة لكنه غير مستقيم على الاطلاق بل فيه تفصيل لابد من التنبه عليه وهو ان  
 كانت موجبه تنبع الدايمة بالبراهين التي سلفت وان كانت سالبة لم تنبع لا بعقاد البرهان  
 على عدم الانتاج وعدم انعقاد البرهان على الانتاج اما البرهان على العدم فهو ان اخص  
 هذه الاختلاطات وهو اختلاط الصغري الضرورية مع الوقتية لا ينتج فلم ينتج شي منها  
 وانه لا يجوز ان يكون كل من الاوسط والاكبر ضروريا لذات الاصغر ولا يكون شي من  
 ذوات الاكبر ايم الوجود بل يتقدم في بعض الاوقات فلم يثبت الاوسط لما في ذلك الوقت  
 ضروره بوقف التعجب على وجود الموضوع فكل اصغر اوسط بالضرورة ولا شي من الاكبر  
 باوسط بالتوقيت مع لذب قولنا بعض الاصغر ليس باكبر بالامكان العام لصدق قولنا  
 كل اصغر اكبر بالضرورة او يكون لاوسط ضروريا لذات الاكبر والاكبر ضروريا لذات  
 الاصغر ولا يكون شي من الاصغر ايم الوجود فيكون لاوسط ملوما عنه في بعض الاوقات



مصدق السالبة الوقتية صغري مع الضرورية مع ان ثبوت الاكبر للاصغر ضروري  
مثاله كل لون كسوف سواد بالضرورة ولا شيء من الوان الاجرام السماوية بسواد بالتوقيت  
لا دايما مع انه لا يصدق ليس بعض لون الكسوف بلون جرم سماوي بالامكان لصدق كل لون  
كسوف لون جرم سماوي بالضرورة فان قيل الكبرى في المثال كاذبه لصدق بعض الوان  
الاجرام السماوية سواد بالضرورة وهو لون الكسوف مثلا والكذب بالادوام الذي هو  
عبارة عن كل لون جرم سماوي سواد بالفعل لصدق بعض لون الجرم السماوي سواد  
دايما كقولنا الشمس على ان يقول القول بصدق نقيض النتيجة والصغرى مع القول بصدق الكبرى  
لا يمتنعان لان الاكبر لما ثبت بالضرورة للاصغر فبعض الاكبر اصغر وكل اصغر فهو اوسط  
بالضرورة فبعض الاكبر اوسط بالضرورة فلا يصدق السالبة الوقتية وفي المثال لما كان  
لون الكسوف لون جرم سماوي على ما دل عليه نقيض النتيجة وثبت له السواد بالضرورة فبعض  
لون جرم سماوي سواد بالضرورة وهو مناف لثبوتنا لشي من الوان الاجرام السماوية  
بسواد بالتوقيت فالجواب ان السواد انا هو ضروري الثبوت لبعض الوان السماوية في  
وقت وجوده وذلك لان ضروريه عليه عنها في وقت عدمه وبه يظهر الجواب عن سوال  
الانتزاع واما لذب الادوام فغير محتمل بالقرض اذ المراد من عدم انتاج السالبة الوقتية  
عدم انتاج جزيئها على ما سبق اليه اشارة واما غير منتهين اما الاصل فلما مر من المثال واما  
الادوام فلا تنافي في التكيف على انه لو بدل الكبرى بقولها ولا شيء من لون الكسوف بسواد  
بالضرورة وقت الترتيب لادايما لا يندم لون الكسوف في هذا الوقت يتم النقص سالما  
عن المنع ضرورة امتناع سلب الشيء عن نفسه واما عدم البرهان على الانتاج فلعدم انتهاض  
البراهين المذكورة اما عكس الكبرى فلان القضايا السبع لو كانت كبرى لم تقبله ولو كانت  
صغرى فالكبرى تكون موجبة فحسبها لا يفيد واما عكس الصغرى فظاهرا واما الخلف  
فلان اللازم منه سلب الاوسط عن الاصغر في وقت معين وهو لا ينافي ضروره اثباته  
له في جميع اوقات وجوده لحوار ان تكون وقت السلب خارجا عن اوقات الوجود بخلاف  
ما اذا كانت موجبة اذ النتيجة الحاصلة من الخلف حينئذ موجبة فيكون وقتها من اوقات  
وجود الموضوع لا امتناع صدق الموضوع عند عدم الموضوع فتكون منافية للصغرى هذا  
اذا اخذت المقدمتان اي الضرورية والوقتية على ما هو المشهور وهو ان الضروري ما يكون  
المحمول ضروريا للموضوع مادام ذاته موجودة والوقتي ما يكون ضروريا في وقت معين  
سواء كان ذلك الوقت من اوقات وجود الذات او لم يكن وذلك لعدم التناقض بين الحكم على الاصح

والحق

والحكم على الاكبر حينئذ لحوار ثبوت الشيء الواحد لا مرعيين مادام ذاته موجودة عليه  
عنه في وقت من اوقات وجوده وعالم متناف الحكم لم ينتج الاختلاف اما لو اعتبر  
في الوقتية كون ذلك الوقت من اوقات وجود الذات او لا يعتبر في الدائمات اوقات وجود  
الذات بل سائر الاوقات اولا وابداعا خلافا للمشهور انتجت الدائمات مع الوقتية دايما  
للمنافاة بين ثبوت الحكم في جميع الاوقات وسلبه في بعضها او بين ثبوت الحكم في جميع اوقات  
الذات وسلبه في بعضها والخلف قائم مثلا اذا اخذ الادوام بحسب الازل والوقتية  
على ما هو المشهور فعوضا كل ج ب بالضرورة الازلية ولا شيء من ا ب بالتوقيت لادايما  
فلا شيء من ج ا دايما ولا يصدق بعض ج ا با لاطلاق فتجعله صغرى كبرى القياس ينتج من  
الشكل الاول بعض ج ليس ب بالتوقيت وقد كان كل ج ب ا ز لا هذا خلف ولذا اذا اخذ  
الوقتية بحسب وقت وجود الذات والادوام على ما هو المشهور فانه لولا صدق شيء من ج ا  
دايما لصدق بعض ج ا با لاطلاق ونفذه الى الكبرى لينتج بعض ج ليس ب بالتوقيت بحسب  
الذات وقد كان الصغرى كل ج ب مادام موجود الذات هذا خلف والمثال المذكور  
لا يرد نقضا لانه لو اعتبر الازل في الدائمات لم يصدق الصغرى ولو اعتبر في الوقتية وقت  
وجود الذات لم يصدق الكبرى فظهر ان احد التعبيرين وهو اما تغيير تفسير الدائمات  
او تغيير تفسير الوقتية كان في تحقق الانتاج فلهذا اورد في الكتاب كله او الفاصلة لا الواو  
الواصل هذا مادام ان السالبة صاحبا للكشف ومن تابعه من المتأخرين بل المساعدة عليه  
وهو بعيد عن التحصيل لان المشهور في الوقت ليس اعتبار وقت ما بل اما اعتبار وقت الذات  
او وقت الوصف على ما عرفت في فصل الجهات ولو كان المعبر فيه مطلق الوقت بطلت نسبة  
مع القضايا لحوار صدق الموجبة الضرورية او الازلية مع السالبة الوقتية فلا يكون السالبة  
المطلقة اعم منها ولذا لا يكون الوجودية الازلية اعم منها الى غير ذلك من السلب  
التي صرحوا بواحد واحد ومناط غلطهم عدم اعتبار وجود الموضوع في السلب لبيت صغري  
اذا لم يعتبر اوقات وجود الذات في السالبة الوقتية هل يعتبرون اوقات وجود الموضوع  
في السالبة الضرورية والازلية او لا يعتبرون فان اعتبروا طالبتناهم بالفرق والافان اخذوا  
الازقات فيها حيث تتناول اوقات الوجود وازقات العدم فلا فرق بين الازلية وغيرها  
في السلب وان اخذوها حيث تكون اوقات الوجود وازقات العدم فلا فرق بين الازلية  
وعبرها في السلب وان اخذوها حيث تكون اوقات الوجود وازقات العدم حتى يصدق  
السالبة الضرورية اذ تحقق ضروره سلب المحمول عن الموضوع في جميع اوقات عدمه لم يتم



خلفهم في الموجه الوقتية كما زعموا ذلك في سالبها لان اللازم من قياس الخلف في الموجه  
ثبوت الاوسط لبعض افراد الاصغر في وقت وجوده وهو انساني سلب الاوسط عن جميع  
افراد الاصغر في اوقات عددها بل لو لم يحترق في السلب وجود الموضوع لم يتم خلف اصلا  
لعدم المناقضة بين الموجه والسالبه جيبند واختلاف الحكم على ما لا يخفى والعجب  
انهم مرجحوا بان السلب دفع الاجاب والاجاب انما هو على الافراد الموجودة ثم جردم لا  
يعتبرون الوجود في السلب وليس ذلك الاعطلة في الكلام عن اللوازم والاحكام **قوله**  
واما الشكل الثالث **اقول** مشروط في انتاج الشكل الثالث بحسب اعتبار الجهة فعلية الصغرى  
كان الشكل الاول لان اخضر الاختلاطات الممكنة وهو ما يتحقق من الصغرى الممكنة الخاصة  
مع الضرورية ولم يشروطه الخاصة في اخضر الضرورية وهما الضربان الاولان عقم تكون  
سائر اختلاطات الامكان في جميع الضرورية عقم بيان ذلك باختلاف الموجه للعقم  
لجواز ان يكون نوعان لكل واحد منهما صفة مكن حصولها للنوع الاخر فيجمع حمل احدي الصفتين  
على ما له الصفة الاخرى بالامكان وحمل موصوف تلك الصفة عليها بالضرورة مع امتناع  
حمل احد النوعين على الاخر بالامكان فاذا فرضنا ان زيدا وكب الفرس ولم يركب الخمار وعمر  
ركب الخمار دون الفرس صدق كل ما هو مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل ما هو مركوب  
زيد فهو فرس بالضرورة ولا صدق بعض ما هو مركوب عمرو فرس بالامكان لصدق نقيضه وهو  
لاشي من مركوب عمرو فرس بالضرورة ولو قلنا ببدل الكبرى ولاشي مما هو مركوب زيد يركب الفرس  
كان القياس على وجه الضرب الثاني والحق الاجاب او كل ما هو مركوب زيد هو فرس هو مركوب  
زيد او لاشي مما هو مركوب زيد بل بالفرس هو مركوب زيد بالضرورة ما دام مركوب زيد لا دايما  
حمل اختلاط المشروطة الخاصة على وجه الضربين والصادق من الاول السلب والثاني الاجاب  
واما صدق حد من الاختلاطين في الاول مع الاجاب وفي الثاني مع السلب فكثيرا وقد ثبت  
فعلية الصغرى سقطت من الاختلاطات الممكنة الانقراضه وعشرون وبقيت الاختلاطات  
الممكنة ما به وبلايه واربعون والفايط في جهة النتيجة ان الكبرى اما ان تكون احدي السبع  
التي هي غير المشروطتين والعرفيتين او احدي هذه الاربعة فان كان الاول كانت جهة النتيجة  
جهة الكبرى بعينها وان كان الثاني كانت جهة النتيجة هي جهة عكس الصغرى محذوف فاعنه  
قيده اللاد وام ان كان العكس مقيد به ومفهومه اليه لاد وام الكبرى ان كان احدا الخاصتين  
اما جهات النتائج فيعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وينتج المطلوب بعينه وبالمختلف  
والافتراض على ما سبق بيانها واما حذف قيد اللاد ولم فلائنه سالبه ولا دخل لها في مخرى هذا

الشكل

الشكل واما ضم لاد وام الكبرى فلائنه مع الصغرى ينتج لاد وام النتيجة واعلم ان الصغرى  
الضرورية والدايمه مع الفعليات الخمس اعني الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة ينتج  
ما ذكرنا من النتيجة وهو ما يتبع الكبرى بحسب الجهة جيبند لادايه في الملايه الاولى والاخرى  
في الرابعة وجيبند مطلقة في الاخره فانه اذا صدق مثلا كل ب ج دايما وكل ب ا بالاطلاق  
ينتج بعض ج ا حين موح اذ لا بد من اجتماع وصفي الاصغر والكبير في الاوسط حينما لا تصاف  
الاوسط بالاصغر دايما وانصافه بالكبير بالفعل ولذا لو كان بدل الكبرى لاشي من ب ا  
بالفعل انتج بعض ج ليس ا حين موحيم لانه لا بد من عدم اجتماع الوصفين في الاوسط  
وقتا ما ومن اراد التفصيل فعليه باستقرا هذا **الجدول**

**قوله** اما الشكل الرابع **اقول** لا ينتج الشكل الرابع شرائط ثلثة بحسب جهة  
المقدمات ١١ تكون الموجه المستعلة فيه فعليه سوا كانت صغرى او كبرى وببيان  
قريب معارفته في الشكل الاول اما اذا كانت كبرى فلا ان الضرورية التي كبرها هو موجه  
هي الثلثة الاول والممكنة لا تنتج في الضرب الاول الذي هو اخضر من الضرب الثاني وفي الضرب  
الثالث اما في الضرب الاول فلائنه صدق في المثال المشهور كل مركوب زيد فرس بالضرورة  
وكل مركوب زيد فرس هو مركوب زيد ما دام مركوب زيد لا دايما وكل حمار مركوب زيد بالامكان  
الخاص مع ان الصادق السلب بالضرورة وصدق الاختلاطين مع الاجاب ظاهر واما في الضرب  
السالب فلائنه اذا بدل الصغرى بقولنا لاشي من مركوب زيد بناحق كان الحق الاجاب صدقه



مع السلب كثير ويبان عظم المشروطه الخاصه ببعض في الشرط السالب واما اذا كانت معزري  
 فلان اخص الضروب التي معزرها موجه هو الضرب الاول والضرب الرابع والممكنه عقده فيها الماني  
 الضرب الاول فلهذا قولنا كل ناقص مركوب زيد بالامكان وكل حار ناقص بالضرورة او كل  
 مركوب زيد مركوب عمه بالامكان وكل فرس هو مركوب زيد مركوب عمه بالضرورة ما  
 دام فرسا مركوب زيد لا دايما مع ان الحق السلب بالضرورة وحدتها مع حقيقه الاجاب  
 ظاهر واما في الضرب الرابع فلانه اذا لم يبدل الكبرى ولا في من الضرب ناقص بالضرورة  
 كان الصادق الاجاب الضروري ومصدق مع السلب غير خاف واما المشروطه الخاصه التي  
 يستلزم وحدها مطلقه عامه كما هي بجهد هذا الشرط الثاني انعكاس السالبه المستعده  
 فيه ويلزم من ان شرطين ان لا يستعمل الممكنه في هذا الشكل املا موجهه كانت او سالبه وذلك  
 لان الضروب التي استعملت فيها السالبه هي الثلثه الاخيره واخص السالب الغير المنعكسه  
 الوقتيه وهي لا تنتج مع الضروريه التي هي اخص السبايط والمشروطه الخاصه والوقتيه  
 اللتين هما اخص المركبات في الضرب الثالث والضرب الرابع الذي هو اخص من الخاص  
 اما عظم اختلاط السالبه الوقتيه مع الضروريه في الضرب الثالث فلانه يصدق قولنا لا  
 شيء من القمر مخفف بالخشوف القمري بالتوقيت لا دايما وكل فصل القمر قريبا بالضرورة مع ان  
 الحق الاجاب بالضروري لا امتناع سلب فصل القمر عن المخفف بالخشوف القمري واما اختلاطها  
 مع الضروريه في الضرب الرابع فلهذا قولنا كل مخفف بالقمر هو فصل القمر ولا شيء من القمر مخفف  
 بالتوقيت لا دايما والصادق الاجاب لا امتناع سلب القمر عن فصله واما اختلاطها مع المشروطه  
 الخاصه في الضرب الرابع فلهذا قولنا كل لامضي بالاضاءه القمريه مخفف بالخشوف القمري بالضرورة  
 مادام لامضي لا دايما ولا شيء من القمر لامضي بالتوقيت والحق الاجاب لا امتناع سلب القمر عن المخفف  
 بالخشوف القمري واما اختلاطها مع الوقتيه في الضربين فيعرف من امثله المذكور اما في الضرب  
 الرابع فليبين هذا المثال واما في الضرب الثالث فلهذا قولنا لا شيء من القمر المخفف بالمضي بالتوقيت  
 لا دايما وكل فصل القمر قريبا بالتوقيت لا دايما مع امتناع سلب فصل القمر عن المخفف واما  
 اختلاطها مع المشروطه الخاصه في الضرب الثالث فلانها لا تنتج مع العامين وليس لقيده  
 البلاد وامر مدخل في الانتاج اذ لا يقياس عزها لبقا وانما قلنا انها لا تنتج مع العامين لانه  
 يصدق لا شيء من القمر مخفف بالخشوف القمري بالتوقيت وكل فصل القمر قريبا بالضرورة مادام  
 فصل القمر مع امتناع سلب فصل القمر عن المخفف والعرفيه العامه في البيان مشتركه  
 اذ يكفي ان يقال السالبه الوقتيه المعزري لا ينتج مع المشروطه العامه ولا دخل لقيده البلاد

في الانتاج هي لا تنتج مع المشروطه الخاصه فان قيل السالبه الوقتيه المعزري مع احدي  
 الخاصتين تنتج سالبه مطلقه ولا انعكده منها ومن يقضيها قياس في الاول من معزري دايما  
 وكبري احدي خاصتين اجاب بان المستلزم للسالبه المطلقه مجرد احدي الخاصتين لا جميع  
 المقدمات كما مر في الشكل الثاني فان كبرى هذا الشكل بعينه كبراه وكان المصنف انما  
 اخر بيان عظم اختلاط السالبه الوقتيه المعزري مع المشروطه الخاصه وان اتفق من الشرط  
 تقديمه على بيان عظم اختلاطها مع الوقتيه بل على بيان عظمها مع المشروطه الخاصه في الضرب  
 الرابع ليحقق به السؤال والجواب ولوقدمها ايضا لتباعدت مقدمات النقض بعضها عن  
 بعض بمسافه طويله ومنهم من زعم ان المعزري السالبه الوقتيه مع المشروطه الخاصه  
 تنتج موجهه جزئيه مطلقه عامه لا نظام الكبرى مع الموجهه المطلقه العامه التي في ضمن  
 السالبه الوقتيه قايما في الشكل الاول منتجا لموجهه مطلقه عامه كليه منعكسه الى الجزئيه  
 المطلوبه ولا امتناع في ذلك فان الشيخ استخرج من الموجبات سالبه ومن السوالب موجهه  
 واجيب بان تلك النتيجة ليست لازمة من القياس المركب بل من الكبرى وبعض المعزري  
 والنتيجه يجب ان تكون لازمة من جميع ما وضع في القياس بحيث يكون لكل مقدمه دخل  
 في اللزوم واعترض بان ذلك قادح في القياسات التي صغريتها لا دايما اذ النتيجة حاصله  
 من مجرد الاتبات فيها والحق ان القضايا المركبه اذا اختلط بعضها ببعض او بالسبايط يحصل  
 اتيه متعده والنتيجه ان توقفت على مجموع الاقيسه هي نتيجتها والالم لمن نتيجته لها  
 بل بعضها وقد سبق الاشاره اليه الشرط الثالث ان يكون المعزري السالبه ضروريه  
 او دايما او كبراه من القضايا الست المنعكسه السوالب فانه لو انتفى الامر ان كان الصغر  
 احدي الاربع التي هي المشروطتان والعرفيتان لوجود انعكاس السالبه في هذا الشكل  
 والكبرى احدي السبع الغير المنعكسه السوالب واخص هذه الاختلاطات وهو اخص اختلاط  
 المعزري المشروطه الخاصه مع الوقتيه عقيم لانه يصدق قولنا لا شيء من المخفف بالخشوف  
 القمري مضي بالاضاءه القمريه بالضرورة مادام مخففا لا دايما وكل قمر مخفف بالخشوف  
 القمري بالتوقيت لا دايما مع امتناع سلب القمر عن المضي بالاضاءه القمريه واعلم ان البيان  
 في الشرط الثاني والثالث ليس تاما اذ لا بد فيه من بيان امتناع الاجاب حتى يحصل  
 الاختلاف الموجه للعدم لكن امتناع الاجاب انما يبين لو كان الاكبر مسلوبا عن الاصغر بالضرورة  
 ليلامدق الموجهه الممكنه العام وسلب لا كبر عن الاصغر محال وما قيل من ان الاول البناء  
 على عدم الدلاله على الانتاج ضعيف لان الدليل دل على امتناع سلب الاكبر عن الاصغر فالوجه



الممكنة نتيجة لازمة لذلك الاختلاطات **قوله** والنتيجة الموجبة **اقول** الاختلاطات  
المنتجة باعتبار الشروط المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة واحد وعشرون  
وهي الحاطلة من ضرب الموجهات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة واربعون  
وهي الحاطلة من الضربين الدائميتين مع الفعلية الاحدى عشرة ومن الضربيات المشروطة  
والعرفيتين مع القضايا الست المتكسبة السواب وفي كل واحد من الضربين الاخيرين ستة  
وسون وهي التي تحصل من الضربيات الفعلية الاحدى عشرة مع الست المتكسبة وانقصا  
القياس الصادق المقدمات ممكن من كل واحد من الاختلاطات المنتجة في سائر الضروب الا في  
اختلاطات الصغرى الخاصة مع الدائميتين في الضروب الثلاثة الاولى والا انقصا  
القياس في الشكل الاول من الصغرى احدى الدائميتين والكبرى احدى الخاصيتين يتبدل  
المقدمتين وانما في الضرب الاخيرين قصد في هذا الاختلاط ممكن فقولنا كل كات متحرك  
الاصابع ما دام كائنا لادايما ولاشي من الحجب كات دايما لان هذين الضربين لا يريدان  
الى الشكل الاول بالتبدل بل بعكس المقدمات اذ امرت هذا فنقول ضرب هذا الشكل  
اما نتيجة للوجوب وهي الضربان الاولان او السالبة وهي الثلاثة الاخير فان كانت نتيجة  
للموجبة فالصغرى فيها اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع او لا تكون فان لم يكن احد ما  
تكون النتيجة تابعة لعكس الصغرى لان هذين الضربين يرتدان الى الشكل الاول بتبدل  
المقدمتين ثم عكس النتيجة وقد تقرر في الشكل الاول ان الكبرى ان لم تكن احدى الوصفيات  
الاربع تكون النتيجة تابعة للكبرى فنتيجة هذا الشكل في هذا القسم عكس نتيجة الشكل الاول  
ونتيجة الشكل الاول الكبرى فتكون نتيجة هذا الشكل تابعة لعكس كبرى الشكل الاول وعكس  
كبرى الشكل الاول عكس صغرى هذا الشكل فتكون نتيجة هذا الشكل عكس صغره وهو  
المطلوب وان كانت الصغرى احدى الوصفيات الاربع فتكون النتيجة تابعة لعكس الكبرى دون  
قيده الوجود فيها وضم لادوام الصغرى اما ان النتيجة تابعة لعكس الكبرى فلا بد ان يبدل  
المقدمتان الصغرى بالكبرى انتظم القياس على هيبة الشكل الاول وكبراه احدى الوصفيات  
الاربع ونتيجة هذا الشكل عكس نتيجته ونتيجته تابعة لصغره فتكون نتيجة هذا الشكل تابعة  
لعكس صغرى الشكل الاول اعني عكس كبرى هذا الشكل واما حذف وجود الكبرى فلاها  
صغرى الشكل الاول ووجودها لا تنقضي الى النتيجة واما ضم لادوام الصغرى فلاها كبرى  
الشكل الاول ولا دواها متعدي مع بقاياه في العكس وان كانت الضروب منتجة للسلب لادوام  
ان صدق على احدى مقدمتي الضرب الثالث او على كبرى الضربين الاخيرين كانت النتيجة دايمة

والا تكون لعكس الصغرى ثم الصغرى لا تخلوا اما ان يكون موجبه او سالبة فان كانت موجبه  
وكان في عكسها قيد الوجود حذفناها وان كانت سالبة وكان في عكسها ضرورة حذفناها  
لم يكن في الكبرى ضرورة اي ضرورة وصفية وانما لم يصرح بها لان الضرورة لا تقوم في  
الكبرى الا الوصفية اذ اللام على تقدير عدم صدق الدوام على احدى المقدمتين فاذا كانت  
في الكبرى ضرورة لم تكن ذاتية ولا وقتية بل وصفية فهنا نحن دعاو الاول ان الدوام ان صدق  
على احدى مقدمتي الثالث او كبرى الاخيرين تكون النتيجة دايمة لان هذه الضروب تبين  
انتاجها بالرد الى الشكل الثاني وقد سبق ان الدوام ان صدق على احدى مقدمتيه كانت نتيجة  
دايمة انتاجها بالرد الى الشكل الثاني وان لم يصدق الدوام على احدى المقدمتين او الكبرى تكون النتيجة لعكس  
الصغرى لانها تزيد الى الشكل الثاني والنتيجة تابعة لصغره وعكس صغره عكس صغرى هذا  
الشكل فتكون النتيجة تابعة لعكس صغرى هذا الشكل الثالث ان حذف قيد الوجود  
من الصغرى الموجبة دون السالبة لان قيد الوجود من الموجبة اما سالبة مطلقا او ممكنة  
ولا انتاج منها في هذا الشكل وقيد لادوام السالبة موجبه مطلقا فهي تنج مع المقدمه  
الاخرى لادوام النتيجة اولان لادوام الصغرى الموجبة سالبة ولما كان اللام في الضروب  
المنتجة للسلب تكون المقدمه الاخرى سالبة ولا انتاج عن سالبين بخلاف لادوام السالبة  
فانها موجبه وهي تنج مع الموجبة الاخرى لادوام النتيجة في البعض **قوله** ارجع ان حذف  
الضرورة من عكس الصغرى اذ لم يكن في الكبرى ضرورة وصفية وذلك لان الضروب  
لا تكون في عكس الصغرى الا اذا كانت الصغرى سالبة مشروطة معتبره بحسب مفهوم  
الوصف فلو تعدت الضرورة منها الى النتيجة في هذا الشكل كانت متعديه في الشكل الثاني  
وتدبت خلافا للحقاسه انه اذا كان في عكس الصغرى وفي الكبرى ضرورة وصفية  
تنعدي الى النتيجة لان المقدمتين حديد تكونان مشروطتين لاجل الوصف فتنتجان  
سالبة مشروطة لا ناحتكما في الصغرى بان وصفه لا صغرى بيان لوصف الاوسط مبيانه  
ضروريه وفي الكبرى بان وصفه الاوسط لازم لوصف الاكبر ومباين للازم مبيانه ضروريه  
مباين للضرورة لذلك يكون بين وصفي الاصغر والاكبر مبيانه ضروريه وهو المطلوب وقد  
احال المصنف بيان نتائج الاختلاطات على ما عرفت في المطلقات من التبدل والعكس والخلع  
والانقراض وبيان عدم لزوم الزايد على النقص وكافي بك قد اغناك عن ايراد موره فالحمد  
فيه واما تفاصيل النتائج ففي هذه الحجة **اول**



**قوله** تنبيه **اول** لو اعتبرنا في الضرورية الوصفية ان يكون الضرورة لاجل  
الوصف استلزم جميع الاحكام في العكس والاختلاطات ان الشروط العامة تنعكس كنفسها  
ب ان الشروط الخاصة تنعكس كحمايتها مقيدة بالادوام في البعض ان الممكنة في السلب  
والرابع لا يتبع مع الشرطه دان الضرورية مع الشرطه تنبع ضرورية في الشكل الثاني  
ه ان الشرطتين في الشكل الثاني والرابع تنبع شرطه الا في اختلاطات الممكنة مع الشرطه  
في الشكل الاول فانه يظهر حصيدا نتاجه ممكنة عامة لان وصفه لا يكون لازما لوصف الاوسط  
ووصف الاوسط ممكن للاصغر وامكان اللزوم للشيء موجب امكان اللازم له وفيه نظر  
لجبرانه في اختلاطات الممكنة مع الضرورية فان وصف الاوسط في الضرورية ملزوم للاكبر  
لان وصف الاوسط مستلزم لذاته الاوسط لاستحالة تحقق الوصف بدون تحقق الذات  
وذات الاوسط مستلزم للاكبر فيكون وصف الاوسط ملزوما للاكبر وهو ممكن الثبوت للاصغر  
وامكان الملزوم موجب لامكان اللازم فيلزم امكان الاكبر للاصغر لا يقال غايه ما في  
هذا ان وصف الاوسط بالافعل ملزوم للاكبر لكن الممكن للاصغر ليس وصف الاوسط بالافعل  
بل وصف الاوسط مطلقا ولا يلزم من امكانه للاصغر امكان وصف الاوسط بالافعل بل وصف  
الاوسط مطلقا ولا يلزم من امكانه للاصغر امكان وصف الاوسط بالافعل له لا نأفوق لا معنى  
للممكنة الصغرى الا ان الاصغر يمكن ان يكون اوسط بالافعل وايضا السؤال مشترك الورد  
والغلط انما هو في المقدمة القائلة بايجاب امكان الملزوم امكان اللازم فان مركوبه  
زيد في المثال المشهور ملزومة للفرسيه وممكنه للجمار مع امتناع ثبوت الفرسيه للجمار هذا  
اذا اعتبرت الضرورة لاجل الوصف اما لو اعتبرت بدوام الوصف او بشرطه لم ينتج  
اختلاط الممكنة مع الضرورة الوصفية لما عرفت من النقص ولان القضية الكبرى  
ان الاوسط مع ذاته ملزوم للاكبر وقد حكم في الصغرى بان وصف الاوسط ممكن للاصغر  
ولا يلزم من ملزوميه وصف الاوسط مع ذاته ملزوميه وصف الاوسط ممكن للاصغر  
ولا يلزم من ملزوميه وصف الاوسط مع ذاته ملزوميه وصف الاوسط فلا يلزم من امكان  
وصف الاوسط امكان الاكبر ولم تنعكس الشرطه السالبة الكلية كنفسها اما بالوجد  
الاول فلانه يصدق لشيء من مركوب زيد جمار بالضرورة مادام مركوب زيد مع كذب قولنا  
لاشيء من الجماد مركوب زيد بالضرورة مادام جمار الامكان المركوب للجمار واما بالوجه  
الثاني فلجمار امكان وصفين نوعين يتنافيان في احدهما فقط وثبت احد الوصفين  
لاحد النوعين والاخر للاخر كالحراة والجمود الممكنتين للسكرو الدهن المتنافيين في



الذي من فقط فاذا فرضنا ثبوت الجود للسكر دون الحرارة والحرارة للسكر صدق لا شيء  
من الحار جامد بالضرورة بشرط كونه حارا ولم يصدق لا شيء من الجامد بحاد بالضرورة  
بشرط كونه جامدا لا يمكن اجتماع الجود والحرارة في السكر وكانك قد اطلعت في فصل  
العكس على تفصيل هذا البحث والتكرار انما هو لمحاذاة ما في الكتاب ولذا لم ينبج الضرورة  
مع المشروطة في الشكل الثاني والرابع اما في الثاني فلانه يصدق في فرضنا ان زيد اركب الحمار  
فقط مع امكان ركوبه للفرس لا شيء من الفرس يحاذي هو المركوب زيد بالضرورة وكل مركوب زيد  
حامد هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لا داما ولا يصدق لا شيء من الفرس  
بمركوب زيد بالضرورة بل ينبج سالبه داما في الرابع فلصدق قولنا لا شيء من الحمار يركب  
بالضرورة وكل مركوب زيد حمار بالضرورة مادام مركوب زيد مع لذب لا شيء من الفرس  
بمركوب زيد بالضرورة وهذا كلام مشعر بانه لو اعتبر الضرورة لاجل الوصف انبج  
الضرورة مع المشروطة في الشكل الرابع ضرورية وفيه ما فيه **الباب الثالث في الشرطيات**  
كما ان الجليات نظريات ونظريات كذلك الشرطيات قد تكون نظرية كقولنا كلما كان الشمس  
طالعة كان النهار موجودا وقد تكون نظرية كقولنا متى وجد المكان وجد واجب الوجود  
فتت الحاجة الى معرفة الاقيسة الشرطية الاستثنائية وقد عرفت ان المراد من القياس الشرطي  
ما لا يكون مركبا من جملتين سوا كان مركبا من شرطيتين او من شرطية وحلية اما تسمية المركب  
من الشرطيتين فظاهرا واما تسمية المركب من الشرطية والحلية فتسمية الكل باسم الجزء الاعظم  
ولما كان لاحق بهذا الاسم من بين اقسامه ما تركب من متصلتين لما تقدم من ان طلاق الشرطية  
على المتصلة حقيقي دون المتصلة وقع البدايه في البحث به وهو على ثلاثة اقسام لان المشترك  
بينهما اما ان يكون جزءا تاما منهما اى احد طرفيه اما مقدما او تاليا واما جزءا لغير تام منهما اى من  
المقدم والتالي واما جزءا تاما من احدهما لغير تام من الاخرى القسم الاول ما يكون الحد الاوسط  
جزءا تاما من كل واحدة من المتصلتين وسنقد فيه الاشكال الاربع لان الاوسط ان كان  
تاليا في الصغير مقدما في الكبير فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان  
تاليا فيهما فهو الثاني وان كان مقدما فيهما فهو الثالث وعلى قياس الجليات شرائط اثنان  
حتى شرط في الاول احباب الصغير وكلية الكبرى وفي الثاني اختلاف المقدمتين في الكلية  
وكلية الكبرى الى غير ذلك وعدد ضروري الا الصروب الثلاثة الاخيرة في الشكل الرابع  
فانها غير آية ههنا وجه التنبج من اللزوم والاتفاق فانه ان كانت المقدمتان لزوميتين  
كانت النتيجة لزومية وان كانت اتفاقيتين كانت اتفاقيه كما ان الجليتين لو كانتا ضروريين

كانت

كانت النتيجة ضرورية وان كانت دايمن كانت دايمة وضروب الاشكال الاول كامله بينه  
بدايتها وضروب الاشكال الباقية تنبج بالطرق المذكورة في الحملات من العكس والتبدل  
والخلف هذا اذا كان القياس من لزوميتين واتفاقيتين بمقدار قياسيته فان بعضهم  
ينازع في قياسيته وزعم انه لا فائدة فيه كما ينبغي فان قلت **مناسو** لان احدهما ان اجزا  
الاتفاقيات لا امتياز بينها فلا تميز الاشكال فيها بعضها عن بعض فلم يصدق منها الاشكال  
والثاني ان بعضهم ذهب على ما ينبغي ان القياس المركب من الاتفاقيات ليس بغيره ولا يلزم  
من عدم الافادة عدم القياس لان المحصر في القياس على ما عرفت من تحريفه استلزامه  
قولا فولا اخر لا فادنه ذلك فيجب عن الاول بانها تكفي في انعقاد الاشكال بالامتياز  
الوضعي وعن الثاني بان العمل القاسم للقياس على ما عرفت في حد الفكر الاصيل الى المحل  
التقدمي واذا كانت النتيجة معلومة قبل ترجيح القياس كما ستعرفه فلم يبق للقياس فائدة  
واما القياس المختلط من اللزومية والاتفاقيه ففيه تفصيل وهو ان المطلوب فيه اما السالبة  
كما في الصرب الثاني والرابع من الاول وضروب الثاني كلها والثاني والاخيرين من الثالث  
والثالث الاخيرة من الرابع واما الموجبة كما في باقي الصروب من الاشكال الثلاثة فان كانت  
المطلوب السلب اى عدم موافقه الاكبر للاصغر يشترط لاتحاد اياه امران احدهما  
ان يكون الموجب لزوميه فانه لو كانت الموجبة اتفاقيه واللزوميه سالبه لم ينبج المطلوب  
لان الاتفاقيه حاكمه بان الاوسط موافق لاحد الطرفين واللزوميه تقدم الملازمة بين  
الطرفين لآخر والاوسط فحاز ان يكون بينهما موافقه وان لم يكن ملازمة فيكون الطرف  
الاخر موافقا لاحد الطرفين لان موافقه الطرفين موافق فلا يحصل سلب الموافقة والتالي  
ان يكون الاوسط تاليا في اللزوميه لانه لو كان مقدما فيها لم ينبج ذلك المطلوب فان  
الاتفاقيه حينئذ تثبت عدم موافقه اللزوم وهو الاوسط مع شي وعدم موافقه  
اللزوم مع شي لا يستلزم عدم موافقه اللزوم مع الحد لكون اللزوم اعمر اوجوانه  
استحالة اللزوم وتحقيق اللزوم في الواقع بخلاف ما اذا كان تاليا فانه يلزم من عدم  
موافقه اللزوم مع شي عدم موافقه اللزوم معه والى الشرطين اشار بقوله كون الاوسط  
تاليا في الموجب اللزوميه لكنه لم يصرح لبيان الشرط الاول وبين الشرط الثاني بقوله اما الاول  
فلانه لا يلزم الى اخره وان كان المطلوب لا يجاب اى موافقه الاكبر للاصغر فشرط اثنان  
ايضا شيان الاول ان يكون الاوسط مقدما في اللزوميه فانه لو كان تاليا فيها لم يحصل المطلوب  
لان الاوسط وهو اللزوم موافق لاحد الطرفين ولا يلزم من موافقه اللزوم مع شي موافقه



اللازم معه وثانيهما احد الامرين وهو اما كون الاتفاقية خاصة واما كونها لاوسطة في الاتفاقية  
تاليا للاصغر او مقدما للاكبر وذلك لان المطلوب انما يحصل اذا تحقق موافقة الملزوم مع شي  
وكون الاتفاقية خاصة ما تحقق موافقة الملزوم لانها دلت على تحقق الوسط في الواقع وهو ملزوم  
فيلزم تحقق اللازم فيكون موافقا للطرف الاخر اتفاقية خاصة واما اذا كانت الاتفاقية عامة  
فلاخلو اما ان يكون معزري او كيري فان كانت معزري وجب ان يكون لاوسطة تاليا فيها حتى يكون  
القياس على هية الشكل الاول لانه محقق لموافقة الملزوم فان لاوسطة حينئذ يكون متحققا  
في نفس الامر وهو ملزوم فيتحقق اللازم في نفس الامر فيكون موافقا للاصغر اتفاقية عامة  
ولو كان لاوسطة مقدما في الاتفاقية لم ينتج لجواز لذب لاوسطة ولذب لازم ايضا وهو الاكبر  
وصدق الاصغر والقياس المنعقد من الاكبر الغير الواقع ومن الاصغر الصادق ليس اتفاقية  
ولا لزوميه وان كانت الاتفاقية العامة كبرى بحيث ان يكون لاوسطة حكمة ما فيها حتى يكون القياس  
على نوع الشكل الثالث لانه وان لم يحقق موافقة الملزوم لجواز لذب مقدم الاتفاقية لكنه  
يجب صدق التالي فيها وهو الاكبر وعدم منافاته للاصغر فانه لو كان منافيا للاصغر وهو  
لازم ومنافيا لللازم منافا للملزوم كان منافيا للاوسطة فلم يعقد الاتفاقية من لاوسطة  
والاكبر كما ينبغي هذا اختلف ولو كان بالسا فيها لم ينتج المطلوب لانه حينئذ صادق في نفس  
الامر فيكون لا مصغرا ايضا صادقا وجوز ان يكون الاكبر وهو مقدم الاتفاقية بحال فلا  
صدق منها اتفاقية ولا لزوميه والسمحة في هذه الاقيسة تتبع الاتفاقية في الكيفية اما في  
النتيجة للسلب فلاشترط اجاب للزوميه فسلبت النتيجة تابع للاتفاقية واما النتيجة للايجاب  
فلايجاب النتيجة للاتفاقية ولذا في العموم والمخصوص فان الاتفاقية لو كانت خاصة كانت  
النتيجة خاصة والافعال كما اشرنا اليه الا في صورتها ان يكون الاتفاقية عامة  
وهي كبرى في الشكل الثاني فان النتيجة حينئذ اتفاقية خاصة لان القياس يكون منتجا للسلب  
اذ الشكل الثاني لا ينتج الا اياه فتكون للزوميه موجبه والاتفاقية سالبة وجوز ان  
يكون صدقها بكذا التالي وهو لازم للاصغر وصدق المقدم وهو الاكبر فيكذب للاصغر  
والاكبر صادق فلا صدق منهما سالبه اتفاقية عامة بل سالبه اتفاقية خاصة والثانية  
ان يكون للاتفاقية عامة وهي معزري في الشكل الرابع فان القياس حينئذ يكون منتجا للسلب لانه  
لو كان منتجا للايجاب لم يحقق شرط الاحتياج واما خصوص الاتفاقية او كون لاوسطة تاليا  
في الاتفاقية العامة والنتيجة سالبة اتفاقية خاصة لجواز ان يكون صدق السالبة الاتفاقية  
المعزري بكذا التالي والمقدم وهو الاوسطة صادق فيصحو صدق الاكبر لان صدق اللازم

لا يوجب

لا يوجب لذب الملزوم واذا صدق الاكبر ولذب الاصغر صدقت منها اتفاقية عامة فلا  
صدق سالبه اتفاقية عامة لان كذب احدى الطرفين كاف في صدقها وانت تعلم وجوب كلية  
اللزوميه المستعجلة في هذه الاقيسة لان يحصل هذه الاقيسة راجع الى الاستدلال بصدق  
الملزوم مع الشيء على صدق اللازم معه او لذب اللازم مع الشيء على لذب الملزوم معه الذي  
هو القياس الاستثنائي ويستقف على ان الشرطية المستعجلة منه يجب ان تكون كلية وينبغي ان  
يعلم انه لا يكفي في الاتفاقية العامة صدق التالي بل يجب مع ذلك ان لا يكون منافيا للمقدم  
لانه لو وافق الصادق في نفس الامر كل شي سوا كان منافيا له او غير مناف لم يصدق الملازم  
عن كاديين لان نقيض تاليا يكون موافقا للمقدم فلا يلزم منه التالي واللازم ملازمة النقيض  
لشي واحد وهو محال وفيه نظر لانه لا يلزم من موافقة التالي للمقدم ان لا يلزمه التالي  
وانما يلزم لو كان نقيض التالي من الامور الممكنة الاحتياج مع المقدم والموافقين الشين  
لاستلزام امكان اجتماعهما لجواز المناقاة بينهما على ما صرح الشيخ به وينبغي ان يعلم ان القياس  
الركب من الاتفاقيتين لا ينفيد لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاكبر في نفسه  
ومتى علم وجود الاكبر في نفسه علم مع كل امر واقع في العالم فانه لا يعتبر في اوضاع الاتفاقية  
الا الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر مفهوم الكبرى ان الاكبر موجود في نفسه على تقدير  
مع سائر الامور الواقعة ومن الامور الواقعة الاصغر فيكون وجوده مع الاصغر معلوما  
وان لم يثبت الى الاوسطة فلم يفد ادخال الاوسطة بينهما شيئا فلا يكون القياس مفيدا وانما  
اعتبر في الاتفاقية الاوضاع بحسب نفس الامر لا المعبر عن الزوميه لانه لو لا ذلك لم يحصل  
الجزم بصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالي على تقدير  
صدق المقدم فيمكن اجتماع صدق المقدم مع نقيض التالي او نقيض شي من لوازمه والالكان بينهما  
ملازمة والتالي لا يثبت على تقدير المقدم على هذه الاوضاع ولا يكون متحققا على جميع الاوضاع  
الممكنة الاجتماع وفيه ايضا نظر لانه ان اراد بالقياس المركب من الاتفاقيتين القياس من الاتفاقية  
الخاصة فلا احتياج الى قوله اذا علم وجود الاكبر علم مع كل امر واقع لان العلم بالقياس  
توقف على العلم بالكبرى التي معناها وجود الاكبر في الواقع ومع كل امر واقع فيكون  
وجوده مع الاصغر معلوما قبل تركيب القياس وان اراد به المركب من الاتفاقيات العامة  
الاوضاع الكائنة بحسب الامر نفسه سلمناه لكن لا نسلم اعتبار تحقق الاوضاع بحسب نفس  
الامر في الاتفاقية الخاصة وهما بصدق المقدم مع نقيض التالي او نقيض شي من لوازمه  
ممكن لكن غايه ان التالي لا يلزم المقدم على هذه الاوضاع وكذب اللزوم لا يستلزم







لزوم الأكبر للأوسط على جميع الاوضاع دون لزوم الأكبر لها لكن الأصغر من اوضاع الاوسط  
فما كان لا يلزمه الأكبر وكيف لا وهم مرجحوا بان المقدم في الكلية مستقل باقتضا التالي بحيث  
لا يكون لشي من اوضاعه دخل في اقتضائه فلا يكون للأصغر دخل في اقتضا التالي فلا يكون ملزوما  
له وامان ضروري السلب فلان قضيه الكبرى سلب للزوم على جميع الاوضاع لاسلب للزوم للاوضاع  
بما كان ان يكون لازما لبعض الاوضاع ويكون ذلك البعض هو الأصغر فان قلت الأكبر اذا  
كان لازما للأوسط اللازم للأصغر فلا بد ان يكون لازما له او الأصغر اذا كان ملزوما  
للاوسط الملزوم للأكبر وجب ان يكون ملزوما له فنقول ان عيب بلزوم الأكبر للأوسط  
امتناع انفكاكه عنه في الجملة فهو لا يصح كبري ويعد الشكل الاول وان عيبه امتناع انفكاكه  
عنه كلياً فاما معنى اللزوم الكلي فيعود الاشكال غير متوقف على تغيير العبارات وان اعتبر  
لزوم التالي لسائر الاوضاع معقل الموجبه الكلية متوقف على اعتبار لزومات غير متوقفة  
لاوضاع غير متوقفة وانه متصور وممتنع فالتأكد باثباتها وايضا لزوم التالي بالقياس  
الى الكل من الاوضاع ان كان جزئيا عاد الاشكال على الاتساع اذ غاية ما فيه لزوم الأكبر  
للأصغر جزئيا وان كان كلياً عاد اللام فيه فيوقف اعتبار لزوم كلي على اعتبار لزومات  
كلية غير متناهية وانه محال وايضا المعتمد في الجزئية ح ان كان للزوم اوسليه للمقدم  
ولبعض الاوضاع جاز اجتماع الموجبه الجزئية والسالبة الكلية على الذك ب حيث لم يلزم  
التالي للمقدم ولزم شيئا من الاوضاع وان كان للزوم اوسليه للمقدم فقط اجتمع السالبة  
الجزئية والموجبه الكلية على الذك ب حتى يكون التالي لازما للمقدم ولا يلزم بعض اوضاعه  
ونقول ايضا لو اتبع اللزوميات في الشكل الاول لزومه لانتجا لزومه جزئية في الشكل  
الثالث بالعكس والخلف وعلى الثالث شك وهو انه لو اتبع اللزوميات فيه لزومه لزوم  
تحتق الملازمة الجزئية بين كل امرين لا تغلق احدهما بالآخر حتى الصدق والقيضين  
بجعل الوسط مجموعهما فيقال كلما ثبت مجموعهما ثبت احدهما وكلما ثبت مجموعهما ثبت  
الآخر فقد يكون اذا ثبت احدهما ثبت الآخر فان قيل الملازمة الجزئية بين امرين  
كانا واجبه الصدق لانه لو فرض احدهما مع الثاني اومع لزومه لزمه الثاني فيكون لازما  
للاول على بعض الاوضاع فتصدق الملازمة الجزئية بينهما اجاب بانه لو كان لذلك لم  
يصدق السالبة الكلية للزوميه اصلا للملازمة الجزئية بين مقدمها وتاليها مع قصر محرم  
بصدقها بل ولم يصدق الموجبه الكلية ايضا للملازمة الجزئية بين مقدمها ونقيض تاليها  
المتافيه للزوم الكل واللازم ملازمة النقيضين لشي واحد وانه محال اما على المذهب المعتبر

اولفرض اللام في مقدم صادق **قوله** وذكر الشيخ **اول** قد تبين مما تقدم ان  
القياس المركب في الشكل الاول من الصغرى الاتفاقية والكبرى اللزومية الموجبتين  
يفيد وينتج موجبه اتفاقية لان وجود الملزوم مع شي يوجب وجود اللازم معه  
في الشيخ الاول ان لا يكون قياسا لانه غير مفيد اذ الاوسط الذي هو تالي الصغرى  
الاتفاقية معلوم الوجود فيكون الأكبر الذي هو لازم معلوم الوجود ايضا لان العلم  
لوجود الملزوم موجب للعلم بوجود اللازم فلا يخفى وجوده مع الأصغر لان الاتساع  
في الواقع ثابت مع كل موجود ومفروض وجوابه ان المطلوب ليس وجود الأكبر في نفسه  
بل موافقته للأصغر فربما يكون خفيه لا يمتنبه لها الا بعد العلم بموافقته للأوسط ووافقه  
للأصغر وفي عبارة الكتاب مساهلة لان الصغرى في قوله الاعتدال العلم بموافقته للأوسط  
ان عاد الى الأصغر فقد بان بطلانه لان الأصغر لا يتوافق الاوسط بل الامر بالعكس وان عاد  
الى الأكبر فله ذلك لان الكبرى لزومية لكن المراد عند العلم بموافقة الاوسط اياه بطريق  
القلب وفي الجواب نلاحظ ان القياس مشتمل على ثلاثة امور احدها العلم بوجود الاوسط  
وثانيها ملازمة الأكبر للأوسط وثالثها مساهلة للأصغر والعلم بالنتيجة حاصل بدون  
الاتساعات الى الامر الاخير الذي هو عين الصغرى فان من علم بوجود الاوسط وانه  
ملزوم للأكبر علم بوجود الأكبر في الواقع فيعلم وجوده مع كل شي فلو كان المركب من  
الاتفاقية واللزومية قياسا كان لكل واحدة من المقدمتين دخل في افادة العلم بالنتيجة  
لكن الصغرى لا دخل لها في العلم بالنتيجة ولذلك قد ظهر من اشتراط اجاب اللزومية  
في المنتج لسلب ان الصغرى الموجبه الاتفاقية والكبرى السالبة اللزومية لا ينتجان  
وزعم الشيخ انهما محال سالبه لزوميه اي ان الأكبر ليس لازما للأصغر فانه لو لزم الأكبر  
الأصغر لزم الأكبر الاوسط اذ فرض معه الأصغر فالأوسط يستلزم الأكبر على بعض  
الايضا واذ كان الأكبر سالبه لزوميه عليه هذا خلف وجوابه انه لو صح ما ذكره  
يوجب ان يكون كل شي لازما لآخر لازما لكل شي لان كل شي اذا فرض مع الملزوم استلزم  
اللازم وكل شي فرض فهو على بعض الاوضاع ملزوم لذلك اللازم او وجب ان يكون ما لم  
يلزم شيئا معينا لا يلزم اي شي كان فانه لو لزم شيئا ما كان لازما للشي المعين اذ فرض مع  
الملزوم ولو التزم صدق التالي ساعلى الشكل الثالث المتضمن للملازمة بين اي امرين  
كانا او على انعكاس الموجبه الكلية للزوميه لزوميه فانه متى وجد احدهما مع الآخر  
وجد احدهما فقد يكون اذا وجد احدهما وجد احدهما مع الآخر ويلزمه قد يكون اذا وجد



احدهما وجد الآخر فنفيد ما من عدم صدق السالبة الكلية للزوميه مع انهم صرحوا  
 بصدقها ومناط الشبهة هناك امران احدهما تفسير الموجبة الكلية بلزوم التالي  
 على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع فاننا اذا قلنا متى صدق المجموع صدق هذا الجز ومتى صدق  
 المجموع صدق هذا الجز الاخر فعلى بعض الاوضاع وهو صدق المجموع قد يكون اذا صدق هذا  
 الجز صدق الجز الاخر لكن من الجائز ان يكون المجموع منافيا للجز كما اذا كان مجموع الصدين  
 او التقيضين فالجزء لا يثبت مما يقع عليها التعارف فلا يمتنع القياس ولذلك اذا  
 قلنا متى تحقق المجموع تحقق الجز فعلى بعض الاوضاع وهو تحقق المجموع قد يكون اذا تحقق  
 الجز تحقق المجموع وهي ليست جزه متعارفه عليها لخواصها فاه المجموع فاذ لم يستلزم  
 منع استلزام المجموع الجز منعوا تارة انتاج الشكل الثالث والانعكاس واخري صدق  
 السالبة الكلية وليس هناك ما يحسم مادة الشبهة الا ذلك المنع المنبع على ما قد سمعته  
 وثانيهما تفسير الموجبة الجزه فان معناها اما لزوم التالي للمقدم على بعض الاوضاع  
 الممكنة الاجتماع اول لزوم التالي للمقدم مع بعض الاوضاع فان كان الاول انقلب الجزه  
 كلية لانه لما لم يكن للوضع دخل في اللزوم كان المقدم مستقلا باقتضا التالي فيستلزمه  
 كلياً وان كان الثاني كان بين كل امرين ملازمة جزه لان كلاهما اذا فرض مع الآخر  
 ملزوم له وحيث لم يقدر روعا على حلها اختاروا الثاني وقطعوا باللزوم الجزين بين كل  
 امرين يقران او رد عليهم انه اذا كان احدهما حقا دايما والاخر باطلا دايما واستثنى وجود  
 الحق دايما يلزم وجود الباطل في الجملة واستثنى تقيض الباطل يلزم ارتفاع الحق منعوا  
 انتاج الجزه للزوميه في القياس الاستثنائي وداعلم ان كل هذا الخط انما وقع من عدم  
 تحقيق المحصورات الشرطية فعليك بافضا مطايا الافكار في معانيها ورمي بالانظار  
 الى مراميها لعلك تنفع صدق او تجد على النار هدي **قوله** القسم الثاني **اقول**  
 القسم الثاني من الاقسام الثلاثة من القياس المركب من متصلتين ما يكون الاوسط فيه  
 جزا غير تام من كل واحدة من المقدمتين واقسامه اربعة اذا اشتراك فيه اما بين المقدمتين  
 او تاليتين او بين مقدم الصغرى وتالي الكبرى او بالانعكاس والاشكال الاربعة تتعقد في كل  
 قسم منها ومع ذلك اما ان تشمل المتشاركين على شرائط الانتاج اولا وكيف كان فجميع الاقسام  
 نتيجة تامه وهي متصله جزه مركبة من متعلتين احدهما متصله مولفه من الطرف الغير  
 المتشارك من الصغرى ومن نتيجة التاليف بين المتشاركين وهي الاخرى لانها مقدم النتيجة  
 وثانيهما متصله مولفه من الطرف الغير المتشارك من الكبرى ومن نتيجة التاليف وهي الاخرى لانها

تالي النتيجة وان القياس في جميع الاقسام مشتمل على ثلاثة امور الطرف الغير المتشارك من الصغرى  
 والطرف الغير المتشارك من الكبرى والطرفان المتشاركين وهما اما مقدما او تالين او مقدما  
 وتاليه فنؤخذ من الطرفين المتشاركين ونتيجته وهي نتيجة التاليف سواء اشتل على شرائط الانتاج  
 اولا ومنهم مع الطرف الغير المتشارك من الصغرى لحصول الاصغر والى الطرف الغير المتشارك من  
 الكبرى يحصل الاكبر واتصاله بالاصغر هو النتيجة في كل الاقسام لكن اعتبار ان يكون وضع  
 الطرفين الغير المتشاركين في الاصغر والاكبر كوضعيهما في القياس حتى لو كان الطرف الغير  
 المتشارك من الصغرى مقدما فيها فيوضع مقدما وان كان تاليا فتاليا ولذلك الطرف الغير  
 المتشارك من الكبرى ولما اختلف بيان الانتاج في النوعين اعني ما اشتمل المتشاركين كان فيه  
 على تاليف متبع وما لا يشتمل ان عليه استدعي النظر تفصيلا فلما اشتمل المتشاركين في كل  
 شكل في كل قسم على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية انتج القياس النتيجة المذكورة بشرط  
 ان يكون المقدمه المتشاركه التالي موجبه فان كان المتشاركه بين المقدمتين انتج القياس مطلقا  
 سواء كانت المقدمتان موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين او مختلفتين وان كانت المتشاركه  
 بين السالبتين لم تكن بد من ان يكون المقدمتان موجبتين وحيث انتج القياس سواء كانتا موجبتين  
 كليتين او جزئيتين او مختلفتين وان كانت المتشاركه بين مقدميهما وما لا الاخرى  
 فالمتشاركه التالي تكون موجبه اما كلية او جزيه وهي مع مع الاقسام الاربعة للمقدمه  
 الاخرى وللزوم النتيجة في جميع هذه الاقسام بيان عام من الشكل الثالث والاوسط ملازمة  
 كل واحد من المتشاركين للاخر مقالا للملازمة المساويه بين المتشاركين يستلزم الاصغر والملازمة  
 المساويه يستلزم الاكبر ينتج من الشكل الثالث ان الاصغر يستلزم الاكبر اشتمل اما جزيا  
 وهي النتيجة المذكورة لكن بيان صغرها وكبراه اعني استلزام الملازمة المساويه للاصغر والاكبر  
 يختلف بحسب الاقسام الاربعة فلا بد من التفصيل وبيانها في كل قسم اما البيان في القسم  
 الاول وهو ما يكون المتشاركه فيه بين المقدمتين فان تقول على تقدير الملازمة المساويه بين  
 المتشاركين وكلما صدق الجز المتشارك من الصغرى صدق الجز المتشارك من الصغرى الجز  
 المتشارك من الكبرى وكلما صدق الجز المتشارك من المتشاركين صدق نتيجة التاليف لانا فرضنا  
 اشتمالهما على شرائط الانتاج فكلما صدق الجز المتشارك من الصغرى صدق نتيجة التاليف  
 فجعل صغرى القياس القاطله كلما كان اوليس البتة اذا كان او قد يكون او قد  
 لا يكون اذا كان الجز المتشارك من الصغرى بصدق الجز الغير المتشارك منها لينتج من الشكل  
 الثالث الاصغر على تقدير الملازمة المساويه والبيان يختلف باختلاف صغرى القياس



لان الوجه الكلي الصغرى في الشكل الثالث ينتج مع المحاور الرابع وكذلك على تقدير  
 الملازمة المساوية كلما صدق الجزاء المشترك من الكبرى صدق الجزاء المشترك وكان وكلما  
 صدق صدق نتيجة التاليف فكل صدق الجزاء المشترك من الكبرى صدق نتيجة التاليف فجعله صغرى  
 الكبرى لقياس القابل اذا كان الجزاء المشترك من الكبرى صدق الجزاء المشترك باحد المتوار  
 ينتج الاكبر على تقدير الملازمة المساوية وهما ينتجان من السالبة الصحيحة المطلوبة مثاله قد  
 يكون اذا كان كل ج ب فده وقد يكون اذا كان كل ب ا فوز ينتج قد يكون اذا كان كل ج ا  
 فده فقد يكون اذا كان كل ج ا فوز اذ على تقدير الملازمتين اي الملازمة المساوية بين كل ج  
 وكل ب ا صدق فلما كان كل ج ب فكل ج ب وكل ب ا وكلما كان كذلك فكل ج ا وكلما كان كذلك فكل  
 ج ا وصغرى لقياس قد يكون اذا كان كل ج ب فده ينتجان من السالبة على تقدير الملازمة المساوية  
 قد يكون اذا كان كل ج ا فده وهو الاصغر وكذلك اصدق كلما كان كل ب ا فكل ج ا بذلك البيان بعينه  
 ينتج مع كبرى القياس على تقدير الملازمة المساوية قد يكون اذا كان كل ج ا فوز وهو الاكبر  
 فعلى تقدير الملازمة المساوية صدق الاصغر وعلى تقدير ما يصدق الاكبر فقد يكون اذا صدق  
 الاصغر صدق الاكبر وهو المطلوب وانما جعلت المقدمة المركبة من نتيجة التاليف والجزء المشترك  
 ههنا صغرى لصغرى القياس وكبره كبرى لانه اعتبر في النتيجة ان يكون وضع الجزاء المشترك  
 فيها كوضع القياس وهو تالي في مقدمته فلا بد ان يكون تاليا في الاصغر والاكبر ونتيجة  
 التاليف مقدما فيهما وانما يكون لذلك لو كانت تلك المقدمة صغرى ومن ههنا يظهر ان تلك المقدمة  
 يجب ان يجعل كبرى لمقدمتي القياس في القسم الثاني وصغرى للمقدمة المشتركة المقدم كبرى  
 المشتركة التاليف في القسمين الاخرين ولا نظام تلك المقدمة كبرى مع المشتركة التاليف على وجه  
 الشكل الاول بشرط اجابها لعمد الانتاج ومخالفة البيان في الاقسام الثلاثة للبيان في الاول  
 انما هو هذا القدر ولا فرق في ثلث اخر مثال القسم الثاني قد يكون اذا كان كل د ه فكل ج ب  
 وقد يكون اذا كان ب ا فكل ج ب ا فنتج قد يكون اذا كان كل د ه فكل ج ا فقد يكون اذا كان  
 و ب فكل ج ا لانه يتقدم صدقهما اي صدق المشتركين والملازمة المساوية بينهما صدق كلما  
 كان كل ج ب فكل ج ا فجعله كبرى لصغرى القياس لينتج من الشكل الاول قد يكون اذا كان كل د ه  
 فكل ج ا وهو الاصغر وصدق فلما كان ب ا فكل ج ا فنتج كبرى مع كبرى القياس لينتج من الاول  
 قد يكون اذا كان ب ا فكل ج ا وهو الاكبر ومجموعها ينتج المطلوب من الشكل الثالث ومثال  
 القسم الثالث ان تاخذ الصغرى من القسم الاول والكبرى من الثاني والقسم الرابع عكس ذلك  
 ويظهر انها مبرهنة لانها كانت مقدمة الملازمة المساوية وهو نتيجة التاليف

الطرف

الطرف المشترك في جميع الاقسام فان لم يعتبر الوضع المذكور كانت مع المقدمة المشتركة المقدم  
 على وجه الشكل الثالث كما اذا اعتبر لانه لا ينتج الا بشرط اجابها ومع المشتركة التاليف على وجه  
 الشكل الرابع وينتج مع غير السالبة الجزاء لان الاستنتاج منه بعيد عن الطبع ولا حرج  
 اعتبر الوضع المذكور فان الشرايط في هذه الفصول تاليف لقيام البراهين واعلم ان البيان في  
 هذه الاقسام منطوق فيه من وجوه اما اولها فلانه بيان الانتاج بمقدمة اجنبية فان  
 استلزام الملازمة المساوية للاصغر والاكبر لا يستلزم القياس في حد اطلاق الملازمة  
 المساوية مذكورة في القياس ولا الاصغر ولا الاكبر ولا هو لازم لمقدمات القياس بل هو  
 لازم لاستلزام الملازمة للمقدمة المركبة من الجزاء المشترك ونتيجة التاليف مع مقدمة  
 ولازم المجموع لا يجب ان يكون لازما لكل واحد من اجزائه وانما ثانيا فلان الملازمة المساوية  
 ليست مستلزما للاصغر والاكبر بل هي مع احدى مقدمتي القياس والمقدمة ٢ وقد دبت هذه  
 المقدمة وانما ثالثا فلانه بان الشكل الثالث والمصنف شاك في انتاجه فكيف استعمل ههنا  
 مره بعد اخرى **ول** وان كانت احدى المقدمتين **اقول** قد عرفت ان بيان الانتاج  
 في جميع الاقسام انما هو جعل الملازمة المساوية بين المتشاركين حد اوسط سوا كان احدى  
 المقدمتين كليهما ولم تكن ثم ان ههنا طريقا اخر لبيان الانتاج اذا كان احدى المقدمتين كلي  
 وهو انما جعل ملازمة مقدمة الكلية للطرف المشترك من الاخرى حد اوسط وحيث يستعمل  
 الملازمة في الكتاب لمضافة هي اليه لازما والداخل عليه ٢م الجزاء ملزوما فيكون الاوسط  
 ان جعل الطرف المشترك من الاخرى مقدما ومقدم الكلية بالما فكل ذلك التقدير يصدق  
 كلما تحقق الطرف المشترك من الاخرى تحقق مقدم الكلية لانه عين التقدير فكلما تحقق الطرف  
 المشترك من الاخرى تحقق الطرف المشترك من الكلية لان الطرف المشترك من الكلية ان كان مقدم  
 الكلية فذاك وان كان تاليا واعتبر في المشتركة التاليف لا يجب وكلما تحقق مقدم الكلية  
 تحقق الطرف المشترك منها فنتجها مع التقدير لينتج ما تحقق الطرف المشترك من الاخرى  
 تحقق الطرف المشترك من الكلية وكلما تحقق الطرف المشترك من الاخرى تحقق الطرف  
 وكلما تحققا تحقق نتيجة التاليف فلما تحقق الطرف المشترك من الاخرى تحقق نتيجة التاليف  
 فنتجها مع المقدمة الاخرى كيف ما كانت لينتج احدى طرفي النتيجة ولذلك صدق كلما تحقق  
 الطرف المشترك من الاخرى تحقق الطرف المشترك من الكلية لان الطرف المشترك من الاخرى  
 من الكلية ان كان مقدما فذاك وان كان تاليا فكلما تحقق الطرف المشترك من الاخرى  
 تحقق مقدم الكلية وكلما تحقق مقدمها تحقق الطرف المشترك منها فكلما تحقق







كان القسم الاول واما استنتاج ما الى الساب من نتيجة التاليف مع احد طرفي الوجهه كان الثاني  
والبيان في الكل من الشكل الثالث لا فيما سبق بعد ولما كان اذ الاوسط مختلفا في الامتياز اشتر  
اليه على سبيل التفصيل فالاول في القسم الاول ملازمه نتيجة التاليف المنج من المتشاركين  
اي المتشارك الذي كان بعينه او بكيته مع نتيجة التاليف او كليهما عكسها متبعا لمقدم المقصود  
الطبيعي فعلى تقدير الملازمه المخطاه كلما تحقق المتشارك المنج تحقق نتيجة التاليف وكلما تحقق  
اوليس البتة اذ تحقق المتشارك تحقق الطرف الغير المتشارك من الكلويه فقد يكون او قد لا يكون  
اذ تحقق نتيجة التاليف تحقق الطرف الغير المتشارك من الطليه وهو احد طرفي النتيجة اما  
المقدمه الاولى فلانما عين التقدير واما الثانيه فلانه كلما تحقق المتشارك تحقق المتشارك  
ونتيجه التاليف وكلما كان ذلك تحقق مقدم الكلويه لاننا فرضنا ان المتشارك مع نتيجة التاليف  
منج لمقدم الكلويه فكلما تحقق المتشارك تحقق مقدم الكلويه وكلما تحقق اوليس البتة  
اذ تحقق مقدم الكلويه تحقق بالها وهو الطرف الغير المتشارك منها لان المتشارك في المقدور  
وكلما تحقق اوليس البتة اذ تحقق المتشارك تحقق الطرف الغير المتشارك من الطليه ولذلك  
كلما تحقق المتشارك تحقق نتيجة التاليف واذ تحقق المتشارك تحقق الطرف الغير المتشارك  
من المقدمه الاخرى باحد الاسوار فقد يكون او قد لا يكون اذ تحقق نتيجة التاليف  
تحقق الطرف الغير المتشارك من الاخرى وهو الطرف الاخر من النتيجة متسا له كلما كان  
لاشي من ج ب فده وقد يكون اذ كان كل ب اقورا نتج قد يكون اذ كان لشي من ج ا  
فده فقد يكون اذ كان لشي من ج اقورا فالمتشارك كان وهما لشي من ج ب وكل ب اليسا  
مشتكين على شرائط الانتاج لبلبيه صغرى الاولى واحدى المتصلين منها كليهما واحدا  
المتشاركين بعينه وهو كل ب مع نتيجة التاليف اعني لشي من ج ا منج للشي من ج ب هو  
مقدم المقصود الكلويه وعند هذا يظهر الانتاج لان تقدير ملازمه لشي من ج ا لكل ب  
استلزم الاصح والاكبر اما استلزامه للاصح فلان كل ب استلزم للشي من ج ا الاصح  
عين ذلك التقدير واستلزم ايضا لده اذ على ذلك التقدير كلما صدق كل ب ا صدق لشي  
من ج ا وكلما صدق لشي من ج ب وكلما صدق كل ب ا فلاشي من ج ب ففهم  
الي لصغري لينج كلما كان كل ب ا فده واذا صدق كلما كان كل ب ا فلاشي من ج ا واما  
كان كل ب ا فده انتج من الشكل الثالث قد يكون اذ كان لشي من ج ا فده وهو الاصح  
وايقا كل ب ا مستلزم للشي من ج ا كليا ولور جزا لانه عين الكبرى نتج من الثالث  
قد يكون اذ كان لشي من ج ا فوز وهو الاكبر ومجموعهما منج المطلوب من الثالث هذا اذا كان

المتشاركين بعينه  
وهو كل ب مع نتيجة التاليف  
اعني لشي من ج ا منج للشي من ج ب هو  
مقدم المقصود الكلويه  
وعند هذا يظهر الانتاج لان تقدير ملازمه لشي من ج ا لكل ب  
استلزم الاصح والاكبر اما استلزامه للاصح فلان كل ب استلزم للشي من ج ا الاصح  
عين ذلك التقدير واستلزم ايضا لده اذ على ذلك التقدير كلما صدق كل ب ا صدق لشي  
من ج ا وكلما صدق لشي من ج ب وكلما صدق كل ب ا فلاشي من ج ب ففهم  
الي لصغري لينج كلما كان كل ب ا فده واذا صدق كلما كان كل ب ا فلاشي من ج ا واما  
كان كل ب ا فده انتج من الشكل الثالث قد يكون اذ كان لشي من ج ا فده وهو الاصح  
وايقا كل ب ا مستلزم للشي من ج ا كليا ولور جزا لانه عين الكبرى نتج من الثالث  
قد يكون اذ كان لشي من ج ا فوز وهو الاكبر ومجموعهما منج المطلوب من الثالث هذا اذا كان

احد

احد المتشاركين بعينه مع نتيجة التاليف متبعا لمقدم الكلويه واما اذا كان المتشارك كليته  
مع نتيجة التاليف متبعا لالاوسط بعينه ذلك والبيان لاختلف الا انه لا بد من رعاية  
قوة من القوي المذكور فان استلزام المتشارك الجزئي لنتيجة التاليف في قوة استلزام  
المتشارك الكلي لها واما اذا كان احد المتشاركين عكس نتيجة التاليف الكل متبعا لالاوسط  
ملازمه عكس نتيجة التاليف وعكسها الكلي المتشارك المنج فعلى تقديرها فصدق طرفا  
النتيجة اما احد طرفيها فلانه على ذلك التقدير المتشارك مستلزم للعكس الكلي فهو مستلزم  
للمتشارك والعكس الكلي وهما مستلزمان مقدم الكلويه فالمتشارك مستلزم لمقدم الكلويه  
وهو مستلزم اوليس مستلزم للطرف الغير المتشارك منها فالمتشارك مستلزم للطرف الغير  
المتشارك من الكلويه اوليس يجعله كبري كقولنا المتشارك ملزوم لنتيجة التاليف لان المقدور  
انه ملزوم لعكسها الكلي والنتيجة عكس عكسها فقد يكون او قد لا يكون اذ اوجد نتيجة  
التاليف وجدا الطرف الغير المتشارك من الكلويه واما الطرف الاخر فلان قولنا المتشارك  
ملزوم لنتيجة التاليف مع المقدمه الاخرى منج له من الثالث وان جعلنا الاوسط في  
هذا القسم ملازمه نتيجة التاليف المتشارك المنج كما اخذه المصنف لم يتم البيان فكلما  
ليس مستقيم على الاطلاق نعم لو لم يعين كليته عكس نتيجة التاليف ثبت ملازمته  
في البيان واستمر الكلام **قول** والاوسط الى اخره **اقول** المقدمتان في القسم الثاني  
اما ان تكونا متوافقتين في المكيه او مختلفتين فان كانتا متوافقتين فاما موجبتان واما  
فان كانتا موجبتين فاللاوسط سلب ملازمه غير المنج من المتشاركين لنتيجة التاليف  
لاستلزامه طرفي النتيجة اما احدهما فلان ذلك التقدير وهو ليس البتة اذ تحقق نتيجة  
التاليف تحقق غير المنج اذ جعلناه كبري احدى المقدمتين القابله كلما كان او قد  
يكون اذ كان الطرف الغير المتشارك محقق غير المنج انتج من الشكل الثاني ليس البتة  
او قد لا يكون اذ تحقق الطرف الغير المتشارك تحقق نتيجة التاليف واما الطرف الاخر  
فلان نتيجة التاليف اذ المستلزم غير المنج اصلا رجب ان المستلزم المنج املا فانها  
لواستلزامت المنج جزيا فقد يكون اذ احققنت نتيجة التاليف تحقق نتيجة التاليف  
والنتج وكلما تحققا تحقق غير المنج لاننا فرضنا ان احد المتشاركين مع نتيجة التاليف  
منج المتشارك الاخر فكون نتيجة التاليف مستلزمه لغير المنج جزيا والتقدير انها  
لاستلزامه اصلا هذا خلف واذا صدق ليس البتة اذ تحقق نتيجة التاليف تحقق  
النتج فمنها مع المقدمه الاخرى القابله كلما كان او قد يكون اذ كان الطرف الغير



الغير المشترك بحق المنهج ليس البته او قد لا يكون اذا كان الطرف الغير المشترك  
 بحق نتيجة التاليف مثلا قد يكون اذا كان د فلاشي من ج ب وقد يكون اذا كان د  
 فكل ب فقد يكون اذا كان ليس كلما كان د فلاشي من ج ب فلاشي من ج ب  
 لانه على تقدير ليس البته اذا كان ليس البته اذا كان لا شي من ج ب فلاشي من ج ب بلزم الاصح  
 والاكثر اما لزوم الاصح فلا يحتاج ذلك التقدير مع الصغري بانه من الشكل الثاني هذا  
 قد يكون اذا كان د فلاشي من ج ب وليس البته اذا كان لا شي من ج ب فلاشي من ج ب فقد لا  
 يكون اذا كان د فلاشي من ج ب او هو الاصح واما لزوم الاكثر فلا بد من ذلك التقدير لازما  
 وهو قولنا ليس البته اذا كان لا شي من ج ب فكل ب آ فانه لو لم يصدق على ذلك التقدير  
 لصدق نقيضه وهو قد يكون اذا كان لا شي من ج ب فكل ب آ فقد يكون اذا كان لا شي من ج ب  
 فلاشي من ج ب او كل ب آ وكلما كان ذلك فلاشي من ج ب فقد يكون اذا كان لا شي من ج ب فلاشي من  
 ج ب والمقدور خلافه هذا خلاف اذا صدق قولنا ليس البته اذا كان لا شي من ج ب فكل ب آ  
 يجعله كبرى للبرهان القياس لنتيجة ليس كلما كان د فلاشي من ج ب او هو الاكثر وتوقع في المتن  
 بدل غير المنهج المنهج من المشترك وهو هو وان كانت المقدمة سالبة فالوسط ملازمة  
 المنهج من المشترك لنتيجة التاليف لصدق طرفي النتيجة ج اما احدهما فلاستلزام نتيجة التاليف  
 نتيجة التاليف والمنهج واستلزامها غير المنهج فكون نتيجة التاليف مستلزما لغير المنهج  
 واحدي المقدمتين ان الطرف الغير المشترك ليس مستلزما لغير المنهج بجعلها صغري وذلك  
 القضية اللازمة كبرى لينتج من الشكل الثاني ان الطرف الغير المشترك ليس مستلزما لنتيجة  
 التاليف واما الاخر فلا بد من ذلك التقدير اذا جعلنا كبرى للمقدمة القابلة للطرف الغير  
 المشترك لاستلزام المنهج انج من الثاني ان الطرف الغير المشترك لا يستلزم نتيجة التاليف  
 مثلا ما سبق الا ان المقدمتين سالبتان والنتيجة موجبة بانه انما بتقدير ملازمة  
 كلب لا شي من ج ب يلزم الاصح لاستلزام مقدمة تلك الملازمة وهو لا شي من ج ب آ نال الصغري  
 وهو لا شي من ج ب بواسطة القياس المنهج له فانه يصدق على ذلك التقدير كلما كان لا شي من  
 ج ب فلاشي من ج ب او كل ب آ وكلما كان ذلك فلاشي من ج ب وكلما كان لا شي من ج ب فلاشي من ج ب  
 فاذا جعلنا هذا الاستلزام كبرى لصغري القياس هكذا ليس كلما كان د فلاشي من ج ب وكلما  
 كان لا شي من ج ب فلاشي من ج ب لينتج من الثاني ليس كلما كان د فلاشي من ج ب او هو الاصح  
 ويلزم الاكثر ايضا لانا اذا جعلنا كبرى لكبرى القياس هكذا كلما كان د فلاشي من ج ب وكلما  
 كان لا شي من ج ب فكل ب آ فليس كلما كان د فلاشي من ج ب او هو الاكثر وان كانت المقدمة سالبة

من الاحجاب والسلب فالوسط ملازمة مقدم الموجب لنتيجة التاليف لانه صدق طرفا  
 النتيجة اما احدهما فلا بد لنتيجة التاليف ملزومة لتالي السالبة لانه ملزومة لمقدم الموجب  
 وقد اشترط ان يكون احد طرفي الموجب مع نتيجة التاليف منتجا لتالي السالبة فان كان  
 الطرف المنهج له من الموجب هو المقدم فنقول كلما تحقق نتيجة التاليف تحقق نتيجة التاليف  
 ومقدم الموجب وكلما تحققنا تحقق تالي السالبة فكلما تحقق نتيجة التاليف تحقق تالي السالبة  
 وان كان الطرف المنهج هو التالي فنقول كلما تحقق نتيجة التاليف تحقق مقدم الموجب  
 وكلما تحقق مقدم الموجب تحقق تاليها فكلما تحقق نتيجة التاليف تحقق تالي الموجب فكلما  
 تحقق نتيجة التاليف تحقق تالي السالبة بواسطة القياس المذكور وجب اشتراط امر  
 اخر وهو كون الموجب كليته بخلاف ما اذا كان الطرف المنهج مقدم الموجب اذا ثبت استلزام  
 نتيجة التاليف لتالي السالبة فجعله كبرى للسالبة لينتج من الطرف الغير المشترك  
 لاستلزام نتيجة التاليف واما الاخر فلا بد اذا استلزم نتيجة التاليف مقدم الموجب  
 فان مقدم الموجب هو الطرف الغير المشترك منها مستلزما لنتيجة التاليف بحكم الانكسار  
 مثالا ما سبق الا ان الصغري سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة تلك  
 بعينها الا ان الاصح سالب والاكثر موجب جزئي هكذا ليس كلما كان د فلاشي من ج ب  
 ب وكلما كان د فلاشي من ج ب آ فنتج قد يكون اذا كان ليس كلما كان د فلاشي من ج ب فقد يكون  
 اذا كان د فلاشي من ج ب لانه بتقدير ملازمة د فلاشي من ج ب آ يلزم الاصح لان مقدم  
 هذه الملازمة وهو لا شي من ج ب استلزم تالي الصغري وهو لا شي من ج ب بواسطة القياس  
 المنهج لتالي الصغري فانه يصدق على ذلك التقدير كلما كان لا شي من ج ب فلاشي من ج ب  
 وكل ب آ وهما منتجان لا شي من ج ب وكلما كان لا شي من ج ب فلاشي من ج ب فاما قلنا يصدق  
 على ذلك التقدير كلما كان لا شي من ج ب فلاشي من ج ب فكل ب آ او هما منتجان لا شي من ج ب  
 وكلما كان لا شي من ج ب فلاشي من ج ب او كل ب آ وهما منتجان لا شي من ج ب فكلما كان لا شي من ج ب  
 فلاشي من ج ب فاما قلنا يصدق على ذلك التقدير كلما كان لا شي من ج ب فلاشي من ج ب او كل  
 ب آ لانه كلما كان لا شي من ج ب آ فكل ب آ فكلما كان لا شي من ج ب فلاشي من ج ب فكل  
 ب آ واذا صدق كلما كان لا شي من ج ب فلاشي من ج ب فلاشي من ج ب بجعله كبرى لصغري القياس  
 لينتج من السالبي ليس كلما كان د فلاشي من ج ب او انه الاصح ويلزم الاكثر ايضا لانه عكس  
 التقدير قولنا والوسط قد من ان القسم الثالث مستلزم لنتيجة التاليف اما استنتاج المقدم  
 كما في القسم الاول واستنتاج الثاني كافي في القسم الثاني فان استنتج المقدم فدخلوا ما

نتيجة التاليف







ما وعد ذكره حيث قال لا فيما استثنى من بعد فليز قلت نتيجة التاليف في هذا المثال  
بعض الان احدى المتشاركين جزئيا فكيف يجعله كلياً فنقول احدى المتشاركين وان كان جزئياً  
لكن في قوة الكل لا نه مقدم متصلة كلياً على ما عرفت من القوى المذكورة واعلم انه يكفي  
ان يقال في بيان ذلك الانتاج انه على تقدير صدق المقدمتين كلما صدق الاصح صدق الاكبر  
وللاحتياج الى تقدير ملازمه نتيجة التاليف لمقدم الصغرى ولا الى تركيب القياس من الشكل  
الاول وذلك ظاهر هذا كله في بعض شروط الشكل الاول ولا يخفى عليك بيان الضرر بالمباينة  
وشروط سائر الاشكال في الامتثال الاربعة بعد استحضار الشرايط والضوابط الكلية في  
البراهين يجب ان تذكر انما يعتبر في الانتاج كون النتيجة بحيث يلزم المقدمتين وكونها متشاركين  
في حد اوسط مناسب ان المقدمتين به المطلوب فلا بد من الحافظة على ذلك في استنتاج الاقيسة  
المذكورة ثم ان عرفت انتاج بعض الاقيسة الذي لم يحكم بانتاجه وراعى الشرط المذكور وهو  
متشارك المقدمتين في حد اوسط كان جزئاً من المقدمتين او من التاليفين او مقدم احداهما وتالي  
الاخرى فالحقه بالكتاب فان عدم الحكم بالانتاج ليس بنا على دليل العلم بل لعدم الاطلاع على دليل  
الانتاج **قوله** القسم الثالث ه القسم الاخير من الامتثال المتقدمة في الاقترانات المركبة  
من متعلين ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدى المتصلتين غير تام من الاخرى وانما يكون تاماً  
من احدى المتصلتين اذا كانت قضيه وانما يكون غير تام من الاخرى اذا كان جزئاً منها  
وانما يكون غير تام من الاخرى جزءاً من المتصلة قضيه لو كان مجزئاً شرطية فلا بد ان يكون احد  
طرفي احدى المتصلتين شرطية هي والمقدمة الاخرى مساوي في احد طرفيها وتلك الشرطية اما متصلة  
او منفصلة وعلى التقديرين اما ان يكون مقدم الصغرى وتاليها او مقدم الكبرى وتاليها فانه ثابته  
امتثالاً وسعقد في كل قسم منها الاشكال الاربعة والضروب مثاله كلما كان ج فكلاً كان اب فوج  
وكلاً كان ز مثله انج كلما كان ج فكلاً كان اب فوج مثاله كلما كان ج فكلاً كان اب فوج  
وهما صدق ما سمى التاليف فكلاً صدق ج صدق نتيجة التاليف وحكم هذا القياس حكم القياس  
المولف من الخلل والمتصل لقولنا كلما كان اب فوج وكله ينتج كلما كان اب فوج فالبين كالبين  
الا ان المتشارك ثمة حلية وهما شرطية ونتيجة التاليف حاصله ههنا من قياس شرط مركب من متعلين  
ار متصلة ومنفصلة وتمد من قياس على شرايط الانتاج وعدد الضروب في كل شكل انما يعرف من  
**ثم قوله الفصل الثاني** القسم الثاني من الامتثال الاقيسة الاقترانية الشرطية ما تتركب  
من منفصلتين واقامه ثلاثة لان الحد الاوسط اما جزئاً تام من كل واحدة من المقدمتين او جزئاً  
تام من كل واحدة منهما او تام من احدى هاتين تام من الاخرى القسم الاول ان يكون الاوسط جزءاً

فاما

تاماً من كل واحدة من المقدمتين وهو على سته اقسام لانها اما حقيقتان او حقيقة وممانعة  
الجمع او حقيقة وممانعة الخلو او ممانعة الجمع او ممانعة الخلو او ممانعة الجمع والخلو وكيف  
ما كان لا يمتنع بعض الاشكال عن بعض ولا الصغرى عن الكبرى ولا الاصح عن الاكبر لان  
تمايز هذه الامور حسب تمايز اوضاع الحدود في المقدمتين وهو متصف ههنا ثم لا بد  
من النظر في الامتثال الستة على التفصيل الشطر الاول فيما تتركب من الحقيقتين الحقيقتان  
اما ان يكونا موجبتين او لا فان كانا موجبتين فاما ان يكونا كليتين او لا فان كانا كليتين  
كليتين اجتبا موجبتين متصلتين كليتين من الطرفين لان كل واحدة منهما مستلزم بعض الاوسط المستلزم  
لطرف الاخر وانما ايضا سالبتين مانعتي الجمع من الطرفين وسالبتين مانعتي الخلو لان كل متصلة  
مستلزم سالبه مانعة الخلو وسالبه مانعة الجمع من الطرفين لجواز الجمع بين اللازم والملزوم  
وجواز الخلو عنهما وسالبتين حقيقتين ايضا من الطرفين لان سلب مع الجمع او سلب مع الخلو  
بينهما مستلزم صدق سلب الانفصال الحقيقي ثم لاحقا في انتاج هذا القياس متعلتين لان ملازمه  
احد الطرفين بالاخر مغايرة للمزومية الطرف الاخر فاما متعلتان مختلفتان بحسب المفهوم  
واما انتاج سالبتين منفصلتين فنظور فيه لان كل متصلة من تلك المتصلتين وان استلزمتم  
منفصلة منهما لكن لا محالة بينهما لعدم امتياز مقدمها عن تاليها بحسب الطبع اللهم الا ان اريد  
التعدد بمجرد الوضع لكنه بعيد عن اختيار الرجل العلمي عن ان الملازمة بين شيئين لا تقتضي جواز  
الخلو عنهما لجواز ان يكون اللازم والملزوم شاملاً لجميع الموجودات الحقيقة والمقدرة فان  
**قلت** لو كان بين اللازم والملزوم منع الخلو لاستلزم نقيض اللازم اذا كان من امور الشاملة  
يكون محالاً فلا يجد في استلزامه محالاً اخر قال الشيخ القياس المولف من الحقيقتين لا ينتج  
لا في الطرفين اعني الاصح والاكبر في الوضع اما ان تغاير او يتخذا فان تغاير لم يحل من ان  
يكون الاوسط نقيضاً لكل منهما اذ لا يكون والاول محال لاستحالة منصاف قضيه التي الواحد  
لشيئين والثاني اما ان لا يكون نقيضاً لشي منهما او يكون نقيضاً لواحد منهما دون الاخر والاول  
يفتضي لذات المنفصلتين لا مكان اجتماع طرفيها او ارتفاعهما والثاني يفتضي لذات احدهما والآخر  
خلافه فان احدهما يلزم عناد التي لنفسه لان الاكبر معاند للاوسط والاوسط معاند للاصح  
فيكون الاكبر معاند للاصحراي نفسه والجواب اننا لا نسلم ان الطرفين ان تغاير لذات  
احدي المنفصلتين **قوله** لانه الاوسط ان لم يكن نقيضاً لاحد الطرفين لذات المنفصلة المركبة  
منها **قلت** لا نسلم وانما يكون لذلك لوجوب تركيب المنفصلة من التي ونقيضه وليس لذلك لجواز  
تركيبها من التي وسواي نقيضه فلم لا يجوز ان يكون تركيب كل منفصلتين من التي وسواي نقيضه



او يكون تركيب احدهما من التقيضين والاخرى من الشيء مساوي التقيض لئلا يكون لا نسلم  
انما لو اتحد الزم عند الشيء نفسه بل لزوم الشيء لنفسه وهو ظاهر هكذا نقلوا عن الشيخ واعتبروا  
عليه والمذكور في كتاب الشفا ليس كذلك بل ان الحقيقة لا يفتحا حقيقة لان الطرفين ان  
اتحد عند الشيء نفسه وان تغاير لانهما متصلان لوجود قسم ثالث خارج عن طرفيهما واراد  
على بيان انتاج هذا القياس المصلي ان بيان بواسطة قياس مخالف مقدماته مقدماته اصل  
القياس في الحدود فان الاوسط فيه نقيض الاوسط في اصل القياس المعبر في القياس استلزام  
النتيجة بالذات لا بواسطة مقدمه غريبة بخلاف حدود القياس على ما صرح الشيخ به في عدم  
قياسه جز الجوهري بوجوب ارتفاعه وما ليس بوجوب ارتفاعه بوجوب ارتفاعه حيث كان الاستلزام  
بواسطة قولنا وكل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهري بوجوب ارتفاعه بوجوب ارتفاعه بوجوب ارتفاعه  
القياس اجاب بان المراد بالمقدم الخدمه ما يتخالف بها حدود احدي مقدمتي القياس اما  
مخالف حدودها حدود احدي مقدمتي القياس واما لو فسرها بما له لزوم ان لا يكون الخلف  
والانعكاس من الطرفين المعجم للنتائج لانه اذا قيل ان لم يصدق شيء من ج ا فبعض ج او هو ج  
كل ا ب ينتج نقيض شيء من ج ب فهذا البيان بواسطة نقيض النتيجة وهو مخالف لاحدي مقدمتي  
القياس في احدي الجزين والاخرى في الاخر ولذا كذلك انعكس مخالف لكل من مقدمتي القياس في  
احد الجزين اما لو فسرها بما يتخالف بكل جزها جزى احدي مقدمتي القياس خرج طريق استلزام جز  
الجوهري لان انعكس التقيض لحدود احدي المقدمتين وهي المقدمة الثانية ودخل انعكس الخلف  
لعدم مخالفتها بالجزين لاحدي المقدمتين ولذا الطريق الذي سلكناه هنا ضروريه ان كل واحد  
من مقدمتي القياس المتوسط لا يتخالف احدي مقدمتي اصل القياس لا مجرد واحد الى ذلك الجواب  
انما يقول بانه هذه البيانات بواسطة قياس الى اخره ومن الناس من قال ان المراد بالمقدمة  
الفرسه ما لا يكون شيء من جزية المذكور في القياس وهو قد دخل تلك البيانات في اعتبار القياس  
لذلك يدخل البيان بعكس التقيض وبالمقدمة الاجنبية ايضا واعلم ان المناقشة في مثل هذه  
المقامات معزلة من التحصيل فانها لفظية لا بناء على تعريف القياس فانه ان عرف بما يخرج  
امثال هذه البيانات عن دايه الاعتبار كان المركب من الحقيقة قياسا والتصللات والمقتضات  
المذكورة نتائج والافني يلزوم وهي لوازم ويجب ان يكون العزم من وضع الفصل بيان الاستلزام  
لا القياسيه هذا اذا كانت الحقيقة موجبتين كليتين اما اذا لم تكونا كليتين فاما ان يكونا  
جزئيتين او احدهما جزئيه والاخرى كلييه فان كانت احدهما جزئيه فقط انتج القياس متعلتين  
جزئيتين مقدم احدهما طرف الجزئيه وثالثها طرف الكليه والاخرى عكس الاولى اما الاولى فيعين البرهان

المذكور

المذكور وهو ان طرف الجزئيه يستلزم نقيض الاوسط ونقيض له الاوسط يستلزم طرف الكليه  
واما الثانيه فلان عكس الاولى اليها ولا تحتاج من الشكل الثالث والاوسط نقيض الاوسط لانه  
البرهان لعزوه كبري الشكل الاول جزئيه ويلزم منه استلزام القياس للتصللات المست  
جزئيه فان كانت الحقيقة موجبتين جزئيتين فلا انتاج لجواز ان لا تعاند الشيء الواحد كالجسم المتلازمين  
كالاشنان الناطق ولا المتعاندين كالاشنان والاشنان مصدق السابان مع ان الحق الملازم  
في الاول والتعاند في الثاني وان كانت احدهما سالبه فقط انتج احدي متعلتين سالبتين جزئيتين  
لا على المعين مقدم احدهما طرف الموجبه وثالثها طرف السالبه والاخرى عكسها فانه ان لذب  
المصلتان صدق نقيضا هما فيكون كل من الطرفين ملزوما والاخر فيكونا متساويين ووجه لذب  
السالبه المنفصله لان الاوسط سعاد لاحدي الطرفين عندا حقيقيا فيكون معاند الطرفين  
الاخر ضروريه ان ما تعاند احدهما المساويين يعاند المساوي الاخر ملزم عندا الحقيقة بين جزئ  
السالبه وانما ينتج احدهما على المعين لجواز تحقق الملازمه الكليه بين ما تعاند الشيء وبين ما  
لا يعانده كالاشنان فانه يستلزم الاخرين كلييا مع انه معاند الاناطق والافرنس لانهما  
في الشخ المنفصله السالبه الجزئيه لا ينتج للاختلاف الموجب للحق فان القياس صدق بانه  
التعاند بين الطرفين فقولنا اما ان يكون الاثنان فردا او زوجا وليس البته اما ان يكون زوجا  
او لا فردا والحق التعاند بين فرديه الاثنين ولا فردية والاخرى مع الاتعاند بينهما كما اذا  
بدلنا بقولنا البته اما ان يكون زوجا او لا خلا والحق الاتعاند بين كون الاثنين فردا وبين  
عدم كونه خلا في المصنف رحمه الله هذا انتج انتاج السالبه الموجبه الجزئيه اذا بدلت  
الكبري في القياس الاول بقولنا وليس البته اما ان يكون زوجا او منفصلا يساويين وفي القياس  
الاول بقولنا وليس البته اما ان يكون زوجا او عدد الزم الاختلاف وظاهر هذا الكلام  
اعتراض على الشيخ حيث خصص الحق بالسالبه الجزئيه وانه عام لكن الشيخ ذكر في الشفا عقيب  
بيان عقير السالبه الجزئيه لا فصل ان السالبه ذات الموجبتين ايضا هذه الصفة واورد الاختلاف  
بالامثلة التي ذكرنا فلا توجيه للاعتراض عليه بما ذكره اللهم الا ان يقال بما بين الاختلاف  
في السالبه الجزئيه يلزم حاجه عيانة في الموجبه الجزئيه لان الانتاج وعدم الانتاج لا يختلفان  
باجاب لا جزا وسلبا وحدهم يكون له وجه ما النظر الثاني فيما ستركب من الحقيقة وغير  
قوله وان كانت مع الحقيقة ان كانت مع الحقيقة مانعة الخلو موجبتين كليتين لزم متصلة  
كليه مقدمها من غير الحقيقة وثالثها من الحقيقة في الاولى اي في خلط الحقيقة مع مانعة الجمع  
ومقدمها من الحقيقة وثالثها من مانعة الخلو في الثاني اي في خلط الحقيقة مع مانعة الخلو اما



في الاول فلاستلزام طرف مانعه الجمع نقيض الاوسط واستلزام نقيض الاطراف الحقيقية واما في  
الثاني فلاستلزام طرف الحقيقية نقيض الاوسط واستلزامه طرف مانعه الخلو ولا انعكاس اي لا يلزم  
في الاول متصلة مقدمها في الحقيقية وفي الثاني متصلة مقدمها من مانعه الخلو فانه لو انعكس  
يلزم تساوي الطرفين احدهما معاندا للاوسط عناد احقيقها فالساوي للآخر معانده لذلك سلب  
غير الحقيقية حقيقية ولان نقيض الاوسط اعبر من طرف مانعه الجمع واخص من طرف مانعه الخلو  
اما وجودها ان سترنا بما يقابل الحقيقية اي بالتفسير الاخص وجواز انما سترنا بالتفسير الاعم  
الشامل الحقيقية وغيرها فان نقيض الاوسط حينئذ كما يجوز ان ساوي طرف غير الحقيقية  
لذلك يجوز ان يكون اخص لكن بعض الاوسط مساو لطرف الحقيقية فيكون طرف الحقيقية  
اعبر من طرف مانعه الجمع واخص من طرف مانعه الخلو فلاستلزام طرف مانعه الجمع ولاستلزام  
طرف مانعه الخلو كلياً وان كانت احدي المقدمتين الموجبتين جزئيه فهي اما الحقيقية او غيرها  
وهو اما مانعه الجمع او مانعه الخلو فالانقسام اربعة وفي ثلاثة الانقسام وهو الحقيقية الكلية  
مع مانعه الجمع الجزئيه والحقيقية مع مانعه الخلو الكلية او الجزئيه يلزم متصلة جزئيه  
من الطرفين كيف كان مقدمها اي سواء كان مقدمها من الحقيقية او غيرها اما في الاول فلان  
طرف مانعه الجمع يستلزم طرف الحقيقية جزئياً بعين الدليل المذكور في الكليتين وبالعكس  
لان نقيض الاوسط يستلزم طرف الحقيقية كلياً وطرف مانعه الجمع يستلزم نقيض الاوسط جزئياً  
ينبع من الشكل الرابع استلزام طرف الحقيقية لطرف مانعه الجمع جزئياً واما في الثاني فلان طرف  
الحقيقية يستلزم طرف مانعه الخلو بعين الدليل المذكور وينعكس لان نقيض الاوسط  
يستلزم طرف مانعه الخلو كلياً وطرف الحقيقية جزئياً ينبع من الشكل الثالث استلزام طرف  
مانعه الخلو لطرف الحقيقية واما في الثالث استلزام طرف الحقيقية لطرف مانعه الخلو  
وعكسه ايضا اذا بدلنا الصغرى بالكبرى ويمكن الاستدلال على العكس بانعكاس المتصلة  
اللازمة ولا ريب في ان هذه النتائج كما يلزم على تقدير جزئيه احدي المقدمتين يلزم  
ايضا على تقدير كليتها لان لازم الاعمال لازم الاخص وبالتوضيح لها ههنا خلاف ثم لا وجه  
الاسم الا ان يقال قد اعتبر في نتائج المنفصلات موافقتها اياها في الحكم لكن هذه المحافظة  
يجب ان لا يحافظ عليها وفي الرابع وهو الحقيقية مع مانعه الجمع الكلية فلم يلزم منه الذات  
المتصلة جزئيه من نقيض الطرفين من الاول والثالث والاوسط الاوسط اما من الاول  
فلاستلزام نقيض طرف الحقيقية الاوسط جزئياً واستلزام الاوسط نقيض طرف مانعه الجمع  
واما من الثالث فلاستلزام الاوسط نقيض طرف الحقيقية جزئياً واستلزامه نقيض طرف مانعه

الجمع

الجمع عليها وعكس ذلك بتبيين من الثالث والرابع فليكن قلت الاتصال بين نقيض الطرفين  
ليس نتيجة القياس لوجوب ان لا يكون حدود النتيجة مخالفة لحدود القياس فالجواب  
ان هذا القياس لا يتغير بموافقه حدود النتيجة بل المحذور ليس الاستلزام القياسي بالذات  
وهو محقق ههنا واجاب بان تلك المتصلة مريد الي متصلة جزئيه من الطرفين او المتصلة  
من النقيض يستلزم المتصلة المانعه الجمع من نقيض اللازم وعبر الملزوم المستلزم المتصلة  
من الطرفين وايضا يستلزم المانعه الخلو من نقيض الملزوم وعبر اللازم المستلزم للاتصال  
بين الطرفين وفيه نظر لان ذلك بوجبا انعكاس المتصلة الجزئيه لنفسها بعكس النقيض مع دلاله  
النقيض على عدم انعكاسها وايضا استلزام القياس هذه المتصلة بواسطة المتصلة من النقيضين  
وهي مقدمه غرضه لم يحفظ فيها شيء من حدود القياس فلا يكون نتيجة له وان كانت احدي المقدمتين  
سالبه فالسالبه اما حقيقته او غيرها فان كانت السالبه الحقيقية لم ينفع القياس اما اذا كانت  
مع مانعه الجمع فلهذا القياس مع تعاند الطرفين تارة ومع لاتعاندتها اخرى اما مع التعاند  
فلجواز سلب الانفصال الحقيقي بين احد المتعاندتين ثبوتاً اي بين احد طرفي مانعه الجمع ونقيض  
الاخر اذ طرفي مانعه الجمع اخص من نقيض الاخر فتكون بينهما ملازمة فلا يكون بينهما انفصال  
حقيقي وحينئذ تصدق السالبه الحقيقية من احد الطرفين ونقيض الاخر والموجه المانعه  
الجمع من الطرفين والاوسط احد الطرفين مع التعاند الحقيقي بين الطرفين والاخر ونقيضه واما مع  
لاتعاندتها فلجواز سلب الانفصال الحقيقي بين احد طرفي مانعه الجمع ولازم الطرق الاخر الساوي  
له والمانعه الجمع من الطرفين صادقه والحق الملازمة بين الطرفين والاخر ولازمه المساوي وانما  
قال لجواز عدم الانفصال دون وجوبه لان مانعه الجمع اذا اعتبرت بالمفسر الاعم جاز صدق  
الانفصال الحقيقي بين احد طرفيها ولازم الطرق الاخر المساوي له ضرورة ان مساوي المتعاند  
معاندا واما اذا كانت السالبه الحقيقية مع مانعه الخلو فلجواز سلب الانفصال الحقيقي  
بين احد المتعاندتين عندما اي احد طرفي مانعه الخلو ونقيض الطرف الاخر اذ كل من طرفيها  
اعبر من نقيض الطرف الاخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقي فتصدق السالبه الحقيقية من  
احد طرفي مانعه الخلو ونقيض الاخر ونقيضه وجواز سلب الانفصال الحقيقي بين احد طرفي  
مانعه الخلو ولازمه وان كانت السالبه غير الحقيقية انجحت متصلة سالبه جزئيه مقدمها  
من مانعه الجمع في الاول اي في خلط الحقيقية مع مانعه الجمع من الحقيقية في الثاني اي  
في خلطها مع مانعه الخلو ولا يلزم لذات السالبه الغير الحقيقية اما اذا كانت مع مانعه الجمع  
فلانه اذا صدق ليس البته اما ان يكون اياً واجد مانعه الجمع وداياً اما ان جوده وحقيقته



فليصدق قد لا يكون اذا كان اب قد راد الا صدق نقيضه وهو قولنا لما كان اب قد راد صدق  
حكم الحقيقة لما كانه ولم يكن ج د فكلا كان اب لم يكن ج د فيكون س ر اب وجد مع الجمع  
مكذب بالسالبه المانع الجمع واما اذا كانت مانعه الخلو فلانه لو لم يصدق النتيجة في المثال  
المذكور والسالبه المانع الخلو صدق كلما كان عرفا ب ويلزم بالحقيقة كلما لم يكن ج د قد ر  
فكلما لم يكن ج د فاب فيكون بين ج د و اب منع الخلو فنكده بالسالبه المانع الخلو ولا تنكسر  
لا يلزم متصلة جزئه مقدمها من الحقيقة في الاول ومانعه الخلو واعم من طرف مانعه تصدق  
السالبه المانع الجمع لان مانعه الجمع الموجه اما تصدق اذا كان نقيض كل واحد من في اعم  
من الطرفين الاخر اذا كان نقيض احد طرفيها وهو نقيض الاوسط اخص لصدق مانعه الجمع  
موجه فنصدق سالبته والحقيقة الموجه مع لذ ب عدم استلزام طرف الحقيقة الذي هو نقيض  
الاوسط لطرف مانعه الجمع جزئيا للزوم الاعم للاخص كلياً ولذا تصدق السالبه المانع الخلو  
لان مانعه الخلو الموجه لا تصدق الا اذا كان نقيض كل واحد من طرفيها اخص من الطرفين الاخر فاذا  
كان نقيض احد طرفيها اعني نقيض الاوسط اعم لم يصدق اجابها بصدق السالبه المانع الخلو  
بطرف الحقيقة الذي هو نقيض الاوسط جزئيا لاستلزام الاخص للاعم كلياً ولتقابل ان يقول  
اذا صدق دايا اما ان يكون اب وجد حقيقته وليس البته اما ان يكون ج د اوه ومانعه الجمع  
فليصدق قد لا يكون اذا كان اب قد راد لا فكلا كان اب قد راد الحقيقة كلما كان اب لم يكن ج د  
نتحان من الثالث قد يكون اذا كانه ولم يكن ج د فيكون س ر اب وجد مع الجمع جزئيا وقد كان  
ليس البته اما ان يكون ج د اوه ومانعه الجمع هذا خلاف ذلك اذا فرضنا السالبه في المثال مانعه  
الخلو وجب ان يصدق قد لا يكون اذا كانه و فاب ولا فكلا كانه و فاب يجعله كبري كقولنا  
كلما لم يكن ج د فاب ينتج قد يكون اذا لم يكن ج د فاب فيكون س ر ج د و و منع الخلو فيلزم كذب  
السالبه المانع الخلو المنظر الثالث فيما ستركب من مانعي الجمع او مانعي الخلو ان كانتا موجبتين  
كليتين او كانتا احدهما كلياً لزم متصلة موجه جزئه من الطرفين في الاول اي في مانعي الخلو مقدم  
اي طرف كان من السالب والاوسط نقيض الاوسط فان نقيض الاوسط يستلزم احد الطرفين كلياً  
والطرف الاخر كلياً او جزئياً ومن نقيض الطرفين في الثاني اي في مانعي الجمع من السالب والاوسط  
عز الاوسط استلزام الاوسط نقيض احد الطرفين كلياً ونقيض الطرف الاخر كلياً او جزئياً ولا  
يلزم هذه المتصلة كلياً لجواز كون كل من الطرفين او نقيض الطرفين اعم من الاخر من وجه فلا  
يصدق الملازمة الكلية بينهما اما في مانعه الخلو فكقولنا دايا اما ان يكون هذا الشيء لا حيوانا ولا  
نحرا ودايا اما ان يكون لا شجرة او لا حجر واما في مانعه الجمع فكقولنا كلما كان الشيء لا حيوانا كان

لا حجر وان كانت احدي المنفصلتين سالبه لزممت سالبه جزئه من الطرفين مقدمها من الموجه  
في الاول ومن السالبه في الثاني واللازمة السالبه اما في الاول فلانه اذا صدق دايا اما اب  
اوج د وليس البته اما ج د اوه ومانعه الخلو صدق قد لا يكون اذا كان اب قد راد ولا فكلا كان  
اب قد راد يجعله كبري للزوم الموجه لينتج كلما لم يكن ج د قد راد فيكون بين ج د و و منع  
الخلو صدق بالسالبه واما في الثاني فلانه لو لم يصدق في المثال والمقدمتان مانعتان الجمع  
قد لا يكون اذا كانه و فاب فكلا كانه و فاب ولا يلزم الموجه كلما كان اب لم يكن ج د ينتج  
كلما كانه ولم يكن ج د فاب ج د وهذا منع الجمع بالسالبه كاذبه ولا تنكسر اي لا يلزم متصلة  
مقدمها من السالبه في الاول لجواز ان يكون طرف الموجه اعم من طرف السالبه في مانعه الخلو  
فكقولنا دايا ان يكون هذا الشيء لا انسانا ولا فرسا وليس البته اما ان يكون لا فرسا ولا حيوانا  
مع صدق استلزام الاخص وهو طرف السالبه للاعم وهو طرف الموجه كلياً ومقدمها من الموجه  
في الثاني لجواز كون طرف الموجه اخص من طرف السالبه في مانعه الجمع وامتناع سلب ملازمه  
الاعم للاخص فكقولنا دايا اما هذا الشيء انسانا او فرسا وليس البته اما فرسا او حيوانا مع كذب  
قد لا يكون اذا كان انسانا كان حيوانا النظر الرابع في المركب من بعثي الجمع والخلو وهو اخر اختتام  
قوله وان كانت المنفصلتان احدهما مانعه الجمع والاخر مانعه الخلو لزممت متصلة كلياً  
مانعه الجمع ومانعه الخلو ان كانتا موجبتين كليتين انتج القياس المركب منهما متصلة كلياً  
من الطرفين مقدمها من مانعه الجمع وقابلها من مانعه الخلو من غير عكس اما الاول فلا يستلزام  
طرف مانعه الجمع نقيض الاوسط واستلزام نقيض الاوسط طرف مانعه الخلو واتحاج هذين  
الاستلزامين من الشكل الاول استلزام طرف مانعه الجمع لمانعه الخلو واما الثاني فلانه لو  
تحقق العكس لكان الطرفان مساويين واحدهما لازم لنقيض الاوسط والاخر ملزوم له فيكون  
كل منهما مساويا لنقيض الاوسط فتنتج لهما مقدمتان حقيقيتان لتركب كل منهما من الاوسط  
ومساوي نقيضه ولا نقيض الاوسط اعم من طرف مانعه الجمع واخص من طرف مانعه الخلو  
وجوبا وجوازا فيكون طرف مانعه الخلو اعم من طرف مانعه الجمع واخص من طرف مانعه الخلو  
وان كانت احدهما جزئه فان كانت مانعه الجمع فالنتيجة متصلة جزئه من الطرفين من الاول  
والاوسط نقيض الاوسط فان طرف مانعه الجمع يستلزم نقيض الاوسط جزئيا ونقيض الاوسط  
يستلزم طرف مانعه الخلو كلياً او من الثالث كما في بعض النسخ فان نقيض الاوسط يستلزم طرف  
مانعه الجمع جزئيا لانه اعم منه ولطرف مانعه الخلو كلياً وعكس هذه النتيجة ايضا لازم من الرابع  
او السالب وان كانت الجزئه مانعه الخلو فالنتيجة متصلة من نقيض الطرفين من الاوسط والاوسط



عن الاوسط لاستلزام تقيض طرف مانعه الخلو الاوسط جزوا واستلزامه تقيض طرف مانعه الجمع  
 كلياً او من الثالث لاستلزام الاوسط تقيض طرف مانعه الخلو جزوا لانه اعم منه وتقيض طرف  
 مانعه الجمع كلياً والعكس من الرابع او من الثالث وان كانت احدي المنفصلتين سالبه لم ينتج  
 القياس الاتصال ولا الانفصال ولا مقابلهما اما اذا كانت السالبة مانعه الخلو فلصدق القياس  
 تارة مع تعاند الطرفين واخرى مع تلازمهما اما مع التعاند فلان الاخص من تقيض الشيء فكذب  
 مع تقيضه فينتقض من الاخص والشيء مانعه الجمع الموجبه ومن الاخص وتقيض الشيء سالبه مانعه الخلو  
 مع التعاند الحقيقي بين الشيء وتقيضه واما مع التلازم فلان الاخص من تقيض الشيء فكذب مع لازم  
 الشيء المساوي اذ بين الاخص والشيء مع الجمع ويجوز ان يكذب جزاءه فيكذب احد جزئيه ولازم الاخر  
 المساوي فتصدق موجبه مانعه الجمع من الاخص والشيء سالبه مانعه الخلو من الاخص ولازم الشيء  
 المساوي مع التلازم بين الشيء ولازمه واما اذا كانت السالبة مانعه الجمع فلان الاخص من تقيض الشيء  
 قد يصدق مع تقيضه فيكون بين الاخص والشيء مع الخلو وبين الاخص وتقيض الشيء مع الجمع والواقع  
 التعاند بين الشيء وتقيضه ولذلك الاخص من تقيض الشيء قد يصدق مع لازم الشيء المساوي فتصدق  
 المنفصلتان والحق التلازم بين الشيء ولازمه وهذا النقض انما يتم اذا كانت السالبة جزئيه  
 وموظاهرات مما ذكرنا في اشراج الامتصاص الستة من هذا القسم وهو المركب من المنفصلتين المشتركين  
 في جزئيه منها انه يشترط في اشراجها احدي المقدمتين وكلية احداهما على ما وقع  
 المنبيه عليه وانه يشترط كون السالبة منافية للموجبه بتقدير اتحاد طرفيها اي السالبة مع الموجبه  
 انما ينتج من هذه الامتصاص اذا كانتا متتامتين لوفرضنا اتفاقهما في الطرفين المقدم والتالي  
 او لا يرى ان السالبة الحقيقية مع موجبتها مع وبينهما منافاه لاستحالة الانفصال الحقيقي سلبه  
 بين امرين يعنيهما ومع الموجبه المانعة الجمع او المانعة الخلو لا ينتج وليس بينهما منافاه لجواز  
 ان يكون بين امرين مع الجمع او مع الخلو ويصدق ايضا بينهما سلب لان انفصال الحقيقي بخلاف السالبة  
 المانعة الجمع او الخلو مع الحقيقية الموجبه فانها تنتج وبينهما منافاه لاستحالة الانفصال الحقيقي  
 بين امرين مع سلب مع الجمع او مع الخلو بينهما ولذلك السالبة المانعة الجمع مع موجبتها  
 ولا ينتج مع الموجبه المانعة الخلو والسالبة المانعة الخلو مع موجبتها ولا ينتج مع الموجبه  
 المانعة الجمع فقد بان بحسب استقراء الامتصاص ان السالبة متى لم تناف الموجبه لم تنتج وانما ينتج اذا انفك  
**قوله** القسم الثاني اي انقسم الثاني من الاقتراءات الكائنه من المنفصلات ان يكون الاوسط  
 جزاء غير تام من كل واحدة من المنفصلتين بشرط انفاجه اربعة امور احبب للمقدمين ومنع الخلو  
 بالتفسير لاعم عليها حتى تكونا اما حقيقيتين او مانعه الخلو واحدها حقيقة والاخرى مانعة

الخلو

الخلو وكلية احدي المقدمتين واشتغال المشتركين على تاليف منتهج والنتيجة منفصلة موجبه  
 مانعه الخلو من الجزاء الغير المشترك ومن نتيجة التاليف بين المشتركين هذا ان كان شي من طرفي  
 المقدمتين غير مشترك والافالنتيجة من نتائج التاليفات وانما هي خمسة لانه لما ان يكون احد  
 جزئي احدي المقدمتين مشاركا لاحدي جزئي الاخرى فقط او للجزء من الاخرى معا او يكون  
 احد جزئي واحد منهما مشاركا لاحد جزئي الاخرى والجزء الاخر او يكون احد جزئي واحد منهما مشاركا  
 لاحد جزئي الاخرى والجزء الاخر من الاخرى او يكون كل من جزئي واحد منهما مشاركا لكل من جزئي  
 الاخرى فهذه خمسة انقسام لا مزيد عليها الاول ان يشارك جزوا واحد من احد الجزئين واحدا  
 من الاخرى مثاله كل امام وامام كل ج ه ينتج كل امام وامام واما كل د ه فالنتيجة  
 من ثلاثة اجزاء الطرفين الغير المشتركين ونتيجة التاليف لانه لما كانت المقدمتان مانعتي  
 الخلو وجب ان يكون احد طرفي كل واحد منهما واقعا فالواقع منهما ان كل الطرفين المشتركين  
 صدق نتيجة التاليف والافالواقع اما الطرف الغير المشترك من الاخرى فالواقع لا يخلو عن  
 نتيجة التاليف وعن احد الطرفين الغير المشتركين ولا يجب مع الجمع بين اجزاء النتيجة في هذه  
 الامتصاص الخمسة كما يجب مع الخلو فتكون حقيقة لجواز ان يكون اللازم اي نتيجة التاليف اعم  
 من الجزوم وهو المشاركان فكلما اجتمع مع المشتركين مجتمع مع غير المشتركين فلا يكون بين  
 اجزائه النتيجة مع الجمع الثاني ان يشارك جزوا واحد من احد الجزئين من الاخرى مثاله  
 كل امام وامام وكل ج ه ينتج كل امام وامام واما د ه من ثلاثة اجزاء الغير  
 الغير المشترك ونتيجة التاليف لان الواقع اما الجزء الغير المشترك او الجزء المشترك فان كان الجزء  
 الغير المشترك فهو احد اجزاء النتيجة وان كان الجزء المشترك فالواقع من المنفصلة الاخرى اما هذا  
 الطرف او ذاك واما ما كان يصدق نتيجة التاليف فالواقع اما الجزء الغير المشترك او احدي  
 نتيجتي التاليفين الثالث ان يشارك جزوا واحد من احد الجزئين من الاخرى والجزء الاخر مثاله  
 اما كل اب واما كل ج د واما كل ب ه واما كل د ز انتج نتيجتين باعتبار المشتركين احدهما اما كل اب  
 واما كل ب ه واما كل ز و الثانية اما كل ا ه واما كل ج د واما كل د ز اما الاول فلان الواقع  
 المشترك كان الاخيران متلازمين نتيجة التاليف ولا يصدق احد الطرفين الباقيين والثانية  
 فلان الواقع اما المتشاكل الاولان معققتي نتيجة التاليف ولا يفي لزم احد الطرفين الباقيين  
 السرايع ان يشارك كل جزوا واحد منهما كل جزوا من الاخرى مثاله اما كل اب واما كل ب ج واما كل ج د  
 ج ا واما كل ب د ينتج اما بعض ب ج واما كل ا د واما كل ب ا واما بعض ج د ومن اربعة اجزائي  
 نتائج التاليفات لان الواقع من المنفصلة الاولى اما الجزء الاول او الثاني وعلى التقديرين فالواقع



معه من المفصلة الثانية اما الجزء الاول او الثاني فيصدق احدي سائر التاليفات الخماس  
 ان يشارك جز من اجدها كل واحد من جزبي الاخرى والجزء الاخر احد جزبي الاخرى فقط قولنا  
 اما كل ج ه واما كل ج د واما كل د ا واما كل ا ب واما كل ب ه واما كل ه ا  
 كل مفصلة في هذا القسم مشتملة على جز مشترك لاحدهما من المفصلة الاخرى وجز مشترك للجزين  
 منهما فكل من النتيجة مركبة من الجز المشترك لاحدهما وهو كل ا ب في النتيجة الاولى وكل د ه في النتيجة  
 الثانية ومن يتجنى التاليفين لان الجز المشترك لاحدهما من اجدهما من المفصلتين في كل قسم من هذه  
 الانقسام الخمسة وتتميز الصغرى عن الكبرى بحسب الجزين المشتركين ولا يخفى عليك بعد ذلك عدد  
 الضروب في كل شكل واشتراك الاجزاء ا هو من شكل واحد او اشكال متعددة وما يكون من نتائجها  
 ا هي واحدة او اكثر والنتيجة الواحدة ا هي مركبة من جزين او ثلاثة اجزاء او اكثر والسم واستفح  
 من الشكل الثاني حملت حكولنا كل ا اما ب او ا ب ولا شيء من د اما ب واما ج ا ب ك ل م ن  
 وانت تعلم ان ذلك اما ان يخذنا المفصلتين شبهتين بالملتصين بان يحمل الانفصال على احد  
 الطرفين وسلب من الطرف الاخر وحسب بصير القياس شبيهة بالقياس الجلي بل هو عينه واما  
 اذا اخذنا مفصلتين مرتبطتين فاننا جها الجلي لا بد له من برهان **قوله** القسم الثالث  
 القسم الاخير من الانقسام الثلاثة الاخير من المفصلات ان يكون لوسط جزاناما من اجلي المفصلتين  
 غير تام من الاخرى وانما يتصور ذلك اذا كان احد طرفي احدى المفصلتين غير تام من الاخرى  
 شرطية يشاركه المفصلة الاخرى في جز تام فنلك الشرطية ان كانت متصلة يكون حكما مع المفصلة  
 الاخرى حكم القياس المركب من المتصلة والمفصلة ويسمى البحث عنه وان كانت مفصلة كان  
 حكما حكم القياس المركب من المفصلتين وقد عرفت والسم فيه مفصلة مانعة الخلو من الجز  
 الغير المشترك ونتيجة التاليف بين تلك الشرطية والمفصلة البسيطة لانه اشترط في هذا  
 القسم كون المفصلة الشرطية الجز مانعة الخلو فالواقع لا يخلو عن الطرف الغير المشترك منها وعن  
 القياس المتبع لنتيجة التاليف لان الواقع ان كان هو الطرف الغير المشترك فذاك والاتحقق الطرف  
 المشترك وهو الشرطية مع المفصلة البسيطة فنصدق نتيجة التاليف فلا يخلو الواقع عنهما  
 واعلم ان الاشتراك في القياس من المفصلتين او المتصلتين على سبعة اوجه لان المشاركة اما بسيطة  
 او مركبة ثمانية او ثلاثة اما البسيطة فتتخص في ثلاثة اوجه لانها اما جز تام في كل واحد  
 منها او غير تام في كل منهما او جز تام من احد هما غير تام من الاخرى واما المركبات فتلاشه  
 ايضا لانها اما في جز تام منها او في جز غير تام منها او في جز تام من احد هما دون تام من الاخرى  
 واما الثلاثة فواحدة فاذا وقع في قياس تركيب المشاركة كما اذا كانت في جز تام منها وغير

تام منها انتج باعتبار كل مشارك معهما كما علمت وباعتبار التركيب ينتج احدي وسببين كل  
 بعد ان ثابته تعالى **قوله الفصل الثالث** فيما تركب من الجلية والمفصلة القسم  
 الثالث من القياسات الاقتراعية الشرطية ما تركب من الجلية المفصلة والمشارك للجلية  
 اما تالي المفصلة او مقدمها وعلى المقدمين من الجلية اما صغرى او كبرى فبذلك اوجه استقام  
 والشرطية لا تصور فيها الا في جز غير تام من المفصلة لاستحالة ان يكون شيء من طرفي الجلية قضية  
 فالاشتراك اما ايدا اما موضوعها او بمحمولها وهما مفردان والاشكال الاربعة ينغقد فيها  
 باعتبار وضع الحد الاوسط في المشاركين **الاول** ان يكون المشارك تالي المفصلة والجلية  
 كبرى الثاني ان يكون المشارك تالي المفصلة والجلية صغرى والمفصلة في القسمين اما موجه  
 او سالبه فان كانت موجبه فشرط انتاجها اشتغال المشاركين على تاليف صحيح من عرفه اي في  
 ذلك التاليف كونها كبرى في القسم الاول وصغرى في القسم الثاني وان كانت سالبة فان شرط  
 انتاج نتيجة التاليف مع الجلية بالي السالبة والنتيجة في القسمين متصلة مقدمها مقدم المفصلة  
 وتاليا نتيجة التاليف بين الجلية كبرى وتاليا المفصلة صغرى في القسم الاول وبين الجلية صغرى  
 وتاليا كبرى في القسم الثاني وهذا معنى **قوله** مراعي حال الجلية في التاليف كما سبق انفا  
 والبرهان اما في الموجب المتصل فن الشكل الاول فانه ملاكان او قد يكون اذا صدق المقدم  
 صدق الثاني مع الجلية اما الثاني فظاهروا اما الجلية فلانها صادقة في نفس الامر فكون صادقا  
 التاليف على ذلك فكل ا صدق الثاني مع الجلية صدقت نتيجة التاليف فكلما كان او قد يكون  
 اذا صدق المقدم صدقت نتيجة التاليف واما في السلب المتصل فن الشكل الثاني فانه كلما  
 صدقت نتيجة التاليف صدقت مع الجلية لانها صادقة في الواقع فكلما صدقتا صدقت تالي  
 السالبة بحكم الشرط المذكور فكلما صدقت نتيجة التاليف صدقت تالي البتة بجعلها كبرى للمفصلة  
 التالية لسر البتة او قد لا يكون اذا صدق المقدم صدق الثاني لمتنع ليس البتة او قد لا يكون اذا  
 صدق المقدم صدق نتيجة التاليف وانما روي في التاليف حال الجلية لان التاليفين القسمين  
 انما يحصل بسببه والافا لبرهان عام **مثال** الشكل الاول في القسم الاول كل ا كان ج د فكل ا ب  
 وكل ب ه ينتج كلما كان ج د فكل ا ه وفي القسم الثاني كل ب و كلما كان ج د فكل ا ب و كلما  
 كان ج د فكل ا ه وشرطية باقي الضروب في سائر الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة  
 كما نقل عن الشيخ من ان المتصلين اذا توافقا في الحكم والمقدم وتوافقا في الكيف وتوافقا في  
 التالي تلازما وتوافقا استازداد عنده عدد الضروب في كل قسم من القسمين لان السالبة المتصلة  
 اذا كانت بحيث يكون متغيرا لهما مع الجلية مشتملا على تاليف متبع انتج سالبه متصلة لانها



سلب الى مقصده موجب من غير مقدمها ونقيض تأليها مع الجملية وينتج مقصده موجب من مقدمها  
 ونتيجة التأليف وهي سلب الى مقصده سالبها من مقدمها ونقيض نتيجة التأليف فالتأليف سالبه  
 المقصده انتجته بغير لا مقلاير مقصده موافقه لها في التأليف فلو قال بانقلاب السالبه الى الموجبه  
 وبالعكس كان اولي واعتراض السج على انتاج القياس بان الجملية صادقه في نفس الامر واما لا يصدق  
 على تقدير مقدم المقصده والا نتج قولنا كلما كان الخلا موجودا كان بعض الجود قايما بذاته  
 ولا شيء من القايام بذاته سجد قولنا كلما كان الخلا موجودا فبعض الجود ليس سجد وانه محال  
 واجاب عنه بوجهين احدهما اننا نحضر الحلام بالان يكون صدق الجملية منافيا لمقدم المقصده فينتج  
 النقيض المذكور والثاني بين الجملية ومقدم المقصده وثانيهما منع كذب النتيجة فان وجود الخلا  
 لما كان محالا جاز استلزامه للحال والاول ضعيف لان عدم منافاه الجملية مقدم المقصده لا  
 يفتي صدقها على تقدير صدقه لجواز ان لا يكون الجملية منافيه للمقدم ولا يفتي صدقه على تقدير  
 فلكذا الثاني لانه دفع نقيض معين فلا يندفع اصل المنع فان سائل ان يقول لا نسلم انه اذا صدق  
 مقدم المقصده صدق التالي مع الجملية فان الجملية صادقه في نفس الامر ولا يلزم من تحققها في  
 نفس الامر بقاها على السج ورجوابه ان المدعي لزوم منفصله مانحه الخلو من نقيض المقدم ونتجه  
 التأليف ضروري ان الواقع لا يخلو عن نقيض المقدم وعن القياس المنج لنتيجة التأليف لان الجملية  
 صادقه في نفس الامر فالصادق معها اما نقيض المقدم او عينه فان كان نقيض المقدم فهو احد  
 جزئي المنفصله وان كان غير المقدم لصدق نتيجة التأليف لانه يصدق التالي والجملية على تقدير  
 المقدم حينئذ ثم اسنا اقتصرنا على هذا المقدور وقلنا ان تلك المنفصله نتيجة القياس وان شينا  
 ردونا الى ما يلزمها من المنفصله المذكور لا نستلزام كل منفصله مانحه الخلو من مقصده من نقيض  
 احد الجزين وعين الاخر ونحن نقول اما المنع فهو بين الاندفاع على ما سمعته غير مرة ولذلك لم  
 نشغل الشيخ بدفعه بل بدفع النقص والاحتفاء انما اوردته من الوجهين بدفعه واما الجواب الذي  
 ذكره ليس بتمام لان المنفصله ليست عناديه بل انفاقيه وهي لا تستلزم المنفصله للذكون وعلى  
 اصل البرهان سوال اخر وهو ان الملزوم لنتيجة التأليف او التالي السالبه هو المقدم وايضا  
 النتيجة في المنفصله السالبه لازمة من استلزام نتيجة التأليف لتالي السالبه والمنفصله فن  
 لن يلزم انها لازمة للقياس **قوله** القسم الثالث من الاقسام الاربعه ان لا يكون المشارك  
 مقدم المقصده والجملية صغري والرابع ان يكون المشارك مقدم المقصده والجملية كبري وينقد  
 الاشكال الاربعه بين المشاركون في القسمين فالتنتجه فيها مقصدها نتيجة التأليف من الجملية  
 صغري ومقدم المقصده كبري في الاول وهو القسم الثالث وبالعكس اي من الجملية كبري ومقدم

المنفصله

المنفصله صغري في الثاني وهو القسم الرابع باعتبار قايما القسمين وتاليها المنفصله وضابط الانتاج  
 في القسمين ان المشاركون في الجملية ومقدم المقصده اما ان تشمل على تأليف منج او لا فان اشتملا  
 على تأليف منج فاشتملا على فعل او بافعوله وهو ما اذا كان المقصده كلييه مقدمها  
 جزئي ولم يكن تأليفها منتجا الاعلى تقدير الكليه كما اذا وقع المقدم الجزئي في كبري الشكل  
 الاول او الثاني او كانت الجملية ايضا جزئيه وتا لفهما عن الثالث او الرابع واليه اشار بقوله  
 على ان جزئيه مقدم الكليه في ثوره كلييه وكيف ما كان انتج القياس مطلقا اي سواء كانت المنفصله  
 موجبه او سالبه كلييه او جزئيه والبرهان من الثالث والاول وسط مقدم الكليه هكذا حكمنا  
 مقدم المقصده والجملية صادقه في نفس الامر صدق المقدم مع الجملية وكلما صدق قاصدق ينتجه  
 التأليف نكلما صدق مقدم المقصده صدق نتيجة التأليف بحججه صغري للمفصله العالمه  
 اذا صدق مقدم المقصده صدق تأليها باصد الاسوار في الثالث اذا صدق نتيجة التأليف  
 صدق تالي المنفصله باصد الاسوار وان لم تشمل المساو كان على تأليف منج مشروطا ان احدهما  
 كلييه المنفصله وثانيهما احد الامرين وهو اما ان يكون الجملية مع نتيجة التأليف منجته لمقدم المنفصله  
 الكليه واما ان يكون الجملية مع كلييه عكس نتيجة التأليف منجته لمقدمها فان كان المنج المقدم  
 نتيجة التأليف فالبرهان من الاول والاول وسط مقدم المقصده فانه متى صدقت نتيجة التأليف  
 صدقت مع الجملية ومن صدقتا صدق مقدم المقصده فنتيجه التأليف صدق مقدم  
 المنفصله وكلما كان ليس البتة اذا صدق مقدم المنفصله ملزم تأليها فتي كان اوليس البتة اذا كان  
 نتيجة التأليف يصدق تالي المنفصله وان كان المنج عكس نتيجة التأليف وكليته فالبرهان من  
 الثالث والاول وسط ذاك العكس فانه قد يكون اذا صدق عكس نتيجة التأليف صدق نتيجة التأليف  
 وكلما اوليس البتة اذا صدق عكس نتيجة التأليف صدق تالي المنفصله وهما منتجان المطلوب  
 من الثالث اما الصغري فلان العكس لازم اما اعم او مساو فاستلزامه جزئيا محقق واما الكبري  
 فلا لانه لما صدق عكس نتيجة التأليف صدق مع الجملية وكلما صدق صدق مقدم المقصده بغير عايه  
 القوه فكلما صدق عكس نتيجة التأليف صدق مقدم المقصده وكلما اوليس البتة اذا صدق مقدم  
 المنفصله صدق تأليها فكلما اوليس البتة اذا صدق عكس نتيجة التأليف صدق تالي المنفصله مثال  
 الشكل الاول في القسم الثالث والمشارك ان غير مشتركين على تأليف منج والمنتج المقدم المنفصله  
 نتيجة التأليف لا شيء من ج ب ولما كان بعض ب ليس اقوز منج فلما كان كل ج اقوز فالمشارك كان  
 وهما لا شيء من ج ب وبعض ب ليس الاستلان في الشكل الاول على شرط الانتاج ونتجه التأليف  
 اقوز كل ج امع الجملية منجته لمقدم المنفصله من الثالث بيا انه انما كان ج ان بعض ب ليس اكلا



كان ج ثلاثي مزج ب وكل ج وهما متجانان بعض ب ليس اكلا كان كل ج ان بعض ب ليس واليه  
 اشار بقوله لما عرفت في القسم الثاني فان استنتاج تالي السالبيه انه كان على هذا الطريق ثم جعل  
 تلك المتصلة معزري والمتصلة التي هي جز القياس كبري لينتج من الاول كلما كان ج اقوز وهو المطلوب  
 وفي هذا المثال اشكال مثال الشكل الثاني في القسم الرابع والمشارك كان غير مستلزم على تاليه  
 منج والمنج المقدم المتصلة ينتج التاليف كلما كان كل ج ب مزج وكل ب منج كلما كان  
 كل ج اقوز لانه كلما كان ج او كل ب وهما متجانان كل ج ب فكلما كان ج ان كل ج ب يجعل معزري  
 للمتصلة لينتج المطلوب ولا يخفى عليك بعد ذلك الاستنتاج من تاليه في المضروب في سائر الاشكال والنتيجة  
 منج مع المتصلة في التاليف ان كان معزري لا يتيسر المنتجة لها موجهة تكون كبقية تاليفه للكبر  
**قوله** قال الشيخ ثم قال الشيخ بشرط في انتاج الشكل الثالث من القسم الثالث ان يكون الجملية  
 موجه وهو باطل بصورة تاليفها ان الجملية ان كانت سالبيه كلية وركبت مع نتيجته التاليف الموجه  
 انتج مقدم المتصلة ان كل سالبا جزا من الشكل الرابع نقولنا لا شيء من ج وكلما كان بعض ب ليس  
 مؤزرا كلما كان ج اقوز وقد عرفت ان الجملية الكلية اذا كانت مع نتيجته التاليف منتجة لمقدم  
 المتصلة انتج القياس المركب منها فان قلت اذا كان مقدم المتصلة سالبا جزا والجملية سالبيه  
 كلية فكيف حصل منها منتجة التاليف موجه كلية ايضا الموجه الكلية متى كان ج او السالبيه الكلية  
 لا شيء من ج وهما لا متجانان من الرابع الا بعض البير وهو ليس مقدم المتصلة نقول الكلام فيما لا  
 يشغل المشار كان على تاليف منج فلا ينتج ثم محققه بل يفرض كيف ما كانت فان البرهان لا يستدعي  
 الا ينتج تاليف معزريه فانه منج تاليف يفرض ما كانت موجه كلية او جزية او كلية او جزية  
 فالبرهان مباديها عليها اما حدث الاستنتاج من الرابع فيكون دفعه بان اطلق اسم النتيجة على عكس السالبيه  
 الجزية تقبل العكس اذا كانت من الخاصية وهو كاف للنقص الصورة الثانية ان الجملية السالبيه  
 الكلية منج مع مكن نتيجته التاليف كلية مقدم المتصلة ان كان مقدم المتصلة سالبا كلياً من الشكل  
 الثاني والقياس منج اذا ذاك نقولنا لا شيء من ج ب فكلما كان لا شيء من ب اقوز منج قد يكون اذا  
 كان بعض ج اقوز وقال الشيخ ايضا بشرط السلب في مقدم المتصلة في الشكل الاول من القسم الرابع  
 وهو فاسد لان الدليل الذي ذكره في انتاج الاحجاب في مقدم المتصلة في الشكل الاول من القسم  
 الرابع وهو فاسد لان الدليل الذي ذكره في انتاج الاحجاب في مقدم المتصلة في الشكل الاول  
 من القسم الثالث قائم بعينه في القسم الرابع فانه اذا صدق كلما كان ج ب مؤزرا وكل ب انتج قد  
 يكون اذا كان كل ج اقوز لانه كلما كان كل ج ب فكل ج يجعل معزري المتصلة لينتج المطلوب  
 وقال الشيخ ايضا في الشكل الثاني من القسم الرابع يجب موافقة الجملية لمقدم المتصلة في التاليف وقد

عرفت

مهما وهي مشاركة لها بالجملة فلان اذا صدق ليس لشيء اذا كان ب في وقد يكون اما ج او ج  
 فقد لا يكون اما ب او ج مانعة الخلو والافدا يا اما ب او ج مانعة الخلو وهذا يمكن من كان  
 ب وقد يكون اذا كان ج د لم يكن من نتج من الرابع قد يكون اذا كان ب ج د وهو متناقض  
 لسالبيه الكلية واما انتاجها مع المانعة الخلو الجزية فعلى ذلك القياس غير خاف وقد بين  
 من هذا ان استنتاج المصنف بقوله الا في المتصلة السالبيه الكلية المشاركة بتاليف المانعة الجمع  
 فاسد وان قوله فالحلف فيها استلزام تالي المتصلة نقيضه الى اخر المسئلة لا يوجب له اصلا  
 وحيث نظرت دليله بلزوم التي لنقيضه واي عدم تمام الاستدلال على عقير الاقيسة انظر طيه  
 فان غاية ما في الاختلاف ان الامر من الله بين بينهما تلازم يكون بينهما تعاند لانه ليس بحال  
 يجوز ان استلزام التي لنقيضه وليس هذا المنع طابل لا ندفاعه بايراصور الاختلاف من القضايا  
 الغير الحاله المقدم على انهم لم يثبتوا الاختلاف في شي من المواضع الا بقضا يا صا د المقدم  
 فلم يبق لك المنع محال **قوله** منه حيث لم ينتج الموجهان قد ان المتصلة والمنفصلة اذا  
 كانتا موجهتين فيشترط فيهما ان يكون الحد الاوسط تالي المتصلة ان كانت المتصلة مانعة الجمع  
 ومقدما ان كانت مانعة الخلو وهذا الشرط انما يعتبر اذا اعتبر في النتيجة ان يكون حد واما  
 موافقه لحدود القياس اما اذا لم يعتبر رائج القياس وان لم تحقق ذلك الشرط حتى لو كانت  
 المتصلة مانعة الخلو والحد الاوسط تالي المتصلة انتج متصلة جزية من نقيض الاخر  
 الى مقدم المتصلة وعين الاكبر اي طرف مانعة الخلو لا استلزام نقيض الاوسط نقيض المقدم  
 وعين طرف مانعة الخلو وهما متجانان من الثالث استلزام نقيض المقدم لطرف مانعة الخلو  
 ولو كانت مانعة الجمع والحد الاوسط مقدم المتصلة انتج متصلة جزية من عين الاخر  
 اي تالي المتصلة ونقيض الاكبر اي نقيض طرف مانعة الجمع لا استلزام الاوسط التاليف ونقيض  
 طرف مانعة الجمع وانتاجها من الثالث استلزام التاليف لنقيض الطرف هذا كله اذا كانت  
 المتصلة غير حقيقية اما اذا كانت حقيقية فان كانت موجهة انتج نتيجتي التاليف اي مانعة  
 الجمع والخلو لان الاخص يستلزم ما يلزم الاخر وان كان سالبيه فلا يلزم انتاجها ينتج التاليفين  
 اذ ليس كلما يلزم الاخص يلزم الاخر **قوله** قال الشيخ ان كانت زعم الشيخ ان المتصلة  
 الحقيقية اذا كانت موجهة جزية وكبري لم ينتج مع المتصلة الموجه الكلية المشاركة التاليف  
 نقولنا كلما كان ب في ج وقد يكون اما ج واما ز حقيقته وهو فاسد لا يحتاج هذا القياس  
 بتبين احديها مانعة الجمع الجزية وهي قد يكون اما ب واما ز لان ز منافح لل لازم  
 في الجملة ومنافح لل لازم في الجملة منافح لل لازم لذلك وفيه نظر لان الناطق مثلا منافح للبيان



وهو لا ياتي ملزومه كالاشارة اصلا المشابه متصلة موجبه جزويه مقدمها تقيض الآخر  
وتاليها عينا لا كبر وهي قد تكون اذا لم يكن اب مؤز من الثالث والاوسط تقيض الاوسط  
فان منعت كون هذه المتصلة يتجه بنا على وجوب موافقة حدود والنتيجة لحدود القياس  
اجاب بان التبع لم يراع ذلك كما في كثير من لاقية الشرطية وقال ايضا هذه المتصلة اي الموجبة الكلية  
المشادة التالي مع مانعه الخلو السالبة الكلية لا تمنع كقولنا كلما كان ب ج د وليس البتة  
اماج د واما وزمانه الخلو وهو ظاهر لانه يتجه سالبه كلية مانعه الخلو من الطرفين وهي ليس  
البتة اما اب او زمانه الخلو والا تصدق قد يكون اما اب او زمانه الخلو وابل ملزوم  
ب ج د ومنع الخلو عن التني والملزوم في الجملة موجب منع الخلو عنه وعن اللازم في الجملة فقد  
يكون اماج د واما وزمانه الخلو وهو ناقض للبري سالبه الكلية المانعة الخلو واجب التبع  
على عدم انتاج القياس المذكور باختلاف مقدمه مع تلازم الطرفين ومع انعكاس اماج التلازم  
فلانه يبيد ان كلما كان هذا عرضا فله محله وليس البتة اما ان يكون له محل او لا يكون جوهر  
والحق التلازم بين العرض واللاجوه واما مع انعكاسه فكلما اذا بد لنا البري بقولنا  
ليس البتة اما له محل او لا يكون كل مقدمه او متناهما والحق انعكاسه بين العرض ولا تنامي المقدار  
وجوابه ان النتيجة صادقة مع القياس الاول ضروره صدق بلها الخلو حيث يبيد في التلازم  
واما القياس الثاني فالبري منه ان اخذت عناديه لذت لصدق تقيضها وهو قولنا قد  
يكون اما له محل او لا يكون كل مقدمه او متناهما مانعه الخلو لا تمنع الخلو عنها على تقدير كون  
ذلك الذي عرضا لوجوب تحقق الثاني الاول ج وهو ان يكون له محل وان اخذت على انها اتفاقية فان  
كان ذلك الذي عرضا لذت ايضا لتحقيق احد الجزين د ايا او لا ي و ان لم يكن ذلك الذي صدقت  
هي والنتيجة السالبة المانعة الخلو ايضا للذب جزئها ج ولا احتياج على تقدير كونها اتفاقية  
اي هذا التطويل لان الحلام في المتصلا العناديه والحق في الجواب منع صدق السالبة المانعة  
الخلو العناديه في القياس الثاني اذ من المبين ان لا علاقة بين العرض ولا تنامي المقدار وجوب  
وجود احدهما **قوله** القسم الثاني ان يكون ثاني اقسام القياس المركب من المتصلة والمتصلة  
اما ما يكون الاوسط جزا غير تام منها واقسامه ستة عشر لان المتصلة اما ان يكون مانعه  
الخلو او مانعه الجمع وعلى المتقدمين فاما ان يكون موجبه او سالبه فعلى التقادير الاربعه  
فالمتملة اما معزى او كبرى وعلى التقادير الثمانية فالطرف المشارك منها اما تاليها او مقدمها  
وسمعت الاشكال الاربعه في كل واحد من هذه الاقسام وينتج بتجسير احدها متصلة مركبه  
من الطرفين الغير المشارك من المتصلة او من متصلة من نتيجة التاليف بين المشارك ومن الطرفين

الغير

عرفت سنده حيث كانت الجمليه ومقدمه المتصلة مشتركين على التاليف منتج فان القياس منتج مع اختلافها  
في الكيف واعلم ان هذه النقوض ليست وارده على التبع لان الشرط في الابواب الاقتران الشرطية  
ليست شروط الوجود بل شروط العلم بالاحتياج فاطلاع الغير على انتاج عالم يحكم بانها لا تكون  
قاده حالي ذلك على ما صرح به المصنف نفسه **قوله الفصل الرابع** القسم الرابع  
من الاقترانات الشرطية ما شارك من الجمليه والمتصلة وانه على قسمين لانه اما منتج الجمليه واحده  
وهو القياس المسمى اولا وهو غير والقياس المسمى شرابط في كونه قياسا مقسما وشراط في الانتاج  
اما شرابط التقسيم فامور الاول اشتراك اجزا الانفصالي في احد طرفي النتيجة فانه لو لم يكن  
احدهما مذكورا في بعضها فان ذكر ذلك الجز في النتيجة كانت متصلة والا كانت اجزيا من القياس  
والثاني اشتراك الجمليات في الطرفين الاخر من النتيجة بعين ذلك الدليل وهما غير مذكورتين  
بالفعل في الكتاب الثالث ان يكون عدد الجمليات بعدد اجزا الانفصال والا فاما ان يزيد  
على عدد اجزا الانفصال او بالعكس واما ما كان فلا قياس مقسم اما على الاول فلان تلك الجمليه  
الزائده ان لم تشارك شيئا من اجزا الانفصال تكون اجبيه من القياس او تكون النتيجة متصلة  
وان شاركت فاما ان يكون مشاركتها اياه فيما شاركت فيه جمليه اخرى ولا يكون فان لم يكن  
محصل من المشاركين متجان فلا يكون النتيجة جمليه واحدة وان كانت لكشادة في ذلك الجز المشترك  
بعينه كانت الجمليه الزائده مشاركة لتلك الجمليه في الطرفين لا اشتراكهما في طرف السمي والطرف  
الاخر الذي هو الحد الاوسط وح ان شاركتها في الوضع والكم والكيف والجهة فهي تلك الجملة  
بعينها فلا يكون زائده هذا طرف وان خالفها في شيء منها حصل باعتبار المشاركين متجان  
واما على الثاني فلان الجز الذي ازيد من اجزا الانفصال اما ان تشارك شيئا من الجمليات او لا الى اخر  
الدليل الرابع اتحاد التاليفات في النتيجة قياسا لغير كل واحد من الجمليات مع جز من اجزا  
الانفصال قياس منتج الجملة المطلوبه اما من شكل واحد فقولنا اما ان يكون كل اب او كل اد  
او كلاه وكل ب ج وكل د ج وكل ه ج منتج كل اج او من اشكال متعددة كقولنا اما ان يكون  
كل اب او كل اد او لا شيء من ه او لا شيء من ب ج ولا شيء من ج د وكل ه ج منتج لا شيء من ا ج **الخامس**  
ان يكون الحد الاوسط في كل قياس مغاير للحد الاوسط في قياس اخر فانه لو اتحد قياسان في احد  
اوسط وهما يتحدان في طرفي النتيجة اتحدت الجمليات واجزا الانفصال المستعمله فيهما في الطرفين  
فان اتحدت في الوضع والكم والكيف كانت هي هي الا لزم تعدد النتائج من المتصلة اما ان يكون  
معزى او كبرى فان كانت معزى فتلك الحدود اي الاوساط المشتركة في لاقية تكون محركات  
اجزائها وموضوعات الجمليات في الشكل الاول وبالعكس في الشكل الرابع وان كانت كبرى فبالعكس



من ذلك واما في الشكل الثاني والثالث فتلك الحدود ومجولات اجزا الانفصال والجماليات  
في الثالث وموصوفاتها في الثالث على التقديرين سواء كانت المنفصلة صغيري او كبيري واما  
شرايط الانتاج فالاول اشتمال المشاركين من الجمليه وجزا الانفصال في كل شكل في كل قسم من قسميه  
وهما ما يكون المنفصله فيه صغيري وما يكون فيه كبيري على الشرايط المعبره في ذلك الشكل  
حتى لا يشترط اجاب اجزا الانفصال وكمليه الجمليات في الاول انه المنفصله صغيري ومكسر ذلك  
ان كانت كبيري وعلى هذا سائر الاشكال الثاني ان يكون المنفصله المستعمله فيه حقيقه ومانعه  
الخلو فانه لو كانت مانعه الجمع جازكه باجزاء الانفصال فلا يلزم اصحاح صدق احد اجزائه  
مع احدي الجمليات حتى يصدق النتيجة فلا يلزم من صدق المقدمتين صدق النتيجة نعم لو كان  
تفريق اجزا الانفصال المانع من الجمع مستعمله على ما يجب ان يستعمل عليه اجزا مانعه الخلو والشرايط  
المذكوره انج القياس النتيجة المطلوبه لا يتداد مانعه الجمع المهي واليه بقوله الا اذا كانت  
اجزاها متفريقا يجب مانعه الخلو الثالث ان يكون المنفصله موجهه فانها لو كانت سالبه  
جازك اجزاها فلم يلزم اجتماع صدق شي من اجزائها مع احدي الجمليات فلا تحصل النتيجة  
والسابع ان يكون كليه فانها لو كانت جزئيه جاز ان يكون زمان صدق غير زمان صدق  
الجمليات فلا يجتمعان على صدق فلا انتاج واما عند تحقق هذه الشرايط فالانتاج يقضي وحرانه  
ان الواقع لا يخلو من احد اجزا الانفصال فيصدق مع ما يشارك من الجمليات وينج المطلوب **والثاني**  
القسم الثاني ان كان القياس غير مقسم فالمنفصله فيه اما مانعه الخلو او مانعه الجمع او حقيقه  
فان كانت مانعه الخلو فاما ان يكون عدد الجمليات مساويا لعدد اجزا الانفصال او زائدا عليه  
او ناقصا عنه فان كان مساويا بحيث يشارك كل جمليه جزا من اجزا الانفصال ومثاله من قيس  
منج قال لثايفات ان انتجت نتيجه واحده لم يكن القياس مقسم واللام فيه وان انتجت نتائج متعدده  
فتلك النتائج اما ان يكون كل منها مغايرا لآخر انتج القياس منفصله مانعه الخلو من تلك النتائج  
اذ لا بد من صدق احد اجزا الانفصال فينتج مع الجمليه المشاركه اياه احدي النتائج فتولد اياها  
اما كل اب او كل د وكل ب ج وكل ه ط فدايا اما كل ا ج فكل د ه واما ان لا يكون كذلك بل نتجه  
نتجه مع اخرى تجعل تلك النتيجة المتحد جزا واحدا من نتيجه القياس وذلك انما يكون بانحداد  
قياسين او ازيد في الطرفين ومثاله قيس اخر فها فتولدا اما كل اب او كل ا ج فكل د ه وكل ب ج  
وكل ح ط وكل د ه فدايا اما كل ا ط او كل ز د لان الواقع اما كل اب او كل ا ج او كل ز د وعلى التقديرين  
الثالث كل ز د فلا يخلو الواقع عنهما وان كانت الجمليات زائده والتعرض لهما واحده تنهيلا  
للتصور فتلك الجمليه الزائده اما ان لا يشارك جزا من اجزا الانفصال فتكون احديه ملغاه لا دخل لها

في الانتاج واما ان يشاركه ذلك الجز مشاركا بجمليه اخرى فيكون ذلك الجز لا يحاله مشاركا  
لجمليتين فينتج باعتبار مشاركته مع احدي الجمليتين منه وباعتبار مشاركته مع الجمليه الاخرى  
منه اخرى وباعتبار مشاركته لها بتيجه ثالثه ويكون القياس باحده هذه الاعتبارات معا  
له باعتبار الاخر اما منه باعتبار السبطين بظاهر واما باعتبار التركيب فنحجموع  
النتيجهتين الحاملتين بحسب مشاركته ذلك الجز مع الجمليتين ومن نتائج التاليفات الاخر فتولدا  
اما كل ا د وكل ب ج ولاشي من ب ه ولاشي من ج ط ينتج باعتبار مشاركه كل اب لكل ب ج اما كل  
ا ج او لاشي من ا ط وباعتبار مشاركته للاشي من ب ه اما لاشي من ا ه او لاشي من ا ط وباعتبار  
مشاركته لهما اما كل ا ج ولاشي من ا ه واما لاشي من ا ط وان مقتض الجمليات عن عدد اجزا الانفصال  
ولكن الجمليه واحده والمنفصله ذات جزين فالجمليه ان يشارك جزئيهما مشاركه منج انتج  
القياس مانعه الخلو من نتيجه التاليف وان لم يشارك الا احدهما انتج مانعه الخلو من العين  
المشارك ونتجه التاليف من الجمليه والجز المشارك وبرهان الكل ظاهر مما مر وزعم الشيخ  
ان الجمليه الواحده ان كانت صغيري لا ينتج في هذا القسم وقد عرفت فسادها بانها منتج سواء  
كانت صغيري او كبيري وان كانت المنفصله مانعه الجمع ولزم من انها ذات جزين الجمليه  
واحده تسهوله مقابله ما زاد عليها فالجمليه اما يشارك لكل واحد من جزئي الانفصال او لا  
حدهما واما ما كان فشا ركه اما ان يكون مستعمله على شرايط الانتاج او لا فان لم يستعمل على شرايط  
الانتاج يعتبر فيه ان يكون نتيجه التاليف بينهما مع الجمليه منج لذك الجز وان كانت  
مشاركه لكل من الجزين كانت نتيجه الجز المشارك الذي فرض نتيجه التاليف منه من الجمليه  
نم ان كانت المشاركه مع احد جزئي الانفصال انتج القياس منفصله مانعه الجمع من نتيجه  
التاليف المفروضة ومن الطرف الاخر الغير المشارك لان الطرف المشارك لازم لنتيجه التاليف  
بالقياس المولف من الجملي والمقتضى هكذا كلما صدق نتيجه التاليف صدق نتيجه التاليف  
بالضرورة والجمليه ما قد في نفس الامر فكلما صدق نتيجه التاليف صدق الطرف المشارك  
لانهما صدق نتيجه التاليف صدقت هي والجمليه معا وكلما صدق الطرف المشارك  
اذ المفروض انهما مع الجمليه منتجاياه والطرف الغير المشارك منافيا لنتيجه التاليف هو  
المطلوب وان كانت المشاركه مع الجزين انتج منفصله مانعه الجمع من نتيجه اي نتيجه التاليفين  
المفروضتين لان كل واحد من الطرفين من المشاركين لازم لنتيجه تاليفه مع الجمليه فيكون  
منافيا لنتيجه التاليف الطرف الاخر فتكون نتيجه تاليفه منافيه لنتيجه تاليف الطرف  
الاخر لان منافا للاروم منافا للاروم لان الطرفين اللانتهيين وساق اللوالم مستلزم



لثاني الملزومات وهناك نظر وهو ان القياس على تقدير المشاركة مع الجزئين منع تفصيل  
اجزى من احد الطرفين ونتيجة التاليف الطرف الاخر وهو ظاهر وكل واحد منهما اخص من  
المتفصل الذي من نتيجتي التاليف فانه اذا تحقق منع الجمع بين احد الطرفين ونتيجة تاليف  
الطرف تحقق منع الجمع بين نتيجتي لان متافى اللازم متافى للضرورة بخلاف العكس فكان هاتان  
المتفصلتان بالاعتبار اولى وان اشترى مشاركة الجملية مع اجزاء الانفصال على شرايط الاشتاج  
حيث حصل منها نتيجة تاليف فان شارك احد جزئي الانفصال اتبع متفصله جزئيه سالبه مقدمها  
نتيجة التاليف وتالياها الطرف الاخر او غير المشترك فانه متى صدق القياس صدق فلا يكون  
اذا صدق نتيجة التاليف صدق الطرف الغير المشترك والاصدق نقيضه وهو كل اصدق  
نتيجة التاليف صدق الطرف الغير المشترك ومعناه مقدمه صلافة وهي قولنا اصدق  
الطرف المشترك صدق نتيجة التاليف بالقياس المركب من الجليتين المتصل بجعلها معجز  
لتقيض المطلوب منع من الاول استلزام الطرف المشترك للطرف الغير المشترك وتالياها نتيجة  
التاليف ٢ نتيجة التاليف لازمة للطرف المشترك واللازم يجوز ان يكون غير خارا ان يجامع  
الطرف الغير المشترك بل ويلزمه وان شارك كل واحد من جزئي الانفصال انتجت حسب كل  
مشاركه متفصله سالبه جزئيه وذلك ظاهر هذا كله اذا كانت المتفصلة موجبه اما اذا كانت  
سالبه حكم مانعه الخلو سالبه حكم مانعه الجمع الموجبه وبالعكس اي كما اعتبر في مانعه  
الجمع الموجبه ان يكون نتيجة التاليف مع الجملية منتهية للطرف المشترك لذلك اعتبر في مانعه  
الخلو سالبه وكما اعتبر في مانعه الخلو الموجبه ان يكون الجملية مع الطرف المشترك منتهية  
لنتيجة التاليف لذلك اعتبر في مانعه الجمع السالبه لكن النتيجة السالبه مجانبه للمنفصلة  
من نتيجة التاليف والطرف الاخر والا لاذبت السالبه للمنفصلة اما اذا كانت مانعه الجمع  
فلانه لو اصدق النتيجة لصدق منع الجمع بين نتيجة التاليف والطرف الاخر ومنه التاليف  
لازمة للطرف المشترك لما مر ومنافى لللازم متافى للضرورة فيكون الطرف الاخر متافيا للطرف  
المشارك فلا يصدق السالبه المانعه الجمع واما اذا كانت مانعه الخلو فلانه لو صدق منع  
الخلو بين نتيجة التاليف والطرف الاخر كان نقيض الطرف الاخر ملزوما لنتيجة التاليف  
ونتيجة التاليف ملزومة للطرف المشترك وملزوم الملزوم ملزوم فيكون نقيض الطرف  
الاخر ملزوما للطرف المشترك فيكون بين الطرفين منع الخلو ملزوم بالسالبه المانعه الخلو  
وان كانت المنفصلة حقيقية موجبه نتج حيث نتج الموجبه المانعه الجمع تلك النتيجة بعينها  
ومن حيث نتج الموجبه المانعه الخلو تلك النتيجة بعينها لان الموجبه الحقيقية اخص من الموجبه

المانعه

المانعه الجمع والمانعه الخلو ولازم لا اعم ولازم الاخص علاف ما اذا كانت سالبه لان السالبه  
الحقيقية اعم من السالبه المانعه الخلو ولازم الاخص لا يجب ان يكون فلا زما للاعم وكل  
واحد منهما الى مانعه الجمع ومانعه الخلو موجبه كانت او سالبه منع حيث منع صاحبها اذا  
بدلت اجزائها بنقيضها لا يتردد كل منهما الى صاحبها عند تبدل الاجزاء بالنقيض **قوله**  
لا فرق بين هذه الاشاج في هذه الاقسام لا يختلف يكون الجملية معجز او كبرى لا يشترى ان البرهان  
الا اذا كانت اجزاء المنفصلة مشتركة في موضوع ومورد انفصالها كل ذلك الموضوع وهي كبرى  
فمستند منع القياس منفصلة كالكبرى في التاليف والجسري في كونها حقيقية ومانعه الجمع مانعه  
الخلو كقولنا كل ج ب وكل ب اما او اما فكل ج اما او اماه كالكبرى في الجنس لان الطرف  
الغير المشترك من الجملية مندرج تحت موضوع المنفصلة فينتج الحكم اليه بالضرورة وتكن  
هذا القياس اسمه بالقياس المحلي والمنفصلة اشبه بالجملية وقال المنفصلة المشتركة الاجزاء  
في احد الجزئين اذا كانت معجزى والجليات كبرى وهي لا تستر في جز شرط في انتاجها  
كونه موجبه وان كانت كبرى فان كانت موجبه انتجت مطلقا فان كانت سالبه بشرط انتاجها  
اجزاء اجزائها وقد اختلفت بقاؤه من المنفصلة موجبه كانت او سالبه معجزى او كبرى موجبه  
الاجزاء او سالبه نتج بالشرايط المذكور **قوله الفصل الخامس** القسم الخامس  
من الاقتربات الشرطية وهو اجزاء الاقسام ما يتركب من المنفصلة والمنفصلة واسماءه ثلاثة  
الاول ان يكون الاوسط جزءا تاما من كل واحدة من المقدمتين ولا يلاحظ في المشاركة ههنا الا  
حال مقدم المنفصلة وتالياها لعدم امتياز مقدم المنفصلة من تالياها فالمتفصل اما ان يكون معجزى  
او كبرى فان كانت معجزى فاللاوسط اما تالياها او مقدمها فان كان تالياها لم يتميز الشكل  
الثاني لكن مقدم المنفصلة لا يتميز عن تالياها فلا يتميز الاول عن الثاني وان كان الاوسط مقدم  
المنفصلة لم يتميز الثالث عن الرابع اذا الاوسط ان كان مقدم المنفصلة فهو على نظم الشكل الثالث  
وان كان تالياها فهو على نظم الرابع ولا يميز بينهما وان كانت المنفصلة كبرى فاللاوسط ان كان  
مقدمها لم يتميز الاول عن الثالث لانه ان كان مقدم المنفصلة فهو على الثالث وان كان تالياها  
فعلى الاول وان كان تاليا المنفصلة لم يتميز الثاني عن الرابع فليس العبرة ههنا الا بوضع الحد  
الاوسط في المنفصلة فاذا ان الاقسام اربعة لان المتفصل اما معجزى او كبرى وعلى التقديرين  
فاللاوسط اما مقدمها او تالياها وما وقع في المتن في كل قسم اربع اشكال على اختلاف السمعين  
ليس لمعنى يحصل من جهة ان يحدف ويشترط في الاقسام اربعة ان يكون احدي المقدمتين  
كلية او احدهما موجبه وبعد ذلك فالمنفصلة اما موجبه او سالبه فان كانت موجبه وجب ان يشاركها

واحد من







ومن بعد التاليف بين المشاركين كقولنا كلما كان **أ** با ما ج د واما هـ من مانعه الجمع ودايا  
اما هـ زوج ط مانعه الخلو منتج كلما كان **أ** ب فكلما كان ج د لا يخط ولا يخط عليه تفاصيل هذا  
التمهيد بيان اناجها بعد الرجوع الى القياسين المذكورين في السائل فيها **قوله**  
**الفصل السادس** في كيفية استنتاج العمليات لما فرغ من بيان كيفية استنتاج  
الشرطيات من الاستنتاجات الشرطية شرع في كيفية استنتاج منها ذلك من وجوه الاول من  
المولف من المصلتين والشركة في جزئها من غير تام منها وبشرط في اناجها امور ثلاثة احدها  
اختلاف المقدمتين في التلخيص وثانيها اشتغال المقدمتين على تاليف منتج وثالثها اناج نقيض  
نتيجة التاليف بين الطرفين المشاركين مع الطرف الموجب لطرف السالبة والجملة المطلوبة  
منه هي نتيجة التاليف والبرهان ان الخلف بغير نقيض النتيجة الى الموجبة لينتج نقيض السالبة  
او ما ينكسر الي نقيضها وذلك لانه لو اصدق النتيجة على تقدير صدق القياس لصدق نقيضها  
وينتظم مع الموجبة قياسا مولفا من الجملة والمفصلة فان كان الحد الاوسط الذي هو الخبر  
التام من المقدمتين تالفا انتج قد يكون اصدق طرف السالبة صدق الحد الاوسط لان طرف  
السالبة هو نتيجة التاليف بين الجملة التي هي نقيض النتيجة ومقدم المفصلة التي هو الطرف الغير  
المشارك وحده ان كان الحد الاوسط تالفا السالبة ناقصا وان كان مقدمها انكسر الى ما ناقصا  
وان كان الحد الاوسط مقدم الموجبة انتج كلما صدق الحد الاوسط صدق الطرف السالبة وهو  
ناقصا او ينكسر الى ما ناقصا فضاها مثلا كلما كان كل ج ب فهو وليس الله اذا كان هر فليس  
كل ب انتج كل ج او لا لصدق نقيضه وهو ليس كل ج انضم الى الصغرى لينتج بالقياس المولف  
من الجملة والمفصلة قد يكون اذا كان ليس كل ب فهو وينكسر الى ما ناقصا فضاها فخر الكبرى يجمع الثاني  
من المصلتين والشرطية في جزئها غير تام منها وبشرط اناجها ايضا ثلاثة امور الاول ان يكون المقدمتان  
سالبتين الثاني ان يكون طرفا كل مفصلة مشتركين على وجه يكون نقيض نتيجة التاليف بينهما  
مع مقدم تلك المفصلة منتجا تالفا الثالث اشتغال نتيجتي التاليفين بين طرفي المصلتين على تاليف  
منتج للجملة المطلوبة وعند ذلك يحصل المطلوب لان كل مفصلة مستلزمة لنتيجة التاليف بين  
طرفيها اذ على تقدير صدقها لولم يصدق نتيجة التاليف لصدق نقيضها وينتظم معها قياسا مولفا  
من الجملة والمفصلة منتجا لاستلزام مقدم المفصلة تالفا وقد كانت سالبة تنج مثلا ليس كلما كان  
ج ب فليس كل ب او ليس كلما كان ا د فليس كل د منتج ج هـ برهانه ان الصغرى مستلزمة كل ج ا  
والا لصدق نقيضه وهو ليس كل ج ا فينتظم مع المقدمه الصغرى هكذا كلما كان ج ب وليس كل  
ج ا وهما ينتجان كلما كان ج ب فليس كل ب او هي ناقض الصغرى والكبرى يستلزم كلاهما بعضا وكذا

وكل ا صدق فكلما صدق الصغرى والكبرى صدق كل ج د وهو المطلوب السال من منفصلتين  
والشركة في جزئها من غير تام منها وبشرط اناجها كليهما لصدقي المقدمتين واختلافهما في التلخيص واتحادهما  
بالجنس بان يكونا مانعتي الخلو او مانعتي الجمع وانا نقيض نتيجة التاليف بين المشاركين  
مع الطرف الموجب لطرف السالبة في مانعتي الخلو وبالعكس اي اناج نقيض نتيجة التاليف بين  
المشاركين مع طرف السالبة لطرف الموجب في مانعتي الجمع وبرهانه بالخلف من القياس المولف من  
الجملة والمفصلة من المفصلة والمفصلة وذلك لانه متى صدقت مانعتا الخلو فلولم يصدق نتيجة  
التاليف لصدق نقيضها ويلزمه كلما صدق طرفا الموجب صدق طرفا السالبة بالقياس  
المولف من الجملة والمفصلة هكذا كلما صدق طرفا الموجب ونقيض نتيجة التاليف مفروض  
الصدق فكلما صدق طرفا السالبة او منتظم مع الموجبة قياسا من المفصلة والمفصلة منتجا  
لقولنا دايا اما طرفا السالبة او الحد الاوسط وقد كانت سالبة هي وقس عليه اذا كانت  
المنفصلتان مانعتي الجمع فلا فرق الا في استلزام الطرف السالبة مثلا مانعتي الخلو دايا  
اما كل ج ب واما هـ وليس دايا اما هـ او بعض ب ا منتج لا يمتنع من ج ا ولا بعض ج ا ويلزمه  
كلما كان كل ج ب فبعض ب ا ودايا اما كل ج ب او هـ منتج دايا اما بعض ب ا او هـ  
وهي ناقض السالبة ومثال مانعتي الجمع دايا اما لا يمتنع من ج ب واما هـ وليس دايا اما هـ  
واما كل ب ا منتج بعض ج ا ولا فلا يمتنع من ج ا ويلزمه كلما كان كل ب ا فلا يمتنع من ج ب لانه كلما  
كان كل ب ا فكل ب ا ولا يمتنع من ج ا فينتظم مع الموجبة هكذا كلما كان كل ب ا فلا يمتنع من ج ب  
ودايا لا يمتنع من ج ب واما هـ فدايا اما كل ب ا او هـ وهو ناقض السالبة الرابع من منفصلتين  
والشركة في جزئها من غير تام منها وبشرط اناجها سلبا المنفصلتين وانا نقيض احداهما لغير الآخر  
وبشرط مانعه الجمع مع غير احداهما لنقيض الآخر ثم اشتغال نتيجتي التاليفين على تاليف  
منتج للجملة المطلوبة وبيان ان مانعه الخلو يستلزم نتيجة التاليف والا لصدق نقيضها  
وانتظم مع ملازمة نقيض احد طرفيها لنقيضه منتجا لاستلزام نقيض احد طرفيها لغير الآخر  
وهو يستلزم منع الخلو بين طرفيها وقد كان منع سلب الخلو هو محال ولذا نك مانعه الجمع  
يستلزم نتيجة التاليف الا انتظم نقيضها مع ملازمة احد طرفيها لنفسه منتجا لاستلزام احد  
طرفيها لنقيض الآخر المستلزم لمنع الجمع بين طرفيها مثلا ليس دايا اما ليس كل ج ب واما ليس  
كل ب ا مانعه الخلو وليس دايا اما كل ا د واما كل د هـ مانعه الجمع منتج كل ج ا لان مانعه الخلو  
يستلزم كل ج ا والا لصدق ليس كل ج ا فينتظم مع نقيض مقدمها هكذا كلما كان كل ج ب فكل ج ا  
وليس كل ج ا وكلما كان كل ج ب فليس كل ب ا ويلزمه دايا اما ليس كل ج ب ا وليس كل ب ا







ولا الاتفاق اما في الاتفاقية الحاصلة فظاهر لصدق طرفيها فلا يكون بين نقيضيه اتفاق  
لذبهما ولا لزوم لعدم العلاقة واما في الاتفاقية العامة لمجواز صدق طرفيها فلا يلزم من  
صدق المفصلة الاتفاقية مع لذب تأليها وان استحال اجتماعها لذب مقدمها ولذلك المنفصلة  
الاتفاقية لم ينعج وضع احد طرفيها ولا رجحان صدق احد طرفيها اوله به معلوم قبل  
الاستثنا فلا يكون مستفاد منه ولم يترس المصنف للمنفصلة الاتفاقية لظهور شأنها بالقياس  
على المنفصلة اللزومية الاتفاقية الثالثة ان يكون الشرطية موجبة لعقبة اسابيه فانه اذا لم  
يكن من امرين اتفاق او انفصال لم يلزم من وجود احدهما او نقيضه وجود الآخر او نقيضه  
وربما ينبى عليه باختلاف اما في المنفصلة بصدق المقدم مع لذب التالي تارة ومع صدقه  
اخرى كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا فهو حمار والفرس حيوان فلا ينعج ومع مقدم  
والكذب التالي مع صدق المقدم ومع لذبه كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا او  
حمار فالفرس حمار فلا ينعج رفع التالي واما في المنفصلة فله صدق احد طرفيها مع صدق الآخر  
ولذبه كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا والفرس حيوانا او حمارا وحدهما احد  
طرفيها مع لذب الآخر وصدقه كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان حمارا والفرس حيوانا  
او حمارا اذا عرفت ذلك فنقول الشرطية التي هي جزا لقياس اما متصلة او منفصلة فان كانت  
متصلة انما استثنا غير مقدمها عين تأليها لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم واستثنا  
نقيض تأليها نقيض المقدم لا يستلزام عدم اللازم عدم الملزوم ولا ينعكس اي لا ينعج استثنا  
عين التالي عين المقدم ولا استثنا نقيض المقدم نقيض التالي لجواز ان يكون اللازم اعم  
فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ولا من عدم الملزوم عدمه قال الامام التالي  
اذا كان مطلقا عاما لم ينعج استثنا نقيضه كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حمارا فلا ينعج  
العام فلو استثنا نقيض التالي لم يلزم انه ليس بانسان فلان بعض الذي ليس بضالكم انسان  
نعم لو اعتبر الدوام في التالي انما ينعج وهذا ضعيف لان الاستثنا نقيض التالي انما يقصور اذا  
اعتبره الدوام ضرورة ان نقيض المطلق العام الدائم فلا يكون اعتبار الدوام امرا  
زايد على استثنا النقيض والحاصل وجوب رعاية جهة المقدم والتالي في اخذ النقيض لئلا  
ينعج الخلط فان كانت الشرطية منفصلة فان كانت حقيقته انما استثنا وضع اي جز كان نقيض  
الآخر لا امتناع الجمع بينهما وبالعكس اي رفع اي جز كان غير الآخر لا امتناع الخلوعتهما وان كانت  
مانعة الجمع انما استثنا عينيهما كان نقيض الآخر لا امتناع الجمع من غير عكس لجواز الارتقاء  
فان كانت مانعة الخلوع انما استثنا نقيضيهما كان غير الآخر لا امتناع الخلوع دون العكس لجواز

الجمع

الجمع وكل ظاهر **قوله** ينبغي لاحقا في ان اتاح استثنا عين مقدم المنفصلة عين التالي بين  
بذاته واما استثنا نقيض تأليها فانما ينعج نقيض المقدم بواسطة عكس نقيضها وهو استلزام نقيض  
التالي لنقيض المقدم اذ لو لم يصدق عكس النقيض لم يلزم من رفع التالي رفع المقدم والاستثنائات  
المنفصلات انما ينعج بواسطة المنفصلات اللازمة اما في الحقيقة فلا استلزامها المنفصلات الاربع وفي  
الآخرين فلا استلزامها المنفصلات وذلك لانه لو لا ذلك لم يلزم من وضع احد طرفيها نقيض الآخر  
ولا من نقيض لاحدهما عين الآخر وفيه نظيران من استثنا نقيض تألي المنفصلة واحد طرفي المنفصلة  
او نقيضه وبين عكس نقيض والمنفصلات واللازمة فزاد ذلك لان استثنا هو اخبار عن قرح  
احد الطرفين ونقيضه اما بحسب نفس الامر او اعتراف الخصم عكس النقيض فاما يدل على فرضه  
ولا يلزم من عدم لزوم شي فرض اخر عدم لزومه ووقوعه وايضا نعلم بالضرورة ان المنفصلة  
والمنفصلة مع المقدمة الاستثنائية ينعج النتائج المذكورة وان لم يخطر ببالنا من تلك المنفصلات  
**قوله الفصل الثامن** هذا الفصل اشتمل على مواضع القياس ولواحقه الاول كل  
قياس سواء كان اقترانيا او استثنائيا فيه مقدمتان لا يزيد ولا ينقص اما انه لا ينقص فاما  
عرفت من جدا لقياس انه مولف من قضايها واما انه لا يزيد فلان المطلوب انما يكتب من معلوم  
فلا يخلو اما ان يكون المطلوب نتيجة الى المعلوم او لا فان لم يكن لم يكن له دخل في معرفته وان  
كان فاما ان يكون لنفس المطلوب نسبة وهو ممتنع فممتنع ويكون المعلوم ايضا قضية لا امتناع  
اكتساب القضايا من المفردات ونسبة القضية الى القضية اما بالانقضاء او بالانقضاء فيكون  
هنا مقدمتان احدهما محققة لتلك النسبة المتعالية والانقضاء اليه والثانية محققة  
لذلك المعلوم ولا حاجة الى زيادة مقدمة ولم ينعج الى ان يزيد من مقدمتين وهو القياس الاستثنائي  
كما اذا كان في المطلوب انه فالحق والمعلوم انه انسان والكلية المطلوب نسبة اليه بالضرورة  
فلما حقق المعلوم حصل المطلوب وانت خبير بانه لا ينطبق على القياس الاستثنائي الذي المطلوب  
منه نقيض المقدم لان المقدمة الاولى فيه لا تستل على النسبة التي عين المعلوم والمطلوب ولذلك  
لا ينطبق على القياس الذي جز المنفصلة اذ لم يوجد فيه نسبة المطلوب الى المعلوم لان المطلوب  
ان كان نقيض احد الجزين فالعلوم هو الجز الآخر وبالعكس الشرطية المنفصلة ليست مشتملة  
على النسبة بينهما وكانت النسبة الى المعلوم لاجزا المطلوب فاما ان يكون لكل جزه او لاجز  
دون الآخر فان لجزه معا حصلت سبب نسبتها الى المعلوم مقدمتان هو قياس الاقتراني  
كما اذا كان المطلوب ان الجسم محدث والمعلوم المتغير والجسم المحدث اليه نسبتان فممتنع  
مقدمتان كل جسم متغير وكل متغير محدث ويلزم منهما المطلوب فلا حاجة الى زيادة مقدمة



وان كان لا حدى جزى المطلوب نسبة دون الاخر لم ينتج المطلوب بل ربما كان القضية الحاملة  
من تلك النسبة مقدمة في القياس الذي ينتج المطلوب فان قيل نحن نجد العلم ان يكون مقدمات  
كثيره واستنتجوا منها نتيجة واحدة فتكون في القياس ازيد من مقدمات الجواب بانه اذا كثرت  
المقدمات واحتيج في حصول المطلوب الى الكل فليس هناك قياس واحد فقط بل قياسات انما ثبت  
لان القياس المنتج للمطلوب احتاج مقدماه او احدهما الى كسب قياس اخر لانه لا يمكن ان ينتهي  
السلب الى المبادي البديهية فيكون هناك قياسات مترتبة بحصوله للقياس المنتج للمطلوب  
وسمى قياسات مركبة وان موجب نتائج تلك الالقياس سميت موصولة النتائج فنقولنا كل ج ب  
وكل ب ا فكل ج ا وكل ا د فكل ج د وكل د ه فكل ج ه وان لم يصحح نتائج تلك الالقياس  
سميت مفصولة النتائج ومطلوب منها فنقولنا كل ج ب او كل ا د فكل د ه فكل ج ه **قوله**  
**الثاني في قياس الخلف** قياس الخلف هو اثبات المطلوب بابطال نقيضه وانما يسمى قياس  
الخلف لانه يؤدي الكلام الى المحال ويكون ايدامركبا من قياسين احدهما اقتراني مركب من مقننين  
احدهما الملازمة بين المطلوب والموضوع على انه ليس بحق ونقيض المطلوب وهذه الملازمة بينه  
بذاتها والاخرى الملازمة بين نقيض المطلوب على انه حق وبين امر محال وهذه الملازمة ربما  
يحتاج الى بيان فينتج منقولة من المطلوب على انه ليس بحق ومن الامر المحال وثانيتهما استثنائي شتمل  
على متصله لزوميه هي نتيجة ذلك الاقتراني واستثنا نقيض التالي لينتج نقيض المقدم فيلزم تحقق  
المطلوب هذا هو الضابط العام مثاله ما يقال في انتاج كل ج ب ولا شيء من ا ب فنقولنا لا شيء من  
ج الا انه لو لم يصدق من ج او يصدق بعض ج ا لومصدق بعض ج ا لما صدق كل ج ب انتج لو لم يصدق  
لا شيء من ج ا لما صدق لا شيء من ج ا لما صدق بعض ج ب وهو القياس الاقتراني اما الصغرى فظاهر  
واما الكبرى فلانه اذا صدق بعض ج ا والكبرى صادقة في نفس الامر فليس كل ج ب فيقياس  
المولف من المتصلة والجليه ثم اذا اخذنا نتيجة القياس قلنا لكن كل ج ب صادقة انتج صدق لا  
شي من ج ا وهو الاستثنائي وتحقيقة راجع الى انه لو لم يصدق النتيجة لصدق نقيضها ولو صدق  
نقيضها لما صدق الكبرى او الصغرى لان الكبرى اذا لم يصدق فذاك وان صدقت لم يصدق  
الصغرى لان نظام الكبرى مع نقيض النتيجة قياسا متصفا لنقيض الصغرى ينتج لو لم يصدق النتيجة  
لم يصدق الكبرى او الصغرى لكنهما صادقتان فتصدق النتيجة **قوله الثالث**  
في كتاب المقدمات اذا حاولت تحصيل مطلوب من المطالب ضع طرفي المطلوب واظهرت جميع  
موضوعات كل واحد منها وجميع محمولات كل واحد منها سواء كان حمل الطرفين عليها او حملها على  
الطرفين ضرورة وهي اليقينية ابتداء او نظرية وهي اليقينية بواسطة اليقينية التي

هي مبادي اولي البرهان اي اليقينية الضرورية مستلزمات وهي قضايا يكون مجتهد  
بقوة طرفيها وان كانا واحدا باللسان كما في الجزم العقل بالنسبة بينهما بالاجاب والسلب  
فقولنا الكل اعظم من الجزء يسمى بديهيا والمحسوسات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة احدي  
الحواس وتسمى مشاهدات ان كانت الحواس ظاهرة فنقولنا النار حارة ووجدنايات ان  
كانت باطنة كعلم كل احد بمجموعه وعطشه والمواترات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة  
كثرة الشهادات الموقعة باليقين كالعلم بوجود مكة وحصول اليقين بتوقف على الامر من الطول  
واستيناد الخبر الى المحسوس ولا يخفى مبلغ الشهادات في عدد بل القاضي بحال العدد  
حصول اليقين المجربات وهي قضايا يحكم العقل بها بسبب مشاهدات متكررة مع  
انضمام قياس خفي وهوانه لو كان اتفاقا لما كان دايما او اكثرا لحكم بان السقوياء اعملة  
للانهال والحدسيات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة حدس في النفوس من اليقين  
بمشاهدة القران كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف هياتة الشكلية  
سبب قربه وبجده عن الشمس والعروق بين التجربة والحدس ان التجربة سوف تفل على فعل فعله  
الانسان حتى يحصل المطلوب بسببه فان الانسان ما لم يجرب الله وان تناولوا واعطاه  
غير مره بعد اخرى لا يحكم عليه بالانهال او عدمه بخلاف الحدس فانه لا يتوقف على ذلك فطرية  
القياسات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة وسط لا يفيق عن الذهن عند تصور وحدوها  
فقولنا الاربعة زوج لكونه منقسما بتساويين فان لا تنقسم بها لا يفيق عن الذهن عند  
تصور طرفيه وعلى كل واحدة من هذه الستة اشكال فذكر اكثرها الامام في اوائل المحصل  
واواخر المحصل لوجه لا يرادها ههنا اذ لا يليق ذكرها بالمختصرات وهذا البرهان قسما  
برهان لم وبرهان ان لان الوسط فيه لابد ان يفيد الحكم بثبوت الاكبر للاصغر فان كان مع  
ذلك مله لوجود الاكبر في الاصغر في الخارج يستقي برهان لم لانه يعطى اليه في الذهن  
وهو معنى اعطى السبب في التصديق والى في الخارج وهو معنى اعطى الحكم في الوجود الخارجي  
والمراد بالحكم ههنا ثبوت الاكبر للاصغر فنقولنا هذه الخشبة مستها النار فهي محترقة  
فهذه الخشبة محترقة وان لم يكن كذلك لستقي برهان ان لانه يفيد انية الحكم الخارج دون  
لمية وان افاد اليه التصديق فنقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترقة مستها النار  
فهذه الخشبة مستها النار والوسط في برهان ان اذا كان معلولا لوجود الاكبر في الاصغر  
سمى دليل او عرف واشهر من بقية اقسامه لان الكثرة تقع على هذه الوجه وربما يقع الاوسط  
فيه مضاعفا للحكم بوجود الاكبر للاصغر فنقولنا هذا القصر اب وكل اب فله ان وقد يكون



الاولى والحكم معلول على واحدة كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترقة مشرقة **قوله**  
**التاسع المطلوب بالبرهان** قد عرفت ان المقصود من البرهان الوصول الى الحق  
 اليقين فقد يكون اليقيني المطلوب به قضيه ضروريه كساوي الزوايا القائمتين للثلث  
 وقد يكون ممكنه كالسر للسلولين وقد تكون وجوديه كالخسوف للشمس ولكل من هذه  
 المطالب مقدمات مناسبة فان مقدمات الضرورية يجب ان تكون ضرورية ومقدمات  
 الغير ضرورية غير ضرورية او محتله ومن قال من المتقدمين المبرهن لا يستعمل الا المقدمات  
 التي مدتها ضرورية واجيب ثم مورد غير البرهان من الصناعات سبعة انواع احدها  
 المشهورات وهي قضايا يحكم العقل بواسطه اعتراف الناس بها اما الصلح عامة كقولنا  
 العدل حسن والظلم قبيح او بسبب رقة كقولنا مواياه الفقر محمود او حبه كقولنا  
 كشف العورة مذموم او بسبب عادات وشرايع واداب كقولنا شكر المنعم واجب ورعا  
 شبه بالاوليات والفرق بينهما ان الانسان لو قدر ان يخلق دفعه من غير مشاهدة  
 احد ومما ربه عمل ثم عزم عليه هذه القضايا توقف عليها خلاف الاوليات فانه لا  
 توقف فيها والمشهورات قد تكون حقه وقد تكون باطلة والاوليات لا يكون الاحق  
 وثانها المسلمات وهي قضايا يتوخذ من الخصم مسلمه او يكون فيما بين الخصوم يبنى عليها  
 كل واحد منهم الكلام في دفع الاجز حقه كانت او باطله لجهة القياس والدوران وثالثها  
 المقولات وهي قضايا يتوخذ عما يعتقد فيه الجمهور ولا مر سماوي وزهده او علم او راحة  
 الى غير ذلك من الصفات المحمودة كالتوال الماخوذة من الاعلى او رابعها المظنونيات وهي  
 قضايا يحكم العقل بسبب الظن الحاصل فيها والظن رجحان الاعتقاد مع خفي التقييم وخامسها  
 الخيلات وهي قضايا اذا وردت على النفس اثر فيها تاثيرا عجيبا من قبض او بسط كقولنا  
 القابل لتزجيب الخمر باقوتة سياله وفي تنفير العسل مرة موهنة وسادسها الوحيات  
 وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الانسان في امور غير محسوسة كقولنا كل موجود مشار  
 اليه ولولا دفعها العقل والشرع لعدت من الاوليات ومعرف كذبها مباعدة العقل في  
 المقدمات حتى اذا وصل الى النتيجة امتنع عن قبولها وسابعها المشبهات بغيرها وهي قضايا  
 يحكم العقل بها على اعتقاد انها اولية او مشهورة او مقبولة او مسلمه لا شبا هياشي منها اما بسبب  
 اللفظ او بسبب المعنى كما ستره اذا تم هذا فنقول القياس البرهاني في قياس مركب مقدمات  
 يقينيه واجبه القبول وسمى صاحبه حكيم والقياس الحدي هو المركب من المشهورات او من  
 المسلمات وسمى صاحبه مجادل والغرض منه انتفاع القاصرين من درجة البرهان الزام الخصم والخامه

والبيان

واعني ان النفس مركبة للمقدمات على اي وجه شاء واداد والقياس الخطابي ما يؤول من المظنونيات  
 او منها ومن المقولات وسمى صاحبه خطيبا واعظا والغرض منه ترغيب الجمهور الى الفعل الخير  
 وتنفيرهم عن الشر والقياس الشعري هو المولف من الخيلات وصاحبه شاعر والمقصود فيه  
 انفعال النفس بالتزجيب والتفكير ومما يوجه الوزن والصوت الطيب والقياس السوفسطائي  
 ما مقوماته مشبهات بالقضايا الواجبه القبول والقياس المشاغي ما مقوماته مشبهات بالمشهورات  
 وصاحب السوفسطائي في مقابله الحكم وصاحب المشاغي في مقابله الجدلي والغرض من استعمال  
 هذين القياسين تغليب الخصم ودفعه واعظم فائدة معرفتهما للاجتناب عنها هذه اشارة  
 الى الصناعات الخمس واما تفصيلها فلا يسعها هذا المختصر على ان المتأخرين حذفوا ما عن  
 المنطق واتقروا منه على ابواب اربعة اشتملها على قوايده كثير من الجدوى واحتواها  
 على لطائف بعيدة الموي ولولا انقباض الطبيعة عن التقرير لتعلمناها اكثر مما في سلك  
 التقرير ولا مرقا اقتفينا المن في هذه المباحث ولم يزد عليها شيئا يعتد به **قوله**  
**العاشر في القياس** الغالبية الغالبة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من  
 جهة المادة او من جهتهما معا اما الفساد من جهة الصورة فبان لا يكون القياس متجها  
 للمطلوب وقطر كونه متجها اما بان لا يكون على شكل من الاشكال لعدم كونه الوسط كما  
 يقال الانسان له شعور وكل شعور بنت من محل او لا يكون على ضرب منج وان كان على شكل من  
 الاشكال كما يقال الانسان حيوان والحيوان جنس فالانسان جنس فان العكس ليس  
 كلييه ومنه ما وضع ما ليس بعلة علة فان القياس على النتيجة فاذا لم يكن متجها بالنسبة اليها  
 لم يكن علة كقولنا الانسان وحده سخاك وكل سخاك حيوان فالانسان وحده حيوان ومنه  
 المصادرة على المطلوب وهو جعل المطلوب مقدمات في القياس كقولنا الانسان بشر وكل بشر  
 ناطق فالانسان ناطق **وا** الفساد من جهة المادة فبان يستعمل المقدمات الكاذبة على انها  
 صادقة لمشايتها اياه من حيث اللفظ او من حيث المعنى والاشباه من حيث اللفظ اما بان  
 يتعلق ببساطة اللفظ او بتركبه والاول اما ان يتشأ من جوهر اللفظ كاللفظ المشترك  
 او شكله وهيئة كالقابل فانه على وزن الفاعل فيؤثر ان القابل فاعل حتى يقال الهول  
 فاعله لانها قابلة والشا في ان الحق من نفس التركيب فقط كقرب زيد لاحتمال فاعليه  
 زيد ومفعوليته او من التركيب مع التفصيل والغلط حيث انه اما من نفس المركب كقولنا الشمة  
 زوج وفرد فانه يصدق عند اجتماعهما ولا يصدق عند الانفراد او تركب النفس كقولنا  
 فلان جيد وفلان شاعر اذا كان شاعرا غير جيد ولا يقع اجتماعهما والاشباه من حيث المعنى



فهو على اقسام اقسام العكس كما تقول كل موجود متغير بنا على ان كل متغير موجود واخذ  
 ما بالذات مكان ما بالعرض كما يقال جالس العقيقه متحرك وكل متحرك يفعل من مكان الى اخر  
 واحد الاخر مكان المحرق كما يقال في عكس السالبة الضرر وربما تفسرها انها تدل على المناقاه  
 بين الموضوع والمحول والمناقاه انما يتحقق من الجانبين فكون المحول منا في الموضوع فيؤخذ  
 بدل الموضوع لاحقه وهو الوصف وبذل المحول لمحوقه وهو الذات واخذ ما بالقوة مكان  
 ما بالفعل كما تقول لو قبل الجسم القيمه الى غير انها به لكان سطح الجسم اجزا غير متناهيه فلا  
 ناهي يكون محصورا بين حاصرين واغفال نواحي العمل من الجهه كماخذ السوال بالجهات مكان  
 السوال بالوجهيه بها والربط كماخذ السالبة المحصله بدل الوجهه المعدوله والسور كماخذ  
 السور بحسب الاجزاء مكان السور بحسب الجزئات واخذ الكل المجموع مكان الكل العدمي

- وغير ذلك مما توقع الغفله منه في الاغلاط الفاحشة ومن اتقن ما ذكرنا من القولين
- وراعي مقدمات القياس شرائطه وحقق معانيها وكرر على نفسه ذلك حتى
- يصير ملكه لم يتر عثره الغلط في الفكر فهو حري بان يلازمه لا يكون
- مستعدا لذكر حقايق الاشياء وكل منيسر لما خلق له ونفع
- لهذا القدر من الكلام حامد يرضيه على الامسام
- موجهين الى حضرة النبوه عليه الصلاه والسلام
- وعلى اله واصحابه الكرام
- اللهم اغفر لكاثر
- وصاحبه ولوالديه
- ولجميع المسلمين
- برحمتك يا ارحم
- الراحمين



وكان الفراغ من هذا الكتاب المبارك في الثاني والعشرين من شهر رمضان العظم قدره سنة اربع  
 وستين وثمان مائه على يد الفقير الى الله تعالى المعترف بالذنب والتقصير عمر عبد الله المنظر اوي غفر له  
 ولوالديه ولزاد عاله بالتوبه والمغفره ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنات والمؤمنات والاموات  
 وصل الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم كما ذكره الذكر ووزن غفل عن ذكره الغافلون صلواته وسلامه وبره  
 اليوم الدين ورحمنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

Süleymaniye Kütüphanesi  
 AMCA 2402  
 HÜSEYİN PASA  
 Yeni  
 Eski 344



اما منفصلة او منفصلة لان الحكم بين قضيتين لا يكون بالنسبة بينهما على ان احدهما  
الاخرى بل بالتوافق بينهما في الصدق او التباين او بسلبهما فالمفصلة ما حكم فيها  
باستصحاب احدهما الاخر ما في الصدق سواء كان الاستصحاب لزوميا او انتافيا  
وتسمى موجبة او بسلبية وتسمى سالبة والمنفصلة ما حكم فيها بعناد احدهما الاخر  
في الصدق فقط او في الكذب فقط او فيهما اعم من ان يكون ذاتيا او غير ذاتي وهي  
الموجبة او بسلبية وهي سالبة والحصر لمن يبين ما قيل وكرر نسبه بين القضيتين  
لا يكون على احد الوجوه المذكورة واعتراض على تعريف المفصلة بانها يمكن ان تتركب  
من كاذبين او كاذب وصادق فلا يكون الحكم فيها بالاستصحاب في الصدق وهو في  
غايه الفساد لان استصحاب صدق احدهما صدق الاخرى لا موجب كونهما صادقين  
ضروره ان صدق قضيه على تقدير لا يستلزم ان يكون هي او المقدر صادق في نفس  
الامر نعم ههنا اشكال اخر منشا ان صدق المطلقة دايما فاذا صدق زيد ضاحك  
في وقت ما صدق زيد ضاحك في وقت ما ان لا وابدأ في تصديق قولنا كلما صدق  
الله عالم صدق زيد ضاحك في وقت ما وليس بصدق كلما كان الله عالما كان زيد ضاحكا  
ولو كان مفهوم الاتصال التوافق في الصدق لم يبق بين القضيتين فرق فالقول اعتبار  
الاتصال والاتصال بين القضيتين انفسهما على ما سيصرح به المصنف فيما بعد  
والنقص على تعريف المفصلة بالمفصلة السالبة التالي غير موجه لان الحكم فيها بالصدق  
السلب والاتصال لوصدق كان بالالتزام والمعتبر هو الدلالة بالصرح **قوله**  
والمقدم في المفصلة هو المستحب متميز عن التالي بالطبع وقد يكون الشيء ملزوما لغيره  
من غير عكس وفي المفصلة لا يثبت الا بالوضع لان عناد احدهما الاخر في قوه عناد الاخر  
المقدم والتالي لها اعتباران محب ماصدق عليه ولا خفا في امتياز كل منهما عن  
الاخر هذا الاعتبار في المفصلة والمنفصلة وهو المعنى من الامتياز الوضعي وبحسب المفهوم  
فالمقدم متميز عن التالي في المفصلة لهذا الاعتبار دون المفصلة وهو المراد من الامتياز  
بحسب الطبع اما الامتياز في الاتصال فلان مفهوم المقدم فيه الملزوم ومفهوم التالي  
اللازم وقد يكون الشيء ملزوما لغيره من غير عكس لموازون اللازم اعم فليس ذلك  
المدعي ان المقدم اعم من ان يكون ملزوما او غير متميز عن التالي والبيان مخصوص بمفهوم  
اللزوم فلا يرد على الدعوى فنقول المراد المفصلة اللزومية وتخصيص الدليل يدل  
على تخصيص المدلول او نقول معنى الكلام ان مفهوم المقدم هو المستحب ومفهوم التالي

هو

هو المصاحب واما التمايز ان اذ لم يجب ان يكون كل مستحب مصاحبا كما في اللزوم وكان  
توله او لا المقدم وهو المستحب اشاره الى هذا والصواب الامتياز في اللزومية  
وتخصيص الدليل يدل على تخصيص المدلول كما بين والاتفاقية العامة لان معنى  
التالي فيها الصدق في نفس الامر الموافق للتقدير ومن البين ان ذلك التقدير  
لا يجب ان يكون موافقا له دون الخاصية اذ معنى التالي فيها الصادق الموافق لصادق  
فيكون هذا ايضا موافقا لذلك واما عدم الامتياز في المفصلة فلان مفهوم التالي  
فيها المعاند ومفهوم المقدم المعاند وعناد احدهما الاخر في قوه عناد الاخر اياه  
**قوله** ولما كانت الشرطية تنهى بالتحليل الى المحلية سميت المحلية بسيطة وبسطها  
الموجبة لان سبب كل امر لا يعقل ولا يذ كر الامضا الى ايجابه فهو مسبوق بالاجاب  
في العقل والذكر وتسميته الموجبات الثلاث باسمائها بطريق الحقيقة وتسميته سوابها  
بجواز التشابه وتسميته المنفصلة بالشرطية بالحقيقة لما فيها معنى الشرط واداته وتسميته  
المنفصلة بجواز التشابه وتقدم المحلية طبعيا يوجب تقدمها وضعا فلتكلم فيها اولا  
قد ظهر مما سبق ان الشرطية تنهى بالتحليل الى محليين اما ابتداء او بواسطة فلهذا سميت  
المحلية بسيطة وبسطها الموجبة كما ان الاموى في التركيب السالبة الشرطية اذ السلب  
لا يعقل ولا يذ كر الامضا الى ايجابه فهو مسبوق بالاجاب في العقل والذكر  
اما انه لا يعقل لا يعقل الامضا الى ايجابه فلان السلب رفع الاجاب فتعقله يتوقف على  
تعقل الاجاب لا يقال لو كان السلب رفع الاجاب لزم التناقض في كل سالبه لان الاجاب  
ايقاع النسبة التوثيقه فلو كان جزا السلب لزم ان لا تحقق السلب الا بعد تحقق الاجاب  
يجب ان يوقع النسبة في كل سالبه ويرفعها وان هذا الانتاقضا لا نناقول فرق ما بين  
جزء التي وبين جزء مفهومه فان البصر ليس جزا من الشيء والالم يحقق الابعاد تحققة بل  
جزء مفهومه حيث لم يكن تعقله الامضا فاليه ولا يحد الابعاد ان يقرن البصر بالعدم  
فيكون احد جزى البيان فلهذا الاجاب ووقع النسبة والسلب عدم وقوعها وعدم  
وقع النسبة مشتمل على وقوع النسبة لانه معنى انه جزء بل من حيث ان تعقله موقوف  
على تعقل الوقوع فالاجاب معتبر في السلب على انه مرفوع لا على انه موضوع فلا تناقض  
اصلا واما انه لا يذ كر الابعاد ذكر الاجاب فلان الموجبة انما يعبر عنها بالفاظ والسالبة  
اذا اريد التعبير عنها دك بينها وبين حرف السلب نقول زيد ليس هو قايما فان هو  
قايما هو الذي لولا حرف السلب كان ايجابا على زيد فجاء السلب ورفع النسبة وتسميته



اعني نالي المتصلة واما عدم العكس اذا لم يتعاكس اللزوم فليجوز استلزام ملزوم الشيء نقيض  
 الغير مع جواز الجمع بينهما كالانسان الملزوم للحيوان يستلزم نقيض العكس واما العكس  
 اذا انعكس اللزوم فلان الجزء الاخر من المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم لنقيض احد  
 جزئيه وطريق البيان في الجزئين من الثالث وتوابعه اوله ان يلزمه الشيء فيه ان عاد الى  
 احدهما حتى يكون الكلام اوله ان يلزم تاليه احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها الاخر لم يبح  
 تلازمها على ما ذكره وهو ظاهر وان عاد الى نقيض احدهما حتى يكون التقدير اوله تاليه  
 نقيض احدهما واستلزم مقدمها الاخر فهو تكواري لقوله واستلزم ولزم تاليه نقيض الاخر  
**قوله** وان اختلفنا في الكيف ان اختلفت المتصلة ومانعه الجمع في الكيف وتوافقنا في الكم  
 والجزئين لزمنا السالبة الموجبه متصلة كانت او منفصلة كليهما او جزئيه لان اللزوم بين  
 امرين يستلزم جواز الجمع بينهما ومنع الجمع يستلزم محالة الانفكاك بينهما ولا عكس في  
 منهما لجواز ان لا يكون بين الشئين لزوم ولا عكس كما في الاتفاقيتين وكذا اذا اتفقتا  
 في الطرفين اما استلزام الموجبه المتصلة السالبة المتصلة فلانه متى كان بين امرين تلازم  
 كان بين نقيضيهما تلازم محكم عكس النقيض فلم يكن بينهما منع الجمع واليه اشار بقوله لان  
 الملازمة بين نقيض الجزئين نقيض الملازمة بينهما لكنه انما يتم في الكليتين اذا لموجه  
 الجزئيه لا شعكس بعكس النقيض واما استلزام الموجبه المتصلة السالبة المتصلة ما حد  
 الطريق فلا ينفصل الا في الجزئين واما عدم العكس بينهما فليجوز اجتماع بين امرين  
 مع عدم الملازمة بين نقيضيهما وكذا اذا اتفقتا في الكم دون الكيف ووافق مقدم المتصلة  
 احد جزئي المتصلة واستلزم تاليه الاخر لان مقدم المتصلة وهو احد جزئي المتصلة  
 ملزوم لتاليه المستلزم للجزء الاخر فلا يكون بينهما منع الجمع وعدم العكس لجواز الجمع  
 بين الشئ ولازم الغير مع عدم الملازمة بينهما كالابيض والحيوان اللازم للانسان  
 وكذا اذا المزم مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم تاليه الاخر لان احد جزئي  
 المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم لتاليه الملزوم للجزء الاخر من المتصلة ولا خفا  
 في ان البيان في الجزئين انما يتم من الثالث عند انعكاس لزوم المقدم وعدم وجوب العكس  
 لا مكان الجمع بين ملزوم الشئ ولازم الغير وعدم الملازمة بينهما كالهندية الملزوم للاسود  
 والحيوان اللازم للانسان وكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم مقدمها  
 الجزء الاخر لان الجزء الاخر من المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم لتاليه اعني احد جزئي  
 المتصلة وتلازم الجزئين شيئين من الثالث عند انعكاس اللزوم وعدم العكس لا مكان الجمع

بين الشئ ولازم الغير وعدم الملازمة بينهما كما تقدم وقوله واستلزم تكرار لما مر من  
 قوله اوله واستلزم تاليه الاخر وكذا اذا ناقض مقدمها احد جزئي المتصلة واستلزم  
 تاليه نقيض الاخر لان نقيض احد جزئي المتصلة وهو مقدم المتصلة ملزوم لتاليه الملزوم  
 لنقيض الجزء الاخر فلا يكون بين عكسهما منع الجمع لما مر وعدم الانعكاس لا مكان اجتماع  
 امرين وعدم ملازمة ملزوم نقيض احدهما لنقيض الاخر كالابيض والحيوان فان الجماد وهو  
 ملزوم للحيوان لا يستلزم نقيض الابيض وكذا لو لم مقدم المتصلة نقيض احد جزئي  
 المتصلة واستلزم تاليه نقيض الاخر لان نقيض احد جزئي المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة  
 الملزوم لتاليه الملزوم لنقيض الجزء الاخر وهو لا يطرد في الجزئين شيئين بالثالث اذا  
 انعكس اللزوم وعدم العكس لجواز الجمع بين شيئين وعدم ملازمة ملزوم نقيض احدهما  
 للآخر نقيض الاخر كالابيض والانسان فان المحجر وهو ملزوم للانسان لا يلزم نقيض  
 الخلو اللازم للابيض وكذا لو ناقض تالي المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم مقدمها  
 نقيض الاخر لان نقيض الجزء الاخر ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم لنقيض احد جزئي المتصلة  
 والبيان في الجزئين توقف على انعكاس الملزوم وعدم العكس لا مكان اجتماع امرين مع عدم  
 ملازمة لازم نقيض احدهما لنقيض الاخر كالابيض والانسان فان الحيوان اللازم لنقيض  
 الانسان لا يلزم نقيض الابيض وقوله واستلزم نقيضه تكرار لما سبق من قوله اوله  
 نقيضه واستلزم تاليه نقيض الاخر **قوله** متى توافق المتصلة ومانعه الخلو  
 في الكم والكيف واحد الجزئين وناقض مقدم المتصلة الجزء الاخر من المتصلة تلازمتا  
 وتعاكستا اما التلازم فلانه اذا كان بين شيئين منع الخلو يكون نقيض احدهما مستلزما  
 لغير الاخر والاحتياز ان يصدق نقيض احدهما بدون الاخر فلا يكون بينهما منع الخلو واما  
 العكس فلانه اذا كان بين شيئين ملازمة يكون بين نقيض الملزوم وغير اللازم منع الخلو  
 والاحتياز اتفقا فاما فيمكن وجود الملزوم بدون اللازم وانه محال وهو عام في الكلين  
 والجزئين اذا كانتا موجبتين لقوله لاستلزام نقيض كل من جزئي المتصلة غير الاخر  
 لتعديل استلزام المتصلة المتصلة **قوله** واستناع الخلو بين نقيض المقدم وغير التالي  
 لتعديل استلزام المتصلة المتصلة لكنه اعاد الدعوي بجوابه اخري واذا اتفقتا  
 في الكم والكيف وناقض مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم تاليه الجزء الاخر لزممت  
 المتصلة المتصلة احبا با وبالعكس سلبا فكما صدقت الموجبه المتصلة صدقت الموجبه  
 المتصلة كليتين كانتا اوجبتين لانه اذا كان بين امرين منع الخلو يكون نقيض احدهما